

جامع الرموز

للامام شمس الدين محمد الخراساني القمستاني المتوفى سنة ٩٢٢ عند البعض وسنة ٩٥٥ عند الآخر اما فراغه من تأليف جامع الرموز فهو سنة ٩٤١

(وبهامشه)

غواص البحرین

في ميزان الشرحين للمولى فخر الدين بن ابراهيم افندي القزاني

طبع بالطبعة الكريمة ببلدة قزاق سنة ١٣٣٣

بمصارف محمد جان مع اخويه شريفجان وحسنجان الكريميين .

طبع رخصتي ١١ نجي اوكنابر ١٩٥٤ نجي سنة پيتربورغه

ثم طبع ثانياً سنة ١٣٠١ هـ ١٩٨١ م ، بامرو

بسعي خادم العلماء والمشائخ الراجي رحمة الباري
الحاج آنا گلدي طلائی

تحت ادارہ

مکتبه الاسلاميه ، گنبد قابوس ، ايران

Дозволено Цензурою С.-Петербургъ 11 Октября 1904 г.

К а з а н ь .

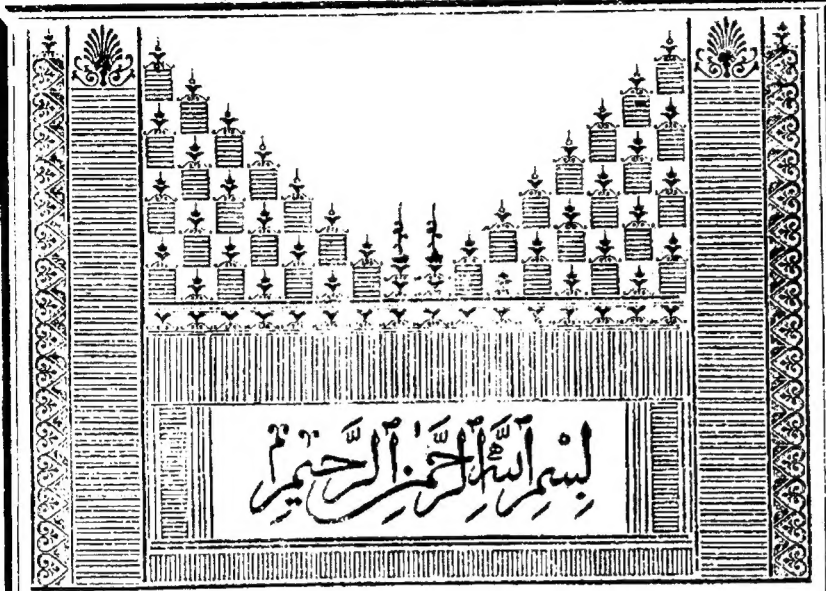
Типографія Т-го Д-ма „Бр. Каримовыхъ“.

1905 года .



بسمي خادم العلماء والشائخ الراجي رحمة الباري
الحاج آغا گلدي طلائي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على ما هو آخر شرح الاقوال من مواهب من اعان البال وايدته في حل الاشكال وحرك لساننا بخير البيان واحسن الغال نساله وهو جدير بالسؤال ان يجعل صدورنا طرا لجمع المعاني باحسن الفتوح ويوفقنا لنظم كتابنا باحسن الشروح اللهم كما انعمت ادم وكلما رزقت اتم والصلوة والسلام على رسول محمد جد دكنوز العلم وروز الحكم وعلى آله واصحابه وصايح الامم ومقاتلي الكرم وبعد فهذا جلد رابع تم به غواص البحرين في ميزان الشرحين شرح ابي المكارم وشرح القهستاني بموازنة ما فيها من الظنون الاوهامي بالا الهام الرباني والعون الصمداني ثم عرضته الى حضرت من لا يدلي من دعائه الخير حيث حفت بي من ابيه وعاطفته البحر وتحققت انه لا يضيع عملي ولا يخيب دون بابي املئ وهو ان لا يخفى على ذلك الالامعي فائق ما ادى اليه فكروني ويعلم حق اهل العلم على الناس ويميز ارباب الالباب (٤٢٢) كتاب الدعوى



كتاب الدعوى

اخرها عن الاقرار وضعا لانها تكون مؤخرة عنه طبعها (هي) واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرها كما في اول الحقائق غير منونة لان الفها للتأنيث اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمرو مالا اى طلبه لاخذ العين او الدين كناية الكرماني فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغو كما في المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشئ الى نفسه حال المسالمة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اعم من المعنى الشرعى وهو (اخبار) عند القاضى او الحكم فانه شرط كما في الاختيار (بحق) معلوم فانه شرط وفي شموله

دعوى

التوفيق لاتباع اجل الشرايع وبصرنا في انوار العمل باسرار المعارف والبدائع واعتنا بافاضة معاني العلية عن العلوم الرسمية والصناعات بسم الله الرحمن الرحيم وبعونك الاختتام يا كريم فرغنا عن شرح رموز كتاب الاقرار فشرعنا في شرح رموز كتاب الدعوى عسى ان ينفعنا في العقبى كتاب في شرح رموز كتاب الدعوى اخرها كتاب الدعوى (لأنها) اى الدعوى (تكون) اى قد تكون لأن المهمة في قوة الجزئية (مؤخرة عنه) اى عن الاقرار (طبعها) كناية في دعوى الاقرار والافالواقع ان المدعى يدعى اولائم المدعى عليه اما هو يقر او ينكر او المراد من تأخر الدعوى تأخر الغرض منها وهو ثبوت المدعى مؤخر عن الاقرار (لان الفها للتأنيث) مثل حبلى لا مقلوبة (اى طلبه) اى عمرا زيد (لاخذ) المال (العين او الدين) (و) القول بان المال (المدعى به لغو) من القول (حال المسئلة) يعنى لو قيل لمن هذا الشئ يقول منى (والمنازعة) اى حال خصومة المدعى والمدعى عليه يقول احدهما هذا امنى والاخر يقول لا بل منى (ففى) اى لفظ الدعوى (مشتريكين معنيين) احدهما الطلب والاخر اضافة الشئ الى نفسه (اعم من المعنى الشرعى) يعنى علاقة النقل المخصوص والعموم (فانه) اى كون الاخبار عند القاضى او الحكم بفتحيتين (شرط) الدعوى (فانه) اى كون الحق معلوما (شرط) صحة الدعوى (وفى شموله) التعريف -

عن ليس لهم الا الحواس ولا يسوى بين اصحاب طريق الصواب وبين تابعي الوسواس الخناس الذى يوسوس في صدور الناس كيف لا وقد تفرد فيما بين اولاد السلاطين والحكام بنصب اعلام العلم وتكريم العلماء الاعلام فلهذا جعله ربه في مقام الكرام وهو اعظم خواقين الانام واكرم سلاطين الايام واحماهم لحوزة الاسلام عن الانعدام واقمعهم لصلابة البدعة بالصالح والاصطلام واستخى من البحر والغمام واشجع من ضرغام الاجام السلطان سيد نصر الله لا زال من التوفيق قوام ومن التأييد عصام فواهاثم واهال هذا المقام يارب وبار يارب اياه واجعله من آتيم الحكمة والحكومة واحفظه عن فتنة الناس والخصومة وادم جيشه في ظلال العيش الناعم بابقاء ذلك المنعم السلطان الخليف الحرى بجوامع المدح والثناء المنفرد من بين الامراء بالشجاعة والسعاء والبذل والعطاء مربي العلماء نعم المولى فهو الذى عمر رباع الفضل بعد اندراسها ورفع اعلام العلم والهدى بعد انتكاسها واوضح محجة العدل والانصاف ومحي آثار الجور والاعتساف اللهم لا زالت غيبته مستلم شفاة الخواقين وسدته ملتزم جباه السلاطين وجنابه مدين اكابر العلماء وحضرته مهبط اساطين الفضلاء يرحم الله عبدا قال آمينا وهذا آخر ما وقفنا من شرح الشرح القهستاني بعد شرح تمة الحواشى ووهنا ما فيها من الغرائب والبدائع ونساله التوفيق للترقى الى شرح ما فى النبى والطوية والحفظ من الموانع الهى هب لنا اقوى الدريرة هو

- (دعوى المنفعة خفاء) لان المنفعة قبل الاستيفاء غير معلوم وكذا بعده لكونه معنى وعرضا ٢ (والاطلاق في الموضوعين) اى قوله اخبار وقوله بحق (لا يخفى عن شئ) لان تقييدهما بما قيدا به من شرط صحة الدعوى فالاولى فالاطلاق في الموضوعين الخ بالغاء التفرعية لهذا التقييد (غ) ٣ (محضوره) اى فى محضر ذلك الغير فان حضوره شرط لئلا يكون حكما على الغائب والباء صلة الاخبار (انه منقوض) اى جمع التعريف (لما مر) عنه لقوله ومن الظن شرط لئلا يكون حكما على الغائب والباء صلة الاخبار (انه منقوض) اى جمع التعريف (لما مر) عنه لقوله ومن الظن

كتاب الدعوى ٤٣ (غ)

اياه مقام الموكل كانه هو يضاف الحكم اليه (الى الحكم) اى الى ما هو حكم الدعوى (على هذه الخصومة) اى الخصومة التى كان فى صدها اى على طالب الحق الذى كان فى صدها عليه (غ)

ع وهو منقوض جمعا لخروج دعوى الوكيل عنه ابو المكارم

ه (فلا يشك) التعريف تفريع على تقدير اسم الاشارة (بما كان) اى المدعى (فيه) (مخاصا) بالفتح اى مدعى عليه مجبورا (من) وجه آخر كما اذا قال (اى المدعى عليه) (قضيت الدين) اى ادعى القضاء (بعد الدعوى) اى بعد دعوى المدعى الدين (فانه) اى مدعى الدين (لا يجبر على هذه الخصومة) اى خصومة طلب الدين (اذا تركها) اى خصومته فصار حاصل التعريف المدعى من لا يجبر من حيث انه مدعى (والمدعى عليه من يجبر على هذه الخصومة) اى التى خاصم بها المدعى (و) يجبر على (الجواب) عنها ٤ (فلا يشك) الظاهر الواو مكان الفاء لانه ليس تصرف من الشارح المحقق فى التعريف بتفرع عليه (بوصى اليتيم) فيما كان لليتيم حق على آخر فان الفاضل يجبر الوصى ح على الدعوى فاجاب الشارح المحقق بقوله (فانه) اى الوصى (مدعى عليه معنى) وان كان صورة مدعى (فيما اذا اجبره الفاضل على الخصومة) نظرا (لليتيم) فكان اليتيم مدعى بان لى عليك حق الخصومة على من كان عليه حق لى فصار الوصى مدعى عليه بهذا الاعتبار فيجبره الفاضل على الخصومة على من كان لليتيم حق عليه واجاب البرجندى عن هذا الاشكال فقال ولعل المراد هو الاجبار الواقع بطلب احد الخصمين فلا اشكال انتهى والاجبار ههنا

دعوى المنفعة خفاء والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شئ (له) على غيره (اى للمخبر على غير المخبر محضوره كما يأتى ومن الظن انه منقوض بدعوى الوكيل والولى والوصى كما مر فى الاقرار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فسرهما مع الاشارة الى الحكم فقال (والمدعى) شرعا (من لا يجبر) اى لا يكره (على) هذه (الخصومة) اى المخاصمة وطلب الحق فلا يشك بما كان فيه مخاصما من وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على الخصومة اذا تركها (والمدعى عليه من يجبر) على هذه الخصومة والجواب فلا يشك بوصى اليتيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجبره الفاضل على الخصومة لليتيم وانما عرفهما بذلك وعدل عما يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيها فقول المدعى من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لاهق لغيره عليه وقيل المدعى من يلمس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر (وهى انما تصح) فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم ووجوب الحضور والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والفاسدة بخلاف ذلك بان لا تكون ملزمة لشئ على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى مجهولا فى نفسه كما فى الكفاية (بذكر شئ) اى قول

وقع من الفاضل لئلا يضيع حق الصغير (بذلك) اى بالتعريف المذكور فى المتن

٧ (وعدل عما يقتضى التعريف) اى عدل عن تعريفهما على الوجه الذى يقتضيه تعريف الدعوى كما عرفت به القيل الاول الا ترى (اشارة الى اختلاف) الخ حيث يعلم من مقتضى التعريف تعريف آخر لهما غير المذكور فيفهم ان فيها اختلاف (فيه) اى فى قوله انما تصح باداة الحصر (اشعار بان الدعوى) الخ (ووجوب الحضور) للخصم (ووجوب الجواب) للخصم بعد مطالبة المدعى (اذا انكر) المدعى عليه (ولزوم احضار المدعى) بالفتح (اى قول) تفسير الذكر (دين او عين) تفسير الشئ (غ)

٢ (علم جنسه اى جنس ذلك الدين) لما علم الشئ من الدين والعين جعل قوله (علم جنسه) الخ بالنظر الى الدين وقوله (وانه فى يد المدعى عليه) بالنظر الى العين ليكون لفا ونشرا مرتبا وتوطئة لدفع اعتراض ابي المكارم ففرع على هذه الصنعة فيما بعد بقوله (فمن الظن انه تساهل) الخ (وفيه) اى فى قيد الذكر (اشارة الى انه لو كتب) الخ (لم نسمع) لان الكتابة ليس بذكر (و) فى قوله علم جنسه وقدره بدون ذكر النوع والصفة والسبب اشارة (الى انه لا يشترط بيان النوع) الخ (كما يشعر به) اى بعدم اشتراط بيان هذه الثلاثة (الا انها) اى بيان هذه الثلاثة ايضا (شرط) اعتراض على الاشارة الثانية (وبذكر انه اى الشئ) (٤٤) كتاب الدعوى

دين او عين (علم جنسه) اى جنس ذلك الدين (وقدره) بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب او مكاييل من الحنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما اشير اليه فى الخزانة والى انه لا يشترط بيان النوع كالربيعية والصفة كالجيد والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية الا انها شرط كما فى الذخيرة وغيرها وذكر فى مد اينات المنية ان بيان قدر الكاغد ووصفه ومقدار المال شرط فى دعوى قبالة فى يد الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط (و) بذكر (انه) اى الشئ المعين بقرينة قوله (فى يد المدعى عليه) اى فى تصرفه بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن انه تساهل فى البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقا ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفى الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على عقار فى يد غيره لم يصر بهذا ذايد ولذا لو علم به القاضى امره بالتسليم اليه والى انه لو اخذ شيئا من رجل على انه ملكه ثم ادعى واقام بينة على ذلك تقبل لانه الخارج بالحقيقة كما فى العمادى (وفى) دعوى (المنقول بيزيد) على ما ذكر من الجنس والقدر وانه فى يد المدعى عليه قوله (بغير حق) لاحتمال ان يكون محبوسا بمثل الثمن على ما قالوا كما فى الهداية وفيه اشعار بانه يزيد فى العقار ايضا عند بعض المشايخ كما فى قاضخان

والخزانة

رجل (شيئا من رجل على) اى بشرط (انه) اى الشئ (ملكه) اى ملك المأخوذ منه وقال اعطه لى امانة او عارية والملك لك فاخذ وماطل (ثم ادعى المأخوذ منه) واقام بينة على ذلك (اى على انه ملكه) تقبل البينة فانه اى الاخذ (الخارج بالحقيقة) وان كان صورة ذايد لكونه احداثا (لاحتمال ان يكون) اى المنقول (فى يد المدعى عليه محبوسا بمثل الثمن) بان باعه ولم يؤد المشتري ثمنه فيكون فى يده بحق (على ما قالوا) الخ (وفيه) اى فى قوله على ما قالوا او فيها قالوا (اشعار بانه) اى المدعى (بيزيده) اى قوله بغير حق (فى العقار ايضا عند بعض المشايخ) وجه الاشعار على الاول ان الحوالة يدل على ان المسئلة خلافية وعلى الثانى ان تعليلهم هذا جار فى العقار ايضا لاحتمال ان يكون العقار فى يد المدعى عليه ايضا بمثل الثمن فيكون نفعا اجماليا -

العين) مقابل الدين (بقرينة) اى جعلناه بالنظر الى العين بقرينة (قوله فى يد المدعى عليه) اذ لما لم يتعين الثمن فهو سواء فى انه يده اولا وفيه ذكر انه بغير حق كافى فعلم ان شرطية ذكر قوله فى يد المدعى عليه انما هى فى العين لافى الثمن اى الدين (فمن الظن) وقد كتبنا فى بيان هذا التفريع ما يوضحه فتذكر (انه) اى المصنف (تساهل فى البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقا) سواء كانت دعوى الدين او العين (ذكر) انه فى يد المدعى عليه وهو مختص بدعوى العين وقد صرح به المصنف (و) ذكر الجنس والقدر وهو مختص (بدعوى) (الدين) فالاولى ضم ما ذكرنا فى بيان الظن فان ابا المكارم قد اعترض بهذين الوجهين اى المذكورين المذكورين ودفع الشارح المحقق بتفسير ضمير وانه الخ الاعتراض الاول وبتفسير ضمير جنسه الخ الثانى فتأمل

٣ (فى يد المدعى عليه) لا يخفى ان هذا مختص بدعوى العين وقد صرح به المصنف وغيره وقد ذكروا ايضا ان ذكر الجنس والقدر انما هو شرط فى دعوى الدين بخلاف العين فجعل ذكر كلا الأمرين شرطا لصحة الدعوى مطلقا تساهل فى البيان (ابو المكارم) (وفى الاضافة) اى اضافة اليد الى المدعى عليه الدالة على الاختصاص المفيد للاستمرار والتقدم (اشارة الى انه لو احدث رجل يده على عقار) كائن (فى يد غيره) اى فى تصرفه (لم يصر بهذا) الاحداث (ذايد) الخ (لو علم به) اى باحداث يده (القاضى امره) من غير بينة (والى انه لو اخذ)

- (من اهل الشروط) اى من يشترط شروطا في صحة الدعوى ٢ (وفي الكلام) اى المتن (رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعى بلا ذكر) الخ (لم تقبل) وجه الرمز ان الشهادة لا بد من يطابق الدعوى وهذا ان شرط فيها فبدل انهما شرطان في الشهادة ايضا (فلو ادعى) رجل (انه) اى العقار (ملكه بلا ذكر انه في يده) اى المدعى عليه (لم تصح) هذه الدعوى (وان اقربه) اى باليد (ذواليد) اى المدعى عليه لنهمة المواضعة (وقبل ان اليد) اى كون المدعى عليه ذاب (تصح) اى تثبت (بالافرار) اى باقرار المدعى عليه لكن لا يثبت به مالكية المدعى (فيحلف) بالتشديد مجهول اى المدعى عليه (على الملك) اى على ان العقار ليس ملك المدعى (ح) اى حين ثبت يده بالافرار فيحلف المدعى عليه ان العقار ليس ملكا للمدعى لا على اليد نعم لو انكر ذواليد انه

(٤٥٠)

كتاب الدعوى

في يده ولم يكن للمدعى بينة على يده يحلف حتى يقر باليد كما في الصغرى (فلو) نكل (او) اقر (المدعى عليه) اى بالملك للمدعى (امر) المدعى عليه (بتسرك) (التعرض) على عقار المدعى وتسليمه اليه هذا لو اراد المدعى اثبات مالكيته بالحلف (لكن) لو اراد اثباته بالبينة واقام البينة (لا تقبل البينة) اى بينة المدعى (على الملك بدون اثبات اليد) اى يد المدعى عليه (بالبينة) حاصل كلام الشارح المحقق ما في العبادية نقلا عن الصغرى ان اثبات اليد بالبينة انما هو فيما اراد المدعى اثبات مالكيته ايضا بالبينة اما لو اراد اثبات ملكه بحوالة اليدين على المدعى عليه وانكر المدعى عليه اليد ولم يكن للمدعى بينة اليد يحلف حتى يقر باليد فاذا اقربها يحلفه انما ليست ملكا للمدعى انتهى فتأمل في التطبيق

٣ (وفيه) اى في اطلاق قوله وفي دعوى العقار لا يثبت اليد الا بحجة (اشارة) فانه يشمل ما اذا ادعاه ملكا مطلقا وبسبب (الى ان هذا الحكم) اى اشتراط اقامة البينة على انها في يده (جار فيما اذا ادعى العقار بسبب و) الحال انه كان (قد صح هذه الدعوى) اى دعواه (بسبب) (الافرار) من المدعى عليه باليد وهذا الاعتراض مؤيد بما ذكره البرجندى نقلا عن الفصول ان اشتراط اقامة البينة انها في يده انما هو فيما اذا ادعاه ملكا مطلقا واما اذا ادعاه بسبب الشراء من ذى اليد واقر ذو اليد بانها في يده وانكر الشراء فلا حاجة الى اقامة البينة انتهى (و) في قوله الا بحجة اشارة (الى

والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشروط وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعى بلا ذكر انه في يده بغير حق لم تقبل والاصح انه تقبل كما في خزانة المفتين (وفي) دعوى (العقار) لا يثبت (اليد) اى يد المدعى عليه (الا بحجة) اى بينة تامة فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم تصح وان اقربه ذو اليد وقبل ان اليد تصح بالافرار كما في الهداية فيحلف على الملك ح فلو اقربه امر بتسرك التعرض لكن لا تقبل البينة على الملك بدون اثبات اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوى بالافرار باليد والى ان في المنقول يثبت اليد بالافرار والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انها تقبل (واعلم) انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضى انهم شهدوا عن سماع او معاينة لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم عن ذلك فانها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالافرار الكل في العبادى (او علم القاضى) باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات (والمطالبه به) اى انما تصح بمطالبة المدعى المدعى عليه

انهم اى الشهود (لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم تقبل في ظاهر الرواية) وجه الاشارة ان احتياج ثبوت اليد في دعوى العقار الى الحجة يفيد ان في ثبوته في العقار مضايقة وعدم الظهور فينهم منه ان سعة ظاهر الرواية انه لا يثبت بها ايضا (و) رواية غير ظاهرة (عن محمد رحمه الله انها) اى الحجة (تقبل) وهى رواية المتن (يسألهم) اى يجب ان يسأل القاضى عنهم ٤ (وهذا) اى وجوب السؤال (لا يختص به) اى بالشهادة على انه في يده (فانهم لو شهدوا على البيع) اى على بيع ذى اليد من المدعى مثلا (يسألهم عن ذلك) اى عن انهم شهدوا بسماع بيعة او بيعائه لانهم ربما يسمعون اقراره انه باع من المدعى (فانها) اى هذه الشهادة (شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالافرار فانه) اى علم القاضى (بمنزلة حجة) وقد فصله الشارح المحقق بنوع تفصيل في كتاب القضاء

بالمدعى عينا كان او دينا منقولا او عقارا لان فائدة الدعوى اجبار
القاضى المدعى عليه على ايفاء حق المدعى وذا لا يجوز للقاضى الا
اذا طالبه به فامتنع كما فى الاختيار فلو قال لى عليه عشرة دراهم ولم
يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضى مره حتى يعطينيه وقبل
تصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما فى الخلاصة وغيره (واحضاره)
اى باحضار المدعى عليه ما يدعيه المدعى مجلس الحكم اذ اثبت اليد
كما اذا اشهدوا انه فى يده قبل هذه بسنة فانها تقبل لان الثابت لا يزول
بالشك (ان امكن) احضاره بان لا يكون له حمل ومؤنة كالمسك والزعفران
فان لم يمكن بان يكون له حمل بان يكون مجال لا يحمله انسان الى مجلس
القاضى الا بالاجرة او لا يمكن رفعه بيد واحدة او يختلف سعره فى
البلدان على الخلاف لم يجبر على الاحضار فان كان صبرة او قطيعا او
رحى فللقاضى ان يحضر بنفسه او يبعث امينا يسمع الدعوى والبينة
ويقضى ثم ان كان خارج المصر ثم يمضيه كما فى العبادى وذكر فى الخزانة
انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف
ما قال بعض الجهال انه لا تقبل (لبشير اليه) اى المدعى (المدعى)
عند الدعوى (والشاهد) عند ادائها (والخالف) اى المدعى عليه
عند الاستخلاف لانه شرط الاعلام باقصى ما يمكن وذكر فى القاعدى
الاحتياط ان يجمع الخالف بين الاشارة بالاصبع وبين اسم الاشارة والمشار
اليه فيقول كه مراد بن محمد بن محمد بدين جهت كه دعوى ميكنند چيزى
دادنى نيست لثلا بنوى بالاشارة ثوبه فيكون صادقا فى بيمينه كاذبا فى
انكاره (وذكر قيمته) اى انها فصيح بذكر قيمة مال (ان تعذر) احضاره
بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى باتفاق الروايات كما فى يمين
قضاء الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان قائما تصح وهو الاصح كما فى

٢ (وذا) اى الاجبار من القاضى (لا يجوز
للقاضى الا اذا طالبه) اى المدعى عليه
المدعى (به) اى بايفاء حقه (فامتنع) المدعى
عليه عن الايفاء

٣ (مره) اى المدعى عليه بضم الميم
وسكون الراء امر من امر يأمر من باب نصر
اصله امر بهمزتين فحذف احدى الهمزتين
لدفع ثقلهما وعين الثانى لسكونه فبقى الاولى
ثم حذف هو ايضا لكون ما يليه متحركا
وعدم الحاجة اليه فصار مر مثل دم

٤ (على الخلاف) منطلق بالترديد اى على
الخلاف منهم فى تفسير ماله حمل ومؤنة فبعضهم
فسر بالاول وبعضهم بالثانى وبعضهم بالثالث
(ان يحضر القاضى بنفسه) مكان الحق
المدعى (ثم يمضيه) اى يمضى القاضى قضاء امينه

٥ (عند الاستخلاف) الظاهر عند الخلف
(لانه) اى الاشارة (شرط الاعلام باقصى ما يمكن)
او الضمير للشار وشرط مجهول فالمعنى شرط
الاعلام باقصى ما يمكن وهو بالاشارة فى
مواضعها فانها من اهم ما يحتاج اليها فى الدعوى
قطعا للاحتمال بالكلية (ثوبه) اى ثوب المشار
اليه فبذكر اسمه يزول هذا الاحتمال

٦ (فيكون) المدعى عليه (صادقا) الخ (غ)

٧ (وفيه) اى فى قوله ان تعذر (اشارة)
الخ (تصح) اى بلا ذكر القيمة -

- (و) في الاكتفاء بذكر القيمة لو هلك إشارة (إلى أنه الخ وفيه) أي في عدم اشتراط ذكر هؤلاء (تخلاف) الخ (أن هذه التعريفات) المشروطة (مما لا يتغير كاللدور) فيه أن الدور مما يتغير لأنه ربما يجزأ كما يأتي (وهو) أي خلافيهما (المختار عند شمس الاسلام) الأوز جندى وهو أب الامام قاضيخان الأوز جندى (عند الثلاثة) قيد أو الثلاثة لأن الأربعة لا خلافي فيها (لوجود) ماله حكم الكل وهو (الأكثر) في ذكر الثلاثة (على أن الطول) علاوة لكفاية الثلاثة أي مع أن الاثنين كافٍ فضلاً عن الثلاثة لأن الغرض من ذكر الحدود الأربعة معرفة طول العقار وعرضه وهو يحصل بالاثنتين لأن الطول (يعرف) أي يقاس ويضمن (بذكر) مطلق (الحدين) من الأربعة (والعرض) يعرف ويقاس (بذكر أحدهما) أي الحدين فبالحدين يحصل الغرض ولهذا روى كفايتهما عن أبي يوسف رحمه الله كما سيأتي فضلاً عن الثلاثة (و) الحال أنه أي العقار (قد يكون مثلثة) لا رابع له فجعل الثلث كافياً مطلقاً طرداً للباب ٣ (لأنه عرف) طولاً وعرضاً (بها) أي بالحدود الأربعة أو الثلاثة (وفيه) أي في جعل الحدود متساوية في الذكر حيث لم يقل وذكر الشرق والغرب الخ مثلاً لا بالواو ولا بثم (رمز إلى أنه يبدأ) أي المدعى (بها) أي بحد (شاء) ذكره (منها فلو لم يحد) تفريع قولهما أي بناء على الشهادة (وقضى) القاضى (بصفة ذلك) أي الدعوى الغير المحدود استغناء بالشهادة (نفذ) لكونه مجتهداً فيه (كما قال) بال لزوم (بعضهم) أو بيان لعدمه فتقوية لآشارة السنن (لو سمع قاض) من غير ذكر المصر والقرية والمحلة (لصح هذه الدعوى) أي من غير ذكر هؤلاء (ذكرها) أي الحدود (إذا أنكر المدعى عليه) بالمدعى (وأما إذا أقر المدعى عليه بالمدعى) بعد الدعوى (وإنما صح (بذكر أسماء) الخ أعاد الباء لطول العهد (أي إباء الاصحاب) فإباء تفسير النسب والاصحاب تفسير الضمير (أي أجداد الاصحاب) يعني أن الاصحاب في الأغلب متعدّد فيتعدّد الأجداد أيضاً فمن جمع الجد ولذا قال (والأحسن أسماء اصحابها إلى أجدادهم) بجمع الجد مع اختصاره (في كل حد) من الحدود (فلو قضى بالثاني) أي من غير ذكر الجد (نفذ) لكونه مجتهداً فيه -

محاضر الخلاصة وإلى أنه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العبادى وقال السيد ابو القاسم رحمه الله أن هذه التعريفات للمدعى لازمة إذا أراد اخذ عينه أو مثله في المثلّى وأما إذا أراد اخذ قيمته في القيسى فيجب أن يكتفى بذكر القيمة كما في محاضر الخزانة (و) ذكر (الحدود) جمع الحد وهو ما يميز به عقار عن غيره مما لا يتغير كاللدور والأراضى فالسور والطريق والنهر لا يصلح حداً لأنه يزيد وينقص ويجزأ وهذا عنده خلافاً لهما وهو المختار عند شمس الاسلام رحمه الله (الأربعة أو الثلاثة) عند الثلاثة لوجود الأكثر على أن الطول يعرف بذكر الحدين والعرض بأحدهما وقد تكون مثلثة وعن أبي يوسف رحمه الله يكفي الاثنان وقيل الواحد (في) دعوى (العقار) لأنه عرف بها وفيه رمز إلى أنه يبدأ بها شاء منها وعند الشيخين رحمهما الله بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال وإلى أنه يحد ولو مشهوراً وهذا عنده خلافاً لهما فلو لم يحد وقضى بصفة ذلك نفذ وإلى أن ذكر المصر والقرى والمحلة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرغيناني أنه لو سمع قاض لصح هذه الدعوى والأحسن أن يبدأ بالأعم دار في بلد كذا في محلة كذا في سكة كذا الكل في العبادى وإنما اشترط ذكرها إذا أنكر المدعى عليه وأما إذا أقر بعد الدعوى فالقاضى يأمره بالتسليم إليه لأن الجهالة لا تنصر بالافرار كما في القاعدى (و) بذكر (أسماء اصحابها) أي الحدود (و) أسماء (نسبهم) أي إباء الاصحاب (إلى) أسماء (الجد) أي أجداد الاصحاب والأحسن أسماء اصحابها إلى أجدادهم فيقول في كل حد ينتهى إلى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال أبو يوسف رحمه الله لم يشترط ذكر الجد وإليه ذهب بعضهم والاول الصحيح فلو قضى بالثاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو اشتهر رجل

- (وفي اضافة الاصحاب الى ضمير الحدود اشعار بانه) اى المدعى (ذكر المالك) اهو السلطان ام عمرو (فيقول لزريق) اى متصل (ارض المملكة) من قبيل الاضافة الى الصفة وذكر المملكة ذكر المالك لان مالك الارض المملكة هو السلطان (فى يد الفلانى) اى فى تصرفه زراعة وحرثا (ولو اكتفى بذكر اليد) بان يقول لزريق ارض فى يد فلان من غير ذكر المملكة والمالك (يصح) الدعوى (لا) يصح لو قال لزريق (ارض ورثة فلان للجهالة) اذ الورثة مجهول منهم خوفاً وعصبية وذورحم فجهالتها فاحشة الا انها خلافية كما فى رموز الفصولين (بها ذكر) من الشروط

٢ (وفيه) اى فى قوله واذا صحت سأل الخ (رمز الى انها لو فسدت) لم يسأل بل (قال له) اى للمدعى (قم فصمخ دعواك وانما ترك) المصنف بيان (معاملة القاضى مع الخصمين) من ان يقول لهما مالكم الاى واقعة جئتما (قبل اظهار الدعوى اشارة الخ سكت) اى القاضى (قد تمنعهما) اى الخصمين (عن ذلك) اى عن الابتداء بالكلام (لان فى التكلم) اى فى سؤال القاضى من سبب مجيئهما (تهييج للفتنه) وتغريض للدعوى (وذلك) اى الاقرار بالكتابة (كما اذا برى من المرض) قريبا (فى الصورتين) اى فى صورة الاقرار وفى صورة الانكار مع اقامة البينة (وفيه) اى فى اطلاق لفظ القضاء والحكم فى صورة الاقرار (توسع) فى الكلام وارنكاب مجاز (فان القضاء) بسبب الاقرار الزام للخروج (عن موجب ما اقربه) وهو تسليم المدعى للمدعى يعنى ان فى صورة الاقرار لزمه باقراره ولا حاجة الى القضاء (لانه) اى الاقرار (حجة بنفسه) لا يحتاج الى اتصال القضاء به فلا يصح جعل قوله قضى جزاء لقوله فان اقر الخ فالاولى فى الاقرار ان يقول فان اقر الزم به وان انكر الخ فاقام قضى الخ يعنى ان جعل القضاء مترتباً على اقامة البينة صحيح حيث يفيد حجبها كما قال (والقضاء) بسبب (البينة جعلها حجة لتوقف حجيتها على) اتصال القضاء - (غ)

لا يحتاج الى ذكر النسب وفى اضافة الاصحاب اشعار بانه ذكر المالك فيقول لزريق ارض المملكة فى يد الفلانى ولو اكتفى باليد لصح على المختار ولزريق ارض وقف على مسجد كذا فى يد الفلانى ولزريق ارض من تركته الفلانى لا ارض ورثة فلان للجهالة كما فى العمادى (واذا صحت) الدعوى بها ذكر (سأل القاضى الخصم) اى المدعى عليه (عنها) اى عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار والبينة والحاصل ان القاضى امر المدعى بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا التماس المدعى وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضى للمدعى اخبرتنى بخبر فماذا اصنع فان التمس السؤال عن جوابه سأل عنه وفيه رمز الى انها اذا فسدت قلل له قم فصمخ دعواك وانما ترك معاملة القاضى مع الخصمين قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكت حتى يبتدىء المدعى او تكلم بالكلام اولا وقال مالكم فان حشمة القضاء قد تمنعهما عن ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان فى التكلم تهييج للفتنه كما فى قضاء المبسوط (فان اقر) الخصم بها يدعيه المدعى اقرارا بالعبارة او الكتابة فانها احدى اللسانين وذلك كما اذا برى من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب اقراره (او انكر) انكارا صريحا او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عندهم وما روى انه اقرار غير ظاهر فيجب حتى يقر فغلط على ما اشير اليه فى المنية (سأل) القاضى (المدعى) فى صورة الانكار (بينة فان اقام عليه) اى على ما ادعاه (قضى) فى الصورتين (عليه) اى الخصم وفيه توسع فان القضاء بالاقرار الزام للخروج عن موجب ما اقربه لانه حجة بنفسه وبالبينة جعلها حجة لتوقف حجيتها على

القضاء

٣ اى يجوز فاستعمال لفظ القضاء فيما اقر ليس على الحقيقة اذ لا يحتاج الامر الى القضاء بل اللازم ح هو الامر بالتسليم على موجب اقراره (خادمى على الدرر) لان البينة غير محتمل للصدق والكذب بالقضاء تصير حجة ويستطاع احتمال الكذب كافي الدراية (عبد الحليم على الدرر)

— (القضاء) يعنى ان الشهادة بحتمل الصدق والكذب فبإتصال القضاء يترجح ويسقط احتمال كذبه (غ)
 ٢ (والكلام) بحيث يفيد كون القضاء عليه مشروطا بسؤال القاضى الخصم ثم الاقرار أو الإنكار فسؤال البينة فاقامتها (مشير الى ان
 المدعى) الخ (و) قوله فان اقام قضى مشير (الى انه لو انكر) المدعى عليه (واقام) المدعى (البينة ثم اقر) المدعى عليه
 (قضى) القاضى (عليه) اى على المدعى عليه (ب) وفق (البينة) اى بينة المدعى لا يوفق اقراره (كما قال بعض) الخ (والاقر
 الى الصواب ان يقضى بالاقرار) لكونه حجة بنفسه كما مر (على ما قال آخرون) ولم اجد انه ماثمة الخلاف ولعله لو كان الاقرار
 ببعض المدعى والبينة على الكل او على تقدير عدم خلوها عن الجرح والتعديل فالأقرار اسلم واسهل ٣ (وفيه) اى فى جعل قوله
 وان لم يقم حلفه فى حيز قوله واذا صحت
 الدعوى لأنه عطف على ان اقام الخ (اشارة
 الى انه انما يترتب) اى يعلق (التحليف
 على صحة الدعوى) اى لو صحت ولم يقم
 بحلف والتعليق بها انما يكون فيما يشترط
 فيه الدعوى وهذه المقدمة لابد من ذكرها
 فى المقام ليتقابل الكلام ولا اعلم ما وجه عدم
 الذكر (فيحلف) الخصم بلا تأخير ولا تعليق
 (فيما لا يشترط فيه الدعوى) وهذه المقابلة
 يقضى ذكر المقدمة المذكورة (و) فى
 اسناد التحليف الى القاضى اشارة (الى انه
 لو حلفه) اى الخصم المدعى فحلف من غير
 ان يأمره القاضى (لم يعتبر وان كان فى
 مجلس) القاضى اى عنده (فيحلفه القاضى)
 ثانيا (وينبغى ان يقيد التحليف) اى تحليف
 القاضى (فانه انما وسعه) اى القاضى (ان
 يحلف) الخصم (اذا ظن) القاضى (ان
 المدعى مبطل فى دعواه واما اذا ظن انه
 اى المدعى (صادق) فى دعواه (فلا يحلف)
 خصمه (بل يدفع المال اليه) اى الى المدعى
 بلا اقامة بينة ولا نكول من المدعى عليه
 (وكذا اذا شك) القاضى (انه) اى المدعى
 (صادق لا ينبغى ان يحلف) الخصم بل يدفع
 المال الى المدعى (كما فى قاضخان) ففى
 هذه الرواية توسعة للمدعى اذا كان فى حقه
 للقاضى حسن ظن ٤ (وهو) اى لفظ
 الخصم (مشترك عرفا بين المدعى عليه) كما
 مر فى قوله سال الخصم (والمدعى وهو)
 اى المدعى (المراد هنا فهو) اى لفظ المدعى
 بدل لفظ الخصم (احسن) لان فى الاشتراك
 تغالب الفهم (الا فى قلائل) اى فى مسائل
 قليلة (منها تحليف الشفيع) بلا طلب المشتري

(انه) اى الشفيع (ما بطل) اى اسقط شفيعته (وتامه فى العمدى) (غ) ٥ (و ابو يوسف يستحل فى اربع مواضع بدون طلب الخصم الاول
 فى الرد بالعيب تحليف المشتري ما بالله رضيت بالعيب والثانى تحليف الشفيع بالله ما ابطلت شفيعتك الثالث فى المرأة
 اذا طلبت النفقة حلفت بالله ما طلقك زوجك وما خلف عندك ما لا ولا اعطاك نفقة الرابع فى الاستحقاق يحلف المستحق
 بالله ما بعث وما وهبت وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم واجمعوا على ان من ادعى دينه على الميت يحلف من غير
 طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من احد اداه اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرك ولا
 ابرأت منه ولا شيئا منه ولا اعلنت بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن هذا (واقعات المفتين)

٢ (وينبغي ان يستثنى) من هذه الكلية فيه انه قد استثنى حيث قال الافي فلاقل فلو قال ومنها (من كان له دين) الخ لكان
 دخلا فيه الا ان يقال انه تعريض لصاحب العمادى فكانه لم يعد منها هذه المسئلة (عند عامة المشايخ) الخ (وهو الصحيح) يشعر بان
 ههنا روايتين (لانه) اى النكول (بمنزلة) الخ ٣ (وفى) حرف (الواو ههنا) اى فى قوله وقضى له الخ (وفى) حرف (ثم ثمة) اى
 هناك يعنى قوله فيما بعد ثم القضاء احوط الخ (دون الفاء) فى الموضوعين (اشعار) الخ (انه) اى القضاء على فور النكول (يشترط) غ
 ٤ (وفيه) اى فى لفظ القضاء فى هذين (٢٧٠) كتاب الدعوى

شفعته وتماه فى العمادى وينبغي ان يستثنى من كان له دين على البيت
 فانه يخلف قبل طلب الوصى والوارث بالاجماع انه لم يستوف دينك
 من الميت بوجه كما فى الخلاصة وغيرها (فان نكل) اى امتنع عن الخلف
 (مرة او سكت) عنه (بلا آفة) من خرس او طرش غيره (وقضى) له
 عليه بالمال (بالنكول) اى بسبب الامتناع عنه (صح) ذلك القضاء ونفذ
 عند عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار فلو قال بعد القضاء
 انا احلف لم يلتفت اليه وفى الواو ههنا وفى ثم ثمة دون الفاء اشعار
 بانه لا يشترط القضاء على فور النكول فيجوز ان يمهله يومين او ثلاثة
 ولو بعد عرض اليمين ثلاثا كما قال الخصاف وقال غيره انه يشترط
 وفيه اشعار بانه لا بد ان يكون النكول فى مجلس القضاء دون غيره كما
 فى العمادى وقوله بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضا
 لكنه حكى وهو كالحقيقى فى الحكم على الصحيح كما فى الهداية والكافي
 فمن الظن انه مستدرك بل هو موهوم كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون
 قوله نكل شاملا لنوعى النكول وقوله سكت معنا سكت عن جواب المدعى
 على ما ذكرنا من الروايتين (وعرض اليمين) على المدعى عليه فى
 صورة النكول (ثلاثا) من المرات بان يقول له انى اعرض عليك اليمين
 ثلاثا فان حلفت والاقضيت عليك بما ادعاه ثم يقول احلف بالله مال هذا
 عليك هذا المال الذى يدعيه وهو كذا وكذا ولا شىء منه فان ابى

الموضوعين (اشعار) الخ (ايضا) اى كالامتناع
 عن الخلف (لكنه) اى السكوت نكول (حكى)
 الخ (فمن الظن) من ابى المكارم (انه)
 اى قوله بالنكول (مستدرك) بعد قوله نكل
 اوسكت (بل موهوم) لعل فهم الشارح المحقق
 انه يوهوم عدم القضاء بالسكوت وليس هو
 فهم الظان فان فهمه انه يوهوم انه قضى عليه
 بانه نكل لا بالمال وهذا الاتهام لم يندفع
 بتسمية السكوت نكولا وجعله نكولا حكما فان
 الظان ايضا قد جعله نكولا حكما ومع هذا
 قال بل موهوم فظهور ان فهمه هو الثانى والى
 هذا التحقيق اشار الظان بقوله (كما لا
 يخفى) الخ (ولا يبعد ان يكون قوله
 نكل شاملا لنوعى النكول) حقيقة او حكما
 فالسكوت داخل فيه (و) ان يكون (قوله)
 سكت معناه سكت عن جواب المدعى (لا
 سكت عن الخلف كما حمل عليه اولا بناء
 على ما ذكرنا من الروايتين) بعد الشرطيات
 المذكورة فى صدر المسئلة بقوله والكلام
 مشير الى ان المدعى عليه لو سكت فاقام
 المدعى بينة لم يقض عليه وفى رواية قضى
 كما فى النية انتهى فيكون قوله او سكت
 على هذا المعنى اشارة الى هذه الرواية
 الثانية وشار بالكلام السابق الى الرواية
 الاولى ثم على هذا المعنى ورود بحث الظان
 ان قوله بالنكول يوهوم انه لا يقضى بالسكوت
 عن جواب المدعى اظهر ولو قال الشارح
 المحقق ان هذا السكوت ندخله فى قوله
 بالنكول الخ يزيد النكلى ولزم انتشار
 التأويل فى الموضوعين فما ذا يقول الا ان
 يقال ان قوله ولا يبعد ان يكون الخ اشارة
 الى توجيه قوله بل موهوم الخ بانه صحيح على
 هذا التقدير وهذا ايضا ليس بالقول لانك
 قد عرفت انه صحيح على التقدير الاول

ان
 ايضا والحاصل انه وقع فيها هرب عنه (فان حلفت) فيها ونعمت (ثم يقول) اى القاضى تعليما للمخالف (احلف بالله
 ما لهذا) اى المدعى (عليك) ايها المدعى عليه وهو يقول فى عبارته على (هذا المال الذى يدعيه) المدعى
 (وهو) اى والمال ان المال (كذا وكذا) كناية عن جنسه وقدره (ولا شىء) عليك (منه) اى من المال
 او من الخلف ان كنت صادقا فيه (فان ابى ان يخلف) فى هذه المرة (يقول) القاضى جزاء ان ابى الخ (كذلك)
 اى كما قال اولا اى انى اعرض عليك اليمين فان حلفت الى آخر ما قال اولا

- (ثم) يقول كذلك (و ثم) يقول كذلك يعنى الى المرتبة الثالثة ٣ (فهو) اى عرض اليمين ثلاثا (ليس) الخ (لم يصح) اى عندها (وان كان له) اى للمدعى (او نكل) عطف على كان باعتبار الشرح (للحديث) علة لا يرد (او) واليمين على (المدعى عليه) شك من الراوى بان الراوى او النبى قال من انكر او المدعى عليه (وفيه)
 كتاب الدعوى (١٧١)
 اى فى قوله نكل خصمه الخ

٣ (و) كان (المدعى على دعواه) اى لا يكون دعواه باطلا ٦ فى تسعة امور (اى فى امور مذكورة فى المتن هى تسعة) صورة واكثر من عشرين معنى (لان ستة منها وهى الرجعة وفى الايلاء والرق والنسب والحد اثنان معنى كما يظهر من شروحا للمنازل فيحصل اثني عشر والنكاح ثلثة معنى واستيلاد ثمانية معنى كما يظهر من شروحا واللعان واحد صورة ومعنى حيث لا يتصور فيه العكس فيكون المجموع اثني عشر ايضا واذا ضم الى اثني عشر الاول يرتقى المجموع الى اربعة وعشرين (بل تعلق) اى المرأة من العلق اى تبقى لاذات زوج ولا بلازوج اى واسطة بينهما (حتى وجد) اى على الاحد منهما (البينة ولها) اى للمرأة (دفعه) اى الزوج (بتحليفه) اى الزوج (انها ان كانت امرأتك ففى طالق) وانما يحلف بالطلاق لانه يجوز ان يكون كاذبا فى الحلف بالله ولا ينفع الطلاق بذلك اى باليمين الكاذب فتبقى لا مطلقة ولا ذات زوج بخلاف الحلف بالطلاق فانه ان كانت امرأته يكون طلاقا وان لم يكن امرأته يكون على سبيلها كما كانت (بعد) مضى (العدة) ظرف يدعى (انه) اى الزوج (راجعها) اى الزوجة (ووطى) اى الزوج اباه (بعد العدة) ظرف ووطى راجع على التنازع والاخر ينكره لم يحلف عنده ويحلف عندهما (فان ادعى) بعد العدة اكفى عنه هنا بالعلم من الاول (الرجعة فى العدة) ظرف الرجعة (تثبت) الرجعة (بقوله) اى الزوج مفهومه لا بقولها (فى الحال) اى الان يعنى ان الدعوى بالاتفاق بينه وبينهما وليس مالم يحلف عنده ويحلف عندهما ٤ (وفى) حرف جراحة لما قبل المعطوف عليه وهو النكاح (فى ايلاء) بتركيب الاضافى بفاء مفتوحة فمشتاة تحتية ساكنة فهمزة (اى فى الرجوع) تفسير الفى ثم فسر المضاف اليه بقوله (فى مدة الايلاء) شعرا بان الاضافة بمعنى فى (بان يدعى احدهما) اى الزوج والزوجة (على الآخر بعد مدة الايلاء) غرض يدعى (فى مدته) ظرف فاء ورجع والاخر ينكره لم يحلف عنده ويحلف عندهما (فان اختلفا) اى ادعى احدهما وانكر الآخر (قبل مضى المدة) اى مدة الايلاء (يثبت الفى) اى الزوج يعنى ان كان مدعى الفى هولا يثبت بقولها يعنى ان كانت هى مدعية الفى يعنى ليس هذا مما لا يحلف عنده ويحلف عندهما —

ان يحلف يقول كذلك ثم و ثم (ثم القضاء) عليه بدعوى المدعى (احوط) واولى فهو ليس بامر لازم فى ظاهر الرواية وعنهما ان العرض ثلاثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما فى قضاء المنية (ولا يرد اليمين) من مدعى عليه (على المدعى) وان كان له شاهد واحد (او نكل خصمه) للحديث المشهور الكافن كالمتواتر البينة على المدعى واليمين على من انكر او المدعى عليه وفيه اشعار بانهما لو اصطاحا ان يحلف المدعى ويضمن المدعى عليه المال كان الصالح باطلا والمدعى على دعواه كما فى النهاية (ولا يحلف) المنكر عنده خلافا لهما (فى) تسعة امور صورة واكثر من عشرين معنى (نكاح) اى نفس النكاح او الرضاء به او الامر به فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة نكاحا على الآخر وهو ينكره لم يحلف عنده بل تعلق حتى وجد البينة ولها دفعه بتحليفه انها ان كانت امرأتك ففى طالق ويحلف عندهما فعند ابي يوسف رحمه الله بالله كه توويرا زن نكرده وعند محمد رحمه الله بالله كه وى زن تونست درين حال وهو احوط كما فى القاعدى (ورجعة) بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطى بعد العدة فان ادعى الرجعة فى العدة تثبت بقوله فى الحال (و) فى (فى ايلاء) اى فى الرجوع فى مدة الايلاء بان يدعى احدهما على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها فى مدته فان اختلفا قبل المدة يثبت الفى بقوله (واستيلاد) اى طلب ولد

- (بأن يدعى أحد من الأمة والمولى) بيان أحد على الآخر المنكر منهما لم يختلف عنده (أو) يدعى أحد من (الزوجة والزوج) على الآخر المنكر منهما (إنها) أي الأمة أو الزوجة (ولدت منه) أي من المولى أو من الزوج لا يختلف عنده ويختلف عندهما (ولدا حيا أو ميتا) فيحصل من ضرب الأولين إلى هذين أربعة صور ومن ضرب الثانيين إلى هذين أيضا أربعة أخرى فيكون مجموع صور الاستبلا دثمانية معني ٢ (لكن في) الكتب (المشاهير) منها شرح المصنف (أن دعوى) الاستبلا د من (الزوج والمولى) والآنكار من الأمة والزوجة (لم تنصور) فنقص صورتان على ما في المشاهير فليثل هذا قال الشارح المحقق في صدر الكلا: واكثر من عشرين ولم يعينه (ويمكن أن يقال) في الجواب (أنه) أي الزوج والمولى (بحسب الظاهر لم يدع النسب) فلا يرد أنه لم يتصور لأن النسب الخ (كمادل عليه) أي على عدم دعوى النسب (تصويرهم) أي المشاهير بأنها ولدت منه فإنه ليس دعوى النسب بحسب الظاهر فبه لنا تغيير الدليل فنقول لأن الاستبلا د ثبتت باقراره الخ اجاب البرجندی فقال ويمكن تصوير العكس بأن حبلت الأمة من المولى (٢٧٢)

وبعد ما قربت الولادة اعتقها قبل وضع الحمل وقتلت الولد وادعى المولى دية الولد عليها ولا بد في هذه الدعوى أو لا من ثبوت الولد فانكرت الأمة ذلك أي ثبوت الولد انتهى ٣ (بأن يدعى أحد من المعروف النسب والمجهول النسب على الآخر) منهما وهو مجهول النسب يعني سواء كان المدعى معروف النسب أو مجهول النسب لكن المدعى عليه لا بد أن يكون مجهولا (أنه) أي الآخر (عبد) أي المدعى (والحال) فمعنى مجهول النسب مجهول الحال من حيث الرقية والحرية (وانما اعتبر) في المدعى عليه (جهالة النسب) على ما فسرنا (لأنه) أي المدعى عليه بأنه عبد المدعى (لو كان معروف الحال فهو حر أو عبد ييقن فلم يصح عليه) أي على معروف الحال (هذه الدعوى) أي دعوى أنه عبده (كما لا يخفى على واقف الفن) أي فن الفقه فان الفقه في مثله على ما في الفتاوى المسمى بالسيف المسلول أنه إذا شهد الشهود على شيء وكان خلافه متواترا للحاكم أن لا يسمع ولا يقبل تلك الشهادة ما يحفظ جدا ولو حكم حاكم على خلاف التواتر لا ينفذ كما قد مناه انتهى فظهر تفريع قوله (فمن البطلان الظاهر) ظن (أنه) قد اعتبر جهل النسب ههنا في عامة الكتب و (لم يظهر وجهه) انتهى بعبارة الظان (ونسب ثبت باقرار المنكر) أي في نسب

بذلا

هو بحيث لو أقر المنكر لثبت احتراز عن نسب لم يكن بهذه الحيثية كما يأتي (من المعروف) النسب (والمجهول) نسبه على آخر (أنه) أي الآخر (ولده) أي الأحد المدعى منهما لو كان أكبر من الآخر أو أن الأحد المدعى ولد الآخر لو كان الأحد أصغر من الآخر أي أنه ابنه كما في عبارة سائر الشراح فالشارح المحقق أدرج الاحتمالين في كلام واحد (فلو ادعى أنه أخوه) الخ تفريع على التقييد بقوله ثبت باقرار الخ فان هذه الأربعة مما لا يثبت باقرار المنكر (ولم يستخلف بلاخلائي) من صاحبه ٤ (بأن يدعى أحد من المعروف) نسبه (والمجهول) هو عموم ههنا أيضا ومنها وأطلق كالشمى والبرجندی تعريضا لأبي المكارم حيث قيد تصويره بالمعروف وتبعه الفاضل حسن چلبى إلا أن هتال ليكن هو مثلا إلا أن الأولى هنا بدل قوله على الآخر على آخر بالتنكير لئلا يتوهم أنه على وتيرة ما في الرق كما عرفت (أنه معتقه) بالفتح (أو مولاه) أي مولى مولاته (فلا يختلف عند أي حنيفة في هذه الأمور) أي في هذه المسائل السبعة صورة وأكثر من عشر معني (والتكول جعله) أي الامام (بذلا) يدفع ما يدعيه المدعى من المال قطعاً لخصومته

- (صيانة عن الكذب الحرام) يعني لو لم يكن بذلاً بل اقراراً يكون انكاره السابق على النكول كذباً والكذب حرام فجعله بذلاً صيانة لنفسه عن ارتكاب الكذب الحرام (والبذل لا يجري في هذه الأمور) اعترض المصنف هنا وقال لما لم يجز البذل في هذه الأمور لا يجعل النكول بذلاً فيعمل على الاقرار وقال ابو المكارم فتأمل فيه اقول وجه التأمل ان معنى عدم جريان البذل فيها انه اذا قال انا حر وهذا الرجل يؤذيني فدفعته اليه نفسي ان يسترقني او قال انا ابن فلان ولكن اجمت لهذا الشخص ان يدع نسبي او قالت انا لست بامرأته لكن دفعت نفسي واجمته له التمتع مني لا يصح ومعنى الحمل على البذل انه دفع المال وقطع المال وقطع الخصومة كأنه قال هذا المال ليس لفلان ولكن اجمت له (٢٧٣) كتاب الدعوى

لاتخلص عن خصومته وعن جره الى باب القاضي وهذا القول صحيح المعنى فلا منافاة بين الكلامين والله الموفق (صيانة عن اليمين الكاذبة) يعني لو حلف عسى ان يكون يمينه كاذبة والمرء كثير ما يحترز عن اليمين الصادقة لطعن الناس فضلاً عن الكاذبة فجعلنا النكول اقراراً صيانة عنها وفراراً عن طعنهم (على صورة انكار المنكر) اى على مضمونه (لا على) صورة (دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم) ولا يقول بالله ما تزوجتها لانه يحتمل ان يتزوجها ثم يطلقها الان فيحدث بلاوجه وفي الاول توسعة للناس وهى معنى التعليل بعموم البلوى الخ (او مغلب) بفتح اللام المشددة مضاف الى (حقه تعالى) على وتيرة خالص حق الله ويجوز ان يكون منونا حقه فاعله (قذفه) صفة الاحد الثانى او مفعول ثان لادعى (لانه كالحذ) علة قوله وكذا الخ ٢ (والاكتفاء) يعنى ان ذكر الاشياء المعدودة فى المتن بطريق الاكتفاء لا بطريق المحصر فيشعر (بانه) او المعنى الاكتفاء بهذه الاشياء التسعة المذكورة فى المتن من غير ان يضم اليها مواداً اخرى (مشعر بانه لم يحلف) لكن المناسب به هو الحمل الاول (فى غير ما ذكر) من التسعة المذكورة فى المتن كيف لا يحتمل على الاكتفاء (و) الحال بين (فى النظم) الخ (انه لا يحلف فى اكثر من عشرين صورة) فضلاً عن معناه (سواها) اى سوى ما ذكر من التسعة المذكورات صورة فالاولى سواه الا انه لاحظ جانب المعنى (الا اذا ادعى على) صيغة (المجهول اى لا يحلف منكر وقتاً) من الاوقات (فى شىء منها) اى التسعة المذكورة

بذلاً وإباحة صيانة عن الكذب الحرام والبذل لا يجري فى هذه الأمور فيحلف عندهما لانهما جعللا النكول اقراراً صيانة عن اليمين الكاذبة والاقرار يجري فى هذه الأمور فيحلف على صورة انكار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم والفتوى على قولهما كما فى الكافي والمنتقى وهكذا فى الاختيار معللاً بعموم البلوى وذكر فى النهاية قال المتأخرون ان المدعى اذا كان متعنتاً يأخذ القاضي بقولهما ومظلوما بقوله (و) لا يحلف عندهم فى (حذ) هو خالص حق الله تعالى كحذ الزنا والشرب والسرقة او مغلب حقه تعالى كحذ القذف فان حق العبد فيه مغلوب فلوادعى احد على احد قذفه بالزنا لم يحلف (و) كذا فى (لعان) بان ادعته على الزوج بالقذف لانه كالحذ يندرى بالشبهة والاكتفاء مشعر بانه لم يحلف فى غير ما ذكر وفى النظم وقاضيان انه لا يحلف فى اكثر من عشرين صورة سواها ثم استثنى من الأمور التسعة فقال (الا اذا ادعى) على المجهول اى لا يحلف منكر وقتاً فى شىء منها الا فى وقت ادعاء مدع (فى) ضمن واحد من المذكورات مثل (النكاح) والرجعة وفى (الايلاء) (والنسب) والا ستيلاد والولاء والرق (مال) فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف فى دعوى العتق والتعزير

يعنى ان الاستثناء مفرغ من وجهين (الا فى وقت) الخ كلمة فى هذه من الشرح والاولى حذفه كما حذف فى المستثنى منه ثم وجدت فى اكثر النسخ محذوفاً تحميد الله (فى ضمن) هنا فى المتن (مثل النكاح والرجعة وفى (الايلاء) اشارة الى انهما يمكن ادراجهما فى النكاح كما ان فى قوله (والنسب والاستيلاد والولاء والرق) اشارة الى امكان ادراج هذه الثلاثة فى النسب (مال) قائم مقام فاعل ادعى (فانه) اى المدعى عليه (يحلف فيه) اى فى وقت دعوى المال (بلا خلاف) من الامام (ولذا) اى لان محض حق العبد يوجب التحليف (يحلف فى دعوى العتق والتعزير) لانهما محض حق العبد

- (او) ادعاء (الرجوعين) اى الرجعة والنفى (ونفقة في الادعاءين) المذكورين انما في ادعائها النكاح او الرجوعين فجعل اللام للعهد وعد الاخبار ادعاء واحدا (او) في (ادعاء كونه) اى احد وكلمة او لمنع الحلو فطلب المال محتمل في كل هذه السبعة الا ان المصنف اكتفى بذكر امرين منها وادرج البواقي فيهما كما اشار اليه الشارح المحقق وصرحت به (ولدا) له اى لآخر هذا في النسب (او ام ولد) له هذا في الاستبلاذ (او معتقا) له هذا في ولاء العتاقة (او عبدا) هذا في الرق (له) قيد الكل متنازع فيه كما اشارناك ٢ (ولما احتاج الباقي

(٤٧٤)

كتاب الدعوى

(كهر) معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين (ونفقة) في الادعاءين او ادعاء كونه ولدا او ام ولد او معتقا او عبدا له (وارث) في ادعاء الزوجية او القرابة من البيت ولما احتاج الباقي من المستثنيات الى تفصيل اشار اليه فقال (وحلف) بالاتفاق (السارق) عند ارادة اخذ المال (ضمن) بالتشديد (ان نكل ولم يقطع) يده لان المال ثبت بالنكول الذى فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر انه توهم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول الا في النكاح والنسب ادعى فيهما مال والاحسن ان يقدم الحد واللعان على الصور المختلفة ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيهما مال كما لا يخفى انتهى ولما انجر الكلام اى ما حلف فيه بلا خلاف ذكر بعض اخر منها على طريق الاستيناف فقال (و) حلف (الزوج) بالاتفاق (اذا ادعت) الزوجة (طلاقا) بلا بينة لها عليه (فيثبت ان نكل) الزوج (نصف المهر) قبل الدخول (او كله) بعده (وكذا) حلف بالاتفاق (منكر القود) في النفس او في الاطراف (فان نكل في) دعوى (النفس حبس حتى يقر) فيقتص منه (او) حتى (يحلف) فيطلق عن الحبس والا يحبس ابدا (و) ان نكل (فيما دونها) اى

من المستثنيات صلة الباقي لا يبيانه فالعنى ولما احتاج غير المستثنيات (الى تفصيل) والباقي من الاستثناء هو الحد واللعان فاورد تفصيلا (اشار اليه) اى الى تفصيل الباقي وهو الحد فقال (وحلف بالاتفاق) مجهول (السارق) قائم مقام فاعله (وضمن بالتشديد) مجهول ايضا (ولم يقطع) عطف على ضمن (وبما ذكرنا من تفسير كلامه) اى المصنف اى بتفسير قوله الا اذا ادعى الخ بالتعظيم المذكورين لتصحيح كون الاستثناء مفرغا من وجهين ونهيه بقره ولما احتاج الباقي الخ فان له ايضا مدخلا في دفع التسامح الاتى ولهذا اخر هذا البيان عنه (ظهر انه توهم من قال) وهو ابو المكارم (انه) اى المصنف (تسامح في) عبارة (الاستثناء والحق ان يقول) في العبارة لان ابا المكارم ظن انه يفهم من عبارة المصنف انه لا يحلف وقنامن الاوقات في الامور المذكورة الا اى يحلف فيها وقت ادعاء المال في النكاح والنسب وفساد هذا المعنى اظهر من ان يخفى ولذا قال والحق ان يقول المصنف (الا في نكاح ونسب) يجعلهما مستثنى من قوله ولا يحلف في تسعة امور من غير ان يجعل الاستثناء مفرغا ويجعل قبدا له وبايراد قوله ادعى فيهما قيدا ووصفا لهما بالاضمار اليهما لا انه مستثنى مفرغ وهما قبده حتى يفهم المعنى الفاسد الذبور فدفع الشارح المحقق هذا الفساد بالتقدير الثانى وهو قوله في شى منها فجعل قوله في النكاح والنسب من جملة المستثنى لا قبده وصرح بان هنا باقيا من الاستثناء وهو حد السرقة محتاج الى تفصيل لان المستثنى

كل الامور التسعة وهما قيد التحلى فيهما وهو الفساد ثم قول القائل بالتسامح ٣ (والاحسن ان يقدم) الخ على النفس تقدير تسليم جعل الاستثناء مفرغا في الجملة بان يورد الحد واللعان اللذين متفق فيهما مقدما في العبارة (عن الصور المختلفة) فيها تحذف وايبال وهى السبعة المذكورة (ويؤخر النكاح والنسب) منها (فيقول) عطف على يقوم ولا يحلف في حد ولعان ورجعة وفي ايلاء واستبلاذ ورق وولاء ونكاح ونسب (الا اذا ادعى فيهما مال كما لا يخفى) فانه يكون ح استثناء مفرغا من اوقات النكاح والنسب بمعنى الاوقات ادعاء المال فيهما من غير لزوم الفساد المذكور وبان زيادة الشارح المحقق التعظيم الثانى في جانب المستثنى منه اندفع ذلك الفساد فظهر انه توهم من ابي المكارم هذا ما ذهب الى من المقال في حل هذه الاقوال وان ارتكب الاطباء في تحرير المال (ولما انجر الكلام الى ما حلف فيه بلا خلاف) وهو حد السرقة لاحتياجه الى تفصيل كما مر (ذكر) مجهول لان انجر ايضا لكونه لازما في قوة المجهول (بعض آخر) مما حلف فيه بلا خلاف لمناسبة الجوار (على طريق الاستيناف) اى الجملة الابتدائية او البيانية ٤ (في النفس والاطراف) قيد القود (غ) (او حتى يحلف) بالتخفيف (فيطلق) اى يخرج (عن الحبس والا) اى وان لم يقر ولم يحلف (يحبس ابدا) اى الى ان يموت -

- (ولا يرد) لزوم (قطع السارق بالنكول) على قوله يقتض منه (كما ظن) من ابي المكام حيث قال ويتوجه عليه انه يلزم ح قطع يد بالنكول وقد مر انه لا يقطع فتأمل انتهى (لان الخصومة) دليل لا يرد الخ (شرط فيه) اى قطع اليد (فلا يكون) النكول وهو (البذل الذى هو ترك الخصومة) كتاب الدعوى ٤٧٥ (سببا) الخ (فى الصورتين) اى فى المصر وفى المجلس ٢ (والاول) اى ما عند الامام

النفس (يقتض) منه لان الطرف فى الادنى كالمال فى وقاية النفس ويجرى البذل فى المال لفائدة قطع الخصومة فيجوزى فى الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة شرط فيه فلا يكون البذل الذى هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرماني وقال ان النكول اقرار فيه شبهة فيلزم الدية فى الصورتين (وان قال) المدعى (لى بينة حاضرة) فى المصر او فى المجلس (وطلب حلف الخصم لا يحلف) الخصم عنده ويحلف عند ابي يوسف رحمه الله فى الصورتين وقول محمد رحمه الله مضطرب والأول الصحيح كما فى الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة السفر كما فى الزاهدنى فلو حضروا قبلت شهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا تسمع بعده كما فى شهادات المنية والى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستحلف كما قال سيف الاثمة لكن قال شرف الاثمة هذا اذا ظن انه ينكل واما اذا ظن انه يحلف كاذبا فلم يعذر فى التحليف كما فى قضاء المنية (ويكفل) من التكفيل (بنفسه) اى يؤخذ من المدعى عليه كفيل بنفسه وله ان يطالبه وكبلا بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفيلًا ووكبلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعى منتولا فله ان يطالبه مع ذلك كفيلًا بالعين ليحضرها كما فى الكفاية واطلاقه مشير الى ان القاضى يكفله ولو لم يطلبه المدعى وهذا اذا كان المدعى جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضى بلا طلبه كما فى اللم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفا والمدعى حقيرا وعن محمد رحمه الله انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى

٣ (وفيه) اى فى قيد حاضرة (اشارة الى انه) الخ (بعده) اى بعد التحليف (و) فى قوله ان قال الخ اشارة (الى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة و) لكن (لم يقل بذلك) اى بهذه العبارة اى لم يقل لى بينة عادلة حاضرة (كان له) اى للمدعى (ان يستحلف) الخ (هذا) اى وظيفة الاستحلاف له (اذا ظن) والمجهول اسلم (انه) اى المدعى عليه (ينكل) ان يأتى عن القسم (لا يعذر) اى لا يرخص المدعى (فى التحليف) خصمه بل عليه ان يحضر شهوده (ويكفل) عطف على لا يحلف مجهول (من التكفيل بنفسه) اى الخصم وهو المدعى عليه (وله) اى للمدعى (ان يطالبه) اى المدعى عليه (وكبلا بالخصومة) اى الجواب للمدعى وفائدته انه ان غاب الاصيل اقام البينة على وكيله فيقتضى عليه كما فى الكافى

٤ (وصح ان يكون) الشخص (الواحد كفيلًا ووكبلا) ايضا عن المدعى عليه (وان اعطاه) اى التكفيل المدعى عليه (فله) اى للمدعى (ان يطالبه) اى المدعى عليه (بالكفيل) اى باعطائه (بنفس الوكيل) اى على نفس الوكيل الذى كان كفيلًا ايضا من المدعى عليه (وان كان المدعى بالمنع اى المال مثلا فله) اى للمدعى (ان يطالبه) اى المدعى عليه (مع ذلك) اى مع انه اخذ كفيلًا عن وكيله (كفيلًا بالعين) المدعى (ليحضرها) اى العين كفيل العين من الاحضار (واطلاقه) اى المتن حيث قال ويكفل بنفسه بصيغة المجهول (مشير الى ان القاضى يكفله) اى يأخذ التكفيل من المدعى عليه ولو لم يطلبه (اى التكفيل من القاضى) (المدعى وهذا) اى عدم اشتراط طلب المدعى (اذا كان المدعى) بالكسر (جاهلا بالخصومة) اى غير عالم طريق الجواب والدفع

(المجلد الرابع) جامع الرموز ١٥٢ والجرح (والى انه كفله) القاضى (ولو كان الخصم) اى المدعى عليه رجلا (معروفا) مشهورا له ماء الوجه لا يخفى ولا يفر (والمدعى) بالفتح (حقيرا) اى شيئا قليلا سهلا (لا يخفى) معلوم من الاخفاء —

- (نفسه) مفعول (والمدعى) بالفتح (حقيرا) سهلا (لا يخفى) مجهول من الاخفاء (بذلك القدر) الحقيق السهل والجار والمجرور قائم مقام فاعل لا يخفى (ثلاثة ايام) ظرف يكفل (مروية عن ابي حنيفة رحمه الله) فيه تجازب يرتبط بما قبل اى (ثلاثة ايام مروية عن) الخ وبما بعده هو قوله ويكفل الخ (مروية عنه ويكفل الى جلوس) الخ اى هذه الرواية الاخرى (وهذا) اى الرواية الثانية (ارفق) لانها اوسع (للتناس الا ان هذا) اى التكفيل الى المجلس الاخر (في الزمن الاول) غالب اهلها صلحاء وصدقاء (فالاول) اى التمهيل الى ثلاثة ايام (ارفق) بهم (لانه) اى القاضى (يجلس في زماننا) لجمع الدنيا (كل يوم) فالتمهيل الى مجلسه الاخر تضيق للناس (اى دار) ماض من الدور (المدعى او) دار آخر (امين) الخ (حيثما) اى الى اى مكان (دار) وذهب الخصم (الا اذا ادى) اى افضى الدور معه (٢٧٦)

نفسه والمدعى حقيرا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرماني (ثلاثة ايام) مروية عن ابي حنيفة رحمه الله ويكفل الى جلوس القاضى مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرماني الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية (فان ابي) عن اعطاء التكفيل (لازمه) اى دار المدعى او امين مع الخصم ثلاثة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الوضوء والغسل والقضاء والعشاء ولا عن العمل الا اذا ادى مؤنة وله ان يلزمه بولده واهزابه فان رأى الى المدعى على الصحيح كما في قاضخان وغيره ويستثنى منه الديونة فانه لا يلزمها الا امانة كما في الهداية ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء الذخيرة وتماه في الكفاية (و) يلزم المدعى الخصم (الغريب) المسافر (قدر مجلس الحكم) لا غير فان اقام بينة والا يحلف او يدعه فهو جملة معطوفة على قوله يكفل لا انه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن المص لانه غريب يقيد ان الغريب يلزمه ويكفل ان ابي غيره عن التكفيل

(مؤنة) اى الى المخرج (واخوانه) اى عشاقه وقبائله وفي بعض النسخ واجرائه جمع الاجبر اى مع خدامه (فان رأى) في كيفية البلازمة مفوض (الى المدعى) الخ (ويستثنى منه) اى من هذا الحكم المرأة (المدينة) الخ (الا) امرأة (امينة) الخ (لان المدعى يحتاج الى طلب الشهود) الى امر (غيره) اى غير طلب الشهود فلا بدله من المفارقة وربما لا يجد من يلزمه ويعتمد عليه فيجتمل الفرار والاختفاء فالحبس بلا خوف وجمعية للخطاير (ويلزم المدعى) فاعل يلزم (الخصم) بالنصب مفعوله (الغريب) صفة الخصم باعتبار الشرح ومفعول يلزم باعتبار المتن اى (المسافر) ذاهب السبيل تفسير الغريب بلا حرفة (فان اقام) المدعى (بينه) فيها ونعمت (والا يحلف او يدعه) ويحلف سبيله (فهو) تقدير على تقدير الفعل المضارع المذكور اى جملة والغريب المسافر الخ باعتبار هذا التقدير (جملة معطوفة) بتقدير المعطوف كما هو شائع ذائع (على قوله ويكفل) بنفسه قريبا وعلى قوله لا يحلف الخ اصالة (لانه) اى قوله والغريب الخ (معطوف على) الضمير (المنصوب في لازمه) (كما ظن المصنف) في الشرح وتبعه سائر الشراح (غ) (لانه) اى العطف على المنصوب (غريب) اى له غرابة حيث (يقيد ان) الخصم (الغريب) يلزمه المدعى (ويكفل) عنه (ان ابي غيره) اى غير الغريب (عن التكفيل) يعنى لو عطف على منصوب لازمه يلزم التقييد بقوله فان ابي لانه ما قبل المعطوف عليه فلا بد من اعادته في المعطوف على ما هو قاعدة العطف فيكون

(ولا) تقدير الكلام وان ابي الخصم غير الغريب لازم المدعى الغريب فيفسد المعنى ولذا عطى الشارح المحقق بتقدير المضارع الغائب على جملة ويكفل الا انه يرد على عطى الشارح المحقق ان ملازمة الغريب ايضا على تقدير اباء الغريب عن التكفيل ولم يفهم هذا التقييد على عطى الشارح المحقق من عبارة المعطوف ولذا اصاح ابو الكارم عطى المصنف وتدارك فساد حيث قدر القيد فقال اى لازم المدعى الغريب المسافر قدر مجلس الحكم ان ابي عن التكفيل انتهى فقدر قوله ان ابي اى الغريب عن التكفيل فلا حاجة بل لا يقيد بها قبل المعطوف عليه لكنه خارج عن قانون العطف التحوى وسخلى هنا توجيه ثالث لا يرد عليه ما يرد على عطى الشارح المحقق ولا يرد على عطى المصنف ولا ما يرد على تقدير ابي الكارم وهو ان قوله والغريب بالرفع عطى على مستتر ابي لوجود الفصل -

- ويكون المعطوف شريكا في قيد المعطوف عليه وهو لازم على ما هو مذهب الشارح المحقق ويكون بارز لازمه في المعطوف راجعا الى الغريب المقدم معنى او اصالته لكونه فاعلا وحال ويكون قدر مجلس الخ طرف لازمه المذكور وكأنه قيل وان ابي الغريب عن التكفيل لازمه اى الغريب المدعى قدر مجلس الحكم الخ وللفاضل ابي المكارم ههنا كلام وبيان يناسب نقله ههنا فنقله مودا خط المتن فوقه مشروحا في اثنائه فقال (وعطى الغريب) مبتدأ خبره يوجب الخ (على) الضمير (المفعول وجعله) اى عطى الغريب (قيدا) اى تنمة (الجواب الشرط) هو قوله ان اى الخ اى ملاحظته من تنمة الجواب وبهذا القيد احتراز عن مطالعته الاولى حيث لم يلاحظ فيها من تنمة الجواب بقريئة تقدير قوله ان اى اى الغريب عن التكفيل الخ فى اخيرها (يوجب سماجة) اى قبحا (فى اللام) حيث يفهم منه ح شرطية اباء الغير عن التكفيل لملازمة الغريب (ويوهم) عطى على يوجب اشارة الى قبح آخر (ان ملازمة) المدعى (الغريب وغيره مقدرة بقدر مجلس الحكم) يكون قوله قدر مجلس الحكم مذكورا بعد قوله لازمه والغريب حيث فرض ان المجموع لوحظ جواب الشرط فيفهم منه ان قوله قدر مجلس الحكم الخ قيد لكليهما معا والمحال ليس كذلك (ولو قدر) اى فرض (كتاب الدعوى) (٤٧٧)

(المعطوف) هو قوله والغريب (جملة) اى فرض انه من قبيل عطى الجملة على الجملة لا المفرد على المفرد بتقدير ان المعطوف فى الحقيقة فعل مضارع والمذكور مفعوله حال كونه (عطا على) نفس الجملة (الشرطية لا) على جوابها (اى) على ان اصل الكلام (ويلازم) المدعى (الغريب قدر مجلس الخ لكان اقرب) اى الى المقصود بالاضافة الى مطالعة كونه قيد الجزاء الشرطية حيث يتخلو عن السماجة والايهام المذكورين (ولا يخفى انه) اى المصنف (لو قال ويكفل) اى المدعى من الخصم (الغريب) الى مدة مضروبة فى الشرع (ويلازمه) اى الغريب ان لم يعط التكفيل (قدر المجلس) المشروع بل لانه المتأبلة لقوله ويكفل فالشارح المحقق استفاد مطالعته من هذين الاخيرين فاستفاد من قوله ولو قدر المعطوف الخ تقدير المعطوف فعلا مضارعا واستفاد انه يلزم الخ واستفاد انه عطى على يكفل لاعلى الشرطية من قوله لو قال الخ لكان اوفق بالسباق الخ لكان اظهر اى فى افادة الفقهى مما هو كان اقرب (واوفق بالسباق) من قوله ويكفل بنفسه الخ حيث يكون عطا عليه ومقابلا له ومصححا لتقييده هناك بقوله ان لم يكن غريبا الخ ثم تحقيق مطالعته اصل المتن ان الحكم فى الجزاء

(ولا يكفل) الغريب (الا) من اول المجلس (الى آخر المجلس) فى الزيادة ضرر بالمسافر لكن فى قاضيان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفى الحزانه انه يكفل يوما وعند الاختلاف القول لمنكر الاقامة لانها اصل (والحلف) الذى يقضى بالنكول عنه يكون (بالله) دون غيره فلو حلفه الفاضى به فنك قضى به لم ينفذ كما فى الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار ولذا لا يحلف الاخرس الا بان يقول الفاضى له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فيشير بنعم اولا كما فى الينابيع وغيره (لا) يحلف (بالطلاق والعناق) ونحوهما فانه حرام (فان الخ) وبالغ (الخصم) على التحليف به (قيل يصح) ذلك التحليف (بهما فى زماننا) لكثرة التحليف بالله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماؤهم واموالهم وفيه اشعار بان اكثرهم لم يحلفوا بهما والرأى الى الفاضى والاول ظاهر الرواية فلا يبيل الفاضى الى غيره على الصحيح كما فى قاضيان وغيره

* ١٥٢

وهو كلام مستقل والشرط بمنزلة القيد ولذا اورده فى المعطوف يجعله قيدا حيث قال ان اى عن التكفيل الخ ثم وجه قوله (واخصر) انه لا احتياج حينئذ الى هذا التقييد ولا الى قول المانن ولا يكفل الا الخ اى يكون اخصر بهذا المقدار والله الموفق للصواب وهو المعطى اجرة الثواب

٢ (وعند الاختلاف) فى ان الخصم مسافر او مقيم (لمنكر الاقامة) اى كونه مقيما (لانها) اى الاقامة (اصل بالنسبة الى المسافرة) (به) اى بغير الله (ويستثنى) من قاعدة ان الحلف بالله لا يغيره (اصحاب الاعذار) الخ (له) اى لفلان عليك يا اخرس (عهد الله ان كان له) اى فلان (عليك) ايها الاخرس (هذا) اى المدعى (فيشير) اى الاخرس (ب) لفظ (نعم) ومؤداه (او) يشير بمؤدى لفظ (لا الخ فانه) اى التحليف بهما (حرام) والحرام لا يفعل (على التحليف به) اى بنحوهما فيه تعريض للمصنف فى قوله (بهما وذلك التحليف) اى الذى يقضى بالنكول (عنه فان لم يصح ذلك) التحليف بهما (وفيه) اى فى قوله فان الخ الخصم قيل يصح الخ (اشعار بان اكثرهم) اى الغضاة اواهل زماننا (لم يحلفوا) بالتشديد على الاول والتخفيف على الثانى (بهما والاول) اى عدم جواز التحليف بهما (ظاهر الرواية الخ الى غيره) اى غير ظاهر الرواية —

ولهذا لو قال المدعى حلفه بالطلاق اختلفوا في كفره كما في سير المضمرات ونماه
مر في الايمان (ويغلف) جوازا القاضي (بصفاته) بلا عاطف والالتعدد
اليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المص بالله الطالب الغالب المدرك
المهلك الى الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردد فان الاسماء
توقيفية وفي الخلاصة والنخبة وغيرها انه لا يغلف عند اكثر المشايخ
وفي قاضيان انه لا يغلف بان يول بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلف
الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرمة اليمين اولا وينلو عليه ان الذنب
يشتركون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا الآية كما في الاختيار (لا) يغلف
وجوبا (بالزمان) اي في الوقت الشريف كأول الجمعة وآخرها وليلة
القدر لان فيه تأخير المدعى (و) لا (المكان) الشريف كمين الركن
والمقام وبين الروضة والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف رحمه الله
انه يوضع المصحف في حجره ويقرأ الآية المذكورة ثم يحلف في مكان منها
كما في المضمرات (و) يغلف غير المسلم بما اعتقده فحينئذ (حلف)
اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى (و) حلف (النصراني)
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار
وقال الشيخان ان المجوسى حلف بالله لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق
الثلاث الا بالله كما في الكافي وفيه اشعار بانه يحلف بالله وحده لان
التغليظ لزيادة تأكيد كما في الاختيار (والوثني) وغيره من المشركين
(بالله) وحده لانهم قالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يغلف
بالصنم وغيره كما في الكرماني (ولا يحلف) احد من الفرق الاربعة (في)
معابدهم (ومكان عبادتهم) انتهى عن تعظيمه (ويحلف على) الحاصل (من)
سبب هو فعل يرتفع كبيع او غصب يرتفع بالاقالة او الاسترضاء وسباني
نحو (بالله) ما ثبت (بينكما بيع قائم) في الحال اذا ادعى انه اشتراه

- (حلفه) امر (في كفره) اي ذلك المدعى (جوازا)
اي لا وجوبا (والا) يعطى (لتعدد اليمين)
اي ليس هو بيمين واحدة مغلظة (فيقال)
بناء على المشهور وقد ذكره المصنف ايضا
(بالله الطالب الغالب) الخ مجموعه مراد
اللفظ نائب فاعل يقال يعني يحلف (بالله)
الطالب (للكاذب اين هو) (الغالب) عليه
(المدرك) كذبه (المهلك) اياه
٢ (لكن في المتوسطات) اي في الاسماء
المتوسطة بين اسم الله وبين اسم الحى الذى
الخ (تردد) في التحليف بها (فان الاسماء)
اي اسمائه تعالى (توقيفية) بتقديم القاف
على الفاء اي يطلق بالاطلاع والسماع من
الشارع لا بمجرد المعنى (ان الذين يشتركون)
اي يستبدلون (بعهد الله وايمانهم) تفسير
العهد (ثمنا قليلا) مفعول ثان للاشتراء (لان)
فيه (اي في التغليظ بالزمان لو لم يتفق
انتظارا الى مجيئه ففيه (تأخير) الحق (المدعى)
الخ (من الجامع) بيان المكان الشريف تعميما
له بعد التمثيل بالخاص (في حجره) اي ابطه
مبالغه في التخويف عن ارتكاب اليمين الكاذبة
(في مكان منها) اي المذكورات (بالصنم)
بالصاد المهملة والنون بت (عن تعظيمه) اي
اي مكان عبادتهم

٣ (من سبب) صلة الحاصل لابيانه (غ)

(أو) ما بينكما (نكاح قائم في الحال) إذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المثال على مذهبهما في التحليف كما مر (أو) بالله (ماهى بائن منك الآن) إذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعيًا حلف على السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فإنه يحلف على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل آخر من الأفعال الحسية (لا) يحلف (على السبب) أي الفعل المرتفع فلا يحلف (تحو بالله ما بعته) منه (ونحوه) مثل بالله ما نكحناها وما طلقناها بائنا لأنه قد يطرد عليه الأقالة والخلع والنكاح فحينئذ يتضرر المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين وأما عنده فيحلف على السبب إلا إذا قال المنكر للقاضي لا تخلفني على السبب فإن الإنسان قد يبيع ثم يقبل فإنه حلف على الحاصل كما في الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره أنه لا يحلف الأعلى الحاصل في ظاهر رواية أصحابنا وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يحلف الأعلى السبب وعنه أنه يحلف على ما أنكره من الحاصل والسبب وهذا أحسن الأقاويل عند الحلواني وعليه أكثر القضاة وقال فخر الإسلام إن القاضي يحلف على ما يراه من الحاصل والسبب (الآن يتضرر المدعى) من رأى المدعى عليه الموجب لحلفه على الحاصل (فيحلف) ح (على السبب) بلا خلاف نظرا له (كدعوى شفعة بالمجوار) فإن المشتري المدعى عليه إذا كان شافعيًا حلف على الحاصل ماله قبله شفعة لأنه لا يرى ذلك فيتضرر الشفيع الحنفى فيحلف على السبب ما اشترите ومن الظن أن المدعى عليه قد يتضرر ببطان الشفعة بتأخير الطلب لأنه لا بد للقاضي من الأضرار بأحدهما والأولى به المدعى عليه لأنه متمسك بعرض السقوط والمدعى بالأصل حيث أثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء

٢ (إذا ادعت النفقة) أي المال يعني ح يكون المثال اتفاقية (فلو ادعت) مجرد (النكاح كان المثال) للتحليف (على) وفق (مذهبهما) لأعلى مذهبه لأن عنده ح لا تحليف (إذا ادعت الطلاق البائن) فلهذا طلقها ثم راجعها فلو حلف على الطلاق بحث فيتنضر الزوج (فإنه) أي الطالق رجعيًا (يحلف) زوجته (على الحاصل) أيضًا (في الظاهر) من الرواية (وفيه) أي في جعل البينونة من أمثلة الحلف على الحاصل (اشعار بان سبب الحاصل) أي البينونة (كما يتحقق في ضمن فعل العقد) أي عقد الطلاق البائن مثل أنت بائن (يتحقق في ضمن فعل آخر) مثل دخولها الدار إذا علق بينونتها به وهو فعل حسي كما لو طلق ثم راجعها ثم بانه بالتحليف ووجود شرطه وهذا الكلام هو الموعود بقوله وسيأتي أي بيان السبب أو تعريف الحاصل أما الأول فهذا الكلام ظاهر فيه وأما الثاني فيخرج من هذا الكلام تعريف الحاصل بانه ما تحقق في ضمن فعل سواء كان عقدا أو غيره كوجود الشرط في التحليف والنكاح أو الرجوع (فح) أي حين التحليف على السبب (يتضرر المدعى عليه) بلا وجه

٣ (من رأى المدعى عليه) أي مذهبه (الموجب صفة الرأي أي المجوز) (لحلفه) أي المدعى عليه (على الحاصل نظرا له) أي للمدعى (فإنه يحلف المشتري) الكائن (على مذهب الشافعي) أنه لا يجب الشفعة (بالمجوار) بيان المذهب وهذا التعليل وجد في بعض المتن ولم يوجد في أكثرها فبناء على الأكثر علل الشارح المحقق بقوله (فإن المشتري المدعى عليه الخ حلف) بالتخفيف (على الحاصل) اعتمادا على مذهبه (ماله) أي للشفيع (قبله) أي المشتري (شفعة لأنه) أي الشافعي (لا يرى ذلك) أي الشفعة بالمجوار (فيحلف) أي المشتري الشافعي (على السبب)

٥ (ومن الظن) من أبي الكارم النقض الإجمالي (بأن المدعى عليه قد يتضرر ببطان الشفعة بتأخير) الشفيع (الطلب) فلا بد من الفرق والتراجع والتساوي فاجاب الشارح المحقق بالتراجع وعلل الظنية بقوله (لأنه لا بد للقاضي من الأضرار بأحدهما) أي الخصمين كما

هو شأن القضاء (و) لكن (الأولى به) أي الأضرار (المدعى عليه لأنه متمسك بعرض السقوط) أي بسقوط الشفعة وهو امر عارض (و) الشفيع (المدعى) يتمسك (بالأصل) وهو ثبوت الشفعة لأن السقوط فرعه —

٣ - (الانه) اى التحليف على السبب فيما لا يتكرر (رواية) غير ظاهرة (عن ابي يوسف) الخ (غ)

٢ (والاعتناق) سبب للحرية فيحلف عليه في عبد مسلم يدعى عتقه وعلى الحاصل اى الحرية في الامة والعبد الكافر (فتح الله آخوند)
٣ (ويدخل في الكاف) بمعنى المثل (على سطحه) ضميره وكذا ما بعده الى الغير (اوسق) كذا في اكثر النسخ وفي نسخة اوشق (في ارضه) اى الغير (نهر) وهى النسخة عندى (ماهى) اى الامة (او) ما (هو) اى العبد الكافر (حر) الخ (انه) اى سيدهما (يحلف على السبب) الخ (اى علم المدعى عليه) الاضافة الى الفاعل (بالمدعى) بالفتح صلة العلم (من ورث) فاعل يحلف الخ

٥ (علم ذلك) اى ارثه

٦ (فقال) الاولى فيقول لانه بيان يحلف (له) الفاضى قل (بالله ما تعلم ان هذا العين له) اى لآخر (وفيه) اى فى قوله شيئا لان اكثر اطلاقه على العين ايماء او الايماء فى قوله ويحلف على العلم كما يقتضيه قوله (قبل وصوله اليه) لان قبله لا علم له ولا قطع به (والى انه لو لم يتحقق) اى لم يعلم (كونه ميراثا) ولم يقر المدعى بذلك ولم يقر المدعى عليه بينة (حلفه على البنات) بالله ما عليك تسليم هذه العين الى المدعى (فى يده) اى المدعى عليه (فلو نكل عنه) اى عن الحلف على البنات (قضى عليه لكن فى هذا التفريع) اى فى تفريع القضاء عليه على تقدير النكول عنه او المراد بالتفريع هو المسمى اليه الثالث (اشكال) لعل وجه الاشكال انه اذا لم يأمر به الشرع فكيف يعتبر وكيف يقضى عليه بالنكول عنه (كما فى العبادى) حوالة بالنسبة الى مجموع اصل المسئلة والاشكال فيه لا بالنسبة الى الاستدراك فقط والايبقى المسمى اليه بلا اسناد وليس من عادته

٧ (بالتخفيف) اى بتخفيف الناء الاولى وكسر الباء انما قيد به لئلا يتوهم انه جمع البت او على وزن قتال بصيغة المبالغة والمعنى على انه بنات اى قطاع متيقن ثم فسر المراد فقال (اى) على وجه (قطع ما ادعى) مجهول (من المدعى بالكسر صلة ادعى) (انه) اى الشئ* (له) اى للمدعى (غ)

(وكذا) يحلف على السبب بلا خلاف (فى) دعوى (سبب) اى فعل

(لا يتكرر) ولا يرتفع برافع لانه ليس مما يضر به والاحسن ان يقول

الا ان يضر المدعى اولا يتكرر السبب (كعبد مسلم يدعى) على

سيده (عتقه) فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود رقبتا فينكر الاعناق

والمرتد لا يسترق بل يقتل والهروب الى دار الحرب ثم السبى نادر الا

انه رواية عن ابي يوسف رحمه الله وفى الظاهر انه يحلف على الحاصل

كما فى الذخيرة ويدخل فى الكاف ما اذابنى على حائط غيره او اجرى

ميزابا على سطحه او رمى ترابا فى ارضه اوسق فى ارضه نهر فانه مما

لا يتكرر فيحلف على السبب كما فى الاختيار (وفى الامة) ولو مسلمة

(والعبد الكافر) اذا ادعى عتقها يحلف سيدهما فى ظاهر الرواية (على

الحاصل) ماهى او هو حر فى الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة او اللعان

او السبى وعليه بنقض العهد واللعان والسبى وعن ابي يوسف رحمه الله

انه يحلف على السبب وتماه فى الذخيرة (ويحلف على العلم) اى علم

المدعى عليه بالمدعى (من ورث شيئا) من عين علم ذلك بعلم القاضى

او اقرار المدعى او بينة المدعى عليه (فادعاه آخر) فقال له الفاضى بالله

ما تعلم ان هذا العين له وفيه ايماء الى انه لا يحلف وارث الدين قبل

وصوله اليه خلافا للخصان والاول المختار عند الفقيه وقاضيان كما فى

اللم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلفه على البنات لتحقق سببه من كون

العين فى يده كما فى الذخيرة والى انه لو حلف على البنات اعتبر لانه

اقوى من العلم ولو نكل عنه قضى عليه لكن فى هذا التفريع اشكال

كما فى العبادى (و) يحلف (على البنات) بالتخفيف اى قطع ما ادعى

من المدعى (ان وهب) شئ* (له) ان المدعى عليه (او اشتراه) المدعى

عليه ثم ادعاه المدعى بلا بينة انه له فالمراد هو له او المشتري يحلف

— (وفيه) أى فى عنوان الهبة والشراء

(رمز الخ من وجه) أى وجه الإيجاب أو القبول (كما فى العقود) التى يتم بالإيجاب والقبول (وهذا) أى الرمز المذكور (مشكل) الخ (جانب البداءة) أى جانب فعل من بدأ العقد (لزيادة الزجر له) (ثم ادعى) المشتري السرقة الخ مع أنه) أى السرقة (فعل الغير) وهو العبد ٢ (وكذا لو نكل) أى عن الحلف على البينات (لم يعتبر نكوله كما فى العبادى فيه أنه ينافى ما مر آنفاً من العبادى أيضاً إلا أن يحمل أن هذا هو وجه الأشكال هناك ٣ (بعد) أى بعد الفداء والصالح (صيانة لعرضه) يكسر العين ماء الوجه (ذبوا) أى ادفعوا المكروهات (عن أراضكم) جمع العرض بالكسر (فقيل) لعثمان رضى الله عنه (فى ذلك) أى فى اقتدائه لم لا تحلف وأنت صادق (فقال) عثمان رضى الله عنه (أخاف أن يصيب) أى يتفق (الناس بلاء فيقال) من بعضهم (أنه) أى هذا البلاء (بسبب يمينه) أى عثمان (الكاذبة) وبعضهم فسر هذا الكلام بقوله يعنى لو أصاب لى بعد اليمين مصيبة زعم الناس أن تلك المصيبة بسبب يمينه الكاذبة وذلك الزعم الفاسد فى حقى بلاء للناس (وفيه) أى فى المتن (أشعار) حيث خص الصحة بعنوان الفداء والصالح (بأنه لا يجوز أن يبيع اليمين) أى لو قال المدعى أنا أبيع حق يمينى عليك بك فاشتره المدعى عليه وأعطى للمدعى ثمناً كذا لا يجوز (لأنها لم تكن مالا فله) أى للمدعى (أن يستحلف) خصه (بعد ذلك) ثانياً أن ندم عما فعله (وفى الختم بلفظ الصالح الدالة على الانتهاء وانقطاع الحرشة ما لا يخفى من رعاية حسن اختتام الفصل وكذا فى كلمة عن الدالة على البعد والمجازة أشعار بأن المصنف بعد عما فيه وتجاوز عنه إلى كلام آخر فقال

فصل الخ فشرعنا فى شرح رموزه (ولو اختلفا الخ مثلاً) لأنه كذا المسأجر أن (والاول للاستينافى) التحوى أى لا بداء جملة غير مسبوق بكلام جزوه بعضهم فوجه الشارح المحقق كلام المصنف بهذه لئلا يتكلف فى تصحيحه نظراً إلى مذهب من لم يجوز بان يقال الكلام فى قوة أن يقال إذا تبايعا فتسألما

فنعيت الحصلة ولو اختلفا فى قدر الخ فكذا وإما استينافى جملة مسبوقه بجملة من الكلام لكن لانعلق للثانى بالأولى بالواو فمتفق عليه عند العلماء العربية —

بالله ليس هذا ملكاً للمدعى وفيه رمز إلى أنه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كما فى العقود حلف على البينات وهذا مشكل لأن اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البينات إلا أنه يرجح جانب البداءة لزيادة الزجر ويستثنى من هذا الأصل الرد بالعيب فإنه لو اشترى عبداً ثم ادعى السرقة فى يد البائع حلف على البينات مع أنه فعل الغير وقبل التحليف على فعل الغير إنما يكون على العلم إذا قال المدعى عليه لا أعلم لى به فيحلف على البينات الأثرى أنه لو أقر الوكيل بالبيع أن الموكل قبض الثمن وإنكره الموكل حلف الوكيل على البينات بالله قد قبضه الموكل الكل فى الذخيرة وإلى أنه فى كل موضع يجب اليمين على البينات فيحلفه القاضى على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر نكوله كما فى العبادى (وصح فداء الحلف والصالح عنه) أى عن الحلف كما إذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو أقل أو صالحه عن دعوى الحلف على أقل من المدعى فإنه يصح ذلك ويسقط ولاية الاستحلاف بعده وإنما يصح صيانة لعرضه قال عليه الصلوة والسلام ذبوا عن أراضكم بأموالكم وقد روى أن عثمان رضى الله عنه اقتدى بيمينه فقيل فى ذلك فقال أخاف أن يصيب الناس بلاء فيقال أنه بسبب يمينه الكاذبة كما فى النهاية وفيه أشعار بأنه لا يجوز أن يبيع اليمين لأنها لم تكن مالا فله أن يستحلفه بعد ذلك كما فى الكرماني

فصل فى التحالف

(ولو اختلفا) أى التبايعان مثلاً والواو للاستينافى (فى قدر الثمن أو المبيع) فقال البائع أن الثمن الفان أو عبد وقال المشتري ألف أو عبد أن

— (فان الكل) اى كل واحد من البائع

والمشتري في صورة الاختلاف (مدع) ترجيح بينهما ما لم ينورا بالبينة (والبينة مرجحة) ولذا يحكم لمن يبرهن

٢ (وان اختلفا فيه) اى في قدر الثمن او المبيع (وبرهنا حكم لمثبت الزيادة) الخ (ومشتري) عطف على بايع (المبيع) عطف على الثمن بحرف واحد لتقديم المجزور فالمعنى ولمشتري اثبت زيادة المبيع ٣ (فلا يعارض) بالفتح اى مثبت الكثرة بمثبت الاقل

٤ (في الثمن اولى) قطع للتنازع الاتي (في المبيع اولى) ثم فسر قوله اولى بالصفة المشبهة فقال (اى ولى وحقيق بالقبول فان) علته التفسير (هذا الوزن) اى وزن افعل (مشارك بين اصل المعنى) فيكون صفة مشبهة كاحمر مثلا (و) بين (الزيادة) فيكون افعل التفضيل (فلا يرد) اى اذا كان لفظ اولى ههنا صفة مشبهة (لا يردانه) اى لفظ اولى يدل على جواز قبول حجة الاقل فالمورد حملة على انه افعل التفضيل وغفل عن كونه صفة مشبهة ههنا (و) الحال (لم تقبل) حجة الاقل (اصلا) اى لا جوازا ولا وجوبا (ان لم نرض) انت (فسخ) مجهول (فيكتفى) الخالف (بالنفي هو الاول) اى الاكتفاء بالنفي (لان الايمان بالفتح) وضعت على ذلك (اى على النفي اى النفي فيه ان البمين قد يكون للحمل الا ان يقال انه نفي ترك الاقدام (لانها) اى الايمان (متعلقة بالنكر) وهو النفي (وفيه) اى في كون وزن تحالفا اشارة على ما نص الحديث المتواتر الى ان لكل منهما جهة المنكرية وللانكار لا بد من المدعى فيشير الى ان لكل منهما جهة المدعية ايضا فباب التحالف يدل على ان فيهما عند الاختلاف حثيتين حثية الانكار وحثية الدعوى فالبايع يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري يدعى تسليم المبيع باقل الثمنين والبائع يذكره وذلك انما يكون قبل قبض المبيع كما ان دعوى البائع في زيادة لم يقبضها والاقلو كانا قبضا لما اختلفا اصلا وكذا لو قبض البائع فقط او المشتري فقط لم يتنازع الاخر فصم

(حكم) القاضى (لمن يبرهن) اى اقام البرهان والبينة على ما ادعاه فان

الكل مدع والبينة مرجحة (وان) اختلفا فيه (وبرهنا حكم لمثبت الزيادة)

اى لبائع اثبت زيادة الثمن ومشتري زيادة المبيع لان مثبت الاقل ساكت

ولا ينفي الزيادة قصدا بخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض (وان اختلفا

فيهما) اى في قدر الثمن وقدر المبيع فقال البائع انهما القان وعبد وقال

المشتري الف وعبدان وحجا (نحجة البائع في الثمن) اولى لانها مثبت

الزيادة (و) حجة (المشتري في المبيع اولى) اى ولى وحقيق بالقبول فان

هذا الوزن مشترك بين اصل المعنى والزيادة كما في طلاق النهاية

والكرمانى وغيرهما فلا يرد انه يدل على جواز قبول حجة الاقل ولم تقبل

اصلا (وان) اختلفا في احدهما او كليهما (وعجزا) عن اقامة الحجة (رضى)

واحد او (كل) منهما اذا قيل له ان لم نرض فسخ البيع (بزيادة يدعيه الاخر)

والضمير المنصوب للزيادة فانه مصدر (والا) يرض واحد منهما (تحالفا)

اى اشترك البائع والمشتري في الحلف بالله ما باعه بالف وما اشتراه بالفين

فيكتفى بالف كما في الاصل وذكر في الزيادات انه حلف بالله ما باعه

بالف ولقد باعه بالفين وما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف فيضم

الاثبات الى النفي للتأكيد والصحيح هو الاول لان الايمان وضعت على

ذلك لانها متعلقة بالنكر وفيه اشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض

المبيع وهذا استحسان فان المشتري يدعى وجوب تسليمه والقياس ان

لا يصح لانه ملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه قياسا واستحسانا كما

في المضمرات (وحلف المشتري اولا) في الصور الثلاث على الصحيح

لانه المنكر المطالب بالثمن اولا وعن ابى يوسف رحمه الله ان البائع

القول بان في قوله تحالفا اشارة (الى) الحكمين الاول (ان التحالف يصح قبل قبض المبيع) والثاني (انه لا يصح حلف بعد قبضه) وقوله (استحسانا وقياسا) ضم من الخارج لا في حيز الاشارة كما يدل عليه صريحا قوله في الحكم الاول وهذا في استحسان الخ في الصور الثلاث الاول ما اذا كان الاختلاف في قدر الثمن فقط والثاني ما اذا كان الاختلاف في قدر المبيع فقط والثالث ما اذا كان الاختلاف فيهما معا (لانه) اى المشتري (المنكر) لزيادة الثمن (المطالب) بالفتح (بالثمن اولا) لان الواجب اولا تسليم المبيع فاذا كان المشتري في المطالبة اولا كان في الانكار اولا ايضا فقيده ولا تنازع فيه المنكر والمطالب -

- (وفيه) أى فى قوله جلفه المشتري أولا (ايما حيث هو فيما اذا كان الاختلاف فى القدر فيشير بالمفهوم (الى انهما لو اختلفا فى (المبيع) بان يختلفا فى انه هذا العبد او ذاك العبد وكلاهما سواء فى القيمة (فقد حلف البائع أولا) ثم فرع على هذا الايما فقال (فلو اختلفا فى) اصل (الثلث) بانه من الدراهم البيض او السود (حلف أولا من يدعى أولا) فانه ح يحتمل ان يدعى أولا المشتري تسليم المبيع بالسود ويحتمل ان يدعى البائع أولا اعطاء البيض (وان ادعياهما) عطف على لو اختلفا فى الثمن بتقدير وان اختلفا فيه وادعيا معا (حلف) القاضى (من شاء) منهما (و) ايما (الى انهما لو اختلفا فى جنس العقد) فان لفظ المشتري يدل على انه مقربا يدعى البائع ان العقد عقد البيع فلو انكره وقال انا موهوب له منك لامشتريك (لم يتحالف) فلا اولية فيه ولا ثانوية ويحتمل ان يكون المراد من قوله (وفيه) أى فى تعليل الكافى بانه المنكر المطالب بالثمن (لم يتحالف) (فصل فى التحالف) (٣٨٣)

بالنسبة الى الكل لامن وعن ابو يوسف رحمه الله فقط الخ (ايما الى انهما لو اختلفا فى) قدر (المبيع) كما هو الصورة الثانية (فقد حلف البائع أولا) لانه المنكر اولاح لان المشتري فيها يدعى أولا زيادة المبيع والبائع ينكره اذلا وجه فى الصورة الثانية لاعتبار انكار المشتري الثمن حتى لو علل بان البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن او تسليمه بها ادعاه من المبيع وهو ينكره لشملها فاصل الايما ان تعليل الكافى منقوض بالصورة الثانية اذ لا وجه لاعتبار انكار المشتري الثمن فيها فيجب ان يقال فى التعليل لان البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن او تسليمه بها ادعاه من المبيع وهو ينكره ثم فرع من هذا الايما ان تعليل الكافى لا يستقيم فى الصورة الاولى ايضا ولا يفيد اولية تحليف المشتري فقال فعلى هذا (لو اختلفا فى) قدر (الثلث حلف أولا من يدعى) الظاهر كونه مجهولا أى يدعى عليه (اولا) حتى يكون هو المنكر الاول وغرض الشارح المتحقق هو الاستغراب والاستعجاب يعنى ان فى الصورة الاولى يحتمل ان يدعى المشتري أولا تسليم المبيع بما قال به من الثمن ويحتمل ان يدعى البائع أولا زيادة الثمن فكل منهما جهة الاولى فى الانكار (وان) اختلفا فى زيادة الثمن (وادعيا معا) فيكون انكارهما ايضا معا حلف القاضى (من شاء الخ (و) ايما الى ان الكلام من أول الفصل الى هنا فيما اذا اتفقا فى جنس العقد

حلف أولا وقبل يفرع بينهما كما فى الكافى وفيه ايما الى انهما لو اختلفا فى المبيع فقد حلف البائع أولا فلو اختلفا فى الثمن حلف أولا من يدعى أولا وان ادعيا معا حلف من شاء وان شاء اقرع بينهما والى انهما لو اختلفا فى جنس العقد فقال احدهما بالمبيع والآخر بالهبة او جنس الثمن فقال احدهما انه دراهم والآخر انه دنانير لم يتحالفوا وهذا عند الشبخين والمختار ان يتحالفوا كما قال محمد رحمه الله والمتبادر من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثلث حلف ايها شاء لاستواءهما فى الانكار الكل فى الاختيار (وفسخ) بطلب احدهما (القاضى المبيع) بعد الحلف فان لم يطلبه تركهما حتى يصالحا على شىء وفيه اشعار بانه لم يفسخ بنفس التحالف وقيل يفسخ والاول الصحيح كما فى الكافى (ومن نكل) منهما عن الحلف (لزمه دعوى الآخر) منهما لان النكول حجة فى دعوى الاموال (ولا تحالف) احد اذا اختلفا فى غير المعقود عليه وبه كما اذا اختلفا (فى الاجل) أى فى جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتحالف عند زفر (و) كما اذا اختلفا فى (شرط الخيار) أى فى جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل (و) كما اذا اختلفا فى (قبض بعض الثمن)

(المجلد الرابع) جامع الرموز ١٥٣

فيومى (الى انهما لو اختلفا فى جنس العقد فقال) أى ادعى (احدهما) العقد (بالمبيع) ادعى (الآخر) العقد (بالهبة او) اختلفا (فى جنس الثمن فقال) وادعى (احدهما) انه أى الثمن من جنس (دراهم) الخ (لم يتحالف) الخ الا ان هذا الايما الثانى يقتضى ان ضمير قوله وفيه الى المتن كما عرفت ٢ (والمتبادر من البيع) المستفاد من لفظ المشتري او من لفظ المبيع او من المقام (هو بيع العين بالثمن) المتعارف المدرك على الاطلاق (فلو كان بيع عين بعين) بسميه اهل العرف بالمعاوضة (او) بيع (ثلث بثلث) يقيدونه ببيع الصرف والصرافى (حتى يصالحا) بالضم أى يفعل الصالح (وفيه) أى فى قوله فسح الخ (اشعار) الخ ٣ (ولا تحالف احد) بالجر لان الشارح جعل الكلام تركيبا اضافيا لعدم تغييره صورة الثمن وان غير بناءه الى الاعراب (و) المعقود (به فى جنسه) وهو مطلق الاجل من غير تعيين نهايته (فى شرط الخيار) أى فى جنسه) وهو مطلق شرط الخيار من غير تعيين ايامه فقوله (من ثلثة ايام) الخ بيان القدر (غ)

او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى وفيه اشعار بانهما لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلغا وهما لا يحلفان كما اذا اختلفا في الحط والابراء ومكان دفع المسلم فيه كما في الكافي (وحلف) منهما (النكر) اى منكر الاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن (ولا) يتحالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن (بعد هلاك) كل (المبيع) في يد المشتري على الصحيح لا تحالف بعد القبض ويتحالفان عند محمد رحمه الله ويفسخ العقد على قيمة الهلاك يوم القبض وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري اوزيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة متولدة فانه لا يتحالفان عندهما ويتحالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن وعلى العين او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبر وعلى القيمة في المنفصلة المتولدة كالتمر واما في منفصلة غير متولدة منه كالسب فيتحالفان ويفسخ على العين بالاجماع كما في المبسوط وسياق كلامه دال على انه لو كان الثمن عينا لتحالفا لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية (وحلف المشتري) في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن (ولا بعد هلاك بعضه) اى لا يتحالفان اذا اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة ايضا كما دل عليه العطف (الا ان يرضى البائع بترك حصة الهلاك) منه اصلا فيصير كان العقد وقع على القائم فقط فانه يتحالفان ويفسخ على القائم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامة المشايخ ولا يبعد ان ينصرف الى تخليف المشتري المراد في كلامه اى حلف المشتري الا ان يأخذ البائع القائم

صاحبا

في صورة هلاك البعض (العطف) اى عطف قوله ولا بعد هلاك بعضه على قوله ولا بعد هلاك المبيع حيث يشترك المعطون في قيد المعطون عليه وهو قوله وحلفه المشتري الخ (منه) اى من المبيع (اصلا) اى تركا من اصله (الى التحالف) اى المنفى بقوله ولا بعد هلاك بعضه ^{هـ} (ولا يبعد ان ينصرف) الاستثناء الى تخليف المشتري المراد اى المعتبر (في كلامه) اى المصنف للعطف كما اسلفه (القائم) مفعول يأخذ —

اى الاختلاف في قبض كل الثمن (لانه مفروغ عنه) اى كانه قد فرغ عنه (باعتبار انه صار بمنزلة سائر) مطلق (الدعاوى) فكانه بين في كتاب الدعوى ففرغ عنه الان ٢ (وفيه) اى في تخصيص الاختلاف في قبض بعض الثمن بعدم التحالف (اشعار) بالمفهوم (بانهما لو اختلفا الخ حلغا) الحال (هما) اى المتحالفان في قبض بعض المبيع (لا يحلفان) ٣ (وحلف منهما) اى من المتحالفين في الاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن (النكر) الخ (ولا يتحالفان) اى المتبايعان عطف على ولا تحالف الخ (لانه لا تحالف بعد القبض) علة ولا يتحالفان او علة التقييد بقوله في يد المشتري (ويتحالفان) عطف على ولا يتحالفان الخ (بعد الاختلاف) اى في قدر الثمن (عند محمد) مقابل قوله على الصحيح

٤ (وهلاكه) اى المبيع (شامل لخروجه من ملك المشتري اوزيادته) الظاهر من كلمة او كونه عطفًا على الثمن هلاك المبيع اى او بعد (زيادته) اى المبيع (زيادة) مفعول مطلق للمصدر ولو كان مكان كلمة او كلمة الواو الجامعة لعطفناه على الخروج بؤيد قوله (فانه) علة للشمول اى الخروج او الزيادة (لا يتحالفان) فيه (عندهما) اى الشبخين (ويتحالفان عند) اى محمد رحمه الله (يفسخ على العين) اى على نفس المبيع اى على اخذ نفسه دون قيمته (كالسب) اى مكسوب المبيع (كما في المبسوط وسياق كلامه) اى المبسوط (دال) حيث اعتبر في التحالف القسام والوجود في الحس او المراد سباق كلام المصنف حيث قيد عدم التحالف بقوله بعد هلاك كل المبيع فيفهم منه انه لو وجد ما يطلق عليه المبيع ويتحالفان لو كان الثمن عينا اى مالا (وحلف المشتري) اى فقط (في هذه الصورة) اى في صورة هلاك كل المبيع (ولا بعد هلاك بعضه) وبقرينة قيد المبيع في السابق بكل الخ (وحلف المشتري) فقط (في هذه الصورة) اى في صورة هلاك بعض المبيع (ايضا) اى كما في صورة هلاك كله (كما دل عليه) اى على تخليف المشتري

- (صالحا) تميز أي من وجه الصالح (أو يترك) مجهول
عطى على يأخذ (حصة الهالك عند البائع) أي
يحسب في ذمته (فيأخذ منها) أي من حصة الهالك
(ما) أي ثمننا (أقربه المشتري مع القائم) ظرف
بأخذ (في تخريج قوله) أي الامام (وقيمة الهالك)
أي الواقع (فبتراوان) البيع (تحالفا على
القائم) فقط (في قيمة الهالك) فيضمن بقوله
(مع اليمين لما يأتي) في المتن بقوله بعد
قبضها الخ (أو فيهما) أي البدل والمنفعة معا
(فان لم يقر) كل منهما (بينة تحالفا) جزاء ان
لم يقر والمجموع جواب ولو اختلفا الخ من
حيث الشرح ٢ (لاحتمال) أي لقبول
الاجارة الفسخ (بلا قبض المنفعة فان كلا) الخ
بيان وجه الشبه (وان برهنا فقبيل) بينة
(المستأجر) الخ (و) يقبل (بينة كل في فضل
يدعيه) الكل (ان اختلفا فيهما) أي المنفعة والاجارة
٣ (وفي التشبيه) بقوله كما في البيع
(اشعار) يعني ان معناه قد بينه بقوله فخلق
الموخر اولا الى هنا وكان للبيع احكاما اخر اوردته
هناك بطريق الايماء بقوله وفيه ايماء الى
انهما الى قوله والى انهما الخ فادخلها في
التشبيه بطريق الاشعار (بانه يخلق اولا) من
الموخر والمستأجر (من يدعي اولا ان اختلفا)
أي الموخر والمستأجر (فيهما) أي المنفعة والاجارة
٤ (كما) او من اليه في مقام بيان
الحكم (في البيع) بقوله وفيه ايماء الخ
فلو اختلفا في الثمن حلف اولا الخ
٥ (وقد ارتفع) أي البيع (بالتحالف والفسخ)
أي بسببهما (اعتبار البعض) الباقي (بالكل)
الباقي —

صالحا ولا يأخذ شيئا آخر أو يترك حصة الهالك عند البائع فيأخذ منها
ما أقربه المشتري مع القائم صالحا فانه لا يخلق المشتري في هاتين صورتين
على ما قال بعض المشايخ في تخريج قوله وقال محمد انهما يتحالفا على
القائم وقيمة الهالك فيتراوان وقال ابو يوسف رحمه الله انهما تحالفا على
القائم والقول قول المشتري في قيمة الهالك مع اليمين وتامه في الهداية
وانما قلنا في يد المشتري لانه لو هلك في يد البائع تحالفا على القائم
عندهم كما في المضمرات (ولو اختلفا) أي الموخر والمستأجر قبل قبض
المنفعة لما يأتي (في بدل الاجارة) أي درهمين أو دراهم (أو المنفعة)
شهرًا أو شهرين أو فيهما معا بان قال الموخر اجرتك الدار شهرًا بدرهمين
وقال المستأجر استأجرتها شهرين بدرهم فان لم يقر بينة (تحالفا) فيفسخ
الاجارة لا احتمال الفسخ بلا قبض المنفعة (كما في البيع) فان كلا منهما عقد
معاوضة (والمنفعة كالبيع والاجارة كالثمن) فخلق الموخر اولا ان اختلفا
في المنفعة والمستأجر ان اختلفا في الاجارة وان نكل ثبت قول صاحبه
وان برهن قبل وان برهنا فبينة المستأجر ان اختلفا في المنفعة وبينة
الموخر ان اختلفا في الاجارة وبينة كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيهما كما
في الهداية وفي التشبيه اشعار بانه يخلق اولا من يدعي اولا ان اختلفا
فيهما وان ادعى معا يخلق من شاء وان شاء اقرع بينهما كما في البيع
(و) لو اختلفا في بدل الاجارة أو المنفعة (بعد قبضها) أي المنفعة (لا)
يتحالفا بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد رحمه الله فلان
المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد ارتفع بالتحالف والفسخ (و) لو اختلفا في
بدل الاجارة أو المنفعة (بعد قبض بعضها) أي المنفعة (تحالفا) فيما بقي
اعتبارا للبعض بالكل (وفسخت) الاجارة (فيما بقي) من المنافع لا مكان
الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض العقود عليه يمنع التحالف

— (لأن الاجارة) علة لا ينافي (فما بقي) غير مستوف (من المنفعة) مبتدأ خبره (كمعقود عليه غير مقبوض فتعالفا في حقه) أي المعقود عليه الغير المقبوض (بجلا في ثم) أي البيع (فان الكل) أي كل المبيع (معقود عليه) واحد ٢ (فهذا قيد المستثنين) وهما قوله ولو بعد قبضها لا وقوله وبعد قبض بعضها يتعالفان (الا اذا كان) أي الزوج (صانعا او بائعا له) أي لما صالح لها فح يكون ما صالح لها للزوج (وله كذلك) أي بلا خلاف مع اليمين (الا اذا كانت) أي الزوجة (صانعة او بائعة) لما صالح له فح هو للمرأة يفهم من هذين الاستثنائين أن المعتبر بل العلة هو العمل والمحنة فما صالح لها فالظاهر أنه من عمله ومحنته فحكم بان الاول لها والثاني له إلا أن يوجد هناك ظاهر آخر أقوى من الاول وهو الحرفة والبيعية أي التجارة كما في المستثنين المذكورين وبالجملة في هذين رمز خفي إلى أن العلة المعتبرة هي المحنة والعمل ولهذا قال فيما بعد مشير اليه وفيه رمز خفي الخ كما يأتي (اوله) كلمة او فقط من المن يعطف لهما على له فهو معاد (في يده) أي الزوج (حقيقة) لأن الزوج يتصرف المرأة وما في يدها لأنه قوام عليها قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء (واما عنده) أي أبي يوسف رحمه الله (فلها منه) أي ما صالح لهما (مع اليمين) قيد الحكمين ٣ (وفيه) أي في كل واحد من هذه الاحكام الثلاثة (رمز خفي إلى أن) العلة المعتبرة هي العمل والمحنة بدلالة الاستثنائين المذكورين في الاولين (واما في الثالث فلان كون الاموال في يده باعتبار أن الزوج يقبلها وله القيومية عليها بالنص فالمحنة منه فتفرع منه أن (الزوج لو كان حراثا) أي دهقاناً (فهو) أي ما حصل من الحرث (له) لأن المحنة منه (وان كانت تطبخ) أي وان كان محنة الطبخ منها لأن محنة الحرث أقوى (والى أن) الخ (لو كانت معلمة) يعني مكتبة دار (فهو) أي ما حصل من تعليمها وان كانت مما يصلح لهما (لها) لأن المحنة

عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة المعقود عليه فما بقي من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتعالفا في حقه بخلاف ثمه فان الكل معقود عليه (والقول للمستأجر) مع اليمين (فيما مضى) أي في المنافع المقبوضة كلاً او بعضاً فهذا قيد المستثنين كما في الزاهدي والمضمرات وغيرهما (وان اختلف الزوجان) ولو صغيرين او مملوكين حال بقاء النكاح او بعده (في منافع) اهل (البيت) أي فيما ينتفع به من نفسه او مما حصل منه كالعقار او غيره وادعى كل انه له بلا بينة (فلها) بلا خلاف مع اليمين (ما صالح لها) أي ما يختص بالنساء عادة كالاسورة والدرع والحمار والملاعة (الا اذا كان صانعا او بائعاً له) كذلك (ما صالح له) كالعمامة والفلنسوة والقميص والسيوف والكتائب الا اذا كانت صانعة او بائعة (او) له عند الطرفين مع اليمين ما صالح (لها) (لها) معا كالمعقود والاواني والفرش والواش والمنازل والكرور والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمين وفيه رمز خفي إلى أن الزوج لو كان حراثاً فهو له وان كانت تطبخ وإلى أن الزوجة لو كانت معلمة فهو لها وان كان يعينها وإلى أنها لو التقطا سنبله او حشيشاً كان بينهما كما في الخلاصة (وان مات احدهما) أي الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المنافع (فالشكل) أي ما يصلح لهما (للحي) مع اليمين عند أبي حنيفة رحمه الله لأن اليد له وقال محمد انه للرجل ولو ارثه وقال أبو يوسف رحمه الله ان ما جهز به مثلها فلها او لو ارثها والباقي له ولو ارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صالح له او لها فهو له او لو ارثه او لها أو

منها (وان كان) الزوج (يعينها) في التعليم (والى أنه) أي الشأن (لو التقطا سنبله او حشيشاً) او خطباً (كان بينهما) لأن المحنة بينهما مشتركة (وقال محمد) رحمه الله (أنه) أي المشكل (ان ما) أي مشكل (جهز به مثلها) أي مثل هذه المرأة وان كان له جهة الصلاحية له (فلها) أي المرأة ان كانت حية (او لو ارثها) ان كانت ميتة (والباقي) أي غير ما جهز به مثلها (له) الخ (وفي الاكتفاء) بيان حكم المشكل اذا مات احدهما (اشعار) الخ —

- (وعنه) أي الامامين كما يؤيده ان الكتاب

والشارح المحقق في المذهب الحنفي ويحتمل من حيث العبارة رجوع الضمير الى زفر والشافعي (ان المتاع) في صورة موت أحدهما (كله) أي مشكله وغيره (كذلك) أي بينهما (الاماعلى) بدن (المرأة) الخ (لصاحب البيت) وهو الحى (الاما على) بدن (الرجل) إذا مات ٢ (فهذه) أي مسألة المتاع المشكل بعد موت أحد الزوجين تسمى (مئنة كتاب الدعوى) لأن فيها ثمانية اقوال من الائمة الثمانية الاول قول ايحنيقة رحمه الله والثاني قول محمد والثالث قول ابي يوسف رحمه الله والرابع قول زفر والشافعي والخامس ماروى عنهما والسادس قول ابن ابي ليلى والسابع قول ابن شبرمة والثامن قول الحسن البصري (او مسبعة) لعل هذا التردد ينتقص قول محمد لأن في قوله خلافا حيث نقل ابو المكارم هكذا وقال محمد كما قال ابو حنيفة رحمه الله في المشكل وغيره الا ان المشكل بعد موته لورثته لا لها حية انتهى (في الحية منهما) قيد الحية أي في حية كل من الزوجين أي في حيوتهما (بعد الموت منهما) أي من أحد الزوجين بدلالة قوله للحى والشارح المحقق استغرب فاورد القيد في الموضوعين بعبارة واحدة لكن مراده ما فسرنا به وذلك الصنع ليس بغريب منه (كما) أي ما في المتن كالتى هو (في عامة الكتب و) اقول (ذكر السرخسى (انه) أي ما في المتن من التقسيم (سهو) (والصواب انه) أي كل المتاع فيما اذا كان أحدهما مملوكا والآخر حرا سواء اختلفا في الحية او بعد المات (للحر) بالراء المهملة (مطلقا) سواء اختلفا في الحية او في المات (وهذا) أي ما في المتن وعامة شروح الجامع (عنده وقول الكل مشير) لأن معناه كل المتاع مشكل او غيره (الى ان الخلاف) بينه وبينهما الخ (ان الخلاف) بينه وبينهما (فيما) الخ (بضم الفاء) أي فاعوزن الفعل أي غضب واخذ بصيغة المجهول والباء صلة يقول (او غضبه منى) أي بفتح الفاء والعين (واحترز) مجهول (به) أي بقوله غضب مجهولا او غضبه معلوما غايبا (عما اذا قال) المدعى (غضبه) الخ (فانه) أي الخطاب (لم يسقط الدعوى) بضم الياء أي لا يضره ٣ (وفيه) أي في المتن (اياء) حيث هو غير مقيد بقيد على السارج (الى انها) أي دعوى الملك (تسقط ولو كان المدعى عليه) الخ (خلاف لابي يوسف) رحمه الله فان عنده ان كان ذو اليد صالحا يندفع الخصومة عنه وان كان معروفا بالحيل لا يندفع رجع الى هذا القول حيث ابتلى بالقضاء وشاهد احوال الناس (خلاف لابن ابي ليلى) فانه قال يندفع عنه الخصومة بمجرد قوله وان لم يقم البينة الى دعوى الملك (المطلق) -

لوارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعي ان المشكل بينهما وعنهما ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ابي ليلى ان المشكل للزوج حيا ولورثته ميتا وقال ابن شبرمة ان المتاع لصاحب البيت على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب البيت اما على الرجل من الثياب فهذه مئنة كتاب الدعوى او مسبعة (واعلم) ان الاب لو ادعى بعد موت ابنته ان الجهاز كان عارية لها والزواج انه كان ملكا فالقول للاب على المختار الا اذا استمر العرف بدفع الجهاز ملكا كما في الخزائن (وان كان أحدهما مملوكا) والآخر حرا (فالكل للحر) اذا اختلفا (في الحية) منهما (و) الكل (للحى) اذا اختلفا (بعد الموت) منهما كما في عامة شروح الجامع وذكر السرخسى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وهذا عنده واما عندهما فالمكاتب والمأذون كالحر لأن لهما يدا معتبرة كما في النهاية وقول الكل مشير الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق المتاع على ما ذكره فخر الاسلام كما في المستصفي لكن في الحقائق ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة المشككة (وسقط) عند ابي حنيفة رحمه الله (دعوى الملك المطلق) أي غير المقيد بالسبب بان يقول هو ملك لى غضب منى او اخذ بضم الفاء او غضبه منى فلان واحترز به عما اذا قال غضبه منى او اودعتك او اشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه اياء الى انها تسقط ولو كان المدعى عليه معروفا بالحيل خلافا لابي يوسف رحمه الله كما في الهداية (ان يبرهن ذواليد) فان لم يبرهن هو لم تسقط خلافا لابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة

- (لم تسقط بالبرهان) ايضاً (وفيه) اي في كون برهان ذي اليد شرطاً للسقوط (اشعار بانها تسقط اذا علم القاضي) انه ودبغة مثلاً لان علمه بمنزلة البرهان (او اقر المدعى) بما يقول به المدعى عليه (او برهن) ذواليد (على اقراره) اي المدعى (ان المدعى بالفتح) اي ان المال مثلاً (فان هلك) اي المدعى (لم تسقط) دعوى ملك المطلق في الهالك (لانه) اي الهالك (صار ديناً فينتصب) اي المدعى عليه ح (خصماً الخ كما اذا برهن) ذواليد (انه) اي الفلان (وكله) اي ذاليد (او) كما اذا برهن انه اي المدعى بالفتح (ضل منه) اي الفلان (فوجده) اي ذلك المدعى ذواليد ٢ (وفيه) اي في اطلاق قوله ودبغة (ايما) الخ (وبرهن) ان نصه

(٢٨٨)

فصل في التحالف

انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها تسقط اذا علم القاضي او اقر المدعى او برهن على اقراره بالودبغة مثلاً كما في الخلاصة (ان المدعى بالفتح واللام للعهود اي مدعى قائماً فان هلك لم تسقط لانه صار ديناً محله الزمة فينتصب خصماً كما في النهاية (ودبغة) ولو حكما كما اذا برهن انه وكله بالحفظ كما في النهاية او ضل منه فوجده كما في الافضية وفيه ايما الى انه لو قال نصفي الدار لي ونصفها ودبغة وبرهن يسقط في هذا النصف كما في قاضيخان (او عارية او رهن او موجد او مفصوب) ولو حكما كما اذا برهن انه انتزعه او سرقه منه كما في الخلاصة (من زيد) احتراز عما اذا لم يعرفه المدعى بالاسم والنسب فانها لم تسقط وان عرفه الشهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه لسقط عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لمحمد كما في الهداية وغيره فقي ذكره شيء وهذه المسئلة تسمى بمخمسة كتاب الدعوى للاشتغال على قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله وابن ابي ليلى وابن شبرمة ومحمد كما ترى (ومحجة الخارج) عن التصرف وغير ذي اليد (في) دعوى (الملك المطلق) اي ملك العين او ملك المرأة بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما يأتي (احق) اي حقيق عندهم لانه اكثر اثباتاً ومتجاوزة (من حجة ذي اليد) المتصرف في الملك لثبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بانه لو ادعى كل منهما امرأة وهي في يد احدهما وبرهننا بالخارج احق قياساً على ملك العين وقيل

ودبغة (تسقط في هذا النصف) (الودبغة) (ولو حكما) قيد المفصوب اي الاخير بدلالة المثال (انه) اي ذاليد (انتزعه) اي المدعى اي صادره من الفلاني (او سرقه منه) اي الفلاني (من زيد) قيد الكل فقوله من زيد دون ان يقول من رجل مثلاً (احتراز عما اذا لم يعرفه الخ فانها) اي دعوى الملك المطلق ح (لم تسقط لكنهم لو لم يعرفوا) اي الشهود ايضاً (الابوجهه لسقط عند ابي حنيفة) (علم ان صحة هذا الاستدلال باعتبار التقييد بقوله عند ابي حنيفة والا فيتناقض بالوصل السابق فالوصل السابق انها هو على مذهب محمد رحمه الله كما قال خلافاً لمحمد رحمه الله ٣ (فقي ذكره) اي قوله من زيد (شيء) لانه لا يوافق مذهب الامام والمال ان عرق المتون ان يكون على وفق مذهبه (للاشتغال) اي لاشتمال هذه المسئلة (على اقوال خمسة من ذي اليد كما اعتبره في وجه التسمية سائر الشراح او على مذاهب خمسة) قول ابي حنيفة رحمه الله اي مذهبه (كما) قلت (ترى) اشارة الى ان الشارح المحقق قال في صدر المسئلة عند ابي حنيفة رحمه الله ثم قال في مقام الايما خلافاً لابي يوسف رحمه الله الخ ثم قال خلافاً لابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة انها الخ وقد مر شروحا ثم قال في الاخير خلافاً لمحمد فامتلأت الاقوال الخمسة ٤ (عن التصرف) صلة الخارج ثم فسر ذلك الخارج بقوله (وغير ذي اليد) الخ (اي) دعوى (ملك العين او) دعوى (ملك المرأة) (الاضافة الى المفعول) بلا ذكر السبب كالشراء بالنظر الى العين (والتزويج) بالنظر الى المرأة (كما يأتي) اي الدعوى بذكر السبب (احق) اي حقيق يعني ان هذا الوزن هنا صفة مشبهة لاسم تفضيل لما مر قريباً (لانها) اكثر اثباتاً لانها يثبت الملك واليد السابق حال كونها (متجاوزة) اي عالية وذافئة (من حجة

ذواليد

ذو اليد يعني ان هذا ليس مفضلاً عليه وليس كلمة من تفضيلية بل هي صلة متجاوزة حال ثم فسر ذي اليد فقال (اي) المتصرف في الملك لثبوت الملك (له) اي للمتصرف (وفيما ذكرنا) من قوله بلا ذكر السبب وقوله لثبوت الملك له (اشعار) الخ (قياساً على) دعوى (ملك العين) بلا ذكر السبب (وقيل —

- ذوالب (أولى على كل حال) أى ذكر السبب أو لم يذكر (لثبوت سبب) من الأسباب لدلالته على ثبوت الملك له وأنه لا يكون بلا سبب (هو الزوج) هنا فكانه ذكره بخلاف الخارج (أى حال كون الخارج) الخ يعنى أن كلمة وأن وصلية وهى من حيث النحو
فصل فى التحالف (٤٨٩)

حال (وهذا) أى الوصل المذكور (عند) الخ (تحديد
الأوقات) جمع الوقت (والوقت فى الماضى) صلة
(أكثر استعمالاً) أو المراد أن وقت بالشديد
مأخوذ من الوقت وهو أكثر استعمالاً فى الماضى
فمعنى وقت بين التاريخ الماضى القديم
(وكذا) أى قضى بينهما نصفين (أى وقت
أحدهما) (والظاهر وأن وقت أحدهما فقط
بقرينة العطف) أى عطى قوله ولو برهن
خارجان الخ على قول وحجة الخارج الخ من
حيث المعنى فإن تقديره ولو برهن الخارج
وذو الب بدفعه الخارج أولى الخ فباعتبار قيد
المعطوف عليه فى المعطوف ٢ (برهان
المطلق) بالكسر مقابل الوقت (وفى النكاح)
كلمة فى يتعلق بقوله (سقطاً) والواو يعطفه
على قوله قضى لهما فالتقدير ولو برهن خارجان
سقطا فى دعوى النكاح وقوله رحمه الله تعالى (أى
فى دعوى رجلين) الخ تفسير حاصل المعنى
لا العطف ٣ (أى البرهانهان) أى برهانهان
الخارجين (و) تعذر (الاشتراك) أى اشتراك
امرأة بين الزوجين (ويجوز التخفيف) أى
يكون من مجرد مثل أبر مهور الفاء (كما)
مثال السبق (إذا دخل أحدهما) دون الآخر
(بها) ويعلم بحملها وأقرارها (أو كانت) المرأة
(فى يده) دون الآخر يعلم بالحس
٤ (وفيه) أى فى استناد الحكم بالمشقة المفيد
لعلة مأخذ الاشتقاق (أشعار بان مجرد دعوى
السبق يكفى الخ من بيان) الخ مضاف إلى
(نحو) (الأول) أى نكاحه (فى رجب) الخ
(أورخ) بالتخفيف (الكتاب وأرخه) بالشديد
(كأورخه) كذا هجاء فى القاموس فإن من عادته
الافتاء بالهجاء فهجأه من نفس مصنفه معتبر
واحتمال غلط النساخ سواء فى الهجاء والمهجي (وقيل
التأريخ قلب) أى عكس نصف أخير (التأخير)
بجنى المضافين (وقيل معرب) (ماه روز)
بالضم الفارسى فى الهاء المفيد لمعنى العطف
فى العربى كما يقال سال ماه (تعريف) أى
بيان وقت (الشيء) وفى بعض النسخ بالفاء
والقاف (بان يسند إلى وقت) ذلك (الشيء)

ذو الب (أولى على كل حال لثبوت سبب هو الزوج وتماه فى العمدى
(وأن وقت أحدهما فقط) أى حال كون الخارج أو ذى الب عين وقت
ملكه وهذا عند الطرفين وأما عنده فالوقت أحق كما فى العمدى
والتوقيت تحديد الأوقات والوقت فى الماضى أكثر استعمالاً كما فى القاموس
(ولو برهن خارجان قضى لهما) أى لو أقام برهانين اثنان على دعوى عين فى
بدل ثالث ملكاً مطلقاً قضى القاضى بينهما نصفين وكذا أن وقت أحدهما بقرينة العطف
وقال أبو يوسف إن برهان الوقت أحق وقال محمد إن الأحق برهان المطلق كما
فى الكافى (وفى النكاح) أى دعوى رجلين بنكاح امرأة ليست فى يدهما وبرهنا
عليه (سقطاً) أى البرهانهان ولم يقض لواحد منهما لتعذر التراجع والاشتراك
(وهى) أى المرأة (لمن صدقته) أى أقرت أنه زوجها دون الآخر إذ
النكاح ثبت بالتصادق (وأن أرخا) بالشديد ويجوز التخفيف كما يأتى
والمعنى أن وقت الخارج وذوالب أو الخارجان أو الزوجان فى الملك
المطلق أو بالسبب واحد هما سابق (فالسابق أحق) كما إذا دخل أحدهما
بها أو كانت فى يده وفيه أشعار بان مجرد دعوى السبق يكفى كما قال
بعض المشايخ وذهب آخرون إلى أنه لا بد من بيان نحو أن الأول فى
رجب والثانى فى شعبان وتماه فى العمدى وذكر فى الخزانة أنه لو
وقت أحدهما شهراً والآخر ساعة فالساعة أولى وأرخ الكتاب وأرخه وورخه
أى وقته كما فى القاموس وقيل التأريخ قلب التأخير وقيل معرب ماه
روز واصطلاحاً تعريف وقت الشيء بان يسند إلى وقت حدوث امر
شائع كظهور ملة أو دولة أو غيره كطوفان وزلزلة لينسب إلى ذلك

أى الذى نحن فى صدد بيان وقته والمخاطب لا يعلمه (حدوث امر آخر شائع) أى مشهور بين الناس يعلمونه (لينسب)
أى ليقاس (إلى ذلك الوقت) أى إلى وقت ذلك الشيء (غ)

٢ (الزمان الاتى) بعد ذلك الوقت بان ماضى بينهما كم هو الاولى زمان الاتى بالاضافة الى الحادث الاتى بعده (وقيل هو) اى التأريخ بيان (يوم معلوم نسب) اى قيس (اليه ذلك الزمان) اى الزمان الاتى (وقيل هو) بيان (مدة معلومة) فقد تسامح في الحمل في الاخيرين اعتمدا على الاول (لقوة البرهان) بالنسبة الى الاقرار (فالمعدل) اى الذى عدل شاهده اولى (وان لم يعدل) شاهده (احد قضى للمقر له) اى الذى اقرت له (الاخر) من ذينك الخارجين (الذى لم يدع) اولا (لم يقض له) اى للاخر (بمثله) والشئ لا ينقض بمثله
 ٣ (وفي تخصيص الخارجين) بالاضمار الى قوله خارجين بهذا الحكم (اشعار الخ قضى له اى لئى اليد لان يده دليل على سبق نكاحه (على ذى يد) للتخرج بل يبقى ما حكم لئى اليد كما كان (او تركه) اى النصف الذى يصل اليه غ
 ٤ (وإطلاقه) اى اطلاق هذا المتن عن التاريخ وعدمه (مشعر الخ على السواء) اى بلا تقدم وتأخر (كان له) اى لكل (الخيار) بين الاخذ والترك (فالسبق) جواب ان (فالمورخ) جواب اذا
 ٥ (وان ارخ غيره) اى غير ذى اليد
 ٦ (من جهة واحدة) كالشراء من شخص واحد ذى يد (من جهتين) كما اذا ادعى احدهما الشراء من زيد والاخر من عمرو او الهبة من زيد ونحوها (بينهما) اى بالنصف

الوقت الزمان الاتى وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث اخر كما في نهاية الادراك (وان اقرت) تلك المرأة بالنكاح (لمن لاجحة له) اى لاحد من مدعين خارجين لا بينة لاحد منهما (فهى له) للتصادق (فان برهن الاخر) بعد الاقرار للاول (قضى له) اى للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار وارخا فالسابق اولى وان لم يورخا فالمعدل وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقبيس كما في العمادى (وان برهن احدهما) اى تفرد احد الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جمعت النكاح (وقضى له ثم برهن) على النكاح (الاخر) الذى لم يدع (لم يقض له) لانه يلزم منه انتفاض القضاء بمثله (الا اذا اثبت) ذلك الاخر بالبينة (سبقه) اى سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بانه لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذواليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العمادى (كما لم يقض بحجة الخارج على ذى يد ظهر نكاحه) اى لو ادعى نكاحها فجمعت ثم برهن يقضى له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له (الا اذا اثبت) الخارج (سبقه) بالبينة فانه يقضى له (وان برهنا على شراء) تمام (شئ) من ذى يد فلكل نصفه بنصف الثمن او تركه) اذ قد يرغب في تملك الكل لا النصف وإطلاقه مشعر بانه لو ارخ الكل على السواء اولم يورخا كان له الخيار وان كان تأريخ احدهما اسبق فالاسبق كما اذا ارخ احدهما فالمورخ وقوله من ذى يد مشير الى ان الشئ يكون في يد البائع فلو كان في يد احد المشتريين كان ذواليد اولى وان ارخ غيره والى انهما لسو ادعيهما تلقى الملك من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عنده

- (عند الكل) أي الأئمة الثلث (فلو كان

أحدهما) أي المشتريين (من جهة) واحدة (تأريخه) أي ذي اليد (في دعوى عين منهما) أي الخارجين (على ذي يد) الخ (من غيره) أي الشراء وهو الهبة والصدقة والرهن (لأنه) أي الشراء (لا يحتاج إلى القبض) بخلاف الثلاثة الأخيرة (إلا إذا أرخ أحدهما) أي المدعين مدعى الشراء ومدعى واحد من هذه الثلاثة (فلو كان العين في يد أحدهما) أي مدعى الشراء ومدعى أحد هذه الثلاثة (فنز اليد أولى ولو كان) العين (في أيديهما) أي الدعين (فهو) يقسم (بينهما إلا إذا) أرخا (وكان أحد) الخ (والنكاح كالشراء) أي بمنزله لو اجتمع (مع كل منها) أي من هذه الثلاثة

٢ (وفيه) أي قوله أحق من هبة وصدقة ورهن (إشارة) حيث قرب الهبة والصدقة من الشراء في الذكر وبعد الرهن منه (إلى أن الثابتين) تغليب (للثاني وهو الهبة على الثالث وهو الصدقة ولما كان فيهما صورة الناء انت العدد قريبتين من الشراء (لو اجتمعا) أي الثاني مع الثالث فتحكمهما كحكم اجتماع (الشرائين وإلى أنهما) أي الثابتين (لو اجتمعا مع الرهن) أي لو اجتمع الهبة مع الرهن أو الصدقة مع الرهن أوهما معه (فهو) أي الرهن (أولى) وجه هذه الإشارة أنه لما بعد الرهن من الشراء في الذكر علم في الجملة أنه ليس كالشراء فلا سبيل لجعله مع ما اجتمع معه كالشرائين والرهن أعلى من الهبة والصدقة لأنه يتعلق بالحكم الشرعي وهو التقاض بالدين لو هلك وضمان الزيادة بالتعدي بخلافهما فقوله (لأنه) أي جعل مدعى الرهن أولى (من قبيل الترقى) عن الاجتماع من الأدنى وهو الهبة والصدقة (إلى الأعلى) وهو الرهن والترقى أولى من التنزل علة الأولوية مع الإشارة إلى علة الأيما (من) بيع (البات) أي القطعي (فلو ادعى) رجل (وأدعت) امرأة (على هذا العين) أي قالت إنه مهرى (ولها) أي للزوجة (عليه) أي على ذي اليد

وللمورخ عند أبي يوسف رحمه الله ولغير المورخ عند محمد رحمه الله كما ذكره شيخ الإسلام وقال السرخسي أنه بينهما عند الكل وإلى أنهما خارجان فلو كان أحدهما ذابيد فإن تلقياه من جهة فلنذ اليد والأفلتخارج إلا إذا سبق تأريخه الكل في العمدى (ولو ترك أحدهما) الشىء (بعد ما قضى له لم يأخذ الآخر كله) لأن بالقضاء انفسخ العقد في حق كل في النصف وفيه إشعار بأنه لو رضى أحدهما بأخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له أخذ الكل (والشراء أحق من هبة) مع قبض (وصدقة) مع قبض (ورهن مع قبض) فلو اجتمع الشراء وواحد من هذه الثلاثة في دعوى عين منهما على ذي يد فالشراء أولى من غيره لأنه لا يحتاج إلى القبض إلا إذا أرخ أحدهما فإنه أولى فلو كان العين في يد أحدهما فنذ اليد أولى ولو كان في أيديهما فهو بينهما إلا إذا كان التأريخين اسبق والنكاح كالشراء مع كل منها وفيه إشارة إلى أن الثابتين لو اجتمعا فكالشرائين وإلى أنهما لو اجتمعا مع الرهن فهو أولى لأنه من قبيل الترقى إلى الأعلى وتماه في العمدى وبيع الوفاء أحق من البات كما في التجنيس (والشراء والمهر سواء) فلو ادعى أن هذا العين اشتراه من ذي يد وأدعت أن ذا اليد زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب إليه أبو يوسف رحمه الله والشراء أحق عند محمد رحمه الله ولها عليه قيمة العين كما في الهداية (وكذا الغصب والوديعة) سواء فهو بينهما أن ادعى أنه غصبه من ذي يد والآخر وديعة له (ولا يرجع) الدعوى على أخرى (بكثرة الشهود) فدعوى لها شاهدان مساوية لما له ثلاثة أو أكثر من الشهود لأن كلاهما علة تامة بنفسها ولذا لا ترجع لقياس

(المجلد الرابع) جامع الرموز ١٥٤

الزوج (قيمة العين) أي يضمها (إذا ادعى) رجل (غصبه) بسكون الصاد أي غصبنا شيئا (من ذي يد) أي ادعى أن ذا اليد (غصبه) منى (وادعى) الآخر أنه (وديعة) منى (له) أي لذى اليد ٣ (لما) أي لدعوى (له) ثلاثة أو أكثر (من الثلاثة) (من الشهود) بيان الثلاثة والأكثر والفضل عليه له مخذون كما عرفت (لأن كلاهما) أي من الشاهدين في الجانبين وكلمة من بيان كلافيد أنه مجموع أي مجموع الشاهدين (علة تامة بنفسها) أي من غير حاجة إلى انضمام ثالث ورابع مثلاً وليس كلمة من تبعية مفية لكون الكل أفراداً

- (اعتبار) أى تعتبر (١) حقيقة (منازعة) فانه
 لا منازعة (الخ) فنصف بينهما (النصف) المتنازع
 فيه منهما (والباقي من) بيانية (الثلاثين) تثنية
 ثلث الامامين ولم يحمل الشارح المحقق الباقي
 على الباقي على القولين كما حمل عليه سائر
 الشارح لان مذهبه في امثاله كما مر غير مرة انه
 يجعل المذكور الاخير قيد القريبه ويحذفه للبعيد
 وتقديره فالربع للاول على مذهبه اى الامام وثلاثة
 الارباع للثاني وقال الخ (فان فيه) اى فى هذا
 الكلام اى المسئلة (نصفا وكلا) حيث ادعى احدهما
 نصف دار والاخر كلها فيه انصاف ثلاثة ولا عدد
 يخرج منه الانصاف الثلاثة (فيقول) المسئلة اى
 ينتقل (من اثنين الى ثلاثة فى) اى الدار (كلها)
 الخ (وهو ما فى يد الاول) اى مدعى النصف (لان
 الثانى خارج) اى بالنسبة الى هذا النصف الذى
 فى يد الاول (لانه) اى النصف الاخر (فى يد
 الثانى) لان الفرض ان الدار فى ايديهما نصفين
 (بلا منازع) لان نزاع الاول فى النصف فقط ولا
 منازع آخر هنا فتحمل ان الثانى قبض ملكه
 وتصرف فيه (حملا لامر المسلم على الصلاح)
 بخلاف الاول فان فى مدعاه له منازعا وهو مدعى
 الكل فلا وجه لحمل امره على الصلاح
 ٢ (وفيه) اى فى قوله نصف بالقضاء ونصف
 لابه الخ (اشعار) الخ (قضاء الترك وقضاء
 الزام) بمعنى قوله بالقضاء بقضاء الزام ونصف
 لا بالقضاء اى لا بقضاء الزام بل بقضاء الترك
 (ويسمى) اى قضاء الالزام (بقضاء الملك)
 بكسر الميم (وقضاء الاستحقاق) اى لاجله
 بعد اقامة المقضى عليه بالترك (البينة) انها
 ملكه او شريك فيه (من جهة المقضى له) بالالزام
 ٣ (ومنتوجها) بمعنى اى على منتوجها
 فالاول للتعسير والنتاج بمعنى المنتوج لا بالمعنى
 المصدرى (على رواية انفصالة عن) فرج
 (امه) وهو المعنى المصدرى للنتاج (ان
 قولهم) اى الفقهاء فان المغرب كتاب فى
 لغة اقوال الفقهاء غالبا (فانه شاهد للبينة)
 اى موافقة التاريخ للسن شاهد الشاهد
 ٤ (وفيه) اى فى قوله لمن وافق تأريخه
 الخ (اشارة) لان كلمة من يقع على الواحد
 والكثير (الى ان السن لو وافق التاريخين
 بان يكونا بالنسبة الى حادثتين وزمانهما وافق
 زمان النتاج لان فى زمان تحدث حوادث كثيرة
 (وكذا) اى بينهما (اذا خالفهما) اى التاريخين
 السن (وقيل) لو خالفهما (تهارت) اى تساقطت

بقياس وحديث مجديث وآية باية (ولو ادعى احد خارجين نصف دارو)
 ادعى (الاخر) منهما (كلهما فالربع للاول) على مذهبه اعتبارا للمنازعة
 فانه لا منازعة الا فى النصف فنصف النصف (وقالا الثلث) للاول (والباقي)
 من الثلثين (للتانى) اعتبارا للقول فان فيه نصفا وكلا فيقول من اقبلين
 الى ثلثة (وان كان) الدار المدعاة (معهما) وفى ايديهما (فى)
 اى كلها (للتانى) اى لمدعى الكل (نصف) منها وهو ما فى يد الاول
 (بالقضاء) لان الثانى خارج (ونصف) منها (لا به) اى لا بالقضاء لانه
 فى يد الثانى ملا منازع حملا لامر المسلم على الصلاح وفيه اشعار بان
 القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك والاستحقاق
 ايضا والفرق من وجوهين احدهما انه لو صار احدهما مقضيا عليه فى حادثة بهذا
 القضاء لم يصرف فيها مقضيا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقضى
 عليه مقضيا له بعد اقامة البينة والثانى انه لو ادعى ثالث واقام بينه
 قبلت فى هذا القضاء واما فى قضاء الالزام فلم يقبل الا اذا ادعى ثلثى
 الملك من جهة المقضى له كما فى احياء الموات من الكفاية والكرمانى (ولو
 يبرهن خارجان على نتاج دابة) ومنتوجها اى اقام كل منهما بينة على رؤية
 الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة على رؤية انفصالة عن امه كما فى
 المضمرات والنهاية والكرمانى لكن فى المغرب ان قولهم لو اقام بينة
 انها نتجت عنك اى ولدت ووضعت والنتاج بالكسر وضع بهيمة ولدائم
 سى به المنتوج (وارخا قضى لمن وافق تأريخه سنهما) اى حول نتاج
 الدابة فانه شاهد للبينة (وان اشكل) سنهما بان لم يعلم (قلهما) مناصفة
 لسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان السن لو وافق التاريخين فهو بينهما
 وكذا اذا خالفهما وقيل تهارت البينتان ويقضى لذى اليد قضاء ترك
 وانما قال خارجان لانه ان يبرهن خارج وخواليد فبرهان من وافق السن

- (انه) اى الفلانى (ابنه) اى ادعى رجلان ان هذا الفلانى نسبه منى فبرهنا وارخا (فهو ابن من) الخ او المعنى ان هذا الفصيل ابن هذا الجمل فبرهنا وارخا فهو ابن جمل (من اسبق) الخ يرث منه لا من الآخر (عنده) اى الامام (وقالوا انه ابنهما) يرث منهما وان كان فى الحقيقة ابن احدهما لان الولد لا يتولد من الماتين فاخير الكلام يدل على انه دعوى النسب (لشيء) صلة ذواليد (المستعمل) خبره من قبيل التعريف بالمفرد (المتصرف) تفسير المستعمل (فيه) اى ذلك الشيء (الدال) استعماله ونصرته (على انه الخ فى ارض) تنازع فيه اتخذ والطين فانه بالنسبة الى اتخذ صلته وبالنسبة الى الطين صفته فالمعنى اتخذ فى ارض من طين ذلك الارض (ما بينى به) من الحشبات (لها) اى لهذا الارض (كما لو حفر) الغير (فيها) اى فى ذلك الارض (١٤٩٣)

٢ (ومثل اللابس) يعنى انه عطف على من لبن الخ لا المستعمل كما ظن ابوالمكارم وقال فذو اليد هو اللابس والشمى ايضا ويصدق الشارح المحقق قول المصنف (ومن فى السرج) فانه ظاهر فى ان من عطف على من ولهذا قدر ركب فعلا لا اسماعلى يحتاج الى حذف المبتداء فيكثر الحذف كما احتاج اليه ابوالمكارم وقال ومن هورا كب فى السرج ومع ذلك لا يتخلص من ظهور عطفه على من لبن والله الموفق (لا) المستعمل (مثل اخذ الكرم) الخ (وهو) اى آخذ اللجام فى نفسه (احق من آخذ الذنب) ادعيا (فيبينهما) مناقصة جواب لو كان الخ (٣) (انه) اى تفى الرديف (رواية) الخ (ان الدابة) مشتركة بين الراكب الخ (ومثل من هو ذو حمل) لما وجه الشارح المحقق ما قبل قول المصنف ومن فى السرج على وفق عطفه بقرينة وجه ما بعده ايضا على وفقه فقدر من ثم قدر مبتدأ لحفظ رفع ذو حمل وجعله خبرا عن المحذوف وجعل الجملة صلة من وعطفه على من لبن الخ واعاد الكاف بمعنى المثل فقال ومثل من هو ذو حمل فاندفع بهذا التقرير مع حفظ مامر انفا قال ابوالمكارم وقوله ذو الحمل يدل على ان قوله واللابس مرفوع معطوف على خبر المبتدأ وهو المستعمل عطفا الخاص على العام والانسب بحسب المعنى ان يكون مجرورا عطفا على من فى قوله كمن فح يتكلف ويجعل ذو الحمل عطفا على الطرف اعنى فى السرج على انه خبر مبتداء انتهى اى مبتداء محذوف هناك الخ ع (والحاصل ان كل مثبت) بالفتح اى ما اورد على صورة الاثبات والايجاب

وان اشكل فبرهان ذى اليد وان خالى تهاثر عند عامة المشايخ وترك فى يد ذى اليد كما فى النهاية وانما قال نتاج دابة لانه لو برهنا انه ابنه فهو ابن من اسبق تأريخا عنده وقالوا انه ابنهما كما فى المضمرات ولما فرغ ما قوى فى اثبات الملك من البينة شرع فيما ضعف من اليد فقال (وذو اليد) لشيء (المستعمل) المتصرف فيه الدال على انه ملك له فهو (احق) بالدعوى (كمن لبن) اى اتخذ من الطين ما بينى به فى ارض فانه ذويد لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها بئرا او غرس اوبنى (و) مثل (اللابس) لثوب فانه مستعمل له احق باللبوس (لا) مثل (اخذ الكرم) وغيره من الاطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس (و) مثل (الراكب) فانه احق بالركوب للاستعمال (لا) مثل (اخذ اللجام) بالكسر وهو احق من آخذ الذنب (و) مثل (من) ركب (فى السرج) فانه المستعمل للمركوب ولو كان الراكب اثنين فيبينهما (لارديفه) لانه غير مالك عادة كما فى المشاهير وقال الاسيحاى انه رواية عن ابي يوسف رحمه الله والظاهر ان الدابة بين الراكب والرديف (و) مثل من هو (ذو حمل) على دابة فانه المستعمل (لامن علق) عليهما (كوزة) لنقصان التصرف والحاصل ان كل مثبت منها احق من منفيه فانه المستعمل دونه (و) مثل (من اتصل

* ١٥٤

فى حيز الكاف بمعنى المثل تمثيلا للمستعمل (منهما) اى من هذه المذكورات من قوله واللابس الى هنا (احق من منفيه) بكلمة لاء النفى اى من منفى ذلك المثلث هو آخذ الكرم واخذ اللجام والرديف ومعلق الكوز (فانه) اى المثبت منها (المستعمل) بالكسر (دونه) اى دون النفى ليس بمستعمل ثم قول المصنف لا من علق ايضا يؤيد عطفا الشارح المحقق كقوله (ومثل من اتصل) فالمؤيدات ثلثة —

— (الحائط) فاعل اتصل (المتنازع فيه) صفة الحائط ورابط الموصول ضمير (بينائه) والباء صلة اتصل (اتصال تربيعة) نوعي لاتصل (بان يكون انصاف) جمع نصف (ان كان) اى كل واحد من المتنازع فيه وغيره (من نحو الحجر اويكون ساجة احدهما) اى المتنازع فيه وغيره (بالجيم) احتراز عن ساحة بالماء المهمة فانها عرصة في الدار او ما بين يديها على ما في السراجية واما ساجة بالجيم

(٤٩٤)

فصل في التعاليف

(الحائط) المتنازع فيه (بينائه اتصال تربيعة) بان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع فيه ان كان من نحو الحجر او يكون ساجة احدهما بالجيم مركبة في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بجائطين لاحدهما والحائطان متصلان بجائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه على ما قال السكرخي او بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا جانباه بجائطين واتصالهما بجائط آخر لم يعتبر على ما روى عن ابي يوسف رحمه الله وعليه اكثر المشايخ كما في الكرماني وقول الكرخي انسب بمعنى التربيعة چهارستو كردن وفيه اشارة الى انه لو لم يكن متصلا بيناهما فهو بينهما سواء كان في ايديهما اولم يكن والى انه ان اتصل بيناهما فهو بينهما سواء كان اتصال تربيعة او ملازقة ويقال له اتصال جوار ايضا والى انه ان كان احدهما اتصال تربيعة والاخر اتصال ملازقة فهو لصاحب اتصال التربيعة لانه المستعمل للحائط المتنازع منه والى انه ان لم يكن لاحدهما اتصال والاخر اتصال بطرفي المتنازع فيه او بطرفي منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى الكل في الذخيرة (او) من (وضع عليه) اى الحائط (الجنوع) فانه المستعمل فان كان عليه جذوع والاخر اتصال ملازقة فالحائط لصاحب الجنوع وفيه اشارة الى انه ان كان عليه جذوع واحد والاخر بوارى اولاشي عليه فهو لصاحب الجنوع وان كان اقل من ثلاثة والاخر ثلاثة فهو له وان كان لكل عليه الجنوع فلكل بقدرها وتماه في العمادى والجنوع ما تشعب منه الغصن منصوب على المفعولية (ولا

اعتبار

فيه (جذوع واحد) بالمجر بالتركيب الاضافي اى جذوع شخص واحد (وللآخر بوارى) جمع بورى (وان كان) اى جذوع شخص عطف على ان كان عليه الخ (اقل من ثلاثة والاخر ثلاثة) جذوع (فهو) اى المتنازع فيه (له) اى للآخر (بقدرها) اى الجنوع (والجنوع ما تشعب) من الفعل اى تفرق منه (الغصن) فالجذوع اصله نفس الشجر منه يتشعب الاغصان (منصوب على المفعولية) لوضع

فخشبة صلبة تجلب من بلاد الهند وتستعمل في ابواب الدور وبنائها واساسها كما في الحقايق او خشبة متجوة مهيأة للاساس على ما في صدر الشريعة (من الجانبين) اى من جانبيه اى من رأسيه (بجائطين) كائنين (لاحدهما) اى المتنازعين (و) ذلك (الحائطان متصلان بجائط) آخر (له) اى لذلك (الاحد كائن) بمقابلة الحائط المتنازع فيه فيكون مربعا على هيئة حوايط البيت (واتصالهما بجائط آخر) في مقابل المتنازع فيه (لم يعتبر) في مفهوم الاتصال التربيعة يعنى اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بجائطين لاحدهما يكفى ولا يشترط اتصالهما بجائط له في مقابل الحائط المتنازع فيه (على ما روى عن ابي يوسف وعليه اكثر المشايخ) لان الرجحان يقع بكون ملكة مختصا بجائط متنازع فيه من الجانبين وذلك يتم بالاتصال بجائبي الحائط المتنازع فيه كذا في الزيلعي ٢ (وفيه) اى في قوله اتصل (اشارة الى انه) اى الحائط المتنازع فيه (متصلا بيناهما) اى الحصين (غ)

٣ (و) في هذا القول اشارة ايضا (الى انه) اى الحائط المتنازع فيه (ان اتصل) الخ (ويقال له) اى يطلق على اتصال ملازقة (اتصال جوار) بالراء المهمة (ايضا) في قوله اتصال تربيعة اشارة (الى انه) اى الشأن (ان كان احدهما) اى احد الجانبين متصلا للحائط المتنازع فيه (اتصال تربيعة) البناء (الآخر) متصل (اتصال ملازقة فهو) اى المتنازع فيه (لصاحب اتصال التربيعة) والى انه ان لم يكن لاحدهما اى بناء المتنازعين (و) كان (للاخر اتصال بطرفي الخ) الحال (انه ليس كذلك) اى بينهما مناصفة (اولى) من ليس لبنائه اتصال (فان كان) له (عليه) اى على الحائط المتنازع فيه (جذوع) الخ ٤ (وفيه) اى في لفظ الجنوع بالجمع (ان كان عليه) اى المتنازع

- (كما ان ذابيت) واحد جعله مشبهاً به باعتبار قوله (في حق الطريق) فانه مقابل قوله في المشبه في حق ساحتها الخ (والساحة فضاء بين الدار) ففي الختم عليها حسن الاختتام لانه وقع بين الفصلين ع فصل في شرح رموز (فصل مبيعة اي جارية لاتباع) الاولى لم تبع اي ليس بيعها هذا الاول مرة وليس اراد ان من الجوارى نوعاً لا يباع الامرة (كما هو) اي يكون بيعها هذا اول مرة (التبادر) (١٤٩٥) فصل مبيعة ولدت

اعتبار (في الترجيع) (لوضع) ثلاث او اكثر من (خشب) صغيرة او قصبات على الجذوع (عليه) اي الحائط فان كان لاحدهما عليه خشبات بلاشئ للآخر فالحائط بينهما (وجالس البساط والمتعلق به سواء) لان بمجرد الجلوس لم يصير غاصبا فيقتضى به لهما كما اذا جلسا معا عليه (كمن معه) وفي يده (ثوب) لاعلى وجه اللبس (وطرفه مع آخر) فانه يقتضى لهما (وذويت) واحد (من دار كذا بيوت منها في حق) استعمال (ساحتها) من مرور ووضع الامتعة وصب الوضوء وكسر الحطب وغيرها كما ان ذابيت كذا بيوت في حق الطريق لانه لا ترجع بكثرة العلة كما مر والساحة فضاء بين الدار

فصل

(مبيعة) اي جارية لاتباع الا مرة كما هو المتبادر (ولدت) في يد المشتري (لاقل من نصف حول منذ بيعت فادعى البائع) اي بائع المبيعة ولو اكثر من واحد (الولد يثبت) بالاتفاق (نسبه) اي الولد (منه) اي البائع لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجب عليه ان يقول منذ بيعت وقد ملكها سنتين احترازاً عما اذا بيعت مرتين فولدت لاقل من ستة اشهر فانه ح لم يتيقن ان العلوق في ملك البائع الاول او الثاني والفاء مشعر بانه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حياً ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البائع اشارة الى

الى الذهن بالنسبة الى كون هذا البيع مرة ثانية اي على تعاقب الايدي المتعددة (ولو) كان البائع (اكثر من واحد) واما كون المعنى ولو كانت المبيعة اكثر من واحد فيأباه تذكير الواحد (مع دعوة لم تبطل بالبيع) يعنى ان المولى لو ادعى بعد البيع لا يبطل فسمع (وبما ذكرنا في الصدر) من تفسير المبيعة بجارية لاتباع الامرة بالمعنى الذي فسرنا (ظهر زيادة) اي كون (ما ظن) من فصول الكلام (انه واجب عليه) اي الصنف (ان يقول) اي يضم على قوله (منذ بيعت وقد ملكها) اي وقد كان مدة تملكها (سنتين) الى وقت البيع ثم باعها فولدت لاقل من نصف حول منذ بيعت (احترازاً) علة واجب عليه الخ ومن مضمون كلام الطائ الى قوله (او الثاني) وله عبارة مفصلة يلحق نقلها وهي وفيه بحث لان مجرد الولادة لاقل من ستة اشهر لا يوجب كون العلوق في ملك البائع لجواز ان يكون البائع مشترياً ايها من آخر فباعها فولدت لاقل من ستة اشهر من شرائه كبيعه فح يجوز ان يكون العلوق في ملك البائع الاول فكيف يتيقن كون العلوق في ملك البائع الذي ادعاه فالوجه ان يعتبر مع كون الولادة لاقل من نصف سنة منذ بيعت كون الولادة لسنتين منذ يملكها البائع وفي الخلاصة قد اشار الى اعتبار هذا القيد حيث قال بعد تصوير تلك المسئلة ان هذا اي صحة دعوة هذا الولد اذا ولدته لاقل من ستة اشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترىها وباعها بعد سنتين حتى علم ان العلوق كان في ملك البائع انتهى كلامها فقد اعتبر فيها ان بيعها كان بعد سنتين من وقت شراء هذا البائع اي الثاني حتى علم ان العلوق في ملكه الا ان التخصيص يكون البيع على تمام السنتين غير لازم كما لا يخفى فكانه تصوير

مسئلة ويدل عليه تخصيص الشراء بالذكر والتحقيق ما بينه فتنبه هذا انتهى كلام الطائ وما بينه هو ان الشرط الولادة لسنتين منذ يملكها البائع الثاني لاكون بيعه بعد سنتين كما يفهم من كلام الخلاصة وبينهما فرق ولهذا المعنى قال الشارح المحقق وقد ملكها سنتين ولم يقل وقد باعها لسنتين

هـ (والفاء) اي اي فاء فادعى الخ (وفي لام) لفظ (البائع) للجنس (اشارة) الخ —

ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبه منهم عند ابي حنيفة والحسن وزفر رحمهم الله وقالا ان كانت بين اثنين يثبت النسب والا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البائع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البائع اذ الظاهر شاهده فان برهن احدهما فيبينه وان برهننا فيبينه المشتري عند ابي يوسف رحمه الله لانها تثبت صحة البيع وبينه البائع عند محمد رحمه الله لانها تثبت حرية الولد كما في المنية (و) تثبت (اميتها) اي كونه المبيعة ام ولد لثبوت النسب (ويفسخ البيع) ح لبطلان بيع ام الولد انما (ويرد) البائع (الثمن) على المشتري (ولو ادعاه) اي البائع الولد (بعد عتقها) اي اعتاق المشتري المبيعة ولو عتقا حكما كما اذا دبرها (ثبت نسبه) من البائع (ويرد) البائع الى المشتري (حصته) اي حصة الولد لاحصة الام حال كونها (من الثمن) بان يقسم الثمن على قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما واما عنده فيرد جميع الحصنين اليه لان البائع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فاخذ باقراره فيرد الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرمانى (ولا يعتبر دعوة) ذلك (المشتري) الولد اي اذا ادعاه البائع قبله او معه فان دعوته اولى للاستناد الى العلوق وفيه اشعار بان لو ادعاه المشتري قبل دعوة البائع ثبت نسبه منه وحمل على النكاح (ولا) يعتبر (دعوة البائع بعد موت الولد) فلا يثبت نسبه منه ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحصة الولد عندهما على ان ام الولد متقومة ام لا (او) بعد (عتقها) اي اعتاق المشتري الولد اذا لم يصدق البائع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه

- (فاشترى منهم) اي من ذلك الجماعة شريك (واحد منهم) اي من بينهم (ثم ولدت) الجارية (فادعوه) اي الشركاء (جميعا ثبت نسبه) اي الولد (منهم) اي من كلهم (ثبت النسب) اي منهما (والا فلا) يثبت من احد منهم

٢ (والاطلاق) اي اطلاق قوله فادعى البائع بمعنى سواء صدقه المشتري ام لا
٣ (اذ الظاهر) اي ظاهر مدة تملك المشتري وهو الاقل من نصف حول من وقت الشراء لا يتحمل كون العلوق من المشتري فيكون من البائع (شاهده) اي شاهد البائع (فبينته) اولى (لانها) اي بينة المشتري (تثبت صحة البيع) اي بيع البائع لانه بالنظر اليها لا يكون ام الولد فيصح بيعه (لانها) اي بينة البائع وان ابطال البيع لكتها (تثبت حرية الولد) فهي اولى (ولو عتقا) بكسر العين بدلالة (حكما) بالياء مفعول مطلق لمخبروف اي ولو عتقا عتقا حكما (كما اذا دبرها) الخ

٤ (حال كونها) اي الحصة (لانه) اي البائع (سلمها) اي الام (ذلك المشتري) اي المشتري الذي ادعى البائع الولد بعد عتقه المبيعة (قبله) اي قبل دعوة المشتري او معه (فان دعوته) اي البائع (اولى)

٥ (وفيه) اي في قوله ولا يعتبر دعوى المشتري (اشعار) حيث يفهم منه ان دعوى المشتري متأخر ولهذا لا يعتبر كما فسر (بانه لو ادعى اه) الخ (منه) اي من المشتري (وحمل) دعواه (على النكاح) اي على انه نكح الجارية قبل شرائه (كله) اي حصة الام والولد معا (على ان) اي هذا الخلاف مبني على الخلاف في ان (ام الولد متقومة) فيرد حصة الكل (ام لا) فيرد حصة الولد فقط

٦ (اذا لم يصدق) اي المشتري (البائع) ظرف لا يعتبر دعوة البائع —

- (اعتبرت) اى دعوة البائع (بعده) اى بعد عتق المشتري الولد (لاكثر من اقل) مفضل عليه لاكثر وكلمة من المتن (من نصف حول) مفضل عليه لاقل وكلمة من من الشرح على ما هو عادة الشارحين من الامتزاج خصوصا الشارح المحقق (منذ بيعت) ظرف اكثر (فيشمل ما) الخ تفريع على ما تسجل في عبارة المصنف حيث قدر للاكثر مفضلا عليه ولاعظ قول المصنف من نصف حول مفضلا عليه للمحذوف لا لاكثر حتى يشمل (ما اذا ولدت لنصف حول) فانه اكثر من اقل لنصف حول ٢ (لاحتمال) علة لايعتبر (ان لا يكون العلوق في ملكه) اى البائع (منه) اى من البائع (و) تثبت كتاب الصالح ﴿ (١٤٩٧) ﴾ (الامية) الخ (بلا تصديقه) اى المشتري (وفيه) اى في اشتراط تصديق المشتري

كما قال الا اذا صدقة الخ (المحتمل) بالكسر (ومبيعة ولدت) يعنى ان قوله (بعد سنتين) الخ عطى على قوله في صدر الفصل لاقل من نصف حول منذ بيعت الخ فاعادما قبله ويشترك في قيد المعطوف عليه ويكون الحاصل (ومبيعة ولدت بعد سنتين) منذ بيعت او اكثر فادعى البائع ثبت نسب الولد من البائع وتكون (هي) اى الامة (ام ولده) لكن لا ملكا بل (نكاحا) ان زوجها المشتري من البائع بعد بيعه منه (حملا لامره) اى البائع (على السداد) على وفق الشرع لبراءة المسلم عن الزنا (ان صدقه) اى البائع في دعواه (المشتري فح) اى حين كانت ام ولده نكاحا (لا نصير المبيعة ام ولد) للبائع بملك اليمين (ولا يعتق الولد) بل يبقى عبدا للمشتري وهو ثابت النسب من البائع هذا اذا علم وقت البيع (فلو) لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البائع الا اذا صدقه المشتري (فح نصير المبيعة ام ولد للبائع) وبعتق الولد ويفسخ البيع (لوقوع الشك) دليل لم يعتبر دعوة الخ (في العلوق) كيف لا يقع (وقد صح) اى ثبت (دعوة المشتري) وبالتصديق يرفع الشك (ولو ادعياه) اى الولد معا عطى على قوله لم يعتبر الخ (لم يعتبر دعوة احدهما) اى دعوة واحد منهما (للشك) في العلوق منهما (والمسلم والذمي والحرم والمكاتب فيه) اى في هذا الحكم (سواء) الخ (من الايماء الى السكوت) لان احد الخصمين اذا صدق الاخر يسكتان عن

اعتبرت بعده (وكذا) لايعتبر دعوة البائع (لو ولدت لاكثر من)

اقل من (نصف حول) منذ بيعت فيشمل ما اذا ولدت لنصف حول كما

في الخلاصة وغيره (واقل من سنتين) لاحتمال ان لا يكون العلوق في

ملكه (الا اذا صدقه المشتري) فانه يثبت النسب منه والامية ويفسخ

البيع وقال محمد رحمه الله انه يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم

وفيه اشارة الى انهما لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري ليقيم الملك المحمل

للعلوق كما في الاختيار (و) مبيعة ولدت بعد (سنتين او اكثر هي

ام ولده) اى البائع (نكاحا) حملا لامره على السداد (ان صدقه المشتري)

فح لا نصير المبيعة ام ولد ولا يعتق الولد ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم

وقت البيع لم تعتبر دعوة البائع الا اذا صدقه المشتري لوقوع الشك

في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة احدهما

للك شك والمسلم والذمي والحرم والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يخفى

ما في تصديق المشتري في آخر الكلام من الايماء الى السكوت المناسب للاختتام

﴿ كتاب الصالح ﴾

عقب به الدعوى لوقوعه بعدها غالبا (هو) لغة اسم بمعنى المصلحة

والتصالح خلاف المخاصمة والتخاصم كما في المغرب وغيره واصله من

الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعوا اليه العقل والصلاح المستقيم الحال

والقال فيشبر الى ان المصنف ختم المقام وقطع الكلام (غ) لان البائع يدعى ان علوقها بعد النكاح وقبل بيع المشتري من البائع الاول (ملا فتح الله) ع ﴿ كتاب ﴾ في شرح رموز (كتاب الصالح عقب به) اى اورد الصالح عقب الدعوى (لوقوعه) اى الصالح (بعدها) اى الدعوى طبعها وذاتا ليوافق الوضع الطبع (غالبا) احتراز عن الصالح على التخرج عن الميراث ببعض الحق وعما اذا لم يعلم الدعى ان حقه كم هو فالتمس منه ابتداء على الصالح فصالح على شيء ه (واصله) اى لفظ الصالح (من الصلاح) الخ (على ما) اى وجه —

ولم يقل هي كما يقتضيه كونه بمعنى المصالحة وما أخذوا من الصلح بمعنى استقامة الحال (لكونه) أي لفظ الصلح (ما يذكر) الخ (صالحني) أمر (قد تم الصلح به) أي بقوله فعلت (ما) أي شيئاً (لا يتعين بالتعيين) الخ (لأنه) أي هذا الصلح (اسقاط) الخ (قد تم بالمسقط) وهو الصلح عليه (بالبديلين) صلة التراضي (والبدل شرط له) أي للصلح (ك) اشتراط (الدعوى الصحيحة) له (و) الحال ان (فيه) أي في اطلاق قوله النزاع (رمز الى انه) أي الصلح (يصح بعد الدعوى) أي النزاع (الفاصلة) ثم أيد ذلك بما (قال بعض المشايخ لو كان المدعى) بالفتح (مجهولاً) لا يصح الدعوى ومع ذلك لو صولح عنه (يصح الصلح) الخ (وذا) أي دفع الخصومة (يتحقق) الخ (وقال بعضهم انه) أي الصلح عن دعوى المجهول (لا يصح) الخ (وهو) أي الدعوى الفاسدة (ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة) وهي التي لا طريق لتصحيحها بوجه من الوجوه (ولذا) أي لكون الصلح غير صحيح عن الدعوى الباطلة (للدافع حق الاسترداد) وفي سياق التعريف بقوله عقد يرفع النزاع الخ رمز (الى انه) أي الصلح (أمر مندوب) لأن رفع النزاع عما بين الاثنين ليس أمراً واجباً وإنما ماله لو فعل الى الاستحباب لأنه مآرأه المسلمون حسناً (مفوض الى متوسطين) بالكسر بين الخصمين لأصلاحهما

ع (ان يباشره) أي الصلح والصلح (بنفسه) متوسطاً بينهما (غير مستبين) أي غير ظاهر لأحد من الجانبين (بين بلدين) فيخرج الذهاب والسجى إلى الخصمين الى دار القضاء (أوبين قبيلتين) عظمتين يكسر الثقال والتجاهل من الجانبين فينجر الى مفسدة (أو محرمين) أي ذوى رحم وقربة (فان وقعت) أي الخصومة (بين اجنبيين قضى) بما شرع الله ورسوله (بينهما) الخ (للمدعين) تغليب أي للمدعى والمدعى عليه (في البدلين) ظرف الملك ع (والطرف) أي بآء باقرار مبتداء (مستقر) خبره فمح حال عن فاعل صح (أو لغو) ظرف صح (للمصاحبة) خبر بعد خبر أي على التقديرين رد فعلى على أبي المكارم فانه قال الباء بمعنى مع والطرف حال عن فاعل صح انتهى ثم أتى بمؤدى بآء المصاحبة فقال (ومع سكوت) الخ

في نفسه كما في الكرمانى وإنما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤنث كما في الصلح وشريعة (عقد) مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالابحاج والقبول فلو قال المدعى عليه صالحني عن كذا على كذا فقال المدعى فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصلح به فيها اذا كان المصالح عنه وعليه ما لا يتعين بالتعيين كالديارهم والدنانير لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية (يرفع بالتراضي بالبديلين) أي المصالح عنه وعليه (النزاع) أي نزاع المدعى والمدعى عليه يقال نازعته أي جازيته في الخصومة كما في المجلد وبه يخرج سائر العقود كهبة الدين من عليه الدين والبدل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه رمز الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهولاً يصح الصلح لانه إنما يصح لدفع الخصومة وذا يتحقق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصح لانه إنما يصح لافتداء اليمين المترتبة على الصحيحة وتماه في قضاء الكفاية وذكر في الزاهد أنهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة كما اذا ادعى على أحد ما لا ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا للدافع حق الاسترداد كما في الخلاصة وغيره والى انه أمر مندوب مفوض الى متوسطين ولا ينبغي للقاضي ان يباشره بنفسه الا اذا كان وجه القضاء غير مستبين أو وقعت الخصومة بين بلدين أو قبيلتين أو محرمين فان وقعت بين اجنبيين قضى بينهما كما في الذخيرة (وصح) الصلح وثبت الملك للمدعين في البدلين وقد ثبت غير الملك للمدعى عليه كوقوع البراءة عن التفاصيل (باقرار) كما اذا ادعى عليه ما لا فاقر به المدعى عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال او المنفعة فانه قد صح بالاتفاق والظرف مستقر اوله للمصاحبة (و) مع (سكوت) كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الافرار والانكار

- (ان هذا الصالح) اى مع الانكار (اجوز) اى اكمل جوازا لان معنى الصالح على التمام انما يتحقق فيه وهو قطع المنازعة والمقصومة وانما في صورة الاقرار فلاننازعة يقطع فلم يوجد فيه معنى الصالح على التمام (لم يعمل) اى لم يوسوس (مثل ما عمل) اى وسوس (فى ابطال الصالح على الانكار) فان سعيه فيه اكمل لانه لكونه منكرا يطعم عدم قبوله الصالح وفى اكثر النسخ كلمة من مكان كلمة فى وهو كما ترى (اذا كان احد البديلين عقارا) انما قيد به لانه اذا كان البدلان معا عقارا وكان الصالح عن اقرار لا شفعة فيه كما يأتى (اخذه) اى العتار (الشفيع) الخ (غ)
٢ قوله بخلاف ما اذا كان البدلان اه اى اذا كان البدلان عقارا واحدا بان تصالها على بعض العتار المدعى كما فى الهداية والنهاية وغيرهما (فانه لاشفعة فى واحد منهما لانهما ملك المدعى بالاقرار) اى باقرار المدعى عليه فلا يكون معاوضة (ابن احمد)
٣ بخلاف ما اذا كان البدلان اى المصالح عنه وعليه (عقارا) بان يدعى احد على آخر ارضا ودارا فصالح مع الاقرار على الارض لبتك دعواه عنهما (فانه) ح (لا شفعة فى واحد منهما) اى العتارين (لانهما ملك المدعى بالاقرار) اى باقرار المدعى عليه فكان المدعى اخذ احد ملكيه وترك الاخر (غ)

٣ (على الشئ) اى المعين (او) على (شئ) غير معين وقوله (من مكيل او موزون) بيان لهما (وبذكرهما) اى القدر والصفة (مع) ذكر (مكان التسليم) الخ (وبذكر الصفة والذراع) الخ عطف على قول بذكر مقداره الخ (لكن فى قاضخان) استدارك مما اشعر المتن به وهو انه لابد لصحة الصالح من معلومية المصالح عليه واما المصالح عنه لاجابة الى معلوميته فكونه مجهولا او معلوما سواء لكن فى قاضخان خلافة وهو (ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتيج عطف على كان (فيه) اى فى الصالح او فى المجهول (الى التسليم يفسده) اى الصالح (الجهالة) اى جهالة احدهما (والا) اى وان لم يخرج فيه الى التسليم (فلا) يفسد الجهالة المذكورة ولها فى الكليتين اورد ترتيبهما على ترتيبهما فقال (فلو ادعى حقا مجهولا من دار) لرجل ثم ادعى ذلك الرجل حقا فى دار فى يد المدعى (فصالحه) اى صالح احدهما الاخر (على) دفع (حق مجهول من ارض) اى على ان يدفع احدهما الا ولم يسمه ليسلم اليه الاخر ما ادعاه (لم يجز) فظهر مآثر رناع ما قدرنا فى تصوير المسئلة تغايل قوله (ولو صالحه -

فصالحه (و) مع (انكار) كما اذا ادعى ذلك فانكره المدعى عليه ونفاه فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رحمه الله ان هذا الصالح اجوز كما فى النظم وعن ابي منصور الماتريدى رحمه الله ان الشيطان لم يعمل فى ايقاع العداوة والبغضاء فى بنى آدم مثل ما عمل فى ابطال الصالح على الانكار كما فى النهاية (فالاول) اى الصالح باقرار (كبير) ان وقع (الصالح) (عن مال بمال) حتى اعتبر فيه ما اعتبر فى البيع (فنيه) اى الاول (الشفعة) اذا كان احد البديلين عقارا فان كان ما وقع عليه الصالح مثليا اخذه الشفيع بمثله من ذى اليد وان كان قيبيا اخذه بقيمته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لاشفعة فى واحد منهما لانهما ملك المدعى بالاقرار كما فى شرح الطحاوى (و) فيه (الخيارات) فكل من المصالحين خيار الشرط والرؤية والعيب فى احد البديلين (ويفسد) كالبيع (جهالة البدل) اى المصالح عليه وفيه اشعار بصحة الصالح على معلوم ولو عن مجهول وبعدم صحته على مجهول ولو عن معلوم فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا صالحه على دراهم او دنائير او فلوس لان معاملات الناس تغنى عن بيان الصفة فيتع على التقيد الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا صالحه على الشئ او شئ من مكيل او موزون مما لا حمل له وبذكرهما مع مكان التسليم فيما له حمل وبذكر الصفة والذراع والاجل فيما اذا صالحه على ثوب وبلاشارة والتعيين فيما اذا صالح على حيوان كما فى العبادى لكن فى قاضخان ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتيج فيه الى التسليم يفسده الجهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من ارض لم يجز ولو صالحه

(الجلد الرابع) جامع الرموز ١٥٥

التسليم (فلا) يفسد الجهالة المذكورة ولها فى الكليتين اورد ترتيبهما على ترتيبهما فقال (فلو ادعى حقا مجهولا من دار) لرجل ثم ادعى ذلك الرجل حقا فى دار فى يد المدعى (فصالحه) اى صالح احدهما الاخر (على) دفع (حق مجهول من ارض) اى على ان يدفع احدهما الا ولم يسمه ليسلم اليه الاخر ما ادعاه (لم يجز) فظهر مآثر رناع ما قدرنا فى تصوير المسئلة تغايل قوله (ولو صالحه -

- على ان يترك) الخ وعطفه على قوله صالحه على حق الخ والمعنى ولو تصالحا اى كل من المدعين الآخر (على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا) يعنى ان المصالح عنه مجهول لكن المصالح عليه معلوم كما قال (فصالحه) اى المدعى المدعى عليه (على مال معلوم ليسلم) اى المدعى بالكسر (المدعى عليه) مفعول اول ليسلم (المدعى) بالفتح مفعول ثان ليسلم على انه من باب المتعدي الى مفعولين ويحتمل ان يكون قوله المدعى بالكسر فاعل يسلم وقوله عليه معناه المدعى عليه وقوله المدعى بالفتح مفعول يسلم على انه من المتعدي الى مفعول واحد (ولو صالحه) اى المدعى المدعى عليه (عليه) اى على هذا المال المعلوم (ليترك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما) فيقدر ههنا ما قدر في التفرع الاول (فصالحه على مجهول) يعنى المصالح عنه معلوم والمصالح عليه مجهول (كان على هذا التفصيل) اى التفصيل الاول بدلالة ما في البرجندى عن الخزانة ان كان البديل احتيج فيه الى التسليم فجاءته تفسد الصالح والا فلا كما اذا ادعى احد حصة معينة في دار على رجل وادعى ذلك الرجل حقا في دار في يد المدعى فان اصطاحا على ان يدفع احدهما ما لا ولم يسمه ليسلم اليه الاخر ما ادعاه لا يجوز وان اصطاحا على ان يترك كل منهما دعواه جاز انتهى (من بعض المدعى) بالفتح الكافن (في يد المدعى عليه) او حال من فاعل استحق او ظرفه (رد المدعى) بالكسر (اليه) اى المدعى عليه ٢ (وفي الكلام ايماء) الى مسئلتين فالأيماء الاول في قوله من المدعى وقوله حصته من العوض والأيماء الثانى في قوله رد المدعى فانه يفهم منه ان الاستحقاق من يد المدعى عليه ولذا قيد بقوله في يد المدعى عليه فيسمى (الى انه لو دفع المدعى) بالكسر (شيئا الى ذى اليد) اى المدعى عليه (واخذ المدعى) بالفتح (منه) اى من ذى اليد (ثم استحق) في يد المدعى لم يرجع المدعى الى المدعى عليه بما دفع اليه) اولا (لانه) اى المدعى (زاعم) اى معتقد (انه أخذ) بهد الألف (لحقه) فاستحق ملكه من يده ولا وزر للقبر فيه فلا ضمان له (وانما دفع اليه) اى المدعى عليه ما دفع (لدفع المحصورة) الخ (رجع) اى المدعى (الى المدعى عليه بحصته) اى

على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على مال معلوم ليسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليترك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل (وما استحق) بيئته (من) بعض (المدعى) في يد المدعى عليه (رد المدعى) اليه (حصته) اى حصة ما استحق (من) بعض (العوض) اى البديل وفي الكلام ايماء الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى كل العوض والى انه لو دفع المدعى شيئا الى ذى اليد واخذ المدعى منه ثم استحق لم يرجع المدعى الى المدعى عليه بما دفع اليه لانه زاعم انه أخذ لحقه وانما دفع اليه لدفع المحصورة كما في العبادى (وما استحق منه) اى من بعض العوض في يد المدعى وفي بعض النسخ من البديل (رجع) الى المدعى عليه (بحصته من المدعى) وللمدعى ان يرد الباقي ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق لم يجز الصالح فان اجازته وسلم العوض للمدعى رجع المستحق بقيته على المدعى عليه كما في شرح الطحاوى (و) الاول (كالاجارة ان وقع الصالح (عن مال بمنفعة) لوجود معنى الاجارة من تملك المنافع بعوض (فشرط التوقيت) اى تعيين مدة الانتفاع (فيه) اى فيما هو كالاجارة من الصالح فلو ادعى دارا فصالحه على خدمة عبده او ركب دابته او سكنى داره او لبس ثوبه او زراعة ارضه كل ذلك سنة جاز الصالح لجواز

عقد

ما استحق (من المدعى) بالفتح (وللمدعى) ان شاء (ان يرد الباقي) اى غير مستحق (الى المدعى عليه ورجع) (الى المدعى) الى المدعى عليه

٣ (وهذا) اى رجوع المدعى الى المدعى عليه بعضا او كلا (اذا كان المستحق لم يجز الصالح فان اجازته) الخ (رجع المستحق بقيته) اى العوض (على المدعى عليه) ثم هو على المدعى (فصالحه) اى المدعى المدعى عليه (على خدمة عبده) اى المدعى عليه وكذا ضائر المعطوفات —

٢ - (وفيه) أى كونه كالأجارة (إشارة) الخ

٣ (كما ذكرنا) من خدمة العبد (وركوب الدابة) الخ (ويطلب أى فبطل الصالح) يعنى أنه عطف على شرط فى حيز الفاء فالمناسب الماضى أو ان المضارع بمعنى الماضى عبر بالمضارع للاستمرار التجددى

٤ (حصتها) أى المنفعة المستوفاة (من) المال (المتنازع فيه والباقي) من المتنازع فيه (مشترك بينهما) أى المدعى والمدعى عليه (وهذا) أى بطلان الصالح بموت أحدهما فى المدة مع تفرعه المذكور بقوله فلو كان الخ (كله عند محمد رحمه الله) الخ (وفيه) أى فى البطلان بموت أحدهما مع إمكان استيفاء خدمة العبد مثلا (اشعار بأنه لو هلك ممل المنفعة كموت العبد الصالح على خدمته (بطل الصالح) وان كانا حيين (بالطريق الأولى) لامتناع الاستيفاء (كما لو مات طرف بطل (أحدهما و) الحال أنه كان (قد وقع الصالح) الخ (اذ الناس يتقاتلون فيه) أى فى الركوب واللبس فلبعضهم مهارة فى الركوب لا يدير الدابة وطرافة فى استعمال اللباس يحفظه ويحتاج فيه دون بعض

٥ (وانما قيد) أى المصنف (القسامين من) الصالح مع (الاقرار) ما هو كالبيع وما هو كالأجارة (بالصالح عن مال) صلة قيد (كان) الصالح مع (الانكار) الصالح مع (الاقرار فلو ادعى ممر) أى موضع المرور (ف) سواء (اقر او انكر ثم صالحه

٦ (أى) (البمين بدل) أى عوض (من المدعى) أى المال (لأحق عليه) أى الآخر (للمدعى) الخ (حل له) أى للمدعى (ذلك) المال

عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه إشارة الى انه لو صالحه على سكنى بيت معين ابدا او حتى يموت بطل الصالح كما فى النهاية والى ان اشتراط التوقيت انما هو فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحتاج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصالح عن مال على نقل هذا الشئ من ههنا الى ثمة (ويطلب) أى فبطل الصالح عن مال بمنفعة (بموت أحدهما) أى المدعى والمدعى عليه (فى المدة) التى وقت بها فلو كان المدعى لم يستوف شيئا من المنفعة رجع على دعواه وان استوفى بعضا منها سلم حصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي مشترك بينهما وهذا كله عند محمد رحمه الله واما عند أبى يوسف رحمه الله فلا يبطل بموت أحدهما فلو مات المدعى عليه استوفى المدعى جميع المنفعة كما فى حيوته واذا مات المدعى قام الوارث مقامه فى الانتفاع به وفيه اشعار بأنه لو هلك ممل المنفعة بطل الصالح بالطريق الأولى وذا بلا خلاف كما لو مات أحدهما وقد وقع الصالح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما فى المضمرات وانما قيد القسامين من الاقرار بالصالح عن مال لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار كالاقرار فلو ادعى ممر فى دار او مسيلا على سطح او شربا فى نهر فافر او انكر ثم صالحه على شئ * معلوم جاز كما فى التنقى (والاخران) أى الصالح بالسكون والصالح بالانكار (معاوضة فى حق المدعى) فانه زاعم انه آخذ لعرض حقه (وفداء بيمين) أى افتداء بيمين هى بدل من المدعى (وقطع نزاع فى حق الآخر) أى المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعى فلو ادعى حد القذف او التعزير او حق الشرب فانكر الآخر واقتدى بيمينه بمال حل له ذلك المال وفيه اختلاف المشايخ ولو ادعى مالا عند قاض فانكر الآخر وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكر فصولح

بينهما بشئ* لم يصح الصلح عند بعضهم لأن البين بدل عن المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البدل ويصح عند بعض المتأخرين وفي رواية عنه كما في المنية ويستثنى منه ما لا يمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكراً له فصالحه على مال فان هذا الصلح جاز بالاتفاق كما في قضاء الكفاية (فلا شفعة) للشريك ولغيره على المدعى عليه (في صلح عن دار) لانه زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى عليه لان المرء لا يؤخذ الا بزعمه الا ان الشفيع نائب عن المدعى فلو اقام الشفيع بينه على المدعى عليه ان الدار للمدعى او حلف فنكل كان له الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوى (بل) الشفعة على المدعى (في صلح على دار) عن دار او غيرها فانه معاوضة في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه (وما استحق) من المدعى في الآخرين (فكما مر) في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصومة الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه (وما استحق من العوض) فيها (يرجع) المدعى (الى الدعوى) اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان البديل هو الدعوى وهلاك البديل قبل التسليم كالاستحقاق في الاقرار والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلاً فقال لمدعى عليه بعث منك هذا الثوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية (ولو صلح) بالاقرار واخويه (على بعض دار) او مناع او غيرها من اعيان (يدعيها لم يصح) هذا الصلح في رواية ابن سباعة عن محمد رحمه الله لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وايراً عن الباقي والابرار عن الاعيان باطل فلو وجدت بينه ان الكل له جاز له اخذ الباقي

٢ (ويستثنى منه) اي مما في المنية او من اختلاف المشايخ بدلالة قوله بالاتفاق (ما) اي مسئلة (لا يمين) فيها (عنده) اي الامام (فلا شفعة للشريك) في نفس المصلح عنه او في حقه (او لغيره) كالجار بحق الجارية للدار المصلح عنه (على المدعى عليه في صلح) مع السكوت او الانكار (عن) دعوى (دار لانه) اي المدعى عليه (زاعم انه على اصل حقه) اي زاعم ان الدار حقه من اصله والمدعى يدعى زوراً (ولا يلزم) على عنقه (زعم المدعى) ان الدار حتى (لا يزعمه) لا يزعم غيره (او حلف) اي احال القسم على المدعى عليه (فنكل) اي ابي المدعى عليه من الحلف (كان) ح (له) اي للشفيع (الشفعة) الخ (او) عن (غيرها) اي الدار (فانه) اي هذا الصلح (معاوضة في زعم المدعى) فيؤخذ بزعمه (وان كذبه المدعى عليه) لانه منكر او ساكت (في) الصالحين (الآخرين) الخ (لانه) اي المدعى (زاعم انه) اي المستحق بالكسر (نائب عن) جانب (المدعى عليه فيها) اي في الآخرين (لان البديل هو الدعوى) وقد ترك لسلامة العوض له ولم يسلم ثم بين حكم هلاك البديل فقال (وهلاك البديل قبل التسليم) اي تسليم البديل (كالاستحقاق) اي في حكم استحقاقه اي البديل (في) الصلح عن (الاقرار او الانكار) اي ما ليس باقرار فيشمل السكوت ٣ (والكلام) اي الكلام الذي في مجرد الصلح في المقام (مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح) اي من غير ان يقول المدعى عليه بعث منك هذا بهذا ٤ (رجع) المدعى (الى دعوى) اصل (المدعى) بالفتح لا الى دعوى العوض (غ)

وبه افتى شيخ الاسلام والامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح
فلا يصح دعوى الباقي وقولهم ان الابرأ عن الاعيان باطل معناه بطل الابرأ
عن دعوى الاعيان ولم تصر ملكا للمدعى عليه ولذا لو ظفر بتلك الاعيان
حل له اخذها لكن لا يسمع دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار
اشعار بانه لو صالح على بعض الدين صح وبرى* عن دعوى الباقي
وهذا في الحكم واما ديانه فلم يبرأ ولذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير
الدار اشارة الى ان بدل الصالح لو كان بيتا من دار اخرى صح الصالح
وليس له دعوى الباقي بانفاق الروايات كما في الذخيرة والمحيط وغيرها
(وحبلته) اى حيلة صمعة الصالح (ان يزيد) المدعى عليه (في البدل
شيئا) آخر من مال يكون عوضا عن باقي الدار (او يبرأ) المدعى
(عن دعوى الباقي) ويقول برأت عنها او عن خصومتى فيها او عن هذه
الدار فانه لو وجد بينه بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سبعة
عن محمد انه لو قال نحو ابرأتك عنه او عن خصومتى فيه كان باطلا وله ان يخاصم
الاثرى انه لو قال لرجل في يده عبده برقت عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال
ابرأتك منى كان له ذلك وانما ابرأه عن ضمانه كما في المحيط والذخيرة
ولما فرغ من شرائط الصالح واقسامه شرع فيها يجوز منه وما لا يجوز فقال
(وصح الصالح) باقرار واخويه (عن دعوى المال) سواء كان مفصوبا
او وديعة او عارية او رهنا او نحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما
اذا صالح على ثوب مفصوب مستهلك على اكثر من قيمته فانه جاز
عنه واما عندهما فلا يجوز اكثر مما يتغابن فيه فلو كان البدل من
جنسه لم يجر ان يكون اكثر من قيمته وتماه في المحيط (و) عن دعوى
(المنفعة) اليهودية فلو اوصى بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصى
له السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى او دراهم مساة جاز

٢ (ولم تصر ملكا للمدعى عليه) عطف على
بطل الابرأ الخ (ولذا) اى لعدم كونه
ملكاً للمدعى عليه (لو ظفر) الخ (لكن)
استدراك من قوله حل له الخ (لا يسمع دعواه
في الحكم) اى في القضاء

٣ (وفي ضمير الدار) في قوله يدعيها والاولى
وفي التوضيف بقوله يدعيها (اشارة) الخ (لو
كان بيتا من دار اخرى) اى لو كان بعض دار
اخرى غير دار يدعيها (صح) هذا (الصالح)
بلا حيلة بأنى (وليس له) اى المدعى بالصالح
(دعوى الباقي) اى دعوى ما ليس هو في
مقابل بيت من دار اخرى من دار يدعيها
فلا يردان الظاهر ان يقول وليس له دعوى
كل دار يدعيها (او يبرأ) بالفتح عطف
على يزيد (ويقول) تفسير يبرأ

٤ (كان له) اى للمدعى (وانما) معناه (ابرأه
عن ضمانه) اى عن كون المدعى عليه ضامنا
بأنى ادعيها واخذها منك فتبرأ عن الضمان
وقوله ابرأه يحتمل الماضي والمصدر
٥ (و) عن (اقسامه شرع في) بيان (ما يجوز
منه) اى من الصالح (كما اذا صالح على ثوب
مفصوب) الخ في جميع النسخ التى رجعتها
بكلمة على لكنها غلط والصواب عن ثوب
بكلمة عن بدلالة قوله (على اكثر من قيمته)
فانه الصالح عليه فالاول مبالغ عنه ولا احتمال
على العكس

٦ (اليهودية) يعنى ان لام المنفعة للعهد اشارة
الى المنفعة الموصى بها مثلا —

كما لو أوصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث على
الخدمة على الدراهم أو على خدمة آخر أو على ركوب دابة أو لبس ثوب
شعرا وإنما قلنا بالعهد لانه لو ادعى استئجار عين والمالك ينكر ثم نصلها
لم يجز كما في المضمرات عن المبسوط (و) عن دعوى (الجنابة في النفس)
من القتل (و) في (مادونها) من محو شح الرأس وقطع اليد (عمدا) كانت
الجنابة (أو خطأ) إلا انه لو صالح في العمد على أكثر من الدية جاز بخلاف الخطأ وهذا
إذا صالح على واحد من المقادير الثلاثة فانه لو صالح على مكيل أو موزون جاز بالغنة
ما بلغت وكل ما يصلح مهرا صالح بدل الصالح عن دم العمد فلو صالح على خمر
أو خنزير سقط القصاص بلا شيء وفي الخطأ وجب الدية ولو صالحه بعفو عن دم
على عفو عن دم آخر جاز كما في الاختيار (و) عن (دعوى الرق) كما إذا ادعى
على مجهول النسب انه عبده ثم تصالحا على شيء معين كما في الكرمانى
(ودعوى الزوج النكاح) على امرأة (وكان) الصالح في الأول (عتنا
بمال) فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لا يثبت الا بالبينه على
انه عبده (أو) كان في دعوى الثاني (خلعا) مرجبا للعدة الا إذا كان
الصالح بانكار فلو كان مبطلا في دعواه لم يحمل البذل ديانة وهو المختار
وهذا عام في جميع انواع الصالح كما في النهاية وغيره وفي تخصيص الرق
إشارة الى انه لا يصح الصالح فيها إذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصالحه
على مال انه يبرأ من هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج
ان الصالح لا يصح عن دعوى الزوجة النكاح فما بعده مستغن عنه وان
المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لانه لو كانت ذات زوج لم يصح
الصالح وليس عليها العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادى
(ولم يجز) الصالح (عن دعواها النكاح) على مال ولو بعض مهرها والا
لزم اعطاء الرشوة أو العوض منه في الفرقة وقبل يجوز الصالح عن

١ (كما) جاز (لو أوصى بخدمة عبده)
اي الموصى (منه) اي من رجل (وهو)
اي العبد (أو على خدمة) عبد (آخر
شعرا) قيد الكل (من نحو شح) اي جراحة
في (الرأس) الخ
٢ (وهذا) اي عدم الجواز على أكثر من
الدية في الخطأ (إذا صالح) الخ (غ)
٣ (ولو صالحه) اي المدعى (بعفو) من المدعى
(عن) دعوى (دم على عفو) من المدعى عليه
(عن) دعوى (دم آخر
ع في الأول) اي في دعوى الرق (الا بالبينه)
اي موت العبد (الا) اي لا يكون خلعا موجبا
للعدة (بانكار) من المرأة (فلو كان) اي الزوج
مثلا (مبطلا) اي كاذبا (في دعواه لم يحمل) الخ
(وهذا) اي المقدمة الشرطية المذكورة (عام)
اي جاز (وفي تخصيص الرق) حيث لم يقبل وعن
الرق والعنف (فصالحه) اي العبد المولى (على)
مال) طمعا (انه) اي العبد (يبرأ من هذه) الخ
٥ (وفي تخصيص الزوج) من غير ضم الزوجة
إشارة الى (ان الصالح) فهذا من قبيل العطف
على معيولى عاملين مختلفين بالعنوية والسماعية
وبيجوز ان يكون قوله ان الصالح فاعل
الظرف أو مبتدأ مؤخرا عن الخبر الظرف
والجملة على التقديرين عطف على جملة وفي
تخصيص الرق إشارة الخ (فما بعده) من
قوله ولم يجز عن دعويها النكاح (مستغن
عنه) بما علم بإشارة تخصيص الزوج (وان
المرأة) عطف على ان الصالح الخ (وذلك)
إشارة تخصيص الزوج الى ان المرأة لم تكن
ذات زوج آخر (لانه لو كانت ذات زوج
آخر) الخ (وليس عليها العدة) عطف على
قوله لم يصح الصالح اي ليس على ذات الزوج
العدة بعد الصالح (مع زوجها) الآخر هو الأول
(عن دعويها) اي المرأة (ولو) كان المال
(بعض مهرها والا) يكن مهرها فبالطريق
الأولى لم يجز لانه يلزم اعطاء الرشوة منه
(أو) اعطاء (العوض منه) اي من جانب
الزوج (في الفرقة) والشرع ان العوض في -

- الفرقة من المرأة (بان اعتبر البذل) اي بدل الصالح (ما) اي شي* (جعل زائدا على المهر) يعني كان الزوج زاد في مهره (اذا اعتبر) طرف يجوز (المهر ساقطا) ليكون بدل الخلع يعني يعتبر انه زاد في مهرها ثم خالعا على اصل المهر فسقط الاصل لا الزيادة

٢ (فلم يجوز ان يعتبر بعض المهر بدل الصالح كما ظن) انه يجوز من ابي الكارم قال والظاهر ان اعتبار الزيادة عليه تكلي لأحاجة اليه اذ جاز ان يعتبر الخلع بما عدا المأخوذ عند الصالح من غير اعتبار زيادة على اصل المهر ولو اعتبر ان الخلع قبل الوطى* وما اعطيهما من المنفعة لكان وجهاً انتهى والظن في قوله ولو اعتبر ان الخلع الخ وما قبله هو بعينه ما بين به الشارح المحقق وقول الظان لكان وجهاً عنوان عدم الارتضاء والقول بالضعف فاخذ اول كلامه ورد به آخره وانه تلبس لبس بالقوى كما لا يخفى فان امثال هذا الصنع من الشارح المحقق كثير عجب (وفيه) اي في قوله ولم يجوز عن دعويها النكاح (اشعار بانه لو ادعت اي الزوجة (الطلاق عليه) اي الزوج (بطل) وجه الاشعار ان دعوى الطلاق فرع دعوى النكاح فاذا لم يجوز بطل ما يبتنى عليه (فلم) اخذ) رجل (زانيا او سارقا) الخ (واراد) اي الاخذ (ان يرفعه) اي للمأخوذ (الى الحاكم فصالحه) اي الاخذ للمأخوذ (على مال ان لا) اي لان لا (يرفعه) بخلاف الجار التعليقية (ورد) الاخذ (المال) اي بدل الصالح (عليه) اي على المأخوذ منه (وكذا) اي بطل الصالح ورد المال على المأخوذ منه (اذا اخذ) اخذ (فأذن المحسن) الخ (فصالحه) اي الاخذ الفاذي (الا ان حده) اي حد الفاذي (يسقط بالصالح الواقع) وان كان باطلا قبل الرفع طرف الواقع او ظرف سقط يؤيده قوله واما بعد الزرع الخ (بخلاف سائر الحدود) فانه لا يسقط (واما) حد الفاذي (بعد الرفع) الى الحاكم (فلا يسقط اصلا) اي لا يصالح وقع قبله ثم كان رفعه ولا يصالح وقع بعد الرفع غ ٣ (وفيه) اي في هذا المتن

هذه الدعوى بان اعتبر البذل ما جعل زائدا على المهر الا اذا اعتبر المهر ساقطا فلم يجوز ان يعتبر بعض المهر بدل الصالح كما ظن والاول اصح كما في الاختيار وفيه اشعار بانه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال على ان تكذب نفسها او تبرأ من الدعوى بطل الصالح كما في المحيط (ولا) يجوز الصالح (عن دعوى حد) من الحدود فلو اخذ زانيا او سارقا او شارب الخمر او سكران واراد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه على مال ان لا يرفعه اليه بطل الصالح ورد المال عليه كما في الكرماني وكذا اذا اخذ فاذن المحسن او المحصنة فصالحه الا ان حده سقط بالصالح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود واما بعد الرفع فلا يسقط اصلا وفيه ايحاء الى ان الامام او القاضي اذا صالح شارب الخمر على مال وعنا عنه لم يصح ورد المال اليه كما في فاضلخان والى ان الصالح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشايخ كما في الصالح عن حد الفاذي وقد مر والى انه لا يصالح واحد عن حق العامة كما اذا صالح عما اشرعه الى الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتعامه في الذخيرة (وبدل صالح) كان (هو) اي ذلك الصالح (كبيع) في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار (على الوكيل) اذ اليه يرجع حقوق العتد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة (و) بدل (ما ليس) من صالح (كبيع) في انه ليس مبادلة ملك بملك (كالصالح) اي كبذل

(ايما) الخ (يجوز عن دعوى التعزير) لانه ليس بمحد (و) المال (فيه) اي في جواز الصالح عن دعوى التعزير (اختلاف المشايخ كما) اختلفوا (في) جواز (الصالح عن حد الفاذي وقدر) اي بقوله وكذا اذا الخ (والى انه لا يصالح واحد) اي منفردا (عن حق العامة) وجه الايماء كما ان الحدود حق غير الصالح وهو الله تعالى فلا يقدر احد لاسقاطه كذلك هنا حق غير الصالح المنفرد وهو العامة فلا يقدر الواحد المنفرد لاسقاط حقهم (عما اشرعه) اي بناء مخرجا (الى الطريق) العام كالظلة والكثيف المبنية على الطريق (ويضع ذلك) اي بدل الصالح (وبدل صالح) مبتدأ خبره (على الوكيل) بالصالح (وهذه المسئلة قد ذكرها في) كتاب (الوكالة) وسبأني بيان المراد بهذا الكلام (كالصالح اي كبذل) —

(صالح) انها حذف المضاف لطابق حذفه في جانب الممثل ثم الحذف ههنا دليل على ان لفظ البديل هناك محذوف لامعاد باعتبار ان كلمة الموصول عطفي على صالح وعلى الموكل عطفي على قوله على الوكيل من قبيل في الدار زيد والحجرة عمرو كما ظنه ابو الكارم ثم قال وجعلها مبتدأ كناية عن بديل الصالح او عن الصالح بمحذوف المضاني وهم انتهى فالشارح المحقق جعلها كناية عن الصالح بمحذوف المضاني حيث بينه (٥٠٦) كتاب الصالح

صالح (عن دم عبد) قد ذكره في الوكالة كما ذكر ان بديل صالح بانكار على الموكل (او على بعض دين بدعيه) اي ذلك البعض (على الموكل) لانه اسقاط محض فكان الوكيل سفيراً محضاً فلا عليه الا اذا ضمنه فمح فمح يؤخذ بعقد الضمان (وان صالح) مدعياً رجل (فضولي) بغير امر المدعي عليه (وضمن البديل) وقال للمدعي صالح فلانا على اي ضامن او صالح (او اضاف) الفضولي الصالح (الى ماله) حقيقة كما اذا قال له صالح فلانا على الف من مالي او صالحتك على الفى او عدى او حكما كما اذا قال صالحتى من دعواك على فلان على كذا (او اشار الى نقد) من الذهب او الفضة (او عرض) سواها وقال على هذا الالف او العبد (او اطلق الصالح عن القيدين وقال صالحتك على الفى او عبد (وتقد) اي سلم البديل (صح) الصالح في هذه الصور الخمس بلا اجازة المدعي عليه والبديل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعي عليه واطلاقه مشير الى ان اقرار المدعي عليه وانكاره سواء في الكل وليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي عليه مقراً يتوقف على اجازته والى ان المدعي ان كان عينا او ديناً فسواء الا انه ان كان مقراً والمدعي عينا نفذ الصالح على المصالح وصار مشترياً من المدعي وفي قيد الفضولي اشعار بأنه لو صالح بامره نفذ الصالح على المدعي عليه وعليه البديل الا ان في صورة الضمان البديل على المصالح عند الامام الحلواني وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به ايها شاء الكل في المحيط

وان

اعتراض على الاشارة الثانية ع (ان كان) اي المدعي عليه (مقراً) الخ (على) ضرر الفضولي (الصالح) بالكسر (وصار) اي الفضولي المصالح (مشترياً من المدعي) بالكسر (نفذ الصالح على) ضرر (المدعي عليه وعليه) اي المدعي عليه (البديل الا ان البديل) نوع اعتراض على الاشعار (انه) اي البديل (عليه) اي المصالح (وعلى المدعي عليه ايضا) اي كما في غير صورة الضمان (فيطالب المدعي به) اي بديل الصالح (ايها) تجازب فيه يطالب و(شاء) اي ايا من الفضولي والمدعي عليه (ع)

بقوله من صالح ولم يسلم وهيبته لما سياتي (قد ذكره) اي حكم الصالح عن دم عبد (في الوكالة) ايضا (كما ذكر) فيها (ان بديل صالح بانكار على الموكل) تنافع فيه ان وقد ذكر وقول المص وما ليس كبير بان يكون خبره ممنوعاً بدلالة المذكور الاتي لان مرضى الشارح المحقق في امثاله كما امر غير مرة جعل المذكور قيداً للتقريب وحذفه للبعد فجعل قول المص (على الموكل) قيداً وخبراً بالنظر الى قوله (او على بعض دين بدعيه) اي الدين المدعي المصالح فقال اشارة الى هذه الدققة (اي ذلك البعض) وجعله مبتدأ لقوله (على الموكل) اي البعض الذي هو بديل الصالح فيها صولح على بعض دين بدعيه يلزم على الموكل والا فظاهر انه ليس تفسيراً لمنصوب بدعيه لانه الى الدين رابط الجملة الصفة بالموصوف وحذف المذكور لقوله وما ليس الخ لكن اورده بحيث جعله متنازعا فيه بين الامور الثلاثة لطى الاختصار بطريق الاستغراب والاستعجاب ثم مراد الشارح المحقق من بيان ان هذه المسائل الثلاثة قد ذكرت في الوكالة انها مستغن عنها ههنا بها لا حاجة الى ايرادها فعلى هذا يكون موافقة للبرجندى او ان المص اوردها واعادها هنا ايضاً اهتماماً بشأنها لتأكد في ذهن المحصلين بديل عليه سروده الى ثلاثة لان الغفلة انها يكون في مسألة او مسئلتين فعلى هذا مخالفة للبرجندى ورد لكلامه حيث خص بيانه بمسئلة دم العبد وقال وقد مرت مسألة الصالح عن دم العبد في كتاب الوكالة فلا حاجة الى ايرادها ههنا انتهى غ ٢ (بعقد الضمان) لا بعقد الصالح (عن القيدين) اي الضمان والاضافة (واطلاقه) اي اطلاق الصالح في هذه الصور الخمس من ان يكون باقرار او انكار (في الكل) اي في كل الصور الخمس (و) الحال (ليس كذلك) اعتراض على اشارة الاطلاق (الا انه) نوع اعتراض على الاشارة الثانية ع (ان كان) اي المدعي عليه (مقراً) الخ (على) ضرر الفضولي (الصالح) بالكسر (وصار) اي الفضولي المصالح (مشترياً من المدعي) بالكسر (نفذ الصالح على) ضرر (المدعي عليه وعليه) اي المدعي عليه (البديل الا ان البديل) نوع اعتراض على الاشعار (انه) اي البديل (عليه) اي المصالح (وعلى المدعي عليه ايضا) اي كما في غير صورة الضمان (فيطالب المدعي به) اي بديل الصالح (ايها) تجازب فيه يطالب و(شاء) اي ايا من الفضولي والمدعي عليه (ع)

(وان) اطلق و (لم ينقد) البذل (ان اجازة) اى الصالح (المدعى عليه)
 بلأفاه الجزاء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للاول كما تقرر
 (لزم البذل) المدعى عليه كما قال بعضهم وقيل صح الصالح على الفضولى
 ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البذل كما فى الكفاية (والا) يجزى المدعى
 على الصالح (رد) وبطل سواء كان المدعى عليه مقرا او لا والبذل عينا
 اودينا (وصاحه) اى المدعى (على جنس ماله عليه) اى جنس الحق
 للمدعى على المدعى عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او
 غيرها ولا يخفى ان الصالح على جنس الحق صالح على بعض الدين منه
 فليس فيه تسامح كما ظن (اخذ لبعض حقه وحق) اى اسقاط و ابراء
 (لباقيه) من الحق فلو قال المدعى للمدعى عليه المنكر صالحتك على مائة
 من الف عليك كان اخذا بمائة و ابراء عن تسعمائة وهذا قضاء لاديانة
 الا اذا زاد ابرائك ولو غصب الف واخفاها فصالحه المالك على خمسمائة
 فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصالح قضاء وعليه رد الباقي
 ديانة وان اظهرها فان جحد الغصب ثم صالح فكذاك لكن لو وجد بعده
 بينة عليه قبلت وان كان مقرا فعليه رد الباقي وان ابراء عنه فى ضمن
 الصالح لانه ابراء عن العين كما فى الظهيرية (لا معاوضة) لافضائه الى
 الربا وفيه اشعار بانه لو صالحه على خلاف جنسه كان معاوضة فلو صالحه
 من الدار على الدراهم واقترضا قبل القبض صح سواء كان عن اقرار
 او انكار ولو صالحه عن كر حنطة على عشرة دراهم وتفرقا قبله لم يصح
 لانه افتراق عن دين بدين بخلاف الاول فانه افتراق عن عين بدين
 او دفع مال لاسقاط اليدين ولا يشترط فيه القبض كما فى الذخيرة ثم
 فرع على الاصل المذكور ثلاث مسائل وقال (فصح) الصالح (عن الف
 حال على مائة حالة) فانه اخذ لمائة واسقاط لتسعمائة ولو كان معاوضة لم

٢ (بلأفاه الجزاء) اى لم يقبل فان اجازة الخ حتى
 يكون قاطعا بالجزائية (لانه) اى ترك الف
 (مشعر بانه) اى المص (لم يقصد ان)
 الجملة (الشرطية) الثانية (جزاء) قطعها للشرط
 (الاول) فيجوز ان يكون جزاؤه محذوفا
 والثانى تفصيلا له وتقدير الكلام وان لم ينقد
 فالصالح موقوف ان اجازة المدعى عليه لزم
 البذل والا الخ (المدعى عليه) مفعول لزم
 (على) ضرر (الفضولى ولم يتوقف) فيه
 اشارة الى جزاء الشرط المحذوف فى الاول (غ)

٣ (ولا يخفى ان عنوان الصالح) يقتضى
 نقصان المصالح عليه من المدعى والا لم يكن
 هو صالحا بل يكون ابراء واداء للحق كمالا
 فالصالح (على جنس الحق) لاحالة هو (صالح
 على بعض الدين منه) اى من الحق او من
 الدين من غير حاجة الى تقدير لفظ بعض
 مضافا الى جنس ما كما قدره ابو المكارم دفعا
 للتسامح الذى ظنه كما يأتى (فليس فيه) اى
 فى كلام المص (تسامح كما ظن) من ابي المكارم
 فقال وفى العبارة تسامح والمعنى ان صاحبه
 على بعض دينه من جنسه اخذ الخ انتهى (غ)

٤ (ولو غصب الف) من حاضر او غائب (واخفاها)
 اى الالف المغموبة عن المالك او الغصب
 عنه (وان اظهرها) اى الالف (فان جحد)
 المدعى عليه (الغصب ثم صالح فكذاك) اى
 جاز قضاء وعليه رد الباقي ديانة (لكن
 لو وجد) المدعى (بينة عليه) اى الغصب
 (قبلت وان كان) اى المدعى عليه (مقرا)
 بغصبه عطف على قوله ان جحد الغصب الخ
 (فعليه رد الباقي) قضاء وديانة (غ)

٥ (لانه ابراء عن العين) وهو غير صحيح
 ٦ (عن دين) مقابل (بدين) الخ (فانه افتراق
 عن عين) مقابل (بدين او دفع مال) عطف
 على افتراق (ولا يشترط فيه) اى فى العين
 بالدين اوفى دفع المال (القبض) اى قبض
 الدين او المال (على الاصل المذكور) هو قوله
 وصاحه على جنس ماله عليه اخذ الخ (عن) دعوى
 (الف حال على مائة حالة) الخ (غ)

٢ (وفيه) أى فى توصيف مائة جمالة (اشعار بانه لم يصح على مائة مؤجلة و) الحال ان (فى) باب (صرف الظهيرية لو كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة) الصالح عليها محمول ومؤجل (الى الاجل) وان شرط حالته (ثم) أى بعد ما اورد المسائل الثلث المتفرعة على الاصل المذكور (ابتداء بكلام) مصدر بالواو (تقريبا) أى لاجل تقريب المسائل السابقة الى الذهن بضدها لان الاشياء إنما تعرف باضدادها حال كون المص (غير عاطف) لهذا الكلام (على) قوله (صح) أى غير لاحظ كونه فى حيز فاء تفريعه (كما ظن) أنه عطف عليه من ابي الكارم ثم اعترض عليه بانه بعيد فى الآخرين حيث قال ثم الظاهر ان قوله ولم يصح عطف على قوله صح فينبغى ان يكون عدم صحة الصالح فى هذه الصور الثلاثة الاتية متفرعا على الضابط المذكور لصحة الصالح فى تلك الصور الثلث السابقة فانه غير بعيد فى المسئلة الاولى منها بخلاف الآخرين منها فتأمل انتهى فرده الشارح المحقق بانه ليس يعطى بل هو جملة ابتداءية اوردتها لتقريب السابق الى الذهن (وايدى) أى كونه كلاما ابتداءيا للتقريب (كلام النهاية) الآتى (بعده) حيث علل الأخيرة من المسائل المبتدأ بها ههنا بانه ربا ٣ ثم اورد نقيضها بالغاء الفصحىة لتقريب تلك الأخيرة فقال (فلو صالح عن التى بيض على نصفه سوداء) أى على عكس الثالثة (صح) لانه اذا كان الذى يستوفيه (أى المدعى بالصالح) (ادون من حقه) كما فى هذا المفروض (فهو اسقاط) فيكون من متفرعات الاصل المذكور اوردده صاحب النهاية لتقريب ما يضافه غايته على عكس المص (غ) ٤ (واذا كان ازيد قدرا او وصفا) كما فى وضع الن (معاوضة) لا اسقاط فجعله خارجا عن الاصل المذكور ضدا له فكيف يعطى هو على تفريعه فمحتمل ان يكون مراد الشارح المحقق من التأييد المذكور هو هذا فقط والله سبحانه اعلم

٥ (و) كلمة (على للمعاوضة) لا للشرط كما قال (فقد برىء عندهم) أى بالاتفاق (وان لم يعطه) أى ذلك النصف وصلىة (غ) ٦ (ولعل فيه) أى فيما لو قال ابرأئك عن نصفه على ان تعطينى الخ (خلافا) بينهما وبين ابي يوسف رحمه الله فقول الخزانة عندهم لا إطلاق الابراء ليس كما ينبغى وايدى بها (فى الظهيرية لو قال حططت) الخ (غ)

يصح لكان الربا (او) عن الف حال (على الف مؤجل) فانه اسقاط لصفة الحلول ولو كان معاوضة لزم بيع الدراهم بالدنانير نسبة وفيه اشعار بانه لم يصح على مائة مؤجلة وفى صرف الظهيرية لو كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى اجل (وعن الف جياذ على مائة زبون) فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف الجودة بلا معاوضة ثم ابتداء بكلام تقريبا غير عاطف على صح كما ظن وايدى كلام النهاية بعده فقال (ولم يصح) الصالح (عن دراهم) حالة (على دنانير مؤجلة) لانه بيع دراهم بالدنانير نسبة (و) لا (عن الف مؤجل على نصفه حالا) فان النقد خير من النسبة (او عن الف سود) أى دراهم مضروبة عن نقرة سوداء مغلوقة الغش (على نصفه بيضاء) لانه ربا فلو صالح عن الف بيض على نصفه سوداء صح لانه اذا كان الذى يستوفيه ادون من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قدرا او وصفا فمعاوضة كما فى النهاية (وهن امر) أى المديون الذى امره دائنه (باداء نصف دين عليه) أى المأمور المديون (غدا) ظرف الاداء (على) أى بشرط (انه برىء مما زاد) على نصفه (ان قبل) المأمور ذلك النصف (برىء) من النصف الآخر فى الحال فان وفى باداء ذلك النصف غدا فيها (وان لم ينفى) به (عاد دينه) كما كان عندهما لانه ابراء مقيد بالشرط ولا يعود عند ابي يوسف رحمه الله لانه ابراء مطلق وعلى للمعاوضة وانما قيد الامر بالاداء لانه لو قال ابرأئك عن نصفه على ان تعطينى ذلك النصف غدا فقد برىء عندهم وان لم يعطه لا طلاق الابراء كما فى الخزانة وغيره ولعل فيه خلافا فى الظهيرية لو قال حططت عنك النصف على ان تنقد الباقي اليوم فقبل برىء عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وانما قيد بغدا لانه لو قال ادالى نصفه على انك برىء

ما

٧ (وانما قيد) المص (بلفظ غدا) الخ (غ)

١ (لأنه أبرأ مطلق) عن الوقت (كما مر) بقوله على أنه برى^٢ مما زاد الخ يعني كلمة على للشرط تعليق معنوي (نصفا مثلاً من دينه) أي الدائن أو المدينون والظاهر من ديني أو من دينك

٢ (وفيه) أي في تخصيص المثال بما آخر الجزاء^٣ فيه أو فيما تقرر من التعليق المذكور (أشعار بأنه لو قدم الجزاء^٤) على الشرط (صح) وإن لم يؤد بأن يقول أنت برى^٥ من نصف دينك إن أدبت إلى كذا لأنه يحتمل ح أن يكون صدر الكلام أبرأ على حدة تاماً والشرط كلاماً آخر محذوف الجزاء^٦ فأنفذ مع ما توهم في هذا المقام من أنه يفوح منه الشفعوية ثم أيد الأشعار بما (في الظهيرية حططت عنك النصف أن نقدت الخ) يعني لو قال بنقديم الجزاء^٧ على الشرط (فأنه حط عندهم وإن لم ينقده) أقول فهم منه ما قيدت في الأشعار أيضاً فلا تفعل (المختص به) أي بالأحد المصالح بنصفه (المختص به) أي بالشريك (وضمير النصفين) أي قوله عن نصفه وقوله بنصفه الأول (للاحد وا) لثنائي (لشريك) على طريق اللف والنشر المرتب يدل على أن الكلام توزيعي اختيار كلمة الواو هنا وكلمة أو في قوله (أو) كلاهما (للدن وحينئذ) أي ح أخذ شريكه نصف الثوب الخ (لغير المصالح كالمصالح أن يتبع الغريم) الخ (ولو ضمن المصالح) بالرفع (بربعه) أي ربع الغير المصالح أو ربع الثوب له (ليس له) أي لغير المصالح (كان له) أي للآخر (أن يتبعه) أي الغريم (و) بالجملة (ليس له) أي للآخر (على الثوب سبيل) (غ)

ما زاد فقيل برى^٨ عنه عندهم وإن لم يؤد النصف لأنه أبرأ مطلق (ولو علق) البراءة بالشرط (صريحاً) احتراز به عن التعليق معنى كما مر (كان) أو إذا أومئ (أدبت إلى كذا) نصفا مثلاً من دينه (فأنت برى^٩ من الباقي لا يصح) الأبراء وإن أداه إذ في الأبراء معنى تهليك ينافيه التعليق كما تقرر وفيه إشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف أن نقدت إلى نصفا فإنه حط عندهم وإن لم ينقده (ولو صالح أحد ربى دين) أي أحد الشريكين في الدين (عن نصفه) (المختص به) (على ثوب) أو عرض آخر (أتبع شريكه) غير المصالح (غريمه) أي مديونه (بنصفه) (المختص به) وضمير النصفين للأحد والشريك أو للدن (أو أخذ) شريكه (نصف الثوب من شريكه) المصالح وح لغير المصالح كالمصالح أن يتبع الغريم ربع الدين ولو ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في الكرماني وإنما قال صالح لأنه لو اشترى ثوباً كان له أن يتبعه بنصفه أو يأخذ ربع الدين من شريكه وليس له على الثوب سبيل لأنه ملكه بالعقد وإنما قال أحد ربى دين إشارة إلى أن اشتراك الدين وهو أن يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع إذا كان الصفة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن وصفته فلو كان المبيع عبيدين نصيب أحدهما أكثر وقبض أحدهما منه شيئاً لم يكن للآخر أن يشتركه ومثل الثمن الموروث بأن باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك بأن غصب رجل عرضاً مشتركاً بين رجلين ثم استهلكه وإلى أنهما لو اشتركا في عين كالدار الموروثه فصالح أحدهما على شيء لم يشتركه الآخر فيه سواء كان المصالح مقراً أو منكراً لأن المصالح باع لنصيبه وإنما قال على ثوب لأنه لو صالح على جنس حقه من الدراهم أو الدنانير كان لشريكه أن يشتركه فيهما بخلاف ما إذا صالحه على عرض

٢ (والكلام مشير) حيث قال من نصفه بنصفه (الى انه لو استوفى احدهما نصيبه) كمالا (من الدين كان للاخر ان يشتركه) اى المستوفى (الا اذا وهب الغريم له) اى لاحدهما هذه حيلة لدفع دخل شريكه (ثم ابرأ) الموهوب له (الغريم) من (حصته) بنزع الخافض (اوباع الدائن (من المديون) الخ (ثم ابرأ) البائع (الغريم من حصته) اى الدين (وطالبه) اى الغريم (بشمن الزبيب) لأبشمن الدين (وفى الختم على (لفظ الشريك المقتضى) اقتضاء النضاي (لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام) من كون الاختتام على حسن النظام فيومى الى انه او ان ابراد كتاب اخر شريك لكتاب الصالح لكونه قريبا له ٣ كتاب فى شرح رموز (كتاب الحدود عقب به) اى بالحد (الصالح وان اشتمل كل على رفع النزاع) فتناسب تقارنهما واجتماعهما (لان حق العبد) وهو الصالح (اقدم) من حق الله منه (الحدود) (واللام) فى الحدود (للعهد) اى للإشارة الى بيان المعمودة (وهى حد الزنا والغنى والشرب) وبيان (التعزير تغليبا) اى بتغليب الحدود الثلاثة على التعزير فسماه حدا أيضا والا فالتعزير ليس بمحد (دون) اى حال كون البيان متجاوزا (عن نحو حد السرقة وقطع الطريق) فانه لا يندرج هنا (بقريئة) كتاب السرقة (الاتى) اى بدلالة ان حكم السرقة عاما وخاصة يأتي من بعد على حدة فلو ادخلها هنا لم يجعل كتابا على حدة (ثم بين حده) اى تعريف الحد (شرعا فقال الحد) بالاظهار (بلام الجنس بقريئة مقام التعريف) لانه للجنس وبالجنس فيشمل المعرف المظهر وان لم يشمل العنوان (الحدود الخمسة) وهى حد الزنا والغنى والشرب والسرقة وقطع الطريق وقتل المرتد (دون) اى لا يشمل (التعزير) لانه ليس من جنس الحد وان شمله العنوان بالتغليب ٤ (وهذا) اى شمول المعرف السرقة وقطع الطريق وعدم شموله التعزير (باعث الاظهار فى مقام

فانه للمصالح خيار اعطاء النصف اربع الدين والكلام مشير الى انه لو استوفى احدهما نصيبه من الدين كان للاخر ان يشتركه فى المقبوض الا اذا وهب الغريم له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير اوباع من المديون كذا زبيبا بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الزبيب ثم ابرأ الغريم من حصته وطالبه بشمن الزبيب كما قال ابوبكر الكل فى النهاية وفى الختم على الشريك المقتضى لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام

كتاب الحدود

عقب به الصالح وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اى بيان حد الزنا والغنى والشرب والتعزير تغليبا دون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقريئة الاتى والحد المنع والمجازين الشبيثين وتأديب المذنب كما فى القاموس ثم بين حده شرعا فقال (الحد) بلام الجنس بقريئة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باعث الاظهار فى مقام الاضرار (عقوبة) اى جزاء بالضرب او القطع او الرجم او القتل والمتبادر ان لا يشمل على العبادات فمن الظن انه شامل للخراج والكفارة وغيرها مما فيه معنى العبادات والعقوبة معا وانما سمي بالعقوبة لانها تنال الذنب من عقبه يعقبه اذا تبعه (مقدرة) مبينة فى الكتاب او السنة او الاجماع (تجب) اى تفرض على الجانى (حقا لله تعالى) اى تعظيما وامثالا لامره تعالى فان الحق المفرد الثابت الباقي خلاى الباطل الذاهب المتلاشى والمضاني ما اختص

به

(عقوبة والمتبادر) من لفظ العقوبة ان يكون عقوبة محضة (لا يشمل على العبادات فمن الظن انه) اى التعريف (شامل للخراج) الخ (وانما سمي) العقوبة المصطلحة (بالعقوبة) اللغوية (لانها) اى العقوبة (تتلو) اى تتبع (الذنب) يعنى اذا ذنب رجل يتلو العقوبة مأخوذة (من عقبه يعقبه) خبر بعد خبر لانها الخ بالفتح فى الباضى والكسر فى المضارع (اذا تبعه) الخ ه (فان) معنى (الحق المفرد) اى الذى ليس بمضاني (الثابت الباقي خلاى الباطل) مقابل الثابت (الذاهب المتلاشى) (و) المقابل الباقي (و) المضاني ما اختص

- به الغير) فاعل اختص (وما طلب) الغير (منه رعاية جانبه) أى الغير مفعول طلب الأولى استقام الموصول الثانى كما لا يخفى (غواص) ٢ (على وجه) متعلق بطلب (يليق به) أى الغير (تحق الله امتثال امره) الخ اعلم ان فى الحمل تسامحا ظاهرا لان حق الله صفة الله والامتثال صفة العبد فكيف الحمل بينهما فاقول المراد كون امره تعالى مثيلا به ومراضاته مبتغى (وحق الانسان كونه) أى الانسان (نافعاه) أى لنفسه (ودافعا للضرر عنه) أى عن نفسه واما كون المعنى كون الحق نافعاً للانسان ودافعا الخ فليس هو تعريف حق الانسان بل الحق فيه معاد مجهول بعد فالأحسن فى هذا المعنى ان يقال

وحق الانسان ما ينفعه ويدفع الضرر عنه فتأمل ٣ (سلامة الانسان) عن الرجم والجلد (وصيانة الفرش) جمع الفراش (صيانته) أى العبد او المال يؤيد قوله (ولهذا) أى لاجل ان حق العبد بخلاف حقه تعالى (يباح المال) للغير (باباحته) أى صاحب المال للغير (بخلاف الزنا) فانه لا يباح باباحة المزنية او زوجها (غ) ٤ (ويدخل فيه) أى فى حق الله تعالى (فان نفعه) أى نفع حد القذف (عام) حيث يحصل به انصاف كل مظلوم عن كل ظالم (ولذا) أى لاجل ان نفعه عام (لا يسرى فيه الارث) أى للورثة الخاصة والا يكون نفعه خاصا (والعفو) من ورثة المقتوف لانه حق العامة ونفعهم (فيه) أى فى حد القذف (غالب) أى اكثر (الا ان الامام) وحده (يستوفيه) لانه منصوب من جهة العامة (و) القول (الأول) وهو ان حد القذف غلب فيه حق الله (الظاهر) الخ (فلا تعزير) أى ليس تعزيرا (ولا قصاص حد ولا يجب حقا لله) ايضا فخروجه من التعريف من وجهين (الا) أى بحسب حقا لله تعالى (اذا ارتكب) أى المعزير (منكرا) بالفتح (غير جنابة على انسان) صلة جنابة (ولا) زائدة لتأكيد نفي الغير (موجب) بالجزم عطف على جنابة (للحد) الخ (فيه) أى فى غير الثانى وهو القصاص (الارث) الخ ٥ (و) لفظ (القصاص مرفوع حملا على المحل) أى محل لفظ تعزير لانه مبنى على الفتح منصوب المحل على انه اسم لالتنى الجنس وله محل آخر بعيد هو الرفع على الابتداء لان لالتنى الجنس من نواسخ الابتداء وحد مرفوع لفظا خبر لالتنى الجنس (وبجوز) فى القصاص (الفتح) أى كونه مبنيا على الفتح كالمعطوف عليه ٦ (ومن الظن) من ابي الكارم (جواز النصب) أى جواز صيرورة حركة بناء

به الغير وما طلب منه رعاية جانبه على وجه يليق به تحق الله امتثال امره وابتغاء مرضاته وحق الانسان كونه نافعاً له او دافعا للضرر عنه كما فى الكرمانى وذكر فى الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا فانه يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة الفرش وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله يتعلق بها صيانته ولهذا يباح المال باباحته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كحد الزنا والشرب والسرقه وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كحد القذف فان نفعه عام ولذا لا يسرى فيه الارث والعفو وفى المنية قال عين الاقامة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والأول اظهر كما فى الهداية (فلا تعزير) لجناية (و) لا (قصاص) لنفس او طرف (حد) اما الأول فلانه مقدر ولا يجب حقا لله تعالى الا اذا ارتكب منكرا غير جنابة على انسان ولا موجب للحد كما فى القنية واما الثانى فلانه لا يجب حقا لله تعالى لغلبة حق العبد ولذا يسرى فيه الارث والعفو كما فى المشاهير وذكر فى الحقايق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز الفتح على ما ذكره الرضى ومن الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط رده (والزنى)

المعطوف عليه وهى الفتح حركة الأعراب فى المعطوف عند بعض التحاة لعدم سبب البناء فيه صورة وهو نسلط كلمة ولكنه فى هذا المقام ظن لا يعيب به (لان رسم الخط) أى خط لفظ قصاص وكتابته هنا بغير ألف (رده) أى كونه منصوبا حملا على لفظ المعطوف عليه نعم يقبل كونه على الفتح حملا على لفظه كما هو مذهب البعض فيه ان من جوز النصب فى المعطوف على اسم لاهملا على لفظه يجعل ألف التنوين بمنزلة النقطة يتبعها الحمتان فيقرأ بالألف وان لم يكتب والا فلا مصداق لهذا المذهب فى كلام العرب اصلا فانه فى مقام لو كتب فيه ألف التنوين لا يختلف للمذهب فيه فانه ح منصوب لا غير بالانغاف (والزنى) مبتدأ خبره -

(بالقصر) من حيث الشرح أى بالألف المقصورة أو الباء المنقلب (يكتب) وهو الخبر وعلى الأول خبر ثان (والزنا بالمد) مبتدأ يكتب بالألف خبره (لغة نجدية والأول) أى المقصورة لغة (مجازية) كلاهما (وطى* الذكر للأنثى) خبر ثالث للمقصور وثان للمدود (بلاعقد وملك كوطى* الأجنبية لغة) قيد لقوله وطى* الذكر الخ فهو بلا وادوما فى النسخ من الواو فقط متفق والاحاجة الى قوله وطى* الذكر للأنثى الخ (و) أما (شرها) فهى الوطى* المحرم لعينه أى حرمة لذاته وعينه (وهو) أى ذلك الوطى* (الموجب للحد والبه) أى الى هذا المعنى (أشار) المص (فقال وطى* الخ أو) غيبة (أكثر) من الحشفة (لأنه ملامسة) لاوطى* (وكذا) أى لا يحد لا الفاعل ولا المفعول (لووطى* (٥١٠) كتاب الحدود

بالقصر يكتب بالياء والزنا بالمد لغة نجدية والأول مجازية وطى* الذكر للأنثى من الأدمى بلا عقد وملك كوطى* الأجنبية لغة وشرها الوطى* المحرم لعينه وهو الموجب للحد والبه أشار فقال (وطى*) أى غيبة حشفة أو أكثر من الرجل (فى قبل) أى فرج أنثى فلولم يدخل الحشفة لم يحد لأنه ملامسة وكذا لو وطى* صبى أو مجنون بأجنبية لأن الأصل لم يحد فكذا التبغ كما فى الظهيرية وأما لو وطى* رجل ضحية نحد لا غير ولو لأط بغلام أو أجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والأول الصحيح كما فى المضمرات ولو لأط بغلامه أو أمته أو منكوحته لم يحد بلا خلاى كما فى المحيط (خال) ذلك الوطى* (عن الملك) أى ملك النكاح واليسين احتراز عن وطى* جارية مشتركة ومنكوحة نكاحا فاسدا فان الوطى* المترتب على عقد لم يكن زنا شرعا ولغة كما فى النهاية (وشبهته) أى الملك كوطى* معتدة البائن وجارية الابن والاب وسبأى نباهه وأعلم ان لحد الزنا شروطا منها الرضاء فلو وقع باكره لم يحد وعليه الفتوى كما فى المضمرات والاكراه الى وقت الإيلاج كما فى الخزانة ومنها كون الموطوءة حية فان بوطى* البينة يعزر ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والنكلى وغيرها مما سنفصل (ويثبت) الزنا عند الحاكم (بشهادة أربعة)

صبى أو مجنون (ب) امرأة (أجنبية لأن الأصل) أى الفاعل وهو الصبى والمجنون (لم يحد لكونه غير مكلف (فكذا التبغ) أى المفعول وهو الأجنبية (وأما لو وطى* رجل) مكلف بننا (ضحية نحد) أى الرجل (لا غير) أى لا الضحية (غ)

٢ من الكافى ولو وطى* امرأة فى دبرها ولو لأط بغلام لم يحد عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه ويعزر ويودع فى السجن حتى يتوب وعندهما وهو أحد قولى الشافعى رحمه الله تعالى يحد حد الزنا فيجلد إن لم يكن محصنا ويرجم إن كان محصنا وانفتت الصحابة رضى الله تعالى عنهم على أنها ليست بزنا واختلفوا فى موجبها فعن الصديق رضى الله تعالى عنه يجرقان بالنار وعن على المرتضى رضى الله تعالى عنه يجلد إن ويرجمان وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ينكسان من أعلى المواضع ويتبعان بالحجارة وعن الزبير رضى الله تعالى عنه يحبسان فى اثنتى المواضع حتى يهونانتهما وعن بعضهم يهدم عليهما جدار من الحميدى وما رواه محمود على السياسة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى بوجوب التعزير ويفوض السياسة الى الامام وكان للامام ان يقتلها اذا اعتادا ذلك واختلف الصحابة رضى الله تعالى عنهم محمود على السياسة لأعلى الحكم وقال ان اختلفهم اتفاق على أصل الأهلاك فيجب علينا الاتباع فيما اتفقوا فيه وهو الأهلاك ولأن الصحابة أجمعوا على حده واختلفوا فى وجوبه من الكافى وما رواه الشافعى محمود على أنه قال فى فاعل ومفعول اعتادا ذلك وعندنا من اعتاد ذلك يقتل سياسة (فتاوى

حمادية) ٢ ولا يحد بوط* بهيمة بل يعزر وتذبح ثم تحرق ويكره الانتفاع بهيمة ومينة مجتنبى وفى النهر الظاهر انه يطالب ندبا لقولهم نضمن بالقيمة در المختار قوله وتذبح ثم تحرق أى لقطع امتداد التحدث به كلها رؤيت وليس بواجب كما فى الهداية وغيرها وهذا اذا كانت مما لا يؤكل فان كانت تؤكل جازا كلها عنده وقال تحرق أيضا فان كانت الدابة لغير الوطى* يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الاسماعا فيحمل عليه زيلعى ونهر (ابن العابد بن) ٣ (منها) الزنا (بالرضاء فلو وقع) الزنا (باكره لم يحد) الخ (والاكراه) البائع عن الحد هو الاكره (الى وقت الإيلاج كما فى الخزانة) يعنى ان فيها عقيد وفى المضمرات مطلق (ومنها التكلم) احتراز عن الآخرس - (غ)

١ (من الرجال) بقرينة التاء (العدول) بقرينة

الشهادة (وحد) أى الناقص عن العدد (كما)

أى حد حد القذف (لو شهد) اثنان متفرقين

فشهد (واحد بعد) شهادة (واحد فى أربعة

مجالس) قيد القبل والبعد (بالتوقف) أى

بالتبيين (غ) ٢ (وانه) أى الأمر بالتوقف

(مانع عن العمل به) أى بمنع الفاسق (غ)

٣ (والأ) أى وإن شهد وأبغى الزنا (لم يجد

الشاهد ولا المشهود عليه وفيه) أى فى قوله

فيسألهم بصورة الأخبار (أشعار بوجوب

السؤال) لأن أخبار الشارع أكد من أمره

(احترازاً) بالف تنوين نصب علة السؤال

عما هو وكذا الإنبات علة سؤالها فكلها بالف

التنوين نصب على العلية يدل عليه عطف

لام التعليل على قوله احترازاً فى السؤال

عن ابن وأما توجهنا إليه لأن فى بعض

النسخ قد مضى الغاتها فلا تغفل (فانه) أى

لفظ الزنى (يطلق عليه) أى على زنى العين

واليد الخ (توسعا) أى مجازاً بعلاقة الالتئاد

أو الحرمة (لأغبر) أى من غير الإيلاج (فانه)

أى الأول (مختار) الخ (يعنى عن ذلك) أى

عن السؤال عن الكيفية (فالأحسن) الحمل

على أنه (بصورة الإكراه) أو الاختيار (كما

ظن) من أبى المكارم قال إن السؤال عن

الكيفية احتراز عن تماس الفرجين من غير

إيلاج ولا يخفى أن هذا الاحتراز يستفاد

من بيان الماهية فالأحسن ما فى الكافى والمستصحب

أنه للاحتراز عن كونه على وجه الإكراه

انتهى (غ) ٤ (قلت الغرض من هذه الأسئلة

هو الاستقصاء وكمال الجهد فى الاحتياط لدرء

الحمد) استفاده مما قاله الظان فى السؤال عن

زنى وعمله بقوله إذ يحتمل أن يكون فى

الموطوء ملك أو شبهة وهذا الاحتراز أيضاً

يحصل من بيان الماهية فلعل مثل ذلك

للاحتياط والسعى فى درء الحمد انتهى

٥ (ولأن اتحاد الخ) عطف على قوله احترازاً الخ

فمن ههنا ظهر أنه بالف تنوين نصب علة

السؤال فيكون كل الاحترازات كذلك طرداً

للإبواب وقد مر بعض الكلام فى صدر الاحتراز

(لأمكن التوفيق) بأن الفعل المبند فى مقدم

البيت قد ينجر بالتجارب والشجاعة إلى مؤخره

(أنه) أى الزنى (فى ساعة من النهار) وشهد

(اثنان) آخران (أنه فى) ساعة (أخرى) منه (والأ)

(يمكن التوفيق) (تقبل كما إذا امتد الساعة) أى ساعة الزنى

(الأولى) إلى الساعة (الثانية) بأن يكون ظهر الواطى

محكما وأمسكه قويا فيمتد الفعل إلى ساهتين مثلاً (غ)

من الرجال العدول فى مجلس واحد فلو شهد واحد أو اثنان أو ثلاثة لم

تقبل وحد حد القذف كما لو شهد واحد بعد واحد فى أربعة مجالس

وكذا لو شهد الفاسق لأنه تعالى أمر بالتوقف فى خبر الفاسق وأنه مانع

عن العمل به كما فى الذخيرة (بالزنا) دون الوطى أو الجماع أو غيره

والأ لم يجد الشاهد ولا المشهود عليه كما فى النهاية (فيسألهم) بعد

الشهادة (الأمم) أى السلطان أو نائبه أو القاضي وفيه أشعار بوجوب

السؤال كما فى شرح الطحاوى وقال قاضى بخان ينبغي أن يسأل (ماهو)

أى الزنا احترازاً عن زنا العيسن واليد والرجل فانه يطلق عليه

توسعا (وكيف هو) احترازاً عن زنا الأبط والفخذ والدير كما فى المضمرات

أوعن تماس الفرجين لا غير وقيل عن الإكراه والأول أصح فانه مختار

المبسوط كما فى النهاية فان قلت إن السؤال عن الماهية يغنى عن ذلك

فالأحسن صورة الإكراه كما ظن قلت الغرض من هذه الأسئلة هو

الاستقصاء وكمال الجهد والاحتياط فى الاحتياط لدرء الحمد قال عليه الصلاة

والسلام ادرؤا الحدود ما استطعتم كما فى الكافى وغيره من المشاهير

فالأحسن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالإكراه والباقي بالمطاوعة

لم يجد المشهود عليه ولا الشاهد وقالاً يجد الرجل والشهود كما فى المحيط

(وابن زنى) احترازاً عن الوطى فى دار الحرب أو البغى ولأن اتحاد

المكان شرط الأثرى أنه لو شهد أنه وطئها فى هذه الدار واثنان فى أخرى لم

تقبل بخلاف ما إذا شهد أنه فى مقدم البيت وآخران فى مؤخره فانه تقبل

لأمكن التوفيق كما فى المحيط (ومتى زنى) احترازاً عن التقادم وأيضاً

لو شهد اثنان أنه فى ساعة من النهار واثنان فى أخرى لم تقبل وقالوا

هذا إذا كان التوفيق لم يمكن والاعتقل كما إذا امتد الساعة الأولى الثانية

٢ (احترازا) اى للاحتراز (عن وطى* احدهما) بالتركيب الاضافى ليصح عطف المينة والواطى* على الاحد (ذ) اخرس) حال اى حال كون احدهما اى الرجل والمرأة اخرس (او) عن وطى* (المينة او) عن وطى* (الواطى*) حال كونه (مستأمنا) الخ (انه) اى الغلاى (زنى بامرأة لم يعرفوها) اى قالوا لا نعرف المرأة (لم يجد) اى المشهود عليه (نعم لو اقر انه لم يعرفها) اى اقر بالزنا وثبت باقراره ولكن قال لا اعرف المرأة (حد) المقر (فمن ظن) تفريع على قوله احترازا عن وطى* الخ اى اذا كان السؤال بمن زنى احترازا عن هذه الوطيات التى لا يعلم بالسؤال عن ماهية الزنى (فمن ظن) كفى المكارم (ان السؤال عن الماهية يغنى عنه) اى عن السؤال بمن زنى (فقد اخطأ) فيه بحث لان الظان صور احتراز السؤال بمن زنى بانه يحمل ان يكون فى الموطئة ملك او شبهة ملك وهو

(٥١٢)

كتاب الحدود

كما فى المحيط (وبمن زنى) احترازا عن وطى* احدهما اخرس او المينة او الواطى* مستأمنا وايضا لو شهدوا انه زنى بامرأة لم يعرفوها لم يجد نعم لو اقر انه لم يعرفها حد كما فى المحيط وغيره فمن ظن ان السؤال عن الماهية يغنى عنه فقد اخطأ (فان بينوا) كلها (وقالوا) بعد السؤال عن الماهية ففيه تسامح (رأينا) اى رأينا ذكره فى فرجها متحركا اليه اشار قاضيخمار: (كالميل) اى الخشب الذى يتحرك به (فى المكحلة) بضم الميم والهاء آلة مخصوصة للكحل (وعدلوا) بضم العين اى اخبر الناس عن عدالتهم كما فى المضمرات (سرا وعلنا) فلا يكتفى بظاهر العدالة عنده (حكم به) اى يجد الزنى وهو الرجم فى المحصن والجلد فى غيره والاكتفاء مشعر بان المشهود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعدها مرة سقط الحد اذ الشهادة انما تقام على الجاهد فاذا اقر تعذر الحكم بذلك كما فى الزاد وقاضيخان (و) ثبت الزنا (باقراره) اى الزانى وفيه إشارة الى انه يشترط فى الاقرار ما يشترط فى البينة من الاختيار والنكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفى الاختيار لو اقر الذمى بوطى* الذمبة حد واعلم انه لو تاب الى الله من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ الستر مندوب كما فى الكبرى وغيره (اربعة)

ما يمكن ان يعلم بالسؤال عن الماهية فالقول بعده بان هذا الاحتراز ايضا يحصل من بيان الماهية حق معقول فالخطأ لو كان فانما يكون فى تصوير احتراز السؤال بمن زنى بالصورة المذكورة وفى تعليقه بها فمقام البحث والتفتيش هو لكن جمهور الشراح والمصنوع ايضا صوروه بالصورة المذكورة (كلها) اى المسئولات المذكورة (وقالوا) بعد السؤال عن الماهية) يغنى ان مقام قولهم رأينا كالميل فى المكحلة بعد قول الامام ماهو (ففيه) اى فى ايراد هذا القول بعد قوله فان بينوا (تسامح) ولو قال بلا تسامح لقال فبئسألم الامام ماهو فان قالوا رأينا كالميل فى المكحلة يسألم كيف هو واين زنى ومتى زنى وبمن زنى فان بينوا وعدلوا سرا وعلنا حكم به الخ (اى رأينا ذكره فى فرجها) مفعول ثان لراى حال (متحركا) او هو مفعول ثان والظرف صلته (اليه) الى هذا التفسير (اشار) الخ (كالميل اى الخشب الذى الخ) وهو المكحل بكسر الميم وفتح الحاء وقد يفعل من التفتة والذهب على وزن اسم آلة صغيرة صرفية واما قوله فى (المكحلة بضم الميم) وضم (الحاء) والتاء فى الأخيرة وعاء مخصوص للكحل يقال له سره دان فقوله آلة ليس كما ينبغي لان الظروف لانسى آلة بل هى البيل والمكحل كما مر (غ) ٣ (والاكتفاء) ببيان المسئولات الخمس دون ان يقول فان بينوا وعدلوا ولم يقر بعدها بالزنا حكم به الخ (مشعر بان) الحكم به فيما لو كان (المشهود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعدها) اقرارا (مرة)

الخ (تعذر الحكم بذلك) اى يجد الزنى ويثبت الزنى) يغنى ان قوله (باقراره) عطف على شهادة اربعة (غ) ٤ (وفيه) اى فى عطف الاقرار على شهادة اربعة (اشارة الى انه يشترط فى الاقرار ما يشترط فى البينة) بتاعده ان فى المعطوف يعتبر قبود تعتبر فى المعطوف عليه (من الاختيار) الخ (وغیرها) كالاسلام ودار الاسلام (و) الحال ان (فى الاختيار) لو اقر الذمى بوطى* الذمبة حد) المقر اعتراض على الإشارة المذكورة حيث يفهم منه عدم شرطية الاسلام (واعلم انه) اى الزانى (لو تاب الى الله تعالى من ذلك) اى من فعله الزنى (لم يعلم) من الاعلام اى لا يخبر الناقب (الامام به) اى بنوبته (لاقامة) اى لأجل ان الامام يقيم (الحد عليه) علة الاعلام المنفى بزعم انه لو لم يجز عليه الحد لم يتم توبته كما فى بعض الموسوسين ثم هلل النفى فقال (اذالستر) مطلقا من نفسه ومن الغير (مندوب) الخ (غ)

من المرات كما في قصة ماعز رضى الله عنه (في أربعة مجالس) من مجالس المقر ثم يذهب حتى ينزاري عن بصر الإمام ثم يجيء ويقر وقيل من مجالس الإمام والأول مروى عنه وهو الصحيح فلو أقر أربعة في مجلس كان كافراً واحداً والأطلاق مشير الى انه لو أقر أربعة في أربعة أيام أو أربعة أشهر ثبت به الزنا كما في المضمرات (رده) الإمام وقال ابك داء أوجنون أو غيره (كل مرة) إلا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المص وكانه لم يطلع عليه حين الاختصار وفي الكلام إيحاء الى ان الاقرار لم يعتبر عند غير الإمام حتى لو شهدوا بذلك لم تقبل لانه ان كان منكراً فقد رجع عن الاقرار والا فلا عبرة بالشهادة كما في التحفة وإلى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينبغى ان يطرده في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغى للإمام ان يزجره عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتجنيته (فبأسأله) عن الأمور الخمسة كما مر وقيل لا يسأله عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة لا الاقرار والأول اصح لجوازانه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب السؤال (كما مر) وفي السراجية ينبغى ان يسأل (فان بين) ما مر (محب) اى استحب (تلقينه) اى الامام (رجوعه) اى المقر (بلعلك لمست ونحوه) من قبلت اونظرت او باشرت اونزوجت (فان رجع) المقر عن اقراره (قبل حده) اى قبل الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه (او) بعده (في وسطه) او بعده قبل الموت (خلى) سبيله لاحتمال صدقه كما في التحفة (والا) يرجع (حد) الإمام او المقر على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء اشعار بانه لو أقر احدهما فادعى الآخر النكاح لم يحد واحد منهما وعليه البهر لو ادعته قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الآخر في الزنا لم يحد عنده وحد المقر عندهما كما في المحيط وغيره (وهو) اى الحد الثابت بالبينة او الاقرار خبره ما بعده

١ (ثم) اى بعد ان يقر في مجلس والظاهر بان (يذهب) الخ (ثم يجيء) ويقر الى الرابعة ٢ (وقبل من مجالس الإمام) فانه ح يمتد اقل المرتبة الى يومين لو جلس كل يوم مرتين او النهار وبعد الظهر والا فالى أربعة أيام ٣ (والاطلاق) اى اطلاق المجالس الاربعة من ان تكون في يوم او ايام اربع الخ (وفيه) اى في قول المص كل مرة بدون استثناء الرابع او دون ان يقول رده الى الرابعة (تسامح) كما صرح به اى بهذا التسامح نفس (المص) في الشرح واقتضى اثر التسامح حين اقتصر المتن تأديباً وتبركاً بتسامحه فاندفع قوله (وكانه) اى المص (لم يطلع عليه) اى على التسامح او على نصريحه (حين الاختصار) اى اختصار هذا المختصر واضمحل كل من ترديدات الرومى في شرحه (وفي الكلام) اى في قوله رده بالاسناد الى الإمام وقوله في أربعة مجالس ايضاً لو اريد من مجالس الإمام (بذلك) اى باقراره عند غير الإمام (لانه) اى الشهود عليه (والا) يكن منكراً يكون مقراً (فثبت باقراره) وجبئذ (لا عبرة بالشهادة) بل هي ح ضايعة (وإلى ان الرد واجب) من حيث ان قوله رده اخبار أكد من الامر (ان يطرده) اى بطرحه (ان يزجره) ويمنعه (ويأمر بتجنيته) بالحاء المهملة اى باخراجه من عنده كما هو عادة الامراء (فبأسأله) اى المقر كما مر في الشاهد (مامر) من المستثولات الخمسة (قبل الشروع فيه) اى في الحد (او بعده) اى الشروع (في وسطه) اى الحد (او بعده) اى بعد الوسط (قبل الموت) ٤ حد الإمام او المقر على بناء الفاعل على الاول (او المفعول) على الثانى ٥ (وفي الاكتفاء) اى بفعل الزوج واقواله دون ان يدخل في اثناء الكلام فعل الزوجة واقوالها (اشعار بانه لو أقر احدهما فادعى الآخر النكاح) الخ (لو ادعته) اى النكاح (وكذا) اى كصورة ادعاء الآخر النكاح (لو) أقر احدهما و (كذب احدهما الآخر في الزنا لم يحد) اى واحد منهما بدلالة قوله كذا (عنده) اى الامام (وحد المقر) منهما (عندهما) و (هو) مبتدأ (خبره ما بعده)

— من قوله رجه (بصفة المصدر (وبه)
 اى بقوله رجه (يتعلق) لام (المحصن اى
 اعفها) متعد من الاعفأى اى جعلها الزوج
 عفيا (ف) هو محصن بالكسر و (هى محصنة
 واحصنت) المرأة (فرجها) اى جعلتها محصونا
 (فهى محصنة بالكسر) والفرج محصن بالفتح
 (المنع) كانه منع زوجتها عن الحرام وهى
 منعت فرجها عنه (انه) اى الاحصان او المحصن
 مأخوذ (من احصن اى دخل فى الحصن) يعنى
 مزيد لازم مثل اكب فلايجب منه الا اسم
 الفاعل وهو المحصن بالكسر بمعنى الداخل
 فى الحصن ولايجب من اللازم اسم المفعول الا
 اذا اوصل بحرف الجر فدلالة كلام الكرماني
 على الكسر ظاهر بلاريب من تفصيل الشارح
 المحقق فمنعه فى حيز المنع فاندفع مافى الرومى
 وتأيد به بكلام ابن الهمام فانه بعد التسليم
 ما هو الاخير من كلام المطرزي فتأمل ولا
 تغفل (كما يقال اعرق اذا دخل فى) ولاية
 (العراق) الخ (فى الحصن) اى القلعة (عند
 وجود الصفات الخمس) وهى العقل والبلوغ
 والاسلام والوطى والتكاح الصحيح (الدالة
 عليها) اى الصفة (شرعا) اى دخولا حكما
 او حصنا شرعيا اى حكما غ ٢ (ولو حرا)
 قيد الثلاثة الاخيرة (وعنه) اى ابي يوسف
 رحمه الله (يرجم الكتابي) فعلى هذا الاسلام
 ليس بشرط (وقال بوطيها) اى قال وطئها
 (والمرأة منكورة له) اى للوطى (كان الزوج
 محصنا ٣ (فيه) اى فى قوله وهما بصفة الاحصان
 على الحالية من فاعل وطي (تسامح فان المراد)
 بعض صفات الاحصان وهو (كونه حرا مكلفا
 مسلما) لا واطئا ايضا بتكاح صحيح فانه ان كان
 هو عين الاول يلزم اشتراط الشئ بنفسه
 وان كان غيره ينقل الكلام الى الاول وهكذا
 فيلزم الدور او التسلسل فهربا منهما ارتكبتا
 التسامح وارادنا الثلاثة الاول فقط فاندفع
 ما قال الرومى ناظرا عن مولاه ان الحال قيد
 للفراغ عن الوطى لا للشروع فيه فلا حاجة
 الى التكلف الذى ارتكب فى توجيهه انتهى
 فانه لا مخلص له بهذا عن التردد الذى
 اورده فتأمل غ (فلو تزوج الحر المذكور)
 اى العاقل البالغ غ ه (وهذا الكلام) اى

من قوله رجه وبه يتعلق (للمحصن) بكسر الصاد وفتحها قال المطرزي
 احصنها زوجها اى اعفها فهى محصنة بالفتح واحصنت فرجها فهى محصنة
 بالكسر والاحصان فى الاصل المنع وكلام الكرماني يدل على الكسر حيث
 قال انه من احصن اى دخل فى الحصن كما يقال اعرق اذا دخل فى العراق
 والانسان يصير داخلا فى الحصن عند وجود الصفات الخمس الدال عليها
 شرعا (اى الحر مكلف) (اى عاقل بالغ) (مسلم) فلا يجرم بالوطى عبد او
 مجنون او صبي او كافر ولو حرا بل جلد كما بأتى وعن ابي يوسف
 رحمه الله انه يجرم الذمى الثيب الزانى وعنه يجرم الكتابي (وطى)
 امرأة (بتكاح صحيح) حتى لو وطى بتكاح فاسد او ملك يمين لم يجرم
 بالاجماع وعن محمد رحمه الله لو خلا بامرأته ثم طلقها وقال بوطئها والمرأة
 منكورة له كان محصنا وعن ابي يوسف رحمه الله لو تزوج امرأة بلاولى
 ودخل بها لم يصر احدهما محصنا كما فى المحيط وغيره (وهما بصفة الاحصان)
 فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والمعنى والحال ان كلام الزوجين
 قبيل الوطى يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج الحر المذكور بامة او
 صبية او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يصر محصنا كما لو كانت الزوجة
 محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعنف والتكليف
 فح يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يشترط
 الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العنف ثم اعتقا
 صارا محصنين كما فى الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان
 من الاحكام المشتركة وهذا الكلام ككلام غيره دال على اشتراط بقاء الثلاثة
 الاول عند الحد دلالة واضحة بلا ريب فخلو الكتب عنه سوى المسبوط

وهم
 قوله وهما بصفة الاحصان بطريق الحالية عن فاعل وطي (ككلام غيره) اى مثل كلام غير المص من سائر المؤلفين كقول
 الهداية مثلا واذا وجب الحد وكان الزانى محصنا الخ (فخلو الكتاب) تفريع على قوله ككلام غيره (عنه) اى عن هذا
 الكلام او عن اشتراط بقاء الثلاثة الاول عند الحد (سوى البسوط) للسرخسى والا فلو كان لمحمد لازم للمؤخرين تبعينه غ

١ (وهم) من أبي المكارم قال ثم انه قد ذكر في كثير من الكتب هذه الاوصاف ولم يتعرض لبقائها الى حين اقامة الحد وذكر في المبسوط بقاءها سوى النكاح والدخول انتهى معنى كلامه انه لم يتعرض صريحا لبقاء كلهما الى حين اقامة وانما ذكر صريحا في المبسوط بقاء ما سوى النكاح والدخول فلا بد من ارتكاب التسامح في هذه العبارة بان يراد البعض الغير المضر لا كلها فكلما عين ما ارتكبه الشارح المحقق من التسامح (غواص البحرين)

٢ (انه قال ما) نافية (انزل الله اية الرجم) اي لفظها وانما انزل معناها وهي (الشيخ والشيخة اذا زنيا) الخ (وهذا) اي ما روى عن عمر رضي الله عنه (ما قالوا) الظاهر ما قالوا (انه) اي قوله تعالى الشيخ والشيخة اذا زنيا الخ (قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء) الخ (وفي الغاية) اي في قوله حتى يموت (رمز) الخ (اتبعه) على الاطلاق (و) الحال ان (هذا) اي الاتباع (انما هو) اذ اثبت (الرجم) بالبينة واما اذ اثبت (الخ) فانه (اي الهرب فيه) (رجوع) عن الاقرار (بخلاف الاول) (لانه لا يصح الرجوع) اي رجوع الشهود (فيه) (اي في الاول) (مقتله) اي مكانا يموت بالرجم فيه ولا يخلص منه (منه) اي من الرجوم (فان الاول) اي لذي الرحم منه (ان لا يعمده) اي القتل (لانهم يتجاسرون الظاهر) تجاسروا بالماضي (غ) ٣ (وفيه) اي في امرهم بالبدء (ضرب) اي نوع (احتيال للدرء) لعلهم يرحمون فيأبون (وعن أبي يوسف رحمه الله لو ابوا كلا الخ) الظاهر ان كلمة لو وصليّة ليظهر التقابل بالثنى فالاولى ولو ابوا كما لا يخفى (رجم) مجهول ورجموا يوافق قوله (ولم ينتظروا) اي الناس (هم) اي الشهود (او اذن لهم) عطف على عاينوا يفهم منه ان للمعاينين لا حاجة الى امر القاضي (غواص البحرين)

٤ (انهم) اي الناس (اصطفوا منه) اي من المرجوم كانه الامام والناس خلفه مصطفون (صفا كالصلوة فكلما رجم قوم) اي صف وهو الاليف لسابقة (ويقوم) مقام المنصرفين (غيرهم) اي صف آخر وهكذا الى ان يموت (ورجموا) صفا بعد صف ولو متكررا لو احتيج (غواص)

وهم وأعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكليف فشرط الاهلية للعقوبة كما في الكفاية وغيره (رجمه) اي رمى الحصن بالحجارة (في فضاء) اي ارض فارغة واسعة (حتى يموت) متعلق برجمه لحديث ما عز رضى الله عنه وعن عمر رضى الله عنه انه قال ما أنزل الله آية الرجم الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله والله عزيز حكيم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كما في الاختيار واريث بالشيخين على ما في المضمرات الثيب من الرجال والنساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع في رجمه فهرب اتبعه وهذا اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي والى انه لا بأس لكل من رمى ان يتعمد مقتله لانه واجب القتل الا ان يكون ذارحم منه فان الاولى ان لا يتعمده لانه نوع من قطيعة الرحم كما في الاختيار (يبدأ به شهوده) اي تجب بداية الشهود بالرجم لانهم يتجاسرون على الاداء وفيه ضرب احتيال للدرء كما في المحيط (فان ابوا) اي الشهود كلا او بعضا عن الرجم (او غابوا او ماتوا) او جنوا او فسقوا او قذفوا كلا او بعضا او عموا او خرسوا او ارتدوا (سقط) الرجم عنه وعن أبي يوسف رحمه الله لو ابوا كلا او بعضا او غابوا رجم ولم ينتظروهم وعن محمد رحمه الله لو كانوا مرضى او مقطوعة الابدى يبدأ به الامام كما في الاختيار (ثم) يرمي (الامام) او القاضي (ثم الناس) المؤمنون الذين عاينوا اداء شهادتهم او اذن لهم القاضي بالرجم وعن محمد رحمه الله لا يسعهم ان يرحموا اذالم يعاينوا اداء الشهادة وذكر الطحاوي انهم اصطفوا منه صفا كالصلوة فكلما رجم قوم انصرفوا ويقوم غيرهم ورجموا كما في المضمرات وانما آثر الناس

١ (عذابهما) أي الرجوم والرجومة (أودفع التهمة عن الحاكم) حيث يروونه يجرى الأحكام حتى الرجم فلا يتهم بالظلم وعلم الديانة (أومنع المجاوزة) أي مجاوزة المرسوم بأن هرب (عن) الرجم حد من (حدود الله) فالناس يشفعه عن الهرب ويعينون الإمام للرجم (أو امتحان من يشهد) أنهم يعملون بشهادتهم أم لا (أن شهده) أي حضوره الرجم (يبدأ الإمام أي يرمي) فصيح عطف الناس على الإمام (في حق المقر خاصة) يعني أن تقديم الجار للاختصاص (الإمام) فاعل يرمي ٢ (حال كونه مبتدأ) للرجم ٣ (فهو) أي التفسير المذكور (تضمن) أي تضمنين يبدأ معنى يرمي فيجعل أحدهما أصلاً والآخر حالا فجعل الشارح المحقق هنا التضمن بالفتح أصلاً والتضمن بالكسر فرعاً أي حالاً ليصح عطف الناس على الإمام (ليس فيه) أي في قوله يبدأ الإمام أوفى تضمنيه (تسامح) من حيث عطف ثم الناس على فاعله (كما ظن) من أبي الكارم قال وفي العطف على فاعل يبدأ أدنى تساهل والاحسن أن يذكر يرمي مقام يبدأ انتهى أقول لوجعل العطف على يبدأ لا على فاعله بتقدير المعطوف بمعنى ثم يرمي الناس وهو شافع ذابيع لاندفع التساهل والتضمن الذي فيه التقيد في الجملة (فقد) أي عدم (سافر الخ جلد) أي الزاني وفي نسخة جلدته بالناء وبدونه لآلهما بالإضافة إلى (مائة) على عكس القرآن (بالفتح) في الجيم (أي الضرب على جلده بالكسر) في الجيم وهو بشرة الإنسان (و) (ب) التحريك عطف على الكسر أي بتحريك الجيم بالفتح أو الكسر وتحريك اللام بالفتح (وبقال جلده) يجلده بفتحات في الماضي وبكسر العين في المضارع من باب ضرب (مائة من جلدته) يعني ليس بالإضافة إلى المائة كما في نستختي أبي الكارم (جلدا وسطا) يعني أنه مفعول مطلق مجازي لقوله جلدك بالفتح كقوله فيها بعد بلا مد كما يأتي (يسوط ذكره) أي السوط (بعد تضمن الفعل) أي ذكره وأن تضمنه الفعل كما أسلفه بقوله ويقال جلدك أي ضربه بالسوط (للووصف الثاني) علة ذكره أي ليتمكن التوضيف، بالوصف الثاني بقوله لآثمرة له (وهو) أي السوط (جلد) أي قشر (مفتول بالفاء يعني بافته شد) (قبل أصله) أي أصل معنى السوط (الخلط سمي) الشيء الذي

على الإنسان إشارة إلى أنه يجب أن يشهد عذابهما طائفة متجاوزة عن الواحد والاثنين لأن الغرض التشهير كما في المدارك وغيره وفي شرح التأويلات أن الغرض إما ذاك أو دفع التهمة عن الحاكم أو منع المجاوزة عن حدود الله أو امتحان من يشهد وفي التجنيس أن محمداً رحمه الله فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعداً وقال إن شهوده مستحب إعانة للإمام وإهانة للمحدود ووعظاً للناس (وفي المتر يبدأ الإمام) أي يرمي في حق المقر خاصة الإمام حال كونه مبتدأ فهو تضمنين شافع ليس فيه تسامح كما ظن (ثم الناس وغسل) المرسوم بعد موته (وكنن وصلى عليه) وكيف لا وقال صلى الله عليه وسلم في ماعز رأيت ينفخ في أنهار الجنة إلى غيره من إثبات الفضائل (و) هو أي الحد (لغير المحسن) أي لزان حرقه سافر الشروط الخمسة (جلده) بالفتح أي الضرب على جلده بالكسر والتحريك يقال جلده أي ضربه بالسوط كما في القاموس (مائة) من جلدته وإن كانت المزية مملوكة جلداً (وسطاً) أي متوسطاً بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المضمرات ضرباً مولماً غير قاتل ولا جارح لأن المقصود الانزجار (يسوط) ذكره بعد تضمن الفعل للوصف الثاني وهو جلد مفتول بضرب به قبل أصله الخلط سمي به لكونه مخلوط الطاقات بعضها ببعض كما في المفردات (لآثمرة له) أي لا عقدة في طرفه كما في الأساس والصحاح وغيرهما أو لآذنب له كما في المغرب قال المطرزي وابن الأثير بالفارسية چېقره أو لا شوك له

كما يضرب به (به) أي بالسوط بمعنى الخلط (لكونه) أي ما يضرب به (مخلوط الطاقات بعضها ببعض) في الفتل (أو لآذنب) بفتح النون (له) يعني دنبال ٤ (قال المطرزي وابن الأثير بالفارسية چېقره) يجيم مثلث النقط ثم باء بنقطة من تحت ثم جيم مثلث النقط أيضاً ثم راء مهملة ثم قاف ثم مركز خال وبالتركي چېقره باستقام الجيم الثاني وتنام كلام المطرزي ثمرة السوط سنعاره من ثمرة الشجر وهي ذنب السوط وطرفه قال في الجميل ثم السياط عقد أطرافها ومنه مامر الإمام يضرب به —

- بسوط لاثمرة له يعنى العقدة قال والاول اصح لما ذكر الطحاوى ان عليا رضى الله عنه جلد الوليد بسوط له ذنبان اربعين جلدة فكانت الضربة ضربتين انتهى كلام الطرزي قال البرجندي ومن هذا يفهم سبب اشتراط كونه لا ثمرة له او لا شوك له) اى ما هو على هيئة الشوك يعنى خار فانه يكون له ذنبان فصاعدا مفرقة (كما فى الينابيع) فهو اخص مما فى المغرب فانه اعم يشمل ماله ذنب واحد (والاول) اى ارادة العقدة (هو المشهور والثانى) اى غير الاول فيشمل الثالث اوهما فى حكم شىء واحد لانهما اعم واخص من الآخر (اصح) لما فى الايضاح من التعليل بقوله لانه اذا ضرب مع الثمرة يصير كل ضربة ضربتين كتاب الحدود وقدر فى كلام الطرزي ايضا (والكل) من (٥١٩)

التفسير (مجاز) اى مستعار (من حمل) اى ثمرة (الشجر) كما مر فى كلام الطرزي والمشارك يصح ان يراد منه كل معانيه فى مقام النفى بلا حاجة الى قرينة ذكره صاحب الهداية فى الوصية للاقارب (ويفرق على جميع) قدره ليصح اتصال الاستثناءات (ويعطى) عطف على يفرق تفسيراً اوفى مقام التعليل اى للاعطاء (كل عضو حفظه) مفعول ثانى ليعطى (من الضرب) اى الالم (لانه) اى كل عضو (نال اللذة) بالرزا فلا بد من التعادل فى الجزاء (الا رأسه اى) (على) بالضم او الفتح فرسم كتابته بالالف اى فوق (رأسه) حذف المضاف وعلاه بقوله (فان الوجه داخل فيه) اى فى الرأس فلو لم يكن المضاف مخوفا هنا لم يبق لايراد وجه فذكره صريحا قرينه لحذف المضاف هنا لئلا يكون ذكر الوجه مستندركا (فى المضمرات لا يفرق الا على عضو مقبل) عند الخطاب بالكسر من الاقبال فيكون بصيغة اسم الفاعل من المزيد ويحتمل ان يكون اسم مكان من القتل من الثلاثى المجرد بمعنى موضع القتل والهلاك كذا فى جميع نسخ الشارح المحقق الا ان فيه غلطا ظاهرا لمخالفته المنون فالغلط اما حرف النفى او حرف الاستثناء فاصل العبارة الصحيحة يفرق الا على عضو الخ اولا يفرق على عضو مقبل الخ فيوافق المتن (جلدا بلا مد) يعنى ان الجار مفعول مطلق مجازى لقوله جلده (حتى جاوز) اليد (الرأس) بحيث يبدو ابط الضارب (او بلامد للمضروب) بان يلتقى على وجهه (فى الارض) ويبد رجله ويداه مشدودة كما يفعل الظلمة فى زماننا

كما فى الينابيع والاول هو المشهور والثانى اصح كما فى النهاية والكل مجاز من حمل الشجر واعلم ان الحد فى زمن عمر رضى الله عنه بالسوط باجماع الصحابة كما فى المستصنى واما قبله فتارة باليد وتارة بالثوب وتارة بالنعل وتارة بالعصا وتارة بالجر يد الرطبة كما فى حديث الشكاة (ينزع ثيابه) اى يجرد الرجل عنها ليجد زيادة الالم فينزجر والجملة مستأنفة (الا الازار) فانه لا ينزع لكشف العورة (ويفرق على) جميع (بدنه) ويعطى كل عضو حفظه من الضرب لانه نال اللذة (الارأسه) اى على رأسه فان الوجه داخل فيه وقال ابو يوسف رحمه الله بضرب الرأس وعنه بضرب سوطا واحدا كما فى المضمرات (و) الا (وجهه وفرجه) لخوف الهلاك وفى المضمرات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن والصدر والوجه والفرج حال كون المجلود (قائما فى كل حد) من الحدود لانه حينئذ يكون المجلود اقدر على التعريف جلدا (بلامد) للسوط فى العضو بعد الضرب او بلامد لليد حال رفع السوط حتى جاوز الرأس او بلامد للمضروب فى الارض فان الكل غير جافز على اختلاف المشايخ كما فى المحيط والقول الاخير نوى ونأ كيد لقوله قائما على ان المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكتفاء مشعر بانه لا يمسك ولا يشد لان الالم يزيد به

(على اختلاف) التفسير من (المشايع والقول الاخير) وهو بلا مد المضروب فى الارض (نهى ونأ كيد لقوله قائما) ولا يناسبه القول الاول اى المفهوم قوله قائما ولا يطلق للتاكيد انه يعنى عنه المؤكد (على) اى مع (ان المفهوم ليس به) امر (قطعي) لا بد من ارادته فلانم انه تأكيد بل تأسيس (على) التدبيرين (لم يكن) قوله قائما (مغنيا عنه) اى عن قوله بلا مد وان فسر بالقول الاخير (كما ظن) من ابي الكارم الا ان له ان يقول والمفهوم معنى قطعي عند الحنفية ايضا فى الروايات معتبر فقيه القيام يعنى منه حينئذ (والاكتفاء) بمجرد القيام دون ان يقول قائما ممسكا او مشدودا (مشعر) الخ (يزيد به) على المستحق بالفتح —

الان يعجزهم فيشد كما في النخيرة (و) هو (للعبد) قنا كان اومدبرا
اومكانبا اومستسعى (تصفيا) وهو خمسون جلدة وقالابتكامل حد المستسعى
لانه حرمديون والفنة والمديرة وام الولد كالعبد وان كان الزانى حرا
والاولى ترك هذا الكلام لانه سيذكره قبيل بحث التعزير (ولا يحد سيد)
عبد وامتة (بلا اثن الامام) اوناويه لانه منهم في ذلك بانه لتقصان ماله
(ولا ينزع ثيابها) اى ثياب المرأة لانها عورة وهذا تصريح بما علم ضمنا
للاستثناء (الا الفرو) اى اللباس الذى من جلود الفم وغيرها (والحشو)
اى الثوب المملو بالقطن او الصوف او غيره فانها ينزعان الا اذا لم
يكن لها غير ذلك (وسجد) المرأة (جالسة) في كل حد كما علم لانه اسر
(وجاز) في الرجم (المغر) الى السرة او الصدر (لها) لانه ربما اضطرب
فتكشف العورة وفيه اشعار بان كلاما من المغر وتركه حسن كما في المحيط
وذكر في الهداية ان المغر احسن (لا) يحمر (له) لانه يتنافى التشهير
وهذا تصريح بما علم ضمنا (ولا يجمع بين جلد ورجم) في المحصن وعند
اصحاب الظواهر وغيرهم بجلد ثم يرجم (ولا) بين (جلدونى) اى اخراج
من بلدة في غير المحصن وقال الشافعى بجلد مائة وينفى سنة ولنان
الحديث في الابتداء الايذاء باللسان ثم نسخ بالمجس في البيوت ثم نسخ بجلد
مائة ونفى في البكر بالبكر اى في حد زنى رجل لم يتزوج بامرأة لم
تتزوج وجلد ورجم في الثيب بالثيب ثم نسخ بجلد مائة في كل زان ثم
نسخ واستقر الحكم بالرجم في المحصن والجلد في غيره كما في الكافى
(الاسياسة) اى مصالحة للمسلمين وتعزيرا لاحدا فانه يجوز سياسة الجمع
بين الجلد والنفى كالنفى فقط لانه نفى عمر رضى الله عنه نصرين المجاج
من المدينة الى البصرة وهو غلام صبيح الوجه افتتن به النساء والحسن
لا يوجب النفى الا انه فعله سياسة فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين

— (الا ان يعجزهم) اى الجلاد المجلود
بان يقع على الجلاد (ترك هذا الكلام) اى
بيان حد العبد هنا (لانه سيذكره) المصنف
(قبيل بحث التعزير) اقول فالاولى ترك
ما هناك اذبه يحصل التكرار وهنا لابد من
بيانه تصحيحا لمقتضى التقابل (لانه) اى المولى
(منهم بانه) لا يأتى بالمستحق او المعنى
(بانه) اى حد السيد عبده (لتقصان) اى
لأجل تنقيص العبد بفعل الزنى (ماله) اى
مال السيد حيث ينفق مزينته ويتعطل خدمة
المولى وحفظ ماله فلا يكون خالصا لاقامة
حدود الله

٢ (وهذا) اى قوله ولا ينزع ثيابها (تصريح
بما علم) مما سبق من قوله الا الازار لانه
معلل بانكشف العورة وكذا من ضمير قوله
ثيابها بالمفرد المذكور فقوله (للاستثناء) اى
لأجل الاستثناء يحتمل ان يكون علة لقوله
علم وقوله نصريح معا على التنازع اما الاول
فقد عرفت واما الثانى فهذا تصريح لأجل
الاستثناء بقوله (الا الفرو والحشو) اى
لتهيبه وتوطئته

٣ (الا اذا لم يكن لهما) اى للزانى والزانية
كذا في النسخ التى رجعتها والظاهر لها
بضمير التأنيث الى الثانية لان الكلام في
حكمها الا ان الشارح المحقق اشار بالضبير
المثنى الى دققة وهى ان قوله الا اذا لم
يكن الخ كما انه يتعلق بقوله فانها ينزعان
يصح ان يتعلق بقوله في حكم الزانى ينزع
ثيابها الخ (كما علم) من قوله فاقما بصيغة
المذكر (وفيه) اى في قوله جاز (اشعار)
لان الجواز تساوى الطرفين فيتساويان في
الحسن ايضا (ان المغر احسن) من تركه
(وهذا) اى قوله لاله (تصريح بما علم)
من قوله لها (كالنفى) اى كجوازه (فقط)
سياسة (افتتن) بتشديد النون —

فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهر دار الهجرة عنك كما في
الكشف وغيره وفيه اشارة الى ان السياسة لا تختص بالزنا بل يجوز في
كل جنابة والرأى فيه الى الامام على ما في الكافي كقتل مبتدع يتوهم
منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد والسياسة مصدر
ساس الوالى الرعية اى امرهم ونهاهم كما في القاموس وغيره فالسياسة
استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المنجى في الدنيا والاخرة فهو
من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم وباطنهم ومن السلاطين
والملوك على كل منهم في ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على
الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها (ويرجم المريض)
المحصن في الحال (ولا يجلد) المريض غير المحصن (الا بعد البرء) اى
الصحة فانه يجلس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه اشارة الى انه اذا كان
مريضا وقع البأس عن برئه يقام الحد عليه تطهيرا كما في المحيط والى
انه لا يجلد في الحر والبرد الشديدين لخوف التلف كما في شرح الطحاوى
والى انه لو كان ضعيف الحلقة وخيف عليه الهلاك حد حدا خفيفا مقدار
ما يتحمل كما في الظهيرية وذكر في حد في شرح التأويلات انه ح
جاز في حد الزنا ونحوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث
اصابه كل واحد منها فيه (وترجم الحامل بعد الوضع) اى وضع الولد
ان كان له مرب والا بعد الاستغناء عنها صيانة عن الهلاك وفيه اشعار
بانه لا تجلس الحامل وهذا اذا ثبت بالافرار فان ثبت بالبينة تجلس
مخافة الهرب وان قالت بالحمل فان قالت النساء بذلك حبست سنتين

٢ (وفيه) اى فى نفي نصر بن المجاج بلازنى
(اشارة الخ والرأى فيه) اى فى موضع السياسة
(الى الامام) بانه محل السياسة ام لا (على
الخاصة) كالعلماء (والعامة) كالجلاء العوام
يتصرفون (فى ظاهرهم وباطنهم منهم) اى
الخواص والعوام (فى ظاهرهم) حيث يعطون
اللباس ويضربون ويحبسون فتصرف الملوك
فى الظاهر فقط (ومن العلماء ورثة الانبياء
على الخاصة) كالطلبة واهل التحصيل والصلاح
من يتأيدون بادابهم فتأثيرهم فى باطنهم
فقط (غواص البحرين)

٣ (واعلم) ان الحكم على الخلق ثلثة طوائف
احدهما اللذين يحكمون على بواطن الناس
وعلى ارواحهم وهم العلماء وثانيها اللذين
يحكمون على ظواهر الخلق وهم السلاطين
يحكمون على الناس بالقهر والسلطنة وثالثها
وهم الانبياء اللذين اعطاهم الله تعالى من
العلوم والمعارف ما لا جلها يقدر على التصرف
فى بواطن الخلق وارواحهم واعطاهم ايضا من
القدرة والمكنة ما لا جلها يقدر على التصرف
فى ظواهر الخلق ولما اجتمع هذين الوصفين
فيهم لاجرم كانوا الحكم على الاطلاق
(تفسير كبير)

٤ (وفيه) اى فى قوله الا بعد البرء فان
الاستثناء فى حد من يطعم منه الصحة فهو (اشارة
الى انه الخ تطهيرا) له عن الذنوب فيموت
طاهرا (و) فى الاستثناء اشارة (الى انه) اى
الصحيح فضلا عن المريض الذى يرى (لا يجلد)
الخ (والى انه) اى الزانى (لو كان ضعيف
الحلقة الخ وذكر فى) حرف (ص) كذا فى
اكثر النسخ وفى بعضها (فى حد فى شرح
التأويلات) وفى بعضها وذكر قاضى خان فى
شرح التأويلات (انه ح) اى حين كان ضعيف
الحلقة وخيف عليه الهلاك (جاز) الخ (ان
يجمع الاسواط) المائة (فيضرب) بالاسواط المائة
المجموعة (مرة واحدة) اى دفعة واحدة فقط
(بحيث اصابه كل واحد منها) اى من الاسواط
المائة المجموعة فكانه يمثل عدد المائة

٥ (ان كان له) اى للولد (مرب والابعد الاستغناء) اى استغناء الولد (عنها) اى عن الام (صيانة عن الهلاك) اى هلاك
الولد (وفيه) اى فى قوله وترجم الحامل بعد الوضع دون ان يقول وتجلس الحامل الى ان تضع (اشعار بانه لا تجلس الحامل)
بل يترك وتعالى الى ان تضع (مخافة الهرب) بخلاف ما اذا ثبت بالافرار فان لها الرجوع عن اقراره (وان قالت) اى
ادعت فيها ثبت بابيئة (بالحمل) حتى تمثال للتأخير يؤمر للنساء (فان قالت النساء بذلك) اى بان لها الحمل
(غواص البحرين)

ثم رجعت كما في الاختيار (وتجلى بعد النفاس) سواء كان ساعة أو أكثر لأنها مريضة ولذا نفذ تصرفها من الثلث حكامر في الطهارة فلو اكتفى بالمريض جاز والمبايض كالصبيحة حتى لا ينتظر خروجها عن الحيض كما في المحيط (ويدراً) أي يدفع المد عن الواطى* (بالشبهة) أي بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهي ما بين الحرام والحلال والخطأ والصواب كما في خزائن الأدب وبه يشعر ما في الكافي من أنها ما يشبه الثابت وليس بثابت والوقوف لما فسرته المص ما في القاموس وغيره أنها الالتباس وهي أنواع منها شبهة العقد كما إذا تزوج امرأة بلا شهود وأمة بغير إذن مولاه وأمة على حرة ومجوسية وخمسة في عقد أو جمع بين اختين أو تزوج بمحارمه أو تزوج العبد أمة بغير إذن مولاه فوطئها فإنه لأحد في هذه الشبهة عنده وإن علم بالحرمة لصورة العقد لكنه يعزر وأما عندهما فكذلك إلا إذا علم بالحرمة والصحيح هو الأول كما في الضمرات وفي موضع منه أنه إذا تزوج بمحرمه بعد عندهما وعليه الفتوى وذكر في الذخيرة أن بعض المشايخ ظن أن نكاح المحارم باطل عنده وسقوط المد لشبهة الاشتباه وبعضهم أنه فاسد والسقوط لشبهة العقد ومحمد قد أبطل الأول وصحح الثاني ومنها شبهة (في الفعل) أي الوطى* لا في المحل فإنه حرام عند الفاعل ويسمى شبهة الاشتباه أي شبهة المشبهة المعتبر في حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال (أي) بسبب (ظن غير الدليل) على حل الفعل (دليلاً) عليه (كأمة) أي كوطى* أمة (أبويه) أي أبيه وجده أو أمه (و) أمة (زوجته) والمطلقة ثلاثاً أو على مال في العدة وأم ولد بعد العتق في العدة وجارية مولاه فإن فوطئها شبهة وظننا بحل الانتفاع به إذ له نوع حق في هذه المحال (فلا يحسد) الواطى* (أن ظن) بالضم وعلم

المحالة) بالفتح والشديد اى في هذه المواضع المذكورة عم (ان ظن بالضم) اى بصيغة (انوا)
المجهول حتى يكون الفاعل مجهولا ارجل هو امراة فيشمل ظن المرأة وحدها ايضا والا فان فتح يكون الفاعل معلوما فيخص
بالرجل (وعلم) ايضا بالضم —

— (في هذه الصور) أى المحال المذكورة على سبيل التمثيل (لكن يجب العقر) بهذا الوطى^٢ (ولا يثبت النسب) أى نسب من تولد بهذا الوطى^٢ (وإن ادعاه) أى الولد الوطى^٢ (وفيه) أى فى قوله أن ظن بصيغة الأفراد والمجهول (أحدهما) أى الرجل فقط أو المرأة فقط يعنى لأحدهما معاً (أنى ظننت) بفتح الظاء لأنه لأحاجة إلى الضم للتصريح بقوله أحدهما ولذا فرغ عليه بقوله (فالزنا فيما يظن كل منهما) أى معاً (الحل) فيه فرباط الموصول محذوف (أى) شبهة (ب) سبب (قيام دليل نافي للحرمة ذاتاً) تميز من نسبة نافي إلى ضمير دليل كما قال رحمه الله (أى) بسبب وجود الخ ويثبت من الأثبات أى ذاته (الحل) الخ (أضاف) أى قال مضياً (مال الولد إلى الأب بلام التملك) صلة الإضافة (أنت ومالك لا يبيك) مقول قال المتضمن (و) الحال أنه (لم يثبت) بفتح الباء بينهما (حقيقة الملك فيثبت شبهته عملاً بحرف اللام) وتصحيحاً له بأقل الرتبة

(أنها) أى الموطوءة فى هذه الصور (تحل) لهذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وإن ادعاه لأنه زنا فى نفس الأمر وفيه إشارة إلى أنه لو قال أحدهما أنى ظننت أنه حلال لم يحد أحد منهما لأن الفعل خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما الحل كما فى الاختبار (و) منها شبهة (فى المحل) أى الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية (أى بقيام دليل نافي للحرمة ذاتاً) أى بسبب وجود دليل ينفي ذاته للحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع (كامة) أى كدليل أمة (ابنه) وابن ابنه وإن سئل فإنه صلى الله عليه وسلم أضاف مال الولد إلى الأب بلام التملك أنت ومالك لا يبيك ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهته عملاً بحرف اللام بقدر الامكان (و) مثل (معتدة الكنابات والمبيعة) بيعاً صحيحاً (قبل التسليم) والمبيعة بيعاً فاسداً قبل التسليم وبعاء والمبيعة بشرط الخيار والمهورة قبل التسليم والمرونة فى رواية وأمة عبده المأذون والديون ومكانبه والأمة المشتركة (فلا يحد) الوطى^٢ (وإن أقر بالحرمة) وقال علمت أنها حرام على لقيام الدليل النافي للحرمة كما لا يخفى (وحد) الوطى^٢ (بوطى^٢ أمة أخيه) أو عمه أوذى رحم محرم غير الولادة والسناجرة والمستعارة سواء ظن أنها حلال أو حرام عليه لعدم قيام الدليل وأعلم أنه لو زنى بأمة وقتلها كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندهما وأما عند أبى يوسف رحمه الله فعليه القيمة لا الحد لأنه لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما فى المحيط (و) بوطى^٢ (أجنبية وجدها فى فراشه) وإن ظن أنها امرأته لعدم الشبهة (وإن) كان الوطى^٢ (هو أعمى) لا مكان تمييزه إلا إذا ادعاه فقالت أنا زوجتك لأنه اعتمد على دليل هو اخبار ولو أجابته ولم تقل أنا فلانة حد لأنها يتميز بالتفحص كما فى الاختبار (لا) يحد ويجب المهر بوطى^٢ أجنبية (أن زفت) أى بعث إليه (وقلن)

٢ (لقيام الدليل) علة لا يحد (النافي للحرمة) لأن المانع منعه عن العمل والمانع كون كل عاقل بالغ مختاراً مستقلاً فى اكسابه يصرفه ويمنعه كيف يشاء وإليه أشار بقوله (كما لا يخفى الخ لعدم قيام الدليل) أى فى الجملة (وقتلها بفعل الزنى) (حيث اتصل) الزنى وآل (بالقتل) فصار قتلاً (ولم تقل أنا فلانة) امرأتك -

- (اذ) هو (الزاجر) فيلزم ان يكون زاجرا نفسه وهو متعذر والمأمور ايضا لا يقدر لانه يهايه وبالجملة لا يكون (مزجورا هذا) اي عموم النفي القذف كلامه (الا ان محمد الم يذكر) في عدد الحدود المنفية من الامام (ما اذا قذف) اي حد قذف الخليفة (انسانا) (و) لكن (الشايع قالوا) اي استنبطوا من حيث التعليل (انه ينبغي ان لا يجب) حد القذف ايضا (اذ المقلب) بفتح اللام المشدد (فاطلاق المصنف) يعني ان حد قذف الخليفة انسانا مختلف فيه ولم يصرح محمد فنفي المصنف على الاطلاق كسائر الحدود (لا يخفى عن شيء) اي غير مستحسن (وفيه) اي في اقتصاص الخليفة وكونه مأخوذا بانطلاق مال محكوم به (اشعار بانه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاموال) والا فلا يحكم الامام على ضرر نفسه فيتعذر (الا اذا انكر) المتلف بالكسر (تلف المال) فبحسب مقتضى القضاء وفي الختم على لفظ يؤخذ حسن الاختتام كانه يومى الى ان يد المصنف اخذت عن كتابة المسائل والاحكام وكذا في لفظ الاقتصاص الدال على القطع والانهام فيومى الى قطع الكلام وانها المرام في هذا الفصل المضمر العتبر في صدر الكتاب بقرينة المذكور ٣ فصل في شرح رموز (فصل من قذف الخ قذفه) فاعل ثبت (اي نسبته) تفسير قذفه (الى الزنى بنفسه) اي بالاصالة والاستقلال لا بطريق الحكاية عن الغير كما يأتى في الاشارة الرابعة لهذا المتن والباء صلة النسبة (والتحقيق) اي تحقيق معنى القذف مر (في اللعان فيحد) تعريف لقيد الشرعى عم (لان) علة محدثا كيد لغائه التفرعية (هذا الوطى) اي في الصور المذكورة (ولا يحد) عطف على يحد (قاذى) الخ (و) قاذى (الاب الوطى) الخ (و) قاذى (المكره على الزنا وغيرهم) اي المذكورين من امثالهم (لانه) اي ووطى هؤلاء حرام لعينه وان لم يأتهم (الوطى) (للمجهل

اي النساء (هى زوجتك) لانه اعتمد على اخبارهن (ولا يحد) في شيء من حد الزنا والشرب والسرقة والقذف (الخليفة) اي الامام الاعظم الذى ليس فوقه امام اذ الزاجر لم يكن مزجورا هذا الا ان محمدا لم يذكر ما اذا قذف انسانا وقالوا ينبغي ان لا يجب اذ المقلب فيه حق الله تعالى كما في الظهيرية واليه اشار كلام الهداية وغيره فاطلاق المص لا يخفى عن شيء (ويقتص) الخليفة في القتل (ويؤخذ بالمال) المتلف لان الزاجر فيه ولى الحق وفيه اشعار بانه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاموال الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة وسير النهاية

﴿ فصل ٣ ﴾

(من قذف) اي ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قذفه اي نسبته الى الزنى بنفسه والتحقيق في اللعان (محصنا) او محصنة (اي حرا) باقرار القاذى او بينة المقذوف (مكلفا) عاقلا بالغ (عقيفا عن الزنا) الشرعى فيحد قاذى واطىء المجوسية والمخاض والمظاهر عنها والمحسنة باليمين والمعتدة عن غيره والاثنين بملك اليمين والمشتراة شراء فاسدا لان هذا الوطى ليس بالزنا فكان محصنا ولا يحد قاذى واطىء المتكوهة نكاحا فاسدا والاب الوطى جارية ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم يأتهم للمجهل او للتكليف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجبوبا او رتقاء لم يحد بخلاف ما لو قذف عتيبا او خصيا او عذراء لتصور الزنى كما في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون الشهود عدولا كما في التجنيس وغيره والى ان الوطى بالنكاح

ليس

بالحرمة العينية كما في الاولين (او التكليف) اي الاكراه كما في الثالث (فلم يكن) اي الوطى في الصور المذكورة (محصنا) فلا يحد قاذفه (وفيه) اي في هذا المتن (اشارة الى) اربعة احكام الاول (انه لو قذف مجبوبا) اي مقطوع الذكر (او رتقاء) ضيق الفرج بحيث يمنع الوطى (لم يحد) لعدم تصور الزنى منهما ففي حد القذف لا بد ان يكون المقذوف ممن يتصور منه الوطى (عتيبا) اي اذا ذكر طويل لا يصل الى النساء فبالعين المهلة (لتصور الزنا) منهم بخلاف المجبوب والرتقاء اذ لا آلة في الاول وما منع في الثانى (والى انه لا يلزم ان يكون الشهود) اي شهود القذف (عدولا) وجه الاشارة انه لم يهتم بشأنهم بل ضمنه في لفظ قذف كما فسر به ولم يصرح بان يقول من شهد عليه بالقذف او اقر الخ مثلا (و) في قوله قذف محصنا اشارة (الى ان الوطى) من حيث بين احصان القذف واحصان الرجم فرقا فليكن بان ووطى المقذوف (بالنكاح —

- (ليس بشرط) في احصائه فيجد قاذف الواطي بلا

كاح (والمبتدأ من القذف والنسبة الى الزنى هو الاصاله والاستقلال لا بطريق النيابة او المحاكاة فيشير (الى انه الخ فقال) اى الامور (ان فلانا الخ لم يجد) اى الامر والامور ٢ (لانهم لم يقد قاذفانفسهما اى اصالته ومواجهة ٣ (لانه) يحمل على انه (ترخيم) من يازانية و (الترخيم من الطرف التى يفاد ويحاور بها (فلم يجد) الرجل لانه ليس من مصداقات صيغة المؤنث ولا وجه لاصلاحها بغير الترخيم (للمبالغة) كما في العلامة والنسابة (وكذا) اى قذف صريح (لو قال يا زانى بالهمزة) كما هو لغة (وان اريد) وصل لكذا (وفيه) اى في قوله بصريعه (اشارة الخ قبل ان تخلفى) اى قبل ان تكون مخلوقة (او) قبل ان (تولد) كلاهما صيغة الخطابية ستنونهما بان (ورجلك) كل الضمائر بالكسر (لم يجد) لان هذه الصور ليس صريح الزنا (باى لسان) كان صراحته (يا لوطى) اى المنسوب الى اللواط (لم يجد عنده) لان اللواط ليست بزنا عند الاعظم ٤ (وسيت) المرأة (بالزانية) بمعنى الزنية (ك) اطلاق (الراضية) بمعنى الرضية على العيشة (مجازا) لمشكلة الزانى (وهذا القول) اى قوله بصريعه (للتاكيد والال) يحمل على التاكيد (فمستغن عنه بقوله قذف) فان الزنا في مفهوم القذف معتبر كما مر بقوله اى نسبته الى الزنى الخ (وغوه) مبتداء اى مثلما لمست لايبك (لمست) انت (لاب) خبر المبتدأ اى لا اب لك (ههنا) اى في هذا المختصر ٥ (والتقييد) بحالة الغضب (في الشرح) اى شرح الرقابة (اشعار باختلاف الروايتين) رواية مقيدة بحالة الغضب ورواية مطلقة عنها فعلى هذا لا وجه لكون قوله (في الاختيار) من باب التجازب كما ظنه الرومى بل هو نقل من كتاب الاختيار بانه (انما حد به) اى بالقذف بلست لايبك ونحوه (لانه صريح في القذف كيازانية) وهو قذف سواء كان في الغضب او لا (فالتقييد) بحالة الغضب (لغو) غير مفيد كيف (وفي قاضى خان الخ انه) اى نحو لمست لايبك (قذف ولو في

ليس بشرط والى انه لو قال رجل لآخر قل لفلان يازانى فقال ان فلانا يقول لك يازانى لم يجد لانهما لم يقدفا بانفسهما كما في النظم (بصريعه) اى قذف بصريح الزناء كزنيته او انت زان او يازانى او ياروشنى او ياجلب وكذا لو قال للمرأة يازانى لانه ترخيم واما لو قال للرجل يازانية فلم يجد عند الشيخين وعند محمد رحمه الله لا حتمال كون الناء للمبالغة وكذا لو قال يازانى بالهمزة وان اريد الصعود على شىء وفيه اشارة الى انه لو قال لها وطئك فلان وطئا حراما او جامعك جماعا حراما او زنيته قبل ان تخلفى او تولدى او زنيته بيدك او رجلك لم يجد والى انه يجد القاذف باى لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال يا لوطى لم يجد عنده خلافا لهما كما في قاضخان واعلم ان الزانى هو الرجل والمزنية المرأة وسيت بالزانية كالراضية بمعنى الرضية مجازا كما في الهداية وهذا القول للتاكيد والافستغن عنه بقوله قذف (او) قذفه (بلست) اى بنحو لمست (لايبك) اى ولدا لايبك الذى خلقت من مائه حقيقة ونحوه لمست لاب كما في الظهيرية وفي ترك التقييد بحالة الغضب ههنا والتقييد في الشرح اشعار باختلاف الروايتين في الاختيار انما حد به لانه صريح في القذف كيازانية فالتقييد لغو وفي قاضخان عن ابى يوسف رحمه الله انه قذف ولو في حالة الرضاء ولم يقيده به في الشاهير ولا في الهداية والكافى فمن ظن انه مصرح فيهما وتركه من سهو الناسخ سهى (اولست باين فلان وهو) اى الفلان (ابوه) في حالة الغضب لانه نافي لنسبه من ابيه ح فكانه قال انك ولد الزناء فيصير قاذفا لانه فيشترط ان يكون امه محصنة لا غير وانما

حالة الرضاء) ففي حالة الغضب بالطريق الاولى (ولم يقيده) اى بقيد حالة الغضب (في الشاهير ولا في الهداية والكافى) تخصيص بعد التعميم لقوله (فمن ظن) كابي الكارم (انه) اى قيد الغضب (مصرح فيهما) اى الهداية والكافى (و) ان (تركه) اى القيد المذكور في هذا المتن (من سهو الناسخ) خبر ان فقد (سهى) خبر من ظن الخ (او) قذفه اى المحصن العفيف عن الزنى (لمست باين فلان الخ لانه) علة الحد بهذا القذف (نافى لنسبه من ابيه ح) اى حين كون الفلان ابوه —

قال وهو ابوه لانه لو قال لست بابن فلان واراد به الجد لم يحد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يحد لاحتمال المعاتبة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد تسامح (حد) اي وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فهو جزء الشرط او خبر المبتدأ وفيه اشعار باشتراط كون القاذى عاقلا بالغاً اي من اهل العقوبة (فلا يحد) القاذى (المجنون والصبي لان سببه) اي الحد في الصور المذكورة (عبر مقطوع به الخ ومن غيره) اي من غير الخمر يحد (بالسكر فانه) اي حد الشرب (ثمانون سوطاً) علة التشبيه (فانه) اي حد الشرب (لم يرد به نص لانه) اي ثبوت حد الشرب (باجماع الصحابة) الخ ٣ (والاكتفاء) اي بقوله حد دون ان يقول ويؤمر بالتوبة (ووالده) اي والد الوالد (وان علا وكذا) اي وظيفة الطلب (للام الا انه) اي المصنف (لم يذكره) اي الام (للاشتراك) اي لكونه من الاحكام المشتركة ٤ (وفيه) اي في قوله والطلب بقذف الميت (رمز) الخ (الا بطلب المقذوف) لو حيا وبطلب والده او امه لو ميتا ٥ (و) في قوله بقذف الميت بمعنى لو قذف الميت اشارة (الى انه لو قذف حيا ثم مات) اي المقذوف (بعد ما قضى بالحد) على القاذى (سقط) الخ (وليس) لو والده (ولاية المطالبة به) اي يحد القذف (وفي الكلام) اي في قوله والطلب بقذف الميت للوالد والولد وولد (اشارة الى) ثلثة احكام الاول (انه لا يطلب به ابو الام وام الام) لانه لا يطلق عليهما الوالد (و) لا يطلب به (ولد البنت) لان لفظ الولد مذكر ليس فيه شيء من علامة التأنيث وان كان في مرتبة اعم من الذكر والانثى وقوله وولد بضمير المذكر يدل على ان الضمير راجع الى الولد باعتبار الاستخدام بان يراد منه الذكر فيطابقه الضمير لفظاً ومعنى فلا يشمل في مرتبة ولد الولد ولد البنت ولذا بينه بقوله من ابن الابن (و) لا (للاخت والاخت والعم) لانهم ليسوا من الاولاد

- (وغيرهم) أى غير هذه الثلاثة من ليس بالاولاد (وفيه) أى فى الغنى بدلالة الغرب (فى نسخة) من كتاب الغنى يعنى ان نسخة الغنى كان فى هذا المقام مختلفة (ان ولد الابن وولد البنت فيه) أى فى حق طلب القذى (سواء فى ظاهر الرواية وإلى انه لو عفى ائحدهم) أى المذكورين (كان للباقي الطلب) وهذه الاشارة فى كلمة الواو التى للجمع المطلق
 ٢ (والى ان الاقرب والابعد فى ذلك) أى فى وظيفة الطلب (سواء) لان قوله وولده يعومها ولذا قال هناك وان سفل (وفيه) أى فى التعليل المذكور لحكم المتن (اشارة الى انهما) أى العبد والولد (بقتضى نفسيهما) أى العبد والولد كفى (والاصول لا تحدد بقتضى الفروع) فى القنية
 فصل من قذى (٥٢٧)

لكنهم يعزرون فيه انه يخالف التعليل المذكور والظاهر ان يعطى قوله والاصول الخ على اسم ان فالغنى واشارة الى ان الاصول الخ ادرجه وقدمه على الاشارة الثانية ليعين فيها
 ٣ (والى ان الابن لا يطالب به) أى بقتضى نفسه (المجد وان علا) وليس المعنى بقتضى امه بدلالة قوله (و) لا يطالب الابن به (ام الام وان علت) الخ (ارث عن المقتضى) الى ورثته (سواء مات) أى المقتضى (ولا عفو) شرعا (للمقتضى عن القاذى) أى بعد المرافعة الى القاضى واقامة الشهود عليه لان القذى مما اجتمع فيه حقان وحق الشرع فيه غالب فلا يقدر العفو عن حق الشرع فليس للمقتضى ان يعفو عن موجب القذى بعد ثبوته واما قبل المرافعة وقبل ان يشهدوا فله العفو عند الامام الاعظم كذا فى شيخ زاده على تفسير القاضى فى سورة النور فى تفسير قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الخ (فيجد) الامام (بعد العفو) أى وان عفى المقتضى اقامة لحق الشرع فعلى هذا لوجه لقوله (الا ان يمنعه الامام) الخ لانه يقتضى ان يكون معنى قوله فيجد الخ فللمقتضى ان يرجع عن عفو ويحد قاذفه بعد العفو ان ندم الا ان يمنعه الامام بعد العفو (عن الخصومة) أى عن اقامتها (كما فى الخبر) اسم كتاب وفى بعض النسخ كما فى الذخيرة ٤ (واستحسن للامام) فيها لو عفى المقتضى (ان يقول قبل الاثبات) أى قبل اقامة الشهود على القذى وان رافعه (اعرض) انت (عن هذا) أى الاثبات وليس بحسن بعد العفو (رد الامام) المال المصالح عليه (وحد) أى الامام اقامة لحق الشرع (وفى قوله) أى القاذى سواء كان رجلا أو امرأة (لعرسه يازانى) فالعرس يطلق على

وغيرهم كما فى المحيط والذخيرة والغنى وفيه فى نسخة ان ولد الابن وولد البنت فيه سواء فى ظاهر الرواية وفى الهداية وغيره ان الطلب لولد البنت عند الشخبين خلافا لمحمد وإلى انه لو عفى ائحدهم كان للباقي الطلب وإلى ان الاقرب والابعد فى ذلك سواء كما فى المصارع (ولو) كان الطالب (محروما) عن الميراث كما اذا قتل ابن اباه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذى وكذا اذا كان عبدا (ولا يطالب احد) من العبد والولد (سيده و) لا (اباه بقتضى امه) أى بقتضى السيد او الاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بسبب العبد والولد وفيه اشارة الى انهما لا يطالبان السيد والاب بقتضى نفسيهما والاصول لا يبعد بقتضى الفروع وإلى ان الابن لا يطالب به المجد وان علا وام الام وان علت كما فى الزاهدى (وليس فيه) أى حد القذى (ارث) عن المقتضى سواء مات قبل الشروع فى حد القاذى او بعده (و) لا (عفو) للمقتضى عن القاذى فيجد بعد العفو الا ان يمنعه الامام عن الخصومة كما فى الذخيرة واستحسن للامام ان يقول قبل الاثبات اعرض عن هذا كما فى القاعدى (و) لا (عوض) له عنه فلو صالح على مال رد الامام وحد (وفى) قوله لآخر (يا زانى فقال) الآخر (لا) ازنى (بل انت) زان (حدا) أى القافلان به لان كلامهما قذى صاحبه (و) فى قوله (لعرسه) يازانى او يازانية فقال لا بل انت (حدث) عرسه لانها قذفته (ولا لعان) وان قذفها لانه لما حدث لم تبق اهلا للشهادة هى شرط اللعان (وان

الرجل ايضا) (او يازانية فقال) الآخر لا (بل انت حدث ولا لعان) لانها قاذفان قذفها اياه بموجب حدها وقذفه اياها يوجب اللعان فيبدأ بالحد لان فى البداية به فائدة وهى ابطال اللعان لان السجود فى القذى لا يلاعن وفى البداية باللعان لا يبطل حدها لان حد القذى يجرى على الملاعنة واللعان فى معنى الحد فيحتال لدرسه هذا معنى ما قال الشارح المحقق بعد ما فصل شرح (حدث) بقوله (عرسه لانها قذفته ولا لعان وان قذفها لانه لما حدث) أى العرس أولا وابتداء لاحتيال درء اللعان (لم تبق) أى المرأة (اهلا للشهادة هى شرط اللعان) (غ)

قالت العرس في جواب قول الزوج لها يازانى اوبازانية (زنت) انا
(بك هدر) اى سقط الحد واللعان عنهما لان هذا الجواب يحتمل التصديق
والقذف وانما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل واجنبية لم يحد هو
بل هى لانها صدقته كما في المحيط (من أخذ بريح) اى حال كونه
مع ربيع (الخمر) ولو مع قليل منها فلا فاء خمر او سكر منها او شرب
حد بشرطه الا اذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وريحها فح
لم يحد الا اذا سكر كما في النخيرة (او) حال كونه (سكران) وهو عنده
(زائل العقل) بالكلية بشرب او غيره فهو من لم يعرف الرجل من
المرأة لاروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال من بات سكران بات عروسا
للسياطين فعليه ان يغتسل اذا اصبح وهذا مشير الى ان السكران من
لم يحس بشىء كما في الظهيرية وعندها من لا يعرف رداءه من غيره
عند الاكثرين او من كان اكثر كلامه هذيانا وهو المشهور وعليه
الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول وانفق ائمة بالبح انه يستقرأ
سورة وعن ابي يوسف يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرأها
في صلاة المغرب فترك الآت منها تحرمت كما في اللم وغيره واختلأ
ان السكر سرور او غفلة عارضة للانسان غالبه على العقل بباشرة بعض
اسبابه كما في الكشف (بنبيذ) اى بشارب حاصل من تمر او زبيب
او غسل او فانيذ او تين او حنطة او شعير او خرة او غيرها من الفواكه
والحلوات والحبوب وقيل لا يحد الا بالسكر بما سوى التمر والزبيب
والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادى واذا سكر
ما يتخذ من الحلوات والحبوب لا رواية فيه فقيل يحد وقيل لا يحد وفي الاكتفاء
اشارة الى انه لا يحد بسكر الالبان كلبن الرماك وقيل يحد ولا رواية فيه
كما في التمر تاشى والى انه لا يحد بسكر البنج عند الشيخين خلافا لعمد

٢ (وانما خصت العرس) في هذه المسئلة
حيث قال وان قالت لانه راجعة الى العرس
المتقنم ذكره فلا احتمال الى المرأة مطلقا
ولم يقل وان قال الآخر فقله يازانى ح
من باب الترغيم (لانه لو وقع) اى هذا
الجواب (بين رجل واجنبية لم يحد هو بل
يحد هى لانها صدقته) اى الرجل في قوله
يازانية فافترت بكونها زانية (حد بشرطه) اى
بشرط الحد (غالب) صفة المائع (عليها) اى
الخمر (الا اذا سكر) اى مع ذلك (او) اخذ
(حال كونه سكران) يعنى انه عطف على
بريح الخمر (وهو) اى السكران (عنده) اى
الاعظم من هو (زائل العقل بالكلية) الخ
٣ (فهو) اى السكران عنده (من لا يعرف
الرجل) الخ (غ)

٤ (من لا يحس) بالضم اى لا يفهم (بشىء)
الخ (غ)

٥ (رداءه) اى ازاره (من غيره) الخ (غ)
٦ (يستقرأ) اى يطلب منه قراءة (سورة)
من القرآن (فان منهم) اى من الشاربين
للخمر (من سكر وقرأها) اى سورة الكافرون
بالاعراب الحكايتى (فترك الآت) جمع
حرف لا (منها) اى من سورة الكافرون (ف)
لهذا (حرمت) اى الخمر لئلا يحدث تغيير
القرآن (بنبيذ) صلف زائل العقل (وفي الاكتفاء)
بالنبيذ فقط دون ان يذكر سائر المشروبات
(وقيل يحد) والحال انه (لا رواية فيه) ان
في لبن الرماك تضعيف للقبيل الثانى وتقوية
للال ككما هو (عند الشيخين) فهو

ضم من الخارج —

— (والاول) اى ما عندهما (الصحيح)
الخ (وبالثاني) اى بما عند محمد (يفنى الخ
وقد مر منه) اى من صاحب النهاية

٢ (بما) اى بسكر (حصل من) اكل (نحو
الافيون وجوزبوى) الخ (انه) اى نحو
الافيون (مسكرام لا) اقرارا (مرة واحدة)
وهى كافية (عندهما) (و) لابد من (مرتين
فى مجلس عند ابى يوسف) الخ (لانه بطل اقرار
السكران بالحدود) وصلة الاقرار (الحالصة لله
تعالى لعدم استقراره) اى السكران (على
كلام) اى واحد (هذا القيد) اى قيد صاحبها
(ان السكران كالصاحي) فلا حاجة الى التقييد
به (امراته) اى السكران

٣ (وفيه) اى فيه قوله شهده رجلان (اياء)
من حيث ان توافق الشاهدين فى المعنى
شرط (الى انه لو شهد احدهما) الخ (يسمى
بها) (اى بالخير مجازا) ارسالا لوتشبيها (ثم
عن كيفية الشرب) اهوكرها (امطوعا) (وعلم)
عطف على اقر (الى الفاعل) وهو المأخوذ
(يروييه) من الارواء او التروية (مقداره) اى
مقدار ما يروييه (وزيادة) عليه (فيشترط)
لوجوب الحد (الربح او السكر مع —

كما فى الخزانة والاول الصحيح كما فى فاضلخان وبالثاني يفنى لفساد
الزمان كما فى النهاية وقد مر منه فى الاشرية والى انه لا يحد بها حصل
من نحو الافيون وجوزبوى واليه اشار فى متن البزدوى واختلف انه
مسكرام لا (و) قد (اقر) المأخوذ (به) اى بشرب الخمر او النبيذ المسكر
(مرة) واحدة عندهما ومرتين فى مجلسين عند ابى يوسف والاول الصحيح
كما فى المضمرات (صاحيا) اى عاقلا فلو اقر به سكران لم يحد وان وجد
منه ربح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالحدود الحالصة لله تعالى لعدم
استقراره على كلام كما فى فاضلخان وغيره وانما ترك فى الوقاية هذا
القيد لان فى التهمة وغيره ان السكران كالصاحي فى اقواله وافعاله الا
فى الردة فانه لو ارتد لم تبين امرأته (اوشهد به) اى بشرب الخمر او
النبيذ المسكر (رجلان) فلو شهد به النساء لم يحد كما مر وفيه اياء
الى انه لو شهد احدهما بالسكر من الخمر والاخر بالسكر من النبيذ او
احدهما بالسكر والاخر بالاقرار لم يحد ثم اذا شهدا يسألهما القاضى عن
ماهية الخمر فان كل مسكر يسمى بها مجازا ثم عن كيفية الشرب ثم عن
زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والتقدم وكونه فى دار الحرب فاذا
بيناذلك حبس أى الشارب حتى يسأل عن عدتهما كما فى فاضلخان
(وعلم) فى كل من صورة الاقرار والشهادة (شربه) مضاق الى الفاعل او
المفعول اى شرب ذلك الخمر او النبيذ (طوعا) اى شربا طوعا فلو
شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يروييه فسكر لم يحد لان
ذلك السكر بامر مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد
كما فى حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلو شهدا عليه بالشرب
فقال اكرهت عليه لم يرتفع الحد عنه كما فى فاضلخان (يحد) المأخوذ
بالربح او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشترط الربح او السكر مع

- كل منهما) اى الاقرار والشهادة ٢ (اصلا) اى لامع الاقرار ولا مع الشهادة ٣ (وفيه) اى فى كلام المتن اوفى قول المضمرات فيشترط الريح او السكر مع كل منهما (اشارة الى انه لا يحد المأخوذ بالريح مع السكر) صلة لا يحد اى بمجردهما (بلا شهادة بالشرب) ولم يذكر الاقرار لان به سكران لا يحد كما مر لبطان اقرار السكران (وشهدا عليه به) اى بالشرب (لم يحد بلا راحة) يعنى هى متعينة للشرطية عند عدم السكر (وانما بنى الفعل) اى قوله يحد (للمجهول) مع ان الفاعل معلوم (للتعظيم) اى لتعظيم شأن الامام او الحد (للامام) خبر ان اى مفوض للامام ووظيفته (والولاية والقضاء من عند) اى من جهة الامام (كما فى المحيط) رجعت الى نسخة ثلثة من المحيط وعبارته هكذا فاما الحدود الخالصة لله تعالى فولاية استيفاءه للامام الاعظم والولاية والقضاء من يده فلا يمكن ولاية الاستيفاء لغيره من الولاية ولا القضاء لانهم تحت ولايته انتهى واطن ان فى هذه العبارة غلطاً فاحشا وغلطاً فى الجملة الاول بين التفرع بقوله فلا يمكن الخ وبين ما فرع عليه من قوله للامام الاعظم والولاية والقضاء الخ فان بينهما تنافيا ظاهرا والثانى قوله فلا يمكن وكلمة لا فى قوله ولا القضاء الخ ولعل العبارة المصححة من صاحب المحيط فاما الحدود الخالصة لله تعالى فولاية استيفاءه للامام الاعظم والولاية والقضاء من يده فلا يكون ولاية الاستيفاء لغيره من الولاية والقضاء لانهم تحت ولايته انتهى فقوله والولاية والقضاء بصيغتي المصدر مبتدأ خبره من يده او من عنده كما هو فى نسخ الشارح المحقق فعلى هذا ينتظم التفرع بقوله فلا يكون الاستيفاء لغيره اى الامام الاعظم والقضاء الخ ولعل لهذه الخدشة فى تفرع المحيط لم ينقله الشارح المحقق بل نقل تفرع صاحب النية فان قلت بين تفرع المحيط وبين تفرع الشارح المحقق نقلا من النية نوع مخالفة وتنافية فما التطبيق قلت ان الولاية والقضاء ولو فى المصر فى حكم قاضى الرستاق لان تعليل المحيط بانهم تحت ولاية الامام يشملهم ويسويهم كما يدل على كونهم سواء الاستثناء الا ترى نقلا من القنية والله سبحانه اعلم قال الباقلاني واعلم انهم يذكرون فى حكم السياسة ان الامام يفعلها ولم يقولوا القاضى فظاهره ان القاضى ليس له حكم السياسة ولا العمل بها انتهى (فلا يحد) تفرع على كلام المحيط (قاضى الرستاق) لانه ليس فيه تعظيم امر الحد (وفقيهه) اى فقيه الرستاق (والتفقه) اى من يدعى انه فقيه (واقمة المساجد) والا فلا يكون لشان الحد

(٥٣٠)

من اخذ بريح

كل منهما عند الشيعين واما عند محمد فلا يشترط الريح اصلا والاوّل الصحيح كما فى المضمرات وفيه اشارة الى انه لا يحد المأخوذ بالريح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سيذكره وفى الخزانة انه لا يحد والى ان من اقر بالشرب وشهدا به عليه لم يحد بلا راحة كما اشار اليه قاضيان وانا بنى الفعل للمجهول للتعظيم فيشير الى ان الحدود الخالصة لله تعالى للامام والولاية والقضاء من عنده كما فى المحيط فلا يحد قاضى الرستاق وفقهيه والمتفقه واقمة المساجد على ما قال شرف الائمة المبكى كما فى النية واطلاقه مشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حد لكن لو التجأ الى الحرم لم يحد لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب فى الحرم فانه قد استخفه كما فى العمادى ويستثنى منه الاخرس فانه لم يحد سواء شهدا عليه او اشار هو باشارة معهودة تكون اقرارا وكذا الذمى فانه لا يحد الا حد القذف عندهما ويحد عند ابي يوسف الا حد الشرب والسكر وكذا المرتد فانه لو وجب عليه حد قبل ارتداده اقيم عليه الا حد الشرب كما لو شرب فى حال رده كما فى قاضيان (صاحبيا) فلو شهدا على السكران لم يحد فيجس حتى زال سكره تحصيلاً لغرض الانزجار (لا) يحد (بمجرد الريح) بلا اقرار ولا شهادة فان من استكثر اكل السفرجل والتفاح يوجد منه راحة الخمر (او) بمجرد (التقيوء) فانه قد يشرب لاعن طوع (او)

بمجرد

جلالة وفخامة فى البرجندى الابتولية الامام ذكره فى القنية انتهى استثناء من قوله فلا يحد الخ عم (واطلاقة) اى اطلاق قوله يحد من حيث المكان (مشير الى انه لو شرب الحلال) اى من ليس بمحرم (ثم دخل) محرما او غيره (الى الحرم) اى الى المسجد الحرام (حد لكن لو التجأ) من خوف الحد (الى الحرم لم يحد لانه) ح (قد عظمه) اى الحرم (بخلاف ما اذا شرب فى) داخل (الحرم) يحد (فانه قد استخفه ويستثنى منه) اى من لزوم الحد (الاخرس) الخ (او) بمجرد (السكر) عطف على الاقرار بدلالة مقابلة الا ترى بقوله (و) يعزر —

(بمجرد السكر) الخ (و) يعزر بمجرد الاقرار الخ
(و) يعزر (بمجرد الشهادة على ما قال ابو يوسف
الصغير الترجمانى) احتراز عن ابى يوسف الكبير
البغدادى اى صاحب الامام فابو يوسف المجتهد فى
المذهب اثنان (قريباً) حال من مستتر شهيد (خبر
اوجزاء) وقد مر نظيره وتوجيهه ٢ اى فى المتن
بقوله وهو للشرب الخ (فتح الله آخوند) ٣ اى اسناد
الرد الى الشاهد اى المردودية اليه لان الحقيقة
العقلية الاسناد الى الشهادة (فتح الله آخوند)
٣ (والاسناد) اى اسناد رد الى ضمير الشاهد
(مجاز عقلى) من قبيل عيشة راضية (للمبالغة)
اى لافادة المبالغة كان الشاهد صار عين الشهادة
يسند اليه الرد (فلا حاجة الى حذف مضاف)
لان المجاز العقلى ابلغ من المجاز بالمحذف كما
قالوا ولا الى ارجاع الضمير المذكور الى
الشهادة المفهومة من شهيد لانه تكلف لعدم
رعاية ظاهر قاعدة التحو (كما ظن) كلا
التوجيهين من ابى المكارم ٤ (وفيه)
اى فى قوله بمجد متقدم قريباً الخ (اشعار
بان التأخير) اى تأخير الشهادة ولو (للسنن
الخ لما فيه من تهمة الفسق) اى فسق الشاهد
(يمنع) اى التقادم (اتمام الحد) مفعول يمنع
اى الحد الذى اقيم بعضه دون بعضه زمان
يهرب الخ ثم اخذ (اى دخل الهارب فى
القبض (بعد التقادم) اى بعد ما مضى فى
الهرب مدة التقادم (لانه) اى شاهد القذف
(الابعد الدعوى) من المقدوف فينادر دعواه
وليتجر الى مدة التقادم (فيعذر) مجهول
بالتحقيق اى فيكون الشاهد معذورا (بالتأخير
اى بتأخير الشهادة او بتأخير المقدوف دعواه
(وفى الاكتفاء) اى باستثناء حد القذف فقط (اشعار
الخ وكذا) اى مانع لقبولها (فى السرقة فان للشاهد
علة قوله وكذا الخ (ان يشهد) فى السرقة (قبل
الدعوى) اى دعوى السرقة (لأجل حبس السارق
الى ان يجيئ المسروق منه) فلا يعزر بالتأخير
(نفى التأخير) اى تأخير الشهادة (تهمة الا انها)
اى الشهادة المتأخرة وان كان شاهداً منهما
(معتبرة فى الضمان فيقضى به) اى بالضمان غ
٥ (بالغصب) على الوجهين مفعول والفاعل
هو السارق فى الاول والمسروق منه فى الثانى
(او بالرفع) على انه قائم مقام فاعل المجهول على
الوجهين (اى السروق) يعنى ان المصدر بمعنى
الفعول (وان اقربه) الخ والجملة الشرطية
عطى على قوله من شهد بمجد الخ

بمجرد (السكر) لانه قد يسكر من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحد بمجرد
الاقرار بالشرب او السكر كما فى قاضخان ولا بمجرد الشهادة لكن يعزر
بمجرد الريح على ما قال علاء الترجمانى كما فى النية وبمجرد السكر لتهمة الفسق
كما فى قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما فى المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال
ابو يوسف الصغير الترجمانى وقال نجم الائمة لو اخذ سكران يوجد منه
الرابعة لم يحد لكنه يعزر ولا يؤخر التعزير الى زوال السكر كما فى
القنية ولو شرب النبيذ بلا سكر عزز كما فى قاضخان (ولا) يحد (ان
رجع عن الاقرار) بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى (من شهد
بمجد) اى بسبب شىء موجب لحد من الحدود (متقدم) هو لغة بمعنى
القديم كما فى الصحاح وشرعاً ما سبأنى (قريباً من امامه رد) ذلك الشاهد
خبر اوجزاء والاسناد مجاز عقلى مبالغة فلا حاجة الى حذف المضاف كما ظن
وفيه اشعار بان التأخير للستر مانع لقبول لما فيه من تهمة الفسق
بالتأخير وانما قال قريباً من امامه لانه لو كان بعيداً منه بان كان
فى موضع لا يكون فيه قاض او كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما
يمنع التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض
الحد ثم اخذ بعد التقادم كما فى الذخيرة (الا فى قذف) فانه لم يرد
لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعذر بالتأخير وفى الاكتفاء
اشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة فى حد الشرب والزنا وكذا
فى السرقة فان للشاهد ان يشهد قبل الدعوى لأجل حبس السارق
الى ان يجيئ المسروق منه ففى التأخير تهمة الا انها معبرة فى
الضمان فيقضى به لا بالقطع كما قال (ضمن) من الضمان
او النصيب (السرقة) بالنصب او الرفع اى المسروق (وان اقربه)
اى بمجد متقدم ولو قريباً من امامه (حد) ولو حقاً لانه فان التهمة فى

الاقرار غير معتبرة اذ الانسان لا يعادى نفسه (هو) اى التقادم (لشرب بزوال الرئح) عند الشيخين وبعضى شهر عند محمد رحمه الله اعتبارا بسائر الحدود كما فى المضمرات وذكر فى قاضىخان انه بعضى شهر من وقت الشرب فى ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للمحد كما فى الذخيرة (ولغيره) اى الشرب كالزنى والقذف والسرقة (بعضى شهر) اذا لم يكن بينه وبين القاضى هذه المسافة على ما روى عن الائمة الثلاثة وعنه بعضى شهر وعنه مفوض الى رأى الامام كما فى المضمرات وعنه انه سنة وعنه ايام كما فى الخزانة وعن محمد رحمه الله ثلثة ايام كما فى المحيط وذكر فى النظم ان التقادم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الامضاء والاول اصح كما فى المضمرات (وان شهد بزناؤه) اى شهد اربعة بزناء زان (وهى) اى الزنية (غائبة حد) الزانى ولم ينتظر الى حضور الزانية كما فى العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنى وفيه اشعار بانه لو اقر بزناؤه وهى غائبة حد كما فى المحيط (وان) شهد (بسرقة من غائب لا) يحد بالقطع لان الشهادة على السرقة شهادة بهلك المسروق للمسروق منه وذال لا تقبل بلا دعوى وفيه ايماء الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وهذا استحسان وفى القدورى انه ينتظر حضور المسروق منه والطلب بها عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله كما فى المحيط (ونصف حد العبد) اى جلده للزنا والقذف والشرب فلا يرد ما لا ينصف من القتل والسرقة وقطع الطريق (وكفى حد) واحد (لجنايات) كثيرة (اتخذ جنسها) كما اذا زنى مرارا او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حدا واحدا لكل نوع لحصول الانزجار به ولذلك لو اقيم على القاذى تسعة وسبعون سوطا فقذف آخر لم يضرب الاسوط واحد للتداخل وظهور

٢ (وعنه اى عن الامام (بعضى شهر) والفرق بينها وبين ما سبق بالنسبة الى الامام ان ما سبق مقيد بما اذا لم يكن الخ وهذا مطلق (والاول) اى ما فى المتن مقيدا (اصح) الخ (وذلك) اى الشهادة بالملك لم تقبل (بلا دعوى) الخ

٣ (وفيه) اى فى تخصيص الشهادة بسرقة من الغائب بعدم الحد (ايماؤه) الخ (حضور المسروق منه) الغائب (والطلب بها) اى بالسرقة (فلا يرد ما لا ينصف) تفريع على تفسير الحد بالجلد للثلاثة المذكور (للسرقة) صفة القطع والقتل (وقطع الطريق) عطف على السرقة

٤ (لكل نوع) واحد من الانواع المذكورة (لحصول الانزجار به) اى بالحد الواحد (ولذلك) الحصول (فقذف آخر) غير الاول (الاسوط واحد) يملاء به ثمانون سوطا (ولا يظهر) —

انكار قذف الاول (يجب لكل) من الاربعة المذكورة (حده) اى حد الكل (فلو اجتمع ذلك) اى الاربعة المذكورة (مع قتل) عبد (بدأ بجحد القذف) لانصفق العبد وهو مقدم (ثم قتل) لعبد (وسقط الباقي) اى حد الزنى والشرب والسرقة ٢ (كما يأتي) بقوله وصح للامام الخ ٣ (وهو) اى التعزير ٤ (اخذ) اى القاضى فى

رأيه هذا (بالاثر) الخ غ ٥ (او واحدة) من الضربات (كلمة) اى عتاب ونسبة الى تمسح وقبح يعنى سر زنى (والاصل انه) اى الجرم (ان كان مما يجب به الحد) تعزيره (اكثر والا) يجب به الحد (فمفوض) الخ (فله) اى للامام (ضمه) اى الحبس (وفيه) اى قوله وصح حبسه الخ (كاللطم) طيانجه زدن (والتعريك) كوشالى كردن (بوجه عبوس) درش غ ٦ اللطم طيانجه زدن (كنز) يعنى ينكافلامق (ن)

٧ (التعريك) كوش مالبدن (كنز) يعنى قولاق بورماق (ن)

٨ (ان ناب) اى صاحبه —

الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى وقذف وشرب وسرق يجب لكل حده فلو اجتمع ذلك مع قتل بدأ بجحد القذف ثم قتل وسقط الباقي كما فى الاختيار وعن محمد رحمه الله اذا ضرب بعض الحد فى الخمر او الزنا ثم شرب او زنى باخرى بضرب حد مستقل كما فى المحيط (واكثر التعزير) الذى هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما يأتي وهو فى الاصل المنع ولم يتعرض للمعنى الشرعى المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة غير مقدرة حقا لله تعالى او العبد وسببه ما ليس فيه حد من المعاصى اما فعلى كما بين بعضه فى السوابق متفرقا واما قولى بعضه مبين ههنا (تسعة وثلاثون سوطا) اى ضربا بالسوط عنده واما عند ابى يوسف رحمه الله فخمسة وسبعون وفى رواية تسعة وسبعون وهى اصح وقول محمد رحمه الله مضطرب وعن ابى يوسف رحمه الله لورأى القاضى تعزير مائة اخذ بالاثر وان ضرب اكثر من مائة جاز وعنه ان التعزير على قدر عظم الجرم كما فى المحيط والذخيرة وغيرهما (واقفه ثلاثة) من الضربات كما فى الكافى او واحدة كما فى الخزانة او ما يراه الامام كلامة وضربة على ما ذكره مشايخنا كما فى الهداية والاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالأكثر والا فمفوض الى رأى القاضى كما فى فاضلغان وغيره (وصح) للامام (حبسه) اى حبس من عليه التعزير (مع الضرب) لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب وفيه تنبيه على ان للامام الخيار فى التعزير بغير الضرب كاللطم او التعريك والكلام العنيف والشتم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابى يوسف رحمه الله انه يجوز باخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان تاب والا يصرف الى ما يرى الامام وفى مشكل الآثار ان اخذ المال صار منسوخا وقيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول بلغنى انك

نفعل كذا وتعزير الامراء والدهاقين به وبالجر الى باب القاضى وتعزير
السوقية ونحوهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كما في
الزاهدى وغيره وفي السكرانى اذا كان ظريفا ذا مروءة جنى اول مرة
لم يعزر فاذا فعل مرارا عزر فانه لم يكن ظريفا *

بيت * فاذا تعفى عن محارم ربه * اذ ذاك يدعى في الانام ظريفا *
(وضربه) اى ضرب السوط للتعزير فليس الضمير للتعزير والا احتاج
ما بعده الى تكلف كما ظن (اشد) اى من ضربه لاحد من حيث صفة
الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند الاخرين
كما في شرح الطحاوى وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في
اكثر التعزير والجمع في اقله كما في المحيط وكيفيته ان يجرى عن
ثيابه الا سراويل وفي موضع اخر لا يجرى الا عن الفرو والحشو ويضرب
فاثما على كل عضو مضروب في الحد بلامد كما في قاضىخان (ثم) ضربه
(للزنا) اشد لان جنائنه اعظم وحرمة آكد (ثم) ضربه (للشرب)
اشد لان جنائنه بقبيته (ثم) ضربه (للقذف) اشد اوشديد والاول
اوفق لفظا ولا بأس به معنى فان افعل مشترك او عار عن مستعملاته
وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بان التعزير لا يتقادم وجاز عفوه من
جانب المجنى عند الطحاوى ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان
الاول في حق العبد والثانى في حق الله تعالى كما في المنية (وهو)
اى التعزير يجب (بقذف) اى طعن عين المحصن فيكون القذف مجازا
مرسلا او تغليبا بقريئة يافاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات

من

(مشعر بان التعزير لا يتقادم) اى لا يتخلف وان مضى مدة مديدة ثم ادعى الحفارة يسمع (وان عفى يجوز ووفق)
بين هذين القولين (فيكون القذف) هنا (مجازا مرسلا) بمعنى الطعن (او تغليبا) للشتم على الطعن (بقريئة) صلة
يكون (يا فاسق) فانه مجرد طعن لاشتم (ويجوز ان يكون) القذف (حقيقة) اى بالمعنى الحقيقي (ويكون المعطوفات)
على قوله بزنى وهى بيا فاسق يا كافر الى قوله وامثاله فانها معطوفات على قوله بزنى وقوله مسلم مجرور مقدم معطوف
على مملوك الخ من قبيل عطف الاسمين على معمولى عاملين مختلفين لكون مقدمهما مجرورا -

(بهن) اى بالاعلام والجر والحبس الخ (فانه) اى
الفاعل مرارا (لم يكن) اى لا يكون (ظريفا) ثم
وصفه بصفتين اقتباسا من شعر الفصحاء
فقال (فاذا) اسم فاعل من فذيفد (تعفى)
هو (عن محارم) اى حرمت (ربه) شطر
البيت هنا (اذ ذاك) اى الفاذا المتعفى
عن حرمت الله تعالى (يدعى) هو مجهول
ان يسمى (فى) ما بين (الانام) ظريفا
وضربه اى ضرب السوط على بدن المضروب
يعنى ان الضمير للسوط حتى يصح تعلق
المعطوفات الاتية للضرب ثم يقدرهنا قولنا
(للتعزير) صلة له وليعطى الاتيات عليه
فليس الضمير للتعزير والا اى ان ارجع
الى التعزير (احتاج ما بعده) من قوله ثم
للزنا ثم للشرب الخ (الى تكلف) تقدير
بان يقال ثم ضرب الحد للزنا الخ اقول ح
يكون من قبيل العطف على ضربه بتقدير
المعطوف وهو شائع ذائع واطهر من العطف
على المقدر كما قدر الشارح المحقق قوله
للتعزير ليكون معطوفا عليه لقوله للزنا الخ
للشرب الخ فاستحق لان يقال هو (كما ظن
الخ) (من حيث صفة الضرب) مدا وعدمه
عقدة وعدمها (عند الاخرين) ففى المسئلة
روايتان (كما فى شرح الطحاوى وقيل ليس)
الخ (فان التفريق) فى الاعضاء (والجمع)
فى عضو واحد (فى اقله) اى اقل التعزير
٢ (وكيفيته) اى التعزير (اشد او شديد)
الثانى اوفق معنى لانه حد دون القذف
وتحته حتى يكون مفضلا عليه (والاول) اى
تقدير اسم التفضيل (اوفق لفظا) اى للفظ
نظايره المتقدمة (و) الحال ان الاول (لا
بأس به) اى بالاول (معنى) ايضا (فان)
ما هو على وزن (افعل مشترك) بين الصفة
المشبهة وافعل التفضيل فليكن هنا صفة مشبهة
(او) افعل تفضيل (عار عن مستعملاته)
اللام والاضافة وكلمة من ٣ (والاكتفاء)
اى ببيان درجات الضرب فى التعزير
والحدود دون بيان ان موجب التعزير لو
تقادم او عفى عنه المجنى عليه حكمه ما ذا

- (من قبيل الاستغناء) أي من مصداقات ما استغنى واكتفى عنه من قبيل سراييل تفكيك الحر أي الحر والبرد واصل الكلام هنا بقذف مملوك الخ وطعن مسلم بيا فاسق الخ (وفي الجواهر أنه) أي القاذف بحرام زاده (حد) الخ ٢ (والإطلاق) أي إطلاق قوله مملوك الخ من الصبي والبالغ (مشعر بان الصبي لو قذف) مجهول (بما) من الزنى (أو) (٥٣٥) بما (يأتى) من بيا فاسق يا كافر الخ

فصل القذف

(فقد عزز) القاذف هذا هو المتبادر

من كون هذا الكلام في شرح مملوك الخ ويحتمل أن يكون المراد بالإطلاق إطلاق القذف وعمومه من أن يكون القاذف بالغا أو صبياً فمح قوله لو قذف معلوم (فقد عزز أي الصبي القاذف) ووقف بين كلامي السراجي والترجماني (بأنه) أي الصبي (عزز في حق العبد) وهو حد القذف (ولم يعزز في حق الله تعالى) وهو حد الزنا والشرب وهذا الكلام يقوى الاحتمال المذكور علم أن قولهم يا فاسق يا كافر من قبيل يارجل مبنى علم الضم لكونه معرفة بعد النداء (الاحسن يا كافر بالله) أي بهذه الصلة (أنه لو قال يا كافر) بدون الصلة فيجتمل أن يقصد يا كافر بالطاعوت (وهل يكفر قائله) أي القاذف بيا كافر الخ (شتماً) للمخاطب (لم يكفر ولو اعتقد) القائل (المخاطب) بهذا الخطاب (كافراً) مفعول ثان لا اعتقد (كفر) القائل (لأنه اعتقد الإسلام) أي اسلام المخاطب (كفراً وما في) كتاب (الواقف) لقاضي عضد الدين (أنه) أي القائل يا كافر (لم يكفر بالاجماع) أريد به اجماع المتكلمين بعلم الكلام لا اجماع الفقهاء فلا يزام ما في كتب الفقهاء

من قبيل الاستغناء مثل (مملوك) عبد أو أمة (أو كافر بزنا) ولو صريحاً مثل يازاني وهو ليس بزنا وكذا يافاجر يا ابن الفاجر يا ابن العجبة التي همتها الفجور وكذا حرام زاده فانه قذف للام كما في القنبه وفي الجواهر أنه حد على الصحيح والأطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بما مر أو يأتى فقد عزز كما قال السرخسي وعن الترجماني لم يعزز ووقف بأنه عزز في حق العبد ولم يعزز في حق الله تعالى كما في الزاهدي (و) بقذف (مسلم) صالح (ببافاسق) يا ابن الفاسق ياجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مبأى ياعوان فان العوان في العرف هو الساعى والظالم كما في الجواهر (يا كافر) الاحسن يا كافر بالله احترازاً عما قال بعضهم أنه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لأنه تعالى سمى المؤمن كافراً بالطاعوت كما في المضمرات وهل يكفر قائله فيه خلاى والمختار أنه لو اعتقد هذا الخطاب شتماً لم يكفر ولو اعتقد المخاطب كافراً كفر لأنه اعتقد الإسلام كفراً كما في العمادى وما في الواقف أنه لم يكفر بالاجماع أريد به اجماع المتكلمين (ياسارق) بالص يا خافن (يا مخنث) يا ديوث يا عيفة يا قذر يا بليد يا قرطبان كما في الحزانة لكن في التجنيس لم يعزز بيا قرطبان الراضى بفجور محارمه والقذف لا يخلو عن إيذاء إلى أنه لو قال يا ناكس يا ابله بالاشء لم يجب عليه شىء كما في قاضىخان وهل يجوز أن يجيب المخاطب التكلم بمثل ما قال في التجنيس أن كان كلمة لا توجب الحد يجوز كما إذا قال له يا خبيث الآن التجاوز افضل (وامثاله)

٣ قوله يا مبأى هو من يعتقد أن الأشياء كلها مباحة (عوانى) هو الذى يخون فيما في يده من الامانات كذا قال ابو السعود (مخنث) من يؤتى كالمرأة وقيل هو من خلقه خلق النساء في حركانه وسكنانه وهيئانه وكلامه فان كان خلقه فلا ذم فيه ومن بتكلفه فهو المذموم (ديوث) من لا يفار على امرأته ومحرمة (بليد) بمعنى الخبيث والفاجر كذا في مجمع الانهر قلت وهو في عرفنا اليوم بمعنى قليل الفهم (قرطبان) معرب قرتبان مرادى ديوث وقيل هو المنسب للجمع بين

اثنتين لعنى غير ممدوح (ابن العابد بن) قرطبان في اصطلاح ما وراء النهر دله (تحرير) عم (الراضى بنجر محارمه) اشارة الى تفسير معنى قرطبان (لم يجب عليه) أي على القائل بها (شىء) لأنها ليست بقذف وإنما هي طعن (وهل يجوز أن يجيب) أي أن يرد (المخاطب) كلام (التكلم) أي في مقابله بان يقول مثلاً لا بل انت يا خبيث (كما إذا قال) المخاطب مجيباً له (أي للتكلم) (الآن التجاوز) أي الاغماض والسكوت في مقابله (افضل) ثم يطلب الحفارة

(منسوبة) صفة محرمه (بها) أى بهذه الأفعال المحرمه
 (واحترز) مجهول (بها) أى بالألفاظ الدالة على
 أفعال اختيارية محرمه (عن أفعال خلقية) بكسر الحاء
 ٢ (أو معاهدا) وهو التيمى (بغير حق) صلة أذى
 (بفعله) صلة أذى أيضا فلو قدمه على الأول وكان
 صلة الفعل والقول كان انسب بالتعوي (الأذا ظهر
 كذبه) أى المتكلم فى حق المخاطب (واليه) أى إلى
 ما قاله الفقيه أبو جعفر من التفصيل (اشير) من
 المصنف (بقوله) وقيل لا يعزربيا حمار و أمثاله (بالنظر
 إلى الأخصة على قول أبي جعفر الفقيه ٣) (الأذا قاله
 لعالم) بالنظر إلى قوله (أما فى الإشراف) فالتعزير
 الخ (له) أى لاهل العلم (الا انه) أى
 الاستثناء (يشكل بما فى الخلاصة) والأولى
 إلا انه يشكل على هذا ما فى الخلاصة (ان
 سب الحنتين ليس بكفر) فمفهومه فضلا عن
 سائر العلماء (ولعل المراد) من العلوى فى
 هذا الباب (كل منف من) أولاد على أولا
 (والا فالتخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا
 عن الفقيه) أى جعفر من ان عدم التعزير
 فى الأخصة (أما فى الإشراف) فالتعزير ٤ (وفى
 التقديم) أى فى تقديم عدم التعزير مطلقا
 بيا حمار ونظايره فى الذكر على قول من
 استثنى منه العالم الخ (و) فى صيغة
 (قبل) الدال على التمرىض فقبل عطف
 على التقديم (أشعار بان الأول) أى عدم
 التعزير مطلقا فى السنة المذكورة (أصح)
 الخ (الا انه) أى فاضبحان (أختر فى الشرح
 أى فى شرحه للجامع الصغير القول (الثانى)
 أى استثناء العالم والعلوى ويحتمل ان يكون
 المعنى ان المصنف أختار الثانى فى شرح
 الوقاية وحقيقة الأمر يظهر بالمراجعة إلى
 الشرحين (كما فى الاختيار) من غير الضم
 يعنى ان المعنون بالاختيار كتابان أحدهما
 فتاوى الاختيار والثانى الاختيار من غير ضم
 الفتاوى تم الضم يحتمل وجوها الأضافة والتوصيف
 والابصال بلام الجار كما يقال الفتاوى للاختيار
 (بالضم) أى بصيغة المجهول (للتعظيم)
 كما مر نظيره آنفا (لانه) أى الامام فاعل
 الحد والتعزير (مأمور) من جهة (الشرع)
 أى لا مطلق فيه ٥ (وفيه) أى فى قوله
 هدرمه من حيث تعليله المذكور (أشعار) الخ
 ٦ (وقيل) هى (لكل أحد) بقدر (وهذا)
 أى قول القيل (انما يستقيم اذا اشتغل) أى
 حين اشتغاله بالجناية (فانه) أى التعزير (نهى منكرو) أى حين الاشتغال ولكل أحد نهى المنكر -

أى أمثال ما ذكر من الفاظ دالة على أفعال اختيارية محرمه تعد عارا
 منسوبة إلى من يتصف بها واحترز بها عن أفعاله خلقية كقتح الصورة
 والسيرة وعما لا يحرم ولو عارا كدناءة الهمة وعما لا يعد عارا كلعب
 النرد فلو قال لكيس أو طبيب أو صالح يا حمار أو يا حجام أو يا مقامر
 لم يعزر كما أشار المص وصرح به فاضبحان وغيره والأشمل الإضبطا
 فى شرح الطحاوى من ارتكب منكرا أو أذى مسلما أو معاهدا بغير حق
 بفعله أو بقوله وجب عليه التعزير إلا إذا ظهر كذبه فانه لم يجب عليه
 واليه أشار بقوله (لا) يعزر (بيا حمار) يا خنزير يا كلب يا فرد يا ذئب
 يا بقر وقال الفقيه أبو جعفر انه فى الأخصة أما فى الإشراف فالتعزير
 واليه اشير بقوله (وقيل) لا يعزربيا حمار و أمثاله (الا) إذا قاله (لعالم)
 بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزر فلو قال بطريق الحفارة كفر
 لأن اهانة اهل العلم كفر على المختار كما اذا قال له أى ابله أى نادان
 أى ناكس كما فى الفتاوى البديعية إلا انه يشكل بما فى الخلاصة وغيره
 ان سب الحنتين ليس بكفر (أو علوى) أى منسوب إلى على سواء
 كان من أولاد فاطمة رضى الله عنها أولم يكن ولعل المراد كل منف والا
 فالتخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا عن الفقيه وفى التقديم وقبل اشعار بان الأول
 أصح كما فى المضمرات وهو مروي عن محمد رحمه الله وهو الصحيح كما فى فاضبحان
 وغيره إلا انه أختار فى الشرح الثانى وهو مروي عن أبي يوسف رحمه
 الله وهو الصحيح كما فى الفتاوى المضمومة إلى الاختيار وقيل يعزر به
 فى حق الكل فانهم يعدونه سبا كما فى الاختيار (ومن حد أو عزز) بالضم
 للتعظيم (فمات) من ذلك (هدر) وبطل (دمه) لانه مأمور من الشرع
 فلا يتقيد بشرط السلامة وفيه اشعار بان إقامة التعزير للإمام عند العلماء
 الثلاثة وقيل لكل أحد وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالجناية فانه نهى منكرو

(فلا يعزر) غير الامام (الا باذن) اي
يامر (الجاني) الخ (ان يعزر) المحسوب
(المعزر) بلا اذنه (بكسر الزاء) المعجمة
(اول الخروج) بلا اذنه (من البيت لا يهدر)
بالكسر (لانه) اي الزوج (مطلق فيه) اي
في تعزير عرسه بفتح اللام اي يجوز شرعا
لا مأمور ومجبور عن الشرع (فيتقيد بشرط)
٢ (وفيه) اي في قوله وان عزز زوج عرسه
الخ (لم يهدر دمه) اي الصبي لان تسلط
المعلم ادون من تسلط الزوج (الا ان يأذنه
اي المعلم (الاب) فيهدر دمه ح (الا) اي
لا حاجة الى اخذ الاب (ان يضرب) المعلم
(ثلثا) الخ (ولا يضرب) المعلم (بالخشب
وان اذنه) اي الضرب بالخشب (الاب وعليه)
اي يجب على الاب (ان يضربه) اي صبيه
(والكلام) اي قوله وان عزز زوج عرسه
لا يهدر دمه (دال على الاختتام) اي اختتام
الكتاب (والابتداء) بكلام آخر (لانه) اي
موت العرس بتعزير الزوج (مشعر بالسكوت)
وعدم هدر دمه مشعر (بالكلام) اي بكلام
اولياؤها بطلب قصاصها فناسب مقام السكوت
عن كتاب والابتداء بكتاب آخر ٣ (كتاب)
في شرح (رموز كتاب السرقة عقب به)
اي بالسرقة (الحدود لانه) اي السرقة بل
حدها (منها) اي بعض الحدود (مع الضمان)
في السرقة دون سائر الحدود فالسرقة بالنسبة
الى الحدود بمنزلة المركب من المفرد والمفرد
مقدم على المركب وهو يترتب على المفرد
طبعاً فتنم الحدود وترتب عليها السرقة وضعا
لموافقة طبعهما (كالسرقة بالكسر) اي كسر
السين (مصدر سرق) الخ (بالفتح) اي
بفتح الراء في الماضي (والاسم السرقة بالفتح)
في السين (والكسر) في الراء ويحتمل ان
يكون الفتح والكسر لغتين في الراء (بين
حكمها) اي الكبرى (في الاخر) من كتاب
السرقة (واشتركا) عطف على بين (كما
هو) اي الاخذ بطريق الظلم (المتبادر
من هذه الاضافة فاحترز به) اي بهذا المتبادر
(عن شيئين) اشار الى الاول بقوله (فلا

واما بعد الفراغ فلا يعزر الا باذن الجاني فلو عزز بلا اذنه فلا محاسب
ان يعزر المعزر بكسر الزاء كما في النية (وان عزز زوج) لترك الصلوة
او الفصل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره (عرسه)
فبانت (لا) يهدر دمه لانه مطلق فيه فيتقيد بشرط السلامة وفيه اشارة
الى ان المولى يعزر عبده ولو بالخشب والى ان المعلم لو ضرب الصبي
لم يهدر دمه الا ان يأذنه الاب الا ان يضرب ثلاثا او اقل ولا يضرب
بالخشب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للصلوة
باليد لا بالخشب الكل في الملتقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه

مشعر بالسكوت والكلام

كتاب السرقة

عقب به الحدود لانه منها مع الضمان (هي) اي السرقة كالسرق بالكسر
مصدر سرق منه شيئا بالفتح اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره
والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشريعة نوعان لانه اما
ان يكون حرزها بذى المال اوبه وبعامه المسلمين فالاول يسمى بالسرقة
الصغرى والثاني بالكبرى ويبين حكمها في الاخر لانها اقل وقوعا واشتركا
في التعريف واكثر الشروط فعرّفهما فقال (اخذ مكلف) بطريق الظلم
كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترز به عن شيئين فلا يقطع الصبي
والمجنون ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند
ابى يوسف رحمه الله يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصحف والكتب وآلات
الله كما يأتى لاحتمال ان يأخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن

يقطع الصبي والمجنون ولا غيرهما اذا كان معه (اي الغير) احدهما (اي الصبي والمجنون) (وان كان الاخذ) اي
المباشر (الغير) اي غير الصبي والمجنون والى الشيء الثاني اشار بقوله (ولا يقطع) بالعطف على لا يقطع الخ
(والنهي عن المنكر) فلم يكن بطريق الظلم فمنعه التعريف
٤ (فمن الظن) من ابي المكارم —

قال في شرح متن وبينها قطع الخ واعلم ان التعريف وضابطة القطع يتناول عدة صورة لا قطع فيها مما سبق وما سيجي انشاء الله تعالى كسرق آلات اللهو والصليب الذهب والمصحف وكتب الحديث والتفسير وغيرها كما ستطلع عليه فيبطل التعريف والضابطة معنا فالوجه ان يعرف بانها اخذ مكلف مال الغير ظلما خفية قدر عشرة دراهم مملوكا محرزا بلا شبهة على ان يكون نفى الشبهة راجعا الى الاخذ باعتبار نفسه او قيد من قبوده فتدبر انتهى اى او باعتبار كل قيد من قبوده الستة فان قوله بلا شبهة يجوز ان يكون صلة لكل منها ولما اعتبر الشارح المحقق في التعريف قيد الظلم بتبادره من الاضافة اندفع التناول (بالضم والكسر) اى في الحياء (او) دخل (بين العشائين) الخ (عالم) اى عارف (بالآخر فلو علم احدهما) الآخر دونه (بعد العتمة) اول تاريخى شب (يوم السرقه والقطع) ظرف قدر عشرة الخ (لانه) اى نقصان العين (مضمون على ضرر السارق فكانه) اى العين (قائم) بلا نقصان يوم القطع (فانه) اى السارق ح (لا يقطع لانه) اى نقصان السعر (غير مضمون عليه) اى السارق (انه) ح (يقطع) الخ ٢ (ان المعبر) في ان يكون قدر عشرة (يوم الاخذ) الخ (قيمه) اى النصف (عشرة قطع) السارق فيه (بمرة) اى بدفعة (وكمل) بالشد يد اى العشرة (راج) ماض من الرواج (بينهم) اى المقومين - (ولا يقطع بالشك) في انه قدر عشرة ام لا ايراد حكم مستأنف لم يفهم من المتن كقوله (ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين) بيان واحد وبعض والفرق بينهما ان البعض اكثر من الواحد لكن لا يبلغ الكل ٣ (م شروط بالدعوى) ولا مدعى في غير المملوك غ (الحصين) اى المحصون المحكم (بلا شبهة) تنازع فيه مملوكا ومحرزا بل كل القيود الست كما مر اليه الاشارة في كلام ابي الكارم (من) الغلام من بيت (السيد و) اهل القتال من (الغنيمة و) الفقراء من (بيت المال) والرجل من بيت ذى رحم محرمة (والخانات) جمع الخانات فسر بعضهم بكروان سراى (والخيام) جمع الخيمة (بها) اى مع المذكورات (راع چوپان -

— (وتأفها) أي حقيرا (من السارق) المقطوع اليد (وسبأني الكل) أي الشروط وفوائدها (في اثناء المسائل) التي في المنع ٢ (بصحته) أي اقرار المكره (وبجل ضربه) أي السارق على زعم الشرط (ليقر) أي لاجل ان يقر (وسئل الحسن) بن زياد راوى الامام (عنه) أي عن ضرب السارق ليقر (قال) أي اجاب بعبارة دالة على صحته (ما لم يقطع) اللحم (لا يظهر العظم) كناية عن العظام التي اكل السارق لحومها ثم رميها لا يظهر هذه العظام ما لم يضرب السارق حتى يقطع بدنها كقطعة اللحم المسروق ٣ (لا يفتى به) أي بما في الخزانة وكلام الحسن رحمه الله روى (عن) الامام (عصام) ان اميرا سأله (أي عصام) (عن) ضرب (سارق اتي) مجهول (به) (٥٣٩)

(منكر فقال) عصام (عليه) أي المنكر (يمين فقال الامير) هذا (سارق و) انت تقول عليه (يمين) والسارق لا يمتنع عن اليمين فلا فائدة في استخلافه (هاتوا بالسوط) وليتعاش الامام (فما ضربوه) أي السارق (عشرة) سوط (حتى اقر) أي السارق (فأني) أي السارق (ب) الاشياء (السرقة) فقال الامام (عصام) سبحان الله ما رأيت جورا (أي ظلما) (اشبه بالعدل من هذا) أي صنع الامير ومنه يظهر سر المشوى للمولوى ظلمها يكره عالم يبد است * همه عدلست ولي ظلم نداشت

ع قوله عن عصام هو عصام بن يوسف من اصحاب ابي يوسف ومحمد بن سماعه وابن رستم وابي حفص البخاري رحمهم الله تعالى (قوله ان) اميرا وهو حبان بن جبلة امير بلخ رملى (قوله سارق ويمين تعجب من طلب اليمين) منه فانه لا يبالى لاقدامه على ما هو اشد جنابة لكن الشرع لم يعتبر هذا (قوله فقال) أي عصام (قوله ما رأيت جورا) اه ساء جورا باعتبار الصورة والا فهو عدل حيث توصل به الى اظهار الحق وتقديم ان للقاضي تعزير المتهم وقد مر بيانه (ابن العابد بن) (اليهما) أي المرثين او المعنى الى قولهما أي الطرفين غ

ه (أي وجب) يعني ان الاخبار آكد فيدل على الوجوب (ان يسأل المقر و) جنس (الشاهد) فيشمل الشاهد بن ايضا والحاصل ان ضمير التثنية الى المقر وجنس الشاهد فيكون مسئلة السؤالات متعلقة بالصورتين

(المجلد الرابع) جامع الرموز ١٩٠
أي الاقرار والشهادة لا الى الرجلان الشاهدان كما توهم سائر الشراح فقال ابو المكارم ثم انه لم يبين هذه الاسئلة في صورة الاقرار كما في الحدود انتهى وقال الشمني واعلم ان بيان هذه المسئولات يشترط في الاقرار ايضا الزمان السرقة لان تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار انتهى ولذا قيد الشارح المحقق في السؤال عن الزمان منع التقادم بقوله (اذا ثبت بالبينة دون الاقرار) فان التقادم لا يمنع صحته —

يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وتأفها وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد المسروق منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق وسبأني الكل في اثناء المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من المسائل (فان اقر) المكلف (بها) أي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين من افنى بصحته وبجل ضربه ليقر كما في خزانة المفتين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم لكن في الواقع لا يفتى به لانه خلاف الشرع وفي التجنيس عن عصام ان اميرا سأله عن سارق اتي به وهو منكر فقال عليه يمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فاني بالسرقة فقال سبحان الله ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا (مرة) عندهما ومرتين عند ابي يوسف رحمه الله وعنه الرجوع اليهما كما في الكافي (أشهد) بها (رجلان) عد لان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره (وسألهما) أي وجب على (الامام) اوناؤه ان يسأل المقر والشاهد (ماهي) أي السرقة احترازا عن نحو الغصب والسرقة الكبرى (وكيف هي) لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج المتاع (ومنى هي) لان التقادم مانع القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار

- (كما ذكره) اى الاشتراط المذكور
ثبوتنا ونفيا (المصنف قبل) اى قبل هذا
الكتاب فى كتاب الحدود فى هذا المتن بقوله
من شهد بجد متقدم قريبا من امامه رد الا فى
قفى وان اقربه حد الخ ٢ (ولذا)
اى لاعتماده على ما ذكره قبل هذا (اطلق)
المصنف السؤال عن متى (هنا) اى فى كتاب
السرقة (فلا عليه) اى المصنف شىء اى
لا يرد عليه انه لم يجعل مسئلة السؤالات
متعلقة بصورة الاقرار وهى مقيدة بها ايضا
ولا انه ان جعلت متعلقة بها لا وجه لاطلاق
السؤال عن متى (كما ظن) من الشئى
واى المكارم كما عرفت فكلية اذا ثبت الخ
اما طرف لقوله مانع القطع واما طرف لاشتراط
السؤال عن متى وقوله (بلا قطع) اى يكون
على وجه لا يقطع فيه يد الاخذ (كما اذا)
الخ ٣ (اذا كان المسروق منه غائبا) طرف
وقيد لاشتراط السؤال عن الكمية او لقوله
لا قطع ويؤيد الاول التفرع بقوله (فالاطلاق)
اى اطلاق سؤال الكمية (لا يخفى عن شىء)
اى عن نقص وقبح لانه مقيد ٤ (ونحوه)
كالزوج والزوجة وبيت المال (اى بين المقر
وجنس الشاهد) يعنى هذا المتن ايضا راجع
الى المقر والشاهد لالى الشاهدين فقد كما
توهموا (قطع السارق) جواب لقوله فان اقر
الخ فهذا قرينه للارجاع المذكور (يده) بدل
بعض عن السارق (ان كان) اى الهرب (فى فوره)
اى الاقرار (عليه اى السارق) بها اى السرقة
٥ (ثم هرب) الخ فى فوره اى فور هربه غ
٦ (كلا) اى كل واحد بعد القسمة (اقل من
ذلك) اى قدر النصاب (وفيه) اى فى
قوله واصاب كلا قدر نصاب فالاولى ايراد
هذا الايماء بعينه قوله قدر نصاب كما هو غالب
عادته (ايماء الى انه) اى الشأن (لو سرق
واحد) قدر (عشرة من عشرة أنفس) اى
رجال (من حرز واحد) بالاضافة والتوصيف
حال ككون المسروق (من كل) من ذلك
الأنفس خبر مقدم لقوله (درهم) والمجمل
حال فلا يتوهم ان الصواب درهما (قطع)
خبر انه (لكمال النصاب فى حق) الواحد
السارق وان لم يكمل بالنسبة الى المسروق
منها ٧ (فيه) اى فى المباح (الشئ)
بالهاء المهملة سحتى وبجلى ٨ (والا
بنوس) بتقديم الباء على النون

كما ذكره المص قبل ولذا اطلق ههنا فلا عليه كما ظن (واين هى)
فانه لا قطع بالاخذ فى دار الحرب والبغى (وكفى سرق) لانه لا قطع
بلا نصاب اذا كان المسروق منه غائبا عن مجلس القضاء كما فى المحيط
فالاطلاق لا يخلو عن شىء (ومن سرق) احتراز عن الاخذ من السارق
وذى رحم محرم ونحوه (وبيناهما) اى بين المقر والشاهد جميع ما سأل
(قطع) السارق يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لكسبه فان اقربها
ثم هرب ان كان فى فوره لا يتبع لصحة الرجوع عنه بخلاف ما اذا شهد
بها عليه ثم هرب فانه يتبع فى فسوره ولو اقر رجلان بسرقة
مائة درهم قتال احدهما هو مالى لم يقطع واحد منهما كما فى المحيط
(وان شارك) فى الاخذ (جمع) اى ما فوق الواحد (واصاب كلا)
منهم بالنسبة على السواء (قدر نصاب) من عشرة دراهم مضروبة
(قطعوا) اى قطع الامام ذلك الجمع (وان اخذ بعضهم) دون كلهم
لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معاونون فان اصاب كلا اقل من ذلك
لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة أنفس من
حرز واحد من كل درهم قطع لكمال النصاب فى حق السارق كما فى
الظهيرية (لا) يقطع (بتافه) اى باخذ شىء حقير خسيس فى اعين
الناس من التفة محركة الخساسة كما فى القاموس (يوجد مباحا) فى
الاصل لما فيه من الشركة العامة ولانه لا يجرى فيه الشئ (فى دارنا)
فقطع بما يوجد مباحا فى دراهم كالساج والعاج والابنوس والعود والصندل
واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة فى دارنا وعن محمد رحمه الله لا قطع
فى العاج والابنوس بلا عمل فيهما وعنه لا قطع فى اللؤلؤ والياقوت
كما فى المحيط (كخشب) غير معمول فقطع بالمعول كاخذ السرير
والباب (وحشيش) مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى

يفسد الخ كذا أى بكلمة أو الفاصلة وبازدياد لفظ بشى فى جميع نسخ الشارح المحقق إلا أن نسخة المتن ههنا مختلفة ففى بعضها اوبش الخ بكلمة الفاصلة وبازدياد لفظ بشى كما هى نسخة البرجندى والشهنى فعطفه على يوجد مباح الخ وفى بعضها ويفسد الخ بالواو كما هى نسخة أبى المكارم فقدر لفظ شى وعطفه على نأفه فقال ولا بشى يفسد الخ فانظر فى نسخة الشارح المحقق أن تقديره لفظ شى يدل أنه عطفه بتقدير المعطوف على نأفه الخ كابى المكارم مع أن على هذا لاصحة لكلمة الفاصلة بل هو يقتضى كلمة الواو كما لا يخفى فلعن نسخة الشارح المحقق المصححة بكلمة الواو وكلمة او غلط من النسخ فلا تغفل ٣ (وكذا) أى لا يقطع (فى الحصب) ضد القحط بكسر الحاء المعجمة وسكون الصاد على وزن العلم من باب (وفاكهة رطبة) عطف على لبن (وثمرة) عطف على نأفه والأظهر إعادة الجار ليتغير الأسلوب ويدل على أنه معطوف على أول الكلام لأعلى اللبن وقال أبو المكارم عطف على شى والأظهر ذكر الجار انتهى وجه الظهور هو ما ذكرنا وقوله عطف على شى معناه على شى قدر لتصحیح عطف ويفسد سريعا على نأفه كما أسلفنا فاعتبر القرب التحوى والا فالأصل أنه عطفها (على شجرة) صلة بابسة فقدرها ليكون كلمة على متعلقة به على أن الجار والعجور صفة ثمرة لأعلى أن المعنى ثمرة قائمة فوق شجرها والأفهى داخله فى الفاكهة الرطبة (لأنه لو كان) أى الثمر اليابس (فى الحز قطع) الخ (واما ما يفسد منه فداخل فى الفاكهة الرطبة) يعنى بهذه القرينة قيد بقوله لا يفسد سريعا الخ (فلم يدخل مطلق البطيخ) طريا أو قديدا فى الفاكهة الرطبة ولذا ذكره بعدها بارادة اليابسة منه (ولا) داخل (فى اليابسة على الشجر) ولذا لم يكن ذكرها بعدها مستدركا (كما ظن) من أبى المكارم حيث قال والظاهر تركه أى الثمرة على شجرة لدخوله فى الفاكهة كما عرفت فى الأيمان انتهى ٤ (وإن كان له) أى لهذا الزرع (حاطب موثق) أى محبط معتمد من أخذ الأغيار (من السنبيل لم يقطع) لعدم كون السنبيل أحراره (وفى التقيد) بالأطراب (أشعار) الخ (بتبعية ما فيه) من النبذغ

واختلف فى القطع باخذ الوسة والحنا كما فى شرح الطحاوى (وسمك) طرى أو قديد (وصيد) برى أو جبرى طيرا كان أو غيره كالديجاج والبط والفهد وعن أبى يوسف رحمه الله أنه يقطع فى كل شى من المذكورات إلا فى الطين والتراب والسرقين كما فى الهداية وغيره (أو) بشى (يفسد سريعا) لا يبقى سنة كما أشير إليه فى المضمرات (كأن) وأشربة غير مطربة وثرير وخبز (ولحم) طرى أو قديد وقال مشايخنا لا يقطع باخذ الطعام فى سنة القحط وإن كان لا يفسد ويمرر وكذا فى الحصب إذا كان يفسد ولو محرزا فإن لم يفسد وكان محرزا يقطع كما فى المحيط (وفاكهة رطبة) ولو محرزة وفى الوقعات تكلموا فى الثمر الرطب والمختار لا يقطع به (وثمرة) أى لا بفاكهة يابسة (على شجرة) كالجوز واللوز لعدم الأحرار وإنما قيد بالشجر لأنه لو كان فى الحز قطع كما فى المضمرات لكن فى النظم لو سرق تمرا من الحز قطع بخلاف غيره من الثمار فإنه لم يقطع لأنه يفسد سريعا (وبطيخ) لا يفسد سريعا كالقديد منه وإما ما يفسد منه فداخل فى الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطافى البطيخ فى الفاكهة الرطبة ولا فى اليابسة على الشجر كما ظن (وزرع لم يحص) وأن كان له حافظ موثق أو حافظ وفيه أشعار بأنه لو حصد وجمع فى بيدر قطع لأنه صار محرزا ولذا لو أخذ الحنطة من السنبيل لم يقطع كما فى الوقعات (وأشربة مطربة) أى مسكرة لأنه لا قيمة لشى من المسكرات عند بعض أصحابنا كما فى الكرمانى وفى التقيد أشعار بأنه لو كانت خلا أو دبسا أو عسلا أو نحوه قطع وعن محمد رحمه الله أنها لم يقطع وعنه لو أخذ ناء فضة قيمته عشرة فيه نبذ لم يقطع بتبعية ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما فى المحيط (وآلات لهو) كالدف والمزمار والطنبور والورد والشرنج وطبل اللهو وكذا طبل الغزاة فإنه لا يقطع بأخذه على المختار كما فى

الواقعات (وصايب) بالفتح شىء مثلث يتخذ النصارى قبله وإنما يثلث
 أي إذا بنا قالوا من ثالث ثلثة وقيل خشبات يضم بعضها إلى بعض زعموا^٢
 أن عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام صلب على مثلثة فتبركوا به
 كما في المعرب المهمة انعين (من ذهب) أوفضة سواء كان في معبدهم
 أوفى بيت لهم وهذا عندهما وكذا عند أبي يوسف رحمه الله (الأذا كان
 في البيت فإنه يقطع وفيه إيماء إلى أنه لا قطع باخذ الصنم ولو من الحجرين
 (وباب مسجد) الأولى باب دار فإنه يلزم منه بالطريق الأولى أن لا
 يقطع بباب المسجد لأنه يبرز بباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما
 في الهداية (ومصحف وصبي حرولو) كانا (محمليين) أي مزينين بالذهب
 أو الفضة قدر عشرة وهذا عندهما لأن الكاغد والجلد والحلقة تبع ولا مالية
 للحر ولا للمكتوب وقطع عند أبي يوسف رحمه الله إذا بلغ الحلقة نصابا
 (وعبد إلا الصغير) الذي لا يعبر عن نفسه فإنه يقطع به لتحقيق السرقة
 بخلاف الكبير فإنه غصب أو غداغ ويقطع عند أبي يوسف رحمه الله ولو
 صغيرا لا يعقل ولا يتكلم (ودفتر) بالفتح وقد يكسر جماعة الصحف المضمومة
 كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والآداب ودواوين
 فيها حكمة دون دواوين فيها أشعار مكروهة وكتب العلوم الحكيمة فأنهما
 داخلان في آلات لهو كما أشار إليه الزاد وغيره (إلا دفتر الحساب) ^٣
 بضم الحاء وتشديد السين جمع حاسب أي دفتر فرغ حسابه فان المقصود
 منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط أنه يقطع به لأنه لا يحتاج
 إليه إذ ليس فيه أحكام الشرع ولا ما يتوصل به إليها بخلاف المصحف وكتب
 الحديث والفقه والآداب وقيل يقطع بكتب الأدب لأنه ليس فيها أحكامه
 وفيه أشعار بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة
 وفي الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن أبي يوسف رحمه الله

٢ (زعموا) بعد صعوده إلى السماء (أن
 عيسى) الخ (صلى على) خشبة (مثلثة)
 وفي بعض النسخ على مثله أي مثل الصليب
 (فتبركوا به) وقوله صلب مجهول أي كان
 مصلوبا عليها أو معلوم أي وضع قدمه عليها
 لكونه صلبا محكما وقت الصعود كذا سمعت
 (الأ) أي يقطع عنده (إذا كان في البيت)
 الخ (وفيه) أي في عدم القطع في الصليب
 (إيماء) الخ لأن الصليب من جملة صنمهم
 (ولو من الحجرين) أي الذهب والفضة فإنه
 يلزم منه أي من عدم القطع في باب دار

٣ (ولو صغيرا لا يعقل ولا يتكلم) فان كبيرا
 وصغيرا يعقل ويتكلم فالطريق الأولى يقطع
 فصيح التقابل باعتبار قوله بخلاف الكبير الخ
 ٤ (ودفتر) عطف على عبد قريبا وعلى تافه
 أصالة (جماعة الصحف المضمومة) بعضها إلى
 بعض (أشعار مكروهة) عند الناس كالهجويات
 والسخريات (أي دفتر فرغ) مجهول (حسابه)
 قائم مقام فاعل فرغ أي من حسابه كدفاتر
 غلات السنة الماضية مثلا (المال) وهو الكاغد
 يصاح لمقوى الصعاف (لأنه ليس فيها) أي
 في كتب العلوم الأدبية (أحكامه) أي الشرع
 فالمقصود منها هو المالية فقط

٥ (وفيه) أي في استثناء دفتر الحساب
 عن حكم مطلق الدفتر وهو عدم القطع
 (أشار) الخ (مطلقا) أي سواء كان فيها
 حكمة أو أشعار مكروهة أولا (وكذا)
 أي مثل كتب الشعر -

- (انه يقطع) بكتب الحديث والشعر (ولا يقطع) عطف على يقطع ومن الروايات عن ابي يوسف رحمه الله (بكتب الوقف) ما يقال له الوقفية بكتب فيها شروط الوقف وحده ومصارفه والمراد بكتب التي وقعت في سبيل الله لانها ملك الله تعالى كما في الفاخرة وقفوا الكتب وانخذوا لها بيتا سموه كتاب خاذه ووضعوها فيه ٢ (لانه) اي كل واحد من الكلب والنمر والفهد (مباح الاصل كما مر) من انه لا قطع فيما يوجد مباح الاصل في دارنا (فالاولى ان يذكر) اي ذلك

(٥٤٣)

كتاب السرقة

الثلاثة (قبله) بكسر القاف وفتح الباء اي في جانب مامر بان يقال وسلك وكتب وفهد وصيد الخ (لانه) اي ذلك الثلاثة (في الصيد) فيكون ذكر الصيد تعميما بعد التخصيص ولو طرأ عليه من الظروف مقابل البعد فضميره لا يصح الى مامر ولا ان يكون المعنى ان يذكر الفهد قبل الكلب لانه اي الفهد داخل الخ لانه لا فائدة فيه ولا يرتبط التعليق ايضا نعم لو ارجع ضمير قبله الى ما يفسد سر يعا الخ لرجع الى المطالعة الاولى لكنه بعيد من حيث النحو لكثرة الوسائط (في يده) اي الخائن وهو المودع بالفتح بان خان هو ودعة الغير في يده (من مال الغير) بيان نحو ودعة ٣ (فمن الظن) تغريع لتفسير الالفاظ الثلاثة بالمعاني المصدرية المذكورة قال ابو المكارم (ان الانسب) ذكر صيغة المفعول (اي (المخون) اسم مفعول من الخيانة (و) كذا (المنهوب والنهب) مقام المصادر انتهى ثم علل الشارح المحقق كونه من الظن فقال (لان المعنى ح) اي حين ذكر صيغة المفعول دون المصادر (لا يقطع باخذ ما خان) فعل ماض (و) كذا (نهب ونهب غيره) فاعل الافعال الماضية الثالث اي غير الاخذ السارق (بالاخذ) صلة الافعال الثالث فيكون من قبيل السرقة من السارق ٤ (ولا يخفى انه) اي هذا المعنى (غير مراد) بل المراد هو الاخذ ابتداء من نفس المودع بالفتح وصاحب المال والبيت اقول فهم قول ابي المكارم الانسب ذكر صيغة المفعول الخ ان هذه المصادر معطوفة اصالة على تافه الخ وفيه الاخذ المقدر كما فسر هناك بقوله اي باخذ شيء الخ والمصادر المذكورة في مفهومها الاخذ فيكون المعنى ولا باخذ اخذ مال الغير وكفن الميت فيلزم الاستدراك في الكلام ولا يلزم لو ذكر صيغة المفعول فاندفع ماوجه به الشارح المحقق دعوى ظنية كلام ابي المكارم فتفتن (ومال عامة) بالتركيب الاضافي غ

انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف (ولا في كلب) ونمر (وفهد) لانه مباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط (وخيانة) اي لا يقطع بخيانة في نحو ودعة في يده من مال الغير لتصور الحرز (ونهب) اي غارة المال لانه اخذ علانية (ونهب) اي اخذ الكفن عن ميت في قبره سواء كان الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال الحرز بجحر القبر وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقطع بالكفن المسنون او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف فمن الظن ان الانسب المخون والمنهوب والنهب لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونهب غيره بالاخذ ٥ (لا يخفى انه غير مراد) (ومال عامة) كمال بيت المال (ومال له) اي للاخذ (فيه) اي في ذلك المال (شركة) كمال الغنيمة فان له نصيبا من بيت المال والغنم فيقع في الحرز خلل (ومثل حقه) اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان (حالا او مؤجلا) لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردى قطع والى انه لو كان حقه دراهم فاخذ دنائير قطع وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله كما في الزاهد والصحيح انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس واحد كما في الذخيرة والى انه لو اخذ عروضاً قطع لانه ليس له

٥ في الغنية لرجل على آخر دين فلا قدرة له للاخذ منه له ان يأخذ منه خفية قيمته ان امكن الاخذ من جنس حقه وقيل له الاخذ من اي جنس كان اذا لم يكن متجاوزا قيمته من دينه (جامع الفتاوى من كتاب الغصب) ٦ (دين له) اي للاخذ غ ٧ (سواء كان) اي حقه (رفي) لفظ (المثل) الخ (وهو) اي ما اشار اليه لفظ المثل ثانيا (رواية) الخ (و) الحال ان (الصحيح انه) اي آخذ الدنانير (لم يقطع) الخ (لانه ليس له) اي لمن له عليه الدين (الاخذ) اي اخذ عروض المديون (الايعا) لاسرقة فالخصر اضافي فلا يرد انه يصح هبة او صدقة او رهنا او ودعة فكيف الحصر كما اشار الى هذا الورود بقوله -

- (وعن) اى (و) الحال ان عن (ابى يوسف) رحمه الله (انه لم يقطع لان له ان يأخذ رهنها) الخ ٢ (وفيه) اى فيما فى الهداية او فيما روى عن ابى يوسف او فيما عند بعضهم ومال الكل واحد (ايما) الخ (من خلاف جنسه) اى جنس الحق (عنده) اى عند ابى يوسف او عند بعضهم وليس المراد عند الامام والافيكون مذهبنا فيتناقض بالوصل الاق (للمجانسة) بين النقيض والعروض (فى) مطلق (المالية وهذا) اى ما روى عن ابى يوسف او ما عند البعض او ما فى الهداية وقد مر التنظير (اوسع) فيجوز الاخذ به) اى بهذه الرواية (وان لم يكن مذهبنا) وهو مذهب الامام (يعذر) مجهول اى يكون معذورا (فى العمل به) اى بما ليس مذهبنا (عند الضرورة) وهى فيما نحن فيه عدم اقتدار ذى الحق عند اخذ حقه لو لم يأخذ رهنه او قضا من حقه (عليه) اى على حقه (من ماله) اى المديون (لصبر ورثه) اى الدين (شريكا) فى مال مديونه (بمقدار حقه) اى ذى الحق فوقه خلل فى الحرز ٣ (وفيه) اى فى قوله وما قطع فيه (اشارة الى انه) الخ (قطع) من اجل الآخر لانه ليس ما قطع فيه (و) فى قوله وهو بحاله اشارة الخ (بعد الرد) اى رد السارق (ثم سرقه) السارق من المشتري (قطع) لانه اى المسروق (تغير حكما) بتبدل الايدي (فاحدث) المالك (فيه) اى العين (صنعة) اى عملا (لو احدثه) اى ذلك الصنعة (انقطع) جواب لو والشرطية صفة الصنعة (وقطع) يد السارق (فيه) اى فى اخذ ثوب خز (ثم نقصه) بالصاد المهملة ع (ماله) اى مال ذى رحم محرم (من بيت غيره قطع لانه) اى بيت الغير (حرز) بلا خلل ٥ (وفيه) اى فى قوله ذى رحم (اشارة الى انه) الخ (قطع) لانه لا اشتراك الرحم بين الولد وامه وكذا فى الاخت الرضاى وهو ظاهر (امراة ابيه) يعنى مادراوكاى (او) امراة (ابنه) يعنى كيلن (او مال زوج ابنته) يعنى داماد (او) مال زوج (امه) يعنى پدر اوكاى (او) مال (زوجة جده) وهى اما ام امه او ضرثها ٦ (واضافة المال) الى ذى رحم (للعهد) والمعهود مال له اختصاص بذى الرحم اعم من ان يكون بطريق الملك او المحافظة (لغير ذى الرحم) لكنه فى بيته (فمن الظن) من ابى المكارم تفريع على الشمول المذكور (ان الاحسن) ولا يأخذ (مال من بيت ذى رحم محرم -

الاخذ الا بيعا وعن ابى يوسف رحمه الله انه لم يقطع لان له ان يأخذ رهنه او قضا من حقه عند بعضهم كما فى الهداية وفيه ايما الى ان له ان يأخذ من خلاف جنسه عنده للمجانسة فى المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يعذر فى العمل به عند الضرورة كما فى الزاهدى (ولو بهزيد) اى لو اخذ مثل حقه مع زيادة عليه من ماله يقطع لصبر ورثه شريكا بمقدار حقه (وما قطع فيه وهو بحاله) اذا سرق مالا يقطع يده فيه فرده الى مالكه ثم سرقه ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الاولى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابى يوسف رحمه الله انه يقطع كما فى الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شىء آخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه تغير حكما كما قال مشايخ ما وراء النهر ولم يقطع عند مشايخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا وقطع يده فيه فرده على مالكه ففسجه المالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا فى كل عين قطع فيه فرد على المالك فاحدث فيه صنعة لو احدثه الغاصب فى المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب خز وقطع فيه ثم نقصه فسرق النقص لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما فى المحيط (ومال ذى رحم محرم) كالاخوين والعين (من بيته) لانه غير محرز فلو اخذ ماله من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا قطع وعن ابى يوسف رحمه الله انه لم يقطع كما فى الهداية والى انه لو اخذ من مال امراة ابيه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع بلا خلاف كما فى النظم واطافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المال لغير ذى الرحم فانه لم يقطع كما فى الهداية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذى رحم محرم

ليشمل هذه الصورة (ولا) ببال زوج اخذت (من) بيت (زوج) لانسكن فيه عرسه معه (و) مال (عرس) من بيت عرس لايسكن فيه زوجها لانبساط بينهما في الاموال عادة وفيه ايباء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها وعند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبى من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كما في المحيط (و) مال (سيد) من بيت سيده وسيدته من بيت سيدته ولم يذكره للاشتراك لا للتغليب لانه مجاز بلا قرينة كما ظن (ومن) بيت (عرسه) اى عرس السيد (وزوج سيدته ومكاتبه) وعنده المأذون (و) مال مضيفه من بيت (مضيفه) من دار فلو اخذ الضيف بالدخول في بيت آخر فاخذ منه ففى القطع روايتان كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير مأذون فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما يأتى من قوله وبيت اخذ لكان جائزا (ومغرم) اى غنيمة لان له فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمغرم داخل في مال الشركة والافى مال العامة (و) مال اخذ من (حمام) سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذه ليلا فقد قطع وضمن الحمامى ان امر بالحفظ كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالثمار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما يأتى مما اخذ فيه لان في السراجية لو اخذ من حمام ورب المال حافظه قطع على حنيفة رحمه الله ولم يقطع عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى (و) من (بيت اخذ) للناس (في دخوله) لاختلال الحرز فلو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان

- ليشمل دليل الاحسن (بهذه الصورة) انتهى لانه يشملها من غير ان يقول به باضافة العهد فلا احسنية لاجله (اخذت) اى المرأة ٢ (فيه) اى ذلك البيت (عرسه) اى امرأته (معه) اى الزوج (من بيت عرس) اى المرأة (لانبساط بينهما) علة عدم القطع (او بالعكس) اى اخذ من بيتها (ثم طلقها) الخ (للابتداء) اى ابتداء الاخذ (و) مال (سيدته من بيت سيدته) الخ (لالتغليب لانه) اى التغليب مجاز بلا قرينة كما ظن (من ابي المكارم انه للتغليب ولو قدم قوله كما ظن ثم قال لانه مجاز الخ لكان دليلا على ظنيته بحيث يظهر منه دليل النفى او يكون دليل النفى ويظهر منه وجه النسبة الى الظن كما لا يخفى (غ)

٣ (و مال مضيفه من بيت مضيفه) والتمن هو المضيف الثانى لان العطف على مدخول من ولهذا اضاف البيت الى المظهر والا فيقول من بيته بالاضمار الى المضيف السابق (فلو اخذ) مجهول (الضيف بالدخول في بيت شخص) آخر غير المضيف فالتركيب اضافى لالتوصيفى (فاخذ) الضيف مال المضيف (منه) اى من بيت شخص آخر (ففى القطع روايتان كما في المحيط وفيه) اى فيما في المحيط اوفى قول التمن ومضيفه (اشعار بانه لو اخذ) اى الضيف مال المضيف (من بيت) بالتثنية صفة (غير مأذون فيه) اى في ذلك البيت الضيف (ولو اعتمد) اى لو لم يذكر قوله ومضيفه اعتمادا (على) دخوله فيه (ما يأتى من قوله وبيت اخذ) للناس الخ (اذا كان جائزا) الخ (لان له) اى لاهل القتال السارق (فيه) اى الغنيمة والتذكير باعتبار المغرم (والا) يكن من اهل العسكر (ف) داخل (في مال العامة) وعلى اى تقدير ذكر المغرم مستدرك (وهذا) اى عدم القطع في الاخذ من الحمام (اذا اخذ) الخ (ضمن الحمامى) مطلقا (ان) كان صاحب اللباس (امر) الحمامى (بالحفظ) الخ (غ) عم (وفيه) اى في هذا المتن (اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل) كما في حمامات الفاخرة اعتادوا الدخول من وقت السحر (فهو ك) الدخول في (النهار)

لا يقطع الا انه لو لم يحفظ ضمن الحمامى (وانما خص) اى افرد (الحمام) بالذكر (عما يأتى مما اخذ) اى بيت اخذ للناس (فيه) مع دخول الحمام تحته (لان في السراجية) بين الحمام حكما ليس فيما اخذ فيه وهو انه (لو اخذ من حمام ورب المال) الخ اى في الحمام لو كان رب المال حافظه اختلف بين القطع كما هو عنده وعدم القطع كما هو عند محمد الخ (الا اذا كان صاحبه) اى المال (فيه) اى في المسجد

المسجد إنما يصير حرزا بالمحافظ ولو اخذ من الخانوت او الخان نهارا فكذلك واما ليلا فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه. بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار (ولا) يقطع (ان) اخذه و (لم يخرج من الدار) لان يد المالك قائمة حينئذ والدار يتناول الخانوت ونحوه مما كان حرزا بنفسه واهله ينتفعون بصحنه انتفاع المنزل لا السكة والا فمى ذات المقاصير كما في الكرماني (او) ان اخذ و (ناول) اى اعطى (من هو خارج) من الدار من المعين لان الاخذ لم يوجد منها وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاوّل الصحيح كما في المضمرات وعن ابي يوسف رحمه الله ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المشايخ كما في الذخيرة (او) ان (ادخل يده) من الباب او الثقب (في بيت واخذه) فانه لم يقطع بالاتفاق وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقطع كما في النظم وفيه ايما الى انه لو دخل فيه ووضعه عند الباب او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والى انه لو اخذه من السنج الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه خص والا فلقطع عند العامة كما في النظم (او) ان (طرصرة) اى شق ما فيه الدرهم (خارجة من كم غيره) طرف خارجة او طرف فعلى الاوّل يكون الصرة من خارج الكم متصلة به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخذ لعدم الحرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع بطر خارجه كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واخذه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجة غير مربوطة وادخل يده في الكم واخذه لوجود الحرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطة على ظاهره وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذ من الحرز وهو الكم وعلى هذا لو حل الرباط واخذ لم يقطع لان الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف

١ (فكذلك) اى كبيت اخذ بالدخول فيه لا يقطع (واما) لو اخذ من نحو الخانوت ليلا (فقد قطع) الخ (فيه) اى في نحو الخانوت (بعض الليل) ظرف الدخول باعتبار ما اضيف البعض اليه (حينئذ) اى حين لم يخرج من الدار (غ)

٢ (بصحنه) اى فضائه (كانتفاع) من (المنزل لا) كالانتفاع من (السكة) حاصل قوله والدار يتناول الخ الى هنا ان يكون يد المالك قائمة اذا كانت الدار صغيرة ليست فيها مقاصير واما اذا كانت كبيرة فيها مقاصير كما اشار اليه بقوله (والا) ينتفعون بصحنه كانتفاع المنزل بل من قبيل الانتفاع بالسكة (فهى) دار كبيرة (ذات) المقاصير جمع المتصورة وهى الفرجة وسيجي حكمها (منهما) اى من الاخذ والمعطى له (غ)

٣ (وفيه) اى في قوله ادخل يده من الباب (ايما) لانه لم يدخل هو في الدار وانما ادخل يده في صورة المتن فيومي (الى انه لو دخل) نفسه (فيه) اى الدار اوّل (ووضعه) اى المال (عند الباب) اى في عتبة (او) عند الثقب ثم خرج هو من الدار (واخذه) اى المال بعد الخروج من الباب او من الثقب (قطع) ولم يذكر محمد هذا في كتبه (و) لعل لهذا فيه (اختلاف المشايخ و) ايما (الى انه لو اخذه) اى المال (من) الثقب من فوق (السنج الاسفل) بكسر السين ثم النون الساكنة ثم الجيم كما في اصطلاحات عمارة الفاخرة يقال لما وضع فوق الكرسي سنج ولما فوقه زبر رودلما بينهما قلعه (وكذا) اى يقطع بالاتفاق لو اخذه (من) السنج (الا على) كما فيما يقال له بالاخانة (و) المال (فيه) اى في السنج الاعلى (خص) بالخاء المعجمة والصاد (والا) اى وان لم يكن فيه خص (ف) فيه الخلاف (و) (القطع عند العامة)

٤ حال كون الصرة (خارجة من كم غيره) الجار والمجرور (ظرف خارجة او متعلق طر) (غواص البحرين)

رحمه الله انه يقطع بكل حال لانه محرز بالكسر او صاحبه (او) ان (سرق)
 اى اخذ (جملاً) بالجيم والاحسن بعيراً ولو مع الحمل (من القطار) بالكسر
 ان من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نصف واحد كما
 فى القاموس (او حملاً) بالحاء المكسورة اى جوالف حملوا من المتاع واقفا
 على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه فى المحيط وغيره فمن
 الظن ان الاحسن تقديم الظرف على جملاً ايضا على ان الاصل اشتراك
 المعطوفين فى القيد وانما لم يقطع وان وجد السائق او القائد او الراكب
 لان كلامهم فاطع مسافة او نافل متاع لاحافظ (وقطع) السارق من القطار
 او غيره (ان حفظه ربه) اى حفظ المسروق من الحيوان الاهلى والحمل
 والمتاع ماله او غيره وفيه ايما الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابل
 من المرعى ومع الراعى من يحفظه قطع والا فلا وبه اثنى كثير من المشايخ
 والى انه لو اخذ متاعاً من بيت السوق ليلاً وعنده حافظ قطع والا فلا
 بخلاف ما اذا كان الحرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ
 كما فى المحيط (او نام) الحافظ (عليه) اى مع المسروق من الحرز او غيره
 فان على تجبىء للمصاحبة كما فى القاموس وغيره فما زاد المص وغيره من
 قيد او يقربه زائد فقبه اشعار بان المتاع يحرز بالحافظ فى حال نومه سواء
 جعله تحت رأسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو
 بين يديه لم يقطع كما فى المضمرات فلو جلس فى الصحراء او المسجد
 او الطريق وعنده متاعه فهو محرز وفى البقالى ان المتاع اذا كان بحيث
 يراه قطع وعن محمد رحمه الله لو كان عليه قلنسوته او رداؤه او منطقتة
 لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حلياً كما فى المحيط (او) ان (شف الحمل)

٢ (ولو) سرقة (مع الحمل) بالحاء المهملة اى مع
 المتاع كما يأتى (والمقرب) اى المعلق (بعضها الى)
 عقب (بعض على نصف) اى ترتيب (واحد) كما
 يقال له قطار (وان لم يكن) اخذ الحمل (من قطار
 فمن الظن) من ابي الكارم (الاحسن تقديم
 الظرف) اى قوله من القطار (على جملاً) بالجيم
 (ايضا) اى كما قدمه على حملاً بالحاء ليكون نسبته
 اليهما سواء (على) اى مع (ان الاصل) علاوة
 للتفريع المذكور او للوصول المذكور اى بعد
 التسليم انه من القطار نقول ان الاصل (اشتراك
 المعطوفين فى القيد) مقدماً او مؤخراً (غ)
 س (وان وجد) هناك (السائق) الاولى
 ساقف (ما كنهه او غيره) فالرب اعم من ان
 يكون حقيقة او حكماً من يأمره المالك ان
 يتبعه للحفظ (غ) عم (وفيه) اى فى قوله ان
 حفظه ربه (ايما الى انه لو سرق) مجهول
 بدل الفرس (الحط او ابل من المرعى) جره كاه صلة
 سرق (و) الحال (مع الراعى) خبر مقدم لقوله (من)
 يحفظه (والجملة حال اشارة الى ان وجود الراعى فقط
 لا يكشف للقطع) والا اى ان لم يكن مع الراعى من
 يحفظه (فلا) يقطع (اى مع المسروق) يعنى ان
 كلمة على بمعنى مع للاستعلاء (من الحرز) صلة
 المسروق (او) من (غيره) اى غير الحرز (فان
 على) علته التفسير المذكور (فما زاد المص) فى
 الشرح (وغيره) كابي الكارم وغيره من الشراح
 (من قيد او يقربه) بيان ما يعنى انهم حملوا كلمة
 على للاستعلاء ثم زادوا هذا القيد ليشمل الكلام
 النوم عند المتاع لافوقه (زائد) خبر الموصول اى
 لاجابة اليه لان المصاحبة يشمله غ ه (ففيه) اى فى
 هذا المتن تفريع على حمل كلمة على على
 المصاحبة وكون ما زاده المص وغيره زائداً (اشعار
 بان) الخ (فى حال نومه) اى نوم الحافظ يعنى
 وان نام هو (سواء جعله) اى متاعه (تحت
 رأسه) الخ (فلو جلس) اى يقظان تفريع
 على قول المضمرات لو نام وهو بين الخ او على
 اصل المتن او نام عليه الخ (فى الصحراء او المسجد)
 الخ (فهو) اى المتاع (محرز) والسارق ح
 يقطع بالطريق الاولى لو على الثانى
 (اذا كان) اى المتاع (بحيث يراه) اى المتاع
 الجالس او النائم لو يقظان فح بكون متعلقاً

(الجلد الرابع) جامع الرموز ١٦١

بمسئلة النوم (وعن محمد رحمه الله لو كان عليه) اى على النائم (قلنسوته) على رأسه (اورداؤه او منطقتة) على وسطه فسرقه
 وفى بعض النسخ قلنسوة اورداء او منطقة بدون الضمير الى النائم اكتفاء بقوله عليه (لم يقطع) فى البرجندى عن الخزانة
 ان سرق من النائم رداً عليه او قلنسوة على رأسه او منطقة لا يقطع (وكذا) اى لا يقطع (لو سرق من) امرأة (ناائمة حلياً)
 وفى البرجندى او سرق خماراً من النائمة او حلياً وهى لا يستها لا يقطع وقيل يقطع فى المرأة كذا فى الخزانة انتهى فقوله فى المرأة -

— لأحاجة اليه بعد قوله من النائمة وهي
لا يستها الخ إلا أن يكون النسخة هناك من
النائم لكنه ياباها الحمار أو يكون لفظ المرواة
بالماء وكسر الميم ٢ (شرط) للقطع غ (أو شيئا
آخر) غير اليد (تعلق) أي يلزق (بالمناج)
ويجرح به (في صندوق) ظرف أدخل (في كل
منها) أي من المقاصير والمنازل (والخوانق)
جمع الخانقة (إلى صحن هذه الدار) د لة
أخرج (الذي) صفة الصحن وفي بعض النسخ
التي فهو باعتبار أن الصحن مؤنث سماعي
(ينتفعون به) أي بالصحن مثل (انتفاع السكة)
لا الحرز (قطع لانه أخرج من الحرز) إلى غير
الحرز (إلى مقصورت) أي من أخرج صلة
أخرج (شيئا منه) أي من الحرز (لصحن
الدار) أي وسطها (لأنه) أي الملقى (صار
مخرجا من الحرز بفعله) يعني لما لم يعرض
عليه يد أخرى كان الالتقاء تكميلا لأخذه
فأعتبر الكل فعلا واحدا غ ٣ (وفيه) أي
في قوله ثم أخذ (أياء إلى أنه لو أخذه غيره)
أي غير الملقى غ ٤ (لم يقطع) أي لا الملقى
ولا الأخذ (خلافا لزفر بما في النظم) الظاهر
أن خلافة مرتبط بالمسئلة المومى إليها
والبرجندي وأبو المكارم علقا خلافا زفر
بأصل المتن وأورد أبو المكارم في المومى إليها
خلافا للشافعي وأهل الشارح المحقق وجد
من النظم كما أحال اليه خلافا زفر رحمه الله
المومى إليها أيضا فالأحسن أن يجعل قوله
خلافا لزفر رحمه الله مرتبطا بالمتن وبالمومى
إليها أيضا من قبيل التنازع في النظر إلى المتن
معناه وعند زفر رحمه الله لا يقطع كما لو ناول
السارق من هو خارج الدار ودليلنا قد مر
في شرح المتن وبالنظر إلى المومى إليها معناه
وعند زفر يقطع كما عند الشافعي أقول
الأصوب أن لفظ زفر من تصرف النساخ بدل
لفظ الشافعي والأيلزم التناقض في دليل خلافا
زفر كما لا يخفى (يضاف إليه) أي إلى السارق
(للسوق) أي لسوق السارق (وفيه) أي في
قوله فساقه وأخرجه (رمز) الخ (في نهر) داخل
الدار (قوى في الجرى) أي الجريان (وفيه)
أي في القطع فيما لم يكن قوى الجريان فحرك
الماء الخ (اختلاف) الخ (و) رمز (إلى أنه لو علقه)
أي الشيء (إلى بيته) أي الطائر أو السارق
(والى أنه لو خرج) أي السارق بعد الحمل على
جدار (ثم) خرج (الحمار) من غير سوق (فخرج -

أي جوالق على الأرض أو على ظهر جمل (وأخذ منه شيئا) أي أخرج
منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم أخذه
لم يقطع لأن الإخراج عن الحرز شرط (أو) ان (أدخل بيده) أو شيئا
آخر تعلق بالمناج (في صندوق أو كم) أو جيب أو غيره وأخذ منه (أو)
أخرج من مقصورة) أي حجرة (ذار فيها مقاصير إلى صحنها) أي لو أخرج
السارق من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها مساكن على عدة
كالمدارس والخوانق والحنات إلى صحن هذه الدار التي ينتفعون به
انتفاع السكة قطع لانه أخرج من الحرز اذ كل مقصورة حرز (أو سرف)
وأخرج (صاحب مقصورة) منها (من) صاحب مقصورة (أخرى) إلى مقصورته
وان لم يخرجها إلى صحنها بخلاف ما إذا سرق صاحب بيت من بيوت
دار صغيرة في كل منها مساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار أو دخل
السارق في حرز (أو ألقى شيئا) منه (في) نحو (الطريق) كصحن الدار
أو غيره (ثم) خرج و (أخذه) ذلك الشيء لانه صار مخرجا من الحرز
بفعله وفيه أياء إلى أنه لو أخذ غيره قبل أن يخرج أو بعده لم يقطع
خلافا لزفر كما في النظم (أو حمله على) نحو (حمار فساقه وأخرجه) لأن
سير الدابة يضاف إليه للسوق وفيه رمز إلى أنه لو ألقى في نهر قوى
في الجرى فخرج وأخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك الماء
حتى خرج قطع وفيه اختلاف المشايخ كما في المحيط وإلى أنه لو علقه على
طائر فطار إلى بيته لم يقطع كما لو ابتلع دينارا فخرج كما في الخلاصة
وغيره وإلى أنه لو خرج من الحرز ثم الحمار لم يقطع وكذا لو حمل على
كلب فخرج بلا سوقه وإلى أنه لو دخل مربطا وترك بابه مفتوحا فخرج

— (الدابة بنفسها) أى من غير سوق

(فذهب بها) الباء للتعدية أى ساق السارق
الدابة (من السكة) أى لا من الدار (وان صاح)
أى السارق للدابة (حتى خرجت) بصيغته
٢ (فان كانت) أى الدابة (ثورا وقال) أى
صاح السارق بلفظ (هيش هيش) بكسر الهاء
وسكون الياء والشين لفظ دال على المشى في
عرفهم (يقطع وان قال هوش هوش) بضم الهاء
ما يدل على السكوت (وقال هير هير) بالهاء
لفظ دال على مشى الحمار (وان قال بير بير)
بالباء مكان الهاء ما يدل على سكوت الحمار
(ثم شرع في كيفية الحد في السرقة) (فقال)
كتب هنا في بعض النسخ (فصل يقطع

يمين السارق)

٣ (واطلاقة) أى اطلاق اليمين (مشعر)
الخ (بان اليمين لو كانت الخ) الظاهر انه
وصلية وقران الواو لها اكثرى (انه) أى
اليمين الشل او مقطوعة الاصابع (لم يقطع)
الخ (كاجر الحداد) يعنى تيز كئنه كارد
(وا) جر (مقيم الحد) وهو القاطع على السارق
(اولا) أى اول مرة (سرقا) بكسر السين
كما مر في صدر الكتاب (ثالثا) يعنى انه مفعول
به مجازى لعاد وفي الحقيقة صفة وهو سرقا
ويمحتمل ان يكون مفعولا فيه مجازيا باعتباره
موصوفه المخذوف أى زمانا ثالثا كما جعله
محمدا ابو المكارم وبالجملة ليس عوا ثالثا
أى مفعولا مطلقا مجازيا لعاد لان هذا العود
ثان (او) سرقا (رابعا) وعودا ثالثا هكذا
(لا يقطع) ما بقى من القطع الاول (وهو اليد
اليسرى) والرجل اليمنى غ م (وفيه)
أى في نفى قطع اليد اليسرى والرجل
اليمنى في المرة الثانية (اشعار بانه يشترط
لكل من قطع اليد) أى اليمنى (والرجل)
أى اليسرى في المرة الاولى كما مر (ان يكون
كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحة)
حتى يفيد النفي المذكور اذ لو لم تكن صحيحة
فهو في حكم المقطوع فلا يفيد النفي فاذا ثبت
اشراط كونهما صحيحة (فلو كانت احديهما)
أى اليد اليسرى والرجل اليمنى (مقطوعة)
حقيقة بسبب من اسباب (او) حكما كما
اذا كانت (شلاء) او مقطوعة اصابع اليد الخ

* ١٩١

الدابة بنفسها فذهب بها من السكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان
كانت ثورا وقال هيش هيش يقطع وان قال هوش هوش لم يقطع وان
كانت حمارا وقال هير هير قطع وان قال بير بير لم يقطع كما في النظم
ثم شرع في كيفية الحد فقال (يقطع يمين السارق) أى اليمنى من يديه
فان اليسرى لم تقطع في المرة الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى
لو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف رحمه الله انه لم يقطع (من زنى) بفتح الزاء وسكون النون وهو
الرسغ (ويحسم) أى يغمس في الدهن المغلى وجوبا لان الدم لا ينقطع
الا به والحد زاجر غير متلف ولهذا لا يقطع في الحر والبرد الشديدين
واجر الدهن على السارق كاجر الحداد ومقيم الحد كما في آخر كراهية
التمر تاشى (ثم) يقطع (رجله اليسرى) من الكعب ويحسم (ان عاد) الى
السرقة وهذا كله اذا كان اليد اليمنى موجودة فان كانت ذاهبة او
مقطوعة قطع الرجل اليسرى اولا كما في الاختيار (فان عاد) الى السرقة
سرقا (ثالثا) او رابعا (لا) يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه
اشعار بانه يشترط لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد
اليسرى والرجل اليمنى صحيحة فلو كانت احديهما مقطوعة او شلاء او
مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في رواية
سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشى لم يقطع لفوات جنس
المنفعة بطشا او مشيا كما في الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوى لكن
في المحيط يشترط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى والرجل اليمنى

(سوى الابهام) استثناء من الاصبعين وثلثة (او) كانت (بالرجل) بكسر الراء (عرج) بالعين المهملة لئلا يأتى (لم يقطع)
أى اليد اليمنى والرجل اليسرى في المرة الاولى (لكن في المحيط) استدراك من قوله لكل من قطع اليد والرجل (يشترط
في قطع اليد اليمنى) أى فقط لا في قطع الكل كما في الاختيار وشرح الطحاوى (ان يكون اليد اليسرى) الخ (غ)

١ (فلو) كان السارق (قطع اليد اليسرى) بسبب من الأسباب غير السرقة (لم يقطع اليد اليمنى) في المرة الأولى (و) لو كان (قطع) قبل (الرجل اليمنى) فسرق أول مرة (سقط القطع) عنه أى لا يقطع يده اليمنى ولا رجله اليسرى ثم أشار إلى فائدة تخصيص قطع اليد بالأشراط المذكور بقوله (لكن لو) كان (قطع) بأى وجه غير السرقة (الرجل اليسرى) فسرق وأخذ (قطع اليد اليمنى) لأنه لا يفوت من القوت التقيوت (جنس المنفعة بطشا) لاتفاقه من خلاف ٢ (بل) يعزر) اضراب من كلمة لا (أو) بل (يضرب ثم) أى بعد التعزير أو بعد الضرب ٣ (ولو) مالكا (حكما) الخ غ ٤ (أو خصومة ذى يد بالتنوين) أى لا بالإضافة إلى (حافظ) كما يوهما كون اليد مؤنثا معنويا كما ظن من أبى المكارم حيث قال وفى بعض النسخ حافظة انتهى يعنى بالتوصيف فيفهم منه أنه جعل نسخة حافظ بلا ناء مضافا إليه لعدم التطابق لو جعل صفة يد فالشارح المحقق اكتفى بالتطابق من حيث اللفظ والصورة ويحتمل ان يكون مراده ان كلمة ذى من الاسماء التى لا يصير معرفة بالإضافة كلفظ الغير والمثل فيصح كون حافظ صفة لذى يد ولذا قال يتنوين يد يدل عليه تفسيره بقوله (أى ذى يد امين) فانه الشخص (أو) ذى يد (ضمين) على وزن امين فى الضمان (أو) القابض (يعقد فاسد ويستثنى منه) أى من التحو (الراهن فانه) أى الشأن (لا يخاصم الراهن) سارق الرهن من يد المرتن بل هو (الأبعد قضاء الدين) للمرتن اذ بعونه ليس له المطالبة (فانه لا سرق) مجهول (منه) أى من يد السارق (لم يقطع خصومة أحد ولو) كان الأحمد (مالكا) أى مالك ذلك المسروق (لأن يده) أى يد السارق (ليست بيده) (صحيحة فالأولى) ان يقول (خصومة يد صحيحة) وهذا يدل على ان حافظ صفة يد (وهى) أى اليد الصحيحة (يد ملك) الخ (ونماه) أى تمام الكلام فى المقام (فى) كتاب (الاختيار) الخ ٥ (أو) فى (يد غيره) أى غير

صحيحتين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لأنه لا يفوت جنس المنفعة بطشا (بل) يعزر استحسانا على ما قال بعض المشايخ كما فى الكافى أو يضرب كما فى الاختيار ثم (يسجن) محلدا (حتى يتوب) ومدة التوبة مفوضة الى رأى الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين فى وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كما فى الكفاية وللإمام ان يقتله سياسة كما فى المضمرات (وشرط) لحد السرقة الثابتة بالافرار أو الشهادة (خصومة المالك) ولو حكما كالأب والوصى والوكيل ومثولى الوقف (أو) خصومة (ذى يد) بالتنوين (حافظ) أى ذى يد امين أو ضمين (كالمودع) والمستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع (ونحوه) من الغاصب والقابض على سوم الشراء أو يعقد فاسد ويستثنى منه الراهن فانه لا يخاصم الراهن الا بعد قضاء الدين واحترز بالحافظ عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومة أحد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة فالأولى خصومة يد صحيحة وهى يد ملك ويد امانه كيد المودع ويد ضمان كيد القابض على سوم الشراء ونماه فى الاختيار (وما قطع به) من المال (ان بقى) فى يد السارق أو غيره بالشراء ونحوه (رد) الى المالك لأنه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه (والأ) يبق بان هلك أو استهلك (لا يضمن) السارق اذ لا يملك المسروق منه تضمين السارق وعنه لو استهلك ضمن وعن محمد رحمه الله أنه ضمن ديانه لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بها دفع على السارق

وفى

السارق (رد) مجهول (لأنه) أى المسروق (لم يزل) بضم الزاء (عن ملكه) أى المالك (ورجع) على السارق (من) فاعل رجع كان (ملكه) رى المسروق بالشراء ونحوه (بما) صلة رجع (دفعه) من ملكه بالشراء من السارق (اليه) أى السارق صلة دفع (لا يضمن السارق) فاعل الضمان أو مفعول التضمين فقوله (اذ لا يملك) بكلمة التعليل لا العطف لأنه لا يقابل بسابقه (غيره) أى غير السارق (ضمن) أى الغير (ويرجع) أى الغير للمالك (على السارق) صلة يرجع (غ)

١ (ان كلامهما) اى من الغير والسارق (لم يقطع) لان دعوى المال يتضمن الرجوع عن دعوى السرقة (حر او عبد) تعميم ثان لمعصوم بعد تعميم غ ٢ (اى زاحم) تفسير قطع (المارة) اصله المارة بفتح كلاً الرائيين جمع المار كالباعة جمع البائع فالتاء تاء الجمع لا التانيث (من مسلم او ذمى) بيان المارة هو تفسير معصوم ثان (فى صحراء الخ) ظرف المارة (على مسافة السفر) صلة المارة وكلمة على للاستعلاء لان المار يعلو الطريق ويمشى فوقه ولا يعزفك ان ما يأتى بقوله زاحم على اقل الخ يقتضى ان يكون كلمة على صلة زاحم فانه مأول كما ستعلم (فصاعدا) اى فعلى مسافة زائدة نليها (دون) اى حال كون حكم القطع متجاوزا عن يزاحم فى (القرى والامصار ولا) من (٥٥١) كتاب السرقة

وفى المنتقى أن كلامهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمته لم يقطع كما فى المحيط ثم شرع فى السرقة الكبرى فقال (ومعصوم) بالعصمة المؤبدة وهو مسلم او ذمى حر او عبد (قطع الطريق على معصوم) اى زاحم المارة من مسلم او ذمى فى صحراء دارنا على مسافة السفر فصاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان من قطع الطرق من زاحم على اقل من مسيرة السفر او فى المصر ليلا وعليه الفتوى دفعا لشر المتغلبة المفسدين كما فى الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا فى زمانهم واما فى زماننا فيتحقق قطع الطريق فى القرى والامصار وعن ابي يوسف رحمه الله من زاحم فى المصر او بين القرى فان كان بالسلاح يحد وان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يمكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد رحمه الله لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم الحد عليها دونهم وعن ابي يوسف رحمه الله ان عليهم الحد دونها وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لاحد على احد كما قال محمد رحمه الله وفى القدورى اجمع اصحابنا انه لاحد على المرأة كما لاحد على الصبى والعجنون وذى رحم محرم من احد من المارة وان باشره ولا على من كان احد منهم معه

من دون (وهذا) اى كون التفسير المذكور لقطاع الطريق (ان) بالفتح (من) قطاع الطريق (من) اسم ان (زاحم على) من يمر على مسافة (اقل الخ او فى المصر ليلا) لا لو كان نهرا (وعليه) اى على ما روى عن ابي يوسف رحمه الله (الفتوى دفعا) علة الافناء بما روى عن ابي يوسف رحمه الله (لشر المتغلبين المفسدين غ ٣ (وقال بعض المتأخرين) عطف على المقدر اى قال صاحب الاختيار هذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله الى قوله دفعا الخ وقال بعض المتأخرين (ان هذا) اى التفسير المذكور للثنين فى قطع الطريق (ى زمانهم) اى فى زمان ابي حنيفة رحمه الله واصحابه حيث كان الناس فى زمانه يحملون السلاح مع انفسهم فى المصر والقرى فيندر قطع الطريق (واما فى زماننا) اى بعض المتأخرين فقد ترك الناس حمل السلاح فى المصر والقرى (فيتحقق قطع الطريق) فيهما اى (فى القرى والامصار) ثم اعاد الشارح المحقق رواية ابي يوسف رحمه الله نقلا لعبارة بركة وعينه فقال (وعن ابي يوسف رحمه الله من زاحم فى المصر او بين القرى) مبتدأ خبره (فان كان بالسلاح يحد وان كان بغيره) اى بدون السلاح (فلا) حد عليه (الا اذا كان بالليل) فى البرجندى كذا فى الكافى وذكر فى المضمرات ان الفتوى على ذلك انتهى ويحتمل ان تكون هذه الرواية غير الاولى فعن ابي يوسف رحمه الله روايتان الثانية اخص من الاولى لكن ذكر البرجندى الفتوى فى الثانية وذكر الشارح المحقق الفتوى فى الاولى يقتضى ان تكون رواية

واحدة عن ابي يوسف رحمه الله وعينا وانما اعاده الشارح المحقق بطيقل نقل قول بعض المتأخرين فتعطف م (وانما قال ومعصوم قطع الطريق) الخ بصيغة المفرد المذكور مع ان المراد من المعصوم الثانی هو الجمع حيث فسره بالمارة كما عرفت (اشارة الى انه) اى قاطع الطريق (لو كان واحدا له قوة) وغلبة (لم يكن) للجماعة (المارة مقاومته) اى ذلك الواحد (ولو) كان ذلك الواحد (امرأة الخ) فيهم اى فيما بين افعاء (امرأة باشرته) اى القطع (دونهم) اى لاعلى رجالهم (على احد) اى لا على المرأة ولا على الرجال (من احد) صلة رحم محرم (من) الجماعة (المارة) بيان احد (ولا على من) قطع الطريق و (كان احد منهم) اى من الجماعة (المارة معه) اى مع ذلك الاحد فى القطاعية (غ)

١ (فيشترط للحد كونهم) أي القاطع (اجنبيين) بكسر اليا غ ٢ (فالاطلاق) أي عموم المعصوم الاول من التكليف والاجنبية (لا يخ عن شيء) أي عن المخالفة للواقع (ولتعلق) أي تعلق قوله على معصوم بقطع وتعلق قطع بالطريق لأن للعامل تعلقا بفعوله (مجان) من باب القلب (فان المعنى) على القلب أي (قطع المارة) هو مصداق المعصوم الثاني (من الطريق) صلة قطع فعلى هذا الحاجة الى تفسير قطع بزاهم وما سبق من التفسير كان ارضاء للعنان ومما شاة مع المص بنوع اصلاح عبارته فلان تغفل (والتبادر) ان لا يكون المعصوم القاطع من اهل القافلة (فانه لو قطع بعض المارة) أي اهل القافلة (على بعض) آخر فكلام الشارح المحقق من قبيل اقامة العلة مقام المعلول (لم يجد اذ الطريق في حقهم) أي اهل القافلة (كدار) واحد فهو في حكم السرقة من دار اذن بالدخول فيه وقد مر انه لا قطع فيه (فاخذ) مجهول والقائم مقام فاعله (هذا المعصوم القاطع) والجملة عطف على قطع المعلوم ولا مانع وجملة قطع صفة لمبتدأ هو ومعصوم الخ خبره عزز من حيث الشرح وحبس من حيث المتن (قبل اخذ مال) كائن (لمعصوم) صفة مال (منه) صلة اخذ أي من هذا المعصوم او صلة معصوم أي من الاخذ والتعرض بغير حق (حتى يتوب) لا بمجرد القول بل بان يظهر الخ واليه اشار بعطف قوله (ويظهر سيما الصالحين عليه) أي على القاطع المحبوس غ ٣ (او يموت) عطف على يتوب غ ٤ (وخلى سبيله) يعني سرده ميسود أي لا يحبس (وقبل ان الامام) مقابل لقوله فاخذ قبل اخذ الخ أي ومعصوم قطع الطريق على معصوم قبل ان الامام (لا يزال يطلبه) أي المعصوم القاطع ان هرب ولم يدخل في القبض (حتى يخرج) من الخروج فضيمه الى القاطع او من الاخراج فالى الامام (وان اخذ) معلوم (قاطع) بتنوين الرفع فاعل اخذ (المان) مفعوله (و) الحال ان (نصيب كل من القاطع) أي ما يصيبه (نصاب) باب السرقة (ثم رد) معلوم أي بعد القطع من خلاف يرد المال (ان بقي) في يده او مشترية (والا) يبق (لم يضمن) معلوم من الضمان او مجهول من التضمن (و) في حرف (الفاء) في قوله فاخذ (اشعار) لعدم المهلة

فيشترط للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الشبهة داره كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شيء والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرمانى وقطاع الطريق اللصوص كما في القاموس فهو جمع قاطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع على مستأمن اختلف في وجوب حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يجد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره (فاخذ) هذا المعصوم القاطع (قبل اخذ مال) لمعصوم منه (و) قبل (قتل) له عزز (و) (حبس حتى يتوب) ويظهر سيما الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوما وفي قاضخان عزز وخلى سبيله وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار الاسلام كما في الاختيار (وان اخذ) قاطع المال (ونصيب كل) من النطاق (نصاب) من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية (قطع يده ورجله من خلاف) أي يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل ثم رد المال ان بقي والا لم يضمن وفي الفاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان يأخذوا سقط عنه الحد لكن بقي حق العبد من المال او الفصاص كما في الاختيار وفي الاخذ رمز الى انهم لو لم يأخذوا اياهم وولوا لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان لهم ان يتبعوهم وان غاب الا

اذا

فيه (فلو تاب) أي القاطع (قبل ان يأخذوا) معلوم والواو راجع الى المقطوعين (سقط عنه) أي عن القاطع التأنيب (من) تضمين (المال او) استيفاء (الفصاص) الخ غ ٥ (وفي الاخذ) الذي هو مدخول الفاء (رمز الى انهم) أي المقطوعين (لو لم يأخذوا اياهم) أي القاطع (وولوا) يسكون واو الجمع أي اعرض القاطع وهربوا (لم يلزم) لهم (ان يتبعوا) أي المقطوعون (هم) أي القاطع أي لم يأمنوا (فان اخذوا) أي القاطع (مال احد) من بين المارة (كان لهم) أي المارة (ان يتبعوا) أي المارة (هم) أي القاطع يعني ح ان انبعوا لا يأمنوا (وان غاب) أي ذلك الاحد وكان لم يحضر الوقعة بان لم يكن في القافلة (الا) أي ليس لهم ان يتبعوا (غواص البحرين)

١ (اذا استهلكوه) اى المال القطاع

(وان قتلوا) اى القطاع (احدا) من القافلة
(لم يتبعوا) اى القافلة (هم) اى القطاع لقوله
تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فان
اتبعوا اثموا (الا) اى يتبعوهم (اذا حضر)
فى القافلة (ولبه) اى المقتول اعانة لاجيهم
المسلم (كما فى المحيط) الخ غ ٤ (لانه)
اى القتل حدا (حق الله تعالى وان قتل)
معلوم (قتل) مجهول (وعنه) اى الامام (انه)
اى القتل (بقطع) بالباء الجار (وبعد القتل)
بلا قطع او بقطع كما هو الرواية عنه (يدفع
الى اهله) اى لا يترك ولا يطرح فى القتل
(بان يغزر خشبة) لها غلظ وتغل يقوم (فى
الارض) بقومة (ثم يربط عليها خشبة اخرى)
على هيئة الصليب (فيضع) اى القاطع (على تلك
او بنون المتكلم (قدميه) اى القاطع (على تلك
الخشبة) اى الربوطة الاولى (ويربط) على
تلك المغرورة (من) حذاء (اعلاه) اى القاطع
(خشبة اخرى) فاعل تربط هى ثالثة على
هيئة الصليب ايضا (ويربط عليها) اى على
الخشبة الاخرى الثالثة (يديه) ثنية اليد
لابلقاء الثلث كما توهم فى بعض النسخ (تحت
ثديه اليسرى) بالقاء الثلث (او قطع اليد
الخ) عطى على جواب وان معه الخ
٣ (ثم) اى بعد القطع من خلاف (قتل)
او صلب) عطى على قتل وفى حيز قطع فالعنى
او قطع ثم صلب وهو معنى كون النسخة عند
صاحب الهداية بالواو لانه لا جمع بين القتل
والصلب عنده وحاصله قوله ومعنى قتل الخ
الى هنا ان كلا من القتل او الصلب بلا قطع
ومن القتل او الصلب مع القطع للامام فعله
(عنده) اى ابي حنيفة رحمه الله (واما عندهما
فيقتل او يصلب ولا يقطع) فليس عندهما
او الفاصلة الثانية مع مستبعاتها (لا يترك)
اى لا يهمل (الصلب) سواء كان بلا قطع
او معه (للنص) اى لكونه منصوصا فى القرآن
(و) رواية (عن ابي حنيفة رحمه الله) مخالفة
لرواية المتن من انه لا جمع الخ (عنده) حتى
يسقط (نفسه من غير اسقاط واخذ) عبارة
لغلبة المفسدين غ ٤ (وهذا) اى الترديدات التى جى بها فى قوله وان قتل معه الخ (كله) (و) قبل رد السارق (المال فلو رجع
وتاب ورد المال) ثم اخذ (لم يحد) الخ (بل) دفع (الى اوليائه) اى المقتول (وانما ختم) الكتاب (على ذلك) اى قتل قطاع
الطريق (اشارة الى الختم) اى انهاء كتاب الحدود (والشروع) فى كتاب آخر (فان فى قتل قطاع الطريق) كما انه انهاء
واستبصال لهم (اطلاق المسافر) وارساله وتخليه سبيله (تعالى) الشروع (فى السير) (غ)

اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا حضر ولبه كما فى المحيط
وغيره (وان قتل) القاطع معصوما (بلا اخذ مال) منه (قتل حدا) اى
سياسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عفو الاولياء لانه حق الله تعالى (و)
ان قتل (معه) اى مع اخذ المال (قتل) بلا قطع وعنه انه بقطع وبعد
القتل يدفع الى اهله حتى يدفنوه (او صلب) بان يغزر خشبة فى الارض
ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من
اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت ثديه اليسرى
ويحرك الرمح حتى يموت به كما فى المضمرات (او قطع) اليد والرجل
من خلاف (ثم قتل او صلب) عنده واما عندهما فيقتل او يصلب ولا
يقطع وعن ابي يوسف رحمه الله لا يترك الصلب للنص وعن ابي حنيفة
رحمه الله ان للامام ان يقتله ثم يصلب ثم فى ظاهر الرواية يترك على
الخشبة ثلثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله حتى يدفنوه لضرر الناس
بريحه وعن ابي يوسف رحمه الله انه يترك حتى يسقط عبرة وهذا كله
اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلو رجع وتاب ورد المال لم يحد لكن
يدفع الى اولياء المقتول ليقتلوه قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب ولم يرد
المال فقد قبل حد وقبل لم يحد بل دفع الى اوليائه كما فى المحيط وغيره
وانما ختم على ذلك اشارة الى الختم والشروع فان فى قتل قطاع الطريق
اطلاق المسافر على السير

﴿ كتاب الجهاد ﴾

عقب بالسرقة مع اشتغال كل على القتل ترقيا من الأدنى الى الأعلى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بذل ما في الوسع من القول والفعل كما قال ابن الأثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم وكسر أصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحرييين والذميين والمرتدين الذين هم اخبث الكفار للانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والاكثرون قد سموه بالسَّير جمع السَّيرة اسم من السَّير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرها ولما اراد بيان ما هو الاخص مما ذكر عدل من الاضرار الى الاظهار فقال (الجهاد فرض عين) بشرط القدرة على القتال والسلاح والزاد والراحلة وغيرها كما في قاضيان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامته ولا يسقط باداء البعض فالمعنى فرض كل ذات بشرته (ان هجم الكفار) المذكورون على دار من ديار الاسلام اى انتهوا اليها بغتة لانفس المسلمين او ذراريتهم واموالهم فان علم من يقرب منهم وقدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية فندب في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه صار فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفترض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يقم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم بالنفي لم يجب على احد فان الانسان لم يخاطب به بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب ويكفى ان يكون المخبر به فاسقا او عبدا كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمعنى وغيرها وهذا في زماننا واما في الابتداء فالصفح ثم الموعظة الحسنة ثم القتل اذا قتلوا

ثم البداء به في غير الأشهر الحرم ثم في جميع الأزمان والأماكن سوى
الحرم كما في الكرمانى (فيخرج) كل مسلم حتى (المرأة والعبد بلا إذن)
من الزوج والسيد لأن هذا الفرض واجب (وفرض كفاية) أى فرض
كل كافٍ ومقيم له وإن كان فرضاً على كل أحد بطريق البدلية (بدأً)
أى ابتداء من المسلمين وقال بعض المشايخ أن الجهاد قبل الهجوم واجب
وقيل تطوع والصحيح الأول فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار
الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية إعادته إلا إذا أخذ الحراج
فإن لم يبعث كان كل الأثم عليه وهذا إذا غلب على طنه أنه يكافهم
والأفلا يباح قتالهم بخلاف الأمر بالمعروف كما في الزاهدى والإطلاق
مشعر بجواز الابتداء به في الأشهر الحرم واحد فرد وثلاثة سرد رجب
وذو القعدة وذو الحجة والمحرم وإن كان الأفضل أن يبتدأ به في غيرها كما
في قاضىخان ثم اشير إلى حكمه فقال (إن قام) أى انتصب (به بعض)
من المسلمين العالمين به (سقط عن الباقيين) أى باقى هؤلاء المسلمين
(والأ) يقيم به بعض منهم (أثموا) أى جميع المسلمين العالمين به سواء
كانوا كل المسلمين شرقاً وغرباً أو بعضهم وفيه رمز إلى أن فرض الكفاية
على كل واحد من العالمين بطريق البدل وقيل أنه فرض على بعض
غير معين والأول المختار لأنه لو وجب على بعض لكان الأثم بعضاً مبهماً
وذا غير معقول وإلى أنه قد يصير بحيث لا يجب على أحد وبحيث
يجب على كل أحد وبحيث يجب على بعض دون بعض فإن ظن كل
طائفة من المكلفين أن غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وإن لزم
منه أن لا يقوم به أحد وإن ظن كل طائفة أن غيرهم لم يفعلوا وجب
على الكل وإن ظن البعض أن غيرهم أتى به وظن آخرون أن الغير
ماتى به وجب على الآخرين دون الأولين وذلك لأن الوجوب ههنا

منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز التعسر فالتكليف به يؤدي الى الحرج وتماه في مناهج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاني للفاضل التنفازاني انه يجب عليه ايضا فمخالق للمتداولات (لا) يفرض (على صبي) لانه غير مكلف كالمجنون (وعبد) لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما في اللم (وامرأة) حرة سواء كان لها زوج اولالان من قرننها الى قدمها عورة وفي الجهاد قد انكشف شئ^٤ من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن (واعى ومقعد) بضم الميم وفتح العين اى الذى اقعد^٥ الداء^٦ (واقطع) اى الذى قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشعار بان من عجز عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في الاختيار واعلم ان من امهات هذا الباب معرفة الامام والدارين فالامام من بايعه اهل الحل والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفا وقهرا فلا يصير اماما الا بهذين كما في النظم وغيره ودار الاسلام ما يجرى فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجرى فيه امر رئيس الكافرين كما في الكافي وذكر في الزاهاى انها ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب تصير دار الاسلام باجراء بعض احكام الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب فعوذ بالله منه فعنده بشروط احدها اجراء احكام الكفار اشتهارا بان يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما في الخيرة والثاني الانصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم المدد منها والثالث زوال الامان الاول اى لم يبق مسلم او ذمى فيها آمنة الا بامان الكفار او لم يبق

٢ (و) لا (عبد وامرأة) لشغلها بخدمة المولى والزوج وحق العبد مقدم على حق الشرع ابوالمكارم

الامان الذى كان للمسلم باسلامه وللذمى بعقد الذمة قبل استيلاء الكفرة
وعندهما لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام الاسيحابى
اى الدار محكومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما فى العبادى
وغيره فالاحتياط ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت
للملأعين والبد فى الظاهر لهؤلاء الشياطين ربنا لا تجعلنا فتنه للقسوم
الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين كما فى المستنصر وغيره ثم
اشار الى تفصيل الجهاد وتبيين شروطه وغيرها فقال (فيحاصروهم) اى
يحيط الامام مع التابعين بالسكفار فى ديارهم او غيرها فى موضع حصين
لثلا يتفرقوا والفاعل ضمير المتكلم مع الغير بشهادة لنا وعلينا ويجوز
ان نكون ضميرا غائبا للامام وكذا قوله (ويدعوهم الى) الايمان
(والاسلام) ليعلموا اننا لماذا نقاتل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلاشء من
الدية والكفارة وقبل ان هذا اى وجوب الدعوة فى ابتداء الاسلام واما
بعد ما انتشره مستحبة لزيادة التأكيد بشرطين احدهما ان لا يكون
فى التقديم ضرر بالمسلمين كالاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بحيلة
فان دفع الضرر عنهم واجب والثانى ان يطمع فيهم ما يدعوه اليه كما
فى المحيط (فان ابوا) عن قبول الاسلام (فالى الجزية) يدعو اهلها
منهم كاهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم دون العرب
والمرتدين كما ياتى وبين كمية الجزية وزمان ادائها لثلا يفضى الى
المنازعة (فان قبلوا) الجزية (فلهم مالنا) من عصمة الدماء والاموال
(وعليهم ما علينا) من التعرض بهما كما فى الضمانات (وان ابوا) عن
قبول الجزية (يقاتلهم) الامام بعد الاستعانة بالله تعالى فانه الناصر
للولياء والقاهر للاعداء (بما يهلكهم) من نحو ضرب السيف ورمى السهم
ونصب المتجنيق وان كان فيهم مسلم اسير او تاجر او طفل الا انه لم

يقصد بهم بالاهلاك وعن الحسن انه لا يحرق ولا يهدم حصنا فيه احد منهم
والاول ظاهر الرواية وهو الاصح كما في المضمرات وقيل لا يكره حمل
رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به وهن كما في قاضيخان او كان
فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء
الماززين كما في الظهيرية (وقطع شجرهم) ولو شجرة (وزرعهم)
ولو عند الحصاد وغير ذلك مما يغيظهم كتخريب بيوتهم وقتل ذوابهم
وتحريق اساحتهم (بلا غدر) بفتح المعجمة وسكون المهملة وهو نقض العهد
كما اذا عهد ان لا يحاربهم في زمان كذا ثم يحاربهم فيه فلو لم يعهد وخادعهم
باستعمار المعاريض بان يظهر مع مبارز شيئا يضر خلافه جاز فان عليا
رضي الله تعالى عنه يوم الخندق قال لعمر بن عبد الله بن مسعود ^{نحو} ودَّ الم تشتري ان
لا تستعين علي بغيرك فمن هؤلاء الذين دَعَوْتَهُمْ فَالتَفَتَ كَالْمُسْتَبْعِدِ لَئِذَا
فَضْرَبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَاقِيَهُ فَقَطَعَ رِجْلَيْهِ كَمَا فِي الظَّهْيَرِيَّةِ
(و) لا (غُلُول) بالضم وهو خيانة وسرقة من الغنيمة مثل ان لا يظهر شيئا
ما غنمه هو او غيره او يمتثل بحيلة يلتحق بها بعض الاسارى الى دارهم
والغلول في الاصل الخيانة في كل شئ خفية كالاغلال على ما قال ابن
الاثير (و) لا (مثله) اي لم يجعلهم عبرة بان يسود وجوههم او يقطع
بعض الاعضاء كالاذن والانف كما في المغرب وقال ابن الاثير المثلة بالضم
من المثل بالفتح وهو قطع الانف او الاذن او الذكركر اوشى آخر
من الاطراف وانما نهى عن المثلة اذا كانت بعد الظفر بهم واما
قبله فلا بأس به لانه ابلغ في وهنهم كما في الاختيار (و) بلا (قتل)
عاجز عن القتال حقيقة اوحكما كاصحاب الصوامع والرهايين
وشيوخ فان واعى ومنعد ومفلوج ومقطوع اليمنى او اليد والرجل وامرأة
وصبي ومجنون وفيه اشعار بانه يقتل مقطوع اليد اليسرى

٥٥٨
عبدود

والأخرس والأصم ومن يجن ويغيب في حال إفاقته لأنه ممن يقاتل
 (ال) امرأة (ملكة) أي ذات ملك فأنها تقتل لينتفرق قومها (أو ذارأي
 في الحرب أو ذا مال يبحث) أي يحرض الكفار على حرب المسلمين
 (به) أي الرأي أو المال فإن أحدا من هؤلاء الزائدة على العشرة المذكورة إذا كان
 ملكا أو ذا رأي أو مال يقتل فإنه كمقاتل يتعدى ضرره إلى المسلمين وقال
 كما روى عنه أن أصحاب الصوامع والرهايين يقتلون وبعض المشايخ
 وفق بينهما بالاختلاط وعدمه وتبامه في المحيط (و) بلا قتل (أب كافر
 بدأ) ولا تقتل لهما أف وفيه رمز إلى أنه يبتدأ بقتل كل ذي رحم محرم
 سوى الأب والام والجد والمدة فإنه لا يبتدأ به لكن يلجئه إلى موضع
 ويستمسك به حتى يجيء غيره فيقتله وإلى أنه إذا قصد قتله ولم يمكنه
 الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط (وأخراج مصحف)
 إلى دارهم لخوف الاستخفاف إن غلبوا وذكر الطحاوي أن النهي قد كان
 لفوت شيء منه وفي زماننا قد كثروهم لا يستخفون به لأنهم مقررون بأنه
 كلامه تعالى إلا أن الأول أصح لأنهم فعلوا ذلك مغايضة للمسلمين كما في المحيط
 ولا يبعد أن يراد به ذو المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه
 فإنها بمنزلة المصحف كما في الاختيار وغيره (وأمرأة) ولو عجزوا أو جارية
 ولو لمنفعة المسلمين كمد أو أوة الجرحى وسقى الماء وغيرهما (ألا في جيش
 يؤمن) على المصحف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فأنهما يخرجان إلا
 أن إخراج الشابة مكروه وفيه إشعار بأن الإخراج مع السرية مكروه كما
 في المحيط وقد فرق أبو حنيفة رحمه الله بينهما بأن أقل الجيش أربعمائة وأقل
 السرية مائة وقال الحسن رحمه الله أقله أربعة آلاف وأقلها أربعمائة كما في
 قاضيان (و) أن أبوا عنه (يصلحهم) الإمام (إن كان) الصالح
 (خيرا) كما إذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد أن يمر إلى

غيره فانه يصلحهم على أن لا يقاتلوا لان هذا جهاد معنى فاذا كان به
 قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى او تأخيره
 (و) يصلح (بالمال) اى بأخذه عنه او دفعه اليهم (عند الحاجة) اى
 الاحتياج الى احدهما فلا يصلح بدون ذلك والمال المأخوذ غنيمة فبخمس ثم
 يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا
 كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما فى الاختيار (ونبذ) اى
 الامام (الصالح) اى نقضه جوازا (ان) كان (هو) اى النبذ (انفع) له
 من الوفاء وانما أثر النبذ على النقض اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار
 بالنقض او مدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحرزا عن الغدر قال ابن الاثير
 النبذ نقض العهد والفاؤه الى مَنْ كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة
 ولم يعلم به ملكهم فقاتلهم لان التصير منه فلم يكن غدرا كما فى الكافي
 (ويقاتلهم) الامام (قبل نبذ) اى نقض الصالح (ان خانوا) جميعا وفيه
 اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الخيانة فلو قطع بعضهم الطريق فى دارنا
 بلا علمه لم يكن نقضا الا فى حق ذلك البعض فلا يقاتل الا اياه كما
 فى الهداية (وصولح الرند) لطمع اسلامه (بلا مال) فانه كالجزية ولا
 جزية عليه لان فى ذلك تقريرا على الارتداد (وان اخذ) منه المال
 بالصالح (لا يرد) اليه لانه مال غير معصوم (ولا يباع) اى بكره كراهة
 التحرم ان يملك بوجه كالهبة (سلاح) منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا
 كالابرة (حديد) او ما فى حكمه من الجرير والديباح فان تملكه مكروه
 لانه يصنع منه الراية (وخيل منهم) لثلاثين قوى به الكفار فلا بأس بتمليك
 الثياب والطعام والقصاع وها كما لا بأس لتاجرنا ان يدخل دارهم
 بامان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرضون
 له والا فيمنع عنه كما فى المحيط (ولو) كان البيع (بعد الصالح) لانه

قد ينبذ (وصح امان حر وحره) اى صح من الحر والحره المسلمين
ان يُزيل الخوفَ عن كافر او اكثر ولو اهل بلد او حصن وبلا قصدها
اياهم باى لسان كان فلو قال انت امن اولك امانه الله او ذمة الله او عهد
الله اولا بأس عليك اولا تخفى او مترس لا يقاتله احد من المسلمين ولو
قال لكافر تعال لاقتلك وفهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من آمن
يؤمن اى ازال الخوف كما فى المحيط والمشهور انه كالأمن بالسكون
والفتح مصدر آمن بالكسر وانما خص بالحر لان ذلك غالب فصح امان
العبد المقاتل كما فى النظم (فان كان) الامان خيرا للمسلمين بان امن
واحد من اهل حصن لفتح امضاه وان كان (شرا) لهم (تنبذ) اى نقض
الامام ذلك الامان واعلمهم بذلك كما مر (وادب) ذلك المؤمن اذا علم
ان ذلك منهى شرعا فان لم يعلم ذلك لم يؤدب واعتبر جهله عذرا فى
دفع العقوبة كما فى المحيط (ولغا امان ذمى) الثمن للمسلمين لانه
متهم (و) كذا امان (اسير وتاجر) مسلمين (معهم) اى وقت كونهما
مصابين للمسلمين فيكون ظرفا لصفة كما ظن فانه لم يسمع صفة فى كلامهم
(و) كذا امان (من اسلم ثمة) ان فى دارهم (ولم يهاجر) اليها (و)
كذا امان (صبي) عاقل ولو مراهما (وعبد مجبورين) عن القتال وصح
امانها عند محمد رحمه الله واضطرب قول ابى يوسف رحمه الله وفيه
اشعار بانه صح امانهما مأذونين وذا بلا خلاف فى العبد واما الصبي فقد
اختلف فيه ولم يصح عند العامة كما فى الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا
كما فى الهداية وغيره (و) امان (مجنون) لانه اشترط لصحة الامان ان
يكون المؤمن متمنا مجاهدا يخاف الكفار كما فى الاختيار وانما اخره عن
الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتران المجنون
بمن تنقديه على الصبي ليس باحسن كما ظن

المتعبد
منهم

فصل

(ما فتح) من البلاد (عنوة) كفتح اسم من العنوة كالعتو صيرورة
الشخص اسيرا اى قهرا احتراز عما اذا اسلم اهله فانه عشرى وعما اذا
صالحوا فانه بالماء خراجى او عشرى (قسمه) اى المفتوح القابل للقسمة بينهم
(الامام بين الجيش) اى جيشنا الفاتحين وحينئذ يكون نفس البلاد
عشرية وفيه اشعار بانه تسترق نساؤهم وذراريهم ويرفع الخمس للفقراء
ثم يقسم الباقي بينهم وسيأتى ما يستأهل للقتال (او اقر اهله عليه) اى
من عليهم بتبليك الرقاب والنساء والذرارى والاموال (بجزية) على
رؤسهم (وخراج) على اراضيهم كما فعله عمر رضى الله عنه وقالوا الاؤل
اولى عند حاجتهم والثانى عند عدمها ذخيرة لهم فى الزمان الثانى فانهم
يعملون لهم كما فى الاختيار وفيه اشعار بانه جازان يقسم الكل الاراضى
فانه جعلها بمنزلة الوقف على المغالبة ابدا كما فى المضمرات وفى الاكتفاء
ايما الى انه لا يجوز ان يمن عليهم برقابهم ويقسم اراضيهم وسائر اموالهم
ولا بالرقاب والاراضى ويقسم سائر الاموال الا اذا دفع اليهم من المنقولات
ما تيسر لهم الزراعة فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما فى المحيط وغيره
(و) خبر الامام فى حق الاسرى بين ثلثة (قتل) الامام (الاسرى)
الذين يأخذهم من المغالين سواء كانوا من العرب او العجم وفيه اشعار
بانه لا يقتل النساء والذرارى بل يسترقون لنفعة المسلمين كما فى التحفة
وغيره واللام فى الاسرى للعهد اى اسرى كائنين منهم فصح عطفه على
قسم او اقر وليس من حذف العائد فى شىء كما ظن والاسير الاخذ
والمقيد والمسجون ويجمع على الاسرى بفتح الهمزة وسكون السين وعلى
الاسارى بضم الهمزة وفتحها كما فى القاموس لكن السماع الضم لا غير
كما ذكره الرضى وغيره من المحققين فليس يجمع الجمع كما ظن (او استرقهم

٢ العنوة قهر ابنك وغالب اولمق اخ

ويدفع

أى الأسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكر (أوتركهم أحراراً) إلا ما بأتى
 من مشركى العرب والمرتدين (ذمة لنا) أى حقاً واجباً لنا عليهم من
 الجزية والحراج فإن الذمة الحق والعهد والأمان وسمى أهل الذمة لدخولهم
 فى عهد المسلمين وأمانهم كما قاله ابن الأثير وقد ظن أن المعنى ليكونوا
 أهل ذمة لنا (ونفى منهم) أى لم يجوز إطلاق الأسرى بلا شيء من
 الاسترقاق والذمة (و) نفى (فداء هم) أى إطلاقهم ببذل هو أما مال
 وإذا لا يجوز فى المشهور ولا بأس به عند الحاجة على ما فى السير الكبير
 كما فى الهداية وقال محمد رحمه الله لا بأس به إذا كان بحيث لا يرجى
 منه النسل كالشيخ الفانى كما فى الاختيار وأما أسير مسلم وإذا لا يجوز عنده
 ويجوز عندهما والأول الصحيح كما فى الزاد لكن فى المحيط أنه يجوز
 فى ظاهر الرواية وعنه أنه يجوز وفى الاختيار قال الكرخى أنه لا يجوز
 عند أبى يوسف رحمه الله الأقبل القسمة ويجوز مطلقاً عند محمد رحمه الله
 (و) نفى (ردهم الى دارهم) أى دار الحرب بعد المن والفداء لما فيه
 من تنوية الكفار وإنما عقب بهما إشارة الى أن المنهى ليس مجرد المن
 والفداء وإطلاقهم من الحبس (وقسمة مغنم ثمة) أى لا يجوز قسمة الغنمية
 فى دار الحرب وهو المشهور من مذهب أصحابنا لأنهم لا يملكونها قبل
 الأحرار وعن أبى يوسف رحمه الله الأحب أن لا يقسم كما فى المضمرات
 وقبل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة تنزيه عند محمد رحمه الله كما
 فى الهداية والحاصل أن القاسم أن كان هو الإمام أو كان القسمة عن
 اجتهاد فالخلاف فى الكراهة والأففى النفاذ بناء على أن الملك بالاستيلاء
 والأحرار كما فى الكرمانى (إلا إيداعاً) أى قسمة إيداع بان لم يكن
 للإمام ما يحمل الغنمية فأودعها الغانمين ليخرجوها الى دار الإسلام باجر
 ثم يقسمها ثمة ولا يجبرهم على ذلك فى رواية وإن لم يكن لهم ما يحمل

ذبح واحرق وقتل وفي المحيط انه يقسم بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه على ما قالوا (والردة) بالكسر معين المقاتلين بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين ويقرب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير (ومدد) وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا وهو في الاصل ما يزداد به الشيء ويكثر (لحقه) اي لحق المدد الامام (ثمه) اي في دار الحرب (كمقاتل فيه) اي مشابهاً له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من مرض منهم او صار مجروحاً قبل شهود الواقعة أو اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحرار قبل القسمة كما في قاضخان فلو فتح بلد من بلادهم او احرز المغنم بدارنا او قسم في دارهم او بيع فيها ثم لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثمه مشير الى انه لو قاتلهم في دارنا كان للمقاتل والمستعين للمدد لحقه بعد القتال كما في المحيط (لا) يشبه المقاتل (سوقي) اي رجل منسوب الى سوق العسكر (لم يقاتل) فانه لاشيء له فيه لانه تاجر فان قاتل فكالقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل ليس له شيء كما في الاختيار (ولا من مات) منا قبل قسمة المغنم بقرينة قوله (ثمه) اي في دار الحرب فلا يورث شيئاً من المغنم واما من مات بعدها ثمه فيورث بلا خلاف كما في المحيط وغيره (ويورث قسط) مغنم محرز ههنا (من مات) ولو قبل القسمة (هنا) اي في دار الاسلام لتحقق سبب الملك هنا بخلاف ثمه الا ان كلامه لا يخلو عن نسامح (وحصل) اموالهم (لنا) اي لعسكر الاسلام ومتعلقهم كنسائهم وذرائعهم وعبيد هم دون اجبرهم (ثمه) اي في دار الحرب (طعام) كالخبز والسمسم والزيت والفاكهة مطلقاً والبصل والسكر وغير ذلك مما يؤكل عادة للتعيش فان الطعام لغة ما يؤكل عادة للتعيش اما مقصوداً او لاصلاح الغير والشاة مطعومة مأكولة وان لم

يمتسرا كلها الا بالذبح كالبر والشعير واللحم واما ما نبت فيها من الادوية
 فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به والافبياح والشراب كالطعام ولم يذكره
 لظهوره (وعلى) كالتبن والقت وغيرهما مما يأكله الدواب ولا بأس
 بان يعلقها البر اذا لم يوجد الشعير لان كل ما ابيع الانتفاع به بجهة
 يباح الانتفاع به بجهة اخرى (ودهن) كالسمن والزيت للاكل والاستصباح
 بخلاف مثل دهن البنفسج فانه لم يؤكل لكن جاز الانتفاع به للاحراق (وحطب)
 كالحشب والقصب وغيرهما مما اعد للاحراق فان كان معد لاتخاذ القصاص
 وله قيمة لا يباح احراقه (وسلاح) ومتاع ودواب مما (به حاجة) اى بذلك
 الطعام وغيره فان الاصل الاشتراك فى القيد فلا يباح اخذ المأكول
 والمشروب وغيرهما الامتداد ما يحتاج اليه واذا استعمل السلاح ونحوه
 يرده الى المغنم وهذا اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا
 نهاهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه غير محتاج اليه ويجوز ان يكون
 الضمير فى به راجعا الى السلاح لانه اقرب والانتفاع به مقيد بالحاجة باتفاق
 الروايات الا انه يوهم انه مخصوص بالسلاح وليس كذلك فانه لو وجد ثوب
 مستعار او مستأجر او مشترى لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البرد الشديد
 الكل فى المحيط (لا) يحل لنا شىء مما ذكر (بعد الخروج منها) اى من
 دارهم والدخول فى دارنا لان اباحته للضرورة وذا مرتفع حينئذ فلو
 فضل شىء منها رده الى المغنم اذا لم يقسم والا فكاللقطة فان انتفع به
 بعد الخروج تصدق بقيمته غنيا (ومن اسلم ثمة) احترز به عن اسلم
 فى دارنا وكان اهله وولده الصغير والكبير وجميع امواله ثمة فان اكل
 يكون فيئا وعن مستأمن منا دخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلم
 ثمة فى جميع ما يأتى الا ان وديعته عند حربى لم تصرفيئا فى رواية ابى
 سليمان كاولاده ولو كبارا لانهم مسلمون (عصم نفسه) عن القتل حقا لله

ويسمى بالعصبة المؤثمة فلا يسترى ويجب الكفارة بقتله خطأ وهل يصير معصوما عن القتل حقا للعبد فيكون مضمونا بالانطلاق ويسمى بالعصبة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عبد النصاص وخطأ الدية وعن ابي يوسف رحمه الله عليه الدية والكفارة (وطفله) بالتبعية فاولاده الكبار وزوجته وجنيته يكون فيئا لان الجنين يسترى بتبعية الام وان كان حرا مسلما بالاصالة (وما لامعه) ثم من المنقول واما العتار فهو فيء (او) مالا (اودعه معصوما) مسلما او ذميا لانه في يده حكما فلو غصب مالا وكان عند احدهما كان فيئا عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ولو اودع مالا عند حربي كان فيئا لانه خرج عن يده الكل في المحيط (و) يضرب من اربعة اخماس المغنم (للفراس) ولو امير الجيش (سهمان) سهم لنفسه وسهم لفرسه عنده واما عندهما فله سهم ولفرسه سهمان (وللراجل) ولو اميرهم (سهم) بالنص والكلام مشير الى ان العربي والبرذون سواء والى انه لا يستحق شيئا للبعير والبغل والحمار والى انه لا سهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف رحمه الله يسهم فرسان كما في الاختيار وينبغي للامام انوائبه ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر استحقاقهم (ويعتبر) في الاستحقاق (وقت مجاوزة الدرب) على قصد القتال وهو بفتح الدال وسكون الراء مدخل دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع ويفتح الراء منه فقليل السكون لغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس (لا) يعتبر وقت (شهود الواقعة) اى ولت التقاء الصفيين للقتال وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجاوزة ففارس ومن اشترى بعدها فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه بعد المجاوزة او رهنه او آجره فراجل في ظاهر الرواية لانه

لم يقصد القتال عند المجاوزة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه فارس للمجاوزة ولو باعه بعد المجاوزة ثم اشترى آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فراجل ولو غصب فرسه قبل المجاوزة ثم اخذه بعدها كان فارسا استحسانا ولو جاوز مستعبرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعدها كما في المحيط وغيره (والخمس لليتيم) المحتاج (والمسكين وابن السبيل) اى قسم واحد من خمسة اقسام المغنم والمعدن والركاز مختص هؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في التتف والسراجية وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج اختلف سببه من اليتيم والمسكين وكونه ابن سبيل كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لا يصرف الى الفقراء لكن بأباه قوله (وقدم فقراء ذوى القربى) اى فقراء اقرباء النبى عليه السلام من بنى المطالب وبنى هاشم دون بنى نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للتقديم فى النص والاصح ان يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز للمحتاج وذوى القربى منه اولى (ولا شىء) من الخمس (لغنيهم) لان سهمهم سقط بموته صلى الله عليه وسلم وبقي سهم فقراءهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخى كما فى الكرماني وقاله بعض اصحابنا ان سهم ذوى القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته واماسهمه تعالى فقد قال عامة اصحابنا انه لا افتتاح للكلام تبركا وقال ابو سعيد البردعى ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان سهمه صلى الله عليه وسلم سقط بموته كسهم الصفى وهو الذى اختاره من رأس الأنبياء قبل الخمس لنفسه اولاهل بيته لانه اخذه صلى الله عليه

وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء
 فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 ان كنتم آمنتم بالله كما فى النظم (ومن دخل دارهم فاغار مالا) اى
 نوبه منهم (خمس) اى اخذ منه الخمس والباقى للمغير (لا من لامنعة له)
 اى لا قوة له مانعة للمغير عن ارادة السوء به اولا جماعة له من الانصار
 (ولا اذن له) من الامام فانه لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل
 ثمة لاعزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو اغار
 واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا
 لابي يوسف رحمه الله بناء على الخلاف ان اقل السرية واحد او تسعة
 كما فى البناءىع والى انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة خمس
 فى المشهور لالتزام الامام النصرة بالاذن كما فى الهداية لكن فى المضمرات
 لو اغار ثلاثة او اقل لم يخمس فى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 رحمه الله انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفى النظم انهم قالوا لا
 يخمس عنده الا بالاذن والجماعة ويخمس عندهما بالاثنتين ولو بلا اذن
 واعلم ان الاغارة فى الاصل سرعة عدو الفرس ثم قيل للنهب كما فى
 الاساس والمنعة بفتح النون وقد يسكن كما فى المغرب وقيل بالفتح جمع
 مانع كما قال ابن الاثير (ويستحب للامام) على ما فى فاضلحان وغيره
 (ان ينفل وقت القتال) المباح تحريضا عليه فلو قتل المنفل من لا يباح
 قتله كامرأة غير قاتلة لم يستحق النفل كما فى الظهيرية وفيه اشارة
 الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز
 بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغانمين والى انه يجوز فى
 الخمس الا للغنى فان الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ
 فيه ابطال حق الغير ولا ينبغى ان يطلق التنفيل بلا استثناء يوم الفتح

لكن ان اطلق فالنفل له وهو بفتحين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة
 به لانها زائدة على محلات هذه الامة فان الغنائم لم تكن حلالا على
 سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض الغانمين كما في المحيط
 وغيرهم ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال (فيجعل لاحد) مثلا (شيئا
 زائدا على سهمه) من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا او جاء
 باسير او بذهب او غيره من الاموال فله سلبه او بعضه او كله وفيه اشارة
 الى انه ينقطع حق باقي الغانمين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت الا بعد
 الاقرار عندهما واما عند محمد رحمه الله فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو
 قال من اصاب جارية فهي له فاصابها واستبرأها لم يحل له وطئها ولا بيعها
 في دارهم عندهما خلافا لمحمد كما في الكافي والى انه لا ينبغي للامام
 ان ينفل بجميع المأخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى
 فان فعله مع سرية جاز لجواز ان يكون المصاحبة في ذلك كما في الاختيار
 والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا فكذا فقتله الامام كان
 له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد منكم
 فقتل اثنان كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كما في المحيط وغيره (كالسلب)
 جميعا فلا يخمس الا ان يقول فله سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك
 ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان يقول
 فله الربع بعد الخمس كما في الاختيار وغيره (و) مثل (نحوه) اي السلب
 كالحجرين والاولاد والثياب والاسير وغير ذلك والسلب بفتحين بمعنى
 المسلوب اي ما ينزع من الانسان وغيره (فهو مركبه) اي المقتول
 (وما عليهما) اي المقتول ومركبه من اللجام والسر والثياب والسلاح
 والحجرين وغيرها بخلاف ما مع غلام او مركب آخر من الامتعة وغيرها
 فانه ليس بسلبه بل هو من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره

﴿ فصل ﴾

(يملك بعض الكفار) ككفار الصين (بعضا) آخر منهم كالخطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربى على حربى مثبت للملك كما قال بعض المشايخ واليه اشار محمد رحمه الله وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه اشار محمد رحمه الله ايضا وعنه في النوادر ان الحربى لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما فى المحيط (و) يملك بعضهم (اموالهم) اى اموال بعض آخر منهم (و) يملك كلهم (اموالنا بالاستيلاء) اى الغلبة (والاحراز بدارهم) للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما فى المحيط واطلاق الدار مشير الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما فى الخلاصة (لا) يملكون بالاستيلاء التام (حرنا واتباعه) من المكاتب والمدبر وام الولد لان الاصل هو الحرية ويسترق للاستنكاف عن طاعته تعالى (وعبدنا الابق) القن الخارج منا اليهم فاخذ المالك بلا شىء الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطى قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندهما فيملكونه والصحيح هو الاول كما فى المضمرات وفيه اشعار بانه ان اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم يذكره للاشتراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشراء لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلما كما سيشير اليه (ونملك) نحن (بهما) اى بالاستيلاء والاحراز (حرهم) للاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب

الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى من احدهما ابنه ثم اخرجه الى دارنا فهرا ملكه واكثر المشايخ على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح وعن محمد رحمه الله انه يملك حتى لا يجبر على الرد وعن أبي يوسف رحمه الله يجبر وقال إلكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملكا لاحد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره (و) تملك بهما (ما هو ملكهم) للاستيلاء على مباح بلا عصمة وهذا اي كونا ما لكن لحرهم وما لهم بالاستيلاء قد علم مما سبق (ومن وجد منا ماله) في يد الغانمين بعد الاستيلاء (اخذه بلا شيء ان لم يقسم) بين الغانمين (وبالقيمة) اي بقيمته يوم اخذ الغانم (ان قسم) ان شاء وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باعه اخذه بالثمن في ظاهر الاصول وعن محمد له نقض البيع واخذ القيمة كما في النظم وأضافة المال للعهد اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربى بامان وسرق من مسلم طعاما او متاعا واخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذه بلا شيء وكذا لو ابق عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بانه لو كان المال مثليا لم يأخذه بها بعد القسمة لانه غير مفيد وتماه في الهداية (و) اخذه (بالثمن ان شراه منهم) اي من الكفار (تاجر) بالثمن ثم اخرجه اليها ولو اشتراه بالعرض اخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله اخذه اشارة الى انه اذا مات المالك لاسبيل لوارثه لان الخيار لم يورث وهذا كله اذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا اخذه بالثمنين ولو وهبوه فبالثمن والقيمة جميعا كما في

المحيط وغيره (وعبد لهم) أي لاهل الحرب (اسلم ثم فجاءنا) أي جاء
 دارنا أو عسكرنا (أو ظهرنا) أي غلبنا (عليهم عتق) العبد في الصورتين
 لانه استولى على نفسه وأسرز بدارنا وهذا إذا جاءنا مراغما لمولاه فلو
 جاءنا بأمان باعه الامام ووقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون
 كافرا في دارهم فلو جاءنا مسلما ثم جاء عبده مسلما أو كافرا كان عبدا
 له كما في المحيط وبان الكفار لو استولوا على دارنا فأسر حربى عبدا
 مسلما لمسلم ثم كاتبه أو دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في قاضيخان
 (كعبد مسلم) أو ذمى (شراه كافر مستأمن هنا) أي في دارنا (وادخله)
 في (دارهم) فانه عتق عنده خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو باعه الحربى
 من تاجرنا أو ظهرنا عليهم كان حرا عنده وقتنا عندهما كما في المحيط
 (ولا يتعرض تاجرنا ثمة لدمهم وماله) لانه دخل بأمان فالتعرض غدر
 (الا إذا أخذ ملكهم ماله أو) أخذ (غيره بعلمه) أي الملك فانه يتعرض
 تاجرنا لهم لانهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر اشارة الى انه يباح التعرض
 بدأ للاسير وإن أطلقوه طوعا كما في الهداية (وما أخرجه) التاجر من
 دارهم بطريق التعرض بدأ (ملكه) بالاستيلاء (ملكاً حراماً) لانه حصله
 بالغدر حتى لو كانت جارية كره وطؤها للمشتري كما للبائع بخلاف ما
 إذا اشترى شراء فاسداً فانه لا يكره وطؤها للبائع (فيتصدق به) لانه ملك
 خبيث سبيله ذلك (ولا يمكن) من التمكين (حربى) من الإقامة (هنا)
 أي في دارنا (سنة) لضرر الاطلاع علينا (وقيل) أي قال الامام (له) أي
 للحربى (إن أقمت هنا سنة نضع عليك الجزية) أي المال الذى يوضع
 على الذمى وهى فعلة من الجزاء لانها جزيت وكفيت عن قتله ويسمى
 بالخراج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع
 عن بعض المأخذين ان فى ذلك تقرير للكافر على اعظم الجرائم وهو

الكفر^١ فمردود بانه دعوة الى الاسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال (فان اقام) هنا (سنة) وقيل له ذلك (فهو ذمي) وفيه اشارة الى اشتراط القبول والمدة ليصروا ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على انه صار ذميا بمجرد اقامة سنة وفي قاضيخان انه يضرب مدة على قدر ما يرى والى ان الحربى المستأمن لم يصير ذميا بنفس تزويج الذمية كما في بعض نسخ الهداية قبيل باب النفقات وما ظن انه يصير ذميا كما في بعض نسخ الهداية فسهو لانه من سهو الناسخين كما في النهاية وغيره والحريية الكتايب المستأمنة تصير ذمية بنفس تزويج الذمي كما في عامة الكتب ثم اشار الى بعض احكامه فقال (لا يترك) الذمي (ان يرجع) الى دارهم بعد ما اقام سنة ولما كان الجزية على ضريين اشار الى الاول منهما فقال (ولا يتغير جزية وضعت بصاح) لان في التعبير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدى بالتغيير كما لا يتغير ما وضع على بني تغلب من المضاعفة وعلى بني نجران من الحلال فلو ولد من جارية بينهما ولد فادعياه معا وكبير الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصف من هذا ونصف من ذاك كما في السراجية وكذا لومات الابوان معا واما اذامات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الاخر كما في النظم ثم اشار الى الضرب الثاني فقال (واذا غلبوا) على صيغة المجهول كقوله (واقروا على املاكهم توضع على كتابي) يهودى او نصرانى او صابى فانه اخذ الدين من التورية والانجيل جميعا عند بعض المشايخ ومن التورية والزبور عند آخرين ولا توضع على صابى عندهما لانه ليس من اهل الكتاب كما في قاضيخان (و) على (مجوسى) لانه في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة واكل الذبيحة (ووثنى) اى عابد وثن وهو ماله صورة كصورة الادمى

٢ (اي غنى ذلك الفرق) الخ أجرى الضمير مجرى اسم الإشارة فصح الافراد والتذكير كما هو اسلوبه مرارا في امثال هذا

٣ (وكذا) اي الظهور في اكثر السنة معتبر (في المتوسط) الاتى اي هو من ظهر توسطه في اكثر السنة (و) في (الفقير) اي من ظهر فقره في اكثر السنة (يكسب) صفة فقير (والاحسن ان يقال) بدل قوله وعلى المتوسط الخ بالعطف على قوله على كذا في الخ لبعده (وتوسطه) بالعطف على غناه لقربه اي (و) على كتابي ومجوسى ووثنى عجمى ظهر (توسطه نصفها) ظهر (فقره ربعها وفيه) اي في قيد يكسب (اشارة الى ان الفقير) بلام العهد اي الفقير الذى يوضع عليه الجزية (هو الذى يعيش بكسب يده في كل يوم) فاندفع ما توهم حسن افندى الرومى ان تلك الاشارة مبنية على ان يكسب صفة كاشفة عن ماهية الفقير ولكنه مقيدة لانه لا يوضع على فقير لا يكسب كما سيجي^٤ انتهى وذلك الاندفاع انه غفل عن كون لام الفقير للعهد كما عرفت (والى ان غيره) اي غير هذا الفقير (من) خبر ان (لا حاجة له الى الكسب للنفقة في الحال) قيد النفقة او ظرف لاجابة ولما دخل المتوسط في هذا الغير اشتبه هو بالغنى فاحتاج الى الفرق بينهما بقوله

(والفرق) بين المتوسط على هذا وبين الغنى (ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات) وان لم يحتاج في الحال (بخلاف الغنى) فانه لا يحتاج في كل الاوقات مادام غنيا (المحترف) اي اهل الحرفة والكسب (وقيل الفقير من له اقل من مائتى درهم) كلمة من بيان اقل فيستلزم كون ما تحتهما اقل بالطريق الاولى فيدخل صاحبه في حد الفقير بالطريق الاولى ويكون الضمير في قوله (والمتوسط ماله الزائد عليه) اي مائتى درهم والافراد باعتبار انه اقل وليس كلمة من صلة الاقل والا يلزم الواسطة اي التسم الرابع غير هذه الاقسام الثلاثة لان ضمير عليه لا سبيل لرجوعه الى اقل لعدم ضبطه ولزوم اجتماع الفقير والمتوسط في الاقل فلا يكون بينهما فرق فلا محالة ضمير عليه الى مائتى درهم بالتأويل المذكور فصاحب المائتين يكون واسطة وقسما رابعا فالاسلم معنى جعل كلمة من بيان الاقل نعم يرد على هذا الصواب من له الاقل من مائتى الخ بتعريف الاقل

معمولة من جواهر الارض او الحجارة او الحشب والصنم صورة بلا جنة كما قال ابن الاثير (عجمى) هو خلاف العربى وان كان فصيحاً بخلاف الاعجمى فانه الذى فى لسانه عدم افصاح بالعربية وان كان عربيا كما فى المغرب وفيه اشعار بانه يوضع الجزية على العربى والعجمى من الكتابى والمجوسى (وفى الاكتفاء اشارة الى انه لا توضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعية والغرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ والاطهار تقبل وان تاب بعدها لا تقبل كما هو قياس قول ابى حنيفة كما فى التمهيد السالى وقال الكرخى وغيره ان المبتدع الغير الداعى كالكتابى ان لم تكن بدعته كفرا والا فيقتل كالمرتد وقيل انه كما ناقض زمانه صلى الله عليه وسلم كذا فى الجواهر (ظهر غناه) اي غنى ذلك الفرق الثلاث فى اكثر السنة وكذا فى المتوسط والفقر كما فى المضمرات (لكل سنة ثمانية واربعون درهما) يوضع (على المتوسط) منهم (نصفا) اي اربعة وعشرون وعلى فقير) منهم (يكسب ربعها) اي اثنى عشر والاحسن ان يقال وتوسطه نصفها وفقره ربعها وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذى يعيش بكسب يده فى كل يوم فلو فضل عن قوته وقوت عياله اخذ منه الربع والا فلا والى ان غيره من لاجابة له الى الكسب للنفقة فى الحال والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب فى بعض الاوقات بخلاف الغنى وهذا قول عيسى بن ابيان كما فى المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغنى من له مال يعمل باخوانه وقيل الفقير من له اقل من مائتى درهم والمتوسط من له الزائد عليه الى اربعمائة والغنى من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغنى من له عشرة

— بتعريف الأقل لكنه امر لفظي نحوي ولا نصان في المعنى يدل على ما قلنا عبارة البرجندي في هذه الحدود حيث قال وقال بعضهم الفقير هو الذي له أقل من مائتي درهم فان زاد على مائتي درهم الى اربعمائة فتوسط وان زاد على اربعمائة فهو غني انتهى فاندفع ما كتبه حسن افندي الرومي على قوله الزائد عليه اي على أقل من مائتي درهم لا على مائتي درهم والا يلزم أن يكون من له مائتا درهم غير فقير ولا متوسط ومن الميم انه ليس بغني فيلزم ثبوت القسم الرابع مع ان الاقسام الثلاثة فاعرفه انتهى فقفل عن كون كلمة من بيان الأقل فوقع فيها وقع ٢ (و) لفظ العرب (اسم جمع لهذه الطائفة) اي طائفة العرب (سواء اقاموا بالبوادى الخ فيشمل) العرب (الاعراب) في شرح الكشف للقطب ان العرب سكان المدن والعربي والاعرابي سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هؤلاء الصنف المقابل للعجمي والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له حتى ينسب اليه انتهى كلام الشارح المحقق

فصل يملك بعض الكفار بعضا (٥٧٥) على وفق ما في كتب اللغة (من هذه الطائفة) لامن شخص مخصوص فيها كما يوهمه الاضافة (في كشى) اي وزنا هو (ما اخذه) الامام (بما) اي بقيد (بعده) اي المعطوف عليه وهو قوله فان ظهر عليه الخ لا قوله عربي كما استثناه في منه (كما هو الاصل) من اشراك المعطوف في قيد المعطوف عليه (تأخير القيد عن قوله ولا مرتد) حتى يكون قيد الكلغ ٣ فان ظهر على المرتد طفله وعمره في ٤ على ما في الهداية والكا في والكفاية فالوجه ان يذكر قوله فان ظهر بعد ذكر المرتد بل بعد قوله فلا يقبل الخ بان يقال وان ظهر عليهما طفلهما وعمرهما في ٤ (ابو الكارم) ٣ ان الاصل اشراك المعطوفين في القيد كما تقرر (منه) ٤ (ويدخل فيه) اي في المرتد (البطن) من الابطان (ان كان) اي الزنديق (الاصل مسلما) ثم تزندق (والا) كان زنديقا اصليا (يوضع) الخ (اذا اظهر النسخ) اي القول بالنسخ كذا نقل عنه (بقول امام الوقت) اي باقتداء قول امام وقته اي الماحد (ف) هو (كالمرتد الخ وقال بعضهم انه) اي الماحد (مطلقا) اي سواء اظهر النسخ بقول امامه اولم يظهره (كالمرتد وقال بعضهم انه) اي الماحد مطلقا بقريضة القابلة (كالباغى) الخ (معه) اي مع الماحد (ولا يستتاب) اي لا يطلب ولا يقبل التوبة (عنه) اي عن الماحد (لان وضع اللفظ لا يعتقده) اي لا يعتقده الماحد وضع الالفاظ للمعاني ولا يقول بوضعها لها

٥ (ولذا) اي لعدم اعتقاده معاني الالفاظ (قال ابو حنيفة رحمه الله اقتلوا الزنديق) في حاشية المفتاح للسيد السند عن ثعلب ان لفظ زنديق ليس في كلام العرب ومعناه على ما يقوله العامة ماحد ودهري كذا في المغرب وقيل الزنديق محرف الزندي وزند كتاب مزدك الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج وقال الاموال والفروج مشتركة فقتله انو شروان انتهى وفي التفسير الكبير الزنادقة هم الزندية وكان المزدكية يسمون بذلك ومزدك هو الذي ظهر في ايام قباد وزعم ان الاموال والفروج مشتركة واظهر كتابا سماه زند وهو كتاب المجوس الذي جاء به زردشت الذي يزعمون انه نبي فنسب اصحاب مزدك الى زند وعربت فقيل زنديق انتهى وفي لغة نعمة الله افندي المشهور انه حكيم حاذق متنبى واتخذ مذهبا باطلا وقيل هو اسم لامام اعظم من مله ابراهيم عليه السلام —

آلاف درهم وقيل الفقير من له أقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة آلاف والغني من له الزائد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فمن عده الناس فقيرا او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كما في الكرمانى وهو المختار كما في الاختيار (لا) نوضع (على وثنى عربي) منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادى او المدن فيشمل الاعراب (فان ظهر عليه) اي غلب المسلمون على هذا الوثنى (طفله وعمره) اي الطفل والمرأة من هذه الطائفة (في ٤) كشى ٤ ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمة او جزية او مال صالح او خراجا (ولا مرتد) عطف على وثنى فيكون مقيدا بها بعده كما هو الاصل فالمعنى لا نوضع على مرتد فان ظهر عليه طفله وعمره في ٤ كما في عامة المنداولات فمن الظن ان الوجه تأخير القيد ويدخل فيه الزنديق اي الماحد البطن للكفر ان كان في الاصل مسلما والا نوضع عليه الجزية كما في التجنيس وقال بعضهم ان الماحد اذا اظهر النسخ بقول امام الوقت فكالمرتد وان لم يظهره فكالباغى وقال بعضهم انه مطلقا كالمرتد وقال بعضهم انه كالباغى ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يعتقده ولذا قال ابو حنيفة اقتلوا الزنديق

في حاشية المفتاح للسيد السند عن ثعلب ان لفظ زنديق ليس في كلام العرب ومعناه على ما يقوله العامة ماحد ودهري كذا في المغرب وقيل الزنديق محرف الزندي وزند كتاب مزدك الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج وقال الاموال والفروج مشتركة فقتله انو شروان انتهى وفي التفسير الكبير الزنادقة هم الزندية وكان المزدكية يسمون بذلك ومزدك هو الذي ظهر في ايام قباد وزعم ان الاموال والفروج مشتركة واظهر كتابا سماه زند وهو كتاب المجوس الذي جاء به زردشت الذي يزعمون انه نبي فنسب اصحاب مزدك الى زند وعربت فقيل زنديق انتهى وفي لغة نعمة الله افندي المشهور انه حكيم حاذق متنبى واتخذ مذهبا باطلا وقيل هو اسم لامام اعظم من مله ابراهيم عليه السلام —

وإن قال ثبت وأما أمواله وذريته ففى * لاهل الاسلام وتبامه فى الجواهر
 (فلا يقبل منهما) أى من ذلك الوثنى والمرند (الا الاسلام او السيف)
 اما العرب فلا تهم بالقوا فى ايدائه صلى الله عليه وسلم وأما المرند فلا تهم
 ككفر بعد اطلاعه على محاسن الاسلام ولا يخفى انه لو اكتفى
 به وترك قوله ولا على وثنى ولا مرتد لكان اخصر (ولا على راهب) أى
 عابد من النصارى (لا يخالط) الناس أى يعتزل عنهم ويتردد فى الدنيا
 ويترك ملاذها ويتعمد المشاق حتى ان منهم من يخصى نفسه ويضع
 سلسلة فى عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن ابي حنيفة انه يوضع
 عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف كما فى الكافي
 لكن فى قاضيان انه يوضع الجزية على الرهايين والقسيسين فى ظاهر
 الرواية وعن محمد انها لا توضع وفى المحيط توضع عليهما عنده لاعدتهما
 (وصبى) ومجنون ومعتوه (وامرأة) غير امرأة من بنى تغلب فانها توضع
 عليها والشيوخ الثمانى فى حكم المرأة (ومملوك) قنا كان او مدبرا او مكانبا
 او ام ولد او امة (واعصى وزمن) أى من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه
 ان الجزية لا تسقط القتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهؤلاء
 لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذوى رأى او مال يعينون به
 فانهم واجبة الجزية كما فى الاختيار وفيه اشعار بانه لا توضع على منقطع
 اليد والرجل كما فى التنقيح (وفقير لا يكتسب) أى لا يقدر على تحصيل
 الدرهم او الدينار ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية
 واعلم انه لو ادرك الصبى وافاق المجنون وعنف العبد وبرى * المريض
 قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الذمة أى فى اول السنة وضع عليهم
 جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يضع عليهم حتى يمضى هذه السنة
 كما فى الاختيار (ونسقط) الجزية كلا او بعضا (بالموت) على الكافر فلا

- (وان قال ثبت) بصيغة المتكلم الواحد
 لان ثبت ونحوه عنده من قبيل الأصوات
 والمهمات فلا تضره عنده

٢ (ولا يخفى انه) أى المصنف (لو اكتفى
 به) أى بقوله فلا يقبل الخ بأن يقول فلا يقبل
 من الوثنى العربى ولا من المرتد الا الاسلام
 او السيف (وترك قوله لا على وثنى عربى
 ولا مرتد لكان اخصر) لان معنى التفرغ
 المذكور عدم وضع الجزية عليهما (من
 يخص) أى ينزع خصيته (نفسه) يعنى
 خودرا آخته ميكند

٣ (ويضع) أى يلقى (سلسلة) حديدية
 (فى عنقه) الخ

٤ (على الرهايين والقسيسين) الخ نقل
 عنه الرهايين زاهدان نرسايان وقسيسين
 دانشمندان آنها انتهى (ولو بالسؤال) أى
 بالكسب (فلو قدر على ذلك) أى على تحصيلها
 ولو بالسؤال (وضع الخ) —

— (كما يستط) البعض (الباقى من

تؤخذ من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف سنة او اكثر كما في المحيط (و) تسقط بسبب (الاسلام) ايضا (وتدأخل) الجزية بمضى احدى النافين فانه معطوف على تسقط (بالكرر) اى تكرر الحول ولو مضى على الكفر فان مضى حول او اكثر بلا اخذ الجزية لا تؤخذ لما مضى عنده لانها عقوبة فتدأخل وتؤخذ عندهما لان الامتداد يؤكد السبب وتجب في أوّل السنة عندهم

لانها جزاء القتل وبعتد الذمة سقط الاصل فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل عنده في آخر الحول تخفيفا وبأداء قسط شهرين عند

ابى يوسف في آخرهما وقسط شهر عند محمد في آخره كما في المحيط ويجوز تعجيل الجزية سنة او اكثر وينبغي ان تؤخذ على وصف الذل

فيكون الاخذ قاعدا والذمى قائما ويؤخذ بتلبيبه وبهزه هزا ويقال اعط الجزية يا عدو الله ولو بعثها اليه على يد نائب لم تؤخذ منه على الاصح

فيكلف ان يأتي به بنفسه لانها عقوبة وعندهما يجوز النيابة لانها للزجر بتنقيص المال كما في الاختيار وغيره (ولا يحدث) الكتابي (بيعة ولا

كنيسة) ولا يحدث المجوسى بيت نار (في دارنا) اى دار المسلمين عن عمر رضى الله عنه انى امنع من احدائها في البلاد المفتوحة من خراسان

وغبرها كما في قاضخان والدار شاملة للامصار والقرى والقضاء الا انه لا يحدث في الامصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن

ذلك في قرى لا يقيم فيها الجمعة والحدود وهذا في قرى اكثرها ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العجم واما في العرب

فيمنع عن ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لانهدم القديمة من ذلك لافى القرى ولا فى السواد ولا فى الامصار

الى انه لانهدم القديمة من ذلك لافى القرى ولا فى السواد ولا فى الامصار

٢ (و) يخاطب اى يكلف (باداء قسط) اى نصيب (شهرين عند ابي يوسف في آخرهما) اى الشهرين (في آخره) اى شهر (على وصف الذل) اى تحقيرهم لقوله تعالى وهم صاغرون اى حقيرون (بتلبيبه) التلبيب كربين كرفتن يا كرفتن جامه يا ريش (وبهزه هزا) اى بتحريكه تحريكا شديدا (ولو بعثها) اى الجزية الذمى (على يد نائب لم تؤخذ منه) اى من نأبه بل يجى بها نفسه تحقيرا لهم (بتنقيص المال) وقد حصل بالاخذ من نأبه ايضا (ولا يحدث الكتابي) فمعلوم من الاحداث غ

٣ (التلبيب كربين كرفتن كسى كرفتن) (تأج المصادر) ٤ (الا انه لا يحدث في امصار) ويحدث في القرى (في ظاهر الرواية) بدلالة وعن ابي حنيفة رحمه الله الخ وقيل لا يمنع عن ذلك) اى عن الاحداث (في القرى) الخ (وهذا) اى جواز الاحداث في قرى لا يقيم فيها الجمع الخ (في قرى اكثرها ذمية) واما في قرى المسلمين الخ وهذا اى اختلاف الامصار والقرى في الاحداث وعدمه (في ارض العجم

واما في العرب فيمنع عن ذلك) اى عن الاحداث في القرى والامصار بلا تفرقة بينهما (وفي كلامه) اى في قول المصنف ولا يحدث الخ من الاحداث (اشارة الى انه لانهدم

اى لا تخرب المعابد) القديمة من ذلك اى من السبع والكنائس بل يترك القديمة على قدمها —

بالفتح والغلبة (واما في دارنا) (الصاحبة فتهدم)
اى تخرب (في المواضع) مصر او قرية (كاهما)
في جميع الروايات) ظاهرة وغير ظاهرة (هما)
معربا) اى عربيا (كليسبا) للبيعة (وكنشت)
للكنيسة يعنى هما فارسبان الاول معنى البيعة
والثاني معنى الكنيسة وليس المعرب هنا
بالمعنى المشهور لعدم القرب والمناسبة وكثرة
التغاير والبعد بينهما فالاولى ان يقول عربيا
(ويحتمل ان يكون البيعة) على وزن فعلة مشتقا
من البيع مصدر انواعيا (كالجلسة) بالكسر (لانها)
اى البيعة في الاصل علة لقوله من البيع
(نوع بيع) كالصرف والسلم مثلا ثم اطلق
على معبد النصارى اذ فيها يقع العبادة التى هى
بيع الدنيا بالآخرة (على نحو قوله تعالى ان
الله اشترى من المؤمنين انفسهم) مفعول ثان
لاشترى فكان الكفار باعوا فيها انفسهم بالآخرة
٢ (والكنيسة) فعيلة (من الكنس) الخ
(يبنونها) اى يعيدونها (في الموضع) الاول
(القديم على قدر البناء الاول) بلا زيادة
(ان يتحولوا) اى يذهبوا (الى موضع آخر)
ويبنوا فيه البيعة والظاهر ان يحولوا من التحويل

٣ (واكتفاؤه) اى المصنف باعادة المنهزم في
حيز لام النفع (والربوا) في بيوعهم

٤ (لان ركوبه) اى الخيل (عز) اى حرمة
واحترام
٥ (كاستعانة الامام بهم) عند المحاربة (في)
الذب) اى في سد الثغور ومنع شر الأعداء
(عن المسلمين) الخ غ

وذكر محمد رحمه الله في العشر والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي
الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضى خان وهذا كله
في دارنا الفتحية واما في الصاحبة فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات
كما في التتمة (والبيعة بالكسر معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة
الا انه غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود وهما
معربا كليسبا وكنشت كما في موضعين من النهاية ويحتمل ان يكونا
عربيين فالبيعة من البيع كالجلسة لانها نوع بيع على نحو قوله تعالى ان
الله اشترى من المؤمنين انفسهم الآية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستنار
فعيلة بمعنى الفاعل والتاء للنقل لان العابد فيها استتر عن الناس ولا
يخالطهم (ولهم اعادة) البناء (المنهزم) من البيعة والكنيسة ولا يخلو
ظاهره عن ايماء الى انهم يبنونها في الموضع القديم على قدر البناء
الاول فلم يكن لهم ان يحولوا الى موضع آخر ومنعوا عن الزيادة على
الاول كما في قاضى خان واكتفاؤه ايماء الى انهم منعوا عن اظهار الفواش
والربا والمزامير والطناير والغناء وكل لهو محرم لان هذه الاشياء كبائر
في جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والخنزير كما في الاختيار
(وميز الذمى) اى وجب تمييزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المسلم وتحقير
الذمى كما في الاختيار (في زيه) اى لباسه فلا يلبس ما يخص باهل
الدين والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا من الكرباس جبيه على
صدره كالنساء كما في المحيط (و) ميز في (مركبه وسرجه) اى سرج مركبه
يجذف المضاعف والا يلزم انتشار الضمير (وسلاحه فلا يركب) الذمى
(خيلا) لأن ركوبه عز ولا جملا لانه جمال الحاجة كاستعانة الامام بهم في
الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب الحمار لان
ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجة الحمار والبرذون كالحمار وقالوا الاولى ان

لا يركبوا الا لضرورة كالمرض واذا ركبوا فلينزّلوا في مجامع المسلمين
كما في التمرناشي (ولا يعمل بسلاح) اى لا يستعمله ولا يحمله فان فيه
عزة (ويظهر) الذمى بالشد فوق ثيابه (الكستنج) بضم الكاف وبالجميم وهو
ما يشد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون
رفيقا بحيث لا يقع عليه البصر الابديق النظر وان يكون من الصوف
او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه
على اليمين والشمال كما في المحيط وكستنج النصرى قلنسوة سوداء من
اللبد وزنار من صوف يجعل ذلك بنحيط غليظ مشدود على وسطه واما
العمامة والزنار من الابرسم فزينة تمنع عنه كما في قاضبخان (وبركب
على سرج كاكافى) في الهيئة فيكون قربوس سرجه مثل مقدم الاكاف
وقال بعض المشايخ يكون على مقدمه شىء من الخشب كالرمانة والاول
اصح لانه اوفق لرواية الجامع كما في المحيط (وميزت نساؤهم) عن نساء
المسلمين (فى الطريق والحمام) فيمشين في ناحية الطريق والمسلمات في
وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لازار المسلمات (ويعلم) اى يجعل علامة
(على دورهم لئلا يستغفر) اى السائل (لهم) عند اعطائهم كما هو العادة
وظاهر الكلام مشعر بانه لا يكتفى بعلامة بل بعلامتين وثلاث وفيه اختلاف
وقال بعضهم انه يكتفى بعلامة واحدة اما على الرأس كالقلنسوة الطويلة
المضربة واما على الوسط كالكستنج واما على الرجل كنعل بخالفنا وقال
بعضهم لابد من ثلاث لان التمييز لا يحصل بواحدة لاحالة وقال بعضهم
ان النصرانى يكتفى بعلامة واليهودى بعلامتين والمجوسى بثلاث والاحسن
ان يكتفى الكل بثلاث كما قال شيخ الاسلام وذكر الحاكم ان كان الدار
صاحبة اكنفى بعلامة وان كانت فتحية فلا بد من الثلاث كما في المحيط
والمقصود التمييز على وجه يخلو عن معنى التعظيم والزينة فيكتفى

٢ (فى الطريق حالة المشى (و) فى وقت
(دخول الحمام فيمشين) اى الذميات (فى)
ناحية الطريق والمسلمات في وسطه ويجعلن
ازارهن) فى الحمام (مخالفة) الخ لا انهن ميزت
بالطريق والحمام والمفهوم من تحرير فتح
القدير ان كيفية التميز فى الطريق ان
يجعل على ملائة اليهودية خرقه صفراء وعلى
النصرانية زرقاء حاصله ان يجعل علامة فى
ظاهر لباسهن بحيث يتميزن من نساءنا فى
خارج البيت فعلى هذا يكون التميز فى
الطريق والحمام ليس على نهج واحد بل يرجع
الى نهج تميز دارهم عن دارنا وتفسير الشارح
المحقق امتيازهن فى الطريق عسير الضبط
للمحتسب بل ربما يهمل (ويعلم) من الاعلام
(اى يجعل) ويوضع علامة (لئلا يستغفر)
وبالنسبة الى الحمام لئلا يستخدم المسلمة (لهم)
عند اعطائهم كما هو العادة) اى استغفار السائل
عادته او اعطاء اهل الذمة للسائل شيئا عادت
يعنى انهم يعطون بطريق العادة لا العبادة
٣ (وظاهر الكلام) اى كلام المصنف من قوله
وميز الذمى فى زيه الى هنا (مشعر بانه لا
يكتفى بعلامة) واحدة كاللباس فقط مثلا (بل
بعلامتين) اللباس والكستنج مثلا (وثلاث)
اللباس والكستنج وسرج كاكافى ولوضم اعلام
دورهم يكون باربع لكنه لا مدخل له فى
التمييز فى خارج البيت والكلام فى الخلاى
الاتى فيه كما يظهر (وفيه) اى فى ان لا يكتفى
بعلامة (اختلاف) الخ
٤ (والاحسن ان يكتفى) معلوم (الكل)
اى الذمى كله (بثلاث) من العلامات —

- (كما) نفى العشر (في المشاهير الا) ضم (في النظم وقاضى خان) اى فى كتابين منها (مصالحنها خبر المبتداء) وهو مصرف الخراج الخ
٢ جمع مصلحة بفتح الميم واللام) كالمصلحة والمصلحة وان كسر اللام فى الجمع كالمنافع فكسر اللام فى السن المحاورين غلط مشهور الا انهم قالوا الغلط المشهور افسح من الصحيح الغير المشهور (التوثيق) اى جعل الشئ وثيقا معتمدا (ما كان خلفه) بالكسر اى بخلف الله (صنعة) اى بصنع العبد (من فروج) كذا فى النسخ والصواب من فرج البلد ان جمع الفرجة اى المدخل والمخرج (بالكسر والفتح) لغتان فى الجيم (كما فى القاموس) يعنى جعلها فيه مترادفا (و) الحال (هى) اى القنطرة (مابنى) اى اثبت واحكم (على) اراضى (الماء) وشقيه (للعبور والجسر ما يعبر) مجهول من العبور (به النهر) بالرفع (مبنيا) اى مبنيا ومركبا (كان) فى اعماق النهر (او غيره) بان كان الواحد مرتبا فى انفسها محضا على وجه الماء
٣ (وهذا) اى ما فى المغرب من عموم الجسر من المبنى وغير المبنى مبتداء (بناء) نصب على انه علة الترجيع (على اضافة) لفظ (بناء) الى الجسر فانها يقتضى ان يكون الجسر قد يقبل البناء وقد يكون مبنيا بناء على ان الاصل فى الاضافة الحقيقة (مرجع) خبر المبتدأ (على ما ذكره المصنف) فى الشرح من ان الجسر يطلق على ما ليس مبنيا على الماء مما يرفع عنه ولذا وجه ابو المكارم اضافة البناء على الجسر بانها تجوز او تغليب انتهى وبها حررنا مرام الشارح المحقق من كلامه قد اندفع هذا التوجيه واضمحله هو وانضح الوجه الوجهية بحيث ظهر ان ما كتب الرومى فى تحرير اضافة البناء بقوله اى ما ذكره المصنف لا يستوى فى الاراد ويخرج من قسميه ما بنى من غير الاجر ولا يرفع انتهى فهو غفول عن لفظ النحو فى التعريفين فتقطن
٤ (وهذا) اى ما ذكره المصنف (موافق لما)

فى كل بلدة بما تعرفه اهلها من العلامة وتماه فى متفرقات وصايا التمرناشى (ومصرف الخراج والجزية) لا العشر كما فى المشاهير الا فى النظم وقاضى خان (و) مصرف (ما اخذ منهم) اى من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة او اهل الحرب (بلا حرب) كهديتهم الى الامام وصدقة بنى تغلب وحال بنى نجران وعشر المستأمن ونصف عشر الذمى (مصالحنها) خبر المبتدأ جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهى ما يعود نفعه الى الاسلام والمسلمين (كسد الثغر) اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع الخخافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه اسلام وفى الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلفه وبالفتح ما كان صنعة والثغر بالفتح وسكون الغين المعجمة موضع الخخافة من فروج البلدان كما فى القاموس وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق فى دار الاسلام عن اللصوص (و) مثل (بناء) مسجد وحوض ورباط و (جسر) بالكسر والفتح القنطرة كما فى المقاميس فهى ما بنى على الماء للعبور والجسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان او غيره كما فى المغرب وغيره وهذا بناء على اضافة بناء مرجع على ما ذكره المص من انه ما يتخذ من نحو الخشب فيرفع والقنطرة ما يتخذ من نحو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما فى شرب فاضلخان ويدخل فيه كرى انهار عظام غير مملوك كالنبيل والجيحون (ورزق) اى نصيب (العلماء) وما يكفى للمفسرين والمحدثين والفنيين لا غير كما فى الكبرى والخزانة وغيرهما فاللام للعهد والرزق بالكسر اسم من رزق بالفتح ما ينتفع به كما فى القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجارى دنيويا كان او دينيا والنصيب ولما يصل الى الجوف ويتغذى به وتماه يأتى فى العاقلة (والعمال) بالضم والتشديد جمع العامل وهو

اى لبيان حرر (فى) باب (شرب قاضى خان ويدخل فيه) اى فى مثل بناء جسر (كرى انهار عظام) الخ (للعطاء الجارى) اى الذى فرض (دنيويا كان) كما لانسان قدره السلطان من بيت المال الحاجة كل سنة او شهرا او يوم (او دينيا) كالثواب من قبل الله تعالى لعبادة العباد

هـ (وللنصيب) اى السهم والقسمة (غ)

وهو الذى يتولى امور رجل فى ماله وملكه وعلمه كما قال ابن الاثير
فبدخل فيه المذكور والواعظ يحق وعلم كما فى المنية وكذا الوالى وطالب
العلم والمحتسب والقاضى والمفتى والمعلم بلا اجر كما فى المضمرات
وذكر فى النظم وقاضى خان ان الفقيه والعلوى والعلم والقاضى والامام
والمؤذن من اهل الخراج عند الفضلى واصحابه وليسوا منها عند غيرهم
(والمقاتلة) اى المجاهدين فى سبيل الله فالتأنيث باعتبار الجماعة
ولاشك انهم كالعلماء داخلة فى العمال فالتخصيص للشرف (وذريتهم)
اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانهم لو لم يصرف اليهم لاحتاجوا
الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى افعال المسلمين والمقاتلة وان
كانت اقرب الان جمعية الضمير بأبى عنه ظاهرا والاحسن تقديمه لانه
يصرف اليهم اولا كما فى الظهيرية وفى الكافى اشعار بانه يصرف الى
غيرهم كاعوان العمال وفى الرزق اشعار بانه لا يحل لهم منها الامتداد
ما يكفيهم فان قصر السلطان فى ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم
كما فى شرح الطحاوى والاطلاق مشعر بجواز الصرف اليهم وان
كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال
الا القاضى والغازى ومعلم القرآن والفقيه كما فى التجنيس ولما فرغ
عن بيان احكام الحربى والذى شرع فى المرتد ترقيا الى الاعلى فقال
(ومن ارتد) اى ترك ملة الاسلام (و) نعوذ (العباد بالله) فهو
مفعول مطلق مكسور العين (عرض) كل يوم (عليه الاسلام) وان
تكرر منه ذلك وفى النوادر عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب
ضربا مبرحاثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض وهو

٢ (يتولى) اى يتصدى ويقوم (امور رجل فى
ماله وملكه) بالضم ولو كسر يكون تعميما بعد
التخصيص (وعلمه) بتقديم اللام على الميم كما هو
مقتضى قوله فيما بعد يحق وعلم الخ والمعلم الخ
لكن فى النسخ بتقديم الميم على اللام (بلا اجر
قيد الكل (ولا شك انهم) اى المقاتلة (كالعلماء)
داخلة فى العمال فالتخصيص (اى تخصيص
العلماء والمقاتلة بالذكر وان دخلوا فى مصداق
العمال (للشرف) اى لشرف المقاتلة كالعلماء
فذكر العمال تعميم بعد التخصيص وذكر
المقاتلة تخصيص بعد التعميم (لانهم) اى اولاد
الثلاثة المذكورين (لو لم يصرف اليهم) اى
الى اولادهم (لاحتاجوا) اى انفس هذه الثلاثة
لهم) اى لاجل ذراريتهم (الى افعال المسلمين
وخدمتهم) والمقاتلة وان كانت اقرب (للرجعية
للضمير (الا ان جمعية الضمير) اى ضمير
ذراريتهم (تأبى عنه ظاهرا) اى بحسب اللفظ
فان فى لفظ ما قبله امور ثلاثة المقاتلة والعمال
والعلماء وان كان كل منها صيغة جمع
٣ (والاحسن تقديمه) اى تقديم المقاتلة
وذراريتها على العلماء والعمال (لانه) اى ما
اخذ منهم (يصرف اليهم) اى المقاتلة وعمالهم
(اولا كما فى الظهيرية) فى البر جندى
عنها يبدأ بارزاق المقاتلة وارزاق
عمالهم فان فضل شىء يجوز ان يصرف الى
الفقراء فلو جعل السلطان خراج الارض
لصاحبها وترك عليه جاز فى قول ابى يوسف
خلافا لمحمد والفتوى على قول ابى يوسف
اذا كان صاحبها من اهل الخراج ولو جعل
العشر لصاحبها لا يجوز اتفاقا انتهى (وفى
الكافى) بمعنى المثل فى قوله كسد الثغر الخ
(اشعار) حيث يفيد ان لها مصارف من جبلتها
ما ذكره المصنف (بان يصرف الى غيرهم)
اى العدودين فى المتن

* ١٦٥

الكفاية (والاطلاق) حيث لم يقيد بقوله اذا كانوا فقراء (مشعر بجواز الصرف اليهم الخ وليس كذلك) اعتراض
على الاشعار (شرع فى)

احكام (المرتد) وهو اغلظ منهما (ترقيا) من الأدنى (الى الاعلى الخ) ونعوذ (العباد بالله فهو) اى قوله العباد (مفعول مطلق)
لفعل محذوف (مكسور) الفاء وهو (العين) ويجوز ان يكون مبتداء وبالله بمعنى الى الله خبره والمجلة دعائية اعتراضية
لا محل لها من الاعراب (منه) اى من المرتد (ذلك) اى الارتداد (مبرحا) بالماء المهمل وفى بعض النسخ بالجيم (وانما قال
عرض) بالاخبار وهو أكد من الامر فيفيد وجوب العرض (و) الحال (هو) —

مستحب لما سيأتى على أنه قد كثر مثله في كلامهم منها ما في المحيط
أنه لا بد من عرض الإسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لأنه يبلغه
الدعوة وفيه إيماء إلى أن اليهود إذا تنصروا أو بالعكس لم يجبر على الإسلام
كما إذا تنجس أحدهما فإن الكفر كله مله واحدة كما في الحقائق وغيره
(وكشف شبهته) التى عرضت له في الإسلام (فإن استعمل) بعد العرض
للتفكر (حبس) المرند (ثلاثة أيام) لأنها مدة إيلاء العذرو فيه اشعار
بأنه لو أبى عن الإسلام بعد العرض ولم يستعمل قتل في الحال في ظاهر
الرواية وعن الشيخين يستحب أن يمهل بلا استمهال لرجاء الإسلام وقال
على رضى الله عنه لأن يهدى الله بك رجلا واحد أخير من أن تقتل ما بين
المشرق والمغرب كما في الكرمانى (فإن تاب) بعد الاتيان بكلمة
الشهادة (فيها) فبالخصلة الحميدة اخذ ونعمت وإنما لم يذكر الكلمة وقد ذكر
في البسوط والايضاح وغيرهما لأن ذلك ظاهر معلوم (والأ) ينب عنه
(قتل) وجوبا لتركه الإسلام كما في حديث البخارى وفيه اشعار بأنه
لوعاب نبيا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح
الطحطاوى وغيره لكن في شفاء القاضى عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب
الحقة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع (وهى) اى التوبة (بالنبرى)
والانفصال (عن كل دين سوى الاسلام) لأنه لا دين له حتى يكلف بالنبرى
عنه وفيه اشعار بأنه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار
مسلم كما في الروضة وغيره ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات
إذا علم انه الاسلام على ما قال شيخ الاسلام الجليل ويشترط معرفة اسمه
صلى الله عليه وسلم دون معرفه اسم ابيه وجده على ما قال عين الاقبة
كما في المنية (او) بالنبرى (عما انتقل اليه) من الاديان تبريا حقيقيا
كما قال الكتاني لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن دينى او

- مستحب لما) اى اعتمادا لما (سيأتى) من
قوله وقتله قبل العرض ترك نذب الخ
فاكتفى بالعلم به (لأنه يبلغه) الظاهر بلغه
(الدعوة)

٢ (وفيه) اى في قوله من ارتد (ايماء) من
حيث ان الارتداد ترك مله الاسلام لا غير (الى
ان اليهود) الخ (لم يجبر على الاسلام) بالعرض
ثم القتل لأنه لم يترك مله الاسلام
بل هو على كفره بعد (لأن الكفر كله مله
واحدة الخ وفيه) اى في قوله فان استعمل
حبس الخ (اشعار) الخ

٣ (لأن يهدى الله) بفتح اللام مبتدأ
(بسببك) خبره (خير من أن تقتل) أنت
كفار (ما بين المشرق) الخ يجزئ المضاف
(وإنما لم يذكر) المصنف آتيان (الكلمة)
بان يقول فان اتى بكلمة الشهادة ثم تاب الخ
(لأن ذلك) لابدية الاتيان بهذه الكلمة (ظاهر
معلوم) فاعتمد عليه (غ)

ع اى كلمة الشهادة بعد قوله تاب (ملا فتح
الله آخوند)

٥ وكلمة الا معناها وان لا وليست للاستثناء
(شرح وقاية)

٦ (وفيه) اى في قوله فان تاب (اشعار)
لأن معناه قبل توبته كما هو مضمون ما قدره
قوله فيها ونعمت (بأنه لوعاب نبيا من الانبياء
عليهم الصلوة والسلام) وعيبه ارتداد عن عقيدة
الاسلام (قبل توبته) الخ

٧ (لأنه) اى المرند (لا دين له) خاص (حتى
يكلف بالنبرى) عما انتقل اليه ولذا عمم
وقال عن كل دين سوى الاسلام (وفيه) اى
في قوله عن كل دين سوى الاسلام (اشعار)
بأنه الخ لصار مسلما (لأنه تبرى عن كل ما
سوى الاسلام) (إذا علم انه) اى هذا القول
(الاسلام) الخ ثم اشار الى توبة الكتاني
فقال (او بالنبرى عما الخ —

— فانه (اى انكاره الردة (رجوع) الخ

٢ (وفيه) اى فيما فى التنية (اشعار بانه لو تكلم) الخ (بلا رجوع عما قال) ولا انكاره الخ لانه لم يتبرأ حقيقة ولا حكما (كما مر) بقوله وهو مستحب (لانه) اى المرتد (ميت حكما والموت يزيل الملك عن الحى) ينتج الردة يزيل الملك عن الحى المرتد (محتاج) الى المال (كان الحكم كذلك) فكذا هذا (الا انه) اى احياء الله الميت فى الدنيا (خلاف المعتاد) اى لم يجزبه عادته تعالى لا انه لم يقدر (او حكما) بان يكون له اهلية الارث وان كان مجبوا (سواء كان) اى الوارث وقت الموت (موجودا وقت الردة اولا) بان حدث بعد الردة كما قال (كما اذا علق) اى كان علوقا (بعدها) الردة (من رحم) امه مسلمة له اى المرتد لان امرأته قد صارت حراما له فبقيت امه (على ما) اى هذا التفسير لوارثه المسلم مبنى على ما (قالا وروى) ايضا (محمد) فعطف على قالا (عن ابي حنيفة الخ او) نقول اى لمسلم كان (وارثا له وقت الردة) وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه اى الوارث وقت الردة (بالموت) اى بموته الى ان يموت المرتد (فان وارثه) اى وارث الوارث (بخلفه) اى يقوم مقام الوارث الاول (على ما) اى نفسر هكذا بناء (على ما روى ابو يوسف رحمه الله عنه) اى عن ابي حنيفة وكلمة او للتنويع فى الرواية كما فى قوله (او وارثا) اى او نقول اى لمسلم كان وارثا (له) اى المرتد (وقت رده) وبقي الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما (اى نفسر هكذا بناء) على ما روى الحسن بن زياد (عنه) ان عن ابي حنيفة فعنه فى تفسير وارثه المسلم ثلث روايات (وهو) اى ما روى الحسن (الاصح كما فى الكرماني) فى البرجندى ان الاصح ما روى محمد حيث قال وذكر فى الكافي ان فى الموت انما يرثه من كان وارثا له قبل الردة وبقي وارثا الى موته رواه الحسن عن ابي حنيفة

حكما كما انكر رده بانه رجوع منه الى الاسلام كما فى التنية وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما فى الظهيرية وغيره (وقته) اى المرتد (قبل العرض) اى عرض الاسلام عليه (ترك ندب) كما مر (بلا ضمان) ودية على القاتل لان الارتداد يبيح القتل (وبزول ملكه) اى المرتد بالردة (عن ماله) زوالا (موقوفا) الى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والموت يزيل الملك عن الحى وهذا عنده وهو الصحيح كما فى المضمرات واما عندهما فلا يزول لانه مكلف محتاج (فان اسلم عاد) ملكه اليه كما كان لانه صار كالحى ولو احيا الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما فى الكرماني (وان مات او قتل اولحق بدارهم وحكم به) اى حكم الفاضى بالحق (عتق مدبره) عن ثلث ماله (وام ولد) عن كله (وحل دين) مؤجل (عليه) فلزم ادائه فى الحال (وكسب اسلامه) اى ما حصل من سعيه حال كونه مسلما (لوارثه المسلم) اى لمسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة اولا كما اذا علق بعدها من امه مسلمة له على ما قالا وروى محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله او وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه بخلفه على ما روى ابو يوسف رحمه الله عنه او وارثا له وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما روى الحسن عنه وهو الاصح كما فى الكرماني وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق صاحبين (وكسب رده فى) للمسلمين فوضع فى بيت المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد

رحمه الله فمن لم يكن موجودا ح كولد ولد له من علوق حادث بعد الردة لا يرثه وروى ابو يوسف رحمه الله عنه انه يرثه من كان وارثا له عند رده ولا يبطل استحقاقه بموته بل بخلفه وارثه وروى محمد عنه انه يعتبر من يكون وارثا له حين مات او قتل على رده سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعدها وهذا اصح انتهى (فلعل اختيار الرواية الاولى) وهو ما رواه محمد (هو الاولى لاتفاق صاحبين) لانها مما قاله كما عرفت (لان ملكه) اى المرتد (لا يزول) اى عندهما وبزول عنده كما صرح فى البرجندى (والكلام) اى الشرطية المذكورة بقوله وان مات او قتل الخ (لا يخفى عن اشعار بان الاحكام الثلاثة اى العتق وحلول الدين وتقسيم ماله بين ورثته —

- (ولا يتوقف على قضاء القاضي) بهذه الاحكام (الا ان محمدا) الخ (ويجعل الدين) الاولى بالعنف وكون الدين حالا (ويقسم) عطف على يحكم ومباشرة القاضي على القسمة حكم بها (وما ذكره) المصنف اي ما شرطه (من الحكم بالحقاق) وكذا ما ذكره الشارح المحقق من الروايات الثلاث عنه رحمه الله في تفسير لوارثه المسلم بالنظر الى (قوله عامة المشايخ) فلا تكرر بها باق فانه بالنظر الى ما عند البعض كما قال رحمه الله (وقال بعضهم لا يشترط) مجهول (قضاء القاضي بالحقاق وانما اشترط) مجهول ايضا (قضاؤه بشيء من احكام الموتى) فيشترط قضاؤه بميراث اسلامه لوارثه المسلم مطلقا من غير تعيين بقيد مذهبي ابي يوسف ومحمد كما سيجي (عنده) اي الامام طرف لا يشترط الخ ويشترط الخ وما يفرع عليهما كما (وما أناك) (واما عند ابي يوسف) فيشترط القضاء آن (فهو) اي كسبه مطلقا انما يقضى (الموارث) اي لسلّم كان وارثا له (وقت القضاء بالحقاق) فيفهم منه اشتراط القضاء بالحقاق ايضا بل انه مقدم عند ابي يوسف (وعند محمد رحمه الله) انما يشترط قضاؤه بشيء من احكام الموتى فقط كما عند الامام لكن (في يقضى بميراثه) (له) اي لوارث كان له (وقت الحقاق) وبما حرزنا انتزع المقابلة وان دفع ماتوهم من التكرار بقوله عنده وعندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول الخ (وتامه) اي هذا الكلام (في المحيط) فان صاحبه قد بين اول ما هو قول عامة المشايخ وما قال بعضهم ثم بعد اطالة كثير من السطور قال ثم في هذا فصل وهو انه اذا لحق المرتد بدار الحرب وقضى بالميراث لورثته فعلى قول ابي يوسف انما يقضى لمن كان وارثا له وقت القضاء بالحقاق بدار الحرب وعلى قول محمد وارثا له وقت الحقاق بدار الحرب انتهى فعليك التطبيق (غواص البحرين)

(٥٨٤)

الحكم بالحقاق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان محمدا رحمه الله قد نص ان القاضي يحكم بالعنف ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحقاق قول عامة المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحقاق وانما اشترط قضاؤه بشيء من احكام الموتى عنده واما عند ابي يوسف رحمه الله فهو الموارث وقت القضاء بالحقاق وعند محمد رحمه الله فله وقت الحقاق وتامه في المحيط (وقضى دين كل حال) من حالتي الاسلام والردة (من كسب تلك) الحال فقضى ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رحمه الله عنه واما على ما روى ابو يوسف رحمه الله تعالى عنه فقد قضى من كسبه فان لم ينف فممن كسبها وروى الحسن رحمه الله عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافق كسبها واما عندنا فقد يقضى ديونه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافق ما كان بلا خلاف كما في المحيط (وبطل نكاحه) اي لم ينعتد نكاح المرتد في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعنى الملة

المتفرقة

ثبت بغير الاقرار بل بالاقرار (فمن كسبها) اي الردة هذا كله عند الامام (واما عندهما) اي الامامين (فقد قضى) اي فيقضى مطلق ديونه مما انتفى (من كلا الكسبين لما مر) في شرح وكسب رده الخ من دليل الامامين بقوله لان ملكه لا يزول اي من مطلق كسب المرتد فالكسبان جميعا ملكه عندهما حتى يجري الارث فيهما عندهما (وهذا) اي الخلاف بينه وصاحبيه (اذا كان له) اي المرتد (كسبان والافقضي ما) اي من كسب (كان) اي وجد للمرتد (بلا خلاف) بينه وبين صاحبيه (وبطل نكاحه) اي لم ينعتد نكاح المرتد (اي ان نكح) في حال الردة لم ينعتد رد بهذا التفسير ما قال البر جندی ويحتمل ان يكون المعنى انه يبطل النكاح السابق بينه وبين زوجته وذلك لان اصحابنا انفقوا على ان الردة مبطل عصمة النكاح ويقع الفرقة بينهما بنف الردة فاذا ارتدا مرارا وجددا الاسلام في كل مرة وجددا النكاح بحمله امرأته من غير اصابة الزوج الثاني عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انتهى وانما ردة للزوم الاستدراك اذ قد سبق في النكاح ان ارتدا دكل منهما فسبح عاجل وبقي النكاح ان ارتدا معا واسلما معا الخ (غ)

المنقرة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطلة وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحهما باطل او فاسد (و) كذا (ذبحه) حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب او الرمي مثلا وترك المسئلتين اولى لانهما مبيتان في النكاح والذبائح (وصح طلاقه) بلاخلاف كطلاق واقع بعد فرقة الا ترى انه صح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير مفترق الى تمام الولاية كما في النهاية (و) كذا (استيلاده) كما اذا جاءت امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت الامة ام ولد له لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة وتسليم الشفيع والمجبر على عبد مأذون كما في الاختيار (ويوقف بيعه) وان لم يكن فيه خيار (ومعاملاته) كاليمين والعنات واخويه والشراء والاجارة والرهن والهبة والوصية الا ان المتبادر المعاملات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع (ان اسلم نفذ وان مات اوقتل او لحق) بدار الحرب (وحكم به) اي بالحقاق (بطل) ذلك التصرفات واطلاقه مشير الى ان تصرف المرتد يتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي وقال بعض المشايخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاوّل اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند ابي يوسف رحمه الله كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد رحمه الله كالمريض فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل اللحاق واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة بالاجماع كولايته على اولاده الصغار كذا في المحيط (فان جاء) الى دار الاسلام بعد اللحاق (مسلمًا قبل حكمه) باحقاقه (فكانه لم يرتد) اصلا وكان مسلما دائما فلم يعتق مدبره وام ولده ولم يحل ما اجله من دينه وضمن الوارث ما ائلف عند

٢ وفيه) اي في قوله وبطل نكاح المرتد (اشعار بان نكاح المرتدة) باطلا او مفعولا (باطل) لان العلة هي الارتداد مشتركة (لم يبين) اي محمد (في الكتاب ان نكاحهما باطل او فاسد) مراد الشارح المحقق ان الاولى ان يقال ولا يجوز نكاح المرتد والمرتدة كما اتى به صاحب الظهيرية لينتظم مذهب من فرق ومن لم يفرق بينهما في النكاح (وترك المسئلتين) اي بطلان نكاح المرتد وذبحه (اولى كانهما مبيتان في) كتابي النكاح والذبائح فيه انه قد تدارك الاولى بتفسيره المذكور والا فلا حاجة الى العدول عن ظاهر الكلام ويحمل الثانية على انها طفيلي ولعله لهذا قال اولى دون الصواب (كطلاق) واقع بعد فرقة (بالردة فلا يردانه لا يتصور الطلاق من المرتد ولما كیده اورد التنوير ثم علاه بعدم تسليم انه يقع الفرقة بالردة) كما اذا ارتدا معا (ثم يطلق) فان الطلاق غير مفترق الى تمام الولاية (يعني لا يرد انه ليس للمرتد ولاية حتى يطلق غ)

٣ (وكذا) يصح (قبول) المرتد (الهبة و) يصح (تسليم) الشفعة من (الشفيع) المرتد (والمجبر) منه (على عبد) له (مأذون) فيكون محجورا (واخويه) وهما التدبير والكتابة (الا ان المتبادر) من المعاملات ما هو المقابل للديانات لجريانها متقابلين وهو (المعاملات الخمسة المشهورة) المعاوضات المالية والمناكحات والمخاصات والامانات والتركات كما اسلفها في الكراهية فالتناكحات هي (الشاملة للنكاح الباطل) يعني ان تركه هو الصواب فالتوصيف بالباطل من قبيل التعبير من لسان الخصم اي المص ثم ما وجد في اكثر النسخ الباطلة بالناء فباطل والمعاوضات شاملة (للبيع) فتركه اولى والا فهي تعميم بعد التخصيص غ)

ع (واطلاقه) اي اطلاق ضمير بطل الراجع الى التصرفات الشاملة لتصرف كسبه فان قلت كيف يرجع الضمير المفرد الى التصرفات قلت اجراه مجرى اسم الاشارة ولذا قال ذلك التصرفات واسم الاشارة وان كان مفردا يصح به الاشارة الى المثني والجمع وهذه قاعدة كلية معتبرة عند الشارح المحقق في مواضع من مصنفاته وقد مر غير مرة (ك) توقف (ولايته) مطلقا (على اولاده الصغار) ولذا جعلهما مشبها بها غ)

٢ (وفيه) أى فى قوله فكانه لم يرتد (إشارة)
 الخ (وكذا) لا يستط (ما لم يطالبوا) أى الكفار
 فى الدنيا (به مثل الصلوة) الخ
 ٣ (فبعضى) هؤلاء الخمسة (إذا أسلم) الخ (غ)
 ٤ (بالردة) متعلق بقوله (لا ترتفع) الخ
 ٥ (ففى هذه الأقوال) الخمسة المختلفة من
 الأئمة المجتهدين فى مذهب الإمام الأعظم
 (دلالة قاطعة على أنه لم يثبت) أى لم يتقرر
 (عن) صاحب المذهب (أبى حنيفة رحمه الله
 فى ذلك) أى فى السقوط وعدمه (شىء) أى
 قول بأحد الجانبين والا لم يختلفوا كما قال
 خواوند الكلام فى تنقيح نفلان شمس الأئمة
 السرخسى أن علمائنا لم ينصوا فى هذه المسئلة
 فضلاً عن صاحب المذهب لكن بعض المتأخرين
 استدلوا من مسائلهم لآمن قول الإمام على
 هذا الخ فارجع إليه (فقد رد) معلوم أى
 رد ذلك أى عدم ثبوت شىء عن الإمام فى
 ذلك المسئلة أو مجهول أى صار مردوداً والقائم
 مقام الفاعل (ما اجتراً التفتازانى فى شرح
 الكشاف من الطعن) بيان ما اجتراً (على)
 أبى حنيفة (إمام المسلمين وقال) عطف على
 اجتراً (أنه) أى الشأن (فى غاية الضعف) خبر
 مقدم لقوله (ما احتج) أى استدلى (أبى حنيفة
 رحمه الله) والجملة خبر أنه (بقوله تعالى قل
 للذين) الخ صلة احتج كقوله (على أن من
 عصى) الخ (لم يبق عليه ذنب) خبر أن من
 الخ (لأن المراد) علة لقوله غاية الضعف ما
 احتج الخ أو علة الاجتراء أى مراده تعالى من
 قوله كفروا (الكفر الاصلى على أنه لو سلم
 ثبوت) علاوة مرتبط بقوله لم يثبت أو بقوله
 فقد رد الخ (ما ذكره) التفتازانى (عن أبى
 حنيفة رحمه الله) من أن من عصى طول العمر
 الخ (فان وضع الفعل) وإن كان ماضياً (للتجدد
 فالمعنى والله أعلم للذين حدث منهم الكفر)
 فالاحتجاج (غ)

٦ (ويستثنى مما ذكره) المص أى من قوله
 فكانه لم يرتد أصلاً الخ (قضية) أى مسئلة
 (الحج) أو مقتضاه فانه عدم اعادته (فانه) أى
 مسلم (لو حج ثم ارتد) ولحق (ثم) قبل الحكم
 بلحاظه (أسلم) أى جاء مسلماً (وجب عليه
 اعادته أن وجد شرطه) أى الحج يعنى هو

العامه وفيه إشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء
 ورضاء من الوارث كما فى المحيط والى انه لا يسقط بالردة ما هو من
 حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التى يطالب بها الكفار كالحقوق سوى
 حد الشرب كما فى شرح الطحاوى وكذا ما لم يطالبوا به مثل الصلوة
 والصوم والزكاة والنذر والكفارة فيقضى اذا أسلم على ما قال شمس
 الأئمة لأن تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع كما فى قاضيان وغيره
 وعن أبى حنيفة رحمه الله لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد
 ثم تاب سقط عنه القضاء كما فى التتمة واللم وذكر فى التمرناشى انه يسقط
 عند العامة ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصى ولا يسقط عند كثير من
 المحققين ففى هذه الأقوال دلالة قاطعة على أنه لم يثبت عن أبى حنيفة
 رحمه الله فى ذلك شىء فقد رد ما اجتراً التفتازانى فى شرح الكشاف من
 الطعن على إمام المسلمين وقال انه فى غاية الضعف ما احتج أبى حنيفة
 رحمه الله بقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
 على أن من عصى طول العمر ثم ارتد ثم أسلم لم يبق عليه ذنب لأن
 المراد الكفر الاصلى على أنه لو سلم ثبوت ما ذكره عن أبى حنيفة
 رحمه الله لانسلم أن المراد انكفر الاصلى فان وضع الفعل للتجدد فالمعنى
 والله أعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى ولا تتركوا الى الذين
 ظلموا فان المعنى الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري
 وغيره ويستثنى مما ذكره قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم أسلم وجب عليه
 اعادته أن وجد شرطه كما فى شرح الطحاوى وغيره (وإن جاء) من دار
 الحرب (بعده) أى بعد الحكم به (وماله) موجود (مع ورثته) أخذه

أذ

من قبيل بقاء الوقت فان المؤدى إنما بطل بقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله لا بان الخطاب انعدم بالردة
 وصحة ما مضى كانت بناءً عليه فاذا أسلم والوقت باق ووجد الشرط يجب لامحالة بالخطاب الاول (وماله موجود مع ورثته
 أى بهذا الشرط) أخذه الخ

٢ (وفيه) أى فى التقييد بقوله وماله مع

ورثته (رمز الى انه) أى المال (لا يعود الى ملكه) أى من جاء بعده (ويشترط) للعود (القضاء) من القاضى يعود ملكه (او الرضاء) من الوارث (وهى) أى القرابة جزء العلة (باقية بالعود) أى يعود المرتد مسالما (و) الى انه (ليس له) أى لمن جاء بعده (على المعتق) بالفتح أى معتق الوارث (سبيل لكن لو كانت ابنة عبدا له) أى لمن جاء (ف) كان العبد (ادى بدل الكتابة) كلا للابن (كانت) أى الكتابة (على حالها) أى لا تبطل بعد العود (كما لو دبره) أى عبداله ابنة كان التدبير على حال اعلم ان هاتين المسئلتين من متفرعات ان ليس له على المعتق سبيل فالظاهر ان يقول فلو كاتب ابنة الخ بقاء التفريع فكلية لكن ليس لها هنا موضع كما لا يخفى (ثم ان ابنته) أى المرتدة (تجبر عليه) أى الاسلام (غ) ٣ (فان اسلمت فى دارنا) نفذ تصرفها حذف الجزاء على ما هو المنعارف (والا فان ماتت) الخ (فالتصرف) الصادر (منها باطل) أى يبطل بفهم من هذا الكلام ان الصحة المذكورة فى المتن هى الصحة الموقوفة (وفى التهمة ان كان) أى تصرف المرتدة (تصرفا صحيحا من المسلم صحيحا منها) أى من المرتد ايضا (وان) كان (لم يصح منه) أى من المسلم (فان) كان (صحيحا لان انحلال) أى انحلال (اليه) أى الاسلام (من الملة) الاولى من ملة يعنى من الملل وما وجد فى جميع النسخ المرتبة انحلت بصيغة المؤنث الغائبة فقلط من النسخ وان اول كلمة من بالمرأة لانه ياباه قوله (كاليهود) فى جميع النسخ حيث لم يقل كاليهودية حتى يكون مثالا لكلمة من وفريضة لكونها عبارة عن المرأة او مثالا للملة مع ان تخصيص الحكم بالمؤنث لا وجه له (صحيح) منها (عندهما) جواب قوله فان صح من الخ (وكذا) أى صح منها (عنده) أى الامام (عند بعض المشايخ ولم يصح) منها عنده (عند بعض) (آخرين لانها) أى المرتدة (فى حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام) والفرض ان لم يصح من المسلم (غ) ٤ (الا ترى انها لا تنصرف فى الحرم) كالاسلام (ولم تكن مشرفة)

اذا الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الاصل وفيه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقرابة وهى باقية بالعود والى انه لا يضمن الوارث ما ائلفه وليس له على المعتق سبيل لكن لو كاتب ابنة عبدا له فادى بدل الكتابة كانت على حالها بعد العود كما لو دبره ابنة كما فى المحيط (ولا تقتل مرتدة) حرة كانت او امة عندهما وعند ابى يوسف رحمه الله انها تقتل كما فى النظم ثم ان ابنته تجبر عليه (وتحبس) وتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع من سائر المنافع (حتى تسلم) او تموت وعن ابى حنيفة رحمه الله ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تحبس فى منزل المولى وتؤدب كالحرّة وتستخدم حتى تسلم كما فى المحيط (وصح تصرفها) فى مالها كالبيع والهبة وغيرها فان اسلمت فى دارنا والا فان ماتت او لحقت بدارهم فالتصرف منها باطل عنده صحيح عندهما وفى التهمة ان كان تصرفا صحيحا من المسلم صحيحا منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح من انحلت اليه من الملة كاليهود صحيح عندهما وكذا عنده عند بعض المشايخ ولم يصح عند آخرين لانها فى حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا يرى انها لا تنصرف فى الحرم (وكسبها) أى كسب اسلامها وردتها (لو ارثها) الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانث بالردة ولم تكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فارة فبثرت وفى النظم انه يثرت منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة ولا يثرت عند زفر قياسا وثررت المرتدة من المرتد بلا خلاف (وصح) عند الطرفين (ارتداد صبي) بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ (يعقل) أى يعلم كلمة التوحيد وانه تعالى

مشرفة الخ جملة حاله الخ فاعل بانث أى حال كونها غير مشرفة (الى الهلاك حتى) أى لو كانت مشرفة على الهلاك (تكون) المرتدة (فارة) عن ارث زوجها عنها (فبثرت) الزوج يفهم من هذا الكلام ان الفرار ينصير من جانب المرأة ايضا (انه) أى الزوج (يثرت منها) أى المرتدة (اذا ماتت) المرتدة (قبل) مضى (العدة) الخ ٥ (بلا خلاف) أى فى العكس

٢ (وانعكس الحكم عند أبي يوسف) عطف على قوله وصح عند الطرفين فالظاهر لا عند أبي يوسف رحمه الله فانعكس الحكم أى لا يحرم امرأته ويبقى وارثا عنده (وفي رواية عنه) أى عن الإمام أيضا (وفيه) أى فى قيد يعقل (ايما إلى أنه لم يصح) أى اتفاقا (كما لا يصح) اتفاقا بين الثلث (ردة المجنون والسكران) لعدم العقل فيهما (ولم يشتهر) أى كيف لا يصح اتفاقا (و) الحال أنه لم يشتهر (عن أبي يوسف رحمه الله) الخ (والخلاف) أى مخالفة أبي يوسف رحمه الله للطرفين (فى حق أحكام الدنيا) كما مر من حرمة امرأته وعدم الارث (واما) فى حق المؤاخذه (فى الآخرة فلا خلاف فى ذلك) حيث لا يدخل الجنة ولا يعفو الله تعالى عن كفره (لأن العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك) عطف تفسير لكون كفره معفوا (خلاف حكم الشرع) لقوله تعالى ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المسلمين ولم نك نطعم المسكين (و) خلاف حكم (العقل) لأنه يقتضى التفرقة بين المؤمن والكافر والأبضيع ارسال الرسل وانزال الكتب (أى ترتيب أحكامه) أى إسلامه (على اقرار الخ) صلة ترتب (غ) ٣ (وفيه) أى فى عطف إسلامه على فاعل صح (ايما إلى أن هذا الصبي) أى العاقل (غير مكلف بالايان) لكنه لو آمن برغبته يكون صحيحا يترتب عليه أحكام المسلم (ذلك الصبي) أى الذى أسلم (ولا قتل) يترتب (على ذلك الصبي) أى الذى ارتد عن إسلامه (عقبه) أى القتال مع المرتد (به) أى بالقتال مع الباغي أى أورده فى عقب القتال مع المرتد (وهو) أى البغي (التجاوز عن الحد) أى عن حد الشرع وهو ظلم ولذا فسر البغي بالظلم (وانما جمع فى مقام الحد) أى التعريف مع أنه للجنس والمأهبة لا يدل عليها إلا المفرد (لأنه قلما يوجد واحد له قوة الخروج) فاعتبر الغالب وهذا ليس بوجه لأنه يلزم بعد كون التعريف للأفراد وهو المحترز عنه بأفراد المعرف (هو المتبادر) من عنوان الإسلام (بادعاء الامارة) أى الولاية بيان للواقع (غ) ٤ (وهذا) أى كون العيار فى الباغية هو الخروج عن طاعة الخليفة العدل (فى زمانهم) أى الأصحاب والتابعين (واما فى زماننا فالحكم) فى البغي وعدمه (للغلبة) فالغلبون الخارجون عن طاعة الغالب أهل بغي وفى العكس لا (لأن الكل) أى الخارج والمطاع (يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي) أى لا يتميز (العادل من الباغي) (وفيه) أى التعريف المذكور للباغية (رمز) إلى أربع مسائل الأولى من حيث أن

واحد وان الإسلام سبب التجارة وان البيع خلاف الشرى وحينئذ تحرم عليه امرأته ولا يبقى وارثا وانعكس الحكم عند أبي يوسف رحمه الله وفى رواية عنه وفيه ايما إلى أنه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون والسكران ولم يشتهر عن أبي يوسف رحمه الله أن ارتداد السكران غير صحيح والخلاف فى حق أحكام الدنيا واما فى الآخرة فلا خلاف فى ذلك لأن العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما فى الأصول (و) صح (إسلامه) أى ترتب أحكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة والارث من المسلم وغيرها على اقرار الصبي العاقل وتصديقه جميع ما أخبر به النبى صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى وفيه ايما إلى أن هذا الصبي غير مكلف بالايان وهو الصحيح وتماه فى الأصول (ويحجر) ذلك الصبي (عليه) أى على الإسلام أن ارتد ويحبس ويضرب (ولا قتل) على ذلك الصبي (أن أبى) عن الإسلام لأنه كالمترد ليس من أهل المجازات ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المرتد عقبه به فقال (والباغاة) جمع الباغي من البغي وهو التجاوز عن الحد وانما جمع فى مقام الحد لأنه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج (قوم مسلمون) غير فاسقين هو المتبادر (خرجوا) بادعاء الامارة كما فى التمهيد (عن طاعة الامام) أى الخليفة العدل كما فى المحيط وغيره وهذا فى زمانهم واما فى زماننا فالحكم للغلبة لأن الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي كما فى العمادى وغيره وفيه رمز إلى أنهم يكونون أهل البغي وان كان منعة الامام أقل من منعتهم لأن المنعة لا تظهر فى حق الشارع كما فى الكشف وإلى أنه يشترط أن

يكونوا

يطلبون الدنيا فلا يدري (أى الخارج والمطاع) يطلبون الدنيا فلا يدري (أى لا يتميز (العادل من الباغي) (وفيه) أى التعريف المذكور للباغية (رمز) إلى أربع مسائل الأولى من حيث أن

— اطاعة الامام حق الشارح ولا ظهور

للمنعة في حقه فقلتها وكثرتها فيه سواء (و) ان (الامام على الباطل متمسكين) خبر بعد خبر ليكونوا (لانهم) اي ذلك المسلمون الذين خرجوا علة للتقييد بانهم متمسكين بشبهة او علة الرمز الى مجموع قيود الاشتراط المذكور (غير فاسقين) لما مر انه المتبادر من عنوان الاسلام (فان لم يكن لهم شبهة) اي فلو كان خروجهم من غير التمسك بشبهة ولو فاسدة (فهم في حكم اللصوص) اي لكانوا فاسقين او المعنى ولم يحكم احد بان اللصوص بغاة (غ) ٢ (والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين) بالغنج ولو نظر الى جمعية القوم معنى يجوز الكسر فان توصيف القوم بالاسلام قرينة على كون الامام مسلماً ايضاً لان الخروج على الكافر ليس بغياً (والى انهم) اي البغاة (مرتكبون الكبيرة فان طاعة الامام فرض) فبغيرهم عن الفرض كبيرة (والى ان الامام لا يطاع في معصية) لان الطاعة من الطاعة ضد المعصية والاطاعة في المعصية ليس بطاعة بل معصية (بقرينة الاضافة) اي اضافة الطاعة الى الامام فان مفادها عن طاعة امام يجب على الرعية اطاعته واعانتته وهو الذي لا ظلم ولا جور له عليهم (اذا كانوا) اي الخارجون (اثني عشر الفا كلمتهم واحدة) اي متفقون (لتيقن غلبتهم ح) اي حين وجد هذان القيدان (بوعده صلى الله عليه وسلم) اي بشارته وهو قوله عليه السلام خير الجيوش اربعة الاف ولن يغلب اثني عشر الفا قوله ولن يغلب بصيغة المجهول وكلمة التاكيد متح لهم (غ) ٣ (لانه) اي كشف الشبهة (اهون الامرين) اي الكشف والقتال (غ) ٤ (ويتبع) من الاتباع (موليهم اي نذهب خلف من فر) منهم (و) خلف من (امنه) اي من فر اي حفظ وحمل من فر منهم وفي البرجندی ونمشى عقب من ولي دبره منهم (ونقتل) عطف على نذهب فهو قرينة على ان قرب صيغة المفرد وامنه عطف عليه وليس المعنى (نذهب و) نمد (خلف من فروا) اي البغاة (منه) اي من هذا الشخص منا كما يتوهم في بادى النظر ومن لا يلاحظ قوله ونقتل ثم يجوز ان يكون قوله وامنه بتشديد الميم (فان

يكونوا طائنين انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بشبهة وان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم تكن لهم شبهة في حكم اللصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم مرتكبون للكبيرة كما في شرح التأويلات فان طاعة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع في معصية بالنص والاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقرينة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله عليه وسلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرات (فيدعوهم) استحساناً (الى العود) الى الجماعة (ويكشف شبهتهم) لانه اهون الامرين (فان تميزوا) اي مالوا الى حيز ومكان (مجمعين) من افراد شتى (حل له) عند علمائنا (قتالهم بدأ) اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التأويلات وجب كسر منعهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزموا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاثلهم مع الامام وفي القدوري ان يبدؤا بالقتال فانلهم والا فلا (ويجهز) من الاجهاز (على جريحهم) اي يتم قتل المجروح منهم ان كان له فئة (ويتبع مولاهم) اي نذهب خلف من فر وامنه ونقتل (ان كان لهم فئة) اي جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بانه لو اسر منهم لم يقتله ان لم يكن له فئة والاقتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل

لم يكن لهم الخ) تصريح بالمفهوم المخالف لقوله ان كان لهم فئة الخ (وفيه) اي في هذا المفهوم المخالف (اشعار بانه لو اسر الخ كما في المحيط (غ) ٥ (وفيه) اي في قول المحيط والاقتله (ايماء) كما في اخبار التن (الى وجوب الاجهاز) اي الشروط في المتن بان كان لهم فئة فالام للعهد (وكذا) اي ايماء الى وجوب (قتل —

الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا باس بهما
 (ولا يسبى ذريتهم) وشبختهم وزمنهم واعماهم وامراتهم لانهم لا يقتلون
 اذا كانوا مع الكفار فهذا اولى كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان
 يقتل ذراى ومال كما اذا كان مع الكفار (ويحبس مالهم) بلا قسمة كما
 فعل على رضى الله عنه (الى ان يتوبوا) فيرد عليهم بعد كسر منعهم
 لانهم مسلمون (ويستعمل) في الحرب (سلاحهم وخيلهم عند الحاجة)
 فلو كانا غير محتاج اليهما وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل
 وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال (وباع قتل)
 مورثا له (عادلا ان ادعى) ذلك الباغي (حقته يرثه) اى كونه على
 الحق الى الان يرث ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل
 من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه
 لم يرث لانه قتله بلا تأويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شىء لانه
 قتل بحق في زعمه وكذا لو اتلف شيئا من امواله كما في المحيط (كعكسه)
 بان قتل عادل باغيا فانه يرث لانه قتل بحق وفيه اشارة بان محل للعادل
 قتل ذى رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الا دفعا لهلاك نفسه ويحتال
 في امساكه ليقتل غيره (ولا يجب شىء) من القصاص وغيره (بقتل باغ
 مثله) اى باغيا آخر لان دار البغى كدار الحرب ولا يشير بقوله مثله
 الى انه يجب شىء بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يراعى من حسن
 المختتم لاشتماله على لفظ الآخر

الاسير (الخ) (لاباس بهما) اى
 بالاجهاز والقتل (فهذا) اى هؤلاء الذين مع
 البغاة (اولى) بان لا يسبوا (وعلى هذا) اى
 على تعليل صاحب الاختيار (ينبغي) (الخ) (وباع)
 الامام (الخيل) اى خيلهم (لاحتياجه) اى الخيل
 (عليه) اى خيلهم (مورثا له) اى للباغي (عادلا)
 صفة مورثا باعتبار الشرح (الى الان) اى الى
 آن القتل (لانه قتل من يقتل) مجهول اى يستحق
 القتل شرعا (في زعمه) اى الباغي (لانه قتل
 بغير حق) لكونه باغيا في الحقيقة
 ٢ (وفيه) اى في قوله ان ادعى حقيقته (الخ)
 (اشارة الى) (الخ) (والى) انه لو قتل عادلا
 غير مورث له (لم يجب) (الخ) فاندفع توهم التكرار
 بقوله ولذا لبس عليه (الخ) (وكذا) اى لم
 يجب ولم يضمن (لو اتلف) (الخ) (بان قتل
 عادل) مورثا له (باغيا) (وفيه) اى في
 قوله كعكسه المعطل بانه قتل بحق (اشعار
 بانه محل للعادل قتل ذى رحم محرم منه) اى
 من القاتل العادل وان لم يكن مورثا له (غ)
 ٣ (ويحتال في امساكه) اى في اشغاله بمهمات
 الكلام (ل) (يجب) (ويقتل غيره) و (لا يشير) اى لا
 يريد المص (بقوله مثله) (لاشارة) (الى) انه
 يجب شىء بقتله اى الباغي (عادلا) كما ظن
 الفاضل البرجندى ثم اعترض على المص بان
 فيه تفصيلا فراجع (لما اشار) علة لا يشير
 (اليه) المص بقوله وباع قتل عادلا الخ من انه
 لا يجب به شىء كما اسلف الشارح المحقق بقوله
 والى انه لو قتل عادلا لم يجب شىء لانه قتل
 بحق في زعمه يعنى بعد ما اشار الى هنا كيف
 يشير ههنا الى ضده وكيف يحمل عليه هذا مراده
 (وفيه) انه ليكن الاشارة في الموضعين الى
 الضدين اشارة الى ان فيه خلافا وتفصيلا فما
 ظن البرجندى صحيح واعتراضه مندفع (بل
 يشير) اى يريد المص هنا بقوله مثل الاشارة
 (الى ما يراعى من حسن المختتم) اى الاختتام كما
 هو عادته في اواخر الكتاب (لاشتماله) اى لفظ
 مثله (على لفظ آخر) حيث معناه باغيا آخر
 فيناسب آوان الشروع الى كتاب آخر كما نقل
 عنه وقال في تعليل التعليل المذكور اذ المعنى
 باغيا آخر كما مر فيشير لفظ آخر الى الشروع
 في كتاب آخر انتهى وقولنا فيناسب الخ اولى
 وانسب من قوله فيشير لفظ الخ كما لا يخفى
 على من قيد العلى (غ)

﴿ كتاب الجنائيات ﴾

عقب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهى جمع جنابة بالكسر فى الاصل اخذ الثمر من الشجر نقلت الى احداث الشر ثم الى الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه فى المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمى قذفاً او شتماً او غيبة ومنها بالمال ويسمى غصباً او سرقة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتلًا او احراقاً او صلباً او خنقاً ومنها بالطرف ويسمى قطعاً او كسراً او شجاً او فقا ثم عرفت باللام المبطل للجمعية اشارة الى جنس المعنى المصطلح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنون بعضهم بكتاب القصاص وهو تتبع الدم بالقود ولما كان تفصيل الجصاص ان القتل خمسة اولى من اجمال سلفنا انه ثلثة العمد وشبهه والخطا الشامل لما يجرى مجراه وما هو بطريق التسبب تبعه المص مقداً للاقوى فقال (القتل العمد) اى قتل عمد موجب للضمان احترازاً عن نحو قتل قطاع الطريق والحربى والمرتب (ضربه) اى ضرب المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما فسر القتل وهو ازهاق الروح واخراجها بالضرب وهو اساس جسم بجسم بعنف لانه امر خفى مخصوص به تعالى اقيم محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح فى تفسيره فان المراد قتل حصل بضربه على ان تفسير القتل بالقتل لا يلىق (قصد) احتراز عن قتل الخطأ والصبي والمجنون ولذا كان العمد والخطأ منهما سواء (بما يفرق الاجزاء) من نحو السلاح آلة الحرب احتراز عن شبه العمد (كنار) ولو حكماً كتنور محمى بلا نار فانه لو احترق قتل به على الصحيح ولو قيد بجبل ثم التى فى قدر فيه ماء مغلى جدا فمات

عقب (الجنابة) (الجهاد) فادخل باء التعقيب بالمعقب بالفتح اختصاراً فى العبارة (مع اشتغال كل على الصيانة) فان الجهاد صيانة كلمة الله والجنابة فيها بيان القصاص وهو صيانة للطرفين القاتل والمقتول كما يعرف من تأمل فى ابجاز قوله تعالى ولكم فى القصاص حكمة (لانه) اى الجهاد (من العبادات اللازمة) فالجهاد احرى بالتقديم (بالعرض) بالكسر ماء الوجه

٣ (ما يتعلق الخ) بيان الجنس (غ) ٤ (ولهذا) اى لاجل ان المراد بالجنائيات ههنا ما يتعلق بالنفس والطرف (عنون بعضهم) كتاب الجنائيات (بكتاب القصاص وهو) اى القصاص (لغة تتبع الدم) اى دم المقتول (بالقود) اى قود القاتل (انه) اى القتل (ثلثة) الاول (العمد و) الثانى (شبهه) واجمل السلف وعدهما واحداً (و) الثالث (الخطأ الشامل) لمرابع وهو (ما يجرى مجراه) اى مجرى الخطأ وعدهما السلف ثانياً (و) الخامس (ما هو بطريق التسبب) من الفعل وعده السلف ثالثاً فخرج الاجمال وامتلأ التفصيل (تبعه) اى الجصاص بالجيم (المص) حال كونه (مقدماً للاقوى) الخ (اى قتل) نشأ (من عمد) ولو جعل العمد بمعنى العمد يصح كون التركيب اضافياً الى الفاعل لكن المتن يؤيد كون التركيب توصيفياً (احترازاً) علة للتفسير بالموجب للضمان (عن نحو قتل قطاع الطريق) بالاضافة الى المفعول (و) قتل (الحربى والمرتب) فان قتلهم حلال لا يوجب الضمان (اى ضرب المكلف) يعنى الضمير راجع الى المكلف الذى هو اهل الوجوب بقريته قوله ويجب القود (ما) اى من (يحرم) كما فى بعض النسخ (كما هو) اى تفسير المفعول بمن يحرم شرعاً ضربه (المتبادر) غ (ضربه) تفسير القتل بالضرب تساهل والمراد قتل حصل بضربة (ابو المكارم)

٦ (واحتراز به) اى بقيد الضرب (عن الموت) حتف انفه فانه زوال الحياة بدون فعل العمد (بعنف) اى بشدة (لانه) اى ازهاق الروح (امر الخ اقيم) فعل (محسوس) وهو الضرب (لا يلىق) اى مقام التعريف (غ) ٧ (كتنور محمى بلانار) قيد التنور لانه اى بعد تصفية ناره (جدا) اى على وجه الكمال -

- (أ) القى في قفله ماء حار فانضج من باب الأفعال أى طبخ (جسده) أى الملقى (اونقط) بالنون ثم القى ثم الطاء المهملة عطف على انضج فيشترك في مفعوله (ومكث) بعد الإلقاء (ساعة) حيا (ثم مات قتل به) القاتل (غ) ٢ (وفيه) أى فى قوله ولو من خشب (أشعار) بالمفهوم (بان ما يتخذ منه السلاح) لأن الخشب ليس منه (فقتل) القاتل (إذا ضرب) المقتول (بعمود حديد) الخ ليس بمحدد (وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه) أى القاتل بعمود حديد أو نحاس (لم يقتل واشتراط) أى الحدة (فى غيره) أى غير ما يتخذ منه السلاح (فقتل) القاتل (إذا ضرب بجمر محدد الخ أو المسلة) بكسر الميم وتشديد اللام جوال دوز (فالمعتبر الحديد) أى ذو حدة (أو الجروح) وليس الحديد هنا بالمعنى المشهور المقابل للذهب والفضة مثلا والا فالأبرة والمسلة حديد (غ) ٣ (وفيه) أى فى كون العامد آثما (رمز) الخ (عليه) أى على عامد القتل (وتقديم الطرف) أى قوله وبه على متعلقه وهو بآثم (مشعر بانه) أى

(٥٩٢)

كتاب الجنایات

من ساعته اوفيه ماء حار فانضج جسده اونقط ومكث ساعة ثم مات قتل به كما فى الظهيرية (و) مثل (محدد ولو) كان (من خشب) كرمح لاسنان له وسهم بلا نصل وقصب وغيرها مما وقع به الذبح وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالحديد والصفر والفضة لم يشترط فيه الحدة فقتل اذا ضرب بعمود حديد أو نحاس وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لم يقتل واشتراط فى غيره فقتل اذا ضرب بجمر محدد او قشر قصب كما فى الكرمانى ولو قتل بالأبرة أو المسلة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعتبر الحديد أو المجرح كما فى تمة الواقعات (وبه) أى بالعمد (بآثم) وان عنى عنه الولى لص فيه وفيه رمز الى ان التوبة واجبة عليه كما فى المنية وتقديم الطرف مشعر بانه قد لا يآثم كما اذا رأى مسلما يزنى فقتله اذا لم يمتنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق انه زنى وعن أبي يوسف رحمه الله لو رأى مع محرمه حل قتله كما لو رأى محصنا فصاح ولم يهرب وعلى هذا جميع مرتكب الكبائر والظلم بادى شىء له قيمة وقال أبو شجاع ان قتل الاعونة بباح فى أيام الفترة فان امتناعهم ضرورى كما قال فى الزاهدى وغيره وذكر فى الجواهر انه وجب قتل الأدمى المودى (ويجب) للولى عليه (القود) أى القصاص الا ان يعفو الولى او يصلحه على شىء من ماله والعفو افضل ويستثنى من ذلك ما اذا قتل الأب

عامد القتل (قد لا يآثم) وجه الاشعار ان المحصر المفهوم من تقديم الطرف هو المحصر الإضافى بالنسبة الى سائر انواع القتل الخمس فان معنى وبه بالقتل العمد لا يغيره من انواع القتل الخمس وليس حصره من قبيل تعليق الحكم بالمشق حتى يفيد كون مأخذه علة موجبة له اينما وجدت فيكون مفاد التقديم فى قوة ان يقال ولو اثم القاتل فانما يآثم بالقتل العمد لا بسائر انواع القتل ولا شك انه مشعر بانه قد لا يآثم أى بالمنع وعدم التسليم مرة والاخصر فى وجه الاشعار ان يقال ان تقديم الطرف انما يفيد حصر الاثم فى العمد لا حصر العمد فى الاثم فليوجد العمد بلا اثم كما مثل بقوله (كما اذا رأى مسلما يزنى) مع امرأته او غيرها (فقتله) لا يآثم (اذا لم يمتنع) برؤيته (عنه) أى عن زناه بان لم يهرب ولم ينقلب فكلمة اذا ظرف لقوله قد لا يآثم (و) لكن (منع) مجهول أى الراى (عن) التبادر الى (القتل) فى امثاله (خوف) منصوب بنزع الخافض أى لخوف (ان لا يصدق) بفتح الدال أى الراى فى قوله (انه) رأيته (زنى) فيبقى تحت المتخاصمة ويقع فى المهلكة (رأى) غيره (مع محرمه حل) الخ (كما لو رأى محصنا) مع محرمه (فصاح) الراى (ولم يهرب) أى لم ينقلب المحصن حل قتله فى المنتقى اذا ادركت اللص وهو لا ينقلب لك قتله وقال محمد ان قتله يلزمه الدية وقال أبو يوسف رحمه الله فاحذره فان ذهب وانقلب والأفارمه (وعلى هذا) القياس (جميع مرتكب الكبائر) ومرتكب (الظلم) ولو (بادى شىء له قيمة) (غ) ٤ (ان قتل الاعونة) السلطانية (بباج فى أيام الفترة) أى فترة الدين كيلا يصح بالكلية (فان امتناعهم)

ولده

عن اهل الاسلام (ضرورى) ففى قتلهم تحصيل المصاحبة الضرورية فى النار خاتية عن الفتاوى النسفية شرطا لاسلام الشفقة على اهل الاسلام والفرج بفرحهم والاعونة بخلاف ذلك (انه وجب قتل الأدمى المودى) ومنهم الاعونة والفتات أى النمام (من ماله) أى القاتل (والعفو افضل) من الصالح (ويستثنى من ذلك) أى من قوله ويجب للولى على القاتل القود (ما اذا قيل) الخ (غ)

٢ (وفي الاكفاء) في بيان حكم القتل العمد بالاثم والقود من غير التعرض الى الكفارة كما هي من احكام بعض الجنایات (وهو) اى القتل العمد (كبيرة) محضة لاجهة الاباحة فيها (ويقال له) اى لشبه العمد شبه الخطأ) فلهذا القتل شبهين (غ)

٣ (لانه) اى القتل شبه العمد (قتل عمد) الخ (غ)

ع (كما ذكره الطحاوى) راويا (عن ابي حنيفة رحمه الله) الخ (عنده) اى الامام (لانها) اى الكفارة (كامل هنا) اى في شبه العمد فلا يناسبه التخفيف (فلو قضى) القاضى (بالدية) فى اى من (غير الابل لم يتغلظ) اى لم يعمل بالدية المغلظة المنصوصة ويحتمل ان يكون المعنى اى لا يؤمر بالتغليظ من حيث القيمة مثلا (الاثم والقود والكفارة) كلها بدل من الاحكام (ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم) اى الثلاث فكلما التعريفين منتقض بهما لانهما ليسا داخلين فى البواقى فبطل المحصر (غ)

هـ (ثم شرع فى القسم الثالث من الخمسة) اى من خمسة الجصاص لانه القاويل بالخمسة التفصيلية فبعد ان الخطأ قسم ثان من ثلثة السلف الاجمالية والا فالتقييد المذكور ضايع فيتبين منه ان اول السلف هو العمد وشبهه بان عندهما السلف واحد فيكون ثالث السلف القتل بسبب ويكون الجارى مجرى الخطأ داخلا عندهم فى الخطأ كما قال فى العنوان الشامل لما يجرى المخ ويكون قوله هناك وما هو بطريق الخ معطوفا على قوله العمد لاعلى ما يجرى الخ وعلى افادة ذلك التقييد بيننا شرحنا فى العنوان لكن الظاهر مما فى ابى المكارم والبرجندي والمتبادر من قول الشارح المحقق فى العنوان من اجمال سلفنا انه ثلثة ان قوله العمد الخ بيان لاجمال السلف حيث قال والخطأ الشامل الخ وان قوله وما هو بطريق الخ عطفي على ما يجرى الخ لقربه فيكون داخلا فى الخطأ فيكون ثان السلف لامحالة شبه العمد ويؤيده مخالفته للعمد فى الحكم ثم اعلم -

ولده والمولى عبده كما باتى وفى الاكفاء اشعار بانه لا كفارة فيه لانها فيما كان دائرا بين الخطر والاباحة وهو كبيرة محضة كالردة (و) القتل (شبه العمد) ويقال له شبه الخطأ (ضربه قصدا بغير ما ذكر) اى بما لا يفرق الاجزاء كحجر الرجم والعصا والسوط واليد وغيرها مما لم يكن جارحا ولذا يسمى بشبه العمد (وفيه) اى فى شبه العمد (الاثم) لانه قتل عمد لا القود لكن لو تكرر منه القتل كان للامام ان يقتله سياسة كما فى الاختيار (و) فيه (الكفارة) لانه يشبه الخطأ من حيث الالة كما ذكره الطحاوى وغيره عن ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو الفضل الكرماني انى وجدت فى كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانها من باب التخفيف والاثم كامل هنا والاول الصحيح كما فى الكفاية (ودية مغلظة) من مائة ابل فلو قضى بالدية فى غير الابل لم يتغلظ (على العاقلة) الناصرة للقاتل واعلم ان ما ذكر من احكام الاثم والقود والكفارة كما لزم فى العمد وشبهه عنده لزم عندهما الا ان العمد عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق بالماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا عندهم ولو القى فى بئر او من سطح او جبل ولا يترجى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمد عندهما كما فى الحقائق ويفتى بقوله كما فى التتمة (وهو) اى ضربه قصدا ولو بالسوط (فيما دون النفس) من الاطراف (عمد) يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان اختلاف الالة لم يؤثر الا فى اطلاق النفس ثم شرع فى القسم الثالث من الخمسة فقال (وفى) القتل (الخطأ) الذى هو ضربه قصدا الى محل مباح فى الواقع او فى ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى قسمين (فعلا او قصدا) فالاول (كرميه) اى القاء السهم (عرضا) محركة اى الى هدف وجاز

- ان قوله (ثم اشار الى الثاني) اى من قسمى الخطأ حيث قال فهو ينقسم الى قسمين انه مقابل لقوله فالاول الخ كما يقتضيه عطف قوله او مسلما الخ على غرض الخ فى حين الخطأ فما وجد هنا فى بعض النسخ من قوله ثم اشار الى الثالث فقال الخ بالتأخير لنا انه ثالث الجصاص فهو خطأ وغلط محض فمنه اشتبه وتوهم وكتب فى قوله ثم شرع فى القسم الثانى بالنون فلزم عليه ضباع التقيد بقوله من الخمسة لانه ح كذب محض وكعب الشارح المحقق عال من امثاله (الى قسمين) ما هو خطأ (فعلا او) خطأ (قصدا) الخ (اى القاء السهم) يعنى ان الضمير راجع الى السهم ويجوز ان يرجع الى القائل والسهم تقدير المفعول (محركة) اى فى الرء (اى الى) عرض نشانه وبالعبوية (هدف)

كتاب الجنائيات

(٥٩٤)

الحذف عند التعيين على رأى (فاصاب آدميا) مسلما او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه او مرتدا كذلك وكذا لورمى زيدا فاصاب عمرا ثم اشار الى الثانى فقال (او) كرميه (مسلما) او ذميا (ظنه صيدا او حربيا) فلو ضرب يده بخشبة قصدا فاصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد رحمه الله لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطأ كما لو قصد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما فى الخلاصة ثم بين الرابع فقال (و) فى (ما جرى) من القتل (مجراه) اى الخطأ وهو ضربه بلا قصد (كالتائم) او غيره (سقط) او مثل حامل خشب اولين سقط من يده (على) آدمى (آخر فمات) المسقوط عليه (كفارة) خبره الظرف المتقدم (ودية عليها) اى العاقلة وفيه اشعار بانه لاشى عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم القتل العمد واما اثم ترك التثبيت والتحرز حالة الرمى والنوم بان رمى ونام فى موضع يتوهم ان يصير قاتلا لانه لم يباشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كالمرو فى الطريق فمرفوع بالكفارة وفى الكلام رمز الى انه لو قتل خطأ نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب بطن امه (ولو) ضربا (خطأ) الخ (لانه جزء) اى عضو (من الام فلا يلبق) اى اذا كان مأل الرمز وما فرع عليه مبينا فى الهداية وشروحه لا يلبق (ان يقال عليه) اى على المص (بالتناقض بين الكلامين) اى كلامى المص (ويجاب بالامكان) رد على ابي المكارم حيث قال واعلم انه لو ضرب احد بطن امرأة حامل فالقت جنينا ومات فقتله من قبيل الخطأ مع انه لا كفارة فى قتل الجنين كما سيجى فالكلامان اى مسئلة الخطأ هنا وما سيجى انه لا كفارة

وفى

فى قتل الجنين متناقضان ويمكن ان يقال ان قتله يوجب الكفارة من حيث انه قتل النفس كما هو قول الشافعى لكنه استحسن فيه فعلم بعدهما من حيث ان الجنين عضو من وجه فما فهم ههنا من وجوب الكفارة هو حكمه بالنظر الى ذات الجنين وما سيجى من عدمه هو حكمه بالنظر الى ما هو المسقط له فلا تناقض انتهى (غ) عم (كما اجابوا) اى مع ان الجواب ليس منه بل انتحل من كلامهم (غ) (وسند ذكر ان فيه) اى فى ما ضرب بطن امرأة فالقت الخ (كفارة فى رواية) ولا كفارة فى اخرى -

- فما هنا هو الرواية الأولى وما سيجي هو الثانية فلا تناقض وإنما هو اختلاف الرواية (صبيبة) فماتت (فالدية والكفارة) واجبة على المؤدب (كفر) المؤدب (عنده) أي الامام (ولو ادب) الزوج (امرأته فهما) أي الكفارة والدية (عليه) أي الزوج

وفي قاضيخان لو دفع سكيناً إلى صبي فضرب نفسه أو غيره بلا إذن الدافع لم يضمن وقال الحسن أن قتل غيره فالدية على عاقلة وترجع العاقلة على السدافع وإن ادب صبيبه فالدية والكفارة عند أبي حنيفة رحمه الله ولا كفارة عند أبي يوسف رحمه الله ولو ادبه مؤدب باذن الأب كفر عنده خلافاً لهما ولو ادب امرأته فهما عليه عنده ثم اُشار إلى الخامس فقال (وفي القتل بسبب كحفر بئر) في غير ملكه وهلاك أحد بالوقوع فيه (ونحوه) أي نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وهلاك أحد بسببه (دية عليها) أي على العاقلة لأنه سبب الهلاك وفيه إشعار بأنه لا اثم بهذا القتل ولهذا لا تجب الكفارة لأنها جزاء الفعل ولهذا لا يتعدد بتعديده ولا فعل هنا بخلاف الدية فإنها ضمان المحل ولهذا لا يتعدد بتعدد الفاعل لكنه يأتى بالسبب كالحفر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر في طريق وكبس بما هو من أجزاء الأرض ثم فرغ آخر ضمن ولو كبس به ليس من أجزائها كالطعام ضمن الحافر (ولا اُثِر) للقاتل من المقتول فيما ذكره من أنواع القتل (الأهتا) أي في القتل بسبب لأن

المتسبب ليس بقاتل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطأ ومن الظن منع المحصر بأنه يرث القاتل العادل للباغي والصبي والمجنون وعمدهما خطأ فان هذا الباغي ادعى الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اُشرنا إليه في الصدر (ونقصان الصبي) بكسر الصاد فإنه مقصور ولو كان مفتوحاً لكان ممدوداً كما في الصحاح والاضافة بيانية (والأنوثة والرق والجنون والعوى والزمانة) هما داخلان في نقصان الأطراف (وكفر الذمي ونقصان) طرف من (الأطراف) كالعين واليد والرجل والاضافة لامية ولذا أعيد النقصان (هذر) وباطل (في) باب (الوقود) والنقصان فان العبرة للتساوي في العصمة والاحراز بالدار فيقاد البالغ بالصبي والرجل

٢ (ثم فرغ) رجل (آخر) ما كبسه الحافر (ضمن) أي الآخر (لأن المتسبب) بالناء أي الكائن سبباً وأما المتسبب بلا ناء فهو المجعل شيئاً سبباً لا يناسب في هذا المقام (ومن الظن) من أبي الجكارم (منع المحصر) أي في قوله ألا هنا الخ (بأنه يرث القاتل العادل) يرفعهما (الباغي) بنصبه مفعول يرث وإن كان الأثر في عكسه أيضاً (والصبي) بالرفع عطى على العادل مثل (والمجنون) أي يرثان عن مقتولهما (و) الحالان (عمدهما) أي الصبي والمجنون (خطأ) مع أنه داخل في المستثنى منه الذي نفى فيه الأثر ثم علل الظنية بما جعله الظان وجهاً لتكلامه مبالغة في التعريض فقال (فان هذا الباغي) أي الذي يرث منه قاتله أو يرث هو منه (ادعى الحقيقة كما ذكره) المص بقوله وبأغ قتل عادلاً ان ادعى حقيقته يرثه كعكسه الخ (بخلاف ما نحن فيه) من المحصر فلا انتقاض (و) ان (الكلام) عطى على هذا الباغي (في المكلف) فلا يدخلان في المستثنى منه (كما اُشرنا إليه في الصدر) أي صدر الكتاب في شرح قوله ضربه بما يفرق الخ (ولو كان مفتوحاً لكان ممدوداً) يشعر بان معناهما واحد (غ)

٣ (والاضافة بيانية) أي النقصان الذي هو الصبي والاطوار أنها لامية لادنى الملابس من قبيل ملابس المسبب بسببه فيكون الكلام على وتيرة واحدة كما في الأطراف حتى لا يكون حاجة لإعادة فيما بعد فيكون أوجز (هما داخلان في نقصان الأطراف) يعني هو بالنسبة إليهما تعميم بعد التخصيص -

(اوغيره) مثل الاعور والشل (وفيه) اى فى تعداد المذكورات والاكتفاء بها (اشعار بانه لايقاد الذمى بـ) مقابلة (الحربى و بـ) المستأمن (انه) اى الذمى (يقتل بالمستأمن و) اشعار (بانه يقاد المستأمن بالمستأمن) للمساوات فى العصمة (لانه) اى المستأمن (على قصد الرجوع) الى دارهم فلا مساواة فى الاحراز بالدار (بقتل قن) متعلق لا يقتل ويعزز على التنازع غ ٢ (لحبر) اى لحديث ورد (فيه) اى فى عدم قود المولى بمملوكه وسيجى (ان لا رواية) منهم (فيه) اى فى عدم القود بالمملوك (انه) اى المولى (يقتل) بمملوكه الخ (لحبر مشهور) وهو قوله عليه السلام ولا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبد (للكتاب) صلة محص او ناسخ على اختلاف المذهبين (غ) ٣ (وفيه) اى فى عدم قود الوالد بالولد (اشعار بانه لا يقتل الام والجدة) لانها فى حكم الوالد (وان علوا) بالنظر الى الثلث الاول (اوسفلوا) بالنظر الى الثلث الاخير (و) لا يقاد القاتل (بمكاتب له وفاء الخ (وله وارث) غير السيد ٤ (لاشبهاء ولى القود) اهو الوارث او السيد ٥ (كان القود اى وظيفة ان يقتل قاتل المكاتب (للسيد) الخ ٦ (فكذلك) اى القود للسيد (عند الشيعين ولاقود) اى لاقصاص فيه (عند محمد) رحمه الله لانه اشبهه سبب الاستيفاء فانه الولاء ان مات حرا او الملك ان رقيقا (لكن استدراك من قول محمد ولاقود) ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان فى قيمة المكاتب (يعنى انه يقوم وفى قيمته وفاء) اى قدر ما يغى (بالبدل لايقاد) اى لا يقتل قاتله (و) لكن (يجب) مقدار (قيمه على القاتل) الخ (هو القود) اى قتل القاتل (الا انه يجوز العدول الى المال) اى قدر قيمته (بغير رضى القاتل) اى وان لم يرض القاتل للعدول وقال لاقود (عند محمد رحمه الله مراعاة لحق من له القود) وهو السيد (مالم يجزى) اى من له القود (مثل حقه بكماله)

بالمرأة والحربى والعادل بالمجنون والمسلم او الذمى باحدهما والصحيح بالمعيب سواء كان اعمى او زمنا او اعرج او غيره وفيه اشعار بانه لا يقاد الذمى بالحربى والمستأمن وعن ابى يوسف رحمه الله انه يقتل بالمستأمن وبانه يقاد المستأمن بالمستأمن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما فى الاختيار (ولا يقاد سيد بمملوكه) اى لا يقتل المولى ولكن يعزز يقتل قن ومدبر ومكاتب وام ولد له (ولو) كان المملوك (مشتركا) بين القاتل وغيره لحبر فيه وذكر فى الخلاصة ان لا رواية فيه وعن الهندوانى انه يقتل (و) لا يقاد (بالولد وعبد) اى عبد الولد لحبر مشهور محص او ناسخ للكتاب كما فى السكرمان وفيه اشعار بانه لا يقتل الام والجدة بقتل الولد وولده وعبد وان علوا اوسفلوا كما فى الهداية (وبمكاتب له وفاء) اى مال وافى بها كان عليه من بدل الكتابة (و) له (وارث وسيد) ايضا لاشبهاء ولى القود فلو لم يكن له وفاء كان القود للسيد سواء كان له وارث آخر اولا لانه عبده ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك عند الشيعين ولا قود عند محمد رحمه الله كما فى الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان فى قيمة المكاتب وفاء بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لانه موجب العمد وان كان هو القود الا انه يجوز العدول الى المال بغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود ما لم يجزى مثل حقه بكماله لان وجود القيمة انفعاله كما فى الكفاية (ويسقط قودورثه) اى استحققه احد (على ابيه) مثلا فلو قتل اب احدا ووارثه ولد ذلك الاب سقط القود عن ابيه لحرمه

الابوة

المولى من القود اعلم ان جميع نسخ رأيناها فى قوله لم يجزى وقوله لان وجود الخ بالبدال واطن انه غلط والصواب ما لم يجب الخ لان وجوب القيمة الخ كلاهما بالبلاء من الوجوب لان الكلام فى قول محمد انه لاقود لاشبهاء سبب الاستيفاء فشرحه شيخ الاسلام بانه يجب قيمته على القاتل وجوب القيمة انفع له ٧ (ويسقط قود) كذا فى النسخ التى رأيناها وكتب الرومى فى النسخ التى رأيناها سطر قدر اى بالبدال ثم الرأى والمال بعد التوضيف بقوله (ورثه واحد اى استحققه) ابتداء كما عنده او وراثته كما عندهما ففسر به مجازا من قبيل ارادة العام من الخاص جمعا بين المذهبين فلا يرد ما ظن ان الاولى ذكر الاستحقاق مكان الارث (ووارثه) اى الاحد المقتول (ولد ذلك الاب) فالمقتول امه او زوجة الاب او مطلقة -

الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقتص منه بقيتهم لانه ورث
جزأ من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا
والآخر امهما كان للأول ان يقتل الثاني بالأم وسقط القود عن الأول
لانه ورث من امهما الثمن من دم نفسه وسقط عنه ذلك القدر وانقلب
الباقى مالا فيغرم لورثته الثانى سبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل
كل واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل يرث الآخر سقط القود عنهما
عند اب يوسف رحمه الله وضمن كل منهما الدية فى ماله وقال الحسن رحمه الله
يوكل كل منهما وكيله بقتله وقال زفر رحمه الله القاضى يبدأ بقود ايها شاء وسقط
القود عن الآخر الكل فى المضمرات (ولا يقاد الا بسيف) اى لا يقتل
القاتل بشىء الا بمجديد محمد كالحجر والسكين وان قتل المقتول بالنار
او الحجارة كما فى الكشف وفيه اشعار بانه لو اراد ان يقتل بحجر او عصا
او سوق دابة عليه او القاء فى البئر او غيره من انواع القتل منع
عن ذلك ولو فعل عزر الا انه صار مستوفيا حقه كما فى شرح الطحاوى
(ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما) اى اذا قتل رجل وله
ولى كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يتجزى
واما عندهما فليس له ذلك حتى يبلغ الصغير لانه حق مشترك وفى الاصل
ان كان الكبير ابا استوفى القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل
عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفى الكلام اشارة
الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كما فى جامع

(وكذا) اى يسقط القود (لوقتل) رجل (واحد) من
من اخوانه فلم يقتص منه) اى من القاتل
(بقيتهم) اى الاخوان (لانه) اى القاتل المذكور
علة لقوله وكذا الخ (ولو قتل احد الاخوين
اى زيد مثلا (والآخر) من ذلك الاخوين
هو عمرو مثلا وكان له ورثة كما يظهر من
اخبر المسئلة (كان للأول) اى قاتل الاب هو
زيد (ان يقتل الثانى) اى قاتل الأم هو عمرو
(ب) سبب قصاص (الأم وسقط القود) اى
قصاص الأب (عن الاول) اى زيد قاتل الأب
(لانه) اى الاول (ورث من امهما الثمن من
دم نفسه) يعنى ان مسئلة قصاص الأب تصح
من ثمانية والابن القاتل محروم منه فثمنه كان
للأم لانها مانت بعد قتل الأب وسبعة اثمانه
للتانى وقد قتل فى قصاص الأم فبقيت ميراثا
لورثته فبعد قتل الأم وصل ثمنه ميراثا لقاتل
الأب وقد حرم قاتل الأم من ميراث الأم
(وسقط عنه) اى عن الاول (ذلك القدر) اى
الثمن الذى هو ميراث امه لانه دم نفسه
(وانقلب الباقي) من الثمن وهو سبعة اثمان
دية الأب التى وصلت ميراثا للتانى وبعد
مقتولته بقيت لورثته وهذا معنى قوله (فيغرم)
اى الاول (لورثة الثانى سبعة اثمان الدية)
اى دية اب الثانى المقتول ٢ (وكل) اى
من ذلك الرجلين (يرث الآخر) اى ليسا
باجنبيين بحيث لا يجرى الارث بينهما (سقط
القود عنهما عند اب يوسف رحمه الله وضمن كل
منهما الدية) اى دية ابن الآخر للآخر (فى
ماله) اى كل منهما ويقرب من هذه المسئلة
وبخالف الاولى ما فى قاضى خان انه اذا قتل
احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا والآخر
امهما روى عن ابى يوسف رحمه الله انه لا
قصاص على واحد منهما وعلى كل منهما دية
قتيله فى ثلاث سنين اذا لم يكن للمقتولين
اى الأب والأم وارث غيرهما اى الابنين
انتهى (وقال الحسن يوكل كل منهما) اى من
ذلك الرجلين (وكيلا بقتله) اى كل منهما
(وقال زفر القاضى يبدأ بقود ايها) اى

* ١٩٧

الرجلين (شاء وسقط القود عن الآخر) لعله سقط القود عن الاول فى مسئلة الاخوين ومن ههنا يظهر صحة تعلق هذين القولين
بمسئلة الاخوين ايضا يشعر به قوله هناك كان للاول الخ حيث اتى بالجواز ولم يجزم (الكل) الظاهر انه من قوله وكذا القاتل
الخ الى هنا (فى المضمرات) ٣ (وفيه) اى فى حصر القود على السيف (اشعار) الخ (ولو فعل) جملة اعتراضية لانه من
الخارج لا عطف على لو اراد الخ كقوله (الا انه صار) اى من له القود (مستوفيا حقه) اى قوده ٤ (وفى الكلام) المذكور
فى المتن (اشارة) حيث قيد بقوله قودا لهما (الى انه لو كان الكل) اى كل من لم القود (صغارا) لا كبير بينهم (ليس للاخ
والعلم) لانها ساقط عند وجود الولي الاقرب —

الصار فقیل ینتظر بلوغ احدہم وقیل یرتوی السلطان کما فی الاختیار والقاضی کالسلطان والی انه لو کان کل کبارا لیس للبعض ان یقتص دون البعض ولا ان یوکل باستیفاءه لان فی غیبة الموکل احتمال العفو فالتقصاس یرتفع من یرتفع ماله علی فرائض اللہ تعالی ویدخل فیہ الزوج والزوجة کما فی الخلاصة والی انه لا یشرط القاضی فی استیفاءه کما فی الخزانة ولا الامام وشرط عند قاضی القضاة وبہ قال بعض اهل الاصول لکن الفقہاء علی الاول کما فی المنیة والی انه لو کان القتل خطأ لم یکن للکبیر الا استیفاء حصۃ نفسه کما فی الجامع (وفی قتل مسلم مسلما) کان فی صف المسلمین (ظنہ) المسلم (مشرکا) ای کافرا (عند التقاء الصقین) من المسلمین والمشرکین (الکفارة والدية) لا القود لسقوط عصمته بتکثیر سوادهم قال صلی اللہ علیہ وسلم من کثر سواد قوم فهو منهم ای من تزبی بزیمهم ولم ینتلف باخلاقهم فکیف حال اهل زماننا المنزیین بزیمهم والمتخلفین باخلاقهم کما فی الزاہدی وفيہ اشعار بانہ لو کان المسلم فی صف المشرکین فلا کفارة ولادیة لان من فی صفهم مباح الدم کما فی النمر تاشی (وفی موت) حصل (بفعل نفسه) المقتول (و) بفعل (زید وسبع) کالاسد (و) بفعل (حبۃ) من اربع جراحات او اکثر (ثلث الدیة علی زید) لانه مات بثلاثة انواع من الجنایات نوع هو فعل نفسه هدر فی الدنیا حتی یغسل بلا خلاف ومعتبر فی الآخرة حتی یعاقب بالاجماع ونوع هو فعل السبعین هدر فیہما ونوع هو فعل زید معتبر فیہما فیکون ثلث الدیة علیہ فی ماله لانه اتلف ثلثه بفعله المعتر و الدم عمد فلاشیء عاقلته ولا یعتبر عدد الجنایات حتی لو جرح رجل عشر جراحات وآخر جراحة کان الدیة بینہما نصفین کما فی الکرمانی (ولاشیء بقتل مکلف) لدفع ضرره (شهر)

٢ (والی انه لو کان القتل خطأ) حیث قال قود الخ والقود فی العمد (حصۃ نفسه) من دية الخطأ

٣ (کان) ای المسلم المقتول (فی صف المسلمین) انما قید بہ لانه لو کان فی صف المشرکین لا یجب الدیة ایضا لسقوط عصمته بتکثیر سوادهم والاولی ان لم یکن فی صف المشرکین حتی یشمل صورة الاختلاط (غ)

٤ (من کثر سواد قوم ای تزبی) ماض من باب التفعّل (بزیمهم و) لکن (لم ینتلف) باخلاقهم فهو منهم فکیف ای فباطنک (حال اهل زماننا المنزیین وفيہ) ای فی قوله عند التقاء الصقین (اشعار بانہ) قبل اختلاطهما وانتفاضهما (لو کان المسلم) المقتول (فی صف المشرکین) فلا کفارة ولادیة لان من فی صفهم مباح القتل ولذا قید فی الصید بقوله کان فی صف المسلمین الخ (بفعل نفسه) ای (المقتول) حذف حرف التفسیر لیمتدل البدلیة من الضمیر المجرور ایضا (فیہما) ای فی الدنیا والآخرة (فی ماله) ای زید لانه اتلف ثلثه ای المیت (لانه مات بثلاثة انواع) من الفعل اذ فعل السبع والحیة نوع واحد لکونه هدر فی الدنیا والعقبی وفعل نفس المیت نوع واحد لکونه هدر فی الدنیا لا العقبی وفعل زید نوع واحد معتبر فی الدنیا والعقبی فیکل نوع تلف ثلث النفس فیوزع الدیة علیہا اثلاثا (حتى لو جرح رجلا) تفريع لقوله ولا یعتبر عدد الخ (بقتل مکلف) من الاضافة الی المفعول

- (اى مده) تفسير شهر (قصدا قتله)
اى على قتله حكما فى بعض النسخ

كتاب الجنائيات (٥٩٩)

بالفتح والتخفيف (سيفاً) اى مده (على مسلم) قصدا قتله ليلاً او نهاراً
فى مصر او غيره وفيه رمز الى انه لم يحب قتله لعينه كما ان قتل الحربى
لم يحب لعينه بل لاعلاء كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل
الشاهر مع امكانه كان آثماً وهذا كله اذا لم يمكن دفعه بغير القتل
كالتهديد والصياح والا فالقود عليه بقتله كما فى الكرمانى وغيره والى انه
ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شىء ديانة كما
فى اقرار الخلاصة (او) شهر (عصا) ولو صغيراً عليه (الانهارا فى مصر)
فانه لو قتله المشهور عليه بالعصا فيه عهد اقتل به عند ابي حنيفة رحمه الله
لان الغوث ياحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقاً والنهار
فى غير مصر فانه لا ياحقه فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع
الضرر وهذا اذا كان عصا مليئاً مبطناً فى القطع واما اذا كان غير مليئ
فيحتمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما فى الهداية
(والدية) تجب (فى ماله) اى الفاتل لا العاقلة (فى) قتل (غير مكلف)
كالصبي والمجنون شهر سيفاً او عصا وعن ابي يوسف رحمه الله انه
لا شىء عليه به (والقيمة) تجب فى ماله (فى قتل جمل) او غيره من
الدواب (صال عليه) لانه اتلف مالا معصوما فقتله غير مسقط للعصمة
لعدم الاختيار ولها بين قصاص النفس شرع فى قصاص الاطراف لان
الجزء تابع للكل فقال (ويجب القود فيما دون النفس) من الاطراف
(ان امكن المماثلة) بين الفعلين فى المقدار اذهى الاصل فى الباب
فان لم يمكن لا يجب الا الدية (كقطع اليد) عمداً (من المفصل) من
الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار بانه لو قطع ما بين الرسغ والمرفق
او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما
فى التحفة وغيره (و) قطع (الرجل) من المفصل من الكعب والركبة

٢ (وفيه) اى فى قوله شهر سيفاً على مسلم
(رمز الى انه لم يحب قتله) اى قتل المكلف
الشاهر (لعينه) بل لاجل انه شهر سيفاً لانه
من قبيل تعليق الحكم بالموصوف بالمشتق
فيفيد عليه مأخذ الاشتقاق (فالقود عليه) اى
على المشهور عليه (بقتله) اى الشاهر (والى
انه ان لم يثبت شهر سيفه) بان لم يقصد قتله فان
شهر فعل متعد ينبنى عن القصد كما اومى
اليه الشارح المحقق (فيه) اى فى النهار فى
المصر (عمداً) قيد قتله (فاضطر) الى دفعه
بالقتل فمعذور

٣ (وعندهما لا يقتل به) عطف على قوله
قتل به عند ابي حنيفة الخ (وهذا) اى الاختلاف
بينه وبينهما (اذا كان عصا مليئاً) بالكسر من
الافعال فسر به بقوله (مبطناً فى القطع)
والقتل (فيقتص به) اى عندهما ايضاً

٤ (صاله) اى حملة ككرد وبدرائد
(عليه اى الفاتل)

٥ (لم يجب القود) فينقلب مالا (غ)

٢ (ويشمل المفصلان) اللذان في اليد والرجل لان المعطوف يشترك في قيد المعطوف عليه (والاطلاق) اى اطلاق اليد والرجل (لان) ماض من يلين (من الانف) بيان ما (فلاحاجة) اى اذا اعتبر في مفهوم المارن الانف لا حاجة (الى ذكر الانف) اى اضافة المارن الى الانف (وان وجد الريح) اى لم يزل القوة الشامة ٣ (ان وجد ريح طيب) وان لانتن (فالدبة) جزاء ان الخ لسلامة الثامنة ج ٤ (فح) اى حين توصيف الشجة بامكان المماثلة (يوافق) اى هذا المقام (مايتى) في كتاب الديات (من ان لاقود في الشجاج الا في موضحة) فان المراد بالشجة التى يمكن فيها المماثلة هى الموضحة فقط كما في البرجندى والشارح المحقق علل بقوله (فانه) اى المصنف (اراد) هناك بالموضحة (المعنى اللغوى) وهو التى توضح نفسها وتبقى اثرها كما اشار اليه فيما يأتى فيمكن فيها المماثلة (لكنه) استدراك من قوله يوافق (لا يخ عن استدراك فيه) اى فيما يأتى يعنى اذا ادى ما هنا مفادما يأتى يكون ما يأتى مستدركا لا حاجة اليه ويحتمل ان يكون الاستدراك باعتبار انه اذا اراد منها اللغوى وهو انباقية الاثر يشمل الست التى قبلها بكل التسعة فيكون ذكرها بعدها هناك مستدرك ٤ (والاولى) في التوفيق (ان يقال انه) اى ما يأتى (مشير) الى اختلاف الرواية فانه يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها) اى قبل الموضحة في الترتيب الخارجى من الشجاج الست قال ابو الكارم في الديات والشجاج على ما في الكافي والهداية عشرة انواع مرتبة فالاول منها الحارصة وبعدها الدامعة ثم الدامية ثم الباضعة ثم الملاحمة ثم السمحاق وهذه شجاج ست مقدم على الموضحة وبعدها الموضحة الهاشمة ثم المنقلة ثم الامة وفي البرجندى كل هذه التسعة قبل الموضحة انتهى (وبه) اى بظاهر الرواية وهو رواية الاصل المذكور هنا (اخذ عامة المشايخ) الخ ٦ (وفيه) اى في قوله يمكن فيها المماثلة (اشعار بانه) الخ (كما يأتى) في الديات (لعدم امكان المماثلة)

والورك ويشمل المفصلان لمفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكبير اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في المنفعة كما في الزاهدى (و) قطع (مارن) هو مالان من (الانف) دون قصبه كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الانف وفيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة عدل كما في الزاهدى وذكر في المضمرات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الريح وفي رواية ابى سليمان ان وجد ريح طيب فالدبة (و) قطع (الاذن) من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعة فله نصف الدية كما في التتمة (و) في (كل شجة) لغة جراحة في الرأس فوقه او طرفا آخر منه كالجبهة والحد واللحى والذقن كما في الاختيار ثم استعملت في غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره (يمكن فيها المماثلة) اى ماثلة شجة الشاج المشجوج في المقدار فحينئذ يوافق ما يأتى من ان لاقود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد المعنى اللغوى لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والاولى ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج الست وبه اخذ عامة المشايخ وروى الكرخى عن اصحابنا ما يأتى ان لاقود الا في الموضحة وبه اخذ بعض المشايخ فيستوفى على مساحة الشجة طولا وعرضا ومكانا فلو كانت في مقدم الرأس او مؤخره او وسطه اقتص الشاج مثله في ذلك الموضع بان يقدر غورها بمسار ثم يعمل حديدة على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه اشعار بانه لا يقاد مادون الموضحة كما يأتى لعدم امكان المماثلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وبها ذكرنا ظهر ان الكل معطوف على الموصول السابق ولو عطف على

قطع
علة الاشعار (وذا) اى عدم قود ما دون الموضحة (بالاجماع) الخ (وبها ذكرنا) من حمل ما ذكر ههنا على الرواية الاولى (ظهر ان) لفظ (الكل) في قوله وكل شجة الخ (معطوف على) كلمة (الموصول السابق) على قوله ان امكن المماثلة (ولو عطف على —

قطع الخ المؤخر عن قوله ان امكن المائلة ومن
امثلته فيكون العطف ايضا من امثلته (كما ظن)
صحته ايضا من ابي المكارم لكن رجح الاول بانه
انسب لتوطئة عطف قوله وعن قائمة الخ وضعفه
الشارح المحقق حيث اشار الى ترجيح الاول بوجه
آخر فقال (فقد توهم) ماض (تكرار امكان المائلة)
اي يكون في قوله يمكن فيها المائلة مستندكا
مكررا لانه يفهم من العطف على مثال ما
يمكن فيه المائلة ٢ (وفي عين قائمة)
اي غير باطلية بالكلية (مرئية) لا عين
الناس لكن ذهب (ضوئها) الخ (او لم
يهرب من الحية) الملقاة بين يديه فهو علامة
عدم الابصار (او قال ذلك) اي انها ذهب
ضوئها (طبيبان) عد لان (وفيه) اي في
قيد ذهب ضوئها (رمز الى انه) الخ (بعض
الناظرة) وهي سواد العين لا كلها (اوسبل)
بالباء الموحدة من تحت (ماميهج) اي يخالج
(بالعين) الخ ٣ (ثم ابصر) اي صار
ثانيا بصيرا (لم يكن) اي لا يلزم (عليه)
اي الجاني (شىء وقالوا) اي المشايخ (هذا)
اي عدم لزوم شىء (اذا صار بصيرا كما
كان) اولا بلا تفاوت (واما اذا عاد) اي
ابصارها (دون ذلك) اي اقل من الاول
(بل فيه) اي فيما هلكت اليمنى وليس
للجاني الا اليسرى او بالعكس (الدية)
لعدم المائلة (على كل جفن) من الاجفان
(من الانضمام) اي من انضمام جفن بجفن
ازدياد من الشارح المحقق في اقتصاص
العين فزاد قوله (ثم على كل) للتمسك للربط
(وجهه) يشمل العين التي لا يقتص وسائر
الوجه يدل عليه قوله (سوى عين يقتص
فيها) اي في استثنائه ٤ (منه) اي الفطن
٥ (واللام للعهد) اي (سن اصلية) الخ
(في السن الزائد) على ما هو الغالب المتعارف
في اسنان الانسان (وانما اطلق) اي لم يقيد بقوله
بعد ما برأ الخ (و) الحال (لا يقاد الا بعد ما برأ موضع
السن) اي الامقيد ابهذا (لما يأتي) علة اطلق
اي اعتماد المايد كرفي الديات من المصنف حيث
قال ولا يقاد الا بعد برء ثم علل صحة التقييد بالتقييد
الذكور فقال (لاحتمال السراية) الى النفس فما
لم يستقر على شىء بالبرء او الهلاك لم يدركه انه اي
جناية فيترتب عليه الحكم (انه ينتظر سنة مطلقة)
اي سواء كان المجنى عليه صغيرا او لا
٦ (للاحتمال) اي احتمال ان يثبت (غ)

قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المائلة (و) في كل (عين قائمة)
مرئية (ذهب ضوؤها) بضرب او غيره بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة
مقابلة للشمس او لم يهرب من الحية او قال ذلك طبيبان وفيه رمز
الى انه لو ابيض بعض الناظرة او اصابها قرحة او سبل او شىء مما
يوجب بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه لو ذهب بياضه
ثم ابصر لم يكن عليه شىء وقالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد
دون ذلك ففيه الحكومة والى انه اذا كان عين المجنى عليه اكبر من
عين الجاني او اصغر فهو سواء لكن لا يقتص من العين اليمنى باليسرى
ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة (فيجعل) على كل جفن
من عين يقتص فيها آلة مخصوصة حافظة له من الانضمام ثم (على) كل
(وجهه) سوى عين يقتص فيها (فطن رطب) اي خرقه منه مبلولة
(وتقابل عينه) المقتص فيها (بمرآت) قريبة من تلك العين (مهممة)
بحيث تنلهب حتى ذهب الضوء على ما روى عن علي رضي الله عنه
(لا) يجب القود بل الدية على الصحيح كما في الخلاصة (ان قلعت)
العين اي نزعت بعروقها لانها لا يمكن المائلة في ذلك (ولا) يجب
(في عظم) لتعذر المائلة (الا السن) استثناء متصل فانه ليس بعصب
على المختار وانلام للعهد اي سن اصلية فانه لاقتصاص في السن الزائد
(فتقطع) وفي رواية الدورى تبرد (ان قلعت) وانما اطلق ولا يقاد
الا بعد ما برأ موضع السن لما يأتي لاحتمال السراية وقالوا ينتظر سنة
اذا كان المجنى عليه صغيرا لان الغالب ان تثبت وقال بعض المشايخ انه ينتظر
سنة مطلقا للاحتمال فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كفيلا ثم يؤجله سنة
من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تثبت اقتص منه كما روى عن ابي
حنيفة رحمه الله وينبغي ان يقتص الضرس بالضرس والثنية بالثنية والنايب

٢ (ونبرد) مجهول مأخوذ (من البرد) بمعنى (بسوهران سايبدين على قدر المكسور) صلة تبرد (الى اللحم) غاية التبرد (بلا تجاوز) اي عن قدر المكسور او عن اللحم (وقاية للنفس) وجه التشبيه (وبينهما) اي الرجل والمرأة (تفاوت في دية الطرف) الذي هو كالمال (فيتعذر القود لتعذر المساواة) في الاطراف كالاموال المتفاوتة (كما) اي الحكم المذكور في المتن هو المذكور (في اكثر الكتب لكن) ذكر (في الواقات) الخ (كان له) اي للرجل (القود) اي قطع يد المرأة (لان الناقص) هو يد المرأة مثلا (يسنوفى ب) سبب فوت (الكامل) هو يد الرجل مثلا فلا يرد ان الاولى لان الكامل يسنوفى اي يؤخذ قوده بالناقص كما يقتضيه قوله (اذ رضى صاحب الحق) الكامل

٣ (وفيه) اي فيها قالوا بكلمة او (اشعار بالاختلاف) في تفسير الجائفة (وفيه) اي في الجائفة النافذة (ثلثا الدية) لكونها في حكم الجائفتين (فهى) اي الجائفة تفريع على تصور النفوذ الى الجانب الآخر في الجائفة (تكون في) اعلى (الصدر والبطن والظهر والجنبين) لتصور الطرف الآخر فيها (فلا يكون) تفريع ايضا على المذكور (في العنق والحنك) الخ وزاد في الغاية اليدين في الثاني والاثنتين مع الدبر في الاول (يقطع الكل لامكان المائلة) في قطع الكل لاندراج المنقبض والمنبسط في الكل (ويقصر برأسه) اي اللسان لامكان المائلة فيه

٤ (وفي الاكتفاء) بذكر اللسان والذكر دون ان يذكر الشفة والاثنتين (رمز) من حيث تعليلهما المذكور (الى انه يقتصر بقطع كل الشفة) لامكان المائلة في كلها (لانه) اي بعضها (متعذر) المائلة (لكن لم يذكر) اي اقتصاص الاثنتين (في الظاهر) من الروايات (الامن) اي لاجل او عند قطع (الحشفة) الخ (لان لها حدا) معلوما اي للعلم بعمل القطع فيها (بخلاف ما اذا) قطع بعضها (وبقى شئ منها) اي الحشفة -

- (يوهن) اى يعطى الضعف (فى البطش او من حيث القدر) اى المقدار عطى على من حيث الصفة

٢ (وفيه) اى فى قوله ان كانت يد القاطع ناقصة من حيث تعليمه يوهن قوة البطش اشارة (الى انه يقتص فيما اذا كان) الخ (لانه) علة الاشارة اى اسوداد الظفر (لايوجب) الخ (و) فى قيد القاطع اى الجانى اشارة (الى انه لا يخير) الخ (ولو سقط) اليد (المعيبة) من الجانى (قبل اختيار المجنى عليه) اهدا من القود والدية (او قطع) المعيبة (ظلمها فلا شىء له) اى للمجنى عليه على الجانى (بان كانت) اى الشجة المذكورة (بين الاذنين) بيان الاستيعاب (لا تستوعب) عطى على تستوعب (وكذا الحكم) اى التخيير (فى العكس) بان كانت لا تستوعب قدرنى المشجوج وتستوعب قرنى الشاج

٣ (وعلى هذا) اى على قياس الشجة بين القرنين (الشجة بين الجبهة والقفا وفي ذكر هذين) اى القرنين (تنبيه على ان التخيير ثابت فى غيرهما) ما هو فى بدن الانسان اثنان (ف) جنس (الرجل) بالكسر (كمجنس) (اليد) اى الرجلان كاليدين (واما الانف فان كان اصغر) الخ (و) الحال (فى بعضها) اى العين (بياض) الخ (بالوكن) خفه كردن صلة سقط كقوله (ولو بعد ثلاثة ايام) بعد الوكن (ولا يحمل) اى السقوط (على التحرك) اى على انه من تحركها (السابق) على الوكن (لان الوكن اخر السببين) فيحمل الحادثه على اقرب اوقانها

٤ (وهذا) اى قول المنية على ما قال شيخنا (لايخ) الخ (ولو قليلا) ولو (مؤجلا) الخ (فله) الاسقاط (و) له (التعويض) اى اخذ بدل الصالح (مطلقا) اى سواء كان اقل من الدية او اكثر او مساويا لها

٥ (وفيه) اى فى قوله ويسقط القود بعفو ولى اى واحد من الاولياء حيث لم يقل وينقلب مالا لسائر الاولياء (رمز الى انه لو عفى عنه نصف قصاص لم ينقلب مالا بل سقط الكل) اى كل القصاص (و) رمز (الى انه لو

فيه الحكومة) وخير المجنى عليه (بين القود والدية) (ان كانت يد القاطع ناقصة) من حيث الصفة بان كانت شلاء او مجروحة بحيث يوهن فى البطش او من حيث القدر بان فانت اصبع او اصبعان لانه يتعذر استيفاء حقه كاملا وقال برهان الاثمة الخيار فيما اذا كان ينتفع بالناقصة واما اذا لم يكن ينتفع بها فالدية كما اذا لم يكن للقاطع يد اصلا وبه يقضى وفيه اشارة الى انه يقتص فيما اذا كان ظفره مسودا لانه لا يوجب نقصانا فى البطش كما فى الذخيرة والى انه لا يخير اذا كان النقصان فى يد المجنى عليه بل فيه الحكومة ولو سقط المعيبة قبل اختيار المجنى عليه او قطعت ظلما فلا شىء له كما فى الهداية (او) كانت (الشجة تستوعب) وتشمل (ما بين قرنئ) اى جانبى رأس (المشجوج) بان كانت بين الاذنين (لا) تستوعب ما بين قرنئ (الشاج) وكذا الحكم فى العكس لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشجة بين الجبهة والقفا وفي ذكر هذين تنبيه على ان التخيير ثابت فى غيرهما فالرجل كاليد فيما ذكرنا واما الانف فان كان اصغر واصابه شىء لا يجد الريح به فله الخيار كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فقا عينه وفى بعضها بياض كان له ان يقتص وان يأخذ الدية كما فى الذخيرة وان سقط سنه المتحرك بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففيه الحكومة ولا يحمل على التحرك السابق لان الوكن آخر السببين على ما قال شيخنا كما فى المنية وهذا لا يخلو عن الاشعار بالخلاف (ويسقط القود) ولا يجب للولى شىء من التركة (بموت القاتل) لفوات محله (و) يسقط (بعفو ولى) من الاولياء (و) بسبب (صاحبه) على مال ولو قليلا مؤجلا لان القود حقه فله الاسقاط والتعويض مطلقا وعنه ان الصالح على اكثر من الدية باطل وفيه رمز الى انه لو عفى عن نصف القصاص لم ينقلب مالا بل سقط الكل كما فى المنية والى انه لو

- اخذ الخ (يلغو في ذلك) اى في باب العفو (و) في قوله ويسقط القود دون ان يقول ويسقط القود وما يتعلق بالقتل العمدي بموت القاتل الخ رمز (الى انه وان برى^٤ القاتل عن القصاص) اى عن القتل قصاصي القضاء (الا انه لم يبرأ عن الظلم والعدوان اى عن ظلم القتل وعدوانه (ديانة) اى بينه وبين الله تعالى (و) في تقديم العفو على الصالح رمز (الى ان العفو افضل من الصالح كما يكون) اى العفو (افضل من القتل) والنشبهه ضم من الخارج وليس في حيز الرمز (الكل) اى كل المرموزات الأربع (في الظهيرية) الخ ٢ (لو كان القتل) بالفتح جمع القاتل كالباعة (ان يقتص غيره) اى غير المعفو (ان له) اى للولى العافى او المصالح (اقتصاصه) اى غير المعفو ٣ (واطلافة) اى اطلاق قوله ولللباقى حيث لم يقل ولللباقى اذا لم يقتله (مشعر بانه لو قتله) اى القاتل (الباقى) بعد عفو الواحد من الاولياء (لكان له) اى لللباقى الذى قتله (حصه من الدية) التى للباقيين (وان وجب عليه) اى على الباقي الذى قتله (القصاص) اى يستحق ورثة القاتل الاول قتله قصاصا لان قتل الباقي بعد الصالح ظلم (وهذا) اى وجوب القصاص على الباقي القاتل (اذا علم بالعفو) الخ (و) علم (حرمة دم المقتول) اى مقتول الباقي وهو القاتل الاول كان حرم قتله بعد العفو (او الصالح لا القود) اى لا يجب على الباقي القاتل القصاص (للشبهة) اى شبهة كون دم القاتل الاول حلا لا (في ذلك) اى في قتل الجمع بالفرد ٤ (وفيه) اى في قوله بفرد فان معناه يقتلهم الفرد بالسلاح كما فسر الشارح المحقق به فالقتل معناه ازهاق الروح وهو فى الاغلب بالجرح الصالح له (اشعار باشتراط الجرح الصالح لزهاق الروح) اى روح المقتول (من الكل) اى الجمع المذكورة صلة الجرح يقتلهم حتى يتحقق قاتلية اكل على الكمال فيستحقوا القتل ٥ (وفيه) اى فيما فى الزاهدى (رمز الى انه) الخ ٦ (والاولى ان يعرف) لفظا (الجمع بلام العهد) اشارة الى الجمع الذى ليس فيهم اب المقتول ولا مجنون بدلالة التعاميل بقوله (فانه) الخ اى الفرد (على الكفاية) فسرهما بقوله (بلا لزوم مال فى هذه الصورة) اى صورة قتل فرد جمعا

اخذ عن القاتل الذى درهم على انه يعفو عنه يوما الى الليل فهو عفو وصالح جائز لان التوقيت يلغو في ذلك والى ان القاتل وان برى^٤ عن القصاص الا انه لم يبرأ عن الظلم والعدوان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصالح كما يكون افضل من القتل الكل فى الظهيرية وهذا كله فى العمد واما فى الخطأ فالصالح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر مقدر فالزيادة رياء واعلم انه لو كانت القتل جماعة فعفى الولي عن واحد منهم او صالحه لم يكن له ان يقتص غيره كما فى جواهر الفقه وغيره لكن فى قاضىخان وغيره ان له اقتصاصه (وللباقى) اى لغير العافى والمصالح من الاولياء (حصته من الدية) فى ثلاث سنين لانقلاب القود مالا حيث تعذر استيفاؤه بالعفو والصالح واطلاقه مشعر بانه لو قتله الباقي لكان له حصه من الدية وان وجب عليه القصاص وهذا اذا علم بالعفو او الصالح وحرمة دم المقتول والافعلى الباقي القاتل نصف الدية من ماله لا القود للشبهة كما فى شرح الطحاوى (ويقتل جمع بفرد) اى يقتلهم الفرد بالسلاح لورود الاثر فى ذلك وفيه اشعار باشتراط الجرح الصالح لزهاق الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال فلو اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما فى الزاهدى وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان فى قتل رجل احدهما بعضا والاخر مجتهد عمدا وجب الدية عليهما مناصفة كما فى قاضىخان والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود اصلا كما فى جواهر الفقه وغيره (وبالعكس) بان يقتل فرد جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهاوى لا يتجزى فيصير الكل آخذاً بحقه (فان حضر) فى هذه الصورة (ولى واحد قتل له) اى لاجل ذلك الولي بلا حضور

- (يدا رجلين) بالفتح (قطعاً) صفة رجلين (يد رجل) الخ
(اشعار بانه يقطع يد) رجل قطع (يبدن) من رجلين من كل يدا (لكن لهما)
﴿ كتاب الجنایات ﴾ (٢٠٥)

الاخرين (وسقط حق الباقيين) لفوات محل الاستيفاء (ولا يقطع يد ان
بيد) اى لا يقطع يدا رجلين قطعاً يد رجل لعدم المماثلة لان كلا قاطع
بعض اليد فعليهما نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع
يد يدين لكن لهما ان يأخذ منه نصف الدية ايضاً ولو قطع واحد
منهما يده فلاخر نصف الدية لفوات المحل كما في الهداية (ويقادعبد)
ولو محجوراً (اقر بقود) اى بقتل عمد لانه غير متهم فيه وفيه اشعار
بانه لو اقر بخطأ لم يجز ولو مأذونا لانه اقرار بالدية على العاقلة
(ومن رمى) سهماً (عمداً) الى رجل (ففقد) السهم منه (الى) رجل
(آخر فماتا يقتص) الرامى (للاول) من الرجلين لانه عمد (وعلى
عاقلة الدية للثاني) لانه خطأ والفعل يتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل
سهماً فسمى رمياً واذا مزق الجلد فجرحاً واذا فرق التركيب فكسراً
واذا مات منه فقتلاً واذا نفذ السهم الى غير المرمى اليه فصار بمنزلة
فيل آخر وهو مخطئ فيه كما في الكرماني (ومن قطع يده) بالضم او
شج رأسه (او جرح فعفى عن قطعه) او شجته او جرحته اى قال عفوت
عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته (فمات)
العاقى (منه) اى من جهة قطعه (ضمن قاطعه) او جرحه (ديبته) في
كل ماله لان العفو عن القطع عفو عن موجهه وهذا في العمد المتبادر
واما في الخطأ فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوى فمن ظن انها
على القاطع فقد اخطأ (ولو عفى) مريض (عن الجناية) الواقعة عمداً
او خطأ سواء ذكر معه ما حدث عنها (ولم يذكر) (او عن القطع)

٢ (وفيه) اى في مفهوم قوله يد ان بيد
اى لرجلين قطع يد من كل منهما (منه) اى
من القاطع (نصف الدية ايضاً) اى كالقود
فيقطعان قصاصاً ويأخذان نصف الدية ايضاً
(ولو قطع) معلوم (واحد منهما) اى رجلين
كان قطع يد من كل منهما (يده) اى يد
قاطعه ٣ (لانه) اى العبد (غير متهم فيه)
اى في اقراره (وفيه) اى في قوله
اقر بقود لانه في العمد فكانه اقر بالعبد
(اشعار بانه لو اقر بخطأ) الخ (على العاقلة)
اى على ضرر الغير وهو غير معتبر (والفعل
يتعدد) اى يعتبر متعدد (بتعدد الاثر)
فيكون عمدين او خطأين او عمداً وخطأً
ثم فصل تعدد الفعل بتعده بقوله (فاذا
ارسل) رجل (سهماً فسمى رمياً واذا مزق
الجلد فسمى) جرحاً (لتعدد الاثر) واذا
نفذ السهم) في الفعل الاول الى (الى غير المرمى
اليه صار) اى الارسال (بمنزلة فعل) اى
رمى (آخر هو) اى المرسل (مخطئ فيه)
اى في الآخر (بالضم) اى بصيغة المجهول
وكذا (او شج) الخ (ولم يضم معه) اى
مع ما قاله اى لم يقل عفوت من ذلك (وما
يحدث منه) اى من ذلك القطع (ولم يقل)
عطف على قال الخ عفوت (عن جنايته)
والظاهر كلمة او مكان الواو (عن موجهه)
وهو القود لا عن الدية ايضاً (وهذا) ان
وجوب الدية في مال القاطع (في) القطع
(العمد) الذي هو (المتبادر) من قطع
رد لقول ابي المكارم فالصنف قد نساها في
اطلاق النطق تبعاً للوقاية بمعنى ان الصنف
لم يتساهل بل اعتمد على تبادر العمد
عم (فمن) اى ابو المكارم (ظن) تفريع
على ما في شرح الطحاوى من ان الدية في
الخطأ على العاقلة (انها) اى الدية في
الخطأ على القاطع حيث قال ابو المكارم
(وان كان القطع خطاء فهو) اى العفو (من
الثالث) اى يعتبر من ثلث مال المقطوع
لتعلق حق الوارث به فان كان في الدية
فاضل من الثلث اخذه الوارث من القاطع
وهذا شرح قوله (كما اذا كان العفو عن

الجنابة كما سيبي) انتهى فقوله اخذه الوارث من القاطع صريح في ان الدية في الخطأ على القاطع لكنها الفاضلة من
الثالث المعفو (ففقد اخطأ) قطعاً وجزماً لكونه خلاف تصريح شرح الطحاوى ثم في عبارة الشارح المحقق رعاية التشاكل
والجناس لما في النان من ان الدية في الخطأ على القاطع فلا تغفل (غواص البحرين)

كذلك (او المرحاة وما يحدث) عطف على القطع وبالنسبة اليه (من السراية) بيان الموصول (منه) صلة يحدث (ثم مات منه) اي من جهة ذلك الجناية او القطع فكلمة من اجلية (عن موجب قتل النفس) بالفتح وهو القود كما قال فسقط القود (لان كلامهما) اي من الجناية والقطع (شامل للمقتصر) اي الغير الساري (و) شامل (للساري) ثم فصل (الاجمال) يعني ان قوله ولو عفى عن الجناية الخ الى هنا كل مجمل فصله بقوله (فالخطأ) الخ (فمن ظن) كاي المكارم (انها) اي ثلثا الدية (على القاطع فقد اخطأ قطعاً) اي جزماً وبقينا وقد مر شرح هذا الكلام فانه وما مرموع واحد فتأمل

٣ (وفيه) اي في قوله من ثلث ماله (اشعار) بان الكلام في عفو المريض ولد اقال في العفو اي مريض الخ فمفهومه يشعر (بانه لو عفى الصحيح لم يعتبر من الثلث) فيعتبر من الكل (في الجملة) ظرف يتعلق اي ولو ارنا (من مال) بيان ما (وانما تعرض له) اي لحكم العفو في العمد (و) الحال ان (موجب العمد) بالفتح (الدال عليه) اي السقوط (اجماله) فاعل الدال اي اجمال هذا التفصيل (دفعا) علة التعرض

٤ (في هذه الصورة) اي صورة العفو في العمد غ

٥ (بما يحدث منه) اي لو لم يعطفه عليه (فسقط ما ظن) تفريع لقوله دفعا لتوهم وجوب الخ (ان الموجب) بالفتح في هذه الصورة (قود) وهو (ليس بمال) وساقط بالعفو (فلا وجه للقول بانه) اي العفو (من كل المال) الخ (باهل له) اي للتشفي فيه منع ظاهر وانه غير مسلم لم لا يجوز ان يتشفي روحانية الميت وهو قتل ظلمافهو اولى بالتشفي وفي دعاء الاحياء للاموات نفع لهم (من الاصليين) اي اصل الامام واصل صاحبيه

كذلك او المرحاة (وما يحدث) من السراية (منه) اي القطع ثم مات منه (فهو) اي عفو المجنى عليه (عفو عن) موجب قتل النفس فسقط القود لان كلامهما شامل للمقتصر والساري ثم فصل الاجمال فقال (فالخطأ) اي العفو في الخطأ يعتبر (من ثلث ماله) اي مال العافي لتعلق حق الورثة به فان خرج من الثلث والافعل العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بانه لو عفى الصحيح لم يعتبر من الثلث (والعمد من كله) اي العفو في العمد يعتبر من كل ما يتعلق بالعافي في الجملة من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له وموجب العمد القود الساقط بالعفو الدال عليه اجماله دفعا لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيء عليه كما في شرح الطحاوي فسقط ما ظن ان الموجب قود ليس بمال فلا وجه للقول بانه من كل المال (والقود يثبت بدأ) اي ابتداء بطريق الخلافة (للورثة) اي لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود لهم لان شرعية القود لتشفى صدورهم والميت ليس باهل له (لا) يثبت القود للورثة (ارنا) اي بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافا لهما لان القود يجب عوضا عن نفس المقتول فيكون حقا له كالعروض (فلا يصير احدهم خصما عن البقية) اي قائما مقامهم في اثبات حقهم بلا وكالة وهذا عنده خلافا لهما على ما ذكر من الاصليين (فلو اقام) احد الابنين (حجة بقتل ابيه) احد عمدا (غائبا اخوه) حال (فحضر) ذلك الاخ (يعيدها) اي الحجة عنده خلافا لهما والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم

يقتل لاحتمال العفو عنه لكنه يحبس لأنه متهم وإلى أنه لا يقضى بالقود ما لم يحضر الغائب لأن المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره (وفي الخطأ) من قتل أبيه (و) في (الدين) لأبيه على آخر لو أقام الحاضر حجة على ذلك (لا) يعيدها الغائب إذا حضر لأن المال يثبت للورثة ارثاً عندهم وفيه إيحاء إلى أنه ادعى كل الدين وأقام الحجة على كله وقضى القاضي ب كله وإلى أنه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلو أثبت قدر نصيبه منه أو كان القاضي متعدداً أعاد الحجة وإنما خص الدين لأن في إعادة الحجة للعقار اختلافاً وإن كان الأصح أن لا يعيدها كما في العمادى (والعبرة) في حق الضمان (لحال الرمي لا الوصول) لأنه ليس باختياره ولم يصرجانياً إلا بالرمي (فتجب) الدية عنده (على من رمى) ولو خطأ سهماً (مسلماً) أى إلى مسلم (فارتد) المسلم (فوصل) السهم إليه فمات لأنه قتل مسلماً لا كافراً وإنما سقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب على الرامى شىء عندهما لأن بالارتداد سقط تقومه ويجب القيمة عند الشبخين على من رمى إلى عبد خطأ فاعتق فوصل وإما عند محمد رحمه الله ففضل ما بين قيمته مرمياً إلى غير مرمى كما في الهداية وذكر في الكرمانى أن صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان صيد في الحال ورمى إليه فدخل الحرم فوصل لم يحل وإنما ختم على الوصل اشعاراً برعاية حسن المختتم

كتاب الدييات

عقب بالجنايات لكونها موجبة للدييات في الجملة فهي اجزئية لها جمع ذية محذوفة الغاء كالأداة مصدر ودى القاتل المقتول أى أعطى وليه المال الذى هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الأطراف من الأرض وقد يطلق الأرض على بدل النفس

٢ (لاحتمال العفو) أى عفو الغائب (والحاضر لا يتمكن منه) لاحتمال عفو الغائب (وفى الخطأ من قتل أبيه) كلمة من بيانية والمجاز مع المجزور بيان الخطأ (على ذلك) أى القتل الخطأ والدين لأبيه على آخر (ارثاً) أى بطريق الانتقال من مورثهم ٣ (وفيه) أى فى قوله لا يعيدها الغائب (إيحاء إلى أنه) أى الحاضر (ادعى كل الدين وأقام الخ لأن عدم إعادة إنما هو بشرط هذه الكلية الثلاث (وإلى أنه) أى الشأن (اتحد القاضي للحاضر والغائب) صلة القاضي أى وإلى أن القاضي لهما كان شخصاً واحداً (فلو) الغاء للتعليل بمنزلة أن يقول لأنه لو (أثبت قدر نصيبه منه) وقضى القاضي به (أو كان القاضي متعدداً) ليس الباقى الورثة استيفاء انصباهم بتلك النسبة السابقة فلامالة (أعاد الحجة) وإنما خص الدين (ولم يقل والددين والعين لأبيه على آخر) لأنه (أى الوصول) (إلا بالرمي) وهو بالاختيار (سهماً) يعنى أن المفعول الصريح لرمى وهو قوله (مسلماً) نصب بنزع الخافض (أى إلى مسلم) الخ (إليه) أى إلى المرتد أى وصل بعد ارتداد المسلم (لشبهة اعتبار) أى لشبهة أن الاعتبار حال (الوصول ففضل ما) الأضافة بيانية أو كلمة ما زائدة أى فضل حصل (بين قيمته) حال كونه (مرمياً) بالأضافة (إلى) قيمة (غير مرمى) أى إلى ما قبل الرمي والظاهر أن يقول مرمياً وغير مرمى حاصله أنه لو كان قيمته قبل الرمي ألف درهم وبعده ثمانمائة قبل أن يصيب السهم إليه يجب على الرامى مائتا درهم (وذكر في الكرمانى) ما يدل على أن العبرة لحال الوصول حيث قال (أن صفة المحل قد اعتبر) الخ (إليه) أى إلى صيد المحل (فدخل) أى بعد الرمي بلا مهلة (الحرم فوصل) أى وصل السهم بعد كونه صيد الحرم (وإنما ختم) الكتاب (على الوصول) أى على قوله فوصل (اشعاراً) بوصوله إلى آخر الكتاب فحصل رعاية حسن المختتم

٤ (كتاب) فى شرح رموز (كتاب الدييات) فى (الجملة) أى فى بعض صور الجنايات ٥ (ففى) أى الدييات (اجزئية لها) أى الجنايات وهى شروط لها والاجزئية مؤخرة عن الشروط ٦ (بدل النفس) أى نفس المقتول —

— (ثم عدل عن الاضمار) اى عن ان يقول كتاب الديات هي من الذهب الف دينار الخ (الذى يشير) اى الاضمار (الى المعنى المصدرى) وجه الاشارة ان موضع الفقه فعل المكلف فينبغي ان يعنون الابواب والكتب الفقهية بما يدل على فعل المكلف فيحمل الديات العنوانى هنا على انها جمع الدية المصدر من ودى يدى بمعنى اعطاء المال كما سلف وهو فعل المكلف فلو قال وهى من الذهب الف دينار الخ لكان راجعا الى الديات او الدية المدلولة بالديات دلالة الجمع على واحدة فيكون عبارة عن اعطاء المال الذى هو فعل المكلف ويحذف المضاف فى جانب الخبر ليصح الحمل فالمعنى وهى اى الدية بمعنى اعطاء المال من الذهب اداء الف دينار الخ والمحال ان المبحوث عنه فى الفن ما يؤخذ من الجاني هو المال فقوله (لان الذى يبحث) الخ علة العدول عن الاضمار الى الاسم الظاهر فيفهم ان العدول من الظاهر الى خلاف الظاهر لتكنة وهى ان المراد من لفظ الدية معنى آخر اسى لا المعنى المصدرى والا لاضمر اليه فيصح الحمل بلا حذف والحمل على الاستخدام لا ينافى الاشارة الى المعنى المصدرى ولذا قال يشير ولم يقل يدل وكون المعرفة المعاد عين الاول اكثرى لا كلى (فقال الدية عنده) اى الامام (واحدة من) الامور (الثلاثة) حذف حاصل الخبر وابدل منه قول المصنف (من الذهب) اى حال كونها من الذهب (الف دينار) اى الف (مثقال مضروب و) حال كونها (من الفضة عشرة الاف درهم) مضروب (بوزن سبعة) الخ (عنه اى) عن الامام ايضا (واحدة من) الاشياء (الستة ثلثة) منها (مذكورة) فى المتن (وفى الغنم الفان) الخ (ماقتان) من البقر وماقتان آخر ان من الحلال (لم يجز عندهما) لانه صالح على واحد من جنس الدية بالنظر الى مذهبهما (وجاز عنده) اى الامام (لانه صالح) فعل

وحكومة العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضمار الذى يشير الى المعنى المصدرى لان الذى يبحث فى الفن عنه الى ما يؤخذ من الجاني فى شبه العمى والخطأ والجاري مجراه من المال فعال (الدية) عنده واحدة من الثلاثة (من الذهب الف دينار) اى مثقال مضروب (ومن الفضة عشرة الاف درهم) بوزن سبعة (ومن الابل مائة) وعندهما وفى رواية عنه واحدة من الستة ثلثة مذكورة ومن الغنم الفان ومن كل من البقر والحمل ماقتان وفائدة الخلاف انه لو صالح على اكثر من مائتى حلة لم يجز عندهما وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله كما فى المضمرات وفيه رمز الى انه يتعين واحدة منها بالرضاء او القضاء وقال شيخ الاسلام ان النعمين الى القاتل وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازى وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعند الناجى الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة الا برضاء ولى المقتول وعند العجز يقضى بالدنانير او الدراهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على الالف او العشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا تجب من سن واحد بل من اسنان مختلفة كما يأتى واما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم وعن ابي حنيفة رحمه الله لو قضى بها كان كلها ثنيايا من الضأن والعز وقال محمد رحمه الله الثنيان من المعز والجذع من الضأن كالاضحية واما البقر والحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما فى المحيط وغيره والحلة ازار ورداء وقيل فى زماننا قميص وسراويل

ماض (على ما ليس من جنس الدية) عنده (وقد مر) اى فى المتن ما هى من جنسه م (وفيه اى فى اعادة كلمة من فى بيان ما هى منه لانها يدل على استقلال كل من المذكورات (رمز الى انه يتعين واحدة منها بالرضا) اى برضاء ولى المقتول (او القضاء) من القاضى (وان زادت) اى قيمة الابل (على الالف) اى الف دينار (او) على (العشرة) اى عشرة الاف درهم (وعند الاولين) اى القائلين بان كل الانواع اصول (كما يأتى) فى شبه العمى (قيمة كل) بالنموين (خمسة دراهم) بالنصب خبر يكون (لو قضى بها) اى بالغنم اى الشاة (كان كلها) اى الدية (ثنيايا) بفتح التاء والظاهر ان الحرف الاخير هو التاء المنقوطة بنقطتين لان التثنية بالفتح يجمع اما على ثنيايا او ثنيات —

— (والاول) اى كون الحلة ازارا وردا^١
(وهذه اى الدية من الابل) يعنى ان الاشارة
الى ما يليه وهو الاخير (فى شبه العمد كما مر)
فى الجنائيات بقوله وفيه الاثم والكفارة ودية
مغلظة من مائة ابل على العاقلة انتهى (وكذلك)
اى خمس وعشرون

٢ (وهذا) اى المذكور فى المتن (كله) اى اصنافا
وانوثة وسنا (عند الشيخين) الخ (كلها خلفه)
على وزن كلمة وقد مر فى باب الزكوة
(منها) اى من جنس الابل المذكورة فى
المتن فى شبه العمد (عشرون من كل) الخ
بدل من احماس

٣ (ومن ابن مخاص) عطى على منها غ
٤ (على ان) اى بناء على ان (فى كفارة)
الخ علة التوهم (اختلافا كما مر) فى الجنائيات
بقوله وقال ابو الفضل الكرماني انى وجدت
الخ (كاملة) يعنى ان الرقبة مطلقة وهى
ينصرف الى الفرد الكامل (وفيه) ان فى
اطلاق قوله رقبة كما فسر (اشارة الى ان
المعتق) بالفتح كما يفهم من شرح ابي المكارم
واظن انه بالكسر ليتحقق المساوات بين
المكفر والكفارة والا فكمال المفتوح قد فوم
من قوله رقبة على ما فسر به فيلزم استدراك
الاشارة (كما يأتى) قريبا فى المتن (التصريح
به) اى بكل واحد من النفى والايجاب (لا
الوجوب) يعنى هو غير معتبر حتى لو كان
بالعكس فليس بعجز

٥ (وفى الاكتفاء) بالصوم فى صورة العجز
(اشعار) الخ (بخلاف غيره) اى غير العجز فى
كفارتها (من الكفارات ولذا) اى لكفاية الاسلام
بالتبعية (لم يكتفى) بالاشارة (السابق) بقوله
والى انه يكتفى الرضيع الخ (و اشار اليه) اى
الى كفاية الاسلام بالتبعية (فقال احد ابويه)
الخ (تحت الرقبة المطلقة) فيه تصريح بما
اسلفناك فى شرحها غواص البحرين

والاول المختار كما فى النهاية (وهذه) اى الدية من الابل (فى شبه
العمد) كما مر (ارباع) اى اربعة اصناف خمس وعشرون (من بنت
مخاض) ماتم عليه حول (و) كذلك من (بنت لبون) ماتم عليه حولان
(و) من (حقة) ماتم عليه ثلثة احوال (وجذعة) ماتم عليه اربعة احوال
(وهى) اى الدية فى الشبه من الابل اربعا الدية (المغلظة) ويقال لها المعظمة
الواجبة من حيث السن دون العدد فلا يزداد على مائة والتغليظ فى نوع واحد
وهو الابل دون الاولين وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد رحمه
الله فهى اثلاث ثلثون جذعة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلفه بفتح
الخاء المعجمة وكسر اللام حامل من النوى (و) الدية (فى الخطأ) وما
يجرى مجراه (احماس منها) اى الابل المذكورة عشرون من كل من بنت
مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة (ومن ابن مخاض) فان هذا اخفى
فبالخطأ اليق (وكفارتها) اى كفارة شبه العمد والخطأ وانما عدل عن
لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين على ان فى كفارة
شبه العمد اختلافا كما مر (عتق رقبة) اى اعتاق رقبة كاملة وفيه
اشارة الى ان المعتق يجب ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان
واليد والرجل وغيرها والى انه يكفى الرضيع لاجنين كما يأتى التصريح
به (مؤمنة) لا كافرة بخلاف سائر الكفارات (فان عجز) عن ذلك وقت
الاداء لا الوجوب (صام شهرين) بنية من الليل (ولأى) متتابعين
فلو افطر يوما منهما وجب عليه الاستيناف وفى الاكتفاء اشعار بانه لا
يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات (وصح) عن الكفارة (رضيع)
سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتفى بالسابق و اشار اليه فقال
(احد ابويه مسلم لا) يصح (الجنين) الذى فى البطن لانه لم يدخل
تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال (وللمرأة

٢ (اى وفي ارش ما دون النفس) يعنى ان كلمة الموصول عطفي على النفس الا انه عبر هنا عن الدية بالارش تنبيه على ان دية ما دون النفس تسمى ارش لو ان جاز اطلاق الدية ايضا كما مر في صدر الكتاب ويجوز ان يكون تفسير الشارح المحقق إشارة الى ان العطفي من قبيل علفتها تبنا وماء باردا كما لا يخفى (كما يأتي) تفصيله بقوله ففى الانف الخ (للآثر) علة ان يكون دية المرأة نصف دية الرجل نفسا واطرافا (ففى قتل المرأة) الاضافة الى المفعول (خطأ خمسة آلاف) من الفضة وخمس مائة دينار من الذهب وخمسون من الأبل (وفي قطع يدها) اى المرأة (وهذا) اى كون دية المرأة نصف مال الرجل فيما دون النفس (اذا كان له) اى لما دون نفس الرجل دية مقدرة (واما اذا لم يكن له) دية مقدرة (مثل ما فيه الحكومة فمنهم من قال انها) اى الحكومة (كالمقدرة) فى التنصيف (انه) اى ما فيه الحكومة (يسوى بينهما) اى بين الرجل والمرأة ٣ (والاشمل) للبالغ وغيره ان يقول (للآثر) بدل للمرأة (و) يقول (للذكر) بدل للرجل (ولم يرد) من الورود اى لا يرد نقضا على عموم قوله وللمرأة نصف ما على الرجل الخ فانهما يشمل (الجنين) لانه اما ذكر او أنثى والحال انه (الذى دينه خمسمائة ذكر) كان او أنثى فانه علة لم يرد (مستثنى) من هذا الحكم (لما يأتي) بيانه بقوله ومن ضرب بطن امرأة الخ فانه كالاستثناء ما ذكرهنا (ان كانت) اى وجدت العاقلة ٤ (منه) اى الانف (بل من فيه) اى من فيه (واطلاقه) اى اطلاق اثناف الانف (لا يخفى عن شىء الخ (ثم) قطع (بقية الانف) الخ (والدماغ) فى ابصار العقل (كالفتيلة) لا بصر العين (او الزيت) اى بمنزلهما (والذوق) ولم يذكر اللمس من الحواس لانه لازم الحياة فبا تلافه يحصل الموت فيلزم القود او الدية والكلام هنا فى الارش (ويعرف تلفها) اى احدى الحواس (بتصديق الجاني) فانه لو صدق تلف واحدة منها لاحتاج الى الاثبات (او تكوله) اى انكار الجاني تلفها (والخطاب) اى مع

نصف ما للرجل فى) دية (النفس) الحر ولو صغيرا رضيعا (وما دونها) اى فى ارت ما دون النفس كما يأتي للآثر فى قتل المرأة خطأ خمسة آلاف وفى قطع يدها الفان وخمسمائة وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكومة فمنهم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم انه يسوى بينهما عند اصحابنا كما فى الظهيرية والاشمل للآثر والذكر ولم يرد الجنين الذى دينه خمسمائة ذكر - را كان او أنثى فانه مستثنى لما يأتي (والذمى) والمستأن رجلا او امرأة (كالمسلم) فى دية النفس وما دونها فانه على عاقلته ان كانت والا فعلى الجاني لانه كالمسلم فى المعاملات كما فى التكرمانى ثم فصل دية ما دون النفس فقال (ففى) اثناف (الانف) كلا او بعضا وقيل فى الارنية حكومة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شىء فانه لو قطع المارن ثم بنية الانف فان كان قبل البر فدية واحدة وان كان بعده ففى المارن دية وفى الباقي الحكومة كما فى الظهيرية (والحشفة) كلها او بعضها لانه اصل منفعة الايلاج (و) اثناف (العقل) بالضرب على الرأس لغوات الادراك فان العقل نور يبصر به الانسان عواقب الامور والدماغ كالفتيلة او الزيت كما فى التكرمانى (واحد) الحواس (الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن محمد رحمه الله ان فى الشم الحكومة ويعرف تلفها بتصديق الجاني او تكوله والخطاب مع الغفلة وتقريب الرائحة الكريهة واطعام الشىء المر وانما لم يتعرض للبطانة لان فى ثبوتها كلاما كما فى الكلام (واللسان) كله او بعضه (ان منع) الاثناف (اداء اكثر الحروف) اى حروف المعجمة فان تكلم بالاكثر فالحكومة

وقيل

الخطاب فى صورة التناول (مع) حالة (الغفلة) اهو يسمع ام لا (وتقريب الرائحة الكريهة) اى المنتنة اهو يشم ام لا (واطعام الشىء المر) اله ذائقة ام لا (لان فى ثبوتها كلاما) من اهل السنة (كما) بين (فى) علم (الكلام) الخ (غواص البحرين)

وقيل يقسم على عدد الحروف فما يتكلم به منها حظ من الدية بمحضته سواء كان نصفاً أو ربعاً أو غيره وهو الأصح وقيل يقسم على حروف اللسان الألف والتاء والثاء والجيم والدالين والراءين والسينين والصادين والطاوين واللام والنون فإن تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه وهو الصحيح كما في الكرمانى (و) اتلاف (اللحمة) بالخلق والتنفى خطأ بان يظنه مباح الدم ثم ظهر أنه غير مباح الدم وهذا اذا انصل شعرها فان كان كوسجا بضم الكاف وفتحها ففيه الحكومة الا اذا كان على ذقنه شعرات يسيرة فانه لا شيء فيه وهذا اذا اجل سنة ولم ينبت فان نبت بعضها ففيه الحكومة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو حلق شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كما في الكافي (وشعر الرأس) للذكر والانثى اذا لم ينبت فلو قطع صغيرة امرأة لم يجب شيء في الحال وعن محمد رحمه الله لا شيء عليه الا انه يؤدب كما في الظهيرية والسختار عن الطحاوى ان فيه الحكومة كما في المنية والمتبادر انه يقتصر بحلق اللحمة والشعر عمداً لكن في الكافي وغيره انه يستوى فيه العمد والخطأ اذ لا فرق في شيء من الشعور والأضافة مشعر بانه لا يلزم شيء بقطع شعر الصدر والصاعدين والساقين كما في الظهيرية (كل الدية) من واحدة من الانواع الثلاثة لاتلاف جنس المنفعة او الجمال الذى فى الادمى كاتلاف النفس تعظيماً له (كما) يجب كل الدية (في) اتلاف (اثنين مما) كان (في البدن اثنان) كالحاجبين والعينين والشفنتين واللحيين والأذنين واليدين والرجلين والاليتين والاثنتين والتدبين والحلمين ويستثنى منها ثديا الرجل وحلمتا هما فان فى الاولى الحكومة وكذا فى الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد فى الظاهر ان فى اتلاف ثدى المرأة عمداً قصاصاً كما فى الظهيرية (وفى احدهما)

٢ (حط) أى طرح (من الدية بمحضته سواء كان) أى ما تكلم به (نصف) من الحروف
٣ (وهو) أى التقسيم على عدد الحروف مطلقاً (الأصح) كما فى مبسوط الامام خواهر زاده والمحيط غ
٤ (فان تكلم بالنصف) أى نصف حروف اللسان وقس عليه أى على سقوط النصف بالنصف (وهو) أى التقسيم على حروف اللسان (الصحيح) كما فى الكرمانى بالخلق تراشيدن (اوالتنفى) كندن (بان يظنه) أى المحلوق والمننوف (وهذا) أى وجوب الارش فى اللحمة (اذا انصل شعرها) أى شعر اللحمة (وفتحها) أى الكاف أيضاً (لا شيء) أى فى كوسج على ذقنه شعرات معدودة (وهذا) أى عدم شيء فيه (اذا اجل) مجهول أى الكوسج (سنة ولم ينبت) فى مدتها (ففيه) أى فى هذا الكوسج (الحكومة) وفى الاكتفاء باللحمة دون ان يقول والشارب (اشعار) الخ (فلو قطع الخ) تفرع لقوله اذا لم ينبت (فى الحال) لانه لعله ينبت فى الحال اذا لم ينبت بعد تأجيل سنة (ان فيه) أى فى قطع الصغيرة (الحكومة) الخ (والتبادر) من كلام المتن (انه يقتصر بحلق اللحمة والشعر) أى شعر الرأس (عمداً) لا اعم من الخطأ (يستوى فيه) أى فى حلقها

٥ (والأضافة) الى الرأس (مشعر) بتخصيص الرأس فلا يلزم شيء (بقطع شعر الصدر) الخ (تعظيماً له) أى للادمى علة التشبيه وهو خبران

٦ (ويستثنى منها) أى ما كان فى البدن الخ والنأنيث باعتبار مصدره (وحلمتاها) أى ثديا الرجل (فان فى الاولى) أى ثدييه (فى الثانية) أى حلمتيه (لكن) الحكومة فى الثانية (دون) الحكومة فى الاولى ولم يوجد فى الظاهر أى فى الروايات الظاهرة —

— (حرف) اى طرف (ما غطى) اى ستر وما زائدة

٢ (ويجوز ان يراد) الاهداب من الاشعار (مجازاً) من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (فان فى قطع كل) من الهدب فقط (اى الاشعار) سواء اريد الاشعار (حقيقة) او الاهداب بها (مجازاً) كما مر (فانها) اى الاشعار (اربعة) الخ (فيقسم دية كل) واحد واحد (عليها) اى على دية الاصابع جميعها

٣ (وان نزع) هذا وامر من ما بأتى مجهول بدلالة (ثلثون) وبدلالة (ثمانية وعشرون) الخ

٤ (واطلاقه) اى اطلاق اطلاق السن (مشعر) بالانطلاق الكامل فيشعر (بانه لو احمر او اخضر او اسود وجب الارش) لا الدية (وهذا) اى وجوب الارش فى الصور المذكورة (اذا لم يوضع) اى فات قوة المضع (والا) اى ان قدر على المضع (فان لم ير) اى كان السن فى موضع لم يرحال التكلم (فلاشء فيه) هـ (والا) وان كان السن مما يرى حال التكلم (ففيه الارش) لانه ان تكلم ح يظهر فيج تلك الالوان ففيه تفويت ما يجمل به الانسان (تواجد اربعة) تنبت فى اقصى الاسنان وتسمى ضرس الحلم لانه تنبت بعد البلوغ وكمال العقل (وهذا) اى كون الاسنان ثمانية وعشرين (علامة يعرف) اى الكوسج (بها) اى بهذه العلامة (الباقية الاثر) صفة كاشفة اشارة الى انه المراد بالموضحة هنا كما اسلف انه اراد المعنى اللغوى حتى لا ينافى مامرغ

اى الاثنين (تصفها) اى الدية (و) كما (فى اشعار العينين) الاربعة جمع شفر بالضم وهو حرف ما غطى العين من الجفن لا ما عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يراد مجازاً فان فى قطع كل دية كاملة كما فى قطع الجفن من الاهداب كما فى الهداية (وفى احدها) اى الاشعار حقيقة او مجازاً (ربعا) فانه اربعة (وفى كل اصبع) من اصابع اليد او الرجل (عشرين) اى الدية فان فى جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اعشاراً (وفى) كل (مفصل) لاصبع (غير الابهام ثلثه) اى ثلث العشر (وفيه) ان فى مفصل الابهام (نصفه) اى نصف العشر لانه يتقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلاثاً كما لغير الابهام فثلث وان كان اثنين كما للابهام فنصف (كما) وجب نصف العشر (فى كل سن) لم تنبت فان كان المجنى عليه عبداً فنصف عشر قيمته وان كان حراً فنصف عشر ديته فان نزع جميع الاسنان وهى فى الاغلب اثنان وثلثون خطأ فعليه دية وثلاثة اخماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسا دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعر بانه لو احمر السن او اخضر او اسود وجب الارش وكذا ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يوضع والا فان لم يرفلا شىء فيه والا ففيه الارش الكل فى الخزائن (واعلم ان من الناس من له نواجذ اربعة فيكون اسنانه ستاً وثلثين كما فى الرضى وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة وهذا علامة يعرف بها كما فى النهاية (وكل عضو) كالعين واليد (ذهب نفعه) كالرؤية والبطش (بضرب) ونحوه كادخال نورة فى العين (ففيه دية) كاملة (ولا قود فى) شجة من (الشجاج) بالكسر جمع الشجة بالفتح وقد مرت (الا فى الموضحة) الباقية الاثر بكسر الضاد المعجمة وهى شجة الجلدة التى بين اللحم والعظم

— (لتحقق المائلة الخ) علة الاستثنا

وقوله (فانها تفاد) اى يمكن قودها تفريع لتحقق المائلة (او) كسر (عظم) كما فى هذا الباب ٢ (وانما لم يقيد) فى الهاشمة (بالخطا) كما لم يقيد (فى) الشجاج (التى بعدها) اى بعد الهاشمة يعنى انها من قبيل عطى الجملة على الجملة وفيها خطأ نصف عشر الدية لا من قبيل عطى المفرد على المفرد حتى يلزم التقييد بخطأ على ما هو مذهب المحقق (لا) يمكن (قود) فيها فالعمد والخطأ فيه سواء (اى فسيبيله الاطلاق وعدم التقييد) يفتح (القاف) اى اسم مفعول (وكسرها) اى اسم فاعل (او) شجة (تجعل العظم كالنقل) بفتحتين (وهو الخصى)

٣ (وانما لم يذكر) اى المص (الدائمة) (بالغين) (المعجمة) وما يذكر بالمهملة (ثم شرع فى) ذكر (اول الشجاج وبين مرتبة) اى بالترتيب الخارجى (ك) ما بين (السابق) بالترتيب فاول الشجاج الحارصة ثم وثم الى السحقاق ثم الموضحة ثم وثم الى الجائفة فاخر الشجاج الجائفة (بلا تسييله) اشارة الى ان الافعال المستعملة من هذه المادة ههنا من باب التفعيل والا فيجوز ان تكون من الافعال اى الاسالة (اكثر) اى حال كونه —

وتوضع العظم كما فى الذخيرة (عمدا) لتحقق المائلة بانهاء السكين الى العظم فانها تفاد (وفيها) اى الموضحة (خطأ نصف عشر الدية) والمتبادر ان يكون المشجوح غير اصلع والا ففيها الحكومة لان جلده انقص زينة من غيره كما فى الذخيرة (وفى الهاشمة) وهى شجة تكسر العظم من الهشم وهو كسر شىء او عظم (عشرها) اى الدية سواء كان اصلع او غيره وفى المنتقى انه لو كان اصلع ففيه ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطأ كما فى التى بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعمد والخطأ فيه سواء كما فى الذخيرة (والمنقلة) من التنقيل بفتح القاف وكسرها وهى شجة يخرج منها العظم كما فى الظهيرية او تحول العظم من موضع الى موضع كما فى الذخيرة او تجعل العظم كالنقل وهو الخصى كما فى النهاية (عشرها ونصفه) اى عشر الدية ونصف عشر الدية السوف وخمسمائة درهم مثلا (والامة) بالمد وهى شجة تصل الى ام الدماغ اى الجلد الذى تحت العظم فوق الدماغ كما فى الظهيرية وانما لم يذكر الدائمة بالمعجمة وهى شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة فهى قتل لا شجة كما فى الهداية لكن عن ابي يوسف رحمه الله فيها ثلثا الدية كما فى المضمرات (والجائفة) وهى شجة تصل الى الجوف والمقعر والمراد جائفة الرأس فان حكم جائفة غيره قد مر (ثلثها) اى ثلث الدية (وفى جائفة نفدت) الى الجانب الاخر (ثلثاها) اى ثلثا الدية ثم شرع فى اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال (والحارصة) بالمهملات والحارشة وهى شجة تحرس الجلد اى تشقه بلا اخراج شىء منه كما فى قاضخان وقال الطحاوى ولا تدميه كما فى الذخيرة (والدائمة والدائمة) فالدائمة بالمهملة شجة تظهر الدم بلا تسييله والدائمة ما تسييله كما فى الهداية والكافى واكثر المتداولات وفى الذخيرة الدائمة على ما ذكره الطحاوى شجة تسييل

بيان ما يكون الخ

٢ (فالدامية على ما ذكره) شيخ الاسلام (ما يدمى) على وزن يرمى اى يخذش (الجلد سواء كان) الخ (وعلى) قياس (ما ذكره الطحاوى) في الدامعة (ما يدميه) اى الجلد (ولا يسيله) كيف (وفي الظهيرية هي) اى الدامية (ما يدميه) اى الجلد (من غير) الخ ٣ (والدامعة ما يسيله) اسالة (كدمع العين) ولذا سميت دامعة

٤ (وقبل تقطع الجلد) ولا يجاوز اللحم (بالاضافة) الى عدل (اى حكم مقوم) عدل بالكسر (وما قومه به) عطى تفسير لحكم (او غيره) اى غير التفاوت (وقد مر في الجنائيات) بقوله والاولى ان يق انه مشير الى اختلاف الخ (وجه مخالفته) اى ثبوت حكومة عدل في الحارصة الى السمحاق (للسابق) اى لما سبق في باب الجنائية من وجوب الدية في كل شجة يمكن فيها المائلة

٥ (اى يفرض المقوم) بالكسر (او غيره) اى غير مشجوج (من النقصان) بيان الغير (وبه) اى بما ذكره (الص) مامروى عنهما اى الامامين يعنى ما في المتن مامروى عنهما (و) مما (قَالَ) الطحاوى (الخ)

٦ (الان) ابا الحسن (الكرخى) ضعفه (اى ما قاله الطحاوى (بان كان نقصان قيمتها) اى الشجاج التى فوق الموضحة (اكثر من نصف عشر الدية) الذى في خطأ الموضحة (كم مقدار) اى نسبة (هذه الشجة من الموضحة (ان كان) اى مقدارها منها (نصفا) الخ (وكذا) اى كما ان كان نصفا (ان كان) اى النسبة بينهما (اقل) من النصف او اكثر) منه (لانه) اى نصف عشر الدية (ثابت) اى منصوص عليه (في الموضحة فرد غير الثابت) اى مالا نص فيه وهو الشجاج غير الموضحة (الى الثابت) وهو الموضحة لان وجوب نصف عشر الدية ثبت بالنص في الموضحة (كما مرانه يفتى به) اى يقول الكرخى (ان كان الشجة على الرأس) او الوجه لانها موضع الموضحة (ويفتى بالاول) اى بقول الطحاوى (ان كانت على

الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما تسيله اكثر ما يكون في الدامية من السيلان فالدامية على ما ذكره ما يدمى الجلد سواء كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره الطحاوى ما يدميه ولا يسيله وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يسيله وهو الصحيح والدامعة ما يسيله كدمع العين (والباضعة) بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة تبضع اى تقطع قليل لحم وقيل تقطع الجلد كما في الاختيار (والمنلاحمة) وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار جلدة رفيقة بين اللحم والعظم (والسمحاق) بكسر المهملة وسكون الميم وهي شجة تظهر تلك الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية (حكومة عدل) بالاضافة اى حكم مقوم وما قومه به من قدر التفاوت او غيره كما يأتى وقد مر في الجنائيات وجه مخالفته للسابق ثم اشار الى تفسير الحكومة فقال (فيقوم عبدا) اى يفرض المقوم كون المجنى عليه عبدا (بلا هذا الاثر) اى صحبجا (ثم) يقوم (معه) اى مع هذا الاثر اى مشجوجا او غيره من النقصان (فقدر) اى مقدار (التفاوت بين القيمتين من الدية هو) اى القدر (هى) اى الحكومة فان قوم بغير الاثر الفا ومعه تسعمائة يكون قدر التفاوت عشر الالف هو مائة درهم فيؤخذ من المجانى عشر الدية وهو الف درهم (وبه) اى بما ذكره ما روى عنهما وقال الطحاوى ومشايخ بلخ واختاره الحلوانى (يفتى) كما في الكافي وغيره الا ان الكرخى ضعفه بانه يؤدى الى ان موجب هذه الشجاج التى فوق الموضحة اكثر من موجب الموضحة بان كان نقصان قيمتها اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فان كان نصفا فنصف ارش الموضحة وكذا ان كان اقل او اكثر لانه ثابت في الموضحة فرد غير الثابت الى الثابت وقال الصدر الشهيد انه يفتى به ان كان الشجة على الرأس وبالأول ان كانت على

- غيره) أى غير الرأس والوجه في الولو إلى
قال الصدر الشهيد فينظر المفتى في هذا أن
مكنه الفتوى بالثاني بأن كان الجنابة على الرأس
أو الوجه يفتى بالثاني أى يقول الكرخى وإن لم
يتيسر عليه ذلك فيفتى بالقول الأول لأنه أيسر
وبه يفتى ومثله في الخلاصة فتحقق أن استقامة
قول الكرخى إنما هو فيما إذا كانت الجراحة
في موضع الموضحة وأما في غيره فلا كما لا يخفى
٢ (والأصح أنها) أى حكومة العدل (ما يرى
القاضى) مصالحة (بمشورة) الخ (لأنه) أى
هذا المعنى علة الأصح (أعم) أى أشمل (من
النفقة) وأجرة الطبيب والأدوية إلى أن يبرأ
وهو المروى عن محمد كذا في الجوهر (في
الآل) (أى لأجله) (والمشهور أنه) (أى الجانى
(عزر) الخ (لأنها) (أى الأصابع) (كيد) واحد
(وفيها) (أى الأصابع) (الدية) ٣ (وفيه) أى
في قوله وفي أصابع يد مع نصف الساعد الخ
(إشارة إلى) قياس (أن في أصابع رجل) الخ
(وهذا) (أى الحكم المشار إليه) (على ذلك
الخلاف) (من أبى يوسف رحمه الله في الحكم
المشير وهو المتن (و) إشارة (إلى أن الأصابع
مع نصف العضد في اليد (و) مع نصف الفخذ
في الرجل (على هذا الخلاف) (أى الكائن من
أبى يوسف رحمه الله ٤ (والصحيح قولهما)
أى الطرفين ٥ (والعبرة للأصابع تفسير)
للسابق (أى لكون الكف تابعاً للصابع هو
إشارة إلى أن الكف تابع للأصابع وللساعد
يعنى ليس تأكيداً له (مع التنبيه على أن
الحكم لم يتغير بكل الأصابع أو بعضها فإن
اللام) علة التنبيه (ترد) الجمع (إلى الجنس
ومن الظن أنه) (أى قوله والعبرة للأصابع
الخ (تأكيد للسابق) (أى لقوله والكف تابع
(فإن الواو) علة لقوله من الظن (بأبى عنه)
أى عن كونه تأكيداً لاعتباره كونه تفسيراً كما في
عطف التفسير (كما بين في علم المعاني) من ترك
الواو في الجملة التأكيدية (وكذا) (أى من الظن
(أن) صيغة (الواحد أحسن) من الجمع قال أبو
المكارم قوله والعبرة للأصابع تأكيداً لقوله والكف
تابع والأحسن أن يذكر الواحد مقام الجمع ويقول
والكف تابع الأصابع انتهى يعنى بنقض صورة
التأكيد أيضاً (لأنه) علة قوله وكذا الخ (لم يعلم
حكم الاثنين حينئذ) (أى حين جاء بالواحد
مقام الجمع فيه أن الواحد المعروف بلام
الجنس كالجمع المذكور إليه يعلم منه حكم الاثنين فصاعداً أيضاً (مثلاً) (أى

غيره كما في الظهيرية والأصح أنها ما يرى القاضى بمشورة أهل البصيرة
لأنه أعم كما في المضمرات وقيل أنها قدر ما يحتاج إليه من النفقة إلى أن
يبرأ وقيل ينظر إلى أرش ذلك العضو بكماله وإلى ما نقصه تلك الجراحة
فيجب بذلك القدر من أرش ذلك العضو وهذا كله إذا بقي للجراحة
أثر والا فعندهما لا شيء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قدر ما انفق
إلى أن يبرأ وعن أبى يوسف رحمه الله حكومة العدل في الألم وتمايه
في الذخيرة والمشهور أنه عزز في كل جراحة برأت كما في التمرناشي
(و) يجب عند الطرفين (في أصابع يد مع نصف الساعد) وهو ما بين
الرفق والكف (نصف دية) للأصابع لأنها كيد (وحكومة عدل) لنصف
الساعد وعند أبى يوسف رحمه الله الساعد تابع للأصابع وفيها الدية وفيه
إشارة إلى أن في أصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا على
ذلك الخلاف وإلى أن الأصابع مع نصف العضد والفخذ على هذا الخلاف
والصحيح قولهما كما في الذخيرة (والكف تابع) للأصابع ومفاصلها فلو قطع
الكف مع كل أصابع أو بعضها أو مفصل وجب الأرش ولا شيء في الكف
عنده وهو الصحيح وأما عندهما فكذلك إذا كان مع الكف ثلاثة أصابع
فصاعداً وأما إذا كان معه أصبعان أو أصبع أو مفصل فينظر إلى أرش
الكف وهو الحكومة وأرش الأصابع فالواجب الأكثر منهما كما في الذخيرة
(والعبرة للأصابع) تفسير للسابق مع التنبيه على أن الحكم لم يتغير
بكل الأصابع أو بعضها فإن اللام ترد إلى الجنس ومن الظن أنه تأكيد
للسابق فإن الواو يأتى عنه كما بين في المعاني وكذا أن الواحد أحسن
لأنه لم يعلم حكم الاثنين ح (وفي أصبع) يد أو رجل (زائدة) قطعت
عمداً أو خطأ ولو للقاطع مثلها (وعين صدى ولسانه وذكره حكومة عدل

الجنس كالجمع المذكور إليه يعلم منه حكم الاثنين فصاعداً أيضاً (مثلاً) (أى

الدليل) بيان ما ٢ (اى) لو لم يعلم الصحة (بكلامه) اى يتكلمه بالفعل (فيكون معطوفا على كلمة ما) لا على النظر لانه لا دليل آخر على الكلام غير التكلم وكذا عطى قوله وحركة ذكره (وفيه) اى فى الاكتفاء بذكر العين واللسان والذكر فى الصبى (اشارة) الخ (و) فى قوله لو لم يعلم الصحة الخ (اشارة) الى انه ان علم الصحة به وجب كما الخ (والى انه) اى الصبى (لو استهل) اى مات اول الولادة (ففيه) اى فيما ذكر (الدية وقال محمد رحمه الله ان فيه الحكومة) وهو المذكور فى المتن اعلم ان هذه الاشارة الثالثة لم يظهر لى انها فى اى قيد من قيود هذا المتن فعليك بالوجدان (ولا يقاد جرح للمجننى عليه) اى على الجانى بقرينة التقابل او المجموع صلة الجرح كفوله (فى الطرف) الخ (لانه ربما يسرى الى النفس) فيكون قتلا لا جرحا (فيترتب) اى حتى يترتب ويتعين (علة الحكم) الخ (ان يستأنى) اى يطلب التأنى (حولا) اى سنة (فلعل) الفاء للتعليل (فصلا) من فصول الحول (يوافقه) اى الجرح (فيبرأ) ويخالفه فيه (اى يموت فيكون قتلا) (فى الحالين) اى حالى العمد والخطأ ٣ (وفيه) اى فى قوله وعمد المجنون بالتركيب الاضافى الدال على انه حال القتل مجنون (اشعار بانه) لو جن بعد القتل قتل هذا) اى وجوب القتل فى هذه الصورة (اذا كان المجنون) اى الذى بعد القتل (غير مطبق) الخ (و) روى (عنهما) اى الامامين (انه) اى المجنون (لا يقتل مطلقا) اى سواء جن بعد القتل او قبله (الا اذا قضى) القاضى (عليه) اى المجنون (بالقود) الخ (كما) لم يقتل (لوعته) بالفتح (بعد القتل) وفيه اى فى اعته (الدية فى ماله) اى المعتوه (اى على عاقلتهما) اى الصبى والمجننون (فى الحالين) اى العمد والخطأ ٤ (وفيه) اى فى كون الدية على عاقلتهما (اشعار بانها) اى الدية (لم تجب فى مالهما) اى الصبى والمجننون (وكذا) اى على العاقلة (ان كانت) اى الجناية (فى طرف الحر) وكانت (الدية بلغت نصف عشر الدية) الخ (نفى مالهما) اى الصبى والمجننون (حالا) اى لا مؤجلا (الا ان الاول) اى وجوب الدية فى مالهما جواب عن تفصيل الطحاوى وفرقه بين ما كانت فى الحر وبلغت نصف عشر الدية فعلى العاقلة وبين ما كانت فى العبد او لم تبلغ نصف عشرها ففى مالهما فاجاب بان الالبق عدم التفصيل والفرق كما فى المتن لان الاول (عقوبة) محض (والثانى) اى الكفارة (امر

لو لم يعلم الصحة) اى صحه هذه الثلاثة (ببإدال) من الدليل (على نظره) اى الصبى (وكلامه) اى بكلامه فيكون معطوفا على كلمة ما (وحركة ذكره) للبول فلا يكتفى بان الاصل هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبى فى غير ما ذكر من الأنف واليد والرجل وغيرها كالبالغ فى القود بالعمد والدية بالخطأ والى انه ان علم الصحة به وجب كمال الارش والى انه لو استهل فيه الدية وقال محمد رحمه الله ان فيه الحكومة كما فى الذخيرة (ولا يقاد) جرح للمجننى عليه فى الطرف (الا بعد برء) لانه ربما يسرى الى النفس فما لم يستقر على شىء بالبرء او الهلاك لم يدر انه اى جنابة فيترب عليه الحكم والاصل فى كل الجنایات عمد او خطأ ان يستأنى حولا فلعل فصلا يوافقه فيبرأ او يخالف فيه لك كما فى الكرماتى وغيره (وعمد الصبى والمجننون) والمعنوه لا السكران والمقضى عليه (قطاء) فى الحكم فوجب المال فى الحالين وفيه اشعار بانه لو جن بعد القتل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنهما انه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفى المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى دلى القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية فى ماله كما فى الظهيرية (وعلى العاقلة) اى عاقلتهما (الدية) فى الحالين وفيه اشعار بانها لم تجب فى مالهما وفى شرح الطحاوى ان الجنابة ان كانت فى النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت فى طرف الحر والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا واما اذا كانت فى العبد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة فى الرجل ومائتان وخمسون فى المرأة ففى مالهما حالا (بلا) وجوب (كفارة و) بلا (حرمان ارث) الا ان الاول عقوبة والثانى امر

دائر

(نفى مالهما) اى الصبى والمجننون (حالا) اى لا مؤجلا (الا ان الاول) اى وجوب الدية فى مالهما جواب عن تفصيل الطحاوى وفرقه بين ما كانت فى الحر وبلغت نصف عشر الدية فعلى العاقلة وبين ما كانت فى العبد او لم تبلغ نصف عشرها ففى مالهما فاجاب بان الالبق عدم التفصيل والفرق كما فى المتن لان الاول (عقوبة) محض (والثانى) اى الكفارة (امر

(وبين العباد) والثالث أى الحرمان عن
الأثر شرع عقوبة (فلا يلبق بهم) أى الصبى
والمجنون والمعنونة لأنهم ليسوا من أهل العقوبة
ولما ورد على الثالث حرمان المرتد عن أثر
إبيه بأن المرتد يجوزى بالحرمان فلم لا يحرم
الصبى القاتل إجاب بأن المرتد (حرم عن
ميراث إبيه) لأجل (اختلاف الدينين لأجزاء)
أى لأجل الجزاء (للردة) وأنه أهل للمجازاة
فهو والصبى كلاهما ليسا بأهل للمجازاة
٢ (يجب غرة بالتنوين) لا بالإضافة إلى
(خمسمائة درهم) إضافة بيانية لأنها خلاف
الأصل فيكون خمسمائة الخ بدلا عن الغرة
(قيمته تلك) أى خمسمائة درهم (فأى ادى)
مجهول (أجبر على القبول) الخ (وإنما سميت)
أى المبلغ المذكور (بها) أى بالغرة (وفيه)
أى فى المتن حيث اكتفى بوجوب الغرة فقط
(أشعار بأنه لا يجب به) أى بضرب بطن
أمراته (الكفارة) الخ

٣ (وفى رواية عليه) أى الضارب
عم (كما ظن) أى استواءهما فيه من
أبى المكارم (وآية) أى كيف لا يكون
ظنا (وآية) أى دليل (لهم) أى للقائلين
بعدم الاستواء (الأرض الميتة) ولو استوى
لقال الله تعالى الأرض الميتة ففى قوله وآية
لهم الخ لطافة لطيفة تعرف بالتأمل اللطيف
(وفيه) أى فى قوله ولدا ميتا بصيغة المفرد
(أشعار بأنه لو القت ميتين) الخ (والكلام
من) قوله يجب غرة إلى هنا (مشير) الخ
(علقت) بالتخفيف (وهو) أى ولد المغرور
(حر بالقيمة) ثم علل إشارة الكلام فقال (فإن
حرية الجنين شرط لوجوب الغرة) فهم من
قوله يجب غرة أن الولد الذى القته حمر
بأحد الصور الثلث (قائل له) قتلا (شبه عبد)
(وفيه) أى فى التعليل المذكور (إيماء إلى أنه
يجب الكفارة فيه كما) هو حكم شبه العم
(بعد الموت) تأكيد للغاء التعقيبى (لاحتمال
أن يكون الخ) علة لقوله فقط
٥ (وفيه) أن فى المتن من حيث كونه معللا بأنه
قتل نفسين وورث الخ (أشعار بأنها) أى
الأم (لو القت حيا فمات) الولد (ثم مات)

دائر بينها وبين العباد فلا يلبق بهم ويحرم المرتد عن ميراث إبيه
لاختلاف الدينين لأجزاء للردة (ومن ضرب) ولو زوجا (بطن امرأة)
ولوزوجة (تجب غرة) بالتنوين (خمسمائة درهم) حقيقة أو حكمية كما
إذا كانت فرسا أو أمة أو عبدا قيمته تلك فأى ادى أجبر على القبول
وإنما سميت بها لأنها أول مقادير الديات وغرة الشىء أوله كما فى
الظهيرية وفيه أشعار بأنه لا يجب به الكفارة كما فى الذخيرة وفى رواية
تجب كما فى العبادى والأفضل أن يكفر ويستغفر لأنه ارتكب محظورا
كما فى الهداية (على عاقلته) أى عاقلة الضارب لأعليه وفى رواية عليه
كما بأتى (أن القت) المرأة ولدا (ميتا) مذكرا أو مؤنثا ولا يستوى فى
الميت المذكر والمؤنث كما ظن وآية لهم الأرض الميتة وفيه أشعار بأنها
لو القت ميتين أو أكثر وجب غرة فى كل كما فى الذخيرة والكلام مشير
إلى أنه أريد بالميت الحر بأن كانت أمه حرة أى أمة علقت من سيدها
أو من المغرور وهو حر بالقيمة فإن حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما
فى العبادى (و) يجب (دية) كاملة (أن القت حيا فمات) الحى لأن الضارب
قائل له شبه عمه وفيه إيماء إلى أنه يجب الكفارة فيه كما فى شرح
الطحى وغيره وإلى أنه لو القت حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية
على العاقلة كما فى الذخيرة ثم شرع فيما إذا مات الأم فقال (وغرة)
للجنين (ودية) هى خمسة آلاف درهم لأمه (أن القت) الأم (ميتا فمات
الأم) بالضرب (ودية الأم فقط) لا غرة الجنين (أن ماتت) الأم (فالقت)
بعد الموت (ميتا) لاحتمال أن يكون موته بالاختناق فى الرحم بعد الموت
(ودينان أن ماتت) الأم (فالقت حيا فمات) الحى لأنه قتل نفسين وورث
الحى من دية الأم لأنه مات بعدها وفيه أشعار بأنه لو القت حيا فمات
ثم ماتت الأم وجب دينان والأم ترث من دية الحى كما فى شرح الطحاوى

- الخ (في الجنين) أي لاجله (من الغرة) بيان ما (من جن أي ستر) فالجنين فعيل بمعنى المفعول أي المستور في البطن (لأنه) أي الضارب (ليس بوارث) فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه فانتقطع (لم يجب الكفارة عليه) أي القاتل (فلا) شيء (عليه) أي المص (بترك التصريح) أي تصريح عدم الكفارة على الضارب (كما ظن) من أبي المكارم حيث قال وكان على المصنف بيان عدم وجوب الكفارة في قتل الجنين لأن بيان عدم إرث الضارب يوهم وجوب الكفارة لها اشتهر أن القتل المانع من الإرث ما كانت موجبا للقصاص أو الكفارة انتهى فاجاب الشارح المحقق بأن المص اعتمد على ما أشار إليه في الجنائيات غ ٢ (ولا ميراث للقاتل كذا في الهداية والكافي يتوجه عليه أن القاتل إنما لا يرث إذا وجب عليه القصاص أو الكفارة والواجب هنا المال بلا كفارة خلافا للمشافعي كما مرجوا به والجواب ما نبهناك عليه في أول الجنائيات من أن قتل الجنين يوجب الكفارة نظرا إلى ذاته أي من حيث أنه قتل نفس حقيقة لكنه سقط نظرا إلى كونه جزءا لها من وجه كما لا يرث الأب الذي قتل ولده عمدا مع عدم القصاص على الأب وعدم الكفارة في القتل العمد لأن قتل الولد يوجب القصاص نظرا إلى ذاته وإنما سقط لكمال وشرف في القاتل وهما قد سقطت الكفارة لنقصان في المقتول نظرا إلى كونه جزءا فيكون مانعا من الإرث وقد يجاب بأن المانع من الإرث هو وجوب الكفارة ولو على قول مرجوح وفي قتل الجنين يجب الكفارة على قول بعض وأن كان ضعيفا على ما في العبادية وهذا الجواب مع بعد يوهم أن المكروه على قتل شخص مجرم عن الإرث عنه لوجوب القصاص عليه عند زفر رحمه الله تعالى هذا وكان على المص بيان عدم وجوب الكفارة في قتل الجنين لأن بيان عدم الإرث للضارب يوهم وجوب الكفارة لها اشتهر أن القتل المانع من الإرث ما كان موجبا للقصاص أو الكفارة (أبو المكارم)

٣ (للعهد) أي للإشارة إلى أنه مملوك ليس من السيد القته الأمة مينا (نصف عشر قيمته) أي الجنين (بهذا المكان) الباء صلة القيمة بمعنى في أي يقوم في هذا المكان أي الذي القته أمه فيه (على لونه وهيشته) متعلق بيقوم المستفاد من لفظ القيمة أي يقوم كائنا على لونه وهيشته أي الجنين حال كونه (فرض حيا في الذكر أي وقت كونه مذكرا) ظرف القيمة (وعشر قيمته في الأنثى) أي وقت كونه أنثى ولما توهم من كلام المص تفضيل الأنثى على الذكر لأن نصف العشر أقل من العشر

(وما يجب في الجنين) من الغرة أو الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن أي ستر (فهو لو ارثه) لأنه بدل نفسه (سوى ضاربه) أي غير ضارب الجنين فهو مستثنى منقطع لأنه ليس بوارث فانه قاتل له وقد أشير في الجنائيات وغيرها أنه لم يجب الكفارة عليه فلا شيء عليه بترك التصريح كما ظن (وفي جنين الأمة) أي في جنين مملوك القته الأمة مينا بالضرب فالإضافة للعهد (نصف عشر قيمته) بهذا المكان على لونه وهيشته فرض حيا (في الذكر) أي وقت كونه مذكرا (وعشر قيمته في الأنثى) لأن قيمة الذكر في العادة أكثر من قيمة الأنثى وإن تساوبا في السن والجمال وعن أبي يوسف رحمه الله لا شيء عليه إلا إذا نقص الولادة الأمة فانه يضمن النقصان وفيه إشارة إلى أن ما في الجنين على الضارب حالا وإلى أنه إذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا أو أنثى فلا شيء عليه كما إذا القى بلا رأس لأنه إنما تجب القيمة إذا نفخ فيه الروح ولا ينفخ من غير الرأس كما في الذخيرة وأعلم أن الاعتبار في الجنين حال الضرب حتى أنه إذا اعتقه مولاه بعد الضرب ثم القى حيا لم يجب إلا القيمة كما في العبادي (وما استبان) من الجنين (بعض خلقه) كالظفر

والشعر

مع أن الذكر يفضل على الأنثى في باب الدييات صحح كلام المص بالتعليل بقوله (لأن) قيمة الذكر في العادة أكثر من قيمة الأنثى بل أزيد بكثير بل ضعفها كما في البرجندي (وإن تساوبا) أي الذكر والأنثى (في السن والجمال) والحسن فيكون نصف عشر قيمة الذكر أكثر من عشر قيمة الأنثى فلا يلزم تفضيل الأنثى وهذا الجواب هو المذكور في شرح المص قال البرجندي وفيه تأمل لعل وجه التأمل أن في عرف الآن أن قيمة الجارية أكثر من قيمة الغلام ٤ (وفيه) أي في المتن حيث لم يقيد بأن دية جنين الأمة على العاقلة كما قيد في جنين الحرة (إشارة إلى أن ما في الجنين على الضارب) خير أن (و) في التقيد بالذكر والأنثى إشارة (إلى أنه إذا لم يمكن الوثوق) أي الإطلاع (على كونه) أي الجنين (فلا شيء عليه) أي الضارب كما لا شيء عليه إذا القى الجنين بلا رأس الخ (إذا اعتقه) أي الجنين (لم يجب إلا القيمة) لا الدية غ

٢ (وفيه) اى فى قوله وما استبان الخ (اشعار) الخ
 ٣ (لكنه) اى الاشعار المذكور (بشكل)
 اى يجعل (مامر) مشكلا من ان الشرط
 معرفة الذكورة والانوثة وظهور خلفه الرأس
 والا فلا شىء عليه (وذكر فى العبادى ان
 المعتبر فى جنين الامة) لاجراء الاحكام (معرفة
 الذكورة والانوثة) لا استبانة مطلق بعض
 الخلق وخصوص الرأس (وضمن الغرة)
 بالنصب على انه مفعول ضمن وفاعله (عاقلة
 امرأة) وتذكير الفعل للفصل مع التأنيث
 اللفظى وليس الغرة مرفوعا على انه قائم
 مقام فاعل ضمن مجهولا مشددا وعاقلة امرأة
 منصوب على انه مفعول ثان لضمين المذكور
 ٤ (او) ضمن (المرأة نفسها) الغرة
 ٥ (والأول) اى ما فى الزيادات (المختار
 الا اذا) تبين انها (لم يكن لها) اى للمرأة
 (عاقلة فانها) اى الغرة (لها) اى للمرأة
 نفسها (فى سنة) لاحالا (ومدتها) اى مدة الخلقة
 (فان زمان كل منها) اى من النطفة والمضغة
 والعلقة (ان اسقاطه) اى ما لم ينفع فيه الروح
 ولم يستبين بعض خلقه (مكروه لان الماء)
 الخ (شيئا منها) اى من الغرة والكفارة
 والحرمات (بلا اذن زوجها) وفى الحتم على لفظ
 الزوج حسن الاختتام لانه يناسب مقام
 الازدواج بفصل آخر ٦ (فصل فى شرح
 رموز (فصل من احديث) الخ لانها (لا يمكن
 العدول عنها) اى عن طريق نافذة واقعة
 فى الامصار والقرى بخلاف ما فى المساوير
 والصحارى فانه يمكن فيها العدول الى اطرافها
 فقوله لانها لا يمكن العدول الخ علة لتخصيص
 طريق العامة ببيان جواز الاحداث فيه بشرط
 عدم الضرر للتضييق فيها حيث لا يمكن
 العدول والتجاوز فى العامة الى اطرافها فبين
 بانه مع ذلك يجوز الاحداث فيه ان لم يضر
 بالناس فى مرورهم وفى بعض النسخ لانها
 يمكن العدول الخ بدون حرف النفى فح
 علة لقوله دون الطريق فى المساوير والخ والضمير
 ان ايضا اليه بمعنى انها لا تضيق فيها فلا
 تقيد فيها بعدم الضرر فلا حاجة لبيان قوله
 وسيأتى الخلاف اعلم ان الخلاف الاثنى فيما بعد

والشعر (كالنم) خلقه فى وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتازح عن
 العلقه والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة
 فلا يجب شىء بالقاء جارية الغير ماء او دما كما فى المنية لكنه بشكل ما
 مر وذكر فى العبادى ان المعتبر فى جنين الامة معرفة الذكورة والانوثة
 (وضمن الغرة) بالنصب (عاقلة امرأة) كما فى الزيادات او المرأة
 نفسها كما فى المنتقى بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للعجم والأول المختار
 الا اذا لم تكن لها عاقلة فانها عليها فى سنة كما فى العبادى (اسقطت)
 جنبنا (مينا) فلا يجب شىء باسقاط ما لم ينفع فيه الروح ولم يستبين
 بعض خلقه فانه ح يكون نطفة او مضغة او علقه ومدتها مقدرة بمائة
 وعشرين يوما فان زان كل منها اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ
 وقال على بن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع فى الرحم فى حكم
 ما نفع فيه كما فى الذخيرة (عمدا بدواء) فلو شربت للدواى شيئا
 يوجب السقوط لم يجب شىء من الغرة الا فى رواية ولا من الكفارة الا فى
 رواية وورثت الا فى رواية كما فى العبادى (او فغل) كضرب البطن او الحمل
 الثقيل او معالجة الفرج او غيره فانه بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا
 منها (بلا اذن زوجها) فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا انها تأثم
 وعليها التوبة والاستغفار

فصل

(من احديث فى طريق العامة) اى طريق للعامة نافذة واقعة فى الامصار
 والقرى دون الطريق فى المساوير والصحارى لانها لم يمكن العدول عنها
 غالبا كما فى الزاهدى وسيأتى الخلاف وطريق العامة ما لا يحصى قومه

(المجلد الرابع)

جامع الرموز ١٧٠

ما يتعلق بهذا المقام هو الخلاف الواقع فى الطريق فى المساوير بقوله واما لو حفر فى طريق المساوير ففى شرح صدر
 الاسلام انه لم يضمن وفى المبسوط انه ضمن انتهى فظهر من هذا ان النسخة الواقعة من الشارح المحقق لانها يمكن الخ بدون
 حرف النفى علة لقوله دون الطريق فى المساوير الخ والا فلو كانت النسخة هى الاولى علة للمتن لا يرتبط الخلاف المذكور —

بقوله كما في الزاهدي والله سبحانه
اعلم (في ارض غير مملوكة) ظرف بنوا (والاول
اي ما لا يخص قومه (مختار) الخ (وعن ابن
الاعراب انه) اي لفظ ميزاب اسم آلة مشتق
(من وزب الماء) اي سال فالميزاب آلة
سيلان الماء ٢ (وقيل هو) لفظ (فارسي
معناه بيل الماء) اي جسر الماء (فعرّب بالهمزة)
اي ماء زاب (دون الباء) اي ميزاب فعلى
الاول يجمع على ماء زيب وعلى الثاني على
ميزاب ذكره الجوهري (وانكر ابن السكيت
ترك الهمزة اصلاً) اي بالكسبة ولو بالقلب
الى الباء (والاولى تركه) اي الهمزة (اصلاً)
اعتماداً على ما يتحملها بعده) وهو الالف بعد
الزاء او الباء بعد اليم فتح معنى قوله اصلاً
حال كونه اصلياً وهذا تصرف من الشارح
المحقق من غير اسناد الى مأخذ (وهو) لفظ
(دخيل) اي ليس بعربي اصلي بل ادخل
واستعمل العرب فيما بين الفاظه وامثاله
كثير (البرج) في المذهب البرج كوشك
ويستعمل بمعنى زاوية البناء (وقيل الميزاب
وليس بهراد هنا للمقابلة بالان يقال المراد
ما يركب في الحائط كما في ولاية الروم على
ما سمعنا والمراد بالاول لا يركب احد
طرفه في الحائط لاكله ٣ (وقيل جذع
يخرج من الحائط) الخ الفافل على البزدوى
(كما في المغرب) في البرجتي قال صاحب
المغرب هذا مما لم اجد في الاصول انتهى
يحتمل ان يكون اصول البزدوى او اصول
اللفة (فان الامر) الجائز للتعبير عن الجواز
بالسعة (غير مضيق) بل له سعة فلذا عبر
عن الجواز بالسعة ٤ (وفيها ذكره)
المصنف من قوله وسعة الخ (اياء) الى (انه
يحمله) اي لمن احداث (ذلك) اي الاحداث
(ويحمل له الانتفاع بها) اي بالذكورات
المحدثه (وان) كان وصل يحل (منع) مجهول
(عنه) اي عن الاحداث (والترك) اي يترك
ما احداثه على حاله من غير نقض (والغرس)
اي غرس الاشجار (والجلوس) في طريق
العامة (للبيع) والشراء (على هذا التفصيل) اي
وسعه ذلك ان لم يضر بالناس والا فلا

او ما تركه للمرور قوم بنوا دوراً في ارض غير مملوكة فهي باقية على
ملك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما
في الزاهدي (كتيفاً) اي مستراحاً (او ميزاباً) اي ما يركب في الحائط من
مجرى ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعراب انه
من وزب الماء اي سال وقيل هو فارسي معناه بيل الماء فعرّب بالهمزة
دون الباء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة اصلاً كما قاله المطرزي والاولى
تركة اعتماداً على ما يتحملها ما بعده (او جرسناً) بضم الجيم وسكون الراء
وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل قبل معناه البرج وقيل الميزاب
وقيل جذع يخرج من الحائط للبناء عليه كما في المغرب (او دكاناً) عربي
او فارسي مر في الصلوة (وسعه ذلك) اي جازله الاحداث فان الجائر
غير مضيق كما قاله المطرزي (ان لم يضر بالناس) فان ضربهم لا يسعه
كما في النهاية وفيما ذكر ايماء الى انه يحمل له ذلك ويحمل له الانتفاع بها
وان منع عنه كما في الكرماني وقال الطحاوي انه لو منع عنه لا يباح له
الاحداث ويأثم بالانتفاع والترك كما في الذخيرة والغرس والجلوس
للبيع على هذا التفصيل كما في التمر ناشى (ولكل) من احاد الناس كما
في الذخيرة او من اراد لهم واضعفهم كما في النهاية لكن فيه فتنة او من
او ساطهم ولو كافراً كما في الكرماني (نقضه) اي ابطال ذلك المحدث بعد
الانعام وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رحمه الله له منع
الاحداث لا النقض وقال ابو يوسف رحمه الله ليس له المنع والنقض
وعن محمد رحمه الله ان لغير العبيد والصبيان نقضه وان لم يضرهم
وقال ابو القاسم الصغار له نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا
فهو متعنت حيث لم يبدأ بنفسه فلا يلتفت الى خصومه وهذا اذا علم احداثه

واما

ويحمل الانتفاع على الاول وان منع عنه عند الكرماني ولا يباح ويأثم بالانتفاع لو منع عنه عند الطحاوي
هـ (لكن فيه) اي في نقض الارادل
وشرحاً (اذا علم احداثه) كما عنون بقوله من احداث الخ

واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثنا حتى كان للامام نقضه وعن ابي يوسف رحمه الله انه ينتقض ان ضربهم وهذا كله اذا احدث لنفسه فان احدث للمسلمين كما اذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضربهم لا ينتقض كما في العمادى (و) من احدث (في) طريق الخاصة (غير نافذ) ذلك الطريق وهو ما يحصى قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض مشتركة بينهم كما في الذخيرة (لا يسعه) احدث ذلك (بلاذن الشركاء) سواء كان ضربهم ام لا لانه ملكهم فلو احدثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احدثه والا فقد جعل قديما حتى لا يكون لاحد نقضه كما في العمادى (وضمن عاقلته) اى المحدث (دية من مات بسقوطها) اى بسقوط واحد من هذه الاشياء عليه لانه متعد يشغل هواء الطريق كما في الذخيرة لكن في الهداية وغيرها لو اصابه الطرف الخارج من الميزاب ضمن لانه متعد واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه لم يضمن الا النصف سواء علم ان اى طرف اصابه اولم يعلم وفيه اشعار بانه لو جرح بلاموت فان بلغ ارشه ارش الوضحة فهو على عاقلته وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يجب الكفارة ولا يجرم من الميراث كما في الذخيرة (كما) ضمن العاقلة الدية (لوضع) احد (هجرا) شخصا في الطريق (او حفر بئرا في الطريق) اى طريق العامة او الخاصة (قتلى به) اى السقوط (نفس) اى آدمى لانه متعد في ذلك وفيه ايحاء الى انه لو وضع جعرا في الطريق او المتاع او الخشبة او ربط الدابة او القى التراب او قعد للاستراحة او للمرض او رش الماء ضمن في كلها وهذا اذا لم يعلم المار بالرش بان كان اعمى اوليلا فان علم لم يضمن وقبل هذا اذا رش جميع الطريق فلورش البعض لم يضمن

- (واما اذا لم يعلم) حاله او حادث ام قديم (فقد جعل) في العامة (حديثا) اى في حكمه كما جعل في الخاصة قديما كما يأتى وهذا هو الضابط كما في البرجندى (حتى كان للامام) لا لاحد الناس (نقضه) اى ما لم يعلم (في طريق) للجماعة (الخاصة) الخ (لانه) اى الطريق الغير النافذ (ملكهم) اى الجماعة الخاصة (لكل) من الشركاء وهذا اى النقص لكلهم (اذا علم احدثه والا فقد جعل) اى ما في الخاصة ولم يعلم حاله (قديما حتى لا يكون لاحد) من الشركاء ولا للامام (نقضه) الخ اى (المحدث) بالكسر (من هذه الاشياء) اى التى ذكرت في المتن وهى الكنيف والميزاب والجرحن والدكان (عليه) اى من مات صلة السقوط (لانه) اى المحدث بالكسر (متعد يشغل) باحدثائها (هواء) الخ ويحتمل ان يقرأ بشغل بالباء الجار صلة متعد (كما) لم يضمن (اذا اصابه الطرفان) في نفس الامر فلا ينفى التعميم الا لانه بحسب العلم (الا النصف) وهدر النصف الآخر (سواء علم ان اى طرف) واحد او كليهما (اصابه اولم يعلم) ٢ (وفيه اى في قوله مات بسقوطها) اشعار بانه اى واحد من هذه الاشياء (جرح) من الجرح اوله جيم (بلا موت فان بلغ ارشه) اى الجراحة والتذكير باعتبار الجرح (فهو) اى الارش (على عاقلته) اى المحدث (فعليه) اى نفس المحدث لاعلى عاقلته (وفي الاكتفاء) بالضمان من غير ذكر الكفارة والجرحان (اشعار الخ شاخصا) اى مرتفعا (فتعلق به) اى السقوط (المستفاد من المقام) اى بسقوط الحجر على المار او بالعكس واما في البئر فالساقط هو المار (لانه) اى الواضع او الحافر (متعد في ذلك) اى في وضعه وحفره ٣ (وفيه) اى في قوله لو وضع حجرا الخ (ايحاء الى انه لو وضع جعرا) بالجيم ثم الميم انكشت الاودار (في الطريق او) وضع (المتاع او) وضع (الخشبة او ربط الدابة) عطى على وضع جعرا الخ فتلقى بها نفس (ضمن في كلها) اى في الصور السبعة المذكورة (وهذا) اى الضمان في الرش (اذا لم يعلم المار) الخ (وقبل هذا) اى الضمان في الرش (اذا رش جميع الطريق) الخ-

- (و) في قوله في الطريق ايماء (الى انه لو انتفع بملكه) فعطب به انسان (لم يضمن ولو بوجه) وصل الملك اى ولو كان مالكيته به بوجه اى سهل فقوله (كالقاء الثاج) الخ امثلة الانتفاع بالملك بوجه (في فناء داره) متعلق بالكل فدل على ان قوله ولو بوجه وصل الملك لا الانتفاع (ولو) كان الفناء (في) الطريق (غير النافذ) وفي البر جندى بدون كلمة الوصل حيث قال وذكر الناطقى عن ابي حنيفة رحمه الله اذا كان طريق غير نافذ فلا صحابه ان يضعوا فيه الحشب ويربطوا الدواب حتى لو عطب انسان بيا لم يضمنوا انتهى (لكن لو بنى فيه) اى فى الغير النافذ (احد من اهله او حفر بئرا ل) اجل (صب الماء) كثير البالوعة (او نصب دربا) يعنى دروازته (على رأسه) اى الغير النافذ فعطب به انسان (ضمن وان اجمع على ذلك) اى البناء او الحفر او النصب (اهله) اى اهل غير النافذ (فيه) اى فى غير النافذ (نوع حق فان لهم) اى للعامة (ان يدخلوه) اى غير النافذ (وقت الزحام) فى النافذ (حتى يخفى) اى الى ان يقل الزحام ويسهل كما هو العادة وقت الزحام ٢ (و) قوله فى الطريق ايماء (الى انه لو حفر فى مفازة فى غير ممر الناس) الخ (لانه غير متعمد) علة لم يضمن لا الايماء لانه ظاهر من مرجع الضمير (ففى شرح صدر الاسلام انه لم يضمن لانه يمكن له الاحتياط والعبور من اطرافه لو سعة المفازة (وفى المبسوط انه ضمن) لانه يتفقد من حيث انه طريق وان فى المفازة (و) ايماء ايضا (الى انه لو حفر فى فناء القرى ضمن) لان الفناء كالطريق العام (فى نهريه) اى نهر الباني يعنى النهر الخاص (عليه) اى على قنطرة نهر العامة ٣ (وبودا) اى يقول الكرمانى ولم يتعمد المشى عليه الخ (تبيين) ما فى المتن (انه انما ضمن) العاقلة (اذا لم يتعمد الواقع) على الحجر وفى البئر (المرور) والا فلا ضمان كنهر العامة عم (هاج) اى عم وشمل الجوع او العطش (طبعه) اى كل مزاجه فادى

والى انه لو انتفع بماله ولو بوجه لم يضمن كالتأجير او الطين او الحطب او ربط الدابة او القعود فى فناء داره ولو فى غير النافذ لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفر بئرا لصب الماء او نصب دربا على رأسه ضمن وان اجمع على ذلك اهلها كاهم لان العامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخلوه عند الزحام حتى يخفى الكل فى الدخيرة والى انه لو حفر فى مغارة فى غير ممر الناس لم يضمن لانه غير متعمد واما لو حفر فى طريق المغارة ففى شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفى المبسوط انه ضمن والى انه لو حفر فى فناء القرى ضمن كما اشير اليه فى المنية ولو بنى قنطرة فى نهره لم يضمن وان بنى فى نهر العامة وتعمد المشى عليه ضمن والا فلا كما فى الكرماني وبهذا تبين انه إنما ضمن فى حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كما قال الزاهدى (لا) يضمن العاقلة (ان مات) الواقع فيها (جوعا) او عطشا هاج طبعه (او غما) ولو بسبب انبعاث العفونة عن البئر كما فى النهاية وهذا عنده واما عند ابي يوسف رحمه الله فقد ضمن بالغم لا غير وعن محمد رحمه الله ضمن بالكل وعلى هذا اذا اخذ رجلا وادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا والفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله كما فى الخلاصة (وان تافى به) اى بذلك من احداث الكنيف والجرحى والدكان ووضع الحجر وحفر البئر فى الطريق (بهيمة ضمن) ذلك المحرث والواضع والمخار (هو) تأكيد لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع فى ذكر شرط النقص والضمانين وقال (ان لم يأذن به) اى بذلك الاحداث واخويه (الامام) اى السلطان وذلك لانه غير متعمد فان للامام ولاية عامة على الطريق اذ ناب عن العامة فكان كمن فعله فى

अल्फा

الى الهلاك (هو تأكيد) اى لضمان ذلك الثلاث حتى لا يتوهم رجوع الضمير الجارى مجرى اسم الاشارة الى العاقلة كما قال تأكيد بعد تأكيد (لا) يضمن ذلك (العاقلة فان ضمانهم) اى العاقلة (خلاف القياس و) شرط (الضمانين) بفتح النون الاول اى ضمان النفس وضمان البهيمة (ح) اى حين اذن الامام (اذ ناب) اى الامام (عن) طرف (العامة فكان) المحدث واخواه (كمن فعله فى —

- ملكه) الخ (وإما إذا كان) أى الطريق (ضيقاً فلا يجوز) للامام ان يأذن فلا يجوز فعل المأذون أيضاً ٢ (وفيه) أى فى مفهوم قوله ان لم يأذن الامام الخ (إشارة) الخ (وهذا) أى كونه مثل البناء بأذن المالك (فالسوق) ملكه (لأصحاب الحوانيت فلا يكون لأذنه) أى الامام (فائدة) لان امر الملك الى مالكه (وقيل الأذن) من الامام فى بلادنا أيضاً (يستقيم) أى يبعد (إذا كان فيه) أى فى السوق (طريق نافذ) أى عام (بآخر الكتاب) أى كتاب الديات (فقال مبتدأ) بالكسر أى مستأنفا (بجمله) مركبة من (مبتدأ) بالفتح (خبره) أى ذلك (المبتدأ) ما يأتى من قوله (ضمن) الخ (ورب حائط) هذا هو المبتدأ ٣ (فطلب نقضه) مجهول (عن أحدهما) أى الواقف والقيم (وغيرها) أى غير الاستقامة (فيشمل) المائل البناء (المنصع والواهى) أى الضعيف (فهو) أى قوله العامة (من قبيل الاكتفاء) بالعامة عن الخاصة (كقوله) أى كالاكتفاء فى قوله (وطلب بالفتح) أى معلوم لان فاعله يأتى (نقضه) أى الحائط المائل فاكفى به عن قوله (او اصلاحه) الخ (او مخوف) اسم مفعول من المجرد (فانقضه) بصيغة الأمر (وفى ضمير الحائط المائل) وهو ضمير نقضه (إيماء) الخ (ولعدم الاطلاع عليه) أى على هذا الإيماء علة مقدم لقوله (ظن) من أبى المكارم (ان الاحسن الغاء مكان الواو) بان يقول فطلب نقضه قال ابو المكارم لا يصح الطلب قبل ان يميل الحائط لانعدام التعدى وعلى هذا فالاحسن ذكر الغاء مقام الواو وجعله حالاً عن فاعل مال او مائل توهم انتهى يعنى ان الحالية وان دفع تقدم الطلب على الميل لان زمانى الحال والعمل مقارن الا انها توهم كـون الطلب اصلاً ثم الميل يقارنه والأمر بالعكس ولذا قاله هو توهم ٤ (وفى الاكتفاء) بالميل والطلب دون ان يزيد الاشهاد (اشعار) الخ (وانما ذكره) أى الاشهاد فى عباراتهم (ليتمكن من اثباته) أى الطلب (عند انكاره) أى الطلب المالك أى لاثبات المطالبة عند التواجد (وصورته) أى الاشهاد الذى ذكره (ان يقول اشهدوا) ايها الحضار (انى قدمت) نفسى والاولى قدمت كما فى عبارة البرجندي (اليه) أى رب الحائط على سائر الناس (فى) طلب (هدم حائطه) الخ ٥ (على التقديم) بدل-

ملكه وقال مشائخنا انما جاز له الأذن اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعاً وإما اذا كان ضيقاً فلا يجوز كما فى النخيرة وفيه إشارة الى انه لو بنى فى طريق اوسوق بأذن الامام كان مثل البناء بأذن المالك وهذا فى اسواق الكوفة وإما فى بلادنا فالسوق لأصحاب الحوانيت فلا يكون لأذنه فائدة وقيل الأذن يستقيم اذا كان فيه طريق نافذ لان الطريق اذا كان نافذاً يكون التدبير فى ذلك الى السلطان كما فى خزائن المفتين ولما انجر الكلام الى القتل تسبباً ذكر الحائط المائل وان كان جماد الاثنا بآخر الكتاب فقال مبتدأ بمبتدأ خبره ما يأتى من ضمن (ورب حائط) أى مالك جدار حقيقى او حكيمى كالواقف والقيم وصورة انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب عن أحدهما فلم ينقضه حتى تلتى نفس به ضمن عاقلة الواقف كما فى الخزائن وغيره (مال) عما هو اصله من الاستقامة وغيرها فيشمل المنصع والواهى (الى طريق العامة) والخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله (وطلب) بالفتح (نقضه) او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مخوف فانقضه وفى ضمير الحائط المائل إيماء الى انه لا يصح الطلب قبل الميل لا لعدم التعدى كما فى الكرماني وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن ان الاحسن الغاء مقام الواو وفى الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد وانما ذكره ليتمكن من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا انى قدمت اليه فى هدم حائطه كما فى الكافى وذكر فى المنتقى انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشواذاً بخلاف ما اذا قال ينبغى لك ان تهدمه فانه مشورة وفى الكرماني عن محمد رحمه الله انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط

الكل من قوله على ثلثة أشياء نظرا الى ما بعده اى على انى تقدمت اليه بطلب الهدم (ملكا للمتقدم اليه) بالفتح وهو رب الحائط (مسلم) فاعل طلب (ولو عبدا عربيا) بالعين المهملة بان يكون من الأعراب وانما وصل به لان لسانه عربى لا يفهم العجم كما لو كان (صبيبا) لا يفهم اكثر كلماته بل لا يعتبر كلامه عرفا (او ذمى واحد كذلك) اى ولو عبدا عربيا صبيبا ٢ (ومن الخاصة) عطف على من العامة (فى) طريق (الخاصة) الخ ٣ (بالخصوصية فيه) اى فى الطلب (لانه) اى احد من الورثة فقط (غير مالك) ما لم يجتمعوا ويتفقوا (للتنقض الخ لانه) اى احد من الورثة (منمكن من الطلب من الشركاء) اى سائر الورثة (بقدر حصته) الخ (فان كان) الراهن (مغلسا) لا يقدر الفك ولاخراجات التنقض (بيع الرهن) الخ (حتى ينقض) اى المشتري (فانه) اى التنضخ (يطلب منه) اى من الراهن (حتى يرفع) الراهن مجهول او معلوم (الى القاضى فامر) اى الراهن عنده او القاضى (المرتحن بالتنقض ان كان) الراهن (حاضرا والا) اى ان كان غائبا (اذن) القاضى (المرتحن به) اى بالتنقض (حتى اذا) لم ينقضه (المرتحن) (يكون) اى الراهن (متعديا) اى ضامنا وفى النصيحة ولو كان من يملك التنقض مغلسا لا يقدر على تبليغ الدين ببيع الرهن ويقضى الدين حتى ينقضه المشتري ولو لم يجد من يشتري يكون التقدم اليه والى غيره سواء الا ان يتقدم اليه ليرفع الى القاضى حتى يأمر المرتحن بنقضه ان كان حاضرا وان كان غائبا ياذن للاجنبى بالتنقض كاحد الشريكين فانه يرفع الامر الى القاضى بالتنقض ليأمر الآخر بتنقض الحائط ان كان حاضرا والا يأذن له اى لاحد الشريكين القاضى بالتنقض انتهى

٣ (فلو بلغ) اى الصبى (او مات الولي) اى ولي الصبى (بطل الطلب) من الولي وينقلب الطلب الى نفس البالغ (بالتلف بعك) اى بعد بطلان الطلب وقبل الطلب من نفس البالغ لانه قد انقلب اليه (حتى يتلف) من الانلاف بدلالة (شيئا) الخ (من قيمته) اى المكاتب (يسعى فى قيمته) اى الغير (ببيع فيه) اى فى ثمن الغير (عطف على طلب) بينه لطول العود ويحتمل على يملك الخ نقضه

ملك للمتقدم اليه وعلى ككون الهلاك بسقوط الحائط (مسام) واحد ولو عبدا عربيا صبيبا (او ذمى) واحد كذلك او امرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة فى طريق العامة ومن الخاصة فى الخاصة للاشتراك فى المرور كما فى النخيرة وذكر فى شرح الطحاوى انه يشترط فى الصبى والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوصية فيه (ومن) طرف طلب (يملك نقضه) فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للتنقض لكن فى الاستحسان يصح ذلك لانه متمكن من الطلب من الشركاء ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما فى فاضى خان (كالراهن) فانه يملك التنقض (بفك رهنه) لانه ملكه فان كان مغلسا بيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضى فامر المرتحن بالتنقض ان كان حاضرا والا اذن المرتحن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما فى الكرمانى (و) مثل (الولى) من الاب او الجد (والوصى) وام الصبى فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان فى مال الصبى فلو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما فى العمادى (و) مثل (المكاتب) لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يسعى فى اقل من قيمته وقيمة الادمى وان كان غيره يسعى فى قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية كما فى الكرمانى (والعبد الناجر) فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمى فالدية على عاقلة المولى وان كان غيره ففى دية العبد ببيع فيه (فلم ينقض) الحائط عطف على طلب (فى مدة) اى زمان اوله بعيد الطلب وآخره قبيل

— (كما يشعر به) أي بالدوام (المضارع) أي يمكن لأنه للدوام والاستمرار التجديدي (فلا تساهل في اطلاق
المدة كما ظن) من أبي الكارم قال تساهل في اطلاق المدة وهكذا اطلق في الكافي والهداية في اول الباب وفي
الكفاية وفتاوى قاضي خان أنه يشترط لوجوب الضمان دوام القدرة على التفريغ من وقت الاشهاد الى وقت
السقوط وسنوضح ذلك انشاء الله تعالى انتهى
فصل من أحدث ﴿ (٢٢٥) ﴾

السقوط (يمكن نقضه) أي بدوام قدرة ربه على نقضه في تلك المدة كما
يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن فالحاصل أنه
يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو ذهب
ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم
يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجراء مستثنى في الشرع كما في
الذخيرة وغيره ولو جن بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية
الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود الا باشهاد مستقبل كما في
العمادى (ضمن) رب الحائط (مالا) بالتنوين (تلق به) أي بسبب الحائط
المائل وفي العمادى لو سقط على حائط الجار فهو مضمونه الجار الحائط وترك
النقض عليه او اخذ النقص ومضمونه النقصان (و) ضمن (عاقلته النفس)
التي تلقت به لانه صار متعديا بشغل هواء العامة (لا) يضمن (من طلب)
بنقض حائطه (فباع) حائطه (وقبضه المشتري فسقط) الحائط لانه قد زال
التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في
عامة الكتب فهو قيد اتفقي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق
البيع يدل على أنه لو رد على البائع بقضاء او غيره او بخيار شرط او
رؤية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار
للبيع فانه بعد نقض البيع ضامن كما في الظهيرية (او طلب) أي وقع
طلبه (ممن لا يملك) أي نقضه (كالمودع ونحوه) من المرتهن والمستأجر
والاستعير والغاصب وغيرها فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المسئلتين

أبي الكارم ٢ (ربه) أي الحائط (بعد
الطلب) منه حال كونه (يطلب من يهدمه)
أي الاجير في السوق (وكان) أي رب الحائط
(في ذلك) أي في طلب من يهدمه (حتى
سقط الحائط) فتلقى آدمي او غيره (لم يضمن)
أي الرب (لان مدة التمكن من احضار الاجراء)
جمع الاجير يعني مر دكار (مستثنى في)
الشرع) خبر لان (ولو جن) أي رب الحائط
(بعد الاشهاد) بالتقدم (بطل الاشهاد) السابق
(فكذا) أي يبطل او لا يبقى الولاية (اذا
افاق) أي صحى من الجنون (ولا يعود) أي
ولاية الاصلاح (الا باشهاد) ثان (مستقبل)
أي جديد ٣ (مالا بالتنوين) أي يتنوين
اللام حاصله ان يقول انه اسم ظاهر لامر صولة
(ضمنه) بتشديد الميم (الجار) بالرفع (الحائط)
بالنصب (وترك) الجار (النقص) أي كسرات
السقوط عليه (عليه) أي على رب الحائط
الساقط (او اخذ) أي رب السقوط عليه
(النقص) مقابل ترك (وضمنه) أي رب الساقط
بتشديد الميم ايضا (النقصان) أي نقصان
السقوط عليه بالنقص والتعير (لانه) أي
رب الحائط دليل ضمان المال (صار متعديا
بشغل هواء العامة) يعني ان الحائط لما مال
الى الطريق فقد اشغل هواء المسلمين بملكه
ورفعه كان في يده فاذا تقدم اليه وطولب
بتفريغه يجب عليه فاذا امتنع صار متعديا
ثم لما كان في كونه جنانية دون الخطأ استحق
التخفيف فتحقق في اطلاق النفس بالضمان
على العاقلة ٤ (فلا يشترط القبض)
تفريع على تعليل الهداية بزوال التمكن
من الهدم بالبيع فقط دون ان يقول بالبيع
وقبض المشتري (كما) لم يشترط (في عامة
الكتب) بل صرح بالاطلاق في الكافي (فهو)
أي قبض المشتري في هذا المتن (قيد
اتفقي) لا احترازي

٥ (أي وقع طلبه) يعني ان صيغة المتن مجهول (وغيرها) أي المذكورات (فانهم) أي المذكورين اشار
بنوعى الاضمار في المقامين الى جوازهما في امثاله (ولا يخفى ان هاتين المسئلتين) وهما لا من طلب فباع الخ او طلب ممن
لا يملك النقص الخ —

- (من مفهوم) مخالف (ما سبق من الأصليين) أحدهما قوله وطلب من لا يملك نقضه الخ فهمت منه الثانية والأخرى قوله فلم ينقض في مدة يمكن نقضه الخ فهمت منه الأولى فنشر على غير ترتيب مآلف (فإضافة الدار) إلى أحد (لأدنى ملائمة) أي ولو بالسكون ٢ (وفيه) أي في جعل مطلق الميل شرطا للحق الطلب (إيما) الخ (لأنه) أي هذا الأحد (من) جملة (العامة) فله الطلب في البعض (لأنه صح الطلب) من غير أهل الدار (فيما) أي بعض (مال إلى الطريق) العام وأن لم يصح فيما مال إلى الدار ٣ (وأن طلب النقض) النصب على نزع الياء (بالضم) أي طلب مجهول فاعله (أحد الشركاء) ويجوز من حيث النحو كون الأمر بالعكس بمعنى من أحد لشركاء عطف على طلب المجهول (في دار مشتركة) فبدحفر (عند) أي الإمام (لنفس) أن تلقى آدمي (والمال) أن تلقى غيره (ففي الحائط ضمن ثلث المال) أن تلقى هو (والعاقلة ثلث الدية) أن تلقى آدمي لأن الطلب منه إنما صح في حصته وهو الثلث لا في حصة الآخرين وهو الثلثان ولم يطلب منهما فهدر حصتهما (و) في مسئلة (الحفر ثلثي المال) على الحافر (و) ثلثي (الدية) على العاقلة لأن التعدي إنما هو بالنظر إلى شريكه وإما بالنظر إلى حصته التي هي ملكه لم يتعد واليه أشار بقوله (لأنه) لم يتعد إلا في الحصتين اللتين (لشريكه) والأولى صيغة التثنية (قسمان معتبر) فيضمن (وهدر) فلا يضمن فصار كما في جرح الإنسان معتبر وفي نهش الحية وعقر الأسد هدران فيكون الضمان نصين وفي ختم الفصل بالضمان حسن الاختتام وقد مر غير مرة وكذا لفظ الحصة يومى بأن هذا القدر من الكلام حصة هذا الفصل في المقام

فصل في شرح رموز

(فصل ضمن الراكب) أي (السائر في الطريق) فهو صفة كاشفة عن ماهية موصوفه (بها) أي اليد (أو برجلها) أي وضعت (أي اليد أو الرجل مجهول أو معلوم عليه) أي التلث (لأن السير) علة الضمان في هذه الصور (إلى حقه) أي الراكب السائر (مقيد) خبران بعد خبر —

من مفهوم ما سبق من الأصليين (وأن مال) الحائط (إلى دار أحد) من مالك أو ساكن بأجرة أو غيرها فإضافة الدار لأدنى ملائمة (فله الطلب) لدفع الضرر وفيه إيما إلى أنه لو مال بعضه إلى الطريق وبعضه إلى الدار فطلب أحد من أهل الدار ضمن لأنه من العامة لكن لو طلب من غير أهلها ضمن أيضا لأنه صح الطلب فيما مال إلى الطريق كما في الظهيرية ^١ وأعلم أنه لو أجل القاضى رب الحائط يوما أو أكثر لم يصح فلو تلقى شىء بالسقوط ضمن ربه لأن الحق للعامة وتصرف القاضى في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تأجيل أحد من أهل الدار إياه فإنه صحيح فلم يضمن كما في المضرات (وأن بنى) الحائط (مثلا) إلى الطريق أو الدار (ابتداء ضمن) ما تلقى (بلاطلب) من أحد لأنه متعد بهذا الفعل لشغل الهواء (وأن طلب) النقض بالضم (أحد الشركاء) في حائط مائل (أو حفر) أحدهم بشرًا (في دار مشتركة) بلا إذن الباقي ونسأف شىء بالسقوط (فالمضمان) عنده للنفس والمال (بالحصة) للحائط والدار فان كانوا ثلثة ففي الحائط ضمن ثلث المال والعاقلة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال والدية لأنه لم يتعد إلا في الحصتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المستثنين لأن التلث قسمان معتبر وهدر*

فصل

(ضمن الراكب) السافر في الطريق (ما تلفه دابته) من النفس والمال بأن ضربته برأسها أو كدمته أي عضته بأسنانها أو خبطته أي ضربته بيدها أو وطئته بها أو برجلها أي وضعت عليه أو صدمته أي ضربته بجسدها لأن السير في الطريق مباح نظرا إلى حقه مقيد بشرط السلامة

- (ولم يوجد) أى الشرط (مع امكان الاحتراز)
عن هذه التعدييات للراكب بالكبح بلجامها
وان لم يكن لجام فهو تقصير من الراكب (أى
ضربت بها) أى الرجل فصيح عطف أو ذنبها
على الرجل بلا تقدير المعطوف واليه اشار
بقوله (فهو) أى قوله نفخت الخ (من قبيل
استعمال المقيّد) وهو الضرب بجد الحافر
(فى المطلق) أى مطلق الضرب حتى يصح
عطف أو ذنبها على الرجل (لا) الكلام أى
عطف أو ذنبها (من قبيل) عطف وماء بارداً فى
قولهم (علفتها تبناً وماء بارداً) أى واشربتها
ولا تقدير الكلام فى ما نحن فيه (نفخت
برجلها أو) ضربت (بذنبها كما ظن) من
البرجندى قال النخج هو الضرب بجد الحافر
كذا فى المغرب فقوله أو ذنبها من قبيل
قولهم علفتها تبناً وماء بارداً انتهى
٢ (الراكب) أى التى ركب المتلف (عليها)
الخ (بأحد من هذه الأفعال) الثلاث التى
بعد الحرف التثنية (فهما) أى فى قوله فى الطريق
وقوله سائرة (قيد ان جميعها) أى الأفعال
الثلاث التى بعده (لغة فصيحة) رد لآبى المكارم
والبرجندى أيضاً (غ)
٣ فقوله سائرة حال عن فاعل رائت ومعطوفه
على التنازع وأوقفها عطف على الحال هذا
هو الظاهر والأحسن بحسب المعنى ان يجعل
الحال قيد للنخج أيضاً على ما عرفت فلو قال
لا ما تلقى بها نفخت وأرائت الخ لكان أحسن
ولفظ أوقفها مذكور فى الكافى والهداية
وغيرها وفى المغرب انه لا يقال أوقفه إلا فى
لغة ردية فالأولى ان يقال وقفها على انه من
الوقف فانه متعدد بخلاف الوقوف (أبو المكارم)
٤ (كما مر) فى كتاب الوقف
٥ (فى غير المحجة) أى موضع المحجة والجواب
للعدو (وفيه) أى فى قوله فى الطريق لأنه
معتبر فى المعطوف أيضاً كما أعاده الشارح
المحقق (أشعار) الخ (و) فى عدم ضمان الراكب
فى الوجوه المنفية سائرة أو موقفة أشعار (بأن
السائق والقائد لا يضمنان) بالطريق
الأولى (أصلاً معها) أى مع الدابة (بسبب) يدها
أورجلها (حصاة) مفعول أصابت (وقيل لو عنف)
بالتخفيف أى غضب (لأنه يحترز) أى يمكن
الاحتراز (عنه) أى عن إصابة الكبير (فهو)
أى القائد (من أمام وذلك) أى السائق
(من خلف) أى خلف الدابة (غ)

نظراً إلى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز (لا مانع من برجلها)
بالحاء المهملة أى ضربت بها فهو من باب استعمال المقيّد فى المطلق
لأن قبيل علفتها تبناً وماء بارداً كما ظن يقال نفخته الدابة أى ضربته
بجد حافرهما كما فى المغرب وغيره (أو ذنبها أو ما تلقى بها رائت) أى
بالقاء روثها (أو بالث) الدابة الراكب عليها (فى الطريق) حال كونها
(سائرة) فى زمان الاتلاف بأحد من هذه الأفعال فهما قيدان لجميعها
وانما لم يضمن بالنخج والروث والبول لأن الاحتراز عنها غير ممكن وانما
قيد بالسير لأنه لو اتلفته فى العدو ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما
فى احكام السكرى من العمادى (أو أوقفها) فى الطريق لغة فصيحة كما
مر فى الوقف (لذلك) أى للروث والبول فلو أوقف لغيرها فهو
ضامن بانلافها فى كل الوجوه إلا اذا أوقفها بأذن السلطان فانه لم يضمن
به كما فى شرح الطحاوى فان أوقفها فى سوق الدابة لم يضمن لأنه
بأذن السلطان كما اذا أوقفها فى المفاوز فى غير المحجة فانه لم يضمن
ولو بغير اذنه لأنه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما فى الاختيار وفيه
أشعار بأن الراكب فى ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا فى غير
الواطى فانه بمنزلة فعله فيضمن وبأن السائق والقائد لا يضمنان أصلاً
سواء كانت واقفة أو سائرة كما اذا لم يكن صاحب معها كما فى الذخيرة
(أو) بـ (أصابت) الدابة بيدها أورجلها فى سير الطريق (حصاة أو
حجراً صغيراً) وهو غير الحصاة فى العرف (أو نحوه) من النواة والغبار
ونحوه (ففقى) أى شق (عينا) فانه لم يضمن لأنه لا يحترز عنه وقيل
لو عنف على الدابة فى هذه الصور ضمن كما فى الذخيرة (وضمن)
الراكب (بالكبير) أى بإصابة الحجر الكبير ففقى العين لأنه يحترز عنه
(والسائق والقائد) من الفود نقبض السوق فهو من أمام وذاك من خلف

٢ (وفيه) اى فى التشبيه بالراكب (اشعار) الخ (للكل) اى كل الدابة (دون غيره) اى الوطى^١ (بقرينة) حمل (اللام) على العمد (فلانساهل فى اطلاق الكفارة) على الراكب من الايطاء وغيره (كما ظن) من ابي المكارم (لانه) اى الراكب (وهم) اى السائق والقائد والمرتدى (مسيبون) بالكسر (غ)

٣ (الا ان الكفارة) اى كفارة نلغى النفس (عليه) اى على الراكب (فقط) لاعليها وقد تساهل فى اطلاق وجوب الكفارة على الراكب فقد ذكر فى الكافى والهداية عن الجامع الصغير ان الكفارة على الراكب انما هى فى الايطاء لان القتل قد حصل بثقله على الدابة فثقله انصل بالقتيل فصار مباشرا كالراعى ولذا يحرم عن الميراث اما هما فلم يتصل اثرهما بالقتيل ففعلهما تسبب وكذا الركوب فى غير الايطاء (ابو المكارم)

٤ (وفيه) اى فى كون الكفارة على الراكب (اشعار بان الدية الخ على العاقلة) اى عاقلة الراكب لعدم اجتماع الكفارة والدية فى شخص (والمال) فى نلغى غير الادمى (فى مال الجاني وبان الكل يرثون سوى الراكب) لوجوب كون المشبه به اقوى (اصله) الصرى (استندم) بناء الافتعال فقلت طاء كما هو ضابطة الصرى (وإذا كان احدهما حرا) والاخر عبد او مانا فما فى رقبته سقط بهوته (كان الموجب) بالفتح اى ما اوجبه القتل (على عاقلة الحر) المقتول (ففى العمد) يجب (نصف قيمة العبد) لان المضمون فى العمد النصف (فيأخذنه) اى هذا القدر (ولى القتل) اى المقتول وما على العبد رقبته وهو نصف دية الحر سقط بهوته الا قدر ما اخلق من البدل وهو نصف القيمة (وفى الخطأ) يجب (كل قيمته) اى العبد لانه صار قاتلا لصاحبه فيجب على عاقلة الحر قيمة العبد الجاني واخلف بدلا فيكون لورثة المجنى عليه وهو الحر لان القيمة التى دفعها عاقلة الحر صار بدلا عن العبد (فيأخذنه ورثة الحر) بجهة كونه مقتولا لايجهة كون الحر قاتلا كذا حرر فصبح الدين (فلاشى^٢ على واحد منهما)

والمرتدى (كالراكب) فى الضمان بالكل الا النخعة على ما قال مشايخنا وذهب مشايخ العراف الى ان السائق يضمن بالنخعة ايضا وفى الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما فى الكفاية وفيه اشعار بانه لو اجتمع سائق وقائد كان الضمان عليهما نصفين لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لو اجتمع السائق والراكب وقيل ضمن الراكب خاصة لانه مباشر كما فى الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمرتدى والراكب ضمنوا ارباعا كما فى الحميدى (الا ان الكفارة) اى كفارة نلغى النفس فى الوطى^١ دون غيره بقرينة اللام فلانساهل فى اطلاق الكفارة كما ظن (عليه) اى الراكب (فقط) دون السائق والقائد والمرتدى لانه مباشر وهم مسيبون وفيه اشعار بان الدية فى جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال فى مال الجاني وبان الكل يرثون سوى الراكب فى الوطى^١ كما فى الكافى (وان اصطدم) اصله اصطدم اى تضارب بالجسد (فارسان) فماتا (ضمن عاقلة كل) منهما لورثة الآخر (دية الآخر) لان علة القتل صدمة كل فلو كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الآخر وهذا اذا كانا حريين واما اذا كانا عبيدين فهدر فى الخطأ والعمد واما اذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الحر ففى العمد نصف قيمة العبد فيأخذنه ولى القتل وفى الخطأ كل قيمته فيأخذنه ورثة الحر وانما خص فارسان لانه لو اصطدم راجلان فان وقع كل فى وجهه فلاشى^٢ على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه هدر ودية الاول على عاقلة الآخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الآخر كما فى الخلاصة وغيره (وان ارسل) فى الطريق (كلبا فاصاب

شيئا

لانها وقعا بقوة نفسها لا بدفع صاحبه والايقاعان على القفاه فكان كل منهما قاتلا نفسه ولاشى^٢ على الآخر (فدمه) اى الذى وقع على وجهه (هذر) لانه وقع بقوة نفسه لا بدفع صاحبه والا لوقع على قفاه كما فى الاول ولذا وجب فيه الدية كما قال (ودية الاول على عاقلة الآخر) وقال (وان وقع كل على قفاه) يقع كل بدفع صاحبه (فدية كل على عاقلة الآخر) بخلاف ما لو تجازب اثنان حبلا بينهما فانقطع الحبل وسقطا وماتا فان المعتبر فيه المذب لا الدفع وهو المعتبر فى مسئلة الشارح المحقق (غواص)

شيثاً) فاتفقه (في فوره) اى فور الارسال بلاسكون وميل الى جانب آخر
(ضمن) المرسل (ان ساقه) اى ان كان يمشى خلفه فلو ارسل الى صيد لم
يضمن كما لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه ولم يسقه وعن ابي يوسف
انه ضمن بكل حال وبه اخذ المشايخ كما في الكرماني وعليه الفتوى
ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن عنده وضمن عند محمد ان ساق
او فاد كما في الخلاصة (لا) يضمن (في) ارسال (الطير) اى البازى المسوق

المصيب في فوره لانه لا يجهل السوق فوجوده كعدمه وعن ابي يوسف
انه ضمن (و) لا في ائلاف (الدابة) من الكلب والثور والغنم ونحوها
(المنفلتة) اى النافرة من المالك فانها لم يسقها وفيه رمز الى انه لو
عضه كلب عقور ضمن ان تقدم اليه قبل العض كالحائط كما في النهاية
والى انه لو اكل الكلب عنب كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا شهد
عليه فيما يخاف منه التلغى للنفس على ما قال نجم الاثمة والى ان الراعى
لو يبت الغنم في ارض مزارع بالنماسة فنام فافسد زرع الغير لم يضمن
احد منهما على ما قال الترمذاني كما في المنية والى انه لو ارسل دابة
فافسدت زرعاً في فوره ضمن المرسل الا اذا مالت يميناً وشمالاً وله
طريق آخر فانه لم يضمن لان سبورها مضاف اليه كما في الكافي (واذا

اجتمع الراكب) او السائق او القائد (والناخس) اى طاعن دابة يعود
ونحوه بلا اذن الراكب واخويه (ضمن هو) اى الناخس ما اتلفه الدابة
في كل الوجوه (حتى النخعة) اى الضرب باليد او الرجل لانه منعقد وعن
ابي يوسف انه ضمن هو والراكب في الوطى مناصفة وفيه رمز الى ان الراكب
لو تلف بالناخس فديته على عاقلة الناخس والى انه لو هلك الناخس به قدمه
هدر والى انه ان نخسها الراكب فلا ضمان في النخعة والى انه ان نخسها الناخس
بأذنه فوطئت في فوره فالدية عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه

٢ (وفيه) اى في مفهوم قوله المنفلتة (رمز
الى انه) الخ (ان تقدم اليه) مجهول اى
ان كان طلب منه شد كلبه (قبل العض
ك) ما ضمن بهذا الشرط في (الحائط)
المائل (والى انه لو اكل) اى اتلف بالاكل
(عنب كرم الخ بالنماسة) اى المزارع
(فنام) الراعى مع غنمه (فافسد) غنمه (زرع
الغير) اى غير هذا المزارع (لم يضمن احد
منهما) اى من الراعى والمزارع الملتبس (وله)
اى لهذا الزرع (طريق آخر) غير طريق
المرسل (اليها) اى الى الدابة لا المرسل
(اى طاعن دابة) اى مخوفها (يعود الخ في
كل الوجوه) اى وجوه الائلاف اى باى فعل
وقع منها بعد النخس على الفور وانما قدره
ليكون مغياً لقوله (حتى النخعة لانه) اى الناخس
(منعقد) لا الراكب (غ)

٣ ولو ان دابة رجل ذهب لبلال او نهاراً من
غير ارسال فافسد زرع انسان لا يجب
الضمان على صاحبها لان فعل العجماء هدر
(تأثر خانيه)

٤ (وفيه) اى في قوله ضمن هو بالتأكيد
(رمز الى ان الراكب لو تلف بالناخس) اى
بناخس الناخس (فديته) اى الراكب (والى
انه لو هلك) نفس (الناخس به) اى بناخسه
(قدمه هدر) لانه يلزم ضمانه دم نفسه (و) في
قوله حتى النخعة رمز (الى انه ان نخسها)
نفس الراكب فلا ضمان في النخعة بل في
غيرها (بأذنه) اى الراكب (ولم يرجع) اى
الناخس (الى الراكب بذلك) اى بضمان
حصته من الدية (لانه) اى الراكب —

لم يأمر به وهذا كله إذا كان الناحس عاقلاً حراً فإن كان صبيّاً فعلى عاقلته وإن كان عبداً ففى رقبته يدفع بها أو يفدى الكل فى الكافى وإنما خص الناحس لأنه لو وضع يده على ظهر فرس دأبه النخعة لم يضمن كما فى المنية ^٢ (ويجب فى فقى عین) نحو (شاة) نحو (القصاب مانقص) الفقا من القيمة فتقوم صحبة العين ومقوّة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه الحمامة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما فى الذخيرة (وفى) فقى ^٣ (عين) نحو (البقرة والجزور) أى ما اعد من البعير للنحر (والحمار والبغل والفرس) والبرذون (ربع القيمة) أى ربع قيمة البقر وأخوانه فإن القيمة فى البهائم كالدية فى الإنسان وفى العين الواحدة منه ربع الدية وهذا إذا كانت مما يحمل عليها والا فضمان النقصان كما فى الفصل على ما فى المنتقى وفيه اشعار بأنه وجب نصف القيمة فى فقى ^٤ العينين على ما قال فخر القضاة وذكر أبو بكر أن المالك إن شاء نرك الجثة عليه وضمن جميع القيمة وإن شاء أمسكها وضمن النقصان وإنما خص بالعين لأن فى قطع لسان الثور والحمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الأئمة وعنه جميع القيمة كما فى المنية وفى اذن الدابة وذنبها ضمان النقصان وفى اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما فى الذخيرة وإنما اضاف الشاة الى القصاب ولم يضاف البقر اقتداءً بمحمد فى الجامع مع الاشارة الى أن الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوى فيه بقر القصاب وشاة غيره كما فى النهاية فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن

﴿ فصل ﴾

(أن جنى عبد) أو أمة على سر أو مملوك فى النفس أو الطرف (خطأ)

- (لم يأمر به) أى بالناحس وغاية الأذن أن يقول بعد طلب الناحس خير وهو ليس بأمر (دأبه) أى عادة هذا الفرس (النخعة) قفحت وتلف به شىء (لم يضمن) أى واضع اليد ٢ (ويجب فى فقاء عين نحو الشاة) الخ شروع فى بيان الجنابة على البهيمية وفى تقدير لفظ النحر فى المواضع الثلاثة اشارة الى أن ذكر الشاة والقصاب إنما هو مثلاً لا للتخصيص ٣ (وفى العين الواحدة منه) أى من بعض الإنسان وهو المرأة (ربع الدية) لأن دية المرأة فى النفس وما دونها نصف دية الرجل فيهما كما مر فدية العين الواحدة فى المرأة نصف دية الواحدة فى الرجل وديتها نصف دية العينين فيه فنصف النصف ربع الدية الكاملة حاصله أن الموافقة فى الربع فى بعض أفراد الإنسان كافية فكلمة من للتبعيض أو المضاف محذوف وقوله ربع الدية هكذا وجد فى أكثر النسخ وفى بعضها ربع القيمة وهو مع أنه لا يلايم قوله كالدية فى الإنسان لأنه بمنزلة الصغرى وقوله وفى العين الواحدة منه ربع الخ بمنزلة الكبرى لا يستقيم الابتوجيه وفرض بعيد (إذا كانت) أى هذه الخمسة المذكورة فى التن (مما يحمل عليها) الخ ٤ (وفيه) أى فى قوله عين البقر بتوحيد العين (اشعار) الخ ٥ (وعنه) أى عن الإمام (ضمن جميع القيمة) الخ (ولم يضاف البقر) كما اضاف فى الرواية الى الجزار (لم يختلف بالاضافة) كما فى الشاة وعدمها كما فى البقرة (فيستوى فيه) أى فى الحكم (بقر القصاب أى الجزار) وشاة غيره) أى غير القصاب كالحالب لأن شاة القصاب لما كان حكمها كذلك مع أنه على شرف قتلها ففى شاة غيره بالطريق الاولى وذلك لأن المقصود من الشاة اللحم أو الحلب فلا يعتبر الا النقصان (فترك الاضافة) فى الشاة الى القصاب (لم يكن احسن كما ظن) من أبى المكارم قال ثم أن صاحب الهداية قد اضاف الشاة الى القصاب والبقر والجزور الى الجزار والمصنف ترك الاضافة فيهما كما هو لفظ الكافى والاحسن تركها فى الشاة أيضاً لما ذكر فى الكفاية أن ذكرها ليس للتبديد إذ الحكم المذكور فى كل شاة وكل بقر وبعير ولأن مخالفته لكلام الهداية فى ترك القيد فيهما دون الشاة يوهم صحة اعتباره فيها كما لا يخفى انتهى وايضا أن تقدير النحر فى القصاب ترك اضافة الشاة الى القصاب من حيث المعنى فكيف يقول فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن ثم أن فى ختم الفصل على ربع الدية الذى هو اخيرها ونهايتها حسن الاختتام

ولو حكمها كما اذا جنى صبي عبدا او عبد عبدا في الطرف فان جنابة كليهما خطأ حكما كما في الكافي (دفعه سيده) الى ولي الجنابة (بها) اي بسبب الجنابة فيملكه الولي (اوفداه بارشها) اي الجنابة فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار ايا منهما وان كان الاصل هو الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد برىء المولى كما في الكرماني وهذا عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجده عنده واما عندهما فعليه الدفع حينئذ (حالا) لان التأجيل في الاعيان باطل والفداء في حكم العين لانه بدل (فان وهبه) السيد بعد الجنابة (اوباعه) يباع صحيحا فانه بالفساد لم يصير مختارا للفداء الا اذا سلم كما في الهداية (او اعتقه او دبره) او كانه (او استولدها) اي الجنابة (و) الحال انه (لم يعلم) السيد (بها) اي بالجنابة عند هذه التصرفات (ضمن) الارش او القيمة (الاقل) بزيادة اللام (من قيمته) اي قيمة الجاني تغليبا فيشمل ام الولد (ومن الارش) فمن تفضيلية مكررة وليس فيه مانع لفظي ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة (وان) تصرف السيد واخذة من هذه التصرفات وقد (علم) السيد بها (غرم) وضمن (الارش) لان كلا منهما دليل اختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بانه لو زوجها او وطئها او آجرها اورهنها لم يكن مختارا للارش وعن ابي يوسف ان في كل منها سوى الاول اختيارا له كما في الذخيرة ثم شرع في الجنابة على العبد فقال (ودية العبد) المجنى عليه من الحر او العبد خطأ (قيمه) وكذا دية الامة قيمتها فتجب تلك القيمتان على العاقلة ان لم تبلغ ادية الحرين (فان بلغت) قيمة العبد اوجاوزت (هي دية الحر) محشرة آلف درهم (و) بابع (قيمة الامة) اوجاوزت هي (دية الحر) خمسة آلاف

- (وفيه) اي في لفظ او (انه) اي الاصل (الفداء الخ برىء المولى) ولو كان الفداء اصلا لم يبرأ لانه ممكن والدفع بعد الهلاك غير ممكن (فلو حالا) اي دفعا او فداء حالا لا يؤخر

٢ (ضمن الارش) الاقل (او القيمة الاقل بزيادة اللام) يعني ان اللام زائدة لا تفضيلية (تغليبا) اي اضاف القيمة الى الضمير المذكور ولم يقل من القيمة كما قال ومن الارش لاجل ان المصنف غلب الجاني على الجنابة (فيشمل ام الولد) الجنابة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع (فمن) تفريع لقوله بزيادة اللام (تفضيلية) لا بتبعية ولا ابتدائية (مكررة) بالاول (وليس فيه) اي في الكلام (مانع) من كونه تفضيلية (لفظي) وهو صورة اللام لجعله زائدا (ولا) مانع (معنوي) هو الاجتماع المستفاد من الواو لاعادة من التفضيلية (كما ظن) من ابي الكارم (وقد مر) كل من الظن والجواب (غير مرة) واحدة بل مرارا كثيرا في نظائر المقام (غ)

٢ (ضمن الاقل من قيمته ومن الارش) لان حق ولي الجنابة انها هو في الاقل وكلمة من تبعية او ابتدائية وليست هي من التفضيلية للمانع اللفظي والمعنوي وقد مر بيانه غير مرة (ابو الكارم)

٣ (وفي الاكتفاء) اي بالتصرفات المذكورة في المتن دون ان يضم الاربعة الانية (منها) اي من هذه الاربعة (سرى الاول) وهو التزويج (المجنى عليه) جنابة ناشية (من الحر او من العبد) جنابة (خطاء) الخ (ان لم تبلغ) اي القيمتان (دية الحرين) اي الحر والحررة ففيه تغليب (هي) اي قيمة العبد (دية الحر) مقول بلغت

— (وعنه) اى الامام يجب (فى) دية (الامة خمسة الاى الخمسة) اى تنقص هى لا عشرة (ولم ينقص من كل) من دية العبد ودية الامة (خمسة دراهم) فاعل لم ينقص

٢ (وفى رواية) نكرة فى سياق النفى عامة (عنهما) اى الطرفين

(كما ظن) من ابي المكارم قال نقص من كل عشرة فى اظهر الروایتين وخمسة فى الرواية الاخرى وهذا عند ابى حنيفة ومحمد انتهى واما البرجندى فقد قال فى اظهر الروایتين وفى رواية نقص فى قيمة الامة عن دية الحرة خمسة دراهم وهذا عند ابي حنيفة ومحمد انتهى (فانه) اى هذا الظن (سهو من وجهين) الاول قوله من كل والثانى قوله وهذا عند ابي حنيفة ومحمد فان نقصان الخمسة من قيمة الامة لا من كل ورواية عن الامام لا عنه ومحمد والبرجندى انما سهى من الوجه الثانى فقط (فمقدارها) اى الدية (على العاقلة والباقي) من مقدار الدية وهو الزائد عليه (على الجاني) الخ (فعليه) اى القاتل (قيمته) اى السلوك

٣ (والاحسن) بدل دية الحر (ارش الحر) وسيظهر وجه الاحسنية فى اخير الكلام (قدر) بالتشديد فى الموضعين (فيما) اى جناية (على طرف العبد من قيمته) اى العبد (نصف عشر قيمته) اى العبد (بالغة ما بلغت) الخ

٤ (وفيه) اى فى قوله وما قدر من دية الحر قدر الخ (اشعار بان ما لم يقدر له) اى للمجنى عليه (شئ من الارش اخذ) المجنى عليه (النقصان و) ان (الارش والنقصان) عطف على ما لم يقدر الخ (فذكره) اى الارش اى فعلم مما فى شرح الطحاوى ان ذكره (احسن ثم استثنى عن هذه الضابطة) وهى قوله وما قدر من دية الحر قدر الخ (ما قال وفى قضاء عيني عبد) الخ يعنى انه بمنزلة الاستثناء عنها (واخذ قيمته) فى ابي المكارم وقد تساهل من ذكر ثمنه مكان قيمته انتهى والشارح المحقق لم ينكلم فيه لاردا ولا قبولاً —

(تنقص من كل) من القيمتين اظهارا لفضيلة الحر على العبد (عشرة) من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه فى الامة خمسة الاى الاحمسة دراهم كما فى المحيط والنورناش وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة فى رواية عنهما كما ظن فانه سهو من وجهين وعند ابي يوسف انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت والاصل ان الواجب فى هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولهما اوضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة فى ثلاث سنين عندهما وعلى الجاني حالا عنده والاول الصحيح كما فى الذخيرة وعن ابي يوسف رحمه الله ان القيمة ان زادت على الدية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجاني كما فى الظهيرية (وفى

الغصب قيمته ما كانت) اى ان غصب مملوكا فقتل عمدا او خطأ فعليه قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع لان ضمان الغصب مقابل بالمالية اذ الغصب لا يرد الا على المال (وما قدر) فى الجناية على طرف الحر (من دية الحر) بيان ما والاحسن ارش الحر (قدر) فيما على طرف العبد (من قيمته) فيجب فى موضحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب فى الحر نصف عشر ديته وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص منه درهم وفى اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد نصفها الا اذا بلغت خمسة الاى فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما فى النهاية والكرمانى وغيرهما وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شئ من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني كما فى شرح الطحاوى فذكره احسن ثم استثنى عن هذه الضابطة ما قال (وفى فقهاء عيني عبده دفعه سيده) الى الجاني (واخذ قيمته) صحيحا (او امسكه) اى العبد (بلا اخذ) بدل (النقصان) عنده واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او امسكه واخذ النقصان وانما خص بالعينين لان فى فقهاء العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاى فحينئذ ينقص

٢ (لما مر من الاصل) بقوله والاصل ان
الواجب الخ

منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوى وينبغي ان يكون هذا قول
محمد واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لما مر من الاصل
الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا (ان جنى مدبر او ام ولد)
خطأ (ضمن السيد الاقل من قيمته) اى قيمة كل منهما بوصف التدبير
والاستيلاء يوم الجنابة ونماه في الكفاية (ومن الارش) فيجب اقلهما
(فان جنى) المدبر او ام الولد جنابة (اخرى شارك ولى) الجنابة
(الثانية ولى الاولى في قيمة دفعت اليه) اى الى ولى الاولى
ان دفعت (بقضاء) لانه استوفى وفي الاولى زيادة على حقه فلا يتبع ولى
الثانية السيد (اذ ليس في جناباته) اى المدبر او ام الولد (القيمة واحدة)
لانه ليس للسيد الارقية واحدة (واتبع) ولى الثانية عطى على شارك
(السيد) فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولى الاولى (او)
اتبع (ولى الاولى ان دفعت) اليه (بلا قضاء) وهذا عندنا واما عندهما فلا
يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء وفي الفاء اشارة الى انه ان جنى ولم يضمن
حتى جنى اخرى فلولى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء
او بغيره كما في الذخيرة (ومن غصب صبيا حرا) اى من اذهب بلا
اذن الولي حرا غير بالغ غير معبر عن نفسه فان عبر لم يثبت يد الغاصب
حكما لان لسانه يعارضه ففي الكلام مجاز كما في النهاية (فبات)
الصبى (معه) اى في يده موتا (فجاءه) بلا علة وهى بالضم والد او بالفتح
وسكون الجيم بلامد (او بجمي) بلا تنوين او بمرض من الامراض (لم
يضمن) الغاصب (وان مات) ذلك الصبى (بصاعقة) اى نار تسقط من
السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد
الشديد والغرق في الماء والتردى من مكان عال كما في قاضىخان وغيره
(او نهش حية) اى عضها في المغرب انه بالشين العجمة وفي الصحاح انها

٣ (وفي الفاء) في قوله فان جنى المدبر الخ
(ولم يضمن) مجهول من التضمين عطى
على جنى

٤ (فلولى الثانية) الخ جزاء ان جنى الخ

هـ (ففي الكلام) اى في قوله من غصب
تفريع على قوله اى من اذهب بلا اذن
الخ (مجاز) لما مر في الصحيفة السابقة ان
الغصب لا يرد الا على المال والحريس بمال
ففيه استعارة تصريحية تبعية (اى في يده)
اى الغاصب (بلا تنوين) اى ليس اسم
مفعول بل بالجار والى مقصورة (و) يشمل
(الفرق) بالمعجمة (والتردى) عطى على
الحر الشديد —

— (بخلاف ما مر) من الموت فجأة او بالحصى (فانه لا دخل للمكان) اى الذى اذهب اليه (فى ذلك) اى فى الموت فجأة او بالحصى (كما فى صبي اودع) مجهول اسند الى المفعول الاول وهو ضمير الصبي فان الايداع يتعدى الى مفعولين يقال اودعت زيدا درهمها والمفعول الثانى هنا قوله (عبدا) كما يقتضيه رسم خطه بالالف فى جميع النسخ الا ان تفسير الشارح المحقق بقوله (اى جعل عنده اى الصبي (عبد وديعة) يقتضى ان لفظ عبد بالرفع اسند اليه اودع المجهول وربط الصفة مخدوف وهو عنده فهو خلاف رسم خط المتن الا ان يقال انه تفسير بالحاصل

٢ (وانما اثر الدية) على القيمة مع انها المراد بها (اعتمادا) الخ (واشارة) بالنصب عطى على اعتمادا (وانما خص) فى وضع المسئلة (الصبي) الخ (وانما قيد) الصبي بالحجر (لان بالعبد) اى بغصب العبد (ضمن) الغاصب (فى الوجهين) اى المسئلتين (والاخصر) بدل قوله ان اتلف بعده ان يقول (ومعه) عطى على بلا ايداع فأتضح لك وجه الاخصرية (لان فعله) اى الصبي الغير العاقل (معتبر دليل الهداية وفخر الاسلام (بالاجماع) من الفريقين المتفولين وفى ختم الفصل على حرف النفى حسن الاختتام كانه اشارة الى نفي الكلام وانها ٣ فصل فى شرح رموز (فصل ميت مبتدأ) فانه صالح للابتداء (لانه موصوف) مخصص بقوله به جرح الخ وبقوله وجد الخ (خبره حلف) لا وجد كما ظن (وهو) اى الميت (اعم) الخ (ولو) كان الصغير (سقطا تام الخلق) اى اعضاءه (واما ناقصه) اى السقط ناقص الخلق (فلا شئ فيه) من القسامة والدية فلا يناسب شمول الموضوع هنا اياه (وذكر فى الظهيرية ان وجد الجنين) المطلق (قتيلا) الخ يعنى على ما ذكر فيها لايناسب شمول موضوع الكلام هنا السقط مطلقا تاما او ناقصا (اى جراحة) واحدة (او اكثر) من واحدة ناشية (من فعل ادمى) بالاضافة لان المعنى على التوصيف من فعل منسوب الى آدم عليه السلام لانه بدون الباء لا يطلق

على ابنائه عليه السلام ع (او اثر ضرب لو خنق الخ) لانه اذا لم يكن به اثر ليس بقتيل فان القتل من فانت حياته بسبب مباشرة هى وهذا ميت حنفى انفه والجراحة من توابع فعل العبد والقسامة تابعة لاحتمال العقل فلا بد من اثر يستدل به على كونه قتيلا والاثر جراحة او اثر ضرب او اثر خنق الخ —

والمهلة بمعنى وهو اخذ اللحم بمقدم الاسنان وقال ابن الاثير المهلة الاخذ بالطراف الاسنان والمعجمة بجميعها (ضمن عاقلته الدية) لانه نقله الى مهلكة بخلاف ما مر فانه لا دخل للمكان فى ذلك (كما فى صبي اودع عبدا) اى جعل عنده عبد وديعة (فقتله) الصبي ولو عبدا فانه ضمن عاقلته الدية اى القيمة وانما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته واشارة الى ما ذكرنا ان الواجب فى العبد ضمان النفس كما قالوا وانما خص الصبي لانه لو غصب كبير او قبيح ضمن وان لم يقيح لم يضمن وانما قيد بالحجر لان بالعبد ضمن فى الوجهين (وان اتلف) الصبي (مالا) من طعام او غيره سوى العبد (بلا ايداع) او اقراض او اعارة (ضمن) حالا بالاتفاق (وان اتلف بعده) اى بعد الايداع والاخصر ومعه (لا) يضمن عند الطرفين واما عند ابى يوسف فقد ضمن والخلاف فى صبي عاقل محجور واما غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما فى شرح الجامع لصدر الاسلام وقاضى خان والتمرناشى وضمن بالاتفاق كما فى شرح الهداية وشرح الجامع لفخر الاسلام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما فى الكافى واما المأذون بالتجارة ويقبول الوديعة فقد ضمن به بالاجماع كما فى النهاية

فى النهاية

فصل

— (ميت) مبتدأ فانه موصوف خبره حلف وهو اعم من الرجل والمرأة والحجر والعبد والكبير والصغير ولو سقطا تام الخلق واما ناقصه فلا شئ فيه كما فى الكافى وذكر فى الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا فى محلة فلا قسامة ولادية (به جرح) اى جراحة او اكثر من فعل آدمى (او اثر)

الى

على ابنائه عليه السلام ع (او اثر ضرب لو خنق الخ) لانه اذا لم يكن به اثر ليس بقتيل فان القتل من فانت حياته بسبب مباشرة هى وهذا ميت حنفى انفه والجراحة من توابع فعل العبد والقسامة تابعة لاحتمال العقل فلا بد من اثر يستدل به على كونه قتيلا والاثر جراحة او اثر ضرب او اثر خنق الخ —

- (او به خروج دم من اذنه او عينه فانه) اى الدم الخارج من احدهما علة للتقييد بقوله من اذنه او عينه (من فعل آدمى) لان الدم لا يخرج منهما الا بفعل حتى عادة بخلاف ما اذا خرج من فيه او دبره او ذكره فانه يخرج منها عادة بغير فعل اهل (ولذا) اى لكون المذكورات فى المتن من فعل آدمى (لم يغسل اذا وجد) الميت (فى المعركة) اى موضع القتال (هكذا) اى موصوفا بالجرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم الخ ٢ (وانما آثر) المصنف (لفظ الميت على القتل) ولم يقل مثلاً قتل وجد فى محلة الخ (لارادة التفصيل) اى لقصد ان يفصل اثر القتل ويمهده بقوله به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج الخ (والا) اى وادى لم يرد التفصيل بل اكتفى بالاجمال (كان) اى لفظ القتل (معنيا عنه) اى عن هذا التفصيل ثم اورد نقلاً لبيان الاغناء فقال (فى الذخيرة) فضل ميت به جرح ﴿ (٦٣٥) ﴾

وفى نسخة وفى الذخيرة بالواو وهى انسب لان المعنى يكون كيف لا يغنى وفى الذخيرة (ان الميت من ليس به اثر القتل) فالميت لا يغنى بل ينافية (والقتيل من به اثر القتل) فهو يغنى عن تطويل التفصيل المذكور واليه اشار بقوله (فهو) اى القتل او تعريفة فسواء قال قتل وجد فى محلة او من به اثر القتل وجد فى محلة الخ (اخصر) من قول المصنف ميت به جرح الى عينه (واعم) من كل واحد من شقوق تفصيل المصنف بكلمات اولان اثر القتل يشمل الآثار التى فصلها المصنف بقوله به جرح او اثر ضرب او خنق الى عينه واما الاخصرية فظاهر غير محتاج الى البيان ٣ (مكان نزول) اى حلول (العربية) اى الاصطلاحية بمعنى كدر ٤ (وغيرها) كما بين القريتين فان فيه ايضا قسامة فالاطلاق الاثني فى محله ولذا نسب القائل بانه تسامح الى الظن كما يأتى (من كلامه) اى المصنف فى المتن (فمن الظن) من ابي المكارم تفرع على قوله فيشمل المسجد والمحلة الخ (انه) اى المصنف (تسامح فى اطلاق) اى فى جعل الحلف على اهل المحلة مطلقا كيف لا يكون من الظن (و) قد (احترز به) اى بقوله من محلة (عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه) لانه شرط اذ فى القتل بين القريتين ايضا قسامة وكذا فى غيره على ما سيجى كذا فى البرجندى او المعنى انه تسامح فى القول بان الحلف على اهل المحلة دون عاقلتهم وهو الظاهر من عبارة ابي المكارم

ضرب او خنق) بفتحيتين او كسر النون هو عصر الحلق (او) به (خروج دم من اذنه او عينه) فانه من فعل آدمى ولذا لم يغسل ان وجد فى المعركة هكذا وانما آثر الميت على القتل لارادة التفصيل والا كان معنيا عنه وفى الذخيرة ان الميت من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو اخصر واعم (وجد) ذلك الميت (فى محلة) بفتحيتين اى مكان نزول كما فى المفردات فيشمل المسجد والمحلة العربية والدار وغيرها مما يأتى من كلامه فمن الظن انه تسامح فى اطلاق الحلف على اهل المحلة واحترز به عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم فى الوصية للجيران (او) وجد (اكثره) اى اكثر الميت ولو بلا رأس (او نصفه مع رأسه) فى محلة فان وجد نصفه مشقوفا بالطول او اقل من النصف مع الرأس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه (لا يعلم) بالبيينة او الاقرار (قائله) اى الميت او اكثره (و) قد (ادعى عليه القتل) عمدا او خطأ (على) جميع (اهلها) اى تلك المحلة (او) على (بعضهم) باعيانهم اولا باعيانهم وعن ابي يوسف اذا ادعى على بعض

(الجلد الرابع) جامع الرموز ١٧٢

حيث قال فى شرح خمسون رجلا الخ فى المضمرات ان القسامة على عاقلة اهل المحلة رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمهما الله وكانه رواية النوادر على ما سيجى انشاء الله تعالى ثم المص قد تساهل فى اطلاق الحلف على اهل المحلة اعتمادا على ما سيجى انشاء الله من التفصيل انتهى وفى البرجندى ايضا ما يلايمه حيث قال المذكور فى الهداية ان الدية على اهل المحلة كما ذكره المصنف وذكر فى فتاوى قاضى خان ان القسامة على اهل المحلة واما الدية فعلى عاقلتهم فالصاحب الكافى ذكر فى المبسوط ان فى ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم وما وقع فى اكثر النسخ انهم اذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية يحتمل ان يكون المراد على عاقلة اهل المحلة وفى الذخيرة ان القسامة على اهل المحلة والدية عليهم وعلى عاقلتهم وذكر فى الظهيرية ان القسامة والدية معا على العاقلة انتهى (من الاماكن) بيان ما —

على عاقلتهم (رواية عنه) وقال ابو المكارم
كانها رواية النوار (وفيه) ٣ (وفيه) اي في
قوله يختارهم الولي (اشارة الى انه) الخ
(الا ان الاظهر) اي اظهر الروايات (اي
حلفوا) اي الخمسون الموصوف (بالله) يعني
ان الباء صلة حلف (ما قتلناه) اي الميت
(فخير) اي اذا رجع ضمير من متعلقات
الخبر (الى المبتدأ فالخبر) (الجملة) فهو من
اضافة الموصوف الى الصفة مشتمل على ضمير
المبتدأ (الذي لا بد منه في الخبر الجملة هو
ضمير قتلناه) (بلا تكلف تقدير) اضافة بيانية
(لاجل) اي لاجل ضمير المبتدأ متعلق بالنفي
او المعنى بلا تكلف تقدير لفظ لاجله باضافة
تقدير الى لاجله فضميره ح الى الميت الموصوف
وهو الظاهر من عبارة الظان (او) (بلا
تكلف) (اشتغال) لفظ (المحلة او الولي عليه)
اي على ضمير المبتدأ وبيان ذلك الاشتغال
ان ضمير منهم الى اهل المحلة والمحلة ما وجد
فيها الميت وان الولي ولي الميت (كما ظن)
من ابي المكارم (من قبل تقابل الجمع) هو
خمسون (بالجمع) هو ما قتلناه ولا علمناه
فيمقتضى انقسام الاحاد بالاحاد (فيحلف كل
واحد) بصيغة المفرد بالله ما قتلته ولا علمت
له (الخ ٣ (وفيه) اي فيما في الظهيرية
(اشارة الى انه) اي كل واحد (لا يحلف بصيغة
الجمع) (لانه) اي بصيغة الجمع (لا ينفي ما) اي
صورة (اذا باشره) اي القتل (احد منهم)
اي الجماعة (وحده ولا يرد) نقضا على ما في
الظهيرية (ما) اي صورة (اذا قتل جماعة
واحد فان) علة لا يرد (كلامهم قاتل) فيصح
التعبير لهم بالمفرد (ولذا) اي لكون كل واحد
منهم قاتلا (قتل) كل واحد منهم (في العمد)
اي عمدهم (وكفر) كل واحد على حدة (في)
الخطأ واجتماع الفعلين (اي قتلنا وعلمنا
(مطرد) اي كلى (عندهم الا) اي لا يجتمعان
(اذا ادعى الولي على واحد منهم) اي اهل
المحلة (وشهد عليه) اي على قتل هذا الواحد
(اثنان منهم) اي من تلك المحلة (فان) علة
الاستثناء (كيفيته) اي الحلف في هذه الصورة
(ان يحلفوا) اي الشاهد بن (ما قتلته) فقط
بدون ضم ولا علمته (لانه) انما يحلف على العلم
ليظهروا) بضم الياء (القاتل وهما) اي الشاهد
ان (يظهر انه) اي القاتل حيث قاما شهدا

على

عليه قتلته (فلا يحتاج اليه) اي الى التحليف على العلم (غ)

على عاقلتهم في طاهر الرواية وما في أكثر النسخ انه يقضى بها على
اهلها فيجتمل ان يراد على عاقله اهلها (وان ادعى) الولي القتل
(على واحد من غيرهم) اى غير اهل المحلة (سقط القسامة) والايمان
(عنهم) كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والاحلف
وان نكل يحبس عنده حتى يحلف او يقر وعندهما يقضى بالدية
كما في شرح الطحاوى والقسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسر
بمعنى الحلف ثم قيل لايمان تقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره
وقيل للذين يقسمون كما في الكرمانى وغيره وقال الراغب وغيره
انها في الاصل الايمان تقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين
(فان لم يكن) المحسوس (فيها) اى في تلك المحلة (كرر الحلف عليهم)
اى على من كان فيها منهم (الى ان يتم) المحسوس فان كان واحدا
يحلف خمسين مرة وقس على هذا وفيه اشعار بانه ان كانوا خمسين
لم يكرر الحلف على احد كما في الكافي (ومن نكل) منهم عن اليمين
واي عنها (حبس) الناكل (حتى يحلف) او يقر فان ايس عن الحلف
قضى بالدية وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا يحبس ويقضى بذلك كما
في شرح الطحاوى وذكر في المحيط والذخيرة والكرمانى وغيرها ان
الحبس انما هو في العمد واما في الخطأ فلا يحبس بل يقضى بالدية على
العاقله (لا) يحلف (ان خرج الدم من انفه وفيه) كما في الهداية وغيره
وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الرأس فان علا من الجوف
فقتيل (او دبره او ذكره) او من فرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد
(وفي قتيلا) وجد (على دابة يسوقها رجل) قسامه فان حلف (فالدية
على عاقلته) كذا اجمل محمد رحمه الله ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من
ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم

٢ (على عاقله اهلها) مجزى المضاف
فيوافق ما في بعض النسخ من قوله على
عاقلتهم فكانه لامخالفة في الحكم (والايمان)
بالفتح جمع اليمين اشارة الى ان القسامة
بمعنى الايمان (فان اقام البينة على ذلك
الغير) فيها ونعمت (والاحلف) ذلك الغير
٣ (حتى يحلف) مخفف بدلالة (او يقر) الخ

٤ (بمعنى الحلف) اى المطلق (ثم قيل)
اى اطلق (الحلف) خاص وهو (ايمان تقسم)
الخ (وقيل) اطلق (للذين) من الاناس
(يقسمون) بضم الياء وكسر السين وانها
اى القسامة (ايمان الخ ثم يقال) اى يطلق
(ذلك) القسامة (لكل يمين) اى على
العموم (وفيه) اى في قوله فان لم يكن
الخ (لم يكرر) اى لا يجوز تكرير (الحلف
على احد) منهم

٥ (ايس) اى قطع الطمع (قضى بالدية)
على المحبوس الناكل (فقتيل) اى داخل
في مفهومه (قسامة) قدر الشارح المحقق
مبتداء نكرة مخصصة بالخبر الطرف المنفرد
ثم قدر شرطاً مفهوماً منه وقال (فاذا حلف)
تصحبا لفاء (فالدية) الخ الا انه يرد بعد
ظن ابو المكارم من ان الظاهر ترك الفاء
انتهى لان ما صنعه خروج عن الظاهر (ثم
من المشايخ من) صرح بالتعميم و (قال ان
هذا اعم) الخ

٦ (ومنهم من) صرح بالتخصيص —

من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق
او القائد وعن ابي يوسف رحمه الله هذا اذا كان يسوقها مختفيا فان ساقها
نهارا جهارا فلا شيء عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن
مع احد كانت على اهل المحلة ويحى هنا التفصيل السابق الكل في
الذخيرة (والراكب) على دابة عليها قتيل (والقائد) لها (كالسائق)
في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم
كالانفراد في وجوبها لانه في ايديهم كما في الكافي (و) في قتيل وجد
(على دابة بين قريتين) او سكتين او محلتين او قبيلتين كان القسامة
والدية (على اقربهما) من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون
ملوكا لاحد والافعل ماله وفيه اشعار بانه لو وجد بين ارضي قرية وبيوت
قرية كاننا على الاقرب والقرب مشير الى ان صوت اهله يبلغ اليه والا
فلا شيء على احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قتيل بين
قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كاننا على الاقرب
الكل في الذخيرة وان استويا فعليهما كما في التمر تاشي (وفي) قتيل وجد
(في دار رجل عليه القسامة) اي خمسون حلفا وفيه اشعار بانه لاقسامة
على العاقلة اصلا وهذا قول ابي يوسف رحمه الله واما عندهما فان غاب
العاقلة فكذلك والا فعليهم ايضا كما في الكافي (وندى) اي تعطى الدية
(عاقلته ان ثبت انها) اي الدار (له) اي للرجل (بالحجة) اي البينة
اذا انكروا وقالوا انها ودبغة وفيه اشارة الى ان اقرار ذي اليد ليس
بحجة على العاقلة والى انه لا شيء عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الاصح
ان ما ذكره قول الطرفين واما عند ابي يوسف رحمه الله فلا يحتاج
الى الحجة ويكتفى بمجرد السكنى (و) ندى (عاقلة ورثته) اي ورثة القتل
(ان وجد في دار نفسه) لان الدار للورثة وقت ظهور القتل فالدية

— (وقال ان كان لها) الخ (مختفيا)
اي ليلا او نهارا لاعلى اعين الناس بدلالة
قوله (نهارا جهارا) كما لا يخفى (كانتا) اي
القسامة والدية (ويحى) اي يجري (هنا)
اي فيما لم يكن معها احد (التفصيل السابق)
في المتن بقوله به جرح او اثر ضرب او خنق
او خروج دم الخ ويناسب لهذا التفصيل ان
يكون قوله هنا اشارة الى اصل مسألة المتن
ايضا (ويمكن ان يقال ان فيه) اي في تشبيه
انفرادهما بانفراد السابق وفي كونه في حكمه
(اشارة الى ان اجتماعهم كالانفراد في وجوبها
لانه) اي القتل (في ايديهم) المجتمعين كما
انه في ايدي المنفردين يعني ان العلة
مشتركة

٢ (وفيه) اي في قوله بين قريتين (اشعار
بانه لو وجد بين ارضي قرية) لصدق بين
قريتين عليه (يبلغ اليه) اي القتل (وان
استويا) اي القريتان في القرب والبعد
(على العاقلة) لهذا الرجل (اصلا) سواء
غابت عاقلته او لا

٣ (والا) اي ان كانوا حضارا (فعليهم) اي
العاقلة (ايضا) اي كما على الرجل يعني
على الاشتراك بينهما (غ)

٤ (وفيه) اي في قوله بالحجة (اشارة)
الى المسئلتين (وفي) القول (الاصح) ان
(ما ذكره) المصنف في المتن (قول) الخ
(غواص البحرين)

٢ (وفيه) أى فى قول المبسوط وهذا اصح الخ (اشعار بأنه قيل) الخ (فيعقلوا) أى يجب الدية عليهم للمقتول بدل عليه ايراد الغاية بقوله حتى يقضى من الدية الخ وعطى قوله ثم يخلفه أى يقوم مقامه الوارث (ثم يخلفه) بالخاء المعجمة (الوارث) فاعل يخلف (وتكون) أى الدية (ميراثاً له) أى الصبى أو المعتوه (كما فى الكفاية وظاهر كلامه) أى الكفاية (ان القسامة على الورثة) حيث قال حتى يقضى من مال المقتول هو الدية ديون القتل ثم يخلفه الوارث الخ (وقال بعضهم انها) أى القسامة (عليهم) أى الورثة والعاقلة معا وان كانت الدية على العاقلة لانها للورثة

٣ (وهذا) أى وجوب القسامة والدية فى هذه المسئلة (على قوله) أى الامام (واما على قولهما وفى رواية عنه) أى الامام (فقد هد ردمه) أى دم هذا القتل (فكانه قتل) أى المقتول (نفسه) بالنصب مفعول لانا كيد الفاعل والايلزم تقديره ثانياً فلا فائدة فى رفعه (فان باع كلهم) تغزيع على ما مهد من الاصل

٤ (وحديثه) كالمشتريين متلاً (واذا كان سكان) فقط (فلا شىء عليهم) أى السكان (بنى القسامة) الخ (اشارة الى أن كلمة) على (بنائية) عدد الرؤس الخ —

على عاقلتهم وهذا اصح كما فى المبسوط وفيه اشعار بأنه قيل بوجوب الدية على عاقلة القتل وهذا اذا اختلفت عاقلة الوارث والقتيل فان اتحدوا فيعقلوا حتى يقضى من الدية ديون القتل وينفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث كما اذا قتل الصبى أو المعتوه اباه فانه يجب الدية على عاقلته وتكون ميراثاً له كما فى الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لاعلى العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفى رواية عنه فقد هدر دمه لان الدار فى يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما فى الاختيار وغيره (والقسامة على اهل الاراضى) (الخطة) أى على ملاكها القدماء وهى بالكسر فى الاصل ما اختطه الامام أى افرزه وميزه من اراضى الغنيمية واعطاه لاحد كما فى الطلبة (دون السكان) كالمستأجرين والمستعيرين (والمشتريين) الذين يملكون بالهبة أو المهر أو الوصية أو غيره من اسباب الملك وان كانوا يقبضونها (فان باع كلهم) أى كل اهل الخطة (فعلى المشتريين) دون السكان والحاصل انه اذا كان فى محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شىء عليهم وهذا كله عندهما واما عند أبى يوسف رحمه الله فالفرق الثلاثة سواء فى وجوب القسامة وتماه فى شرح الطحاوى وقيل هذا فى عرفهم واما فى عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه فى الكرماني (و) فى قتل وجد (فى دار) أو غيرها من املاك (مشتركة) بنى القسامة والدية (على عدد الرؤس) فان كان نصفها لزيد وعشرها لعمره والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثاً متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء فى الحفظ والتدبير وكذا لو وجد فى

مبتداء (والماد لها) اى السفينة (والمالك)
وغيرهم سواء) خبر المبتداء

٢ (لان تدبيره) اى مسجد المحلة (اليهم) اى اهل
المحلة لالامام كما فى المحيط (لقوم معروفين
وليس لهما قوم معروفون) وفيه (اى فى
قتيل وجد فيهما) (الدية على بيت المال)
لان التدبير فيهما الى الامام (وهذا) اى
الحكم المذكور للمسجد الجامع ومسجد الشارع
(اذا لم يعرف بانيه) اى مسجد الجامع
والشارع (والا فالقسامة عليه) اى البانى
(والدية على عاقلته) اى البانى وانما
حملنا الاشارة اليهما لا الى مسئلة المتن لئلا
يتكرر قوله (والى انه لو كان) اى (بنى
مسجد للغرباء) الخ (غ)

٣ (بل القسامة والدية على بانيه) اى مسجد
الغرباء ان عرف (وان لم يعرف) بانيه
(فعلى عاقلة صاحب اقرب الدور منه) اى من
مسجد الغرباء (الاحسن مملوكة) لان السوق
اسم البقعة (ويدخل فيها) اى السوق المملوكة
(سوق قريبة من المحال) جمع المحلة (او)
سوق (فيها دار مملوكة فانهما) اى الدية
والقسامة (على اهلها) اى المحال والسكان
والدار (ويدخل فيها) اى فى سوق غير
مملوكة (سوق) بناها (السلطان فانها العامة
المسلمين) لا ملك السلطان (من قولهم)
اى سعى الطريق الاعظم بالشارع مأخوذا
من قولهم (شرع) فلان (الطريق اى بين)
واظوره فسمى المبين بالفتح وهو الطريق
بالشارع بمعنى المبين بالكسر لان الطريق
الاعظم يبين نفسه اى كونه طريقا لعظمته
وتعينه فالمجاز لغوى فى الطرف (او)
سمى (على التجوز) اى على سبيل التكلف
بالاسناد المجازى فتح عقلى فصع الفانلى فى انكلام
(وحقيقته) اى التجوز او انكلام المستعادم
التجوز او حقيقة الشارع وبالجمله لوعبر باللفظ
الدال على الحقيقة من غير التجويز يقال

هذا (طريق يشرع) اى يدخل ويمر فيه

(عامة الناس) فالفاعل الحقيقى لاشروع عامة الناس ثم اسند الى الطرف وهو الطريق فقيل طريق شارع مجازا علقيا اى
شارع فيه المار فى منع الغفار قال فى النهاية انما اراد به ما يكون نائبا عن المحال كذا فى العناية وقد افنى بوجوبه على
اقرب المحلات شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتى الديار الرومية وقال انما يكون على بيت المال فيها اذا كان الشارع
نائبا عن المحلات نص على ذلك فى شرح الهداية وعليه كتب الفتاوى انتهى

هـ (وفيه) اى فى تعليل المسئلة (اشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع) لان تدبيرهما الى الامام ايضا (وكذا)
اى كالشارع فالدية على بيت المال (اراضى المملكة) اى السلطانية (فانها كالموات) اى كالارضى الميتة —

نهر مشترك (وفى الفلك) ونحوها كالمحلة كانتا (على من فيه) من
السكان والملاح والماد لها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ
ومنهم من قال اذا كان لها مالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما
فى الذخيرة (وفى مسجد محلة) كانتا (على اهلها) لان تدبيره اليهم
واضافة المسجد مشيرة الى انه لاقسامة فى مسجد الجامع ومسجد الشارع
لان القسامة انما تكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا
اذالم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته كما فى التمرناشى
والى انه لو كان المسجد للغرباء لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية
على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب اقرب الدور منه كما فى
الذخيرة (وفى سوق مملوك) الاحسن مملوكة كانتا (على المالك) عندهما
وعلى السكان عند ابى يوسف رحمه الله كما فى الكافى ويدخل فيها سوق
قريبة من المحال يجتمع الناس فيها فى جميع الايام او بعيدة يسكن فيها
فى اللبالي او فيها دار مملوكة فانهما على اهلها لتقصير حفظهم كذا فى
النهاية (وفى) سوق (غير مملوك) بان كانت بعيدة يجتمعون فيها
للتجارة فى بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها
سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كما فى التتمة (والشارع) اى الطريق
الاعظم من قولهم شرع الطريق اى بين او على التجوز وحقيقته طريق
يشرع فيه عامة الناس (و) فى (السجن) والجامع (لاقسامة) فى شىء
منها (والدية على بيت المال) لان تدبيره الى الامام وعند ابى يوسف
رحمه الله كلاهما على اهل السجن وفيه اشعار بان رباط العامة وجسر العامة
كالشارع كما فى الهداية وغيره وكذا الاراضى المملوكة فانها كالموات

كما

عامة الناس) فالفاعل الحقيقى لاشروع عامة الناس ثم اسند الى الطرف وهو الطريق فقيل طريق شارع مجازا علقيا اى
شارع فيه المار فى منع الغفار قال فى النهاية انما اراد به ما يكون نائبا عن المحال كذا فى العناية وقد افنى بوجوبه على
اقرب المحلات شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتى الديار الرومية وقال انما يكون على بيت المال فيها اذا كان الشارع
نائبا عن المحلات نص على ذلك فى شرح الهداية وعليه كتب الفتاوى انتهى

هـ (وفيه) اى فى تعليل المسئلة (اشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع) لان تدبيرهما الى الامام ايضا (وكذا)
اى كالشارع فالدية على بيت المال (اراضى المملكة) اى السلطانية (فانها كالموات) اى كالارضى الميتة —

— (الا انه) اى الموضع المباح (فى ايدى) الخ (اخذها) من ملاكها (وال) اى حاكم (ظلما) الخ (لانه) اى الشأن (ليس على) الوالى (الغاصب دية) ولا على المالك ايضا لزوال يده بالغصب (التى) صفة المحال (تشرع) اى تذهب (الى هذه الطريق) وتخفيفها (اى الرأ فقط

كما فى شرب الذخيرة ولو وجد قتيل فى موضع مباح كالفلاة الا انه فى ايدى المسلمين كانت الدية فى بيت المال كما فى قاضىخان واما الاراضى التى لها مالك اخذها وال ظلما فينبغى ان يكون القتل فيها هدرًا لانه ليس على الغاصب دية كما فى الكرمانى وغيره وذكر فى الذخيرة لو وجد فى طريق عظيم غير مملوك كان الدية على اقرب المحال التى تشرع الى هذا الطريق (وفى برية) بتشديد الياء والراء وتخفيفها وهى صحراء (لا عمارة بقربها) اى لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قرى فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلة المالك وفى الكرمانى ان انقطع عن تلك البرية حق العامة فهدر والا فعلى بيت المال (او) فى (ماء يمر به) اى اذهب القتل (هدر) لانه ليس فى يد احد ولا فى ملكه وفيه إشارة الى ان نهر ذلك الماء كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لا تقوم معروفين فالقسامة على اهله والدية على عاقلتهم والى ان القتل فى وسط النهر فلو كان فى شطه فعلى بيت المال والى انه لو احتبس فى شطه لم يكن هدرًا فهى على اقرب القرى ان سمع صوت اهله والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء فى يد المسلمين والا فهدر بكل حال الكل فى الذخيرة (ومستحلف) بفتح اللام وهو الذى يستحلف فى القسامة مبتدأ لانه موصوف خبره حلف (قال قتله زيد) من هذه المحلة (حلف) ولم يسقط اليمين عنه بهذا القول وان كان يريد (بالله ما

٢ (وفيه) اى فى تعليل المسئلة (إشارة) الخ (كالفرات) الكوفية (على عاقلتهم) اى الاقوام المعروفين (فى وسط النهر) لان الاذهب انما هو (فيه لو احتبس) اى القتل ولم يمر (موضع انبعاث) اى موضع عين (الماء) الخ لانه لو كان فى يد الكفار فهدر لاحتمال ان يكون هذا القتل قتيلاهم (وهو الذى يستحلف) اى يطلب حلفه ويؤمر به بالقوة القريبة (وان كان) القائل (يريد) اى سقوط الحلف عن نفسه بقوله هذا (يعرفهم) اى غير زيد

٣ (واما زيد فخارج بالاقرار) فينبغى ان يستثنى هو ويحلف على من سواه (بعد دعوى الولى القتل على ذلك الغير للثمة) اى لجواز انهم تواضعوا على ذلك بان كانت بين الولى والمدعى عليه خصومة فيقول له هؤلاء ادع عليه ونحن نشهد لك فقتلته ولانهم خصماء للتقصير الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا عن الخصومة بدعوى الولى على غيرهم فانضح لك فائدة قوله بعد دعوى الخ وانه فى قوة الوصل (غ)

القسامة مبتدأ لانه موصوف خبره حلف (قال قتله زيد) من هذه المحلة (حلف) ولم يسقط اليمين عنه بهذا القول وان كان يريد (بالله ما قتله ولا عرفت له قاتلا غير زيد) لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم واما زيد فخارج بالاقرار (وبطل شهادة بعض اهل المحلة) كلا او بعضا (بقتل غيرهم) رجلا بعد دعوى الولى القتل على ذلك الغير للثمة فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انهم يبرؤن عن القسامة والدية كما

لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلا يبطل بناء على الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالزكيل اذا خاصم ثم عزل والثاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك العرضية فشهد تقبل (او) بقتل (واحد منهم) بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه (وفي رجلين) ككنا (في بيت) ليس فيه غيرهما (وجد احدهما قتيلا ضمن) الرجل (الآخر ديته) عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لرحمه الله لانه عسى ان يقتل نفسه وله انه توهم بعبد وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يكون القسامة والدية على صاحب البيت (وفي قتيلا قرية امرأة كرر الحلف) الى ان يتم خمسون (عليها) اى على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رحمه الله فالعاقلة يدخلون منها في الحلف وفي الكرمانى ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون معها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها (وتدعى) عندهم (عاقلتها) اى اقرب القبائل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شىء من الدية وهو اختيار الطحاوى وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية

فصل

(العاقلة) صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجمع عاقل وهو الذى يغرم الدية لانها تعقل الدماء اى تمسك من ان تراق كما في الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية (اهل الديوان) بالكسر وبالفتح

اصله

٢ (المجمع عليهما) بينه وبينهما (فشهد لم تقبل) وتبطل فالامام بنى الكلام على هذا الاصل (والثاني ان من كان له عرضية ان يصير) الخ (فشهد تقبل) ولا تبطل فهما بنى الكلام على هذا الاصل (لانه صار اهل المحلة) علة بطل في المعطوف (خصما بالدعوى) اى دعوى الولي (عليه) اى على واحد منهم معين فيكون الشاهد متهما في هذه الشهادة بدفع الدية عن نفسه اعلم ان الظاهر من تقرير الشارح المحقق حيث خص الخلائق بالمسئلة الاولى ولم يورد بعد الثانية ان المسئلة الثانية اتفاقا كما صرح به ابو المكارم والبرجندى لكن في المتن اشارة حيث لم يعد الجار والمضاف الى ان الخلائق بينه وبين صاحبيه موجود في المسئلة الثانية ايضا كما هو المذكور في شرح المجمع لابن ملك ولمولانا مصنفك قال ابن ملك في شرح قوله وشهادتهم على المدعى عليه مردودة اى شهادة اهل المحلة سواء كان القاتل منهم او من غيرهم مردودة عند ابي حنيفة وقالوا مقبولة انتهى وقال مولانا مصنفك وانما اطلق في الكتاب قوله وشهادتهم على المدعى عليه الخ ليشمل كونه منهم ومن غيرهم حتى لو شهد اثنان من اهل المحلة على القاتل منهم بعينه لم تقبل عنده وتقبل عندهما ولكن المصرح في الحدادى والملتقى وشرحه ان عدم قبول شهادة اهل المحلة على بعضهم اتفاق وان ادعى ولى القتيلا على ذلك البعض ثم قال ابو المكارم ولا يخفى ان المناسب ذكرهاتين المسائلتين في اوائل الفصل انتهى اقول بعد قول المصنف وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة ٣ (وله) اى لمحمد (انه) اى توهم بقتل نفسه (توهم بعبد قرية) ملوكة (امرأة عليها) اى على تلك المرأة صلة كرر (معا) اى المرأة (غيبا) اى ليسوا بمحاضر (و) وضع المسئلة (فيما اذا قتل) الخ (فيها) اى في مصر (اليها) اى المرأة (وظاهره) اى المتن (انه ليس عليها) اى المرأة (انها) اى المرأة (تدخل معهم) اى مع العاقلة وفي الختم بمعنى المانعة والحابسة رعاية حسن الاختتام كما سبق ويلاحظ نظايره

٤ (فصل) في شرح رموز (فصل العاقلة صفة) مفردة (غالبية) اى التى غلبت في جماعة تغرم الدية مشقة (من العقل) بمعنى (الدية) سمى بها لانها تعقل الدماء اى تمسكها من السفك كما يأتى (او) العاقلة (جميع عاقل وهو) اى العاقل (الذى) الخ (وقال المطرزي وغيره ان العاقلة) الخ وهذا راجع الى ما قال ابن الاثير —

- (اصله الواو) قلبت ياء خوفاً من التضعيف

والتثقيب (فيه اهل الجيش) الخ أى اسامهم (وقيل انه) فارسي (معرب ديوان) جمع ديو فارسي بمعنى الشيطان (فالعنى) على هذا (كتاب كمرده) أى بمنزلة مرده (الشيطان كذا) فى اكثر النسخ ورأيت فى نسخة كتاب كروه الشياطين وكروه فارسي بمعنى الجماعة ويقرب منه ما قيل أى السبب ان كسرى لما رأى كتابا يحسبون ويكتبون وهم ليس معهم مخاطب فقال ما هم الاشياطين (والاول) أى ما نقل عن القاموس (الصواب منهم) أى من اهل ديوان (كافنا) من اهل مصرهم (أى مصر اهل ذلك الديوان) (فيعقل) أى اهل الديوان عن اهل سواده (أى سواد مصرهم لان السواد تابع مصره ٢ (فيشمل) أى العطايات تفريع للتفسير المذكور (العطاء) هو (ما فرض لانسان) الخ (ويشمل) (الرزق) هو (ما فرض) الخ (ويشمل) (الكفاية) هى (ما فرض) له الخ وهذا التفريع هو الورد بقره كما نبين الخ (وذكر) ما يغاير الكرماني (فى الظهيرية ان العطية له) الخ (٣ (فان اجتمع العطية والرزق فى احد) على ما فى الكرماني والا على ما فى الظهيرية لا يتصور اجتماعهما فى شخص للتقابل الصريح بينهما فيه (غ)

٤ (وفيه) أى فى اطلاق قوله حين خرجت عن التقيد بالمدة (اشارة) الخ وفائدة الاشارة قوله (سواء اعطى) وخرج فى شهر) الخ لا قوله من ثلث عطايا ووظايف فانه مؤدى قوله من عطياتهم على ما فى الكرماني (و) اشارة (الى انها لا تؤخذ ما خرجت) الخ (لان من عليه) العقل (غير معلوم) قبل القضاء (وهى) أى قبيلة شخص (بنوا بواحد) الخ (من كل) أى كل واحد من العاقلة (من عطية) صلة يؤخذ (لهم) قدره ليظهر تفسير قوله (فى ثلث سنين) بقوله (أى من ثلث عطيات فى شهر او اكثر او اقل) كما مر الاشارة الى هذا التعميم

(المجلد الرابع) جامع الرموز ١٧٣ (فى معنى من الخ والسنين بمعنى العطيات) مجازاً من قبيل اطلاق الظرف على الظروف قال ابو الكارم واعتبار تلك المدة من وقت القضاء بالدية حتى لو اجتمعت عطايا سنين قبل القضاء ثم خرجت بعده لا تؤخذ منها ولو خرجت عطايا سنين بعد القضاء فى اقل من ثلث تؤخذ منها فالمراد من ثلث سنين ثلث عطية كما نص به بعض الشارحين انتهى فالشارح المحقق وافقهم (غواص البحرين)

اصله الواو وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما فى القاموس وقال البيهقى فى الازاهير انه فى الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دونته أى ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالعنى كتاب كمرده الشياطين والاول الصواب (لمن) أى للجاني (هو منهم) أى من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من مصر آخر فيعقل عن اهل سواده وقيل يعقل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل المصر كما فى التمرناشى فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغزاة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره (يؤخذ) العقل (من عطياتهم) أى وظائفهم الثلاث كما نبين لامن اصول اموالهم فيشمل العطاء ما فرض لانسان فى بيت المال كل سنة لالحاجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما فى الكرماني وذكر فى الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة والرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق فى احد اخذ من العطية كما فى الاختيار (حين خرجت) العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطى فى شهر او سنة او ثلاث سنين والى انه لا تؤخذ ما خرجت فى السنين الماضية قبل القضاء لان الوجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما فى الكافى (و) العاقلة (حيه) أى قبيلة الجاني وهى بنوا بواحد (لمن ليس منهم) أى من اهل الديوان (يؤخذ من كل) من عطية لهم (فى ثلاث سنين) أى من ثلث عطيات فى شهر او اكثر او اقل ففى معنى من كما فى القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه فى الكافى وغيره

(ثلاثة دراهم) عند بعض (او اربعة) منها عند بعض فيؤخذ من كل وظيفة درهم او درهم وثلاث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لايزاد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصحيح كما في المضمرات (وان لم يتسع الحى) لذلك بان يكونوا قلائل فيصير حصة كل عاقل اكثر من ثلاثة او اربعة (ضم اليه) اى الى الحى (اقرب الاحياء) اى القبايل (نسبا الاقرب فالاقرب) على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلالان كان الجاني من اولاد الحسين رضى الله عنه ولم يتسع حبه لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رضى الله عنه ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرماني وآباء القنيل وابناؤه لايدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والعجائين والعبد من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة الاخر وذكر الحى من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصر ثم العصابات ثم اقرب القبايل ثم وثم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للهداية لكن في الكرماني ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبل ابيه ثم اقرب القبايل يضاف اليهم ثم وثم الى ان يكفى (والباقي) من الدية بعد الضم فهو (على الجاني) لانه جنى (والقائل كاحدهم) من العاقلة فبدى مثل احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنوناً على الصحيح وقيل لا شىء عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للعهد اى القاتل الذى من اهل العطاء فالذى لم يكن من اهل العطاء فلا شىء عليه من الدية عندنا كما في النهاية (و) العاقلة (للمعتق) بفتح التاء (حى سيده)

٢ (او درهم وثلاث درهم فيكون في ثلاث اعطية اربعة درهم (في هذه السنين) اى الثلث (على اثني عشر درهما) اى لايزاد في كل سنة على اربعة درهم فيكون في ثلاث سنين اثني عشر درهما ولا يزداد عليه فعلى هذا السنين بمعناه الظاهري (والاول) اى قوله فيؤخذ من كل وظيفة الخ والمراد بالاول حمل السنين على العطيات وكون من بمعنى في (الصحيح وان لم يتسع) اى لم يواف (الحى اكثر من ثلاثة او اربعة) اى يلزم الزيادة عليه والحال هى منفية

٣ (وذكر الحى) فقط من غير ان يقول وان لم يتسع اهل الديوان والحى ضم الخ حتى يكون الكلام نوزيعيا (من قبيل الاكتفاء) اى الاستغناء كما هو اصطلاحه في امثاله (فان اهل الديوان) الخ حاصله ان حكم الضم ليس مختصا بمن ليس من اهل الديوان بل يجرى فيمن هو منهم ايضا (الى ان يكفى) اى يوافى لاداء الدية

٤ (وقيل لاشىء عليهم) اى المرأة والصبي والمجنون (وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية) للقائل (باعتبار انه) اى القاتل (احد من العاقلة) لا باعتبار انه قاتل والشرط في العاقلة كونه ذكرا مكلفا

— (بالنص) اى الحديث وهو قوله عليه السلام مولى القوم منهم (للعقد) اى عقد الموالاة (امر) اى حادثة (قاموا) اى تصدوا (معه) اى مع ذلك الواحد (فى كفايته) اى ذلك الامر وفى دفعه

٢ (كالا ساكفة) اى المحترفين بالاسكافى (ب) ملك (مرو والصغارين بكلا باد) اى كلاباد بخارا لعله كان كذلك فى سالف الزمان (غ) ٣ (هذا) اى كرون العاقلة فى العجم اهل النصره (قول) الخ (ولا يخفى ان كلامه) اى كلام المحيط وهو تعليله بقوله لانهم لا يتناصرون وضيعوا الخ (الا فى حقهم) اى العرب (و) الحال (ان المشاهير) اى الكتب المشهورة (تشعر بخلافه) اى بخلاف ما دل عليه تعليل المحيط (فان كان) اى التناصر (بين اهل الديوان) فقط (او العشيرة) فقط (او المحلة فقط) فيها (ونعمت) (وان كان) اى التناصر (بين الكل) اى على الاشتراك (فاهل الديوان) اولاً (ثم العشيرة) الخ (والاولى) بدل قوله (ومن لاعاقلة له ان يقول) (ومسلم لاعاقلة له فان الدية فى مال الذمى) لا فى بيت المال (ان كان) اى بيت المال (موجودا) او (المعنى ان كان بيت المال مضبوطا) اى بضبط الحكام فكلية اولتنوبع التقرير يدل عليه عبارة البرجندى قال ان كان اى وجد بيت المال ويحتمل ان يكون المعنى ان كان بيت المال مضبوطا انتهى

٤ (وهذا) اى ما قال الناطقى (حسن اذ هو) خلاف (ما فى كثير من المواضع) الخ علة لابدية الحفظ -

لانه منهم بالنص (ولمولى الموالاة مولاة وحيه) اى حى مولاة اعتبارا للعقد (والمعتبر) للعاقلة (فى العجم اهل النصره) بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه فى كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له (سواء كانت) النصره (بالحرقة) كالأساكفة بمر و الصغارين بكلا باد والسراجين بسمرقند او غيره (اولاً) تكون بالحرقة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا قول بعض المشايخ وبه افتى الحلوانى ومحمد بن سلمة رحمهما الله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انه لاعاقلة للعجم وبه افتى الفقيه ابوبكر وابوجعفر والمرغينانى رحمهم الله لانهم لا يتناصرون وضيعوا انسابهم وليس لهم ديوان كما فى المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور فى الصدر لم يعتبر الا فى عاقلة العرب وان التناصر لم يكن منظورا اليه الا فى حقهم والمشاهير تشعر بخلافه فان الاصل فى الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان او العشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة فى زماننا من تناصروا فى الحوادث (ومن لاعاقلة له) من العرب والعجم كاللقيط والحربى والذمى وغيرها والاولى ومسلم لاعاقلة له فان الدية فى مال الذمى كما فى الذخيرة (يعطى) الدية (من بيت المال ان كان) موجودا او مضبوطا (والا) يكن كذلك (فعلى الجانى) فيؤدى فى كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقى وهذا حسن لا بد من حفظه اذ فى كثير من المواضع انه يؤدى فى ثلاث سنين كما قال الزاهدى وعن ابي حنيفة رحمه الله على الجانى مطلقا ولا يجب فى بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما فى الخلاصة وغيره وقال الزاهدى انه على الجانى فى زماننا لان العشائر فيها قد فنتبت ورحمة التناصر قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد

١ — (وفيه) أى فى قوله يتحمل (اشعار)
الخ (الا اذا اجل) أى شرط تأجيله

انهدمت (ويتحمل العاقلة) ويؤدون بالقضاء (ما يجب) من الدية على
القاتل (بنفس القتل) أى قتل الخطأ وشبه العمد واحترز به عما يأتى
وفيه اشعار بان الدية تجب اولاً على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا
لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقراراً على العاقلة كما فى قاضخان وغيره
(لا) يتحملون (ما يجب بصاح) عن دم عمد فانه على القاتل عمداً لا
الا اذا اجل (او اقرار) بقتل خطأ (لم يصدق) أى القاتل (العاقلة)
فى ذلك الاقرار فانه على المقر فى ثلاث سنين وفيه رمز الى انهم لو
صدقوه تحملوا لانه يثبت العقل بنصاقهم والى ان القاتل والولى اذا
تصادفا انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلته بالبيينة وكذبهما العاقلة
فلا شىء عليهم ولا على القاتل كما فى الهداية فلو اقر بالقتل عند قاض
فاقام الولى البيينة على ذلك المقر قبلت لانها تثبت مالم يثبت بالاقرار
من وجوب الدية على العاقلة كما فى النهاية وغيره (و) لا يجب بقتل
(عمد سقط قوده بشبهة) كما اذا قتل رجلاً واحدهما صبي او معتوه والاخر
عاقل بالغ او احدهما مجنون والاخر بعصا فانه ينصف الدية بينهما (او)
ما يجب بسبب (قتل ابنه عمد) فانه وجب القود بنفس القتل الا انه سقط
بجرمة الابوة فوجب الدية على الاب فى ثلاث سنين صيانة للدم عن
الهدر (ولا) يتحملون (جنابة عبد) على حر خطأ فانه على مولاه (او)
جنابة (عمد) فى النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف يتحمل
العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مغلن عما سبق الا انه اراد التفصيل
(و) لا يتحملون (مادون ارش الموضحة) من بدل طرف هو اقل من خمسمائة
وهى ارش الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر تحملوا وانما قلنا من
بدل طرف لان من قتل عبد غيره خطأ وقيمه اقل من ارشها تحملوا فان
القيمة فى العبد فائضة مقام الدية فى الحر كما فى الكفاية (بل) يتحمل

٢ (وفيه) أى فى قوله لم يصدق الخ (فلا
شىء عليهم) أى العاقلة (ولا على القاتل
الخ (فلو اقر) أى القاتل

٣ (لانها) أى البيينة (تثبت مالم يثبت بالاقرار)
فلا يرد انه ما الحاجة الى البيينة بعد الاقرار (غ)

٤ (ولا يخفى انه) أى قوله او عمد لكونه
اعم (مغلن عما سبق) من قوله وعمد سقط
كما ظن (الا انه) أى المصنف (اراد التفصيل)
اى تفصيل عمد الابن وعمد الاجنبى (بل
يحمل) غائب مجهول من الحمل وقائم فاعله -

— (الواجب) الخ (على الجاني) قال (تغليباً) أى لتغليب المولى على العبد كان جنابة المولى (فيشمل) الخ (ويكون) عطف على يشمل فيكون تفریع المعطوف بالنظر الى تقدير يحمل كلمة بل (لعطف جملة) بتقدير يحمل على (جملة لا يحملون) ليوجه ما يتعلق به كلمة على والا لا يوجه (وفائدتها) أى الجملة الاضرائية (الانتقال الى الالم) فى المقام وهو كون الواجب على ذمة الجاني (١٤٧) كتاب الاكراه

الواجب بما ذكر من بدل الصالح وغيره على (الجاني) تغليباً فيشمل ما على المولى من جنابة عبده ويكون بل لعطف جملة على جملة لا يحملون وفائدتها الانتقال الى الالم وفى لفظ الجاني الدال على القطع رعاية حسن المختم

كتاب الاكراه

عقب بالدييات مع انها ينبئان عن خلاف الرضاء لانها بالتقديم اخرى كما لا يخفى (هو) فى اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً والاسم منه الكره بالفتح وفى الشريعة (فعل) سوء بقرينة الاى والفعل يتناول الحكى كما اذا امر بقتل رجل ولم يهدده بشىء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر او قطعه فانه اكراه كما فى الذخيرة (يوقعه بغيره) أى يوقع انسان بغيره ما يسوءه من الفعل كما فى الصحاح وغيره لكنه مجاز والحقيقة اوقع الشىء على الارض كما فى الاساس (فيفوت) بذلك الفعل (رضاه) المقابل لكرهاته ثم فائت الرضاء به نوعان صحيح الاختيار وفاسده ويسميان بالقاصر والكامل وغير الماجى والماجى وأشار الهبما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره (او يفسد اختياره) فيما يصير آله له كالتهديد بالقتل او القطع فالاختيار هو القصد الى امر مقدور للفاعل متردد بين الوجود والعدم بترجيح احد الجانبين على الآخر فان استقل الفاعل فى القصد فالاختيار صحيح والافساد وبما ذكرنا من الاكتفاء اضمحل ما ظن من تسامح الترديد بين العام والخاص والاكتفاء غير عزيز سيما فى الكلام العزيز بيدك الخير أى الخير والشر وفيه اشعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضاء وهذا صحيح

الدال (على القطع) المناسب لمقام قطع الكلام رعاية حسن الاختتام ٢ كتاب فى شرح رموز (كتاب الاكراه ينبئان) أى يخبر ان (عن خلاف الرضاء) فمطلق تعاقبهما موجه لكن تقديم الدييات لكونها اهم (اخرى فعل سوء) بالتوصيف (بقرينة) الاى (بقوله) وكون المكروه به متلفاً نفساً الخ (أى يوقع انسان) وهو المكروه بالكسر (بغيره) وهو المكروه بالفتح والضهير الى الانسان (ما يسوءه) مفعول يوقع وتفسير لضهيره المنصوب فى المتن والمستتر فى يسوءه الى الغير ومنصوبه الى الموصول (لكنه) أى ما فى المتن (مجاز) فى صلة المفعول الثانى (والحقيقة او قعت الشىء على الارض) يعنى ان مفعوله الثانى يوصل بعلى فالباء به معنى على (به) الضهير عائد الى الاى واللام (وأشار اليهما) أى النوعين المذكورين (بطريق الاكتفاء) بذكر احد النوعين وهو فاسد الاختيار عن النوع الآخر وهو صحيح الاختيار (فانه) قال (سواء) يصح اختياره او يفسد اختياره (لان احد الضدين يشعر بالآخر) فيما صلة الاختيار (يصير آله) أى للفعل او المكروه (متردد) بالفتح صفة امر بعدها (بترجيح) الخ صلة القصد (ما ظن) من ابى المكارم (من تسامح الترديد) أى من كون الترديد (بين العام) وهو فائت الرضاء (والخاص) وهو فاسد الاختيار تسامحاً قال ابو المكارم ولا يخفى ان الرضاء فى القسم الثانى ايضا فائت وقد صرح به فى الكافى وغيره فالترديد فى الكلام وقع بين الخاص والعام وانه تسامح انتهى وان ضبطوا بان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما وراء ذلك الخاص (غ)

س المراد منه المكروه بالكسر (ملا فتح الله ع) (والاكتفاء) باحد الضدين عن الآخر (غير عزيز سيما فى الكلام العزيز) أى الآية الكريمة نحو (بيدك الخير أى الخير والشر) والمنطور دلالة احد الضدين على

الآخر سواء كان المحذوف مقدماً او مؤخراً فلا يرد ان الاستشهاد غير مناسب بل غير تام فلم يضحل ما ظن (وفيه) أى فى قوله فيفوت رضاه العام من صحيح الاختيار ومن فاسده (اشعار بان) الخ —

— (من ذى رحم محرم منه) اى من المكروه بالفتح (ل) اجل (بيع او هبة او غيره كان اكراهها استحسانا) مع ان بيعه وهبته بالرضاء فتحتف الاكراه مع الرضاء في هذه الصورة (بشئ منها) اى من الذمة والعقل والبلوغ (الانرى انه) اى الاكراه (متردد بين فرض) نقل عنه كما اذا اكراه بالمأجى بنحو شرب الخمر فانه فرض (وحظر) كما اذا اكراه بقتل مسلم فانه حرام وان اكراه به (ورخصة) كما اذا اكراه بالمأجى باتلاف مال المسلم او باظهار الكفر (مرة يأثم) كما لو لم يشرب الخمر مثلاً (ومرة يثاب) كما لو لم يظهر الكفر انتهى (٦٢٨) كتاب الاكراه

٢ (وانما ذكره) اى غير السلطان بلفظ اللص ولم يقل اولا (غ)

٣ (تبركا بعبارة محمد وانما اكتفى به) اى بذكر اللص ولم يذكر السلطان ومن هذا يتوهم متوهم دخول السلطان فى اللص (ولذا) اى للاكتفاء المذكور (سعى به) اى نم فى حق محمد (بعض الحساد الى الخليفة فاغاطه) اى حمل الخليفة على الغيظ والغضب فى محمد رحمه الله (ورده بجميل) اى بانعام جهيل جسيم (حين وقف) اى اطلع (على ذلك) اى على سعاية بعض الحساد تفصيله على ما فى النهاية ان الساعى قال للخليفة ان محمد اصنف كتابا فى الاكراه وسماك فيه لصامغلبا فاغناط بذلك وامر باحضاره فانه شخص قال ابن سماعة وانا معه فادخله على الوزير اولافى حجرتة فجعل يعاتبه فى ذلك وانكره محمد اصلا فلما علمت السبب اسرعت بالرجوع الى داره وتسورت حايط بعض الجبران لانهم كانوا شربوا على بابة فدخلت داره وفتشت الكتب حتى وجدت كتاب الاكراه فالتفته فى جب فى الدار اى فى بئر داره والشرط احاطوا داره قبل خروجى فلم يمكننى ان اخرج فاخفيت فى موضع حتى دخلوا فيها وحملوا جميع كتبه الى دار الخليفة على ماصنع واعتذر محمد وردته بجميل (ثم تأسف محمد عليه) اى على القائه فى (البئر اذ لم يجئه) من الاجابة والالاحاجة الى الضمير المنسوب ويحتمل ان يكون من الاجابة بالباء وان يكون من الوجدان وقوله (خاطره) فاعل على كل التقادرو صالح عليه والمعنى على الثانى اذ لم يعط الجواب خاطره بعد الفكر والتصور ثم امر محمد بعض وكلائه ان يأتى بعامل ينقى البئر لان مائه كان

قياسا واما استحسانا فلا لانه لو هدد بجس ابيه او ابنه او اخيه او غيرهم من ذى رحم محرم منه لبيع او هبة او غيره كان اكراهها استحسانا فلا ينفذ شئ من هذه التصرفات كما فى المبسوط (مع بقاء اهليته) اى الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفاسده لا ينافى اهلية الوجوب والاداء لانها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ والاكراه لا يخل بشئ منها الا يرى انه متردد بين فرض وحظر ورخصة مرة يأثم ومرة يثاب (وشروطه) لتحقق الاكراه اربعة (قدرة الحامل) اى المكروه بالكسر (على ايقاع ما هدد) اى خوف (نه) والا كان هديانا (سلطانا كان) الحامل (اولا) اى ظالما متغلبا غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللص تبركا بعبارة محمد رحمه الله وانما اكتفى به وانما سعى به بعض الحساد الى الخليفة وقال انه سماك فى كتابه لصا فاغاطه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم على ذلك واعتذر الى محمد رحمه الله وردته بجميل وانما لم يجده لانه القاه ابن سماعة فى بئر داره حين وقف على ذلك ثم تأسف محمد عليه اذ لم يجبه خاطره فوجده على حجرناى من طى البئر وهذا من كراماته رحمه الله كما فى المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه يتحقق من اى ظالم فى اى مكان واى زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبمجرد امره ثم ان المشايخ اختلفوا ان الاختلاف اما فى جميع الاحكام او فيما سوى الزناء او باعتبار الزمان كما فى الذخيرة (وخوف الفاعل) اى المكروه بالفتح

ايقاعه

تغير (فلما) نزل العامل فى البئر (وجده) اى الكتاب (على حجرناى) اى مرتفع (من طى) اى دور (البئر) فسر محمد بذلك وكان يخفى زماننا ثم اطهره (و) عند (هذا من كراماته) ومنافيه (غ) قوله اذ لم يجبه بفتح حرف المضارعة وضم الجيم وبابه قال من الجواب بالفتح وهو النطق اى لم يقطع ولم يجزم ما فى كتاب الاكراه من المسائل اصله لم يجوبه فاعل بالنقل والمخنف فوزنه لم يعله (حرره السيد فيض الله) ه (واطلاقة) اى اطلاق ما هدد به (مشير) الخ (فى اى مكان) فى مصر او قري او مغاوى (واى زمان) ليلا او نهارا (وهذا عندهما) والفنوى على قولهما كما فى جامع الفتاوى —

— (منه) أي الرسول مثل (خوف) الفاعل من (المرسل أيضا) أي كالمرسل (لبدفع الالتباس) كما في أول الأمر قبل التأمل (فانه) أي تلغى كل المال (شقيق الروح) بالغافلين أي ما يشغفه ويشغفه فكانه أهلاك النفس (إذا اضطره إليه) أي إلى كذا والأولى إسقاط الضمير المنصوب لانه من الأبواب اللازمة كما يدل عليه قوله (فهو) أي الإكراه والالجام (الموجب) بالكسر للاضطرار

(إيقاعه) أي إيقاع الحامل ما هدد به بأن ظن أنه يوقعه والحامل أعم من أن يكون حقيقيا كما إذا كان حاضرا أو حكميا كما إذا كان غائبا ورسوله حاضر خاف الفاعل منه خوف المرسل وأما إذا غاب الرسول أيضا فلا إكراه كما في الذخيرة وإنما اختار الفاعل هنا على المكروه والحامل ثمة على المكروه ليدفع الالتباس (وكون المكروه به) أي ما هدد به (متلفا نفسا) حقيقة أو حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدي (أو) متلفا (عضوا) ولو صغيرا كالأنملة فانه كالنفس حرمة (وهو) أي الإكراه بتهديد تلغى النفس أو عضو (المالجي) بكسر الجيم من الجأء إلى كذا إذا اضطره إليه فهو الموجب للاضطرار وفيه تنبيه على أحد قسمي الإكراه المالجي وتهديد تلغها ثم أشار إلى الآخر غير المالجي وتهديد غيره فقال (أو) كونه (موجبا غما) أي حزنا (يعدم الرضاء) كالضرب الشديد والحبس الذي منه الاعتماد البين والذي يراه الحاكم إذا مدخل للرأى في المقدار كما في الكرمانى وهذا إذا لم يكن ذا منصب ومرتبة والافضرب سوط وحبس يوم وكلام خشن إكراه كما في حق القاضي وعظيم البلد كما في النهاية وهذا إذا كان بغير حق فلو حبس أو قيد بحق فاقرب بمال أو غيره لزمه ذلك كما في الذخيرة وقوله موجبا غما مشير إلى أنه لو هدد امرأته على التبرى من المهر بالطلاق والتسرى أو التزوج عليها كان إكراهها وهو ليس بإكراه كما في فاضلخان وكذا التهديد بالشتم كما في الزاهدي وفي قوله يعدم الرضاء تصريح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكروه به وقد علم ذلك من حد الإكراه (و) الشرط الرابع كون (الفاعل ممتنعا عما أكره عليه) من الفعل (قبله) أي الإكراه إذا لو لم يمتنع عنه لم يكن إكراهها لفوات ركنه وهو فوت الرضاء كما أشير إليه في الاختيار وفيه دلالة على أن هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى

٢ (وفيه) أي في قوله وهو المالجي (التنبيه على أحد قسمي الإكراه) هو (المالجي) وتهديد تلغها أي النفس والعضو (ثم أشار إلى الآخر) هو (غير المالجي) وتهديد غيره (أي غير التلف) (والذي يراه) صفة الحبس (الحاكم) مصالحة

٣ (وهذا) أي كون ضرب سوط وحبس يوم إكراهها (إذا كان بغير حق فلو حبس) أي القاضي (أو قيد بحق فاقرب) إلى القاضي أو عظيم البلد (لزمه ذلك) الحق وهو علامة عدم كونه إكراهها في الحبس بحق (بالطلاق) صلة هدد (أو بالتسرى أو بالتزوج عليها) أي امرأته صلة التزوج (و) الحال (هو) ليس بإكراه وكذا التهديد على التبرى عن المهر (بالشتم) الخ (من المقام) صلة علم (فان الكلام) في المقام (في المكروه به وقد علم ذلك) أي أعدام الرضاء (من حد الإكراه) (غ)

ع (وفيه) أي في تعليل الاختيار (دلالة على أن هذا الشرط مستدرك) أي مكرر لا حاجة إليه —

(لحقه اى) بالنظر الى حق نفس (الفاعل المالك)
فاللام باعتبار الشرع متعلق مستدرك بديل عليه
قوله فى اخير الكلام فلا يستدرك اى هذا الشرط
(لحق آخر) اى غير هذه الحقوق الثلاثة المذكورة
فى المتن فالاولى على هذا عدم فصله بقوله
كما لا يخفى بل ان يقول فلا يستدرك لحق
آخر كما لا يخفى حتى يكون اشارة الى ما
وجهنا فتأمل وامثال هذا من الغارزات الشارح
المحقق واما باعتبار المتن فصلا متمنا كما
قال (فانه متمنع عن ذلك لحق نفسه اولحق
آدمى آخر كاتلاف مال) شخص (آخر
فالتركيب) اضافى ٢ (بوجه من الوجوه)
قيد آخر والاتلاف ثم قرع على قوله مستدرك
كما لا يخفى قوله (فلا يستدرك) الخ وقد مر شرحه
٣ (فى احكامه) اى الاكراه (المرتبة عليهما)
اى على حد الاكراه وشرابطه (و) من (الافاريير
بان يقول) بيان فسخ الاقرار ولو كان معنى
الفسخ والامضاء فى العقود ظاهرا تركه لكونها
حقيقة فيها ولذا فرغ وقال (فالفسخ والامضاء
مجاز فى الاقرار) اى بالنظر اليه بمعنى ان
يقول كنت كاذبا فى الاقرار او صادقا فيه
٤ (ولك ان تجعل) قوله فسخ او امضى
(من قبيل الاكتفاء) اى هما بالنظر الى
العقود واكتفى بهما عن عبارة هدم الاقرار
وانفاذه فاصل العبارة فسخ او امضى او قال
كنت كاذبا فى الاقرار او قال كنت صادقا
فيه فيطول العبارة فاخترنا باب الاكتفاء فتأمل
ولا تغفل (وفيه) اى فى قوله امضى الخ
(اشارة الخ قولاً) كما فى الاقرار (او فعلاً)
كما فى العقود (وله) اى للمكروه بالفتح
(الخبار) الخ (فلو قال) المكروه بالبيع
(للمعامل من ابن اؤدى) بضم الهمزة الاول
متكلم واحد من التأديسية (فقال) للمعامل
(بع) الخ (فهذه) اى طلب الجواب من
المعامل (حيلة لمن ابتلى به) اى بالاكراه
والالهاء (ولو اكراهت) اى المرأة (يجل
به الدم) اى القود (واشار عليهما) اى
الامرأة (لاتقدر) اى المرأة (على منعه) الخ
٥ (للمكروه) بالفتح (لا للمطوع) بالكسر
بلا اكراه (للكل) اى بائعا او مشتريا (واما
بعده) اى القبض (فللمشتري) لا للبائع
(كرها) قيد سلم (بقريئة الاثني) وهو طوعا
قيد سلم ايضا (وفيه) اى فى قيد ان
قبض (اشعار) الخ

(لحقه) اى الفاعل المالك كاعتاق عبده واتلاف ماله وبيعه فانه متمنع عن
ذلك لحق نفسه (اولحق) آدمى (آخر) كاتلاف مال آخر بوجه من
الوجوه (اولحق الشرع) كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك
لحق آخر ولما فرغ عن حد الاكراه وشرائطه شرع فى
احكامه المترتبة عليهما فقال (فلو اكراه بالمجى او غيره) اى باحد
قسمى الاكراه من التهديد بنحو التلف او الضرب (على بيع او نحوه)
من العقود كالاجارة والهبة وغيرها (او اقرار) بشئ منها (فسخ) ما فعل
من العقود والافاريير بان يقول كنت كاذبا فى الاقرار (او امضى) بان
يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجاز فى الاقرار ولك ان تجعل من
قبيل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكروه لم تكن باطله والى انه يلزم
نصرفات المكروه قولاً وفلاً الا اذا احتمل الفسخ فانه غير لازم وله الخبار
بعد زوال الاكراه كما فى الكافى والى انه لو اكراه على اداء مال فباع
جارية لاجله جاز البيع ولو قال للمعامل من ابن اؤدى فقال بع جاريتك
فلان كان مكروها وهذه حيلة لمن ابتلى بذلك كما فى الذخيرة ولو اكراهت
بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فاقرت جاز عند ابى حنيفة رحمه الله
واما عند ابى يوسف رحمه الله فان هدد بشئ يحل به الدم واثار عليها
بالسلاح ونحوه بطل الاقرار ولو اشار بغير السلاح جاز وعند محمد رحمه الله ان هدد
بضرب ووعيد فى الخلوة فى موضع لاتقدر على منعه بطل كما فى الخلاصة
والى ان الخبار فى الفسخ للمكروه لا للطائع على ما ذكر الحلوانى كما فى
المنية لكن فى الظهيرية لو كان البائع مكروها صح الفسخ للمشتري قبل
القبض لابعده ولو كان المشتري مكروها صح الفسخ للكل قبل القبض واما
بعده فللمشتري (ويملكه) اى المبيع الذى سلمه البائع كرها بقريئة
الاثني (المشتري ان قبض) وفيه اشعار بان بيع المكروه فاسد الا انه

— (بالاجازة) بالقبض (و) صار (الثلث
والثلثين) ان لم يقبض (امانة) الخ

٢ (وفيه) اى فى قيد اعتاقه (رمز الى
انه) الخ (بخلاف غيرها) اى التصرفات
المنفى صحتها (من العقود الفاسدة) الخ
(ثمة) اى فى غيرها منها (لحق الشرع وهنا)
اى فى تصرفات يمكن نقضه (لحق العبد اى
المكروه) بالفتح (وهو) اى حق العبد (مقدم
لحاجته وغنى الرب) عن العالمين (وان اعتق
معاقبه) اى القبض (ولو) كان المشتري
(معسرا اى ثمن المبيع طوعا) قيد قبض
اشارة الى قطع التنازع الاينى فى قوله (او
سلم المبيع طوعا) الخ

٣ (وفيه) اى فى قيد طوعا (اشارة) الخ
(لا) يردده (هالكا) الخ (لانه غصب)
ناش (من الحامل فلا يلبق بالمصنف ان يحكم
فى الشرح بان الهداية لم يذكر حكمه)
اى حكم ما لو سلم المبيع مكروها (وانه) اى
المسلم مكروها (ينفذ) بيعه (غ)

٤ (وفيه) اى فى قوله بالمالجي^٥ (اشعار)
الخ —

صار نافذا بالاجازة والثلث والثلثين امانة فى يد البائع كما فى الزاھدى (فيصح
اعتاقه) ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتدبير والاستيلاء والطلاق
وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها من تصرفات يمكن
نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد وان تداولته الايدي بخلاف غيرها
من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثمة لحق الشرع وهنا لحق العبد
اى المكروه وهو مقدم لحاجته وغنى الرب تعالى كما فى الكرماني والى
انه لو باع مكروها والمشتري غير مكروه لم يصح اعتاقه قبل القبض واما
فى العكس فقد نفذ اعتاق كل منهما قبله وان اعتقا معا قبله فاعتاق
البائع اولى كما فى الظهيرية (ولزمه) اى المشتري (قيمته) اى المعتق
يوم الاعتاق ولو معسرا كما فى الزاھدى (فان قبض) البائع المذرة
(ثمنه) اى ثمن المبيع طوعا (او سلم) البيع (طوعا نفذ) البيع فليس
له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض الثلثين مكروها لم يكن اجازة فردة
ان كان قاضيا لاهالكا لانه امانة والى انه لو سلم المبيع مكروها فسد البيع
لانه غصب من الحامل كما فى الهداية وغيره من كتب الفروع والاصول
فلا يلبق بالمص ان يحكم بان الهداية لم يذكر حكمه وانه ينفذ ويجب
القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعا لم ينفذ لان
الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك
بدونه بخلاف البيع (وحل) ووجب (بالمالجي^٥) من قسميه (شرب
الخمر واكل الميتة ونحوه) من الاشربة والاطعمة المحرمة كشرب الدم
واكل لحم الخنزير لان حالة المالجي^٥ كالمخمصة فى خوف تلف النفس او
العضو وفيه اشعار بانه لو اكروه بغير المالجي^٥ لم يحل شرب المحرم
واكله فلو هدد بضرب سوطيين لم يعتبر الا ان يقول لاضربين على
عينيك او ذكرك كما فى النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس فى

— (عند التهديد به) اى بالحبس فى زماننا

زماننا للتعذيب فيباح التناول عند التهديد به كما فى الكشف وينبغى
ان يباح عند التهديد باخذ كل المال (حتى ان صبر) عن التناول
على التلف (اثم) واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والتى نفسه فى مهلكة
وكذا اثم من له الخمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف رحمه الله انه لم يأثم فى كليهما لانتفاء الاثم عن المضطر كما
فى الكافى وذكر شيخ الاسلام ان المكروه انما اثم اذا علم بالاباحة ولم
يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون فى سعة منه لانه يعذر
بالجهل فيما فيه غفاء كما فى النخبة (ورخص) ولم يأثم (به) اى
بالمالجي^٢ (اظهر الكفر) واجراؤه على اللسان حال كونه (مطمئنا قلبه
بالايمان) اى غير متغير عقيدته فان المشركين اكرهوا عمارا رضى
الله عنه على سبه صلى الله عليه وسلم فسبه مع طمأنينة القلب به فقال
صلى الله عليه وسلم ان عادوا فعد اى ان عادوا الى الاكراه فعد الى
الطمأنينة وفيه اشارة الى انه لم يرخص بغير المالجي^٣ وكفر باظهار
الكفر به ولو قال بالطمأنينة والى انه لو لم يخطر بباله سوى ما اكره
عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة فلو شتم نبينا صلى الله عليه
وسلم وقال لم يخطر ببالى شىء لم يكفر قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال
انما خطر ببالى رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما فى
النخبة (وبالصبر) عن الكفر على التلف (اجر) اى صار مأجورا
وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى
الله عليه وسلم سمى خبيبا سيد الشهداء حيث اكرهه الشركون على
سبه صلى الله عليه وسلم فصبر على ذلك (و) رخص به (اثنان مال
مسلم) اودمى بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كما فى عامة
الكتب لكن فى النخبة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة الخمصة

٢ (باخذ كل المال) لانه قد مر انه شقيق
الروح (ان صبر) فرارا (عن التناول على
التلف) كلمة على صلة صبر (واخذ) مجهول
(بدمه) اى دم نفسه
٣ (وكلاهما) اى الصبر على التلف عن
التناول وصبر من له الخمصة

٤ (وفيه) اى فى قوله ورخص بالمالجي^٤
(اشارة) الخ (باظهار الكفر به) اى بغير
المالجي^٥ (ولو قال) وصلى اى تلفظ كلمة الكفر
(بالطمأنينة) اى مع طمأنينة قلبه بالايمان
(علقه) اى حل الاثنان بالمالجي^٦ (بالرجاء)
اى برجاء انه يضمن قيمته فى وقت اوان
صاحبه رضى ويعفو (لانه) اى الاثنان به
(ليس هذا) الاولى اسقاط الاشارة —

— (من كل وجه) صلة النظير (من قبل العباد) وثمة من قبل الرب
 ٢ (وفيه) اى فى قوله رخص باعتبار العطف (ايماء) الخ (و) قوله ائلاف الخ ايماء (بانه رخص به شتم مسلم) بطريق اولى لانه دون الائلاف (غ)

من كل وجه من حيث ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايماء بان ترك الائلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كما فى الكرماني وذكر فى فاضلخان ان الترك والفعل سواء وبانه رخص به شتم مسلم كما فى المضمرات وبانه لو اكره على الافتراء على مسلم يرمى ان يسعه كما فى الظهيرية (وضمن) فى صورة ائلافه (الحامل) لان الفاعل آله له وفيه رمز الى ان الحامل ضامن فى صورة الاكراه على اكل مال مسلم كما فى التتمة لكن فى الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جائعاً والا فلا شئ عليه كما فى الكشف والى انه لو اكره بغير الملجئ لم يرخص ائلاف مال مسلم ولو ائلف ضمن الحامل (لا) يرخص به (قتله) اى مسلم وبالصبر اجر لان قتله لا يباح بحال (ويقاد هو) اى الحامل (فقط) اى لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفر رحمه الله ولا يقاد احد عند ابي يوسف رحمه الله لكن يجب الدية على الحامل فى ثلاث سنين ويحرم عن الميراث دون الفاعل لكنه يأتى ويفسق ويرد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملجئ فقتل مسلماً كان القود على الفاعل غنهم وعزر الحامل كما فى الظهيرية (وصح نكاحه) اى الفاعل ولو هدد بغير الملجئ لان النكاح مما يصح مع الهزل وفى الاكتفاء اشعار بانه لو اكره بما زاد على مهر المثل لم يجب الزيادة كما فى الذخيرة (وطلاقه) واحدة او اكثر (وعنته) اى اعتاقه ولو حكما كما اذا اكره حتى يجعل الطلاق والعنف بيد الزوجة والعبد او غيرها فانه صح طلاق المغوض اليه وعنته ويرجع المأمور على الأمر بنصف المهر ان لم يطأ وبقية العبد ولو اكره بوعد القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لم يأتى لانه امتنع عن

٣ (ولو ائلف) عطف على لو اكره (ولا يقاد واحد) من الحامل والفاعل (ويحرم) اى الحامل (لكنه) اى الفاعل (ويباح قتله) اى الفاعل (للمقصود) صلة بباح بالقتل اى للذى قصد قتله فسبق بقاتله بتخليصا نفسه (وعزر) من التعزير عم (وفى الاكتفاء) بمجرد النكاح دون ان يقول نكاحه بما زاد على مهر المثل (اشعار) الخ (لانه) امتنع عن —

— ابطال ملك النكاح وعن (اتلاف المال) وهو عبده يعنى لا انه اتلف نفسه في المهلكة لان المكره به وعيد القتل لا هو بالفعل

ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما في الظهيرية (ورجع) الفاعل (بقية العبد) على الحامل ولو معسرا لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعنف وهذا اى الرجوع بالقية اذا اكره بالمجىء واما بغيره فلا ضمان فيه كما في الظهيرية (ونصف) اى رجوع الفاعل بنصف المهر (المسمى) على الحامل او بالمتعة اذا لم يسم (ان لم يطل) الفاعل زوجته ولو حكما كما اذا لم يخل بها فان الحلوة في ذلك كالوطى وفيه اشارة الى ان بطلانه بعد الحلوة لم يضمن الحامل شيئا لاستقرار المهر قبل الاكراه كما في المضمرات والم ان الحامل اجنبى فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالمجىء واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية (و) صح (نذره) بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنف وغيرها لانه مما لا يحنل الفسخ فلا يثنى فيه اثر الاكراه (ويمنه) بشيء من الطاعات او المعاصى او غير ذلك لما مر (وظهاره) بان قال لامرأته انت على كظهرامى فبحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يراجع على الحامل بشيء في الصور الثلاث (ورجعه) اى لو اكره ان يراجع امرأته فراجعها صح لانها استدامة النكاح (وابلاؤه) بان حلف ان لا يقرب امرأته (وفيئه فيه) اى في الابلء لانه كالرجعة (واسلامه) حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والافرار وقد عبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها (بلا قتل) له (لورجع) عن اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة دارفة للقتل (لا) يصح (ابراؤه) عن دين لانه اقرار بفراغ الذمة وقد مر ان الاقارب غير صحيحة (و) لا (ردته) عن الدين حتى لا تبين امرأته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكره بالمجىء واما بغيره فقد صح رده فتبين امرأته كما في الظهيرية (وان زنى) رجل بشرائطه (حد) في جميع

٢ (وفيه) اى فى التعليل بان الحلوة فى ذلك كالوطى (اشارة الى ان بطلانه) اى المكره (بعد الحلوة) الخ (لاستقرار المهر) بالحلوة (قبل الاكراه) الى ان الحامل اجنبى فلو كان (اى الحامل) زوجته (اى امرأة المكره) بالفتح اكرهت زوجها بالطلاق فطلق (لم يكن لها) اى للمرأة الحاملة (عليه) اى على الزوج المحمول (شيء) اذا اكرهت معلوم (فلا يثنى) اى لا يجرى (فيه) اى فيما لا يحنل الفسخ (اثر الاكراه) اى حكمه (لما مر) اى لتعليل مر بقوله لانه عمالا يحنل الفسخ فلا يثنى الخ
٣ (فى الصور الثلاث) اى النذر واليمين والظهار (واسلامه) اى المكره (حقيقة) اى بالاسلام الحقيقى (لانه انما يتحقق) اى يكون حقيقيا (بالتصديق) الخ

٤ (له اسلم) اى صح اسلامه بدليل قوله تعالى (له) اى لله تعالى (اسلم من فى السموات والارض طوعا وكرها لان فى اسلامه) اى المكره (شبهة) وهى شبهة فوت الرضاء بالاكراه (دارفة للقتل) (غ)

(رجل) مكره (شرائطه) اى الزنا (حد فى جميع) —

اكرهه السلطان) استثناء مفرغ (كما اشار سابقا) بقوله سلطانا اولما الخ (و) من الظن انه (عليه) اى المصنف (ان يقول وان زنى) اى المكروه (لا يحد) بدون صورة الاستثناء كيف لا يكون من الظن (و) الحال (ذكر فى عامة كتب الاصول والفروع) انه اى المكروه (اذ انى يحد قياسا كما قال) اى الامام بالقياس او لا (ثم رجع) الامام الى الاستحسان انه لا يحد (وهذا) اى عدم الحد فى الاستحسان (اذا اكره) الخ كما (يأتى فى القسمين) اى فى الملبى وغيره (وتذكير الضمير) فى ان زنى (اشعار) الخ (حتى ان صبر) بما يوعد ولم يزن (كالقتل) لم يرخص بالاكراه ولو بالملبى (و) فى لفظ الحد بمعنى المنع والحبس والزجر رمز (الى ما عليه) اى ازم على المصنف بالانزاه (من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا) اى كونه رمزا اليها (على دوى الاهتمام) فانه يناسب منع المصنف نفسه عن الكلام فى ختم المقام ٢ كتاب فى شرح رموز (كتاب الحجر عقب بالاكراه) اى اورد الحجر عقب بالاكراه (مع اشراك كل منهما فى المنع) اى منع الولاية من التصرفات وازالة نفاذها (لانه) اى الاكراه (اخرى بالتقديم فى زمانه) اى الامام حيث ابتلى الامام بالاكراه للقضاء وحبس له حتى روى انه ضرب (فكيف) لا يجرى (فى زماننا) الذى (كثرت الاكراهات فيه فعلم ان احكامه مهم كثير الوقوع فقدم) واكتفى به (عن الاذن) اى لم يعنون بكتاب الحجر والاذن (لانه) اى الاذن (فك الحجر فيكون) بعده (تابعا له) فاكتفى بالاصل المتبوع (فهو) اى الصغير مثلا (محجور عليه) يعنى ان الحجر يوصل بكلمة على (وقولهم) اى الفقهاء (هو المحجور بفعل كذا) بالمجاز (على حذف الصلة) فالتقدير المحجور عليه بفعل كذا (او على اعتبار الاصل) اى الاستعمال الاصلى (فان الاصل حجره) فلان متعديا بدون كلمة على (ثم استعمل) ثانيا

الآوقات عندهم (الا اذا اكرهه السلطان) اى اذا اكره ذلك الرجل فانه لا يحد عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من غيره فمن الظن انه يحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يحد وذكر فى عامة كتب الاصول والفروع انه اذا زنى يحد قياسا كما قال او لا ثم رجع الى انه لا يحد استحسانا وهذا اذا اكره بالملبى واما بغيره فيحد بلا خلاف كما يأتى فى القسمين بلا خلاف وفى تذكير الضمير اشعار بانها لو زنت بالاكراه لم تحد ولو بغير الملبى كما قالوا وفى لفظ الحد رمز الى ان الزنا لم يرخص بالاكراه ولو بالملبى حتى ان صبر اجر كالقتل الكل فى الذخيرة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على دوى الاهتمام

كتاب الحجر

عقب بالاكراه مع اشراك كل منهما فى المنع لانه اخرى بالمقديم فى زمانه فكيف فى زماننا واكتفى به عن الاذن لانه فك الحجر فيكون تابعا له (هو) بمركات الحاء فى اللغة مصدر حجر عليه اذا منعه فهو محجور عليه وقولهم المحجور بفعل كذا على حذف الصلة اوعلى اعتبار الاصل فان الاصل حجره ثم استعمل حجر عليه ومنه ما سيأتى من كلامه وفى الشريعة (منع نفاذ القول) اى لزومه فانه ينعقد عقد المحجور موقوفا واللام عهدية اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع النافذ نفاذ اقرار المكروه مثلا واحترز به عن الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يفترق الى اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزوم القول فان النافذ اعم من

فيما بين المتجاوزين (حجر عليه) متعديا بعلى (ومنه) اى من السنعمل على الاصل (ما سيأتى من كلامه) اى المصنف وفى بعض النسخ بكلمة فى ظرفى سيأتى وهو قوله ولا يحجر حر الخ وحجر عقت ما جن حيث لم يقل على حر وعلى عقت الخ ٣ (موقوفا) فالمنوع لزومه لا اصل انعقاده ولوموقوفا (واللام) فى القول (عهدية اى قول شخص مخصوص) كالصغير والمجنون والعبد (فانه لا حجر فيه) اى فى الفعل —

اللازم كما في التوضيح على انه غير جامع لقول صغير غافل وملحق به
فانه لا يصح اصلا لما سذكروه (وسببه) اى سبب المحجر او المنع من
العوارض المكتسبة (الصغر والمجنون) والعته فان الصغير في اول الفطرة
عديم العقل فالحق به المجنون وفي الآخر الناقص فالحق به المعتوه فلا
يصح قول الصغير والملحق به اصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل
والمالغق به الا باذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يفقه اصلا اذ
المففق كالعاقل (والرق) لانه ضعف حكمى جزاء للكفر ابتداء وحقق للعبد
بقاء فيبقى رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كالاجارة ونحوها الا باذن
مولاه لتعطل منافع خدمته باشتغاله بالتجارة (فضموا) اى الصغير والمجنون
والرقيق (بالفعل) كاتلاف مال الغير اذ الضمان قد يجب بلا قصد
كضمان النائم المتلف بالانقلاب (واخر الى) وقت (العنف الاقرار)
اى اثر اقرار العبد (بمال) لاخذ لانه مكلف فينفذ اقراره في حق نفسه
لا في حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار
بان اقرار الصغير والمجنون وطلاقهما لا يصحان اصلا (وعجل) اقرار
العبد (بجد وقود) لانه مركب من ذات مخنص بمعنى العقل والنظر
والفطنة وغيرها ومال محل معد لاقامة مصالح الابد وحق المولى يتعلق
باعتباره وغيره بالاعتبار الاول فيجد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد من
المعجورين لا يجد ولا يقاد كما مر (ولا يحجر) حر مكلف عن التصرف
في ماله كالشراء (بسفه) بفتحين في اللغة الخفة وفي الشريعة تبذير
المال واتلافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل فارتكاب غيره من المعاصي
كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شىء واطلاقه مشير
الى ان السفه لا يحجر عن تصرفات تحتمل الفسخ ويؤثر فيها الهزل
كالبيع والاجارة وعملا لا يحتمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين ونحوهما لانه

— (فانه لا يصح اصلا) فضلا عن لزومه
(من العوارض المكتسبة) بيان السبب
(وفي الآخر) اى في ثوانى الفطرة (الناقص)
اى ناقص العقل (فلا يصح قول الصغير)
مطلقا سواء في اول فطرته او آخرها (و) على
هذا القياس (الملحق به) او المراد بهما في اول
الفطرة وقوله (ولا ينفذ) اشارة الى آخرها فقوله
(العاقل) معناه وان كان ناقصا (والمالغق
به) هو المعتوه (الا باذن الولي) متعلق
بكلا التبيين

٢ (بالتجارة) اى لو انجر بلا اذن المولى
(غواص البحرين)

٣ (وفيه) اى في صحة تأخير الاقرار الى
وقت العتق (اشعار بان) الخ (لانه) اى
العبد (مركب من ذات مخنص) اى ممتاز
(بمعنى العقل والنظر) الخ (و) من (مال)
هو (محل معد) يعنى آماده كرده شده (لاقامة
مصالح العباد) اى لمعد متهم (وحق المولى
يتعلق باعتباره) اى باعتبار انه مال محل
معد الخ (وحق غيره) اى المولى (بالاعتبار
الاول) اى باعتبار انه ذات مخنص الخ
(وفيه) اى في قوله وعجل يجد وقود الخ
(اشعار) الخ

ع (فارتكاب غيره) اى غير تبذير المال على
خلاف مقتضاها (من المعاصي كشرب) الخ

— (بترك) أى طرح (السفه) الخ

٢ (لايتبذير) كلمة لا بمعنى غير محصل صفة
لفسق أى غير فسق متلبس (يتبذير المال)
من أنواع الفسق (فان) عدم الحجر به قدم
بقوله ولا يحجر بسفه على ما هو معناه الشرعى
فانطبق الكلام سابقه ولاحقه من التعليل
بقوله فان الفاسق اهل للولاية وان لم يكن
حافظا لماله الخ وليس المعنى انه نفي للنفي
فاثبات فانه على هذا لا يتلايم بسابقه ولاحقه
المذكورين (الافيه) أى فى حق الغرماء

٣ (وعلى هذا) أى على انه مبنى على
مسئلة القضاء بافلاس (لايمكنه الخ ثم) لا يمكنه
(الحجر بناء عليه عنده) ظرف لا يمكن

٤ (و) الحجر (بالدين مختص) الخ (غ)

حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده واما عندهما فيحجر عما لا يحتمله لا غير
نظرا له زجرا عليه ثم لا يصير السفه محجورا عند ابي يوسف رحمه
الله الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاضى وعند محمد رحمه الله
ينحجر بدون الحجر وينطلق بترك السفه كما فى الكافى وغيره والمختار
قولهما على ما اشير اليه فى التوضيح (و) يحجر بسبب (فسق) لا
يتبذير المال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا
وان لم يكن حافظا لماله كما فى الكرماني (و) لا بسبب (دين) وان
زاد على ماله فيطلب الغرماء من القاضى الحجر عليه لئلا يهب ماله ولا
يتصدق ولا يقر لغريم آخر وهذا عنده واما عندهما فيحجر عليه هذه
التصرفات ونحوها مما يؤدى الى ابطال حق الغرماء فان الحجر بالدين
لا يؤثر الافيه ولذا جاز بيعه بمثل القيمة واما بالغبن فلا يصح ولو
يسير افسخ الشترى او ازال الغبن ثم المشايخ اختلفوا انه اختلف مبتدأ
او مبنى على مسئلة القضاء بالا فلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالا فلاس ثم
الحجر بناء عليه عنده لان القضاء بالا فلاس لا يتحقق فى حالة الحيوة خلافا
لهما فيشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالا فلاس ثم الحجر بناء عليه
والحجر بالسفه يعم جميع الاموال وبالددين ينخص المال الموجود حتى ينفذ
نصرته فى مال حدث بعده بالكسب ولا يثبت الحجر بالدين عندهما
الا بالقضاء كما فى الذخيرة (وحجر) عن الافتاء (مفت ما جن) وهو
الذى لا يبالي ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حيلة باطلة كتعليم
الرجل او المرأة ان يرتد فيسقط عنه الزكاة او تبين من زوجها
كما فى الذخيرة ويدخل فيه المفتى الفاسق كما فى الملتقط والذى يفتى
عن جهل كما فى قاضيتان وفيه اشارة الى ان كل حيلة تؤدى الى الضرر
لم تجز فى الديانة وان جاز فى الفتوى وعليه يحمل ما جاء من الكراهة

فكل حيلة لا تؤدى الى الضرر يجوز كما في التجنيس والمأمن من المجون
والاسم المجانة بالضم فيهما (و) عن المعالجة (طبيب جاهل) وهو الذى
يسقى المرضى دواء مهلكا علم به اولا كما في الذخيرة اوطن به دواء
كما في الظهيرية (و) عن الاكتراء (مكار مفلس) وهو الذى يؤخذ
كراء الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتره وعند او ان
الخروج يخفى نفسه كما في الذخيرة او الذى مات دابته في الطريق
ولم يجد دابة اخرى بالشراء والاستئجار فيؤدى الى اتلاف مال الناس
كما في الكافي فيحجر هؤلاء المفسدون للاديان والابدان والاموال اضرارا
بالخاص للعام وهذا رواية النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله وظاهر الرواية
انه لا يحجر المكلف الحر كما في الظهيرية (واذا بلغ) الصغير (غير
رشيد) اى غير صالح في العقل فلا يحافظ المال (لم يسلم اليه ماله حتى
يلبغ خمسا وعشرين سنة) فحينئذ يسلم اليه وان لم يرشد لان هذا
السن لا ينفك عنه الرشد الا نادرا والحكم في الشرع للغلبة وهذا
عند ابي حنيفة رحمه الله على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما اسند
اليه محمد رحمه الله وليس بمذهب له لانه اشترط الرشد للتسليم كما
في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشيدا ثم صار سفيها لم يحجر
عنده خلافا لهما كما في الكافي (وصح تصرفه) اى تصرف غير رشيد
في ماله من البيع ونحوه (قبله) اى قبل مضي هذا السن وهو خمس
وعشرون سنة (وبعده) اى بعده مضيه (يسلم) اليه ماله (بلا رشد)
كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح تصرفه قبله
ولا يسلم اليه بلا رشد وان هرم لكن لو حجر غائب وتصرف في ماله
قبل العلم بالحجر صح عندهما كما في الذخيرة (وحبس القاضي) بطلب
الدائن (المديون) الحر (لدينه) اى لقضاء دين عليه كالمهر والكفالة

٢ (بالضم فيهما) اى المجنون والمجانة
(للعام) اى لاجل دفع الضرر عن العام

٣ (اى غير صالح في العقل) اى غير مستقيم
العقل فالافصح اسقاط كلمة في الا ان يحذف
المضاد اى في امور العقل ويحتمل ان يكون
بالغاء ثم العين واحد الافعال كما يظهر من
عبارة البرجندى (وهذا) اى التسليم اليه
حين بلغ خمسة وعشرين وان لم يرشد
(عند ابي حنيفة) بناء (على ما) الخ (انه
ما) اى الامام (محمد وليس بمذهب له)
اى للامام (لانه) اى الامام (اشترط الرشد
للتسليم) مثلها
٤ (وفيه) اى قوله اذا بلغ غير رشيد
اشارة الخ

٥ (كما اشار اليه السابق) اى قوله حتى
يلبغ خمسة الخ لان للغاية مفهوما معتبرا في
الروايات عندنا ايضا —

- (لا) يحبس (لبيع) اى لاجل ان يبيع
(ماله لاجله) اى لاجل قضاء دينه (كما ظن)
من ابي المكارم قال وحبس القاضى المدينون
الحر لبيع ماله لدينه انتهى (لان البيع)
علة كونه ظنا (غير متعين لذلك) اى
لقضاء الدين

٢ (وفيه) اى فى تعليل الكرماني (اشارة)
الخ (وهذا) اى جواز بيع القاضى عندهما
(فى المدينون الحاضر بلا خلاف) خبر هذا
(فلا يجوز عند بعضهم) اى على قولهما
ايضا للتقابل

٣ (من جنسه) اى جنس دينه (لهما)
من ان للدائن حق الاخذ من جنس دينه
بلا رضاه (له) اى للدائن (اى من غير
قضاء) ولا رضاه (لا غراض) اى لاختلاف
اغراض (الناس) ومقاصدهم

٤ (فى الاعيان) اى لان للناس فى صور
الاعيان اغراضا وحق الغرماء متعلق بماليتها
فلا يجوز للقاضى ان ينظر للغرماء كىلا
يتضرر الدائن بابطال حقه فى الصورة
لاحتمال ان يتعاقب غرضه بصورتها بخلاف
النقود فانه لا غرض يتعلق بصورتها بل هى
وسائل (غ)

٥ (ولا يبيع دستا) الخ فى الغاية الدست
لفظ فارسى استعمله فقهاء بخارا وسمرقند فى
كتبهم يقال فى عرف اهلها يك دست بوع
جامه دودست بوع جامه مثلا (وفيه) اى فى
قوله ومعه حتى فسره بقوله وفى يده (اشارة)
الخ

لا لبيع ماله لاجله كما ظن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء
بالاستيهاب والاستقراض واخذ الصدقة وغير ذلك كما فى الكرماني
وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضى ان يبيع ماله الا برضاه وهذا عنده
واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه وهذا فى المدينون الحاضر بلا
خلاف بين المشايخ على قولهما واما فى الغائب فلا يجوز عند بعضهم
كما فى الذخيرة (وقضى دراهم دينه من دراهمه) اى لو كان دينه
دراهم وله دراهم قضى القاضى ذلك من ذاك ولو بلا رضاه بالاجماع
لان للدائن حق الاخذ من جنسه بلا رضاه للقاضى ان يعينه (و) قضى
(دنائيره) اى دنائير دينه (من دنائيره) لهما (وبيع) القاضى
(كلا) من دراهمه ودنائيره (لقضاء الآخر) منهما استحسانا لانهما
متحدان فى الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان يأخذ جبزا
اى من غير قضاء بخلاف جنس الحق كما فى الكرماني (لا) يبيع عنده
القاضى لدينه (عرضه وعقاره) لا غراض الناس فى الاعيان ويبيع
عندهما فيبداء بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفى رواية يبداء بما
تلف من العروض ثم بما لم يتلف منهما ثم بالعقار كما فى النهاية ولا
يبيع دسنا من ثياب بدنه وقيل من دستين ليكون بدلا عند الغسل كما
فى الكافى ولا يبيع مسكنه كما فى التنقى وغيره (ومن افلس ومعه)
وفى يده (عرض شراه) بلا اداء ثمنه (فبائعه اسوة) اى مشارك
(للغرماء) فى ذلك فيبيع وينقسم ثمنه بينهم بالحصص اذا كان الدين
كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد
انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالحصص وفيه اشارة الى ان المبيع
ان كان فى يد البائع فالبائع اولى من الغرماء كما فى المضمرات ولما
كان الصغر من اسباب الحجر بين نهايته فقال (وبلوغ الغلام) اى

— (و) من (العلامة) عطف على الاصل
٢ قوله وهذا ! عنده هكذا في النسخ التي
رأيناها فالعطف سهو من القلم والصواب عندهما
على ما صرح به في سائر الشروح والهداية
ان التقدير بخمس عشرة سنة قول الامامين
وثماني عشرة سنة او تسع عشرة مذهب ابي
حنيفة رضي الله تعالى عنه (ملا فتح الله آخوند)

٣ (ونهد) اي ارتفع (غ)

صيرورته مجال لوجامع انزل كما في الكرماني (بالاحتلام) خواب ديدن
بآب (والاحبال) آستن كردن (والانزال) جدا شدن آب (و) بلوغ
(الجارية) اي انثى الغلام (بالاحتلام والحيض والحبل) بفتحين آستن
شدن وذا لا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال والاحسن ان
يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما وبالحبل وبالحيض
(فان لم يوجد) فيهما شيء من الاصل وهو الانزال والعلامة وهي البواقى
(فحين) اي فيبلغان حين (ينم لهما خمس عشرة سنة) كما هو المشهور
(وبه يفتى) لفصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن ابي يوسف رحمه
الله حين نبت له العانة ونهد لها الثدي واما عنده فحين يتم لها سبع عشرة
سنة وله ثمانى عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة
سنة مع الطعن في التاسع عشرة وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس
عشرة سنة فقال صدر الاسلام لاختلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة
للقلة على اهل الزمان والبواقى لزيادة الاحتياط كما في المضمرات وغيره
(واذنى مدته) اي البلوغ (له) اي للغلام (اثنتا عشرة سنة) اذنى
مدته (لها) اي للجارية (تسع) من سنين على المختار كما في احكام
الصغار (فصدقا) اي الغلام والجارية (حينئذ) اي حين ان ينم لهما
هذه المدة (ان اقرا به) بالبلوغ بان قالوا احملنا مثلا لان ذلك
يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثنتى عشرة
سنة وكذا بعده الا ان يكون مجال يحتلم مثله عادة وفي الثامن عشرة من
نكاح الخلاصة ان حب المراهق اثنتا عشرة سنة او ثلاث عشرة وفي العبادى
عن محمد رحمه الله لا يصدق غلام اخضر شاربه ونبت عانته وهو اقل
من خمس عشرة سنة كما لا تصدق جارية تم خلقها وهي اقل منه ولا يجزى
ما في الاشارة الى انتهاء الحجر وابنداء الاذن في هذا المقام من رعاية

٤ (و) الحال (هو) اي
الغلام (اقل) الخ (تم خلقها) بان نهد ثديها
وانبسط اليها وامتناز وسطها (و) الحال (هي)
اي الجارية (اقل) الخ (ولا يجزى ما في الاشارة
الى انتهاء الحجر) بقوله وبلوغ الغلام الى
آخر الفصل كما قال في تهذيبه بين نهايته
فقال الخ (و) في الاشارة به (الى ابتداء
الاذن) لان انتهاء الحجر يستلزم ابتداء
الاذن (في هذا المقام) اي مقام ختم الفصل
(من رعاية —

— حسن المختتم بيان ما بالنظر الى الاول كانه يومى الى انتهاء الفصل (و) من رعاية (وجه تعقيب ما يأتى من الكلام) اى كتاب المأذون بيان ما بالنظر الى الثانى اى يفهم منه ان ايراد كتاب المأذون عقيب كتاب الحجر لان الاذن بعد انتهاء الحجر لانه فك الحجر ولذا لم يبين وجه تعقيب كتاب المأذون عن كتاب الحجر فى شرحه بعد قوله (فصل) فى رموز (المأذون هكذا) اى بعنوان الفصل (فى كثير من النسخ وفى بعضها) العنوان (بدله) اى بديل عنوان الفصل (كتاب المأذون) ثم فسر المأذون على اى نسخة كانت فقال (اى الاذن فهو) اى المأذون (مصدر) الخ ٢ (وان كان الظاهر) من القواعد الصرفية الظاهرة (انه صفة) اى اسم مفعول (الا انه) كتاب المأذون (٦٦١)

اى الظاهر (يحتاج الى حذف المضاف) وهو الاذن لمصدر الكتاب بفعل المكلف على ونبرة سائر كتب الكتاب (و) حذف (الصلة) وهو قولنا له اولها (وترك الصلة) اى طرحها (بان لا يذكر ولا يحذف) اى الصفة المطروحة صلتها (ليس من كلام العرب) فلا يرد ان الاولى كلمة فى الطرفية بدل من ويحتمل ان يكون المعنى وترك الصلة فى مقامها بان يثبت ولا يحذف ليس من كلام العرب واستعماله فيطابق الكلام ما هو الشائع فى عبارات المصنفين كالمشترك والمعمول والمفعول والمفرع والمزيد الى غير ذلك مما حذف واوصل (فى ماله) اى العبد (بناء على حق له) اى للسيد (فى رقبته وكسبه) اى العبد كما فى الذخيرة ومنه ظهر وجه قوله (واسقاط الحق مستدرك) اى مكررولايضاح الاستدراك وصف الحق بقوله (الثابت للسيد فى الرقبة) الخ اى بما اخذ فى مفهوم الحجر على ما فى الذخيرة فقوله مستدرك خبر قوله واسقاط الحق الثابت الخ من حيث امتزاج الشرح بالمتن او خبر مبتداء محذوف اى هذا القيد مستدرك (لزيادة الايضاح) لكونه معتبرا فى مفهوم فك الحجر على تفسير الذخيرة ٣ (الاولى ان يقال) بدل قوله الاذن فك الحجر واسقاط الخ (الاذن ان يفك) اى السيد (حجر عبده) وان كان المصدر فى قوة ان مع الفعل (فيتصرف) بناء ومطلعا (على فكه) اى السيد (يعطى) اى حتى يعطى قوله يتصرف وهو جملة فعلية (على) جملة (فعلية) هى يفك كما هو من المحسنات التى فى باب الوصل ولاهى فى العطف على المصدر ولا تنبيه ايضا على العلم فى الحمل على الاستينافيه كما فى العطف على الفعلية كما قال (وينبه) عطف على يعطى (على

حسن المختتم وجه تعقيب ما يأتى من الكلام

فصل المأذون

هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها بدله كتاب المأذون اى الاذن فهو مصدر كمعسور وأن كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة كما فى الكرماني يقال هو مأذون له وهى مأذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب (الاذن) لغة اعلام باجازه ورخصة فى الشئ^٢ وشريعة (فك الحجر) اى ازالة السيد ما عرض للعبد من منع نفاذ التصرف الضار او الدائر بينه وبين النافع فى ماله بناء على حق له فى رقبته وكسبه كما فى الذخيرة (واسقاط الحق) الثابت للسيد فى الرقبة والكسب مستدرك لزيادة الايضاح (ثم يتصرف العبد) الاولى ان يقال الاذن ان يفك حجر عبده فيتصرف على فكه فيعطى على فعلية وينبه على انه لا يصير مطلقا بمجرد الفك بل بالعلم به الا ترى انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما فى الذخيرة (لنفسه) لا لسيد بطريق الوكالة (باهليته) وهى كون الانسان محال لو باشر التصرف استفاد موجه شرعا وفيه اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعده اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثره قبل الاذن واما بعده فيتصرف كالحرة فيملك ملك اليد ولذا يصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استغنى عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر لم يثبت لغير

* ١٧٥

انه) اى العبد (لا يصير مطلقا) اى مأذونا (بمجرد الفك بل بالعلم به) اى بالفك على ما حررنا ٤ (وفيه) اى فى قوله باهليته (اشارة الخ لاثره) اى لاثرة الاهلية (و) فى قوله يتصرف لنفسه اشارة (الى ان الملك على نوعين منتقل) الى العبد (ومستقر لم يثبت) اى المستقر (لغير —

الحجر) ولما كان تعريف المصنف الاذن بقوله فلك الحجر واسقاط الحق مخصوصا بالعبد كما يشعر به تفسير الشارح المحقق لا يشمل ازالة حجر الصبي الخ والمعرف يتحقق فيه ايضا قال (والاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول ازالة حجر الصبي) الخ بان يقال الاذن ازالة الحجر ثم العبد يتصرف الخ ويحتمل ان يكون معنى قوله ان يعرف الاذن الخ ان يحمل لأمه على الجنس ليتناول ازالة حجر الخ لكن فلك الحجر خاص فاشار الى الجواب على كلا المعنيين بقوله (ولعله) اى المصنف (اكتفى به) اى بما عرف به (واشار) به (الى غيره) من ازالة حجر الصبي الخ (مقايضة) له به (ثم فرع على التصرف لنفسه بقوله فلم يرجع) اى العبد بالعهد الخ (ثم) فرع (على فلك الحجر) اى اورد تفريعه بقوله (ولو اذن يوما) الخ (ولو اذن في نوع) الخ (تفريعا مشوشا) اى غير مرتب وانه ايضا من المحسنات البدعية فاندفع ما ظن ان الاولى عكس ترتيب هذا الكلام ليكون نشرا مرتبا (اى بحق التصرف بطلب الثمن) الجار والمجرور الثانى بدل من الاول والاولى كفى المثل (بمعنى المفعول) اى المهود (من عهده اى لقيه) فكان العاقد لقى الدرك وهو ملقى (فكان فى الحجر) ثانيا (امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل) كلمة فى ظرف الاسقاط لا اعادة الساقط واليه اشار بقوله (لا) اى ليس (ان الساقط) فيما مضى (يعود) فما وجد فى اكثر النسخ الا ان الخ بكلمة الا بمعنى لكن فغلط وقع ممن لم يجد مطالعة الكلام نعم لو قال لا يعود مكان يعود لكان للاستدراك وجه كما لا يخفى ٢ (وفيه) اى فى التعليل المذكور بالتشبيه بالطلاق (اشعار بان تعليق الاذن كالطلاق بالشرط جائز كاضافته) اى الاذن (الى المستقبل) كان قدم غائبي فانت مأذون كما يقال فانت طائف (شراء الخبز) يعنى نان (عن شراء البر) يعنى كندم (والسيد عالم به) اى بعدم اهتدائه فى غيره (فى حق تصرف خاص) وهو شراء الخبز ونفى الحجر الخاص لا يوجب نفى العام (منافعه) اى السيد على الاطلاق (والتخصيص) بشراء الخبز (لغو) الخ ٣ (و) الحال انه (قد صرح ان يكون) اى هذا الامر (استخدم) من المولى (فلو لم يصح) امر (للاستخدام) كالآتى صار مأذونا وان امره الخ ٤ (كما اذا غصب) مثال لما لم يصح للاستخدام

الحجر كما فى الكافى والاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول ازالة حجر الصبي والمعتوه وغيرهما ولعله اكتفى به و اشار الى غيره مقايضة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم على فك الحجر تفريعا مشوشا فقال (فلم يرجع بالعهد) اى بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عهده اى لقيه (على سيده) لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل (ولو اذن يوما) ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة او مكانا (فهو مأذون الى ان) (بحجر) لان الازالة اسقاط لا تقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغى ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر باعتبار بقاء الرق فكان فى الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل لا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن بالشرط جائز كاضافته الى المستقبل كما فى الذخيرة (ولو اذن) السيد عبده (فى نوع) من التجارة (عم اذنه) سائر انواعها حتى لو اذن بشراء الخبز ونهى عن شراء البر كان اذنا بشراء البر وغيره وان لم يكن العبد مهتديا الى التصرف فى غير الخبز والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحجر فى حق تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافعه مطلقا والتخصيص لغو كما فى الكرماني (ويثبت) الاذن له (صريحا) كما اذا قال له اذنت لك فى التجارة اى فى كل تجارة او قال له اشترى ثوبا وبعه او قال آجر نفسك من الناس فانه صار مأذونا لانه امره بالعقود المتكررة بخلاف ما لو قال له اشترى ثوبا للكسوة او آجر نفسك من فلان فى عمل كذا فانه لم يصير مأذونا لانه امره بعقد واحد وقد صرح ان يكون استخدم اما فلو لم يصح للاستخدام صار مأذونا وان امره بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعا وامره السيد

ان
نفى العام (منافعه) اى السيد على الاطلاق (والتخصيص) بشراء الخبز (لغو) الخ ٣ (و) الحال انه (قد صرح ان يكون) اى هذا الامر (استخدم) من المولى (فلو لم يصح) امر (للاستخدام) كالآتى صار مأذونا وان امره الخ ٤ (كما اذا غصب) مثال لما لم يصح للاستخدام

(لا للسيد وهذا ظاهر) لأنه ليس ملك السيد

(و) بناء (على هذا الأصل) من أن الأمر بعقد واحد أن صح أن يكون مأذونا لا يكون مأذونا وأن لم يصح يصير مأذونا (يخرج) مجهول من التخرج (جنس) أي نظائر (هذه المسائل) من الضدين (بالقلب) لا المراد ما هو بالبصر أي إذا علمه (سيده) يبيع ماله (أي السيد) (أومال غيره) الخ (أو يشتري كذلك) أي شراء صحيحا أو فاسدا والتعميم الأول لا يستقيم هنا فهذا الشراء هو النسبة فلا منافاة بين ما يأتي بقوله لا فيما يبيع الخ بخلاف ما الخ (فيه) أي فيما يستقبل (لا) يصح (فيما يبيع من مال سيده في الحال) أي حال رؤيته (لأنه لا بد فيه) أي في بيعه الحالي (من الأذن الصريح) ولم يوجد وسكوته لا يظهر أثره في ذلك التصرف (بخلاف ما إذا) رآه (اشترى) نقدا (من ماله) أي بمال السيد فكلية من بمعنى الباء المتأولة فإنه يصح بالأذن السكوتي فبين البيع الحالي والشراء الحالي فرق (ويشتري كذلك) أي بعد أحدهما (وفيه) أي في قوله يوكل أحدا (اشعار بأنه يبضع أذ البضاعة) علته (الأشعار ٢) (أو) المعنى (يأخذها) أي الأرض الموات (أو أرض الصالح) أي ما يصلح للمزراعة مقابل الموات (منه) أي من الإمام يعني أنها مملوكة (مسافة كما في المغرب) فيه أن أبا المكارم والبرجندی نقلنا من المغرب أيضا ما هو أعم من المسافة والمزراعة إلا أن أبا المكارم في الموات من الإمام فحكم بالاستغناء عنه بما بعده والبرجندی قال أي يعطيها إياه مزارعة ومسافة وذلك في أرض الموات أو أرض الصالح فعلى هذا يكون معناه أنه يأخذ أرض المملوكة من السلطان على سبيل الاجارة فلا يلزم التكرار في قوله (ويأخذها مزارعة) إذ في ذلك يحصل الربح انتهى والشارح المحقق حملة على معناه المتبادر من أنه يأخذ للمزارعة أرضا محيطة من الإمام أو غيره وحمل الأول على أخذ الموات من الإمام للأحياء على ما في الكرماني أو على أخذ الموات أو الصالح من الإمام مسافة فقط على ما في المغرب ثم قال (وبها ذكرنا)

أن يبيعه فإنه صار مأذونا لأنه لم يمكن أن يجعل استخداً ما لا للسيد وهذا ظاهر ولا للمالك لأنه لم يعمل له وعلى هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة (و) يثبت (دلالة كما إذا رآه) بالقلب (سيده) يبيع (ماله) أومال غيره يباع صحيحا أو فاسدا (ويشتري) كذلك ولو خيرا (وسكت) بلا نهى فإنه يصير مأذونا فيما يستقبل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من مال سيده في الحال لأنه لا بد فيه من الأذن الصريح بخلاف ما إذا اشترى من ماله وتماهى في الذخيرة وفيه اشعار بأنه لو حان أن لا يأذن عبده للتجارة فرآه كذلك حنث وهذا ظاهر المذهب وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يحنث كما في العبادى وينبغي أن يستثنى عبداً كان سيده قاضيا فإنه إذا رآه يبيع ويشتري وسكت لا يصير مأذونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كما في الظهيرية (فيبيع) أي يصح بيعه بعد أحد الأذنين (ويشتري) كذلك (ولو) كانا (بغبن فاحش) لأنه تجارة وهذا عنده وأما عندهما فلا يصح بالغبن الفاحش لأنه متبرع وعلى هذا الصبي والمكاتب المأذونان (ويوكل) المأذون أحدا (بهما) أي البيع والشراء لأنه قد لا يتفرغ بنفسه وفيه اشعار بأنه يبضع أذ البضاعة توكل بالبيع كما في الذخيرة (ويرهن) المأذون شيئا من ماله (ويرهن) شيئا من مال غيره لأن الأول إيفاء والثاني استيفاء فيكونان من أنواع التجارة (ويتقبل) ويأخذ (الأرض) الموات من الإمام للأحياء كما في الكرماني أو يأخذها أو أرض الصالح منه مسافة كما في المغرب (ويأخذها) أي يأخذ المأذون من الإمام أو غيره أرضا محيطة (مزارعة) لأنه إن كان البذر من قبله فهو مستأجر للأرض يبيع الخارج وفي العكس موهب نفسه من رب المال يبعثه وفيه إشارة إلى جواز دفعه الأرض مزارعة لأنه إن كان البذر من قبله فهو مستأجر

في المقامين (من المعنى المتبادر لا يغني) أي قوله ويأخذها مزارعة (مما قبله) أي من قوله ويتقبل الأرض (كما ظن) من أبي المكارم أنه يغني منه وقد مر الوجه (وفيه) أي في قوله ويأخذها مزارعة (إشارة إلى جواز دفعه) أي الإمام (من قبله) أي المأذون (فهو مستأجر) للأرض من الإمام —

— (والا) بل من قبل الامام (ف) هو (موجر) نفسه (ويشارك) اى المأذون (لانه) اى العنان (وكالة) يشارك (معاوضة لانها) اى المعاوضة (الا اذا اخذ) مجهول اى المأذون (بها) اى بالوكالة (مرة واحدة فانها) اى شركة المعاوضة ح (نصح) الخ (فللجواز) اى لجواز كفالته (وجه كما لعدمه) وجه وهو ان المعاوضة اذا لم نصح معاوضة نصح صنانا لانه فى ضمن المعاوضة فيصح بقدر ما يملكه المأذون وهو الوكالة (فيها بدا) اى ظهر حاجته (له من الاعمال وفيه) اى فى قوله ويقر بوديعة (اشعار الخ خلافه) اى خلاف ما فى المحيط

والا فموجر كما فى الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغنى مما قبله كما ظن (ويشترى بذرا يزرعه) اى يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالذال المعجمة وهو حب البقل وغيره كالبر (ويشارك) غيره (عنانا) لانه وكالة لمعاوضة لانها كفالة ووكالة معا والمأذون لا يملك الكفالة الا اذا اخذ بها مرة واحدة فانها نصح وانما اذا اخذ بالمعاوضة مرة واحدة فللجواز وجه كما لعدمه وتماه فى الذخيرة (ويدفع المال) مضاربة (ويأخذ مضاربة) لتحصيل الربح (ويستأجر) ما يحتاج اليه كالاجير والدابة والبيت والارض وغيرها (ويوجر نفسه) فيما بداله من الاعمال (ويقر بوديعة) لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كما فى الهداية وفيه اشعار بان المأذون بالتجارة مأذون باخذ الوديعة كما فى المحيط وغيره لكن فى وديعة الحقائق خلافه (وغصب) اى يقر بغصب من احد لما مر^٢ (ودين) اى يقربدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء كان اجنبيا او والدا او ولدا او زوجة وهذا عندهما واما عندك فلم يصح اقراره به^٣ الا لاجنبى كما فى النظم فلو اقر بجنائية او مهر لم يصح فلم يؤخذ به الا بعد العتق كما فى الكافى (ولو) كان الاقرار بهذه الامور (بعد الحجر) لان المصحح للاقرار هو اليد دون الاذن واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فاقراره بعد الحجر لا يجوز لان الحجر ابطال اليد ولذا لم يعتبر به المحجور (ويهدى طعاما) اى مأكولا لا دراهم ولا الدنانير لاستجلاب القلوب (بسيرا) قليلا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فيهدى عشرة وان كان عشرة دراهم فاقل من دانق على ما قال بعض المشايخ كما فى الذخيرة (ويضيف من يطعمه) للاستجلاب كما فى الهداية وفيه اشعار بانه يضيف استحسانا من لم يطعمه ايضا ليل قلوب الناس كما اشير اليه فى الذخيرة والمراد الضيافة البسيطة لا الكثيرة

٢ (لاسر) من ان الاقرار من توابع التجارة
٣ (عليه) اى المأذون صلة دين او وقع غ
٤ (به) اى بالدين (الا لاجنبى فلو اقر بجنائية) فائدة قوله بدين (او مهر) فائدة قوله بسبب التجارة (لاستجلاب القلوب) علة يهدى طعاما (ف) يهدى (اقل من دانق) الخ (وفيه) اى فى تعليل الهداية (اشعار) الخ —

— (ما ذكرنا في) تعليل (الهداية) اى قوله ويهدى الخ وفي اكثر النسخ بالالف بعد الدال والمراد ما ذكرنا

(٢٤٥)

كتاب المأذون

٢ (وفيه) اى فى تخصيص الهدى والضيافة بالذكر (رمز الى انه لا يتصدق اصلا) اى لا قليلا ولا كثيرا (ويملك) من التصدق والهبة (ما دون ذلك) اى درهما فصاعدا (و) فى ضمير المأذون رمز الى ان المحجور الخ (لانه) اى المأذون (قد ضاع) اى يضيع ويهلك (ح) اى حين لم يعطه ثانيا (فى حق العامل) اى من يعامله (فبزوج امته) لانه يستفيد منها المهر

والفاصل بينهما ما افتى محمد رحمه الله بن سلمة ما ذكرنا فى الهداية على ما فى الذخيرة وفيه رمز الى انه لا يتصدق اصلا على ما قال بعضهم كما فى الخلاصة والى انه لا يهب اصلا لكن فى الذخيرة انه لا يتصدق ولا يهب درهما فصاعدا ويملك ما دون ذلك والى ان المحجور لا يهدى ابدا ولا يضيفه وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا بأس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه لا قوت شهره لان مولاه يتضرر باعطائه ثانيا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع ح كما فى الكافى (و) يضيف (من يعامله) اى المأذون من التجارة لاستمالة قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة ففس فى حق العامل (ويحط) المأذون (من الثمن) اى ثمن مبيع (بعيب) اى بسبب عيب وجد فى مبيعه (قدرا عهد) بين التجار لانه من صنيعهم كما فى الكافى وفيه اشعار بانه لا يحط اكثر بما عهد بينهم لكن فى شرح الطحاوى ان الحط اذا لم يكن فاحشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فيجوز عنده خلافا لهما وبانه لا يحط بغير عيب وهذا بالاجماع كما لا يبرأ على ما فى الخلاصة (ولا يزوج) رقيقه من العبد والامة لان التزويج ليس بتجارة فلا ولاية له فى ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابى يوسف رحمه الله فيزوج امته كما فى الذخيرة (ولا يكتائب) المأذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه اشعار بانه لا يعتق اذ العتاقة فوق الكتابة كما فى المحيط (وكل دين) مبتدأ خبره يتعلق برقيقته (وجب) على المأذون (بتجارة) هى مبادلة مال بمال بمثل ثمن وجب بالشراء او باستحقاق المبيع بعد التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب (او) وجب (بما هو فى معناها) اى فى حكم التجارة (كغرم وديعة) اى ضمانها كما اذا اودع رجل مأذونا مالا ثم طلبه منه فانكره ثم هلك ثم اقر به فانه

٣ (اذا عيب) مجهول اى البيع غ

٢ (أخص منها) أي من الأمانة وتقييد العام يوجب تقييد الخاص من غير عكس (وانما ذكرها) أي الوديعة مع دخولها في الأمانة العامة جواب عن سؤال نشأ عن الجواب بقوله والوديعة الخ طرف وجب لا الوطى لأن الوطى وأن كان قبل الاستحقاق وجب العقر بعده (فان هذا العقر) علة لصحة كون هذا العقر مثالا لدين وجب بما هو في معنى التجارة وان وجب بسبب الوطى (الا انه) أي الوطى كما هو الظاهر من هذه العبارة الا ان المصريح في أبي المكارم والبرجنيدى ان العقر (مستند الى الشراء) أي لاجل انه شري واطى (ولهذا سقط عنه) أي عن الوطى (المحد فيكون) أي الوطى (في حكم الشراء) فيكون العقر المستند الى الوطى ديننا مستندا الى ما هو في حكم الشراء أي التجارة فاندفع ما ظن من ان التمثيل بالعقر تسامحا اذا لم يظهر كونه ديننا وجب بما هو في معنى التجارة بل ظهر كونه مثل دين وجب بالتجارة كما لا يخفى انتهى (غ) (بوطى مشرية بعد الاستحقاق) الظرف

(٤٤٤)

كتاب المأذون

متعلق بوجوب فالقصر مستند الى الشراء اذا لولاه اوجب الحد فهو في معنى دين التجارة كذا في الكافي والهداية وغيرهما ففي التمثيل بالعقر تسامح ان لم يظهر كونه ديننا وجب بما هو في معنى التجارة بل ظهر كونه مثل دين وجب بالتجارة كما لا يخفى وقد ذكر في الكافي والهداية بعد ذكر دين التجارة وما هو في معناها بالبيع والشراء والاجارة والاستئجار والغرم والعقر المذكورين وفي الكفاية والمستصفي ان الاجارة والاستئجار مثال لما هو في معنى التجارة ويؤيد ما مر من تعريفه ما قد سبق من كلام الكافي ما يدل على انها تجارة وللتأويل مجال وبالجملة لا تطابق بين الامثلة كما لا يخفى واحترز بالتنقييد بالتجارة ومعطوفها عن مهر امرأة تزوجها المأذون بلا اذن السيد ووطئها فانه يجب المهر على المأذون ويطالب به بعد عتقه اذ النكاح ليس بتجارة ولا في معناها فقوله يتعلق برقبته خبر لقوله كل دين (ابو المكارم) ع (واحتزبه) أي بقوله بوطى مشرية مما وجب الخ او بالتنقييد بقوله بتجارة ومعطوفها كما هو المصريح في عبارة أبي المكارم ثم قوله (بالتزويج) في الموضعين الاولى بالنزوح من الفعل (وبما ذكرنا) من التعليل بقوله فان هذا العقر الى قوله في حكم الشراء (ظهر انه) أي هذا العقر (مثال) الخ كما حررنا (فمن الظن) من أبي المكارم (انه لا تطابق بين الامثلة) ان (في كلامه) أي المصنف (تسامح فانه) أي

ضمن لان المودع صار غاصبا بالمحد وضمان الغصب في حدم ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اداؤه من الدين (وغصب وامانة) كالعارية ومال الشركة والمضاربة والاجارة (جمدها) أي جمعد المأذون الامانة فان الغصب غير مقيد به والوديعة اخص منها وانما ذكرها نبعاً للهداية والوقاية (وعقر) أي مهر مثل (وجب) على المأذون (بوطى) جارية (مشرية بعد الاستحقاق) طرف وجب فان هذا العقر وان وجب بسبب الوطى الا انه مستند الى الشراء ولذا سقط عنه الحد فيكون في حكم الشراء واحترز به عما وجب عليه بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كذا في الكرماني وبما ذكرنا ظهر انه مثال لما هو في معناها وبه صرح في النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح فانه مثلاً لدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالنفريع السابق مشوشاً (يتعلق) ذلك الدين (برقبته) أي المأذون وفيه اشعار بانه لو باع سيده بعد الدين كان باطلا فقبل معناه انه سيبتل لانه موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري بعد القبض

لصح هذا العقر (مثال لدين وجب بتجارة) انتهى الظن وقد كتبنا تفريع اندفاع التسامح قبل ما وقع النظر الى هذا الكلام فلا تغفل (كالنفريع السابق) في صدر الفصل بقوله فلم يرجع الخ (مشوشاً) أي نشرأ على غير ترتيب اللغز بان يكون عقر الوديعة والغصب والامانة مثالا لما وجب بما هو في معناها وعقر وجب بوطى الخ مثالا لما وجب بتجارة (وفيه) أي في تعلق الدين برقبته (اشعار بانه لو باع سيده بعد) لحوق (الدين) له (كان البيع باطلا فقبل معناه) أي معنى قولهم كان باطلا (انه سيبتل) فالتسمية مجاز باعتبار ما يؤل (وقيل) معناه (انه) أي هذا البيع (فاسد) يصفه صحيح باصله فالتبطلان في قولهم مجاز بمعنى (الفاسد لان احدهما يستعمل في معنى الآخر (لانه لو اعتقه) أي المأذون الذي باعه السيد بعد الدين (المشتري بعد القبض) أي بعد الملك بسبب القبض كما هو حكم المبيع بيعاً فاسداً —

— (يصح) لورود البيع على ما ملكه (ولزمه) أى على المشتري (قيمته) أى المأذون للغرماء (فلا يكون) باطلا (موقوفا) بل صحيحا باصله (بذلك) أى يبيع القاضى (كما دل عليه) أى على عدم اعتبار رضائه (اطلاقه) أى اطلاق قوله يباع فيه حيث لم يقيد به بان اذن او رضى (وهذا) أى جواز بيع القاضى (اذا كان السيد) الخ وبيعه (أى المأذون) (ليس بمجنم) أى ليس بواجب (فان لهم) أى الغرماء (استسعاء المأذون) أى استيفائهم ديونهم بالامر بالسعاية (وقوله يباع مشعر بانه لا يباع الامرة) لأن الفعل لا يدل على التكرار (فلولم ينفى) ثمن البيع مرة (يطالب) المأذون (بعد العتق) أى يؤخر الطلب الى عتقه (لانها) أى النفقة (وجبت شيئا فشيئا) والنفقة مما لا ينصور تأخيرها فيبيع على وفق الاحتياج اليها (فسيأتى) حكمه بقوله وطولب بها بقى بعد عتقه الخ ٢ (وفيه) أى فى اضافة الكسب الى المأذون وتعلق الدين (اشعار) الخ (لانه) أى المأذون (الخصم فيه) أى فى كسبه كما ان السيد خصم فى رقبته

لصح ولزمه قيمته فلا يكون موقوفا كما فى الذخيرة (فيباع فيه) أى يبيع القاضى المأذون فى ذلك الدين بطلب الغرماء وان لم يرض بذلك سيده كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان الخصم فى رقبته هو السيد وبيعه ليس بمجنم فان لهم استسعاء المأذون كما فى الذخيرة وايضا لا يباع اذا قضى السيد ديونه كما فى الهداية وقوله يباع مشعر بانه لا يباع الامرة دفعا للضرر عن المشتري فلو لم ينفى الدين يطالب بالباقي بعد العتق وانما يباع فى النفقة مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا كما مر فى النكاح (ويقسم ثمنه) بينهم (بالحصص) أى بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فضل من دينهم شىء منه فللسيد وان لم يكن فى الثمن وفاء فسيأتى (و) يتعلق (بكسبه) أى المأذون وفيه اشعار بانه يشترط حضور المأذون فى بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضائه ولا حضور سيده كما فى الذخيرة وقد (حصل) ذلك الكسب (قبل) ذلك (الدين او) حصل (بعده) فيباع فيه ويقسم بالحصص (و) يتعلق (بها) يشبه كسبه كما اذا وهب له (و) انتهب (أى قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع المأذون ان كان كسبه ينفى بديونه لان الدين ابدأ يقضى من ايسر المالكين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا حاضرا واما اذا كان غائبا يرجى قدومه او دينه يرجى خروجه فلا يبيعه القاضى الا اذا لم يقدم المال اولم يخرج الدين ولم بقدر مدة تلومه ومن المشايخ من قال مدته مفوضة الى رأى القاضى وعن ابي بكر الباخرى رحمه الله ان مدته ثلاثة ايام كما فى الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر رحمه الله فلا يباع رقبته ولا ما انتهب لانه لا حق للغرماء فى ذلك (لا) يتعلق ذلك الدين (بها)

٣ (يرجى قدومه) أى مجيئه (او) كان (دينه يرجى خروجه) أى وصوله (لم يقدم) بتخفيف الدال (اولم يخرج الدين) أى لم يصل (ولم يدر مدة تلومه) أى انتظاره ٤ (ان مدته) أى مدة الانتظار (غ)

أخذه سيده) من كسبه (قبل) ذلك (الدين) لأنه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه إشارة الى أنه يتعلق بما أخذه بعد الدين فيسترد منه كما إذا كان على المأذون دين خمسمائة وكسبه الى فأخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة أخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من نصفى الالف صالح لاداء الدين فيكون أخذه الالف بغير حق كما في الكرماني (وطولب) المأذون (بما بقى) من دينه اذا بيع رقبته (بعد عتقه) اذ لهم الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالسعاية لافى الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد لانقطاع تعلقه به (وللسيد

أخذ غلة) اى اجرة (مثله) عشرة دراهم في كل شهر مثلا (مع وجود دين) عليه استحسانا وفيه اشعار بان للسيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وان يأخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا يأخذ الاكثر بعده وان يضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني (والباقي) من غلة مثله (للقرماء) فيقسم بينهم بالحصص (ويتحجر) المأذون غير المدير عندهم (ان ابق) لان الابق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شيء من تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الابق لم يذكره محمد رحمه الله واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا إشارة الى انه لو اذن الابق لم يصح الاذن لكن في الهداية إشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد المغصوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به وفصل في الذخيرة بانه لو اقر الغاصب او كان للمالك بينة حاضرة عادلة فقد صح الاذن والا فلا (او مات سيده) لان الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقاءه وقد فقدت بالموت (او جن) سيده ويجوز ان يكون الضمير للمأذون فانه انحجر به ولم يعد اذنه بالافاقة كما في المضمرات جنونا (مطبقا)

٢ (صالح لاداء الدين) اى الاول (لافى الجمع بينهما) اى البيع والسعاية (لا تقطاع تعلقه) اى السيد بعد بيع رقبة المأذون (غلة اى اجرة مثله) اى المأذون بمعنى يجوز للسيد ان يأخذ من المأذون ما يؤخذ من مثله من الغلة مع قيام الدين في ذمته سواء كان اخذ منه الغلة قبل ذلك او لم يؤخذ

٣ (وفيه) ان في قوله للسيد اخذ غلة مثله مع وجود الدين (اشعار بان للسيد ان يأخذ منه) اى المأذون (غلة قبل وضع الضريبة) عليه (وقبل لحوق الدين) بل بالطريق الاولى لانه نفع السيد فهو ان الاشعار ان في لام النفع (و) في مفهوم قوله مع وجود دين ثلث اشعار الاول (ان يأخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين و) الثاني (ان لا يأخذ الاكثر بعده و) الثالث (ان يضع) السيد (الضريبة بعد الدين) كما قبله (لان الابق يمنع ابتداء الاذن) يعنى لو ابق عبد ثم اذن له المولى في ظهره لم يكن مأذونا وهذا معنى قوله (وفيها ذكرنا) من التعليل (إشارة الى انه) الخ (الى انه) اى الابق (قد صح اذنه) اى لو اذن بعد الابق يكون مأذونا (فانه) اى اذن المغصوب بعد الغصب (قد صح الا انه) اى المغصوب (لا يبطل اذنه) السابق (به) اى بالغصب (ان اقر الغاصب) بالغصب او انكر (وكان للمالك بينة حاضرة عادلة) لغصبه (فقد صح الاذن) الذى بعد الغصب (لان الاهلية) اى اهلية المولى لان يأذن (فانه) اى المأذون (انحجر به) اى الجنون (ولم يعد اذنه) اى المجنون (بالافاقة)

- فافتنى (ماض مجهول (سنة) اى بماعند محمد
رحمه الله

٢ (او) المستتر الى (المأذون فانه) اى لحاق
المأذون (على الخلاف الا ترى) بقوله وهذا عندهما
واما عند الخ يعنى انه لا ينافى رجوع الضمير الى
المأذون (فعلى هذا) اى المطالعة الثانية
(قد ايد) مجهول (ما ذكرنا من جواز
ارجاع الضمير) فى الموضوعين (المأذون) وجه
التأييد عدم لزوم انتشار الضمير بان الكل
اما الى السيد او الى المأذون (هو) اى
المأذون كدبه (ل) يصح (عطف) قوله (واكثر
اهل) الخ على مستتر يعلم حيث يوجد
الفصل بالتأكييد فقوله لعطف مضاف الى المتن
المراد اللفظ ولذا نكره وفى اكثر النسخ معرف
باللام فيكون المتن مفعوله الا ان فى عمل
المصدر المعرف خلاف فتسخة النكرة اولى
(من معدودات الحجر) الاضافة لادنى ملايسة
اى من معدودات حجر بمحضرها وفى اكثر
النسخ (من معدودات الحجر) جواب لو
(بالحجر بشرط ان) الخ فكلا البابين يكون
صلة الحجر وليس بالقوى والالفاظ من
المعدودات الحجر بشرط ان الخ معرفا باللام
كما لا يخفى حسنه وايضا تكرار حرف واحد
فى متعلق واحد قبيح عند النحوى كما قبح
قوله (كما ان الحجر بالحجر بمجرد علمه)
فالاولى اسقاط الصلة الاولى (بمحضر منه)
اى العبد (لا غير) اى ليس وقت الاذن
غيره من الناس (غ)

٣ (وذكر هذا الاشتراط) اى اشتراط احد
وصفى الشهادة (فى الزيادات) مصنف محمد
رحمه الله (بلا ذكر الخلاف) اى الخلاف
الذكر بقوله واما الحجر فكذلك عندهما اما
عنده الخ (والظاهر) من كون الزيادات
مصنف محمد (انه) اى ما ذكر فى الزيادات
(قول محمد وحيث) اى حين انه قول محمد
(يكون ذلك) اى ذكر الاشتراط بلا ذكر
خلاف (رجوعا منه) اى من محمد (عنه)
اى عن الخلاف للامام (بالابتداء) اى ابتداء
الاذن حيث لا يمنعه الاستيلاء

بالكسر اى دائما فان جن غير دائم فالعبد على اذنه لانه يكون ح
بمنزلة المريض كما فى الكرماني وعن ابي يوسف رحمه الله ان المطبق
اكثر السنة فصاعدا وعند محمد رحمه الله سنة فصاعدا كما فى الذخيرة
وعند ابي حنيفة رحمه الله يفوض الى رأى القاضى وبه يفتى فان مست
الحاجة الى التوفيق فافتنى بسنة كما فى تنمة الواقعات (والحق) سيده
او المأذون فانه على الخلاف الا ترى كما فى المضمرات (بدار الحرب
مرتدا) وحكم القاضى باحقاقه فانه ح يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا
عندهما واما عنده فبمجرد الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما مر (او
حجر) سيده (عليه) اى المأذون ويجوز ان يكون حجر مبنيا للمفعول
وعليه مفعول ما لم يسم فاعله فعلى هذا قد ايد ما ذكرنا من جواز
ارجاع الضمير للمأذون (بشرط ان يعلم) المأذون بالحجر (هو) لعطف
(واكثر اهل سوقه) فان حجر بمحضر من رجل او رجلين او ثلثة لم
ينحجر لانه كان مأذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بمحضر
من معدودات الحجر بالحجر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انحجر
بالحجر بمجرد علمه اذا اذن بمحضر منه لا غير ويثبت الاذن بخبر الواحد
اجماعا واما الحجر فكذلك عندهما واما عنده فيشترط احد وصفى الشهادة
العدالة والعدد وذكر هذا الاشتراط فى الزيادات بلا ذكر الخلاف
والظاهر انه قول محمد رحمه الله وحيثئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما
فى الذخيرة (و) تحجر (الامة) المأذونة (ان استولدها) سيدها
استحسانا خلافا لرفر رحمه الله اعتبارا للبقاء بالابتداء (وضمن) سيدها
ح (قيمتها) اى قيمة المستولدة المديونة (للفريم) لانها لانباع بفعل
سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس رقبتها لا غير
(ولو شمل دينه) اى دين المأذون (ماله ورقبته) جميعا (لم يملك

سيده ما معه) اى ما فى يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد خلافة بعد فراغه عن حاجته واما عندهما فيملك مامعه لانه فرع الرقبة وهى ملك السيد بلا خلاف ولذا يحل وطىء المأذونة وتعلق حق الغرماء بها لا يمنع ملكيتها للسيد وانما وضع فى احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان لم يستغرق يوما فقد ملكه بلا خلاف كما فى الكافى ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشار الى الاولى فقال (فلم يعتق) عبد معه (باعناقه) اى اعتاق السيد عنده وعنف عندهما كما فى صورة عدم الاحاطة عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موسرا ويسعى المعتق اذا كان معسرا ثم يرجع عليه كبا فى المخالفات ثم شرع فى الثانية فقال (ويبيع) هذا المأذون ما معه (من سيده بالقيمة) اى بمثل القيمة او اكثر لانه غير متهم فى ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة ولو يسيرا لم يجز ولو باع به من اجنبى جاز لعدم التهمة وهذا عنده واما عندهما فيبيع من سيده مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع ويبيع من اجنبى بالغبن اليسير لا الفاحش وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما فى الكافى (و) يبيع (سيده) ملكه (منه) اى من هذا المأذون (بها) اى بمثل القيمة (او باقل) منها عندهم لان فيه نفع الغرماء (فان باع) سيده ماله من هذا المأذون (باكثر) من القيمة ولو يسيرا (نقض) السيد البيع (او كط الفضل) عن القيمة صيانة لحق الغرماء كما فى المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن فى المحيط وغيره انه عندهما واما عنده فالبيع فاسد وان سقط المحاباة وكان الغبن يسيرا (وبطل ثمنه) اى سقط عن ذمة هذا المأذون ثمن مبيع باعه سيده منه (ان سلم) السيد (مبيعه) اليه (قبل قبضه) اى قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق السيد فى الحبس

٢ (وانما وضع) اى المصنف المسئلة (فى) صورة (احاطة) الخ (على هذا الاصل) وهو قوله ولو شمل دينه الخ (ويسعى المعتق) بالفنح اى المأذون (ثم يرجع) المعتق (عليه) اى على السيد

٣ (لانه) اى السيد او المأذون (غير متهم فى ذلك) اى فى الشراء بالقيمة او فى البيع بها

٤ (بلا ذكر الخلاف) الذى يأتى عن المحيط —

وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه إشارة إلى أنه لو كان الثمن عرضاً
 لكان للسيد مطالبة منه كما إذا أودعه عنده أو غصبه منه كما في الكرمانى
 وغيره وفيه إشعار بأنه لو أخذ العبد من مال سيده شيئاً ثم اعتق كان
 للسيد مطالبة عنه أو عن وارثه (وله) أى للسيد (حبس مبيعته)
 عنده (لثمنه) أى لاستيفاء ثمنه عن المأذون فإن المبيع وإن زال عن
 ملكه إلا أنه قد بقى ملك اليد حتى وصل إليه الثمن وإنما قيد المأذون
 بالمديون إشارة إلى أنه لو لم يكن مديوناً لم يجز بيعه من السيد ولا
 بيعه منه كما في المغنى (وضح اعتاقه) رأى اعتاق السيد عبده مآذوناً
 (مديوناً) لبقاء ملكه وفيه إشارة إلى أن اعتاق غير المديون صحيح
 بالطريق الأولى (وضمن سيده) للغرماء (الأقل من قيمته ومن دينه)
 لأنه اتلف حقهم فإن كان الدين أكثر طوّل بالباقي بعد العتق وفي
 التقييد بالعبد إشعار بأنه لو اعتق المدبر وأم الولد مأذونين لم يضمن
 لعدم اتلاف الحق (ولو اشترى وباع) من قال إنه عبد فلان (ساكناً)
 غير مخبر (عن أذنه وحجره فهو مأذون) استحساناً فصّح تصرفاته رعاية
 لما هو الأصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه إشعار بأنه لو أخبر
 بالأذن لكان مأذوناً وإن لم يكن عدلاً لحاجة الناس كما أشير إليه في
 الهداية وغيره (ولا يباع) هذا العبد (لدينه) صيانة لحق السيد
 (إلا إذا أقر سيده بأذنه) أو أقاموا البينة عليه فإنه يباع وفيه إشعار بأنه
 يباع كسبه بدون إقراره لأنه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي
 (وتصرف الصبي) أى جميع تصرفاته إذا كان عاقلاً (إن نفع) له من
 كل الوجوه (كالإسلام) فإنه نافع بلا ضرر في الدنيا والآخرة وحرمانه
 عن ميراث أبيه الكافر ومفارقة زوجته الكافرة لا يضافان إلى إسلامه
 بل إلى كفرهما وإن سلم فهما من أحكامه اللازمة دون الأصلية التى

٢ (وفيه) أى فى قوله و
 بطل ثمنه أن سلم الخ (إشارة) الخ
 ٣ (عنده) أى فى يده عم (عن ملكه)
 أى السيد (قد بقى ملك اليد) أى يد
 السيد (غ)
 عم (وإنما قيد) أى المصنف فيما يأتى بلا
 واسطة (المأذون بالمديون) ولهذا أخر هذه
 الإشارة إلى هنا والأولى إيرادها فى شرح
 قوله ويبيع من سيده وسيده منه بها الخ كما
 لا يخفى أو المراد بالتقييد ما فى قوله ولو
 شمل دينه الخ لأن ضمير قوله ويبيع إلى هذا
 المأذون كما قال الشارح المحقق فى الموضوعين
 إلا أنه على هذا ليس للتأخير وجه (ولا يبعه)
 أى السيد (منه) أى من المأذون (وفيه)
 أى فى قيد مديوناً (إشارة) الخ (بالطريق
 الأولى) فنعم ما صنعه أبو المكارم حيث أرجعه
 إلى الروصل وقال ولو كان مديوناً
 ٥ (و) فى (التقييد بالقيد) فى ضمن قوله
 مديوناً لأنه صفة عبداً مأذوناً كما أشار إليه
 الشارح المحقق (ولو اشترى وباع من قال)
 فاعل اشترى وباع على التنازع (أنه) أى
 هذا الشخص أى قال هو أنا (عبد فلان)
 ثم اشترى وباع حال كونه (ساكناً) حال
 من فاعل الأفعال الثلاث (غير مخبر) أى
 (من العمل بالظاهر) بيان ما أى ظاهر حالة
 البيع والشراء يدل على أنه مأذون بهما
 (وفيه) أى فى قيد ساكناً (إشعار بأنه
 لو أخبر) أى هذا العبد (بالأذن) أى
 بكونه مأذوناً (وإن لم يكن) هذا العبد
 (عدلاً لحاجة الناس ولا يباع هذا العبد)
 أى الذى شرى وباع ساكناً من أذنه (لدينه)
 الخ (أو أقاموا) أى الغرماء
 ٦ (وفيه) أى إسناداً لبيع إلى نفس العبد (إشعار)
 الخ (بكونه أقراره) أى السيد بأذنه (لأنه)
 أى الكسب (حق العبد بخلاف الرقبة) هى
 حق السيد (وحرمانه) مبتداء خبره لا
 يضافان الخ أى حرمان الصبي الذى أسلم (بل
 إلى كفرهما) أى الأب والزوجة (وإن سلم)
 انهما يضافان إلى إسلامه (فهما) أى الحرمان
 والمفارقة (من أحكامه) أى الإسلام (اللازمة)
 أى يلزمان من الإسلام (دون) الأحكام
 الأصلية (للإسلام) التى —

— أحدها) أى الأصلية (سعادة الدارين
(قبض (الصدقة كالبالغ فيه) أى فى التصرف
النافع

أحدها سعادة الدارين (والأنتاب) أى قبول الهبة وكذا قبضها والصدقة
وغير ذلك (صح بلا إذن) من المولى له لأنه كالبالغ فيه (و) تصرفه
(ان ضر) له من جميع الوجوه (كالطلاق والعنق) ولو على مال
فانهما وضعا لازالة الملك وهى ضرر محض ولا يضره سقوط النفقة بالأول
وحصول الثواب بالثانى وغير ذلك مما لم يوضعا لذلك اذ الاعتبار
للوضع ومثلهما الهبة والصدقة وغيرهما (لا) يصح ذلك منه انعقادا (وان
أذن) به الصبى من قبل المولى بذلك التصرف لأن الصبى مظنة الاشفاق
لا الاضرار وفيه إشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم
يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصاح لايتداء العقد صح كما اذا قال بعده
اوقعت ذلك الطلاق او العنق فانه يقع كبا فى جامع الصغار والى انه
لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصى والقاضى لأن فيها
ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة من قواعد الشرع ولذا لو تحقق
حاجة الى الطلاق او العنق من جهته لدفع الضرر صح ذلك حتى انه
اذا كان مجبوبا وخاصته امرأته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا
عند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من عبد مشترك بينه وبين
غيره واستوفى بدل الكتابة فقد صار الصبى معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمة
نصيب شريكه ان كان موسرا كما فى اصول السرخسى (وما نفع) من
نصرته مرة (وضر) اخرى (كالبيع والبراء) فانه بالنظر الى حصول
الثلث نفع والى زوال الملك ضرر وكذا الاجارة والنكاح وغيرهما (علق)
نفاذه (باذن وليه) فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ
صح كما فى الجامع (بشرط ان يعقل) أى يعرف (البيع سالباً) زائلاً
للمالك لو اجاز ذلك (والبراء جالباً) له ويميز الغبن اليسير من الفاحش
فان كل صبى اذا لقن البيع والبراء يتلقنهما على ما قال شيخ الاسلام

٢ (ولا يضره) أى كونه ضررا محضا (سقوط النفقة)
عن ذمة الصبى فانه نفع فليس محض ضرر (مما
لم يوضعا) أى الطلاق والعنق (لذلك)
أى سقوط النفقة وحصول الثواب (ومثلهما)
أى الطلاق والعنق (وغيرهما) مما هو ضرر
من جميع الوجوه

٣ (وفيه) أى فى قوله وان أذن به الخ (إشارة الى
انه لو اجاز) الخ (لم يصح) أيضا لأن تجوز به بعد
البلوغ ليس أعلى من أذن المولى لأن البلوغ
قد يكون بلا رشد واما المولى فقد لاحظ فيه
نوع صلاحيته فاذن (كما اذا قال بعده) أى
بعد البلوغ (فانه يقع) لأنه صالح لانشاء العقد
٤ (من غيره) كما منه (لأن فيها)
علة الإشارة الثانية (من جهته) أى الصبى
ظرف الحاجة (لدفع الضرر) ظرف التحقق
او ظرف قوله (صح ذلك) أى الطلاق
والعنق من الصبى

٥ (فيه) أى لاجل كونه مجبوبا (معنف) بالكسر
(ان كان) أى الصبى (وما نفع) ماض معلوم
بدلالة (مرة) و(اخرى) نفاذه لا صحته
فلذلك علل تقدير النفاذ به-وله

(فانه) أى عقد ما نفع مرة (صح انعقادا)
فلا بد من اسناد علق الى النفاذ (فان كل
صبى) علة لا زدياد الشارح المحقق شرط
التمييز المذكور (اذا لقن) مجهول (البيع
والبراء) مفعول ثان او بنزع الخافض
(يتلقنهما) أى معناهما فلا يحصل بهما المقصود
ولا بد من اشتراط التمييز المذكور فانه ما
لم يلهم لا يحصل بالتلقين —

— (من خلفه له) اى لاجل الصبي فالاولى

كون النسخة بلفظ الفعل الماضى صلة من الموصول بدلا من وصى الأب

٢ (وفيه) اى فى كون القاضى من الاولياء مع ان ولايته من عند الوالى (اشعار بان الوالى) اى الذى جعل القاضى قاضيا (من قبيل الاولياء بالطريق الاولى) من القاضى من كلمة الترتيب وهى ثم (الى) كلمة (التسوية) وهى او (اشعارا بصحة ولاية كل من الوالى والقاضى ووصيه) اى بلا ترتيب بينهم

٣ (واشار فى) اثناء (هذا الكلام) من قوله باذن وليه ووليه ابوه الى آخره (الى انه لايجوز اذن الام وكذا اذن) ثم علل الاشارة بقوله (لانه ليس لهم ولاية التصرف فى ماله) والولى من له ولاية التصرف (فى اصول) وفى اكثر النسخ (فصول الاحكام للولى) صلة اقر (ابيه) اى الصبي (او غيره) كلمة او لمنع الخلو (صح ذلك الاقرار) ويكون المقرب منه (للحاجة اليه) اى الى الاقرار (فى) اى لاجل (التجارة وهى) اى تلك الحاجة (مفقودة فى) مال (الموروث) لان حصوله بلا تجاسف

٤ (ولا يخفى ما فى لفظ الصحة) اى صح (والارث) اى ارثه (والوصية) اى وصيه (من الاشعار بالانعام) اى اتمام الشئ لانه اذا صح او ورثه او وصى به ثم تردده (ويكفى) اى الاشعار بالانعام (فيما يلزمه) المصنف مع المناسبة اى مع مناسبة هذه الالفاظ للثلاث (للمشروع) الى امر آخر (من رعاية حسن الاختتام) بيان ما يلزمه يعنى كما ان فيها حسن الاختتام فيها حسن المشروع الى كتاب آخر لان الشئ اذا صح يشرع فى شئ آخر وكذا الوصى يشرع فى التصرف وكذا الوارث اذا ورث ما لا يشرع فى صرفه للحوايج

٥ (كتاب) فى شرح رموز (كتاب الوصايا عقبه) اى اوردته (بعقبه) (المأذون لانه) اى الوصايا (متعلق بما بعد الموت) والمأذون يتعلق بماله الحية التى يعقبها الموت

(بالفنح) فى الواو (والقصر) اى بدون الهمزة بين التاء والالف (لعمر) اى لاجله (بكذا) من المال (فهو) اى المنكلم (موص) بصيغة اسم الفاعل (وذلك) اى زيد وعمره والمال المشار اليه بكذا فالاول منها (وصى ويقال له) اى للوصى —

كما فى الذخيرة وغيره (ووليه) اى ولى الصبي فى النفس والمال

(ابوه ثم وصيه) اى وصى الأب من خلفه له بعد موته فى الحفظ والتصرف

فيهما ثم وصى وصيه كما فى العمادى (ثم جدّه) اى جد الصبي اب

الأب وان علا لا اب الام (ثم وصيه) اى وصى الجد ثم وصى وصيه

(ثم القاضى) وفيه اشعار بان الوالى من قبيل الاولياء بالطريق الاولى

(او وصيه) اى من نصبه القاضى للولاية فى ماله وانما عدل من كلمة

الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالى والقاضى ووصيه

بعد موت وصى وصى الجد وأشار فى هذا الكلام الى انه لايجوز اذن

الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وغاله لانه ليس لهم ولاية التصرف

فى ماله ونظام الكلام فى فصول الاحكام (ولو اقر) الصبي المأذون للولى

او غيره (بما معه من كسبه) من عين او دين (او ارثه) اى بما

ورث عن ابيه او غيره (صح) ذلك الاقرار فى ظاهر الرواية لانه

بالاذن كالبالغ وعنه انه لايصح لان الحاجة فى صحة الاقرار بما معه للحاجة

اليه فى التجارة وهى مفقودة فى الموروث كما فى النهاية ولا يخفى ما فى

لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالانعام ويكفى فيما يلزمه مع

المناسبة للشروع من رعاية حسن الاختتام

كتاب الوصايا

عقبه بالمأذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعارا بكثرة

انواعها وان كان اللام ترد الى جنس الايصاء (هى) اى الوصية لفظ

اسم من الايصاء كالوصاة بالفنح والقصر والوصاية بالفنح والكسر يقال

اوصيت اى فوضت الى زيد لعمره وكذا فهو موص وذلك وصى ويقال

له الموصى اليه وعمره موصى له والمال موصى به ويقال له الوصية كما
في النهاية والقاموس وشريعة (ايجاب) اى الزام شىء من مال او
منفعة لله تعالى اولغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعارية وغيرها
(بعد الموت) مخرج لكل فانها ايجاب في حال الحيوة وانما سمي بالوصية
لان الميت لما اوصى به وصل ما كان من امر حيوته بما بعده من امر
ماته يقال وصيت الشىء بالشىء اذا وصلته به كما فى (اكرمانى) (وندبت)
الوصية عند الجمهور في وجوه الخير لتدارك التقصير وفرضت عند
بعض في حق الوالدين والاقربين غير الوارثين ووجب على الغنى
عند بعض في حق كل والاؤل الصحيح كما فى الزاهدى (بافل من الثلث)
اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل فى الوصية افضل لما روى
عن الشيخين المهديين ان الوصية بالخمسة احب اليها من الوصية
بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة فى الشرع
الى الثلث الا اذا اجاز الورثة كما فى الاختيار (عند غناء ورثته)
بمالهم (او) عند (استغناهم) اى صيرورثتهم اغنياء (بمصتهم) من
ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عنه اويرث
كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلى كما فى الظهيرية وقيل
بخير عند احد هذين لاشتمال كل منهما على فضيلة هى صدقة وصلة
وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فاللازم صرف كل الثلث الى ذلك
كما فى الزاهدى وغيره (كتركها) اى ندبا مثل ندب ترك الوصية
ملتبساً (بلا احدهما) وهو الاستغناء بماله وح لم يكونوا اغنياء فعلى
هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا
لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رحمه الله وهذا اذا كان
اولاده كبارا واما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن

— (الموصى اليه) كما قال الى زيد
(و) الثانى (موصى له) كما قال لعمره
والثالث (موصى به) كما قال بكذا
(ويقال له) اى للمال الموصى به (الوصية)
ايضا

٢ (مخرج للكل) اى لكل المشمولات
(غير الوارثين) اذ لا وصية للوارث (فى
حق الكل) اى الوالدين والاقربين (والاول)
المذكور فى المتن

٣ (عن الشيخين المهديين) اى ابى بكر
وعمر رضى الله عنهما

٤ (الى الثلث) خبر ان (من ميراثه)
اى ميراث مورثهم

٥ (وقيل بخير) لانه يندب (عند احد هذين)
اى الغنى والاستغناء (لاشتمال كل منهما) اى
الغنى والاستغناء (على فضيلة) اى فضيلة (هى
صدقة) فى الغنى (وصلة) فى الاستغناء
(والا) عليه حقوق الناس (الى ذلك)
اى اداء الحقوق (وهو) اى الاحد المنفى
بلا (الاستغناء بماله) بفتح اللام من الميراث
وغيره (وح) اى حين لم يستغنوا بمالهم
(لم يكونوا اغنياء) يعنى انه لازم للاول
فلا حاجة الى ادخاله فى الاحد بجعله نكرة
عامة فى سياق النفى

٦ (فعلى هذا) اى على تقدير ان يكون
المراد من الاحد المعين وهو الثانى (يكون
الاضافة) اى احد الى هما (للعهد) اى للاحد
المعهود وهى الذى نفيه مستلزم لنفى الاول
وسائر الشراح حملوه على النكرة العامة
لوقوعه فى سياق النفى (غواص البحرين)

الشباخين رحمهما الله كما في قاضيجان والى انها نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا تندب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال نذبت ولم يأت بترك الايصاء وفي الزاهدى انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب بلا اقرباء ومكروهة كالوصية لاهل المعصية ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصيامات والصلوات (وصحت) الوصية بالثلث وغيره (للمحمل) اى لما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لها في بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما في شرح الطحاوى وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليملك الموصى له للموصى به كما في النهاية وسيأتى اشارة اليه فمن الظن انها لا تصح بدون (و) صحت لاحد (به) اى بالحمل مما في بطن دابة اوجارية اذا لم يكن الجنين من السيد كما في شرح الطحاوى (ان ولدت) الانثى من الجارية والدابة وهذا قيد للقبيلين جميعا (لاقل من مدته) اى مدة الحمل وهو في الادمى ستة اشهر وفي الفيل احد عشر سنة وفي الابل والخيول والحمار سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي السنور شهران وفي الكلب اربعون يوما وفي الطير احد وعشرون يوما كما في الاستيفاء (من وقتها) اى وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كثمرة البستان ما عاش كما في النهاية عن المبسوط وسنذكر ما يستثنى منه فكان صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال باشكال ذلك الشرط بثمرة البستان وكذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف كما في التمرقاشى انه صح الوصية بها في البطن اذا ولدت لاقل من ستة اشهر

٢ (وفي الاكتفاء)

ببيان الصحة فقط دون ان يقول وصحت للحمل وان لم يقبل من اهله (اشعار بان الوصية الخ (فانه) اى القبول (انما شرط ليملك) اى لافادة (ان الموصى له) يملك (الموصى به) لا لاصل الصحة (وسيأتى) في شرح قوله وبه يملك (اشارة اليه) اى الى ان القبول شرط افادة الملك لاصل الصحة (فمن الظن) من ابي المكارم (انها لا تصح بدون) اى بدون القبول من اهله فلا اشكال في نسبة الظن اليه لانه ردد ولم يقطع (ان ولدت الانثى) يعنى ان ضمير المؤنث للانثى وهى الجارية والدابة لا الى الحامل حتى يقال والاظهر تذكير الفعل على بناء المفعول اى ولد الحمل كما ظنه ابو المكارم

٣ (وهذا) اى قوله ان ولدت (قيد للقبيلين) اى قوله للمحمل وبه (من وقتها) اى حال كون المدّة مبتدأة من وقتها (ك) وجود (ثمرة البستان) مدة (ما عاش) اى الموصى له (وسنذكر ما يستثنى منه) وهو ما يحدث في المستقبل كما يأتى في شرح قوله وصحت بثمرة بستانه قبيل فصل ومن اوصى الى زيد الخ

ع (فكان) بالتشديد تفريع لما في النهاية (صاحب المستصفي غفل عن ذلك) اى عما في النهاية من تعميم وجود الموصى به عن ان يكون حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود اى على طمعه (حين قال) اى صاحب المستصفي (باشكال ذلك الشرط) اى قوله ان ولدت لاقل الخ بثمرة البستان وكذا اى غفل (صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف) يعنى قال انه اختلف في انه من وقت موت الموصى او من وقت الوصية والاول مختار صاحب المحيط والثاني مختار صاحب الهداية (كما) اى كالمخالفة التى (في التمرقاشى من انه صح الوصية) الخ يعنى قال هو من وقت موت الموصى (غواص البحرين)

٢ (لأنه) علة غفل (لاينافي) أى ثمرة البستان (ما ذكروا) أى المتون من قولهم ان ولدت لأقل من مدته من وقتها (لوجوده) أى الثمر (عند الوصية) وجودا حكما بمعنى ان يكون على خطر الوجود وهذا هو وجه قوله (كما لا يخفى) قال البرجندى وفى قوله لأقل من مدته من وقتها اشكال وهو ان الوصية بالمعدوم صحيحة كالوصية بالثمر وإذا كان كذلك فينبغى ان يصح الوصية بالحمل وان ولدت لأكثر من ستة اشهر الا ان يقال وجود الثمر يقينى لأنه ان لم يكن فى سنة يقع فى سنة اخرى بخلاف وجود الحمل فانه متوهم انتهى فلهذا الجواب نوع قرب من جواب الشارح المحقق (فهذا) أى جواز الوصية بثمر البستان (لم يؤيد) هو (ما فى المستصغر) من ان الشرط المذكور راجع الى مسألة الوصية للحمل فان وجه اعتبار وجود الحمل عندها فى تلك الوصية به فمشكل لصحة الوصية بالمعدوم كثرة البستان وتقدير الهداية فى تعليل المسئلة الثانية كانه ناظر الى هذا ويؤيد هذا وقول الامام النهرى ناشى ما ذكر فى الكافى والهداية انه اذا اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكسب مالا فللموصى له ثلث ما يملك عند الموت لان الوصية عقد استخلاف مضاف الى ما بعد الموت فيشترط وجوده الحال عنده ولا قبله وهو وقت الوصية وكذا ما ذكر فى النهاية انه من شرايط صحة الوصية وجود الموصى به عند موت الموصى وان يكون الموصى له موجودا حيا ويعرف ذلك اذا ولد قبل سنة اشهر حيا هذا ولا يخفى ان ولادة الموصى له قبل سنة اشهر باطلاقها لا يدل على حيوته عند الوصية فليتنظر فى هذا المقام فانه من مزلف الاقدام انتهى ثم شرع فى رد قوله ويؤيد هذا وقول الامام النهرى ناشى ما ذكر فى الكافى الخ فقال (وكذا) أى كما ان هذا لم يؤيد ما فى المستصغى (لم يؤيد) ما فى المستصغى (ما فى الكافى) فاعل لم يؤيد كما هو الظاهر من عبارة الشارح المحقق فيظهر منه ان الفاعل فى عبارة ابي المكارم ايضا قوله ما ذكر فى الكافى والهداية الخ والمفعول ما قبله وان كان عبارة ابي المكارم يحتمل العكس (لما تقرر) علة لقوله وكذا لم يؤيد ما فى الكافى (انه لم اوصى) الخ فقط أى لا مع قوله لم يؤيد ما فى المستصغى فان فاء التفرع فى قوله فهذا الخ كان فى تعليله كما لا يخفى (او) كان (غير معين و) الحال (هو) أى الغير المعين (شائع فى بعض المال بشرط وجوده) الخ جواب اذا كان الخ (و) ان الموصى به (ان كان) غير معين (شائعا فى كله) أى المال (يشترط عند الموت) جزاء ان كان الخ والجملة الشرطية عطف على الجملة الشرطية الاولى أى اذا كان الخ (كما اذا اوصى) أى قال اوصيت (بمعز) فصح قوله (من غنى) بياء المتكلم مثال الشروع فى البعض (او) قال اوصيت بمعز (من مالى) مثال للشروع فى الكل ٣ (وفى الكلام) أى فى قوله لأقل من مدته حيث لم يقل لأقل مدته فان بين هذين فرقان الاول ما هو اقل من ستة اشهر والثانى هو ستة اشهر كذا فى الشمى (اشعار بانه ان ولدت الجارية لسنة اشهر)

(٧٧٩)

كتاب الوصايا

من وقت موت الموصى لأنه لاينافي ما ذكروا لوجوده عند الوصية كما لا يخفى وهذا لم يؤيد ما فى المستصغى كما ظن وكذا لم يؤيد ما فى الكافى انه لو اوصى بثلث ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ثلث ما يملكه عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان معين او غير معين وهو شائع فى بعض المال بشرط وجوده عند الوصية وان كان شائعا فى كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من غنى او من مالى فانه يشترط وجود المعز فى الاول عند الوصية وفى الثانى عند الموت وتماه فى النهاية عن الذخيرة وغيره وفى الكلام اشعار بانه ان ولدت الجارية لسنة اشهر فصاعد من وقتها لم يصح الوصية لجواز حدوث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياسا على النسب كما فى المضمرات (و) صحت (هى) أى الوصية (والاستثناء فى وصية بامة الاحملها) فالامة للموصى له والحمل لورثة الموصى لانه صح افراد الحمل بالوصية

وكذا

كما هو الظاهر من عبارة الشارح المحقق فيظهر منه ان الفاعل فى عبارة ابي المكارم ايضا قوله ما ذكر فى الكافى والهداية الخ والمفعول ما قبله وان كان عبارة ابي المكارم يحتمل العكس (لما تقرر) علة لقوله وكذا لم يؤيد ما فى الكافى (انه لم اوصى) الخ فقط أى لا مع قوله لم يؤيد ما فى المستصغى فان فاء التفرع فى قوله فهذا الخ كان فى تعليله كما لا يخفى (او) كان (غير معين و) الحال (هو) أى الغير المعين (شائع فى بعض المال بشرط وجوده) الخ جواب اذا كان الخ (و) ان الموصى به (ان كان) غير معين (شائعا فى كله) أى المال (يشترط عند الموت) جزاء ان كان الخ والجملة الشرطية عطف على الجملة الشرطية الاولى أى اذا كان الخ (كما اذا اوصى) أى قال اوصيت (بمعز) فصح قوله (من غنى) بياء المتكلم مثال الشروع فى البعض (او) قال اوصيت بمعز (من مالى) مثال للشروع فى الكل ٣ (وفى الكلام) أى فى قوله لأقل من مدته حيث لم يقل لأقل مدته فان بين هذين فرقان الاول ما هو اقل من ستة اشهر والثانى هو ستة اشهر كذا فى الشمى (اشعار بانه ان ولدت الجارية لسنة اشهر)

— (والاستثناء) أى الأحملها (ولا يفترق) أى الاستثناء عن الشيء (إلى التناول الوضعي) وهو فى المتصل (بل) يفترق (إلى الملازمة) وههنا ملازمة (لأن الحمل جزء أمه وتابعها) فللمجزء والتابع ملازمة لكلمة ومتبوعه ٢ (فصار) استثناء الحمل (كاستثناء إبليس من الملائكة) فى الانقطاع للملازمة كيف (وهى) أى إبليس (جن) ليس من جنس الملائكة لكن له ملازمة بهم (لأنه تزى) أى انصف (بزيهم) أى بأوصافهم فى الصورة (وههنا) أى فى قول الأكرمانى (أشكال) فإن النحاة لم يشترطوا فيه) أى فى الاستثناء المنقطع (الملازمة والفقهاء) أيضا لم يشترطوها لأنهم (جوزوا) استثناء قفيز من بر من الف درهم) كلمة من الأول قيد القفيز والثانية صلة الاستثناء ولا ملازمة (٦٧٧) كتاب الوصايا

بل لا مناسبة بينهما كما بين القوم والحمار مثال مشهور للمقطع ٣ (وفيه) أى فى قيد للذمى (إشارة الخ منه) أى من المسلم (و) لو كان (مستأما) وأجازها الورثة) عطف على مستأما لكونه فى قوة الفعل (من ذلك) أى من وصية المسلم له (ومنهم من قال إنها نصح) من المسلم (له) أى الحربى فى دار الحرب

٤ (وهذا) أى الخلاف المذكور بقوله كما لا تصاح الحربى فى دار الحرب الخ ومنهم من قال إنها نصح له الخ (إذا كان) المسلم (الموصى فى دارنا) فأنصح لك مما حملنا كلمة الإشارة إليه ان تخصيص الاختلاف بما إذا كان الموصى فى دارهم كما قال (وأما إذا كان فى دارهم ففى صحتها له اختلاف المشايخ) الخ لا وجه له فالأولى أن يقول ومنهم من قال إنها نصح له ففى صحتها له اختلاف المشايخ سواء كان الموصى فى دارنا أو فى دارهم (بناء على أن الحربى الخ أو) بناء على أنه (ليس عن أهل البر) أى ليس أهلا للبر عليه (فلا يجوز) وفى من قال يجوز لما كان كالبيت لم يلاحظ كونه أهلا أم لا أو يقول البيت من حيث هو بيت أهل البر فيجوز (لما مر) بقوله لأنه كالسلم فى المعاملات (كالمسلم) أى كوصية المسلم للحربى (على ما فصلنا) بقوله وفيه إشارة إلى أنها لا تصح لآلى قوله وعن أبى يوسف أنها لا تصح ٥ (وأما إذا كانوا) أى ورثة المستأمن (فى دارنا مستأمنين فهم) أى المستأمنون (كالمسلمين فى المعاملة) أى يكون لهم وظيفة التجوز فى الوصية بالأكثر من الثلث وفيها بالثلث أو أقل لا وظيفته ٦ (فان فى يجىء بمعنى الباء) رد لما ظنه أبو المكارم ويجوز أن يكون معنى المتن لا فى الوصية بما أكثر الخ ففيه حذف وإبدال للاختصار وكلمة فى بمعناها وفى مقامها ان يوصى له أى لوارثه الصغير (غ)

وكذا الاستثناء على ما تقرر فالاستثناء منقطع ولا يفترق إلى التناول الوضعى بل إلى الملازمة وههنا الحمل جزء أمه وتابعها فصار كاستثناء إبليس من الملائكة وهو جنى لأنه تزى بزيهم كما فى الكرماني وههنا أشكال فإن النحاة لم يشترطوا فيه تلك الملازمة والفقهاء جوزوا استثناء قفيز من بر من الف درهم كما فى الكافى وغيره (و) صحت بشىء (من) مال (المسلم للذمى) لأنه كالمسلم فى المعاملات وفيه إشارة إلى أنها لا تصح منه للحربى ولو مستأما وأجازها الورثة وفى الذخيرة أنها تصح للحربى مستأما فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف رحمه الله أنها لا تصح كما لا تصح للحربى فى دار الحرب حتى لو خرج البنا بآمان لم يكن له من ذلك شىء وإن أجازها الورثة ومنهم من قال إنها تصح له وهذا إذا كان الموصى فى دارنا وأما إذا كان فى دارهم ففى صحتها له اختلاف المشايخ بناء على أن الحربى كالبيت فى حقنا فيجوز أوليس من أهل البر فلا يجوز (و) صحت (بعكسه) أى من الذمى للمسلم لما مروى ينبغى أن يكون وصية الذمى للحربى كالمسلم على ما فصلنا وفى المضمرات يجوز وصية المستأمن للمسلم والذمى بلا إجازة الورثة الكائنين فى دارهم وأما إذا كانوا فى دارنا مستأمنين فهم كالمسلمين فى المعاملة (و) صحت (بالثلث) والأقل (للأجنبى) غير الوارث وإن لم يرز به الورثة (لا) تصح الوصية (فى أكثر منه) أى بأكثر من الثلث فأن فى تجىء بمعنى الباء كما فى الغاموس (ولا) نصح بشىء (لوارثه) أى الموصى لحديث مقبول عند الجميع فلو أوصى له ولا جنبى كان له النصف وبطلت للوارث كما فى الخلاصة

٧ لقوله عليه السلام لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة ذكره فى البدائع يعنى عند وجود وارث آخر على ما فهم من آخر الحديث فلا يشك هذا بما إذا أوصى لزوجته أو أوصت لزوجها ولم يكن هناك وارث آخر فانه نصح الوصية فى هذه الصورة ولم يتحقق الإجازة من الورثة (مولوى كمال باشا)

ولو أوصت بكل مالها لزوجها كان الكل له نصف بالارث ونصف بالوصية
كما في قاضيخان والمراد من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصى
كما في عامة الكتب فلو أوصى لمن كان وارثا وقت وصية الموصى ثم
صار غير وارث وقت موته صحت كما إذا أوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثا
او واحدة ومضى عدتها ثم مات الموصى وبالعكس لم يصح كما إذا أوصى
لاجنبية ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بأنه لا يصح لعبد وارثه
ومدبره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه
كما في النظم واعلم ان الوارث إذا كان صغيرا واراد ان يوصى له
بشيء من ماله ينتفع به في حياته فالوجه ان يملك المالك غيره ثم يوصيه
ذلك الغير لذلك الصغير ويبيح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في
النصاب (و) لا تصح لاجل (قاتله) اي قاتل الموصى سواء كان وارثا او
غير وارث والقتل عمد او خطأ (مباشرة) اي قتل مباشرة لاقتل تسبب
فانه تصح الوصية لمخاف بئر وقع الموصى فيها وهلك ويستثنى الصبي
والجنون القاتلان فانه تصح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم
(الا باجازة ورثته) اي ورثة الموصى الوصية باكثر من الثلث للاجنبي
وبشيء للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفر
لا تصح للقاتل ولو اجازوا والاجازة المعتبرة ما يكون بعد الموت جنى لو
اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازته
معتبرة بان يكون عاقلا بالغاً صحيحاً حتى لو اجازها صغير منهم او مجنون
لم تصح واما المريض فتد صح وصيته اذا برأ والا فمبذلة ابتداء الوصية
حتى لو كان الموصى له وارثه لم يصح الا باجازة ورثته ولو كان اجنبيا
صحت من الثلث كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه ان لم يكن
وارث للموصى بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة والى انه

٢ وذكر في الزبادات اذا اوصت المرأة
بنصف مالها لزوجها ولم يكن وارث آخر
فالل للزوجة النصف بحكم الارث والنصف
بحكم الوصية كذا في الخلاصة (برجندی)

٣ (بشيء من ماله) اي يكون بعد موته
ولكن اراد ان ينتفع بذلك الموصى (به)
اي بذلك المال (في حياته) ويكون المال
لذلك الصغير فقط بعد ماته (فالوجه) اي
الحيلة (ان يملك المالك غيره) اي غير
الصغير (ثم يوصيه) اي المال (ذلك الغير)
فاعل يوصيه (لذلك الصغير) بان يكون
له بعد موت الغير (ويبيع) اي الغير عطف
على يوصيه (انتفاعه) اي المال للمالك
الاول (ما دام) المالك (حيا كذا في النصاب)
اي كتاب نصاب الروايات فاعتبره ونقل منه
وكان في هذا العصر مدع لم يعتبره حتى
منع التحرير منه في الروايات والمحاضر
ولعل تتبع الشارح المحقق يفوق ويعلو منه

٤ (وفيه) اي في قوله الا باجازة ورثته
(اشارة) لان معناه اذا كان للموصى ورثة
يتوقف على اجازتهم والا فلا (و) كذا المعنى
في الاشارة (الى انه —

- لو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له واثبت له وصية الخ والى انه لا يصح لعبد القاتل ومدبره (الخ لانه وصية للقاتل حقيقة وقد مر مثله في اشعار قوله لو ارثه الخ (على ان لا يكون له) اى لهذا الاحد (به) اى بالشرط المذكور (بعد موته) اى المريض الموصى (معه) اى مع احد الورثة اى اذا اخرج الورثة احدا من بينهم عن التركة بان عينواله شيئا من التركة على ان لا يكون له حق في سائر التركة يصح كذا تعيين الميث

لو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف فلا تصح والى انه لا تصح لعبد القاتل ومدبره وام ولده ومكاتبه الا باجازه الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقى ذكر عن بعض اشياخه ان العريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالدرا على ان لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا اذا رضى ذلك الوارث به بعد موته فيثبت يكون تعيين الميث كتعيين باقى الورثة معه كما في الجواهر (ولا) تصح (من صبي) ولو عاقلا مراهقا وكذا من مثله من كان في اهليته خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منجزا لا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالى فلان كما في الكرمانى والى ان المحجور الذى بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم (و) لامن (مكاتب وان ترك وفاء) لانه ليس من اهل التبرع قبله قبل هذا عنده واما عندهما فتصح وفيه اشعار بانه لا تصح من العبد واخوانه كما في قاضخان (وقدم الدين عليها) اى الوصية لان ادائه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بانه لا تصح من مستغرق الدين الا ببراء الغرماء كما في الكافى (وتقبل) الوصية (بعد موته) اى موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية (وبطل) اى فبطل (قبولها) في حيات الموصى فلموصى له رذ هذه الوصية بعد موت الموصى بلا خلاف (و) بطل (زدها في حياته) فله قبولها بعد عندهم خلافا لزرر (وبه) اى بالقبول المذكور لا غير (يملك) الموصى به فالقبول شرط للملكية الموصى له للموصى به لالصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصى له اهلا للقبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بانه لا يشترط في الملكية القبض ثم استثنى ما يملك بدون القبول فقال (الا اذا مات موصيه ثم مات (هو) اى

٢ (وفيه) اى في اطلاق نفى صحة الوصية من الصبي (اشارة) الخ (بلغ) ولو (غير رشيد) صح لانه لا يطلق بعد البلوغ انه صبي (قبله) اى قبل اداء بدل الكتابة لانه عبد ما بقي عليه درهم

٣ (وفيه) اى في نفى صحة الوصية من المكاتب (اشعار) لانه عبد ما دام عليه درهم (بانه لا تصح من العبد بخلاف الوصية) فانها تبرع

٤ (وفيه) اى في وجوب تقديم الدين على الوصية (اشعار بانه لا يصح) (اصلا) (من) شخص (مستغرق الدين) الخ (لان ما بعد وقت ثبوت حكم الوصية) فيحتاج الى قبولها وقت ثبوته فيعتبر هو لاقبله (وبطل اى فبطل) اما اشارة الى ان الصواب مكان الوفاء التفرع او اشارة الى انه من قبيل عطف المفرع على المفرع عليه او اشارة الى ان الواو بمعنى الفاء والاخير ان منظور فيهما (فله قبولها بعده) اى بعد موت الموصى (وبه اى بالقبول المذكور) اى بعد الموت (لا غير) اى بلا احتياج الى القبض ولا يقبل في حياة الموصى (يملك) الخ (كما مر) بقوله فانه انما شرط ليملك الخ (وهذا) اى شرطية القبول للملك (اذا كان الموصى له اهلا للقبول) بان يكون عاقلا وبالغا (والا) بان يكون صبي او مجنون (فلا يحتاج) اى الملك (الى القبول) فيمكن بلا قبول منهما (وفيه) اى في تقديم قوله به على يملك الخ (اشعار بانه) الخ كما اوأناك —

— (فهو اى فى قوله بلا قبول (من قبيل)

الاكتفاء) اى الاستغناء عن قوله ولا رد وهو كثير فى الكلام (من اجزاء حيوته) اى الموصى له (باليأس عن القبول) وهو اقوى من عدم الاهلية فلا يحتاج الى القبول فيه ملك بلا قبول فينتقل الى ورثته (فيكون ملكا لورثته وفيه) اى فى قوله لورثته (اشارة الى انهم) اى ورثة الموصى له (لوردوها) اى الوصية لاييهم (لم تبطل) اى وصية الموصى لاييهم (بمنزلته) اى الموصى له (وقيل) القائل ابو المكارم والبرجندى (الاستحسان ان لا تبطل الوصية برد ورثة الموصى له او ابطلت او تركت) اى الوصية (اوما اوصيت) به (له) اى لفلان (فلفلان) آخر (لا) يكون رجوعا (كاخرت وصيتى (اوهى) اى الوصية (حرام اوربوا او فعل) عطف على قول (عنه) صلة يقطع (غضب عنه) اى عن المالك صلة غضب (من) امر (زائد) بيان ما يمنع ٢ (الآبه اى مع) يعنى ان الباء بمعنى مع (ما يمنع من ذلك) الامر (الزائد) بيان ما ايضا (ومثل تصرف) يعنى انه عطف على لت السويق فيكون من امثلة مانع التسليم لاعلى فعل كما هو فهم الشمنى وهو الاظهر عند البرجندى حيث قال الظاهر انه عطف على لت السويق ولا يخاف عن سخافة والاظهر ان يكون معطوفا على قوله وعلى هذا كان المناسب ان يقول او تصرف الخ انتهى يعنى بكلمة او الفاصلة و اشار الشارح المحقق الى انه لا سخافة فى العطف بل السخافة فى التمثيل بقوله (كالبيع فانه مشتمل على) ما يمنع التسليم من (تصرف يزيل ملك الموصى وهو) اى التصرف (المانع عن التسليم) يعنى ان البيع ليس مثالا للتصرف المزيل بل لما هو فيه فالاولى ان يقول كما فى البيع (ومثل الهبة) الاولى اعادة نفس الكافى حتى يعلم انه عطف على البيع (ولا يشبهه انه عطف على التصرف (فى ازالة الملك) وجه الشبه فيهما اى سواء هوها او غيرهما مما فيه ازالة الملك ٣ (واطلاقة) اى اطلاق قوله والهبة فانه اعم من ان يقال والهبة للموصى به سواء عاد الى ملك الموصى اولا كما عم به البرجندى (مشعر) الخ (بالشراء) اى بشرائه الموهوب (لا يعود) اى الموهوب (الى الوصية ما) اى وصية (يحتمل الفسخ) اى الرجوع بالقول او الفعل الخ (غواص البحرين)

الموصى له (بلا قبول) منه للموصى به ولا رد فهو من قبيل الاكتفاء (فهو) اى الموصى به يكون ملكا (لورثته) اى ورثة الموصى له استحسانا لانه صار ملكا للموصى له فى آخر جزء من اجزاء حياته باليأس عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لوردوها لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلته فى الرد والقبول وقيل الاستحسان ان لا تبطل الوصية والقياس ان تبطل (وله) اى الموصى (ان يرجع عنها) اى الوصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول (بقول صريح) كرجعت عما اوصيت لفلان او ابطلت او تركت اوما اوصيت له فلفلان لا كاخرت اوهى حرام اوربوا كما فى قاضخان (او فعل يقطع) ذلك الفعل (حق المالك عنه) لانه صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل (كما امر) فى الغصب من قوله فان غضب وغير اسمه واعظم منافعه ضيمه وملكه فلو اوصى بصوف ونحوه فغزل او قيص فنقض او بر فطحن او دقيق فخبز لكان رجوعا كما فى النظم (او) فعل (يزيد) ذلك الفعل (فى الموصى به ما يمنع) من زائد (تسليمه) اى الموصى به (الآبه) اى مع ما يمنع من ذلك الزائد (كلت السويق) الموصى به (بسمن) اى كخلط به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصى له الامع السمن وكذلك الثوب اذا صبغه (و) مثل (البناء) فى ساحة اودار موصى بها بخلاف التجصيص والهدم فانه ليس رجوعا اما لو طينها فرجع كما فى المضمرات (و) مثل (تصرف يزيل ملكه كالبيع) فانه فعل مشتمل على تصرف يزيل ملك الموصى وهو المانع عن التسليم (و) مثل (الهبة) فى ازالة الملك واطلاقه مشعر بانه لو عاد الى الموصى بالشراء او الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الوصية كما فى الهداية والحاصل ان الرجوع عن الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ بالقول والفعل

كالوصية

كالوصية بعين وما لا يحتمله (الابالقول كالوصية بثالث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمله الا بالفعل كالبيع بعبد قال له ان مت من مرضى فانت حر فانه مدبر مقيد وما لا يحتمله بواحد منهما مثل ان يدبره تدبيرا مطلقا كما في الظهيرية (لا) يرجع عنها (يغسل ثوب) موصى به لانه قد يغسل عند اعطاء الغير عادة (ولا يحجوها) اي يحجود الوصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى فبليت كما في الجامع لكن في المبسوط انه يرجع بحجودها ف قيل انه قول ابي يوسف والاول قول محمد وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين فما في الجامع محمول على المحجود عند غيبة الموصى له أو صورة الرجوع وما في المبسوط على المحجود عند حضوره او المحجود الحقيقي كما في الكفاية (وتبطل هبة المريض) مرض الموت (ووصيته لمن نكحها) من امرأة (بعدها) اي الهبة او الوصية ثم مات فان كل تبرع من المريض وصية ولا وصية للوارث كما مر وفيه اشعار بانه صح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافا لزفر ولم يصح اقراره لزوجته بالاجماع لانها وارثة الا ان يصدق بقية الورثة ولو في حياة الموصى كما في العمادى (كآقراره) اي بطلانا مثل بطلان اقرار المريض (ووصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا) ولومديونا او مكاتب (ان اسلم) الابن (او عتق) العبد (بعد ذلك) الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصى لان في الاقرار نية الايثار لبعض الورثة وفيه اشعار بانه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقر لاختيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر صح الاقرار كما في العمادى (وهبة مقعد) بضم الميم وفتح العين وهو الذي لاحراك به من داء في جسده وقيل هو متشيج الاعضاء كما قال المطرزي وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لزمانته (ومفلوج) اي رجل

٢ (منها) اي من القول والفعل (مثل ان يدبره) اي العبد (تدبيرا مطلقا) بان يقول له انت مدبر (لانه قد يغسل الثوب عند اعطاء الغير عادة) لئلا يستكرهه الغير (حتى لو اقام) الموصى له (بينة عليها) اي على الوصية له (لكن في المبسوط انه يرجع بحجودها) اي يكون المحجود رجوعا (ف قيل انه) من اختلاف الروايتين فروى العللى ان الثاني (قول ابي يوسف والاول) اي ما في الجامع (قول محمد وهو) اي هذا القيل (الاصح) فانضح عطى قوله (وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين) على قوله قيل انه قول الخ (فما في الجامع محمول على المحجود عند غيبة الموصى له) فهذا الا يكون رجوعا على الروايات كلها ٣ (او) محمول (على صورة الرجوع) اي على ما هو في صورة الرجوع ولكنه ليس برجوع (وما في المبسوط فمحمول على المحجود عند حضوره) اي الموصى له وعند حضوره يكون المحجود رجوعا على كل الروايات فليس هذا من باب اختلاف الروايتين (او) على (المحجود الحقيقي) اعلم ان اكثر النسخ عند غيبة الموصى بدون كلمة له لكنه غلط من الناسخ يدل عليه معنى الكلام ولفظ البرجندى (بعدها) ظرف نكح ثم (مات) عطى على نكح من المريض مرض الموت فاللام عهدية كما في المتن (وفيه) اي في التقييد بالهبة والاكتفاء بهما (اشعار) الى حكم الاقرار (بعده) اي بعد الاقرار ٤ (الا ان يصدق) اقراره لزوجته (ولو) صدقه (في حياة الموصى) الخ (قبل موت الموصى) ظرف اسلم وعتق (وفيه) اي في قوله لابنه (اشعار بانه) اي المقر له (لو صار) الخ (متشيج الاعضاء) من الشنج وفي نسخة متشيج الاعضاء من التشيج من الشبوخة (غ)

ذاهب النصف ومصدره الفالج كما في المغرب وقال ابن الأثير هو داء معروف يرعى به بعض البدن (واشل) أي الذي في يده فساد وآفة (ومسلول) أي الذي أصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حمى دقيقة (من كل ماله) خبر هبة أي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم (أن طال مدته) أي مدة كل من هذه الأمراض بأن يمضي سنة من أول ما أصابه على ما قال أصحابنا كما ذكره أبو العباس وبعضهم قالوا إن عد في العرف تطاولاً فمتطاول والافلا (ولم يخف موته) بواحد منها بأن لا يزداد ما به وقتاً فوقتاً (والأ) يكن واحد منهما بأن لم يطل مدته بأن مات قبل سنة أو خيف موته بأن يزداد ما به يوماً فيوماً (فمن ثلثه) أي يعتبر من ثلث مال كل منهم لأنه في حكم المريض وقالوا إذا أضناه المريض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصلحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مرض الموت فالسلول الذي طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن سلمة إن كان لا يرجى برؤه بالتداوى فكالمرضى والأفكا للصحيح كما في طلاق العبادي وعن شمس الإسلام أنه في حق الفقيه إن لا يقدر على الخروج إلى المسجد وفي السوق إن لا يخرج إلى الدكان وفي المرأة إن لا تقدر على السطح وقال الفضلي إن لا يخرج إلى هواج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار أنه من كان الغالب منه الموت وإن لم يكن صاحب فراش كما في هبة الذخيرة (وإن اجتمع الوصايا) أي اختلفت قوة كما إذا أوصى بفرض وواجب ونفل لله تعالى ولعبد كحج الفرض وإداء القرض والإضيحة والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل ينفذ الكل كما إذا ضاق عنه وأجاز الورثة فاذا ضاق بلا إجازة (قدم الفرض) أي الأقوى منها وأن غيره الوصى فبدأ بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم وذكر الامام

٢ (ومصدره الفالج) بفتح اللام وأما بالكسر فهو اسم الفاعل والمشهور كون المصدر الفالج بدون الالف (يرعى) أي يضعف (به بعض البدن)

٣ (فوقنا) أي ثم لا يزداد أولاً ينقص وقتنا آخر (منهما) أي من الشرطين المذكورين

٤ (أضناه المرض) أي جعله خراباً ولاغراً (حتى صار) الخ

٥ (وإن غيره الوصى) في وصيته بنحو كلمة ثم (فبدأ) مجهول كالمتن (حق العبد) بدل من الفرض (وذكر الامام —

- الطواويس وفي نسخة الطوايس وفي
أكثر النسخ الطوسي

الطواويس انه بدأ بالفروض ثم الكفارات ثم بدأ بكفارة القتل ثم
اليمين ثم الظهر ثم الافطار ثم التدوير ثم صدقة الفطر ثم الاضحية
وقدم العشر على الخراج وتماه في الذخيرة (وان تساوت) الوصايا (قوة)
بان يكون الكل فرائض حق الله او حق العبد او واجبات او نوافل
فاذا ضاق الثلث (قدم ما قدم) اي الموصى اذ الظاهر انه بدأ بالاجم
وعنه لو كان الكل فرضا حقا لله تعالى بدأ بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة
ولو كان نفلا كالوصية بالحج والعنف والصدقة بدأ بما بدأ به في ظاهر
الرواية وعنهم بدأ بالافضل الصدقة ثم الحج ثم العنف كما في الذخيرة
(وان اوصى بحج) للفرض (احج) اي بعث الوارث او الوصى رجلا
ليحج عنه حال كونه (راكبا) والاولى تقديمه على عنه (من بلده) اي
الموصى (ان بلغ نفقته) من الثلث (ذلك) الحج الموصى به (والا) يبلغه
(فمن حيث) تبلغ النفقة يحج راكبا عنه استحسانا اداء للوصية وفيه ايماء
الى انه ان دفع المال الى عبد فحج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستحب
للخلل فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاء بالركوب فمضى واستبقى
النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابها له والى انه
لو احج من القرى التي قريبة من بلده صح لانها في حكمه والى انه ان
لم يبلغ النفقة بالحج من بلده فقال رجل اني احج عنه بهذا المال ماشيا لا
يجزيه كما في التهمة (فان مات حاج) اي ان قصد اداء الحج الفرض
خارجا من بلده وسار ثم مات (في طريقه) ووصى بالحج عنه يحج راكبا
عنه (من بلده) اي بلغ نفقته ذلك عنده واما عندها فمن حيث مات
كما في الكافي وروى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في
حج المستصفي والكلام مشير الى انه ان لم تبلغ النفقة ذلك يحج من حيث
مات وذا بلا خلاف كما مر في كتابه واعلم انه ان اوصى بمال ليحج عنه

٢ (بدأ بالافضل) هو (الصدقة ثم) بدأ
(بالحج) الخ (احج) معلوم (اي بعث
الوارث) الخ (حال كونه) اي المبعوث
(راكبا والاولى تقديمه على عنه) لثلايتوهم
انه حال عن ضمير عنه وليتصل بذي المال

٣ (وفيه) اي في اطلاق قوله احج معلوما
كان او مجهولا حيث لم يعين المبعوث انه
حرام لا (اياء الى انه ان دفع المال) ولو
(الى عبد فحج باذن مولاه للخلل فيه) اي في
حج العبد وله باذن مولاه (و) في قيد راكبا
اياء (الى انه ان كان الخ فهو) اي الماشي
المذكور (ثوابها) اي النفقة (له) اي للموصى
او للحج (و) في قيد من بلده (اياء) الى انه
لو احج لانها اي القرية القريبة علة هذا
الاياء (و) في قوله والا فمن حيث تبلغ الخ
اياء (الى انه ان لم تبلغ) الخ بهذا المال
اي الذي لم تبلغ الحج راكبا

٤ (والكلام) حيث قال يحج من بلده (مشير
الى انه) اي الاحجاج من بلده ان بلغت
و (ان لم تبلغ النفقة ذلك) اي الاحجاج من
البلد (يحج من حيث مات) الخ —

- (فان حسن) اى امن الطريق غ م اى ان امن الطريق وجزاؤه محذوف وهو فتنفد وصيته وحذف الجزاء فى مثل هذا الموضع شائع وكثير (لناظره) م اى وان لم يحسن ولم يأمن الطريق (لناظره) م (من السدس) بيان ما زاد وهو السدس الذى اوصى به الاخر (لما) اى لا شعار (بأتى) بقوله وفيه اشعار الى قوله وفى المسئلة الثانية ه (لأصل) اى ضابطة (اشار) المصنف فقال ولا يضرب الخ بمعنى كيف لا ينصف الثلث عنده وكيف لا يربع عندهما (و) الحال انه (لا) يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند

(٦٨٤) كتاب الوصايا

ابى حنيفة ويضرب عندهما) فهاتان الجملتان من اللفظ حالية وفى الحقيقة والمعنى تعليل للاختلاف بينه وبينهما فى هذه المسئلة فاعلم ذلك ولا تغفل عن النظائر (فهى) اى الوصية باكثر من الثلث (باطلة فى الاكثر) اى لا فى الثلث (بما لا يستحق) مجهول (لانه) اى الموصى (فصد) شيئين سلامه ما سوى لكل منهما و (تفضيل احدهما على آخر فى الوصية) وامتنع الاولى لحق الورثة ولا مانع من التفضيل (فوجب اعتباره ما امكن والاول) اى قول الامام رحمه الله (الصحيح وفيه) اى التقييد باكثر (اشعار بانه يضرب) فى المسئلتين (الموصى له بالثلث) وهو زيد مثلاً (عندهم) اى الثلاثة بالاتفاق فصله بقوله (ففى المسئلة الاولى يثلث) الثلث على ثلثة اسهم (بالاتفاق) بين الثلث هذا اذا لم يجز الورثة ما زاد (وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما) اى زيد وآخر (اثلاثاً) فسهام لزيد وسهام لآخر رعاية للتفضيل (بلاخلاف) كما قال فى (الاشعار عندهم) (فيكون الثلث بينهما) نصفين (او يربع عندهما) عطف على ينصف عندهما (مر من انه قصد تفضيل احدهما الخ هذا اذا لم يجز الورثة) (وان اجازوا فعندهما يقسم الكل) اى كل ماله (كذلك) اى لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل سهمان (غواص البحرين) ٢ بناء على ان الثلث والسدس نصف (برجندى) ٧ لان وصية احدهما ثلثة امثال وصية الاخر فيقسم الثلث بينهما على تلك النسبة (برجندى) ٨ (ولا نص فيه) اى فى التقسيم فى المسئلة الثانية ان اجازوا (عنه) اى الامام باى طريق يقسم ففرع عليه وقال (فقال ابو يوسف قياس قوله) اى الامام (ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم) مجهول (فكان نزاعهما) اى صاحب الكل وصاحب الثلث (فى الثلث فينصف) اى الثلث (ف) نصفه فى الحقيقة (الثلث الذى هو السدس) من الستة التى حصلت من التسدس بطريق المنازعة المشار اليه بقوله ان يسدس بطريق الخ (لصاحب الثلث والباقي) وهو الاسداس الخمسة (للاخر) (غ) ٩ الصواب فالنصف الذى هو السدس (ابن احمد)

لاستواء

فان حسن الطريق والاصر الى ما يراه الفقهاء من وجوه البر كما فى المنية (وفى وصيته بثلث ماله لزيد) الاجنبى (وسدسه لآخرو) الحال ان الورثة (لم يميزوا) ما زاد على الثلث من السدس (يثلث) اى يجعل الثلث على ثلثة اسهم لما يأتى (و) فى وصيته (بثلثه) اى بثلث ماله لزيد (وكله) لآخر ولم يميزوا (ينصف) اى يجعل الثلث على سهمين (وقال اربع) اى يجعل على اربعة اسهم لأصل اشار اليه فقال (ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابى حنيفة رحمه الله) ويضرب عندهما والحاصل انه ان وصى باكثر من الثلث ولم يميزوا فهى باطلة فى الاكثر عنده لكونها وصية بما لا يستحق اصلاً فلا تكون مشروعة وجائزة عندها لانه قصد تفضيل احد على آخر فى الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما فى المضمرات وفيه اشعار بانه يضرب الموصى له بالثلث عندهم ففى المسئلة الاولى يثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثاً بلاخلاف وفى المسئلة الثانية ينصف عنده لبطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما ويربع عندهما لان اصل المسئلة ثلثة عاقله الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لما مر وان اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما فى الثلث فينصف الثلث الذى هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن ان هذا تخريج قبيح

٢ (ف) التخريج (الصحيح ان يربع) اى يجعل الثلث اربعة (بطريق المنازعة) وبين طريقها بقوله (بان يقسم الثلث اولا وهو) اى الثلث (اربعة من اثنى عشر) عولى (بينهما) طرف يقسم (نصفين) مفعول يقسم (لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث) وانما يؤثر في الزائد عليه (فيبقى الثلثان) من اثنى عشر وهما (ثمانية اسهم) فهو بدل من الثلثان او غير مبتدأ محذوف (يدعيها) اى تلك الثمانية (صاحب الكل وسهمين) عطى على الضمير المنصوب اى ويدعى سهمين (منها) اى من تلك الثمانية (صاحب الثلث ليم له) اى لصاحب الثلث (الثلث فيسلم الستة) من الثمانية (لصاحب الكل ويتنازعا) عطى على يسلم او يتم ويؤيده سقوط النون في النسخ (في السهمين) من الثمانية فينصف (اى السهمان) في المسئلة (ثلاثة اسهم لصاحب الثلث) متعلق بحصل (معروف) اى معلوم (مسند مجازا) بعلاقة السببية (الى الموصى له باكثر) الخ والفاعل الحقيقي هو قاسم التركات ووجوده سبب لضربه (غواص البحرين)

٣ فيقسم المال بينهما ارباعا عند ابي حنيفة كما هو قولهما الا ان عند ابي حنيفة انما هو بطريق المنازعة وعندهما بطريق العول لانه وصية بالكل وصية بالثلث فاصل المسئلة ثلثة وتعمل الى اربعة (برجندى) ع قلت وعلى قولهما يلزم استواء حالتي الاجازة وعدمها (ابن العابدین) ه (ف) ع (الباء صلة للموصى له تقديره) اى المتن (لا يضرب ذلك الموصى له عددا) مفعول الفعل وقدر فصيح الدين شيئا بمقابلة الزائد على الثلث (في عدد) صلة الفصل (فلا يضرب) مجهول مع انه في صدد تصحيح المعلوماتية بدلالة رسم خط (ربع) في كل النسخ والاولى ربعا تجعل الفعل معلوما على وفق ما صدره (فانهما) اى الامامين (يضربان هما) اى الربع وثلثة الارباع (فيحصلان) اى الربع وثلثة الارباع (لذلك الصاحبين) اى صاحب الثلث وصاحب الكل (الى احد المضروبين) اى المضروب والمضروب فيه (كنسبة الاخر) من المضروبين (الى الواحد) من العدد (مفتخرا به) اى بما ذكره حيث قال في اخير بيانه هذا معنى الضرب وقد تحير فيه اكثر العلماء انتهى وان لم يكن) اى ما ذكره المص (محتاجا اليه) اى ما لا بد منه في فهم المقام والوصل اما متعلق بالافتخار او بقوله اريد الخ وذكروه (وخالف) اى المصنف عطى على لم يكن فهو يؤيد كون الوصل وصلا للافتخار (غواص البحرين)

لاستواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثنى عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهمين منها لصاحب الثلث ليم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين فتتصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في الحقائق وغيره وقوله لا يضرب معروف مسند مجازا الى الموصى له باكثر من الثلث بالباء صلة للموصى له وصلة الفعل مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانهما في الثلث فيحصلان لذلك الصاحبين فاريد بالضرب المصطاح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبهته الى احد المضروبين كنسبة المضروب الآخر الى الواحد على ما ذكره المص مفتخرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطاح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ او الاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا يأخذ منه ولا يعطى شيئا بحكم وصيته باكثر من الثلث بل بحكم

٢ هذا تعريف شمسية الحساب واما تعريف صاحب خلاصة الحساب وهو تحصيل عدد نسبة احد المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر وحاصل التعريفين واحد لا فرق الا في العبارة كذا في مولوى عصمة الله (لناظره) ٧ (و) على (الثاني مجهول) وعلى كلا التقديرين (حذف مفعوله) وهو شيئا (مع الصلة) وهي فيه (تقديره) اى تقدير الكلام (لا يضرب) اى ذلك الموصى له معلوم على الاول ومجهول على الثاني (فيه) اى في الاكثر من الثلث (شيئا) اى عددا (والمعنى) اى حاصل هذا التقدير (لا يأخذ) ذلك الموصى له (منه) اى من مال الموصى المذكور (اولا يعطى ذلك الموصى له مجهول شيئا) تنازع فيه لا يأخذ ولا يعطى كقوله (بحكم وصيته باكثر من الثلث بل) يأخذ او يعطى (بحكم) —

- وصيته بالثلث من قولهم) حال من قوله بمعنى الاخذ الخ او من قوله والمعنى لا يأخذ الخ اى حال كونه مأخوذاً من قولهم (ضرب) فلان (بسهام) اى نصيب (على الجزور او) ضرب بسهم (فيه) اى فى الجزور يعنى انه يستعمل بكلمة على اوفى اى اخذ فلان (منه) اى من الجزور (نصيباً ف) على هذا (الباء) اى باء باكثر متعلقة بالفعل) اى بقوله لا يضرب (واداة) اى رابطة (ومكلمة) للفعل (واللام فى الموصى له عهدية اى الموصى له) باكثر من الثلث

٢ (ومن الوهم) من ابي المكارم (جعله) اى جعل تعلق الباء بالفعل وكون اللام عهدية (وهما) حال كون الجاعل) قافلاً مجذى مادل عليه اللام) العهدية فيكون صلة لموصى له حيث قال فحاصل الكلام ان الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث فى الثلث انتهى واول عبارته وقوله باكثر متعلق بقوله الموصى له فيقدر مثله لقوله لا يضرب او بالعكس وجعله من باب التنازع وهم وكذا تعلقه بالضرب وجعل اللام فى الموصى له للعهد اشارة الى المذكور سابقاً كما لا يخفى فحاصل الكلام الى آخر ما مر (قال مولانا فصيح الدين فى المغرب) واما قولهم يضرب فيه بالثلث او الربع من ضرب القمار وهو حالها يقال ضرب بالقدرح على الجزور بسهم اذا اشترك فيها واخذ منها نصيباً وقال الفقهاء فله ان يضرب فيه بالثلث اى يأخذ منه شيئاً بحكم ماله من الثلث وقالوا ضرب فى ماله سهماً اى جعل وعلى هذا قول ابي حنيفة رحمه الله لا يضرب للموصى له فيما زاد على الثلث حذف المفعول كانه قيل لا يجعل له شيئاً ولا يعطيه انتهى كلامه وانت خبير بان معنى الاخذ يلايم المتن كما قال الفقهاء وفى عبارة الهداية حيث قال ولا يضرب ابو حنيفة رحمه الله للموصى له باكثر من الثلث يلايم معنى الجعل والاعطاء واما معنى الضرب المصطلح بين الحساب كما فى الصدرية وهو اعتبار احد العددين بعدد آحاد العدد الآخر فغير ملايم للعبارتين بل يحتاج الى تعلمات بعيدة يضيف عنها نطاق البيان وان كان له وجه فى نفسه حيث قال اذا اوصى بالثلث والكل فعند ابي حنيفة رحمه الله سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب فى ثلث المال والنصف فى الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سدس المال (٦٨٦) كتاب الوصايا

وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزور اوفيه اى اخذ منه نصيباً فالباء متعلقة بالفعل واداة ومكلمة واللام فى الموصى له عهدية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما قافلاً مجذى مادل عليه اللام (الا فى) ثلاث صور فانه يضرب فى الثلث بالاكثر عنده ايضا فى (المحاباة) اى فى صورة النقصان عن قيمة المثل فى الوصية بالبيع

والزيادة

الضرب المصطلح بين الحساب فان فى المسئلة المذكورة سهام الوصية عند ابي حنيفة رحمه الله اثنان لكل منهما نصف فيضرب النصف فى ثلث المال والنصف فى الثلث هو نصف الثلث وهو السدس وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد منها ربع فيضرب الربع فى الثلث فربع الثلث لصاحب الثلث وكان لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة فيضرب ثلثة الارباع فى الثلث حصل ثلاثة ارباع الثلث وهى ربع تمام المال وفى المغرب اما قولهم يضرب فيه بالثلث او الربع فمن ضرب سهام القمار اى حالها يق ضربت بالقدرح على الجزور وضربت فى الجزور بسهم اذا اشترك فيها واخذ منها نصيباً والباء فيه للاداة هذا هو الاصل ثم تصرفوا فى استعماله وتوسعوا فيه بعد ما استعاروا السهم للنصيب حتى قال الفقهاء فلا يضرب فيه بالثلث اى يأخذ منه شيئاً بحكم ماله من الثلث فعلى هذا يكون المعنى ولا يأخذ الموصى له شيئاً زائداً بحكم ماله اكثر من الثلث وذلك لانه اذا لم يجز الورثة بطل ذلك فلا يستحق الضرب بها بطل واما عندهما فيضرب كل منهما بجميع ما اوصى له به لان الوصية اخذ الميراث والوارث يضرب بكل حقه فكذا الموصى له لان قصد الموصى المفاخرة بينهما حيث ذكر كذلك انتهى كلام البرجندي ٣ (الا فى ثلث) كلمة فى هنا من المتن متعلق به وفيما بعد من الشرح متعلق به كماله هو اسلوب الامتزاج (فانه) اى الموصى له بالاكثر (يضرب فى الثلث بالاكثر) مفعول به ليضرب او الضمير للشأن ويضرب مجهول وقائم فاعله بالاكثر والحاصل ان فى الصور الثلث الاثني يعطى للموصى له باكثر من الثلث شىء بمقابلة الزائد على الثلث (عنده) اى الامام (ايضا) اى كالا ما مبن (فى المحاباة) ظرف يضرب لهامر — (غواص البحرين)

- (و) في صورة (الزيادة على قيمته) أي الثلث (في) الوصية (ب) (الشراء) وعلى التقديرين تحابي الموصى له فإن المحاباة من الحباء بمعنى العطاء والاحسان (و) قيمة (الآخر ستون) يباع (من عمرو بربعين) كلاهما صلة يباع (فانه يثلث الثلث) أي ثلث الكل وهو (ثلثون فزيد موصى له بالثلث) أي ثلث ثلثين وهو (عشرة وعمرو) موصى له (بالثلثين) بضمين (عشرين) بدل من الثلثين وكذا عشرة (وان اوصاه) أي عمرا فهو وصل لقوله وعمرو موصى له بالثلثين (باكثر من الثلث) لانه كان اوصى له بربعين وهو اكثر من ثلث الكل وهو الثلثون وانما كان عمرو بالثلثين لفرض عدم اجازة الورثة بقوله ولم يجزها الورثة لبح (ثلثه) أي ثلث الادنى (٢٨٧) كتاب الوصايا

والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا اوصى مريض بان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين والآخر ستون من عمرو بربعين ولا مال له سواهما ولم يجزها الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمرو بالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث (و) في (السعاية) أي كسب الفن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الادنى ثلثه عشرة ومن الاعلى ثلثاه عشرون فيسعيان في سنين على قدر نصيبهما (وفي الدارهم المرسلة) أي في الوصية بدارهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا اوصى مريض له تسعون درهما لزيد منها بثلثين وعمرو بستين فانه يثلث الثلث الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في التثليث لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعتبر في حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا ومعنى فاعتبر (وبمثل نصيب ابنته) او ابنته (صحت) الوصية سواء كان له ابن او ابنة او لم يكن ففي ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب الابن الا اذا زاد على الثلث

هو (عشرة) ثلث الثلثين (في سنين) الباقي من تسعين (على قدر نصيبهما) فلا ادنى يسعى في عشرين والاعلى في اربعين والمجموع ستون (كالنصف) أي نصف ماله (والربع) أي ربع ماله مثلا (اعلم ان) استثناء هذه المسائل هو الاستحسان (والقياس) أي قياسهما على المسئلة السابقة المختلفة فيما بينه وبينهما وهي قوله وبثلثه زيد وكله لآخر ينصف وقالا بربع الخ (ان ينصف في الكل) أي في كل هذه الصور الثلث المستثناة (عنده) أي الامام كما في السابقة فلا بد للامام من الفرق بينها وبين السابقة فاشار اليه بقوله (الا انهم) أي كل الامة الثلث (متفقون في التثليث) في تلك الصور (لانه) أي الموصى في هذه الصور الثلث (اضاف الوصية فيها) أي في الصور الثلث (الى عين من اعيان ماله) وهو العبد في الاولين والدارهم المطلقة في الثالث (فلا يتناول) كلامه (حق الورثة) وهو ما زاد على الثلث (لفظا) أي من حيث لفظه وعبارته حيث لم يتلفظ باكثر من الثلث وانما تلفظ بقوله بيعوا احد العبدين من زيد بعشرين ومن عمرو بالآخر بربعين في المحاباة وقال في السعاية اعتقت هذين العبدين وفي الدارهم المرسلة قال لزيد ثلثون من تسعين درهما الى وعمرو ستون منها (بل) يتناول (معنى) فقط أي من حيث المعنى لان الفرض انه لا مال له سوى العبدين في الاولين وسوى تسعين درهما في الثالث فقوله ومن عمرو بربعين في المعنى والحقيقة يزيد على ثلث ماله لان الفرض ان مجموع قيمة العبدين

تسعون وكذا ستون درهما في الثالث يزيد في الحقيقة على ثلث ماله وهو تسعون درهما (فلا يعتبر) أي التناول من حيث المعنى فقط (في حق الضرب عملا باللفظ) لا مكان ان يظهر له مال فوق تسعين فيحتمل ان يخرج هذا القدر من ثلث ماله (بخلاف ما اذا اضاف) كما في المسئلة السابقة (الى الزيادة على الثلث) أي ثلث ماله (بان اوصى بالنصف) أي نصف ماله (منلا) الخ (فاعتبر) أي التناول لفظا ومعنى في حق الضرب ماض مجهول لانه مقابل فلا يعتبر وهذا خلاصة ما كتبه المصنف من الفرق في الشرح وقال هذا فرق دقيق شريف (بلا اجازة) أي من غير حاجة الى اجازة الابن يكون للموصى له ثلث المال حتى لو اجاز الابن ينصف المال بينهما لان مثل الابن كالابن فكان له ح ابنتين ولو كان له ابنتان يكون المال بينهما فكذا هذا (وفي) ماله (اكثر من) ابن (واحد) الى الثلث بدلالة الاستثناء الاتي بقدر (مثل نصيب الابن) فيعطى هو للموصى له بلا احتياج الى اجازة الابن ايضا بدلالة الاتي (الا اذا زاد) أي الابن (على الثلث) —

- فانه (ح) محتاج الى الاجازة (من الورثة
٢ (بلا ذكر) لفظ (مثل الخ) لانه) اى الوصية
بنصيب الابن الذى هو ماله (وصية بمال الغير)
غير جائز (بخلاف مثل النصيب) فانه غير
نصيب الابن ولكن يتقدر به ولا محذور فيه
(وفيه) اى فى قوله لا معللا بالتعليل المذكور
(اشارة الى انه) اى البطلان وعدم الصحة
(فيها) اى فى صورة (اذا كان له) اى للموصى
بنصيب الابن (ابن) الخ (واما اذا لم يكن)
واحد منهما فقد صحت (اى الوصية بنصيب
الابن ايضا) (بقرينة المقام) لانه مقام بيان احكام
الوصية وهى تبرع (والظرف) اى كلمة فى
(متعلق بالعبرة) لا العقد فالاولى تقديمه على
قوله بحال العقد (والمعول) هو الظرف (بالاجنبى)
هو بحال العقد ليس بمعول للمبتدأ الاعلى
مذهب ضعيف شاذ

٣ (وانما تعرض) اى المص (للعقد)
ولم لم يقل والعبرة بحال التصرف فى
المعجز (وكذا) اى نفذ (لو اقر المريض
لامرأته من مهر المثل) متعلق بنفذ المستفاد
من كذا (لا) ينفذ (الزيادة) منه (والمقام)
اى مقام بيان نفوذ تصرفات المريض (مشعر)
الخ (جاز) لانه غير متهم فى مهر المثل (الذى
يفيد) الخ صفة قوله المضاف الخ (بعد موتى)
ظرف الخبرين (لما مر) بقوله لتعلق حق الورثة
بمال المريض (فالعبرة بحال الاضافة) هى وقت
ان يقول بعد موتى او عند موتى لاحال العقد
هو الحال وقت قوله انت حر فاذا كان صحيحا
وقته فمرض وقت ان يقول بعد موتى كان
وصية او المعنى ان العبرة لحال هو الاضافة
فالاضافة بيانية لا العبرة بالعقد فهو سواء كان
فى الصحة او المرض اذا كان اضافة يكون
وصية يدل على هذا المعنى التفريع بقوله
(فلو قال فى صحته) الخ (كان وصية) لكونه
اضافة وتعليل

٤ (فلو اوصى) ذلك المريض (بشىء
صارت) اى وصيته (باطله) الخ (حق
احد) لا الورثة ولا غيرها (وهذا) اى
بطلان وصيته (اذا قيد) اى وصيته (فباقية)
اى صحيحة باقية ممتدة (وان عاش بعد ذلك)
اى الصحة (سنين) كثيرة ثم مات يستحق
الموصى له بما اوصى به

٥ (والامسن -

فانه محتاج الى الاجازة (وبنصيبه) اى نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل
(لا) نصح وتبطل لانه وصية بمال الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة
الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد صحت كما فى
المضمرات (والعبرة) اى اعتبار كونه من الكل او الثلث (بحال العقد)
كالبيع والهبة ونحوهما (فى التصرف) الذى فيه نوع تبرع بقرينة المقام
(المعجز) اى المفيد للحكم فى الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعبرة
فالاولى تقديمه لتلايفصل بين العامل والمعول بالاجنبى الذى هو الخبر
اعنى بحال العقد (فان كان) التصرف او العقد (فى) حال (الصحة فمن
كل ماله) يعتبر (والا) يكن فى الصحة بل فى المرض (فمن ثلثه) لتعلق
حق الورثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لا جنبى بدين
نفذ من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام
مشعر بانه لو نكح المريض بمهر المثل جاز كما فى العمدى (و) التصرف
(المضاف الى موته) اى الذى يفيد الحكم بعد موته لاقبله مثل ان يقول
هذا العبد حر او فلان بعد موتى يعتبر (من الثلث) لما مر (وان كان)
هذا التصرف (فى الصحة) فان العبرة بحال الاضافة لا العقد فلو قال فى
صحته او مرضه ان حدث لى حادث فلفلان كذا كان وصية (ومرض) اى
كل مرض (صح) المريض (منه كالصحة) فلو اوصى بشىء صارت باطله
لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد المريض بان
قال ان مت من مرضى هذا واما اذا اطلق ثم صح فباقية وان عاش بعد
ذلك سنين كما فى التهمة (واعتاقه) اى المريض قنا او مكاتبنا او مديرا
مبتدأ خبره وصية (ومحاباته) فى الاجارة والاستئجار والمهر والشرء والبيع بان
باع مريض مثلامن اجنبى ما يساوى مائة خمسين كما فى التنى والاحسن

- تقديمها) اى المحاباة على الاعتاق (فانها) اى المحاباة ٢ (مقدمة) اى مقدمة فى الاعتبار (على جميع الوصايا) لو اجتمعت (عنده) اى الامام فالاولى توافق الوضع الطبع (والاعتاق) مقدمة على المحاباة (عندهما) فبالنسبة الى قولهما وضع المص حسن على طبق الوجود الخارجى لكن لما كان وضع المتن على مذهبه فى اسلوب المصنفين فالاولى تطابقها عليه (وابراؤه) اى ابراء المريض على الاضافة الى المفعول كما يظهر من المثال واما العطفات عليها فاضافتها الى الفاعل فلا يرد ان مسئلة الابراء ليست مما فيه المقام (وله) اى الابن (٢٨٩) فصل جاره من لصف به ﴿

تقديمها فانها مقدمة على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندهما فان حاجي ثم اعتق او عكس فالمحاباة اولى عنده والاعتاق عندهما كما فى الهداية (وهبته) عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابراؤه حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما فى النية (وضمانه) بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعهما على الفى على ابنى ضامن اوبعه بكذا على ابنى ضامن بمائة فان الاثني والمائة عليه لا على المخالعة والمشتري والضمان اعم من الكفالة كما فى الكرماني (وصية) اى كالوصية فى انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المتقدمة

﴿ فصل ﴾

(جاره) اى جار الموصى اذا اوصى له بشئ (من لصف) داره (به) اى بداره قياسا كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله لانه بمعنى المجاور وهو الملاصق ومن شارك غيره فى مسجد محلة استحسانا كما قالوا وفى رواية عنه لانه الجار عرفا كما فى الاختيار وما روى ان حق الجار اربعون دارا يمينا وشمالا وخلفا فضعيف كما فى الكرماني وغيره والصحيح الاول كما فى المضمرات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه الفتن والمدبر وام الولد لان سكنى هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب فانه جار كما فى الذخيرة وذكر فى الهداية انه يدخل

ام لها) اى الام (عليه) اى الابن (دين فمات) اى الابن (ثم ابرأته) اى الابن (ام صح من الثلث لانه) اى الابن (صار اجنبيا) فصار الوصية للاجنبى لا للوارث حتى لا تصح (عليه) اى على المريض الضامن (اى كالوصية) يعنى ان المتن محمول على التشبيه بالبليغ بخلاف اداة التشبيه من قبيل زيد اسد لعدم صحة الحمل يعنى انها فى حكم الوصية فى انه يعتبر من الثلث ثم علل التفسير المذكور فقال (لانها) تصرفات منجزة) والوصية ايجاب بعد الموت فلا تكون عينها وانما هى فى حكمها واذا كانت تصرفات منجزة (فالاولى ان يمثل بها) اى بهذه الاربعة (بعد القاعدة المتقدمة) اى يقول بعد قوله والعبرة بحال العقد فى التصرف المنجز كالا عتاق والمحابات والهبة والضمان فان كان فى الصحة الخ قال البرجندي وهذه المسائل متفرعة على القاعدة المتقدمة انتهى وفى ختم الفصل على لفظ الوصية الدالة على فراغ القلب عما بعدها من امر مائة او على وصل الشئ بالشئ حسن الاختتام كانه يومى الى وصل فصل آخر بفصل سابق بعد فراغ قلبه عن امره فصل فى شرح (رموز فصل جاره) الخ بالتخفيف (من لصف داره به اى بداره) اى الموصى فالاول من قبيل المجاز العقلى والثانى من الحذف (كما قال) اى بالقياس (ابو حنيفة وزفر) رحمهما الله تعالى (لانه) اى لفظ الجار (بمعنى المجاور وهو المجاور الملاصق (و) جاره (من شارك غيره) فهو عطف على الموصول السابق فى (مسجد محلة) اى يجمع اهلها (استحسانا) مقابل قوله قياسا كلاهما تميزان من نسبة الخبر الى المبتدأ (و) كما (فى رواية عنه) اى الامام (لانه) اى من شارك غيره فيه (الجار عرفا) الخ (وما روى) عن النبى عليه السلام كما روى الشافعى (ف) حديث (ضعيف) فالمراد بقوله (والصحيح هو الاول) هو القياس الذى قال به ابو حنيفة وزفر رحمهما الله (وفيه) اى فى اعتبار لصوق الدار المضاف الى من فى الجارية (اشارة الى ان المسلم والكافر الخ فيه) اى فى الجارية (سواء) لان سكنى هؤلاء تضاف اليهم اشار بتعليل الاشارة الثانية بقوله (لان سكنى هؤلاء) اى الفتن والمدبر) وام الولد (لا تضاف اليهم لعدم الملك لهم) بخلاف المكاتب فانه له ملك يد فتضاف داره اليه فهو (جار) الخ (انه يدخل

به ابو حنيفة وزفر رحمهما الله (وفيه) اى فى اعتبار لصوق الدار المضاف الى من فى الجارية (اشارة الى ان المسلم والكافر الخ فيه) اى فى الجارية (سواء) لان سكنى هؤلاء تضاف اليهم اشار بتعليل الاشارة الثانية بقوله (لان سكنى هؤلاء) اى الفتن والمدبر) وام الولد (لا تضاف اليهم لعدم الملك لهم) بخلاف المكاتب فانه له ملك يد فتضاف داره اليه فهو (جار) الخ (انه يدخل

فيه العبد الساكن عنده لا عندهما (وصهره) بالكسر على ما فسره محمد وابوعبيدة (كل ذي رحم محرم من عرسه) أى كل ذكر من اقرباء زوجة الموصى وان اعتدت من رجعى عند موته فيدخل ابوها واخوها وغيرهما وقال الحلواني هذا فى عرفهم واما فى عرفنا فلا يدخل فيه الا ابوها وامها كما فى المغرب وينبغى ان يختص هذا بلفظ الصهر واما لفظ خسر فينبغى ان لا يدخل فيه الا ابوها فى ديارنا (وخننه) بفتحين (كل زوج ذات رحم محرم منه) كزوج البنت والاخت والعمة ومحوهن وقبل هذا فى عرفهم واما فى عرفنا فلا يتناول الأزواج المحرم قريبا كان ابوعيدا حرا كان او عبدا كما فى الكافى وذكر فى القاموس انه الصهر وفى المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالأب والاخت وعند العامة زوج البنت وينبغى ان يفتى به فى ديارنا لانه المشهور (واهل عرسه) أى زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال النورى والأزهري اهل الرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كما فى الكرماني وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي اجنبى يقوته فى منزله كما فى المغرب ولا يدخل فيه رقيقه كما فى الاختيار (وآله) اصله اهل (اهل بيته) أى بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى اب له فى الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غيره لان الآل والاهل يستعملان استعمالا واحدا فيدخل فيه جده وابوه والآل الاقصى لأنه مضى اليه كما فى الكرماني ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب انما يعتبر من الآباء ولذا لو اوصت لاهل بيتها لم يدخل فيه ولدها الا ان يكون ابوه من قومها كما فى الكافى (واقاربه) جمع قريب (وذووا) قرابته

- فيه) أى فى التعريف (العبد الساكن) فى دار (عنده) أى الامام (بالكسر) أى بكسر الصاد (على ما فسره) أى الصهر (محمد رحمه الله) وابوعبيد مصنف غريب المصنف وكلمة على متعلق بالنسبة بين المبتداء والخبر هو قوله (كل ذي الخ من عرسه) صلة محرم أى الذى حرم لزوجة الموصى وهو اقرباؤها الخ (عند موته) ظرف اعتدت

٢ وينبغى ان يختص هذا) أى ما قال الحلواني (بلفظ الصهر واما لفظ خسر) بالكسر ايضا فى لغة العجم مرادى لفظ صهر فى العربى (فى ديارنا) ما وراء النهر (كل زوج ذات رحم) بالاضافات الثلث أى كل زوج امرأة ذات رحم (منه) أى من الموصى صلة محرم (و) زوج (محوهم) كالحالة (وقيل) وكذا كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء كاخ زوج بنته واب زوج بنته لان الكل يسمى ختنا (هذا فى عرفهم واما فى عرفنا فلا يتناول الأزواج المحرم) وعليه كلام المتن كما فى الفصيحة فلا بد من ضم ما قدرنا لقوله قيل الخ ليصح اشارة قوله هذا فى عرفهم الخ فى عبارة الشارح المحقق اما سهو منه او غلط وسقط من الناسخ (انه) أى الختن (الصهر) يعنى هما مترادفان ٣ (وفى المغرب انه) أى الختن (كل من كان) الخ (لانه المشهور) أى فى ما وراء النهر دارنا ٤ (يعوله) أى يميل الرجل ويزيد جماعته (يقوته) أى ينقته (فى منزله) أى ذلك الرجل

ه (لانه) أى الأب الاقصى (مضى اليه) وهو خارج عن المضى والا يلزم اضافة الشئ الى نفسه (لو اوصت) أى المرأة (لم يدخل فيه) أى فى اهل بيتها (ولدها) أى ولد تلك المرأة (الا ان يكون ابوه) أى اب ولدها (من قومها) أى قوم المرأة (واقاربه) أى الموصى مبتدأ مع المعطوفات خبره محرمان الخ (وذووا) بالواو جمع ذو

١ (وبه) أى يكون أقل الجمع فى الوصية اثنين (قال) الامام (نفطويه) على وزن سيبويه (للرد) أى لرد اللام الجمع (الى الجنس) وحامله الواحد (أقل الجمع) المعروف (اثنان)

٢ (فيه) أى فى قوله فصاعداً (اشارة) الخ (ان يتحرى) أى يقصد ويختار (الاحوج منهم) أى الاقارب مثلاً (ان لم يكن له) ان لموصى الاقارب

او ارحامه او (انسابه محرماه فصاعداً) فان أقل الجمع اثنان فى الوصية وبه قال نفطويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فالأقل واحد للرد الى الجنس وهذا عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فائتان كما فى الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يحصون فالوصية جائزة وبه يفتى الا ان المستحب عند بعضهم ان يتحرى بالاحوج منهم كما فى تنمى الواقعات (من ذوى رحمه) ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا صغاراً او كباراً احراراً او عبيداً ذكوراً او اناثاً مسلمين او كافرين فيدخل فيه الجد والجدة وولد الولد فى ظاهر الرواية وعن الشيخين انه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذورحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما فى الكافى يقدم (الاقرب فالأقرب) من ذوى الرحم (غير الوالدين والولد) استثناء من محرماه فصاعداً لان القريب فى العرف من يتقرب الى غيره بوسيلة ويقربهم بنفسهم فلو اوصى لعين او خالين فللعين عنده واما عندهما فيربع لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او الام الى اقصى اب له فى الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعلم والباقي للخالين عنده لانه لاستحق اقرب منهما ويثلث عندهما ولو ترك عما وعمة وخالا وخالة كانت للأوليين عنده لاستوائهما فى القرب وربعت عندهما كما فى الهداية وغيره والصحيح قوله كما فى المضمرات فاعتبر ابو حنيفة رحمه الله فى هذه الوصية ثلثة اشياء لم يعتبر المحرمية والاقربية والجمعية لان القصد صلة القريب فيختص بمن يستحقها كما فى الدرمانى واليه اشار فى الاسرار وغيره لكن فى المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه (وفى) الوصية لاجل (ولدى زيد الذكر والانثى) والواحد والكثير (سواء) وفيه اشعار بانه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى انه يرث وبانه لا يدخل اولاد الابن الا اذا

٣ (لم يعتبر) بصيغة التثنية والالف راجع الى الامامين والجملة صفة ثلثة اشياء والرابط محذوف وفى النسخ التى رأيناها بصيغة المفرد فمجهول غائبة والمعنى لم تعتبر الثلثة عند الامامين

٤ (والجمعية) أى كون الموصى له أقل الجمع فصاعداً (لان المقصود) من هذه الوصية (صلة القريب) أى العطاء له والاحسان اليه (فيختص بمن يستحقها) أى الصلة وهو المحرم الاقرب (ان الجمعية شرط متفق عليه) فلا حاجة الى تعليقه ولذا اورد العلة الخاصة بالاولين —

— (كانثيين) اى للذكر مثل حظ الانثيين (غ) ٢ (تعتبر منهم) اى من بنى فلان ٣ (وفيه) اى فى تفسير فلان باسم القبيلة كتميم مثلا كما فسر به الشارح المحقق أولا (اشارة الى انه لو كان) المراد بلفظ (فلان ابا خاصا) اضيف اليه بنى لا اسم قبيلة كما حمل عليه أولا (لا يدخل المختلطون فى الوصية وهذا عنده واما عند محمد فيدخلون) اى المختلطون (وهذا) اى ما عند محمد (رواية) اخرى (٦٩٢) فصل جاره من لصف به

فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنوا ابن فلبينات عملا بالحقيقة ولا يدخل اولاد البنات اصلا فى ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انهم يدخلون كما فى الاختيار (وفى) الوصية لاجل (ورثته) اى ورثة زيد (ذكر) واحد منهم (كانثيين) فان كانت ابنا وبنات يثلث بينهما وان فقد اولاد الصلب يدخل فيه اولاد البنين وفى دخول اولاد البنات روايتان كما فى الذخيرة (وفى بنى فلان) اسم قبيلة كبنى تميم (الأنثى) مبتدأ خبره يعتبر (منهم) تبعاً فان كانوا ذكورا او مختلطين فالكل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يحصون واما الاناث فينبغى ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختلطون فى الوصية وهذا عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فيدخلون وهذا رواية عنه وحكى الكرخى رجوعه ويدخل الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصلب يدخل اولاد الابن ذكورا او مختلطين ولا تدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنت ولو ذكورا الا فى رواية عن محمد رحمه الله كما فى الذخيرة وبها ذكرنا ظاهر ان المص لا يبنى على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال آخر ان فلانا اذا كان خاصا فالوصية للذكور خاصة كما فى الكافى (وبطلت الوصية لمواليه) بلا بيان قبل الموت (فيمن له معتقون) بكسر التاء (ومعتقون) بفتحها لان المولى مشترك صالح للاعلى شكرا للانعام وللأسفل زيادة للاكرام وعندهم انها جائزة لكن عنه ان الوصية للاعلى وعنده انها لهما جميعا وعن ابى يوسف رحمه الله انها للاعلى وعنده للأسفل وعن

محمد

صالح للاعلى) لانه يختلف مقاصد الناس فى الوصية فمنهم من يقصد الاعلى وهو المكسور (شكرا) ومجازاة (للانعام و) منهم من يقصد (للأسفل زيادة للاكرام) فاذا لم يوجد البيان فى الحياة بطل (و) رواية (عندهم) اى الاثمة الثلث (انها) اى الزيادة للاكرام حاصله ان الوصية للأسفل جائزة (لكن) روى (عنه) اى الامام (ان) تلك (الوصية للاعلى وعنه) اى عن الامام ايضا (انها) اى تلك الوصية (لهما) اى الاعلى والأسفل (جميعا) على خلافى المتن فعنه فى تلك الصورة بضم المتن اربع روايات (وعنه) -

(عنه) اى عن الامام (وحكى الكرخى رجوعه) اى الامام عنها (ويدخل الذكور) عطى على لا يدخل المختلطون (بلا خلاف) اى بينهما وبين محمد (كما لا يدخل الاناث بلا خلاف) مر عم (وبها ذكرنا) من قوله واما عند محمد رحمه الله فيدخلون وهذا رواية عنه الخ (ظهر ان المصنف لا يبنى) الاولى لم يبن (على قوله الاول) من قولى الامام (كما ظن) من ابى المكارم (و) كما (قيل) منه ايضا (انه) اى الامام (قال) آخر ان فلانا اذا كان خاصا فالوصية للذكور خاصة كما فى الكافى انتهى وعبارته هكذا وفى بنى فلان اى فى الوصية لبنى فلان وهو ابوهم يعتبر الأنثى منهم هذا قول ابى حنيفة رحمه الله أولا اعتبار اللامجاز كما فى الهداية ويوافقها كلام النهاية وفى الكافى هو قول محمد وقول ابى يوسف هو قول ابى حنيفة رحمه الله اخرا وهو ان الوصية للذكور خاصة اعتبارا للحقيقة والمص تبع بيان الهداية فان المسئلة بنيت فيها على قوله الاول وفى الكافى قد بنيتها على قوله الآخر ولا يخفى انه احسن خصوصا عند وفاق ابى يوسف رحمه الله معه وهذا الخلاف اذا كان له ذكور واناث ليستقيم اعتبار التغليب واما اذا كان له اناث فقط فلا شئ لهن بالاتفاق كذا فى الكفاية والنهاية وأولم يكن فلان اباهم كما اذا كان بنوا فلان اسم قبيلة مثلا فهى للذكور والاناث اذ المراد مجرد الانتساب حتى يدخل فيه الخلفاء ومولى الموالاة والعقافة على ما فى الهداية والكافى والنهاية انتهى وكلام البرجندى ايضا مثل هذا بعينه فى طريق شرح المتن (يفتحها) اى التاء ولو قرأ بالعكس يجوز ايضا لان المفص التفرقة (لان) لفظ (المولى مشترك) بين الحركتين ولا قرينة على المعنى المراد ولا عموم فى المشترك باعتبار معنييه فيكون الموصى له مجهولا اليه اشار بقوله صالح للاعلى) لانه يختلف مقاصد الناس فى الوصية فمنهم من يقصد الاعلى وهو المكسور (شكرا) ومجازاة (للانعام و) منهم من يقصد (للأسفل زيادة للاكرام) فاذا لم يوجد البيان فى الحياة بطل (و) رواية (عندهم) اى الاثمة الثلث (انها) اى الزيادة للاكرام حاصله ان الوصية للأسفل جائزة (لكن) روى (عنه) اى الامام (ان) تلك (الوصية للاعلى وعنه) اى عن الامام ايضا (انها) اى تلك الوصية (لهما) اى الاعلى والأسفل (جميعا) على خلافى المتن فعنه فى تلك الصورة بضم المتن اربع روايات (وعنه) -

— اى عن ابي يوسف رحمه الله بدلالة
القرب وانتقال الكلام اليه (لمن اصطاحوا)
اى الموصون بذلك الوصية وهم الموالى
(بذلك) اى بالاصطلاح
٢ (وكلامه) اى الكرماني (شعر) حيث نقل
روايات جواز هذه الوصية (ولا يدخل) عطف
على لو كان له الخ عطف الخبرية على الشرطية
(مدبروه وامهات اولاده) لانهم ليسوا معتقدا
بالفعل فلا يتناولهم الموالى (هكذا) اى مثل
ما اشعر الكرماني به في المفتوح

٣ (الى موضع اهله) ليخدمهم هناك (ولا يخرج)
اى الموصى له من مصره (الى مصر آخر)
الا اذا كان الموصى له في مصر آخر لافى مصر
الموصى فيخرجه اليه لخدم من اهله فيه
(له) اى لنفس الموصى

٤ (وانما خص) الص بالجواز (الخدمة
والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصى له)
بالخدمة والسكنى فاللام للعود ولا منافاة
بما يأتى من قوله فيوجرهما

٥ (وفيه) اى في قوله بغلتهما (اشعار بان له)
اى للموصى له بالغلة (ان يستخدم) العبد بنفسه
ويسكن) في الدار بنفسه ثم علل الاشعار
فقال (لان الغلة والمنفعة) اى الاستخدام
والسكنى (سواء) الخ (لان الغلة دراهم
اودنانير) والاستخدام والسكنى ليسا بدراهم
ودنانير فلا يندرجان في الغلة (منها) اى من
الدار (والورثة) يسكن (الباقي) وهو
الثلاثان (اويستغل) عطف على يسكن اشارة
الى تقسيم الدار باعتبار الغلة وكان الاول
باعتبار الذات

٦ (حتى يستكمل الزمان) اى مدة الوصية
(بالاجزاء) اى الذات

محمد رحمه الله انها لمن اصطاحوا عليه لان الجهالة قد زالت بذلك كما
في الكرماني وكلامه شعر بانه لو كان له معتقون بالفتح لم تبطل فهم لمن
اعتقه في الصحة والمرض ولاولادهم من الرجال والنساء سواء اعتقه قبل
الوصية او بعدها ولا يدخل مدبروه وامهات اولاده وعن ابي يوسف
رحمه الله انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما
اذا كان له معتقون بالكسر (وصحت) الوصية بالمنافع كما اذا اوصى
(بخدمة عبده) مدة معلومة وابدا لانها تمليك المنافع كما في حالة الحياة
وفيه ايماء الى انه يجوز للموصى له ان يخرج العبد من موضع الموصى الى
موضع اهله ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انها تصح
بالرقبة له وبالخدمة لغيره والمنفعة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة
بالمرض فان كان بحيث يرجى برؤه فذلك والانفعلى صاحب الرقبة
كما في التهمة (وسكنى داره مدة معلومة) كسنة وشهر (وابدا) كما
في الاجارة وانما خص الخدمة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصى له ان
يوجر العبد والدار كما في الهداية (و) صحت (بغلتهما) اى غلة العبد
والدار واجرتهما ونفعهما مدة معينة وابدا فيوجرهما ثم يتصرف في بدل
الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستخدم بنفسه ويسكن لان الغلة والمنفعة
سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما
في الهداية (فان خرجت الرقبة) اى رقبة العبد والدار (من الثالث
سلمت) الرقبة (اليه) اى الموصى له ليستخدم ويسكن ويشغل مدة
الوصية (والا) نخرج من الثالث (قسمت الدار) ذاتا او غلة اثلاثا
بان يسكن الموصى له ثلثا منها والورثة الباقي او يستغل الموصى له منها يوما
والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى
لأنها اعدل للتسوية بينهما ذاتا وزمانا بخلاف المهاداة فان فيها تقديم

احدهما زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار تحتل القسمة والافالمهاية
لا غير كما في الظهيرية والاكتفاء مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما
في ايديهم من الثلثين الارواية عن ابي يوسف رحمه الله كما في الزاهدي
(ويهايا العبد) فيخدم للموصى له يوما والورثة يومين ويستغلون منه
كذلك لانه لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصى
له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة
يخدم للموصى له يومين وللورثة يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار
(وبموته في حياة موصيه) اي اذا مات الموصى له في حياة الموصى (تبطل)
الوصية لانها انما تتملك بالقبول بعد موت الموصى (و) بموته (بعد موته)
اي موت الموصى (يعود) الموصى به (الى) ملك (الورثة) اي ورثة
الموصى لأن الموصى له استوفى ما اوصى له (و) صححت الوصية (بثمرة
بستانه) وحينئذ (ان مات) الموصى (وفيه) اي في بستانه (ثمرة) كان
(له) اي الموصى له (هذه) اي الثمرة الحادثة (فقط) لا ما يحدث لانه لا
يقال حقيقة الا على الحادثة (وان ضم ابدا) بان قال له بثمرة بستانه
ابدا (فله هذه) الثمرة الموجودة (وما يحدث) من الثمرة في المستقبل
وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم يضم ابدا تبطل الوصية
وهذا في القياس واما في الاستحسان فلا تبطل وتقع على ما يحدث الى
ان يموت الموصى له كما في الكفاية وهذا مختار الكرماني (كما في غلة
بستانه) او ارضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموصى له سواء ضم ابدا
اولا اذ الغلة تقال على ما يحدث ايضا وهي شاملة للثمار والاوراق
وقوائم الخلاف والمحطب ونحوها وفي معناها النزل وكذا لو اوصى بنزل
كرمه في ثلاث سنين فمات ولم يحمل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى
يتصدق بنزله ثلاث سنين وهذا قول محمد رحمه الله بن سلمة موافقا

٢ (والا كتفاء) اي بالقسمة فقط (الا) لهم
ان يبيعوا (رواية) اي برواية (عن ابي
يوسف) رحمه الله (لانه) اي العبد

٣ (وبموته) اي الموصى له (بعد موته) الخ

٤ (لان الموصى له استوفى) الى ان يموت
(ما اوصى له) من النافع فالرغبة ملك ورثة الموصى
٥ (له هذه فقط لا ما يحدث الخ) هذا
هو الموعود في صدر الكتاب بقوله وسندكر
ما يستثنى منه الخ

٦ (ولم يحمل) اي لم يعقد (الكرم فيها)
اي في ثلاث سنين (شيئا) من الفواكه (يوقف)
اي يجعل الكرم موقوفا (ثلاث سنين) طرف يوقف
لا يتصدق فالنصدق هو نزل السنة الرابعة -

لما قال اصحابنا وذهب نصير الى انها بطلت كما في التثنية (و) صحت
(بصرف غنمه وولدها) الموجود (ولبنها له) اى الوصى له (ما) كان على

ظهرها وبطنها وضرعها (فى وقت موته) من الصوف والولد واللبن (ضم)
ابدا اولاً) يضم لان المعدوم منها لا يستحق بعقدها بخلاف الثمر والغلة
فانهما يستحقان بالمساقاة والاجارة (ويورث بيعة وكنيسة جعلنا في الصحة)

اى اذا صنع في الصحة يهودى او نصرانى معبدا ثم مات فهو ميراث
بلا خلاف لكن عنده لعدم لزوم الوقف وعندهما لكونه امرا بالمعصية
(والوصية يجعل احدهما تصح) اى اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح

عنده ولا يصح عندهما لانه اوصى بمعصية غيرانه جوز بناء على زعمهم
وقال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القرى واما
في الامصار فلانصح بلاخلاف كما في الكرماني وقال السيد الكرماني الظاهر

ان المراد بالقرى ما ليس فيها شىء من شعائر الاسلام فان كان فيها
شىء منها فكالامصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى بما هو قرينة عندنا
وعندهم جميعا كالصدقة لصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية

للمغنية او بما هو قرينة عندنا دونهم كاللحج لم يصح كل منهما بالاجماع
لانه معصية اوليس بقرينة في زعمهم وهذا كله اذا اوصى مطلقا فان اوصى
لقوم باعيانهم وسماهم نصح بالاجماع لانها تمليك طاعة كانت او معصية

لكن في المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الحقائق

فصل

(ومن اوصى) وفروض (الى زيد) عند الموت او قبله بان قال
تبارك دار ابن فرزند ان خود را بعد موتى او غم فرزند ان بخور او استادكى
كن او تعهدتم او قم بامرى او نحوها كما في الخزانة وغيره (وقبل)

٢ (اى اذا اوصى احدهما) اى اليهودى
والنصرانى

٣ (وفيه) اى في قوله يجعل احدهما (اشارة)

٤ (وهذا) اى عدم الصحة (كله) اى في كل
من الشقين الاخيرين (اذا اوصى مطلقا) الخ
(لأنها) اى الوصية منهما لقوم باعيانهم
(تمليك) منهما لهم (طاعة كانت) اى الوصية
(او معصية) وفي ختم الفصل بلفظ تصح حسن
الاختتام لان الشىء اذا صح تم ترده وكذا
في لفظ الوصية على ما مر قبل هذا الفصل
فصل في شرح رموز (فصل ومن اوصى) الواو
للاستيناف كما مر مرارا مثله (او تعهد)
بصيغة الامر (هم) مفعوله —

— (عنده) أى فى حضرة الموصى وعلمه)
 معنى ان كلمة عند للحضرة والمضور فى الاغلب
 يستلزم العلم (بوجه من الوجوه) أى صراحة
 او دلالة (والا يرد) أى ان لم يرد (عنده)
 أى عند حضرة الموصى وعلمه (لا يرد) مجهول
 كالجاء السابق (اورده) أى الايصاء (القاضى)
 أى لو حكم به (برده) أى بسبب رد الموصى له
 (بلاعلمه) أى الموصى (لم يصح قبوله بعده)
 أى بعد رد القاضى (لأنه) أى القاضى (قضى
 فى مجتهد فيه) فنقد (لأنه قد رد) مجهول
 (برده) أى الموصى له (بلاعلمه) أى الموصى
 (عند بعضهم) ظرف رد (واطلاقه) أى اطلاق
 عدم الارتداد حيث لم يقيد بنوع كذا
 ٢ (وانما ادى القبول بطريق الشرطية)
 أى بقوله وقبل لأنه عطف على شرط من الخ
 (عما) أى رجلاهما (يعدل) أى يختار العدالة
 (فى مال ابن اخيه) أى ذلك العم

زيد ايصاءه (عنده) أى فى حضرة الموصى وعلمه (فان رد) الوصى
 الايصاء بوجه من الوجوه (عنده) أى فى علمه (رد) ايصاؤه حتى انه
 اذا قبل بعده لا يصح قبوله (والا) يرد عنده بان لم يرد فى حياته اصلا
 او رد فيها بلاعلمه (لا) يرد لأنه اعتمد عليه فيتضرر بالرد وقال الحصانى
 لو رده القاضى برده بلا علمه لم يصح قبوله بعده لأنه قضى فى مجتهد
 فيه لأنه قد رد برده بلاعلمه عند بعضهم واطلاقه شعربانه لوجعل رجلا
 وصيا فى نوع صار وصيا فى الانواع كلها فى الذخيرة وغيره وانما ادى
 القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بمجتم بل لا
 ينبغي ان تقبل لأنها على خطر وعن ابى يوسف رحمه الله الدخول فيه
 اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يتدر الوصى ان
 يعدل ولو كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال ابو مطيع ما رأيت فى مدة قضائى
 عشرين سنة عما يعدل فى مال ابن اخيه كما فى التتمة (فان سكت) زيد
 عن الرد والقبول (فمات موصيه فله) أى للموصى (رده) أى رد الايصاء
 (وضده) أى قبوله لأنه متبرع بلا غرور فى الرد الا انه لو قبله صار وصيا
 ولا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضى كما فى العمادى ولما فرغ عن
 القبول بالقول شرع فى القبول بالفعل فقال (ولزم) الايصاء (ببيع شىء)
 أى بيع الوصى الساكت شيئا (من التركة) بعد موت الموصى لوجود
 دلالة القبول (وان جهل) الوصى وقت البيع (به) أى بالايصاء لأنه اثبات
 خلافة فقد صح بلاعلمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات ولاية فلا يصح
 تصرف الوكيل مع الجهل بها (فان رد) هذا الوصى الساكت الايصاء
 (بعد موته) أى موت الموصى (ثم قبل) الايصاء (صح) قبوله خلافا لزفر
 لأنه يتضرر الوصى بالقبول الا ان ضرره يجبر بثوابه (الا اذا نفذ قاضى
 رده) فحينئذ لا يصح قبوله بعده لأنه حكم فى مجتهد فيه (و) من اوصى

٣ (لأنه) أى الايصاء (اثبات خلافة) الخ
 (لأنه يتضرر الخ) دليل زفر والجواب عنه قوله
 (الا ان ضرره) الخ (نفذ) بالتشديد --

(بغيره) أى بغير انشاء هذا الوصى فصيح بيان الغير بقوله (من الايصاء الى حر) الخ

٢ (بعد واليه) أى الى الوصى لانه عدوى الدين
 ٣ (وفيه) أى فى التعليل المذكور اوفى معمله باعتباره (اشارة الى انه لو اعتق العبد) مجهول (و) فى قوله بدله القاضى الخ اشارة (الى ان هؤلاء) الخ (ان الايصاء) أى ايصاء هؤلاء فاللام عهدية (فى معناه) أى معنى ما فى الاصل (فيكون) أى ايصاء العبد (باطلا) بلا حاجة الى ابطال القاضى (و) قيل معناه (سيبتل) بابطاله (فى) خصوص (الفاسق) لان الكافر كالعبد فايصاؤهما لعدم ولايتهما يكون باطلا فلا احتياج الى الابطال انما هو فى الفاسق خاصة

٤ (بلا مانع) أى ليس ههنا من يمنعه من ذلك (الى متصرف) أى من هو اهل للتصرف مع ان شقيقته عليهم يكون اكثر من شقيقه الاجنبى (فلا يصح) لعدم ولاية العبد واليه اشارة بقوله (لانه) أى العبد (قد يعجز عن حق الايصاء بمنعهم) أى الكبار (اوبيعه) أى العبد

٥ (وفيه) أى فى قوله ضم اليه غيره دون ان يقول بدله (اشارة) الخ

٦ (يخرج) من الاخراج (الامين) أى القاضى لانه امين فى حق الفقراء (العاجز)

٧ (لانه) أى ذلك الحائض (مختار) الخ ولعل فيه حكمة —

(الى عبد) ولو باذن سيده (او كافر) ولو دميما (او فاسق) مخوف عليه فى المال (بدله) أى بدل ايصاء (القاضى) وجوبا (بغيره) من الايصاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدو اليه والفاسق يتهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر وناب الفاسق كان الوصية ماضية لزوال موجب التبديل كما فى الاختيار والى ان هؤلاء صاروا اوصياء ولذلك صح تصرفهم قبل التبديل وفى الاصل ان الايصاء باطل واختلفوا فى معناه فقيل انه سيبتل بابطال القاضى فى جميع هذه الصور وقيل سيبتل فى غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل سيبتل فى الفاسق لان الكافر كالعبد كما فى الكرماني (و) من اوصى (الى عبده) القن (صح) ذلك الايصاء (ان كان ورثة) كلهم (صفارا) لانه ايصاء بلا مانع الى متصرف وهذا عنده واما عندها فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كبارا لانه قد يعجز عن حق الايصاء بمنعهم اوبيعه وقيل قول محمد رحمه الله مضطرب كما فى الهداية وانما خص العبد اشارة الى انه صح الايصاء الى المكاتب بلا خلاف كما فى الاختيار (و) من اوصى (الى عاجز) غير عبد وكافر وفاسق (عن القيام بها) أى بالوصية ومصالح الصغير والتصرف فى ماله (ضم) القاضى (اليه غيره) من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدل له القاضى الى غيره ولو خائفا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المشايخ وفى الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما الحائض فقد قال بعضهم يخرجها عنها واليه اشارة محمد رحمه الله وقال بعضهم لا يخرجها اصلا بل يضم اليه امينا مانعا عن الخيانة لانه مختار الميت وفى التتمة لو اتهم القاضى وصيا اخرجه عن الوصاية عند ابى يوسف رحمه الله ويضم اليه غيره عند ابى حنيفة رحمه الله

والفتوى على الأول وإلى أنه لا يضم إليه غيره إلا بعد ذلك العجز وكذلك الحيانة والفسق كما في الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والغافل مع أنه وجب عزله كما في الاختيار (ويبقى) وجوبا (أمين) عن الحيانة (يقدر) على القيام بها وفيه إشارة إلى أنه لو عزل القاضى وصيا عدلا كافيا لم ينزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم أنه ينزل بعزله إلا أنه لا ينبغي له أن يعزله وأعلم أنه إذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها إلا أن يخرج عنها إلا بإخراج القاضى كما في قضاء الخلاصة (و) من أوصى (إلى اثنين) بعقد واحد أو بعقدين (لا ينفرد أحدهما) بالقيام بها لاعتماد الموصى على رأى الاثنين وهذا عند الطرفين وأما عند أبى يوسف رحمه الله فينفرد كل منهما بذلك لأن كلاهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن أبى القاسم الصغار أن الخلاف فيما إذا أوصى إليها بعقد وأما بعقدين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الأصح وبه نأخذ كما قال الفقيه أبو الليث لكن في المبسوط الأصح أن الخلاف في الفصلين معا لأن ثبوت الوصية بعد الموت وإذا ما يكون لهما معا كما في الكرمانى وغيره وهذا أقرب إلى الصواب فلو مات أحد هذين الوصيين وجب أن ينصب وصيا آخر لعجز الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال أنه على الوفاق قال أبو يوسف رحمه الله أنه تحصيل لما قصد الموصى من إشراف كل منهما على الآخر لكن فيه إشعار بأنه لو أشراف على وصى لم ينفرد أحدهما بلا خلاف مع أنه على الخلاف وعن أبى يوسف رحمه الله أن المشرق ينفرد دون الوصى كما في الذخيرة (إلا بشراء كفته) أى كفن الموصى فإنه ينفرد أحدهما بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله (وتجهيزه) أى نهضة ما يحتاج الموصى إليه من التكفين والتقبير والدفن وغير ذلك لأنه ربما غاب أحدهما وبانتظاره فسد

— (وكذلك) أى عذر (الحيانة) الخ (واعتمد) أى المص (على السابق) أى على قوله ومن أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق بدله الخ (حيث لم يستثن) من العاجز كما استثنى الشارح المحقق (العبد والكافر والغافل مع أنه وجب عزله) أى عزل كل واحد منهما (ويبقى) مجهول من الإبقاء (وأعلم أنه) أى العدل

٢ (إلا أن يخرج) العدل عن الوصاية فيجبر عليها وفي أكثر النسخ إلا أنه لا يخرج عنها فخرج أما مجهول من الإخراج أو معلوم من الخروج بمعنى لا يقدر الخروج شرعا عنها (كما في قضاء الخلاصة) كتب حسن الرومى لم أجده فيه انتهى أقول يحتمل أن يكون الخلاصة متعلقا مشهورا وغيره ولعل الحوالة إلى غير المشهور أو باعتبار المفهوم المتخالف لكلامه لابين عبارته وأمثال ذلك كثير الوقوع من الشارح المحقق

٣ (في الفصلين معا) أى سواء كان بعقد أو بعقدين

٤ (من إشراف) أى من جعل (كل منهما) مشرفا (على الآخر) خبيرا عن أحواله (لكن فيه) أى فيما قال أبو يوسف (إشعار) الخ (مع أنه) أى الحكم في صورة الإشراف (على الخلاف) أيضا (وهذا) أى ذكر شراء الكفن (مستدرك بدخوله في) قوله وتجهيزه -

الميت (والخصومة في حقوقه) مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة وديناله او عليه فادعى رجل ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب وجمعه الورثة او الغريم فاقام الحاضر بينة على ذلك قضى القاضى بوصايتهما كما فى العمادى (وقضاء دينه) الى دائته اذا كانت التركة من جنس الدين والا فلا ينفرد احدهما كما اشير اليه فى قاضيتان ويدخل فيه الحراج كما فى الذخيرة وحفظ الدين ففى النهاية ليس فى قضاء الدين الاحفظ المال الى ان يقضى الى الدائن (وطلبه) اى طلب دين له على مديونه وهذا مستدرك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة (وشراء حاجة الطفل) من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك (والانهاب له) اى قبول الهبة للطفل اذ فى التأخير خوف الهلاك (واعتاق عبد عين) اى معين لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلافى اعتاق ما ليس بعين فانه يحتاج اليه (ورد ودبغة وتنفيذ وصية) حال كونهما (معينتين) لان لصاحب الحق اخذه بلا دفع الوصى وفيه اشارة الى انه ينفرد برد المعصوب والمشتري وبقسمة ما يكال ويوزن كما فى قاضيتان (وجمع اموال ضائعة) اى مشرف على الهلاك (وبيع ما يخاف تلفه) من نحو المطعوم والمشروب وفى الاكتفاء اشعار بانه لا ينفرد فيما سوى الاستثناء من البيع والرهن واقتضاء الدين والهبة والصدقة والاجارة وغيرها فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بابواب البر كما اذا اوصى بان ينصدق بشىء المساكين وقال الحلوانى انه على الخلاف كما فى الذخيرة وذكر فى قاضيتان انه ينفرد باجارة اليتيم لعمل يتعلم ولعله على الخلاف ففى التنف ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزفر والحسن فيما سوى التجهيز وشراء الحاجة والخصومة وقضاء الدين والودبغة والوصية ومثله فى النظم (ووصى الوصى وصى فى ماله ومال موصيه) اى اذا اوصى وصى الى اخر فهو وصى

١ - وقضاء دينه) اى الوصى (الى دائته) الخ
٢ (ويدخل فيه) اى فى الدين (الحراج) لانه دين على الفقراء للمسلطان (وحفظ الدين) عطف على الحراج (ففى النهاية) الفاء للتعليل اى لان فى النهاية (ليس) الخ (الى) (ان يقضى) الدين (الى الدائن وعليه) (اى على استدراكه بها) (يدل) كلام الخ ولعله لم يذكر الطلب بعد ذكر الخصومة فى الذخيرة (عبد عين) يسكون الياء (وتنفيذ وصية) اى اعطاء الموصى به للموصى له مثلاً (بلادفع الوصى) فلو دفع واحد منهما فبالطريق الاولى

٣ (والمشتري) بالفتح شراء فاسدا
٤ (وفى الاكتفاء) اى بالمسببات المذكورة (اشعار) الخ (من البيع والرهن) الخ بيان ما سوى
٥ (واقتضاء الدين) فيه انه هو الطلب المستثنى فكيف عدلهما سواء (فانه) علة للمقدر اى وليس بذلك (فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بابواب البر) صلة الوصية اى لا انه مخصوص بالمعينة كما فى المتن
٦ (وقال الحلوانى) عطف على قال بعضهم (انه) اى تنفيذ الوصية بابواب البر (على الخلاف) الخ (لعمل يتعلم) اى الصبي انتهى كلام قاضيتان (ولعله) اى حكم اجارة اليتيم لعمل (على الخلاف) ايضا
٧ (ففى التنف) علة لقوله ولعله على الخلاف اى لان فى التنف الخ
٨ (والوصية) اى تنفيذها وفى بعض النسخ بالاضاد المعجمة والعين المهملة وليس فى المقام كثير مناسبة له غ -

في تركته وتركه الميت الاول لان الايصاء اقامة الغير مقامه فيما له ولاية وله ولاية التركتين ويجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى اذا اوصى احد من هذين الوصيين عند موته الى حى منهاله ان يتصرف وحده وهذا ظاهر الرواية وهن ابى حنيفة رحمه الله انه لا ينفرد لانه ماضى بتصرفه وحده كما في الهداية (ولا يبيع وصى) مال الصغير (ولا يشتري الا بما يتغابن فيه) اي بالغبن اليسير وهو ما يقوم به مقوم لانه لا يتحرز عنه بخلاف الغبن الفاحش فانه متحرز فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في المنية ولا يرد التصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاولى واطلاقه مشير الى جواز بيع كل شىء من التركة منقولا كان او عقارا وهذا في ظاهر الرواية كما في الذخيرة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب فيه المشتري بضعف القيمة او احتاج الصغير الى ثمنه لنفقته او كان على الميت دين لاوفاء له الا بثمانه او في التركة وصية مرسله يحتاج في انفاذها الى ثمنها او كان يبيعه خيرا له بان كان حانونا او دارا يخاف عليه النقصان او مؤنة تربو على ارتفاعه فحينئذ يجوز بيع عقاره كما في الظهيرية والفتوى على قولهم كما في اللام والى جواز بيع مال نفسه منه وشراء ماله لنفسه بالغبن اليسير الا انه لا يجوز اصلا عند محمد رحمه الله وفي ظاهر الروايتين عن ابى يوسف رحمه الله واما عند ابى حنيفة رحمه الله وفي رواية عنه فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يساوى الفا بثمانمائة ويشترى منه ما يساوى ثمان مائة بالف على ما قال بعضهم كما في الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوى خمسة عشر بعشرة ويشترى ما يساوى عشرة بخمسة عشر كما في الجامع وذكر في المنية انه لو باع من نفسه ما يتسارع اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الاثمة ولم

(ان يكون اللام) اي في المضاف اليه (للعهد) فلا حاجة الى جعل الاضافة للعهد

٢ (ولو باع) اي الوصى (به) اي بالغبن الفاحش (بالقبض) اي لا قبله (واطلاقه) اي جعل قوله ولا يبيع ولا يشتري مطلعا دون ان يقيد بعقار او غيره حتى يكون قوله الا بما الخ استثناء على وفقه (مشير) الخ (الا) باحد الشروط السبعة (اذا رغب) الخ

٣ (على قولهم) اي المتأخرين (مال نفسه) اي الوصى (منه) اي من الصغير (وشراء ماله) اي الصغير (بنفسه) اي الوصى

٤ (وفي رواية) اي غير ظاهرة (عنه) اي ابى يوسف رحمه الله (بان يبيع) اي الوصى (منه) اي من الصغير (ويشتري) الوصى (منه) اي من الصغير (انه لو باع) الوصى مال الصغير (من نفسه) اي الوصى —

(لكن له) اى الموصى (ان يبيعه) اى مال الصغير (من غيره) اى غير الوصى (ثم يشتريه) من الغير (لنفسه) اى الوصى

٢ (والمتبادر من كلامه) اى المص حيث قال الایما يتغابن فيه فانه معلل بان لا يكون فيه ضرر للصغير (انه) اى الوصى (لا يبيع عقاره) اى الصغير (بيعا جائزا) بل بيعا باتنا (لان فيه) اى فى الجائز (اتلاف منفعه) وحفظ رقبته وهو اضرار للصغير (وانما لم يحصر التصرف فى الوصى) حيث لم يقل ولا يبيع ولا يشتري الاوصى بما يتغابن فيه حتى يقيد المحصر فيه بما يتغابن الخ (ضرورة) اى (بدیهة لنفع الصغير او الضرورة بمعنى الضيق للخوف من تلف القاضى) منه (اى من ابي نصر الدبوسى) (وعليه) اى على الاستحسان (الفتوى) (وفيه) اى فى لفظ يدفع (اشعار بانه) اى الوصى (لا يأخذه) اى ماله الصغير الوصى (مضاربة) اى ليضارب فيه الوصى (على ان له) اى للوصى (ولا اجر له) اى للموصى (ان يوجر نفسه) اى الوصى (فى عمل من اعماله) اى الصغير (ولو استأجر) عطى على قوله ينبغي له الخ (شيئا من المال) الصغير (لنفسه) اى الوصى (كما) اى مثاله مثل ما (اذا استأجر) لاتشبيه مسئلة اخرى للاولى فان الثانية عينها حيث قال (شيئا من ماله) اى الصغير (لنفسه) اى الوصى فيستدرك (به) اى بحال الصغير (غيره) بالرفع فاعل يشارك

٤ (وفيه) اى فى قوله على الاملى (اشارة الى انه اذا كانا) اى المديون والمحتمل عليه (سواء) فى الفقر والغنى (لا يحتمل) اى لا يقبل الحوالة على المساوى لعدم النفع كما ذكر المحبوبي (وفيه) اى فيما ذكره المحبوبي (اختلاف) الخ (من ملوء بالضم) اى بضم اللام من باب شرف (ملاءة) كشرافة (مليا) بفتح الميم صفة مشبهة (بمداينة) اى بمعاملة (الميت احنال) اى على الاعسر

٢ (لانه) اى الافتراض (تبرع الخ وفى الاكتفاء) بنفى الافتراض دون ان يقول ولا يقرض ولا يستقرض (اشعار) الخ (ماله) اى الصغير (لنفسه) اى الوصى -

يجز عند غيره لكن له ان يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيعا جائزا لان فيه اتلاف منفعه كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استيفاء ملكه مع دفع الحاجة كما فى العمادى وانما لم يحصر التصرف فى الوصى اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضى على ماله فانه جاز لو اهد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما اثنى به ابو نصر الدبوسى وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما فى الفتاوى وغيره (ويدفع) الوصى (ماله) اى مال الصغير (مضاربة) لانه من التجارة وفيه اشعار بانه لا يأخذه مضاربة وعن محمد رحمه الله انه جاز الا انه اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجر نفسه فى عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسى ولو استأجر الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كما فى الذخيرة (وشركة) بان يشارك به غيره (وبضاعة) ووديعة وعارية (يحتمل) اى يقبل الوصى حوالة دين الصغير على مديونه (على الاملى) اى من اقدر على ادائه من المديون وفيه اشارة الى انه اذا كانا سواء لا يحتمل كما ذكره المحبوبي وفيه اختلاف المشايخ كما فى الكفاية واملى اسم تفضيل من ملو بالضم ملاءة بالمد اى صار مليا وغنيا (لا) على (الاعسر) وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصى احنال وان كان المديون املى كما فى الكرماني (ولا يقرض) الوصى مال الصغير لانه تبرع الا انه لو افترض لمن لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفى الاكتفاء اشعار بانه يستقرض ماله لنفسه

- (إذا كان له) أى للموصى (وفاء به) أى القرض (وعنه) أى عن محمد (ما يدل على خلافه) أى الاشعار (فيه) أى فى استقراض الوصى مال الصغير (اختلاف الخ وهو) أى الغائب ذهب (على مسيرة ثلاثة) الخ (ولذا) أى لكون هلاك العقار نادرا (لا يباع) أى العقار (وان خيف هلاكه) أى العقار (على الاصح) متعلق لا يباع (وهذا) أى استثناء العقار (اذا لم يكن) (والافبيع الكل) عقارا او غيره (فان استغرق) دينه (يبيعه) أى الكل (من الكل) متعلق يبيع المقدر (لا) يبيع (فى الزيادة عليه) أى الدين (من العقار) بيان الزيادة ٢ (وفيه) أى فى قيد الغائب (اشارة) الخ (وهذا) أى الخلاف المروى عن الشبخين او عدم بيع الوصى مال الحاضر (اذا لم يكن) الخ (والا) يكن دين (فقد باع) أى الوصى (على هذا الخلاف) أى يبيع الكل عقار الحاضر او غير عقاره (وان كانوا) أى الحاضرون (كما مر) بقوله الا بما يتعابن (واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل) من انه لا يبيع شيئا من التركة وعن الشبخين يبيع ما سوى العقار اذا لم يكن فيها دين والافقد باع الكل عنده واما عندهما فان استغرق يبيعه والا فيقدر الدين من الكل لا فى الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشبخين يبيع ما سوى العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين والافقد باع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقد باع حصة الصغار كما مر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل فى الذخيرة (ولا يتجر) الوصى (فى ماله) أى مال الغائب الكبير لانه لا يفوض اليه سوى الحفظ وفيه اشارة الى انه يتجر فى مال الصغير كما فى العمادى وذكر فى الكرمانى عن الاوضح انه لا يتجر فى ماله والى ترك الفعل الدال على حسن الاختتام

كتاب الخنثى

اورد فى الآخر لانها نادرة (هو) أى الخنثى لغة صفة مجذوف المضاف أى بيان الخنثى من الخنث بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر وانفهما

للتأنيث

آخر اقول هذا اول المسئلة واول ما فيه النزاع فالوجه المناسب هو ما ذكره الشارح المحقق (لغة صفة) مشبهة على وزن فعلى او مؤنث اسم التفضيل (مجذوف المضاف) أى فى العنوان (أى) كتاب (بيان الخنثى) والافهوذات لا يناسب العنوان وليناسب سائر العنوانات مشق (من الخنث) بالفتح وفى الفصيحة بالضم (والسكون) أى فى النون (وهو اللين والتكسر) ومنه المختص سمي به لأن بعض حاله تكسر حال الرجال -

وهذا اذا كان له وفاء به كما روى عن محمد رحمه الله وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة رحمه الله وقال الحلوانى فيه اختلاف المشايخ كما فى الذخيرة (ويبيع) الوصى كل المال (على الكبير الغائب) أى بلارضاه وهو على مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا (الا العقار) فانه لا يبيعه لان بيع ما سواه للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن (فى الزيادة عليه) أى الدين (من العقار) بيان الزيادة ٢ (وفيه) أى فى قيد الغائب (اشارة) الخ (وهذا) أى الخلاف المروى عن الشبخين او عدم بيع الوصى مال الحاضر (اذا لم يكن) الخ (والا) يكن دين (فقد باع) أى الوصى (على هذا الخلاف) أى يبيع الكل عقار الحاضر او غير عقاره (وان كانوا) أى الحاضرون (كما مر) بقوله الا بما يتعابن (واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل) من انه لا يبيع شيئا من التركة وعن الشبخين يبيع ما سوى العقار اذا لم يكن فيها دين والافقد باع الكل عنده واما عندهما فان استغرق يبيعه والا فيقدر الدين من الكل لا فى الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشبخين يبيع ما سوى العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين والافقد باع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقد باع حصة الصغار كما مر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل فى الذخيرة (ولا يتجر) الوصى (فى ماله) أى مال الغائب الكبير لانه لا يفوض اليه سوى الحفظ وفيه اشارة الى انه يتجر فى مال الصغير كما فى العمادى وذكر فى الكرمانى عن الاوضح انه لا يتجر فى ماله والى ترك الفعل الدال على حسن الاختتام

فعل تحرير مسائل كتاب الوصايا غم كتاب فى شرح رموز (كتاب الخنثى اورد فى الآخر) أى فى آخر كتب الكتاب (لانها نادرة) أى قليل الوجود فلا اهتمام بشأنه ولا كثير احتياج باحكامه فيناسب التأخير من الاحكام التى يشهد الحاجة اليها ويكثر وقوعها قال البرجندى اوردها عقب الوصايا لان المسائل المتعلقة بالوصية من احوال من هو ناقص القوة لشرفه على الموت وهذه المسائل من احوال من هو ناقص الخلقة اقول كل من النقصان غير مسلم والشرف على الموت فى علم الله تعالى ولو سلم فما ذكره علة التعاقب لا التأخير تم قال وايضا لم يبق من مسائل الفقه كتاب آخر فلذا او ردها

- (ولذا لا ياحقها الف) اخرى (ولا نون) فلا يقال خنثان كسكران ويحتمل ان يكون المراد من النون التنوين وقد اسلف في شرح كتاب الدعوى انه غير ممنون لكون الفها للتأنيث (وانما لم يؤنث) اى ضميره مع ان فيه الف التأنيث (لانه) اى الخنثى (غير معلوم) حاله انه مذكر او مؤنث (عندنا) اى نحن الخنفيون او نحن العباد فان حقيقة الامر معلوم عنده تعالى (فذكر) اى ضميره (نظرا الى الاصل) فان المذكر اصل حيث خلقت حواء من ضلع آدم عليهما السلام اوبناء على انهم يقولون اولا قائم ثم قائمة (ك) تذكير (الخبر) لهذه العلة حيث لم يقل ذات فرج وذكر الخ مطابقا لتأنيث الخنثى كما قيل في باب الموضوع لذات الظفيرة مثلا (و) تذكير لفظ

(٧٠٣)

كتاب الخنثى

للتأنيث ولذا لا ياحقها الف ولا نون وانما لم يؤنث لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كالخبر والشكل اولاً لأنه على وزن البشري مصدراً وشريعة (ذو فرج وذكر) اى ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقبليهما فجاز ذو فرجين وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شيء منهما وخرج بوله من سرته لبس بخنثى ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله وادبو يوسف رحمه الله انا لا ندرى اسمه كما في الاختيار وقال محمد رحمه الله انه في حكم الانثى كما في الضوء (فان بال من ذكره فذكر) والالة الاخرى خرق في البدن (وان بال من فرجه فأنثى) والاخرى كثؤلول لما فيه من الآثار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العد واني فقال هو رجل وامرأة فاستبعد قومه ذلك فتعير ودخل بينه للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغبر رجله فسألته عن تفكره فاخبرها بذلك فقالت دع المحال وابتع المبال فخرج وحكم بذلك المقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كما في الضوء (وان بال منهما حكم بالاسبق) اى الاسبق منهما لأنه دليل على انه عضو اصلى (وان استويا) اى بال منهما (فمشكل) غير محكوم عليه

(المشكل) في الموضوعين فيما بعد حيث لم يقل فمشكلة قال في العناية لانه لما لم يعلم تأنيثه وتذكيره والاصل هو الذكر لان حواء خلقت من ضلع آدم عليهما السلام اعتبره ذكر انتهى فالاصل المذكور في عبارة الشارح المحقق اما اصل لغوى خلقى او اصل اصطلاحى نحوى ثم لا تغفل ان في التشبيه دلالة على ان التذكير في المبتداء والخبر هنا بالمعينة رتبة لا بالنفيم والتأخر وبالتبعية فلا يمكن ان يقال هنا تذكير المبتداء باعتبار الخبر لان في الخبر امكان التعبير بالمؤنث فينتقل المناظرة اليه وكذا في العكس مع انه غير متعارف كالاول والموضع مما يمتحن به بين آخذ الكتاب من هذا جوزت في الاطباء ٢ (اولانه) عطف على لانه غير معلوم الخ اى الخنثى (على وزن البشري) اى ذكر باعتبار مشاكلة كما يؤنث باعتبار المشاكل كقوله تعالى في سورة المائدة وكيف يحكمونك وعندهم التورية فيها حكم الله قال البيضاوى وتأنيثها لكونها نظيرية المؤنث في كلامهم لفظاً كمرأة ودواة انتهى (مصدراً) حال من البشري يعنى ان الفه ليس للتأنيث (والفرج شامل لقبليهما) اى الرجل والمرأة (فجاز) ان يقول بدل المتن الخنثى (ذو فرجين) اى قبل الرجل والمرأة مع انه اخصر والجواب انه يلتبس المراد حيث يظن في اول الوهلة انه شخص له آلتا نساء او آلتا ذكر اى من نوع كمن يكون له يدان او رجلان في طرف واحد ٣ (وفيما ذكره) المص (اشعار) الخ (انا لا ندرى اسمه)

اى من لم يكن له شيء منهما وخرج بوله من سرته (والالة الاخرى) اى لمن بال من ذكره مثل (خرق في البدن) والالة (الاخرى) اى لمن بال من فرجه (كثؤلول) بالتركي سويال وبالفارسية ازخ (لما فيه) اى في ثؤلول (وقد رفع هذه الحادثة) اى من له آلة الرجل والمرأة وبال من فرجه (فقال هو رجل وامرأة) ايضاً (ذلك) اى ما اجاب به عامر لكونه محالا (فسألته) اى عن عامر الجارية (بذلك) اى بجوابه في هذه الحادثة (فقالت) اى الجارية (دع المحال) اى القول بالمحال لان كون شخص واحد رجلاً وامرأة محال (وابتع) بالعين الهملة والمعجمة بتقديم الباء بمعنى اطلب (المبال) وبرى وحكم المبال (ذلك) اى الجواب المستفاد من الجارية (النساء والرجال) فاعل استحسن ٤ (لانه) اى السبق (دليل) على انه عضو اصلى (خلق للبول) (وان استويا) اى بال منهما بلا سبق لا في الأبتداء ولا في الانتهاء وهذا القيد لا بد منه هنا كما لا يخفى غواص

٢ (وهذا) أى عدم حكم الامام رضى الله عنه بجانب فيه (من جملة ما توقي) أى الامام وقال لا ادرى (فيه) وهو اربعة وقبل ثمانية (من كمال ورعه) واحتياطة (قدس الله تعالى روحه) وعم فتوحه فى امر الدين (عنده) أى الامام (وروى انه) أى الامام (قال) مطايبه (لاى يوسف رحمه الله ما رأيت قاضيا يكيل البول بالاواقى) جمع اوقية لان الكثرة فى الحقيقة انما يعرف بالوزن (فان استويا) أى فى الكثرة (فمشكل عندهما ايضا) أى كما عند الامام فهم توقفوا هنا فى الجواب فيرتبط قوله (وانما توقفوا) الخ غ

(٧٠٤)

كتاب الخنى

بكونه ذكرا او انثى عند ابى حنيفة رحمه الله وهذا من جملة ما توقف فيه من كمال ورعه قدس الله روحه (ولا يعتبر الكثرة) أى كثرة البول فى كونه ذكرا او انثى عنده وتعتبر عندهما لانه يدل على الاصاله وروى انه قال لاى يوسف رحمه الله ما رأيت قاضيا يكيل البول بالاواقى فان استويا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا فى الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متورعون عن التكلم فى الاحكام بلا دليل شرعى وانما قالوا باشكاله اذامات فى صغره والافتقار بزول كما اشار اليه بقوله (فان بلغ) الخنى بالسن (ولم يظهر) منه (علامة احدهما) بان لا يخرج لحينه اولم يصل الى امرأة اولم يحتلم او ظهر ثدياه فيكون انثى اولا تحيض او لا يصل اليه رجل او لا يحبل او لا يظهر له ثدى او لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا (فمشكل) بلا خلاف احتياطا كما فى عامة الكتب لكن فى النظم ان لم يتبين امره فكالاتى فى الحكم عليه وله من الميراث وغيره وفى الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذانهن ثديه ونبت لحينه معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى بفرجه والى انه لو اخبر الخنى بحيض او منى او مبل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذبه بيقين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كما فى شرح الفرائض الشريفى ثم شرع فى احكامه فقال (فان قام) البالغ المشكل (فى صفه) أى فى صف النساء (اعاد) صلوته

حتما

٧ الخنى (المشكل) بيان البالغ (اعاد) أى للمشكل (صلوته) غ

٢ قبل نقل فى التارخانية عن الذخيرة عن الحسن انه قال يعد اضلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحدة وفى شرح الفرائض العثمانية وان استويا فى السبق والكثرة فهو مشكل عند الجمهور الا فى رواية شاذة عن الحسن انه قال يعد اضلاعه فان استوت من الجانبين فهو انثى وان زادت اضلاعه اليمنى على اليسرى فهو رجل لان اضلاع

٣ قوله هل رأيت قاضيا يزن البول بالاواقى يفتح الهمزة جمع اوقية بضم الهمزة وتشديد الباء والاقية فى الحديث اربعون درهما كذا فى الصحاح قبل ليس هذا وجه الرد بل له فى الرد وجهان احدهما ان كثرة البول يدل على سعة المخرج ولا اعتبار بذلك اذ يخرج بول النساء او سعة من مخرج بول الرجال وثانيهما ان القلة والكثرة يظهر فى البول لا فى السبيل والى الفصل السبيل دون البول انتهى ولا يخفى على المنصف ان المتبادر من مثل هذه العبارة الاستنباح والاستبعاد وان لم يلزم مباشرة القاضى بنفسه ثم ان فى الوجه الاول نظرا اذ لم يلزم من مجرد سعة المخرج كثرة البول بل لا بد مع ذلك من زيادة قوة وفضل توجبه وفى الثانى ايضا كذلك فان قوله ان القلة والكثرة تظهر فى البول لا فى السبيل لا يقيد شيئا بعد ثبوت قولهما ان الكثرة تدل على زيادة القوة فتدبر (حاشيه) وانى على شرح السيد عم (وانما قالوا باشكاله) أى المستويين فى الكثرة (ولم يظهر منه علامة احدهما) أى واحد منهما ثم بين الظهور المنفى فيبين اولا ظهور علامة الانثى فقال (بان لا يخرج لحينه) الخ فعلاقتها اربعة فان ظهر واحد منها (يكون انثى) ثم بين ظهور علامة الذكر فقال (او) بان (لا يحيض) الخ فعلاقة الذكر خمسة فان ظهر واحد منها (يكون ذكرا) وان لم يظهر واحد من علامتهما (فمشكل) الخ (فى الحكم على) ضرر (هـ) من (الميراث) بيان الحكم (هـ) وفى الكلام أى فى قوله ولم يظهر علامة احدهما (اشارة) فانه اعم من ان لا يظهر علامة واحد منهما او ان يظهر علامة كل منهما (الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا) ايضا (ولم يقبل رجوعه) أى اذا رجع من قوله هذا

— المرأة تزيد على اضلاع الرجل بواحدة وان لم يمكن ذلك لسمي او غيره فهو مشكل بالاجماع انتهى وفي هذا التعليل خبط لا يخفى لان حق التعبير ان يق لأن اضلاع الرجل تزيد على اضلاع المرأة بواحدة على ما يدل عليه سياق الكلام (حاشية واني على شرح السيد) ٢ (وفيه) اي في ضمير قام الراجع الى المشكل البالغ حيث هو جزء فان بلغ الخ (اشعار بانه) اي المشكل (لو كان مراهما لم يجب الاعادة) لان المراهق ليس ببائع حقة (لكنها) اي الاعادة (مستحبة) للمراهق (احتياطاً) اي الاستدراك ما يدخل في الاشعار لجريان دليل الوجوب للبالغ وهو الاحتياط في المراهق (وان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق) عم الضمير في المعطوف من البالغ والمراهق (بقرينة الآتي) وهو قوله بعد اسطر ولا يحضر مراهق غسل ميت الخ كما يصرح به هناك في شرحه (يعيد صلواته) راجع الى (من كان) لكونه فاعلاً مقصداً رتبة (من الصف الثاني) اي فقط بدلالة استثنائه بقوله (الا اذا كانوا) اي الخائى ثلثة فانه علة الاستثناء (يعيد من خلفهم) اي الثلاثة (مجذا فهم الى آخر الصفوف) وانما لم يشترط نية الامام (امامة الخش) (اعتماداً على ما ذكر) في كتاب (الصلوة) من ان اعادة هؤلاء اذا نوى الامام امامة النساء فان لم ينو الامام امامة النساء فلا حاجة الى ان يعيد هؤلاء صلواتهم بل يعيد هو صلواته احتياطاً ٣ (وكلامه) اي المص (ظاهر) لانه اخبار من المجتهد واخباره كاخبار الشارع أكد (في ان الاعادة واجبة عليهم) اي من يجنبه ومن خلفه مجذائه (لان الصلوة) علة الوجوب لا الطهور وانما علمته ما ذكرنا (ان المحاذات موهومة) اي مظنونة بمجرد انه في الصف الذي خلفه من غير ثبوت انه في حاق خلفه (فيستحب الاعادة) الخ (من المقنعة) بيان ما يعنى ان القناع اوسع من المقنعة (الا ان القناع مستحب) للمراهق (مطلقاً) اي مشكلاً ام لا (والترجيح) مبتداء للحظر خبره يعنى الحرمة راجع على الاباحة وهذه الجملة جواب سؤال مقدر كانه قيل كما انه يحتمل كونه ذكراً يحتمل كونه انثى فما الترجيح (ولا يكشف) الخش (نفسه) مفعول (لا يحل لغير الخش) فلما الخش بالطريق الاولى عم (لانه لو كان) اي الخش (لم تنظر) غائبة مجهولة اي المراهقة للرجل او غائب معلوم اي الرجل الى المراهقة (ماسوى الوجه والكف منه) اي من الخش

حينما لاحتمال كونه ذكراً فتجب الاعادة احتياطاً وفيه اشعار بانه لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكنها مستحبة احتياطاً كما في الذخيرة (و) ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقرينة الآتي (في صفهم) اي في صف الرجال (يعيد) صلواته (من) كان (يجنبه) من اليمين واليسار (ومن) كان (خلفه مجذائه) من الصف الثاني الا اذا كانوا ثلثة فانه يعيد من خلفهم مجذائهم الى آخر الصفوف وانما لم يشترط نية الامام اعتماداً على ما ذكر في الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه وم تجب من وجه تجب الاعادة احتياطاً كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطاً (وصلى) ذلك البالغ (بقناع) وهو اوسع مما تغطي المرأة به رأسها من المقنعة وفيه اشارة الى انه لو صلى بغير قناع لم يجز اذا كان حراً والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرمانى (ولا يلبس) الخش مطلقاً (حلياً وحريراً) لاحتمال كونه ذكراً والترجيح للحظر فيما يتردد بينه وبين الاباحة (ولا يكشف) نفسه فان كشف العورة لا يحل لغير الخش (عند رجل) لانه لو كان مراهما لم تنظر الى ما سوى الوجه والكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سترته الى ركبته (و) عند (امرأة) لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان او مراهما كما في الكرمانى وغيره فلا ينافى ما في الصلوة انه تنظر المرأة الى

ولو كان (اي الخش) (مراهما لم ينظر) غائب مجهول اي الخش او معلوم اي الرجل وعلى اي تقدير ضمير (سترته) الى ركبته (الى الخش) (وعند امرأة لانها) اي المرأة (لا تنظر) هي (مراهما كان) اي الخش (او مراهما) (فلا ينافى) تعريف للتعليل المذكور فيما عند المرأة (ما مر) في كتاب (الصلوة) والكراهية ايضاً من (انه تنظر المرأة الى

الرجل سوى ما تحت السرة الى الركبة (لان المنفى ههنا النظر الى ما تحت السرة اليها فلا منافاة بينهما) (كما ظن) من ابي المكارم انه يتافيه وقد غفل عن المنفى ههنا وعن المثبت هناك (على البذل) من الغبر (لاحتمال) كون (الخلوة) اى خلوة الرجل او المرأة (با) لخنثى (الاجنبية) فى الاول (و) الخنثى (الاجنبى) فى الثانى او الخلوة من جانب الخنثى بالمرأة الاجنبية وبالرجل الاجنبى فنشر غير مرتب (بخلاف ما اذا كان) اى الاخذ خلوة (محرما) للخنثى فانه جائز (ولا يسافر) اى الخنثى (بلا محرم من الرجال) الخ (ولو) كانت (محرما له) اى الخنثى (لان سفر المرأتين المحرمتين) وحدهما (غير جائز) الخ (معها) اى مع المرأة المحرمة (والا) اى وان لم يبلغ الرهاقة (فللرجل) الخ (لانه تنظر المملوكة) اى يباح ان تنظر الخ (اذا كان ابوه) اى الخنثى (معسرا والا فمن ماله) اى الاب ٢ (والاكتفاء) اى باشتراء الامه دون ان يقول او يتزوج مثلا (مشعر بانه) اى الخنثى (لا يزوج) مجهول من التزويج (عالمة تختنه) مفعول ثان ليزوج (لان النكاح الموقوف) الى ما بعد الختن (لا يبيع) لانه موقت فاسد (الى انه) اى الخنثى (يتزوجها) اى عالمة الختن (فانه) اى موضع الختن (موضع الضرورة فمباح) فان الختان بالكسر ثم الفتح مصدر (سنة) لا ضرورة فيها نعم فى الفرائض والمحرمات (للاحتمالين) اى انه ذكر او انثى ٣ (وبيمم) بالياءين المنقطوتين بنقطتين من تحت وهو معنى قوله (بالياء المضمومة ثم بالياء) المفتوحة) ثم اليمم المكسورة ثم اليمم ايضا مضارع مجهول من التيمم بمعنى جعل الغبر ذاتيمم من باب التفعيل بالياء بعد العين (اى يجعل الخنثى ذاتيمم) يعنى ان ييمم بالياءين فى المضارع الغائب من التيمم متعد واما تيمم تيمنا بلياء بين يمين المصدر فهو من باب التعليل بلياء بعد العين لازم (لانه) اى الحادى علة الجواز والاباحة (لا يمس شيئا) من الخنثى (فيه) اى فى التيمم (الا الوجه) الخ (بخلاف الغسل) بالفتح فانه لا بد فيه من مس عضو كثير (وفيه) اى فى قوله لم يغسل (اشارة الى انه لا يشترى له) اى لاجل غسل المشكل (امة) تغسلها (لانها) اى الامه (والاكتفاء) اى بالتيمم (يدل) الخ

الرجل سوى ما تحت السرة الى الركبة كما ظن (ولا يخلو به) اى بالبالغ وما فى حكمه (غير محرم رجل) بالرفع على البذل (او امرأة) لاحتمال الخلوة بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرما (ولا يسافر بلا محرم) من الرجال فلا يسافر برجل اجنبى او امرأة ولو محرما له لان سفر المرأتين المحرمتين غير جائز فيكره سفر المشكل معها (وكره للرجل والمرأة ختنه) بالفتح والسكون تحرزا عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فللرجل ان يختن كما فى الكرماني (ويشترى) من ماله (امة) عالمة بالختن (تختنه ان ملك مالا) لانه تنظر المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيدته فى حال العذر كما فى الذخيرة (والا يملك مالا) (فمن بيت المال) يقرض ثمنها فيشتريها وهذا اذا كان ابوه معسرا والافمن ماله كما فى الذخيرة (ثم) بعد الختن (تباع) الامه وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء مشعر بانه لا يزوج عالمة تختنه لان نكاح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب الحلواني الى انه يتزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجففس الى الجنس والنكاح لغو والافتظر المنكوحة الى الناكح كما فى الذخيرة وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام يزوجه امرأة ختانه كما فى المضمرات فان قلت لم لا يجوز ان يختنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لا نسلم الضرورة فان الختان عندنا سنة (فان مات ظهور حاله) من الذكورة والا نوثة (لم يغسل) للاحتمالين (وبيمم) بالياء المضمومة ثم المفتوحة من التيمم اى يجعل ذا تيمم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه اشارة الى انه لا يشترى له امة لانها اجنبية بعد الموت والاكتفاء يدل على انه لا حاجة الى خرقه على اليد عند التيمم

وهذا

للم يغسل (اشارة الى انه لا يشترى له) اى لاجل غسل المشكل (امة) تغسلها (لانها) اى الامه (والاكتفاء) اى بالتيمم (يدل) الخ

- (وهذا) أى ما يدل عليه الاكتفاء (إذا كان)
 (الميم) اسم فاعل من التيميم (محرما) للخنثى
 (والا) يكن محرما بل اجنبيا (فقد ييمم بـ) لف
 (الحرق) على يده فهذا نوع اعتراض على دلالة
 الاكتفاء كما هو عادته (للاحتمال) أى لاحتمال
 أن الخنثى ذكر يغسل المرأة أو أنثى يغسل الذكر
 ٢ (وإنما خص) انحص بهذا الحكم (المراهق)
 والبالغ به بالطريق الأولى (ليكون) هذا الكلام
 (قرينة للسابق) أى لكون ضمير قوله وان قام فى
 صغهم الخ اعم من البالغ والمراهق (على ما اشرنا
 اليه) هناك بقوله بقرينة الآتى فهذا المتن هو
 الموعود به (وستر قبرها) أى قبر الأنثى أى
 المرأة (واجب) الخ (لتبعد) أى المرأة (عن
 النظر) أى نظر الرجال (بكرة) أى بدفعة وصلوة
 واحدة ٣ (وفيه) أى فى تقييد وضع جنازته هؤلاء
 على طول القبلة بهذا القيد (إيماء الى) جواز
 هذا الوضع بشرط إذا صلى عليهم بكرة فيفهم منه
 (أن الأفضل عند اجتماع الجنائز أن) توضع على
 عرض القبلة و (يصلى على كل مفردا) بمراتبه
 الميمنة فى فصل الجنائز (لأنه أبعد عن الخلاف)
 علة الأفضلية لا الإيماء (وإذا كان الخ) توطئة
 لقوله (فان تركه أى الخنثى أبوه الميت)
 صفة أبوه (أيضا) أى كما ترك الخنثى (إلا
 نصيب أنثى) لوجوده فى ضمن نصيب الذكر
 أيضا (وهو) أى نصيب الأنثى (فى هذه
 الصورة) أى فيما تركت مع الابن (على
 ذلك) أى للمتيقن (شىء بالشك) أى بظن
 أن الخنثى ذكر ٤ (وفيه) أى فى قوله
 فله سهم وللأبن سهمان (إيماء الى أن له)
 أى للخنثى (أخس الحالين واسوؤهما)
 هـ (وهذا) أى ما يفرض الخنثى فيه ذكرا
 (مشتمل على الخ كما إذا تركت) أى المرأة
 الميت (فانه) أى الخنثى (أن كان) أى فرض
 (اختا) أى أنثى (للثنتين) اللتين للثنتين
 من الأخت فصاعدا (ولكل من الزوج)
 حيث لها ولد (والأخت) لكونها واحدة
 (نصف) فتعول (أى يجعل المسئلة عاقلة
 (من ستة الى سبعة وأن كان) أى الخنثى
 (اختا) أى ذكرا (محروم لأنه) ح (عصبه)
 الخ (بعد فرضهما) أى الزوج والأخت (ولا
 ريب أنه) أى كونه محرما (أخس الحالين) أى
 كونه اختا أو اختا (فيفرض كونه) أى الخنثى
 (ذكرا) أى إذا اتصل له أخس الحالين (و) الصورة
 (الثانية) وهى ما يفرض فيه الخنثى ذكرا -

وهذا إذا كان الميم محرما والا فقد ييمم بالحرقه كما فى الكرمانى (ولا
 يحضر) الخنثى حال كونه (مراهقا) ابن اثنى عشر سنة (غسل ميت)
 أى لا يغسله للاحتمال وإنما خص المراهق ليكون قرينة للسابق على ما
 اشرنا اليه (وندب نسجية قبره) أى ستره بثوب عند الدفن لاحتمال
 كونه أنثى وستر قبرها واجب (ويوضع الرجل) أى جنازته (بقرب الامام)
 لأنه ذكر ييقن فهو افضل (ثم) يوضع (هو) أى الخنثى بقرب الرجل
 مما يلى القبلة لاحتمال كونه رجلا (ثم) توضع (المرأة) بقرب الخنثى
 لتبعد عن النظر (إذا صلى) الامام (عليهم) بكرة وفيه إيماء الى أن
 الأفضل عند اجتماع الجنائز أن يصلى على كل منفردا لأنه أبعد عن
 الخلاف كما فى الميمنة وإذا كان الخنثى مشكلا (فان تركه) أى الخنثى (أبوه)
 الميت (و) ترك (ابنا) أيضا (فله) أى للخنثى (سهم) واحد من تركته
 (وللأبن سهمان) لأنه لم يتيقن الانصيب أنثى وهو فى هذه الصورة سهم
 فلا يزداد على ذلك شىء بالشك وفيه إيماء الى أن له أخس الحالين واسوؤهما
 وإذا فى صورتين الأولى ما يفرض فيه الخنثى أنثى كما ذكره المصنف
 والثانية ما يفرض فيه ذكرا وهذا مشتمل على صورتين أحدهما ما يكون
 فيه الخنثى محرما كما إذا تركت زوجا وأختا وأما وخنثى لأب فانه إن
 كان اختا فله سهم هو السدس تكميلة للثنتين ولكل من الزوج والأخت
 نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وإن كان اختا محروم لأنه عصبه
 لم يبق له شىء بعد فرضهما وهو النصفان ولا ريب أنه أخس الحالين
 فيفرض كونه ذكرا والثانية ما يكون غير محروم كما إذا تركت زوجا
 وأما وخنثى لأب فانه إن كان الخنثى اختا لأب فله نصف كالزوج
 وللأم ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وإن كان اختا فله سهم
 وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى أنه أخس الحالين لأن السهم الواحد

(من ثلثة سهم) هونصف (من) ستة عاقله الى (ثمانية) الخ (ايضا) اى كما فى الاولى فيطابقان المقسم (وهذا) اى المذكور فى المتن والشرح الى هنا (عند ابي حنيفة رحمه الله واما عندهما فسيأتى) بقوله وعند الشعبى له نصف الخ (كما فى الهداية) حيث قال ان ماعند الشعبى قولهما (الا ان محمدا) ذكر (مع ابي حنيفة رحمه الله فى عامة الروايات) الخ ٢ (وهذا) اى كون محمد مع ابي حنيفة رحمه الله (اظهر) الروايات (ان ابا يوسف رحمه الله معهما) اى الطرفين (فى ظاهر الاصول) فعلى هذا لا اختلاف بينهم (وفى الكافى انه) اى قول الطرفين (قوله) اى ابي يوسف رحمه الله (الاول) وله قول. مثل قول الشعبى قالوا رجع اليه اخرا كذا فى الشمنى (ان ما ذكرناه) فى شرح ابياء المص (قول ابي حنيفة رحمه الله واصحابه) يعنى لا خلاف بينهم (وعليه الفتوى ولما كان الشعبى من) جملة (اساندة ابي حنيفة رحمه الله وله) اى للشعبى (فى هذا الباب المذكور فى المتن (وهو مختاره) اى ابي يوسف رحمه الله (وذكره المص) عطف على اخذه محمد (فقال وفيما اذا ترك الخنثى) مفعول ترك (ابوه) فاعله (وابنا) عطف على الخنثى (عند الشعبى بفتح الشين) احتراز عن ضمه

٣ (تخريجا او مذهبا) تميز من عند ابي يوسف رحمه الله اى هو تخريج ابي يوسف رحمه الله كلام الشعبى او مذهبه الاول بالنظر الى قوله الاول والثانى بالنظر الى قوله الآخر (وللبنت) عند الانفراد بقرينة العطف (نصفه) اى كل الميراث فكذا الخنثى لو كان ذكرا منفردا كان له الكل ولو كان انثى منفردة كان لها النصف ويحتمل ان يكون المراد من الابن الخنثى لو كان ذكرا ومن البنت الخنثى ايضا لو كان انثى (فكان) اى يفرض (نصف) النصيب الاول وهو (الكل اثنين و) يفرض (نصف) النصيب الثانى وهو (النصف واحدا) خبر كان ايضا اى كقوله اثنين فيه (و) يكون (المجموع) اى مجموع النصفين للتصيين (ثلثة ارباع)

من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله واما عندهما فسيأتى كما فى الهداية الا ان محمدا رحمه الله مع ابي حنيفة رحمه الله فى عامة الروايات كما فى الكفاية وهذا اظهر كما فى المضمرات وذكر فى النظم ان ابا يوسف رحمه الله معها فى ظاهر الاصول وفى الكافى انه قوله الاول وفى الفرائض السراجية ان ما ذكرناه قول ابي حنيفة رحمه الله واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبى من اساندة ابي حنيفة رحمه الله وله فى هذا الباب قول مبهم فسر ابا يوسف رحمه الله تفسيرين احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به محمد رحمه الله كما فى المضمرات وغيره ذكره المص فقال (و) فيما اذا ترك الخنثى ابوه وابنا (عند الشعبى) بفتح الشين (له) اى للخنثى (نصف التصيين) اى نصف مجموع حظ الذكر والانثى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما منفردا او مجتمعا فاشير الى تفسيره بقوله (وهو) اى نصف التصيين بمعنى نصيبه ذكرا عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد (ثلثة) للخنثى والباقي للابن (من سبعة) من السهام (عند ابي يوسف رحمه الله) تخريجا او مذهبا وذلك لان للابن عند الانفراد كل الميراث وللبنت نصفه فكان نصف الكل اثنين ونصف النصف واحدا والمجموع ثلثة ارباع فان المخرج اربعة فتعول الى سبعة فيجعل للخنثى ثلثة وللابن اربعة (و) هو اى نصف التصيين بمعنى نصيب كل منهما عند الاجتماع (خمسة) للخنثى والباقي للابن (من اثنين)

عشر

(فان المخرج) علة للسدعاوى الثلث (اربعة فتعول) هى (الى سبعة) وبوافق تحرير الشارح المحقق ما فى ابي المكارم حيث قال فقال ابو يوسف رحمه الله ان قياس قوله اى الشعبى ان يكون المال بين الخنثى والابن المعروف على سبعة اسهم ثلثة للخنثى واربعة للابن لانه تعين للابن سهم والخنثى لو كان ذكرا فله سهم ايضا ولو كان انثى فله نصف فيعطى نصف السهم ونصف نصفه فكان له ثلاثة ارباع سهم فيعتبر كل ربع من السهم سهما فله ثلثة سهام وللابن اربعة سهام انتهى واما فى تقرير الفصحية فنوع مخالفة حيث كتب فى شرح

— (وعند الشعبي له نصف النصيبين) في الصورة المذكورة أي نصف نصيب اعتبار ذكرورته واعتبار انوثته (وهو) أي ذلك النصف (ثلاثة سهم من سبعة) أي سبعة اسهم (عند أبي يوسف رحمه الله) لأن نصيبه على تقدير المذكورة نصف كنصيب الابن وعلى تقدير الانوثة ثلث لأن للذكر مثل حظ الانثيين فيكون نصف نصيبه ثلثة ارباع النصف يجعل كل ربع سهما صحيحا للكسر فإذا جعل نصيبه ثلثة اسهم يجعل نصيب الابن وهو السهم الكامل اربعة اسهم كل ربع سهما فمجموع نصيب الخنثى والابن سبعة اسهم ثلثة للخنثى واربعة للابن انتهى فبناء كلامه على تقدير الاجتماع في تخريج أبي يوسف رحمه الله أيضا (وهو أي نصف النصيبين) يشعر أن لفظ هو ههنا من الممن ولم يوجد في نسخة البرجندی ولا في نسخة أبي المكارم والشمس حتى قال وخمسة عطف على ثلثة انتهى (تخريجا) أي فقط لا مذهبا اذ مر أن محمد امع أبي حنيفة رحمه الله في عامة الروايات كما في الكفاية (٧٠٩) ❀ كتاب الخنثى ❀

وهذا اظهر كما في المضمرات فله قول واحد بخلاف أبي يوسف رحمه الله فان له قولين في قول مذهبه ما عند الشعبي (من الربع) وهو نصف النصف (والسدس) وهو نصف الثلث (ويحتاج الى) اقل (عدد يكون مخرجا لذلك وهو اثنا عشره) أي الخمسة (ربع وهو) أي ربع اثنا عشر (ثلاثة وسدس) عطف على ربع (وهو اثنان) فمجموع الثلثة والاثنين خمسة فالكلام من قبيل عطف أولا ثم حمل (من اجزاء اربعة) بالتوصيف او بالاضافة البيانية ٢ (والتحقيق) أي تحقيق هذه الضروب (في كتب) علم (الحساب) فبالكسر أي كسر الحاء لا بضمه وتشديد السين وهو ما اوردته مولانا فصيح الدين في شرح ونصف النصيبين خمسة من اثني عشر عند محمد رحمه الله فقال لأن الخنثى لو كان ذكرا فله نصف المال وأن كان انثى فله ثلث المال فيعطى لها نصف النصف ونصف الثلث والباقي للآخر فيحتاج الى عدد له نصف ولنصفه نصف وثلث وثلثه نصف واقله اثني عشر فنصف نصفه ثلثة اسهم ونصف ثلثة اثنان فيكون له خمسة من اثني عشر وأن اردت أن تعرف أن ثلثة من سبعة كما هو تفسير أبي يوسف رحمه الله أكثر أم خمسة من اثني عشر كما هو تفسير محمد فلا بد

من التجنيس بأن يضرب أحد المخرجين في الآخر لتعرف المخرج الجامع للجزئين ثم يضرب اجزاء كل واحد من المخرجين في المخرج الآخر ليظهر التفاوت بين العددين فإذا ضرب أحد المخرجين وهو السبعة في المخرج الآخر وهو اثني عشر حصل اربعة وثمانون ثم يضرب الثلثة في اثني عشر حصل ستة وثلاثون ونسبة ذلك الى اربعة وثمانين كنسبة الخمسة الى اثني عشر كما برهنت في شرحي شمسية الحساب ثم يضرب الخمسة في سبعة حصل خمسة وثلاثون والاول وهو ستة وثلاثون ازيد على الثاني أي على خمسة وثلثين بواحد من اجزاء اربعة وثمانين وهذا هو التفاوت بين المذهبين انتهى (في الدعوى) أي في وضع متن البداية (واخره في) مقام ايراد (الدليل) ليتصل أبي يوسف رحمه الله على قوله والا يكون الكلام مشوشا أو ينجر الى التطويل (وذا) أي الصنع المذكور (يدل على اختياره) أي قول محمد اقول بل يدل على رجحان قول أبي يوسف رحمه الله حيث قدم دليلا وفي ختم كتاب الخنثى آخر الكتب بلفظ محمد من التعميد حسن اختتام مؤلفه حيث كما يبسم في ابتدائه بحمد في آخره شكرا لتوفيق التصنيف وسرورا لانتهائه الى مسائل شتى التي كان ايرادها في او آخر كتبهم من دأب المشايخ شكر الله سعيهم (تذكيرا) لها بعد ما اهل امرها في الكتاب فافتقهم (فقال)

(عشر) سهما (عند محمد رحمه الله) تخريجا فان للابن مع الابن نصفان وللبنات مع الابن ثلثا فكان للخنثى مجموع نصف النصيبين من الربع والسدس ويحتاج الى عدد يكون مخرجا لذلك وهو اثني عشر للخنثى منه خمسة هي ربع وهي ثلثة وسدس وهو اثنان وللابن السبعة الباقية وحصة الخنثى على التفسير الاول ازيد فانا اذا ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثمانون تضرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون ثم تضرب الخمسة في سبعة يحصل خمسة وثلاثون والاول وهو ستة وثلاثون ازيد على الثاني وهو خمسة وثلاثون بواحد من اجزاء اربعة وثمانين والتحقيق في كتب الحساب وفي تقديم قول أبي يوسف رحمه الله اشعار بأن تفسيره المختار عند المصنف لكن في الهداية خلافه فانه قدم قول محمد رحمه الله في الدعوى واخره في الدليل وذا يدل على اختياره كما في النهاية ولما كان من دأب المشايخ ايراد مسائل مختلفة في آخر كتبهم تذكيرا لها وافقهم المصنف في ذلك فقال

﴿ مسائل شتى ﴾

اي متفرقات هو جمع شتيت فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى
 مفعول كمريض ومريض ولذا جمع على فعلى كما تقرر (كتابة الاخرس)
 الاصل ما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه وشرائه وقوده كالبيان لان
 الكتابة من نائى كالحطاب من دنى وفيه اشعار بانه لو كتب ذلك مستتبنا
 مرسوما اي مقرواً معنونا كما اذا كتب على القراطيس او غير مرسوم
 كما اذا كتب على ورق او شجر او ارض كان كالحطاب الا ان في غير
 المرسوم لابد من النية ولا يصدق قضاء في المرسوم انه لم ينوبه فلو
 كتب غير مستتبين كما اذا كتب على ماء او هواء لم يصح شئ من ذلك
 وان نوى ككما في الخلاصة وغيره وفيه اشعار بانه يقاد بالكتاب من
 الغائب كالاخرس وقد ذكروا انه لا يقاد فاما ان يكون من اختلاف
 الروايتين او اختلاف حكم الاخرس والغائب في الكتابة كما في الكافي
 وغيره (وايماؤه) اي اشارته بالرأس او الحاجب او العين او اليد (بما
 يعرف به نكاحه) مضاف الى الفاعل او المفعول (وطلاقه وبيعه وشرائه
 وقوده كالبيان) والنطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها من
 حقوق العباد في الجملة واطلاقه مشير الى ان الایماء معتبر مع القدرة
 على الكتابة لان كلا منهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا
 انه لا يعتبر كما في الهداية (ولا يحد) الاخرس المقر بالقذف او السرقة
 او الزنا او الشرب بطريق الایماء او الكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب
 العقوبة على المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان (وقالوا في معتقل اللسان)
 بضم الميم وفتح الفاء اي في محتبس عن الكلام وغير قادر عليه (ان

امند

يعرف الخ (مشير الى ان الایماء معتبر) من الاخرس (مع القدرة) اي وان قدر (على الكتابة لان كلامها) اي من
 الكتابة والایماء (حجة ضرورية) يرتكب عند الضيق (انه) اي الایماء (لا يعتبر) مع القدرة عليها (بطريق الایماء)
 صلة المقر (او الكتابة ولو) كتابه (مرسومة) الخ (بما يوجبها) العقوبة (اي في محتبس) بفتح الباء التعتنى -

٢ (مسائل شتى) الخ (بمعنى فاعل) اي
 مشتت متفرق بكسر التاء المشدد وهو
 الاول (كمريض) بمعنى مريض
 (ولذا) اي لحمل فعيل بمعنى فاعل على
 فعيل بمعنى مفعول (جمع) اي الفعيل
 بمعنى فاعل هنا (على) وزن (فعلى) الخ
 (كتابة الاخرس الاصل) قيد الاخرس
 احراز عن الخرس العارض (ما يعرف)
 مفعول به صريح لكتابة عبارة عن الكلمات
 والالفاظ مما من شأنه ان يكتب فلا حاجة
 في صلتها الى الباء ولذا لم يقدر الباء هنا
 نعم في صلة الایماء محتاج اليها (وقوده) اي
 النقص منه اوله (من نائى) اي بعد
 (من دنى) اي قرب (وفيه) اي في لفظ
 كتابة اشعار الخ (مستتبنا) اي ظاهرا (مر
 سوما) اي على وفق الرسم وعرف البلد
 كما فسر بقوله (اي مقرواً) لكونه ظاهرا
 (معنونا) بقوله فلان ابن فلان الى فلان الخ
 (انه) اي اخبار (انه لم ينوبه) اي بالمرسوم
 ما ذكر وعد وقائم مقام فاعل لا يصدق
 (وفيه) اي في قيد الاخرس (اشعار) والا
 خسر (وبانه يقاد بالكتاب من الغائب) متعلق
 بيقاد (كقود) (الاخرس) بكتابة (وقد ذكروا)
 اي الفقهاء (انه) اي الغائب (لا يقاد)
 بالكتاب (فاما ان يكون) اي ما ذكروا
 (من) قبيل اختلاف الروايتين او (من
) اختلاف حكم الاخرس والغائب في الكتابة
 الخ (نكاحه مضاف الى الفاعل او المفعول)
 وعلى التقديرين الضمير للاخرس لكن
 على الاول النكاح بمعنى الزوج اللازم
 وعلى الثانى بمعنى التزويج المتعدي
 (وكالنطق) اي المذكورات (محتاج اليها
 اي هذه الاحكام) (من حقوق العباد) وهي
 تثبت مع الشبهة وفي الفصيحة وقد ثبت
 بدون اللفظ كما في بيع التعاطى والنكاح
 الفضولى مع القدرة على التكلم فلان ثبت
 ههنا مع التعجز بالطريق الاولى وانما قيد
 بقوله (في الجملة) احرازاً عن النقص لكن
 في الفصيحة والنقص حق العبد ايضا
 ٣ (واطلاقه) اي جعل الایماء مطلقاً دون
 ان يقول وايماؤه ان لم يقدر عليها بما

- (كما ذكره المصنف) اى فى شرعه (لان)

اى التقييد بقوله ان امتد وعلم الخ (عارض الصمت) اى الذى صمت يوما او يومين مثلا لعارض (يرجى) خبران (فلا يعتبر) اى ايماءه بل ينتظر هو (ك) ما لا يعتبر (الاغماء فلو اصابه) اى رجلا تفرغ على التعليل المذكور (فالج) بفتح اللام مصدر وقد مر (او مرض) عطف على اصاب او اسم مصدر عطف على فالج (وقال اصحابنا انها) اى وصية ذلك المريض (لم نصح) الخ (تحرى) اى الاكل او مجهول وكذا قوله (اى طلب الاخرى وهو) اى الاخرى او التحرى فيكون اشارة الى الاختلاف فى المسئلة فى حال الاختيار (بان) لا يكون له ضرورة و (يجد مذبوحة بيقين) صلة مذبوحة (لان القليل) علة اكل او علة التقييد بقوله هو اقل الخ (وفيه) اى فى قوله هو اقل (اشارة) الخ (لم تؤكل مع الاطمينان) اى وان اطمأن قلبه على ان هذه شاة مذبوحة (و) قوله فى الاختيار اشارة (الى انه لو اضطر) الخ (وهو) اى الغير (غائب) الخ (وقيل يتحرى فيهما) اى فى الاناء والرغيف (وقيل يتصرف فى كل واحد منهما) اى من الانائين والرغيفين (كما فى طعام مشترك صاحبه) اى شريكه (غائب فانه) اى الحاضر (قد رفع) من هذا الطعام (قدر نصيبه) لا الزيادة منه (عند الاحتياج) لا عند عدمه (ولا شك انه) اى المص (ختم) كتابه (على احسن اوجه الانتهاء) اى السكوت عن الكلام (فانه ذكر مسائل الاخرس والمعتقل —

امتد ذلك) الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المص وغيره (وعلم اشاراته) اى اشاراته الى ما يريد من النكاح (فكذا) اى المعتقل مثل الاخرس فى اعتبار الكتابة والايماء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فلا يعتبر كالاعماء فلو اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرس وقال محمد رحمه الله بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم نصح كما فى العمادى (وفى غنم) اسم جمع للشاة (مذبوحة فيها) اى بينها (مينة) واحدة او اكثر (هى اقل) من المذبوحة (تحرى) اى طلب الاخرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من المينة والا فلا يتحرى وعليه ان يأخذها بالعلامة كما فى الكرمانى (واكل) ان اطمأن قلبه على ان هذه شاة مذبوحة (فى) حال (الاختيار) بان يجد مذبوحة بيقين لان القليل ساقط الاعتبار دفعا للخرج وفيه اشارة الى انه لو كان المينة اكثر او نصفين لم تؤكل مع الاطمينان والى انه لو اضطر الى اكل اكل بكل حال سواء كان المينة مساوية او اكثر او اقل كما فى الهداية وانما خص الغنم اشارة الى ان فى الثياب الطاهرة والنجسة المختلطين يتحرى بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او النجسة او كانتا متساويتين لان حكم الثياب اخفى والى ان فى اناء مختلط باناء غيره وهو غائب لا يتحرى بل ينتظر حتى جاء صاحبه كما فى الرغيف المختلط برغيف غيره وقيل يتحرى فيهما وقيل يتصرف فى كل واحد منهما كما فى طعام مشترك صاحبه غائب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما فى الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على احسن اوجه الانتهاء. فانه ذكر مسائل الاخرس والمعتقل

والغنم المذبوحة في آخر الكتاب * ثم نبه على ما اختاره ما هو المعول عليه في الباب * وهذا اوان فراغى بحمد الله تعالى على تواتر نعماء

كثيرة * عن تبييض ما هو العمدة لغفران سيئات غفيرة *

يوم التروية لسنة احدى واربعين وتسعمائة من الهجرة

النبوية * على صاحبها افضل السلام والتحية *

اللهم حقق رجاءنا في غفران السيئات

وبلغنا ببركات حبيبك الى اعلى

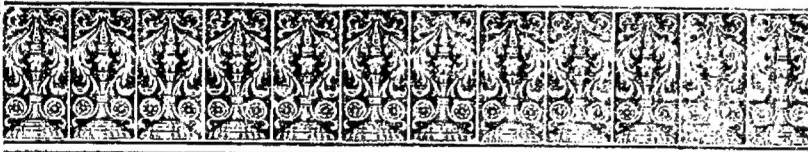
الدرجات فانك اكرم

الاكرمين وارحم

الراحمين

تم

— والغنم المذبوحة (الدال كل واحد منها على السكوت عن الكلام بل عن مطلق الصوت (في آخر الكتاب) هو مقام السكوت عن الخطاب (ثم) المص (نبه) اى بلفظ الاختبار (على ما اختاره ما هو المعول) اى المعتمد (عليه في الباب) اى باب الفقه فان المص رحمه الله نبه به على ان ما اورده في هذا الكتاب من المسائل هو المختار والمفتى بها كذا نقل عنه (وهذا) اى زمان الوصول الى هذا الموضع (اوان فراغى بحمد الله تعالى) فيه حسن ختم الشارح المحقق جامع للرموز لانه تصديق لما مر من قبيل المسائل الشتى (على تواتر نعماء كثيرة) منها اقتداره على تحرير هذه الرموز (عن تبييض) صلة الفراغ (ما هو العمدة) وهو بيان رموز الفقه (لغفران سيئات غفيرة) اى عظيمة (يوم التروية) ظرف الفراغ وهو الثامن عشر من ذى الحجة وكان هو يوم الاربعاء كما في بعض النسخ (سنة احدى واربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل السلام والتحية اللهم حقق رجاءنا في غفران السيئات وبلغنا) عطف على حقق (ببركات حبيبك الى اعلى الدرجات فانك اكرم الاكرمين وارحم الراحمين) تم شرح الرموز



بحمد الله وحسن توفيقه قد تم طبع غواص البحرين في ميزان الشرحين للمولى فخر الدين بن ابراهيم افندي القزاني ثم البخاري لا يخفى ان الغواص من اوله الى كتاب الزكوة لم يطبع بتمامه واما من كتاب الزكوة الى آخره فقام لم يبق شىء الا في مواضع عديدة طرح من البين لغاية تطويله وعدم الحاجة اليه وان كل حاشية لم يوضع في آخرها اسمها او وضع (غ) او غواص فهي غواص



فهرست الجزء الرابع من كتاب جامع الرموز

فصل ضمن الراكب	٤٢٤	كتاب الدعوى	٤٢٢
فصل ان جنى عبد	٤٣٠	فصل في التحالف	٤٨١
فصل ميت به جرح	٤٣٤	فصل مبيعة ولدت	٤٩٥
فصل العاقلة	٤٤٠	كتاب الصالح	٤٩٧
كتاب الاكراه	٤٤٧	كتاب الحدود	٥٠٨
كتاب الحجر	٤٥٥	فصل من قذف	٥٢٤
كتاب المأذون	٤٦١	كتاب السرقة	٥٣٧
كتاب الوصايا	٤٧١	كتاب الجهاد	٥٥٤
فصل جاره من لصق داره	٤٨٩	فصل ما فتح عنوة	٥٦٠
فصل ومن اوصى الى زيد	٤٩٣	فصل يملك بعض	٥٧٠
كتاب الخش	٧٠٢	كتاب الجنائيات	٥٩١
مساقل شتى	٧١٠	كتاب الديان	٦٠٧
		فصل من احدث في طريق العامة	٦١٩

DJAMEA AL REMOUZ

By:

Shamseddin Mohammad

Al Quhestani

Published By:

Maktabe Al Islamiyeh

Gonbade Ghabous - Iran

1981